

کتابخانه تصنیف سید کاظمی رحمتی دکن

نمبر اول

آخر بابہ ۳۳۱

تاریخ و حوالہ

آدم پور

دکن

بابت دوسرا

3014
- 5/A

فهرسة الجزء الثاني من فتح العلام
لشرح بلوغ المرام

« فهرسة الجزء الثاني من فتح العلام لشرح بلوغ المرام »

صفحة	
٢	*(كتاب البيوع)
٢	باب شروطه
٢٥	باب الخيار
٢٧	باب الربا
٣٤	باب الرخصة في العرايا
٣٧	أبواب السلم والقرض والرهن
٣٩	باب الرهن
٤٠	باب القرض
٤١	باب استئليس والمحر
٤٥	باب الصلح
٤٧	باب الخوالة والضممان
٥٠	باب الشراكة
٥٢	باب المزارعة
٥٢	باب العارية
٥٤	باب العصب
٥٧	باب الشفعة
٦٠	باب القراض
٦١	باب المساقاة والاجارة
٦٤	باب احياء الموات
٦٨	باب الوقف
٧٠	باب الهبة
٧٤	باب اللقطة
٧٧	باب القرائض
٨١	باب الوصايا
٨٥	باب الوديعة
٨٦	*(كتاب السكاح)
١٠٣	باب الكفافة والخيار
١١٠	باب عشرة النساء
١١٨	باب الصداق
١٢٣	باب الولية

مصحف

- ١٣٠ باب القسم
 ١٣٤ باب الخلع
 ١٣٦ * (كتاب الطلاق)
 ١٤٧ * (كتاب الرجعة)
 ١٤٩ باب الأيلاء
 ١٥٥ باب النكاح
 ١٦٠ باب العدة
 ١٧٤ باب الرضاع
 ١٧٩ باب النفقات
 ١٨٦ باب الحضانة
 ١٨٩ * (كتاب الجنائيات)
 ٢٠٠ باب الديات
 ٢٠٨ باب دعوى الدم والقسامة
 ٢١٢ باب قتال أهل البغي
 ٢١٦ باب قتال الجاني وقتل المرتد
 ٢٢٠ * (كتاب الحدود)
 ٢٢٠ باب حد الزاني
 ٢٣٠ باب حد الشذف
 ٢٣٢ باب حد السرقة
 ٢٤١ باب - (كتاب الشارب وبين المسكر
 ٢٤٨ باب التعزير
 ٢٥١ * (كتاب الجهاد)
 ٢٧٢ باب الجزية
 ٢٧٦ باب السبي
 ٢٧٨ * (كتاب الأطعمة)
 ٢٨٤ باب الصيد والنبات
 ٢٩٢ باب الأضاحي
 ٢٩٨ باب العقبة
 ٣٠١ * (كتاب الإيمان)
 ٣١٣ * (كتاب القضاء)
 ٣٢١ باب الشهادات
 ٣٢٦ باب الدعوى

صفحة

٣٣١ * (كتاب العتق) *

باب المدبر ٣٣٦

٣٣٩ * (كتاب الجامع) *

باب البر والصلة ٣٤٩

باب الزهد ٣٥٨

باب الترهيب من مساوى الاخلاق ٣٦٧

باب الترغيب فى مكارم الاخلاق ٣٨٦

باب الذكر ٣٩٣

* (فت) *

٣٥٩٦

الف ١٨

(الجزء الثاني)

من فتح العلام لشرح بلوغ المرام للسيد الامام العلامة نخبة بيت الكرامة زينة أهل
الاستقامة أبي الخير نور الحسن خان ابن السيد الكرم ذي الخلق العظيم والمجد
الايل القويم حكيم هذه الامم وزعيمها وزعيم ثلاث الملوك وحكيمها
مستند الوقت الحاضر ومستند الاكابر أولى المقاضر أبي
الطيب حسدين بن حسن بن علي الحسيني البخاري
القنوبي الخاطب بنو اب أمير الملك عالي
الجامع اندر قسح الله في حديثهما
وبارك في عتقتهما
آمين

(الطبعة الاولى)
 بالطبعة الميرية يولاق مصر المحمية
 سنة ١٣٠٢ هجرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كأب البيوع)

جميعه دلالة على اختلاف أنواعه وهي ثمانية ولفظ البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر وحقيقة البيع لغة تغليب مال بمال والحق أنه لم يتم دليل على اشتراط الإيجاب والقبول بل حقيقة البيع المبادلة الصادرة عن تراض كما أفادت الآية والحديث قال تعالى تجارة عن تراض وأخرج ابن حبان وابن ماجه عنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما البيع عن تراض نعم الرضا أمر مخفي بناط بقرائن منها الإيجاب والقبول ولا تنحصر فيه ما بل متى انسحلت النفس عن المبيع والتمن بآى لفظ كان وعلى هذا معاملات الناس قديما وحديثا إلا أن عرف المذاهب أو خاف نقض الحاکم للبيع لاحظ الإيجاب والقبول

(باب شروطه)

أى شروط البيع والشروط في عرف الفقهاء ما يلزم من عدمه عدم حكم أو سبب سواء علق بكامة شرط أو لا وله في عرف النحاة معنى آخر وقد جعلوا شروط البيع أنواعا منها في العاقد وهو أن يكون عاقلًا عاقلًا ومنها في الآلة وهو أن يكون بلفظ الماضي ومنها في المحل وهو أن يكون مالا متقوماً وأن يكون مقدورا للتسليم ومنها التراضي ومنها شرط النفاذ وهو المال والولاية وقوله (وما نهى عنه) أى من البيوع وستأني الأحاديث في الذي نهى عن بيعه ﴿عن رفاعه ابن رافع رضي الله عنه﴾ هو زرق أنصاري شهيد براؤ أو رافع أحد النقباء الاثنى عشر وكان أول من قدم المدينة بسورة يوسف وشهد رفاعه المشاهد كلها وشهد مع على الجبل والصفين توفي في أول زمن معاوية (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل أى الكسب أطيب قال عمل الرجل بيده)

ومثلها امرأة (وكل بيع مبرور) وهو ما خلاص عن المين القابضة لتسقيق السلعة وعن الغش في المعاملة (رواه البزار وصححه الحسبك) ورواه المصنف في التلخيص عن زافع بن خديج ومثله في المشكاة وعزاه لأحمد ومثله في الترغيب والترهيب للمنذرى ونسبه لأحمد والبزار وقال رجاله رجال الصحيح خلا المسعودى فإنه أخطأ واختلف في الاحتجاج به ولا بأس به في المتابعات انتهى وأخرجه السيوطى في الجامع عن رافع أيضا ذكره في مسنده قبل ويحتمل أنه أريد برفاعة رفاع بن رافع بن خديج فقد رواه الطبراني عن عباية بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده وعباية هو ابن رفاع بن رافع بن خديج فيكون مقطوعا على المصنف قوله عن أبيه والحديث دليل على تقرير ما جلبت عليه الطباع من طلب المكاسب وانما سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن أطيبها أى أحلها وأبركها وتقديم عمل البدعى البيع المبرور دال على أنه الأفضل وبذلك أيضا حديث البزارى الآتى ودل على أطيبها التجارة الموصوفة وللعلماء خلاف فى أكسب المكاسب قال الماوردى أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة قال والاتباع بهذه الشافعى أن أطيبها التجارة قال والاربع عندى أن أطيبها الزراعة لأنها أقرب إلى التوكل وتعقب عما أخرجه البزارى من حديث المقدام فروعا ما كل أحد طعما فاطع خير من أن يأكل من عمل يده وإن نبى الله داود كان يأكل من عمل يده قال النووى والصواب أن أطيب المكاسب ما كان بعمل اليد فإن كان زراعة فهو أطيب المكاسب لما يشغل عليه من كونه عمل اليد وما فيه من النفع العام للآدمى والدواب والطيور قال المصنف فوق ذلك ما يكتسب من أموال الكفار بالجهاد وهو مكسب النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله وحدها انتهى قيل وهو داخل فى كسب اليد وقد سماه الله تعالى التجارة فى قوله هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم (وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول عام الفتح) كان الفتح فى رمضان سنة ثمان من الهجرة (وهو بمكة أن الله ورسوله رحم) وقع فى رواية الصحيحين هكذا باقراد الضمير وفى بعض الطرق أن الله حرم وفى رواية فى غيره ما أن الله ورسوله حرم ما تقدم وجه الكلام على الضمير بنى فى باب الآتية (بيع التمر والمبنة) بفتح الميم ما زالت عنه الحياة لابد كاهة شرعية (والخنزير والاصنام) قال الجوهري هو الوزن وقال غيره الوزن ما له جنة والصنم ما كان مصورا قلت وعلى هذا يدخل فيه بيع التصاوير على القراطيس (فقبيل بارسل الله أرايت شجور الميتة فأنها يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود يستصح بها الناس فقال لا وهو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود أن الله حرم عليهم شجورهم ما جلاؤ) بفتح الجيم والميم أى أذا به (ثم باعوه فأكلوا ثم متفق عليه) فى الحديث دليل على تحريم بيع ما ذكر قبل والعللة فى تحريم بيع الثلاثة الأولى هى النجاسة ولكن الأدلة على نجاسة الخمر غير واضحة وكذا نجاسة الميتة والخنزير بنى جعل العللة النجاسة عدى الحكم إلى تحريم بيع كل نجس وقال جماعة يجوز بيع الأربال النجسة والظاهر أنه لا ينهض دليل على التعليل بذلك ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لما حرمت عليهم النجس فجعل العللة نفس التحريم ولم يذكر عللا هذا ولا يدخل فى الميتة شعرها وصوفها وبرها لأنها لا تحلها الحياة ولا يصدق عليها اسم الميتة وقيل إن الشعر مرتجسة وتظهر

بالفصل وجواز بيعها مذهب الجمهور قبل الامن الثلاثة التي هي نفس الذات وهو الذي لم تكن
نجاسته طارئة مسبوقه بظهوره وليس الا الكلب والخنزير والكافر وأما عمله فحرم بيع الاصنام
فقبل انه لا يقع فيها مباح وقيل ان كانت بحيث اذا كسرت اتعت بها كسرها جازي بها والاولى
ان يقال لا يجوز بيعها وهي اصنام انتهى ويجوز بيع كسرها ذلست باصنام ولا وجه منع
بيع كسرا الاصنام أصلا والضعيف قوله هو حرام يحتمل انه للبيع أي بيع الشئ وحرم حرام وهذا
الظاهر لان الكلام مسوقه ولانه قد أخرج الحديث أحمد وفيه فتري في بيع شئ هو ماله
الحديث ويحتمل ان لا تتناع وجعله الاكثر عليه فقالوا لا ينفع من الميتة شئ الى يجلدها اذا
دبغ لدايله التي هي في أول الكتاب فهو يخص هذا السموم وهو مبني على عود الضمير الى
الاتناع ومن قال الضمير يعود الى البيع استدل بالاجماع على جواز اطعام الميتة الكلاب ولو
كانت كلاب الصيد لم ينفع بها وكدعوت ان الاقرب عود الضمير الى البيع فيجوز الاتناع
بالجنس طلقتا ويحرم بيعه لما عرفت ويزيده قوله في ذم اليهود انهم جلاوا اشحم ثم باعوه
فأكلوا ثمنه فانه ظاهر في توجه النهي الى البيع الذي ترقب عليه كل الثمن واذا كان التحريم
للبيع جارا للاتناع بشعوم الميتة والادهان المتخلفة في كل شئ غير كل الاثني ودهنه
فغيره من الحرمة كل الميتة التي تطيب بالهاسة وجزا اطعام شعوم الميتة الكلاب واطعام لعل
المتنحس النحل واطعامه الدواب وجواز بيع ذلك مذهب السانعي ونقله عياض عن مالك وأبو
أصحابه وأبو حنيفة وأصحابه واليحيى وبويذ جواز الاتناع ما رآه الطحاوي انه صلى الله عليه
 وآله وسلم سئل عن فاروق وقعت في سمن فقال ان كان جامدا فاقتره وما حولها وان كان
 فاستجوابها واستعواها قال الضمري ان رجاله نقلت وروى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم
 علي وابن عمر وأبو موسى وجماعة من التابعين القاسم بن محمد وسلم بن عبد الله وهذا هو وان
 دليلا فاما التفرقة بين الاستعمال وغيره فلا دليل لها بل هو رأي شخص وأما المتنحس فان
 كان يمكن تطهيره فلا كلام في جوازه وان كان لا يمكن فيحرم بيعه قال ابن حنبل وفي الحديث
 دليل على انه اذا حرم بيع شئ حرم ثمنه وان كل حيلة يتوصل بها الى قطيعة شئ حرم بيعه باطله
 (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا
 اختلف المتبايعان) وفي رواية البيهقي (وليس بينهما عنة فالقول ما يقول رب السلعة
 أو يتاركان) وفي رواية يتراد ان اذا كان ما جبه في روايه والمسيح فانه يمينه ولا جرم السلعة كما هي
 وأما رواية والمسح مستهلك فهي مضغفة (رواه الحنفية وصححه الحاكم) ولعلها كلام كثير على
 صحة الحديث قال ابن عبد البر في الاستدلال كراهه حديث منقطع لا يكاد يتصل وان كان الفقهاء
 قد عملوا به كل على مذهبه الذي تأوله فيه ثم ذكر طرقه وأبان ما فيها من لاتقطاع وهو دليل على
 انه ان اوقع اختلاف بين البائع والمشتري في الثمن أو المبيع أو في شرط من شروطهما لم نقول قول
 البائع مع يمينه لما عرف من التواعد الشرعية ان من كان القول قوله فعليه البين والعلل في هذا
 الحكم الذي أفاده الحديث ثلاثة اقوال الاول ان القول قول البائع مطلقا وهو ظاهر حديث
 الباب الثاني انهما يتخالفان ويترادان المبيع الثالث فيه تفصيل وفرق بين الاختلاف في
 النوع والجنس أو الصفة وبين غيرهما وهو تفصيل بلا دليل ومعنى التحالف ان يختلف البائع

ما بعت منك كذا ويحلف المشتري ما اشترى منك كذا وقيل غير ذلك والوجه في التصاق ان
 كل واحد مدعى عليه فيجب على كل واحد منهما ما اليمين لتق ما ادعى عليه وهذا مفهوم من قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم اليانة على المدعى واليمين على من أنكر والحاصل ان هذا حديث مطلق
 مقيد بآية الدعوى وسنأتي (وعن أبي مسعود الانصاري رضى الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم نهى عن غن الكلب ومهر البغي) بفتح الموحدة وكسر المجمة وتشديد التهمة
 أريد بها الزانية (وحلوان) بضم الحاء (الكاهن متفق عليه) والاصل في النهي التحريم
 والعصيان قد أخبرناه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أي في عبارة تفيد النهي وان لم يذكرها
 وعود ال على تحريم ثلاثة أشياء الاول تحريم غن الكلب بالنص ويدل على تحريم بيعه بالزوم
 وهو عام لكل كلب من مسلم وغيره وما يجوز اقتناؤه وما لا يجوز وعن عطاء والنخعي يجوز بيع
 كلب الصيد لحديث جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن غن الكلب الا كلب الصيد
 أخرجه النسائي برجال ثقات الا انه طعن في صحته فان صح خص عموم النهي الثاني تحريم مهر
 البغي وهو ما تأخذ الزانية في مقابل الزنا سمى مهر اجمازا فهذا مال حرام والفتنة تنافي في
 حكمه تعود الى كيفية أخذه والذي اختاره ابن القيم انه في جميع كيفية بيعه يجب التصديق به ولا يرد
 الى الدافع لانه دفعه باختياره في مقابل عوض لا يمكن صاحب العوض استرجاعه فهو كسب
 خبيث يجب التصديق به ولا يعان صاحب المعصية بحصول غرضه ويرجع ماله الثالث حلوان
 الكاهن وهو مصدر حلوه حلواناذا أعطيت وأصله من الحلاوة شبه بالنبي الحلوان حيث انه
 يؤخذ من بلا كلفة وأجمع العلماء على تحريمه والكاهن الذي يدعى علم الغيب ويخبر الناس عن
 الكواثر وهو شامل لكل من يدعى ذلك من منجم وشراب الحصى وشعوذة فكل هؤلاء داخل
 تحت حكم الحديث ولا يحمل ما يعطاه ولا يحمل لاحد تصديقه فيما يعطاه (وعن جابر بن
 عبد الله رضى الله عنه انه كان على جبل أعشى) أى كل عن السير (فأراد أن يسميه قال
 فلحقني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا لي فصره فصار سيرا لم يسر مثله فقال بعينه بوقية
 قلت لائم قال بعينه بعينه بوقية واشترط جلانته) بضم الحاء أى الحمل عليه (الى أهلى فلما بلغت
 أنتم بالجبل فنقدني عنه ثم رجعت فأرسل في أترى فقال أترانى) بضم الفوقية أى ألتظنى
 (ما كنتك) المما كستهى المكالتة في النقص من الثمن (لاخذ جلك خذ جلت ودر اهلك فهو
 للمتفق عليه وهذا السياق لمسلم) فيه دليل على انه لا بأس بطلب البيع من الرجل لسلعته ولا
 في المما كسته وان يصح البيع للذابة واستثناء ركوبها ولكنه عارضه حديث النهى عن بيع
 الثياب وسياق وعنى بيع وشروط ولما تعارضوا اختلف العلماء في ذلك على أقوال الاول لاجدانه
 يصح ذلك وحديث بيع التفافيه الا أن يعلم ذلك وهذا منه فقد علمت النيا وضح البيع وحديث
 النهى عن بيع وشروط فيه مقال مع احتمال انه أراد الشرط المجهول والثاني لما كانه يصح اذا
 كانت المسافة قريبة واحدة ثلاثة أيام وحمل حديث جابر على هذا الثالث انه لا يجوز مطلقا
 وحديث جابر مؤول بانه قصة عن عوفية تطرق اليه الاحتمالات قالوا لاه صلى الله عليه وآله
 وسلم أراد أن يعطيه الثمن ولم يرتحق بقة البيع قالوا لم يحتمل أن الشرط ليس في نفس العقد فلعله
 كلن سابقا فيؤثر ثم تبرع صلى الله عليه وآله وسلم بركابه وأظهر الأقوال الاول وهو صحة مثل

هذا الشرط وكل شرط يصح اقراره بالمقد كإرسال المسيح إلى القتل وخياطة الثوب وسكنى الدار
وقد روى عن عثمان أنه باع دارا واشتق سكتها شهراد كرم في الشفاء (وعنه) أي من جابر بن
عبد الله رضی الله عنهما (قال أعق رجل منا) أي من الانصار (عبد الله عن دبر) بضم الدال
وضم الباء كافي القاموس والتدبير أن يقول السيد لعبد دبر أن أو أنت مدبر ونحوه ويتقيد
العتق بالموت ما لم يكن له مال غيره (فدعا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فباعه متفق عليه)
وأخرجه أبو داود والنسائي عن جابر أيضا وسماه فيه العبد والرجل ولنظفه عن جابر أن رجلا من
الانصار يقال له أبو مذكور أعق غلاما له يقال له أبو يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره فدعا به صلى
الله عليه وآله وسلم فقال من يشتره فاشترانا نعيم بن عبد الله بن النخاس ثمانمائة درهم فدفعها إليه زاد
الاسماعيلي وعليه دين وقد ترجمه البخاري في باب الاستقراض فقال من باع ماله المنطس وقعه
بين الغرماء وأعطاه إياه حتى ينقسه على نفسه فأشار إلى غلته يبعه وهو الاحتياج إلى منه واستدل
به بعضهم على منع المنطس عن التصرف في ماله وعلى أن لا ماله أن يبيع عنه ويأتي بقية بجماله
في باب إن شاء الله تعالى (وعن سمينة) رضی الله عنها (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أن فارة وقعت في سبي فأتى فمستل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها فقال ألتوها وما حولها
وكلودها والجاري وزاد أجدوا فأساقى في من يأمده) دل أمره صلى الله عليه وآله وسلم بألقائه
ما حولها وهو ما لامسته من السمن على نخاسة الميتة لأن المراد بما حولها ماله فاقها قال المصنف
في الفتح لم يأت في طريق صحبة تحديد ما يلقي لكن أخرج ابن أبي شيبة عن مرسل عطاء أنه يكون
قدر الكف وسنده جيد ولا إسماله انتهى ودل منه قول جابره أنه لو كان ما عاها الخس كله
لصدم تميز ما لا فاعاها ما يلقاها وهذا أيضا على أنه لا يتبع بالدهن المنبس في شيء من الانتفاعات
الأنه يتقدم الكلام في ذلك وأنه يساح الانتفاع به في غير الأكل ودهن الأدمي في حمل هذا وما يأتي
من قوله فلا تقربو على الأكل والدهن للأدمي جميعا من مقتضى الأدلة وأما مباشرة العبد السابقة
وإن كانت غير جائزة إلا لزماتها عمل وجبت أو بغيرها عنه فإنه لا خلاف في جوازها لأنه لا يمنع
منفسدتها وبقي الكلام في مباشرة التور وصلاح الأرض بها فتبطل هو طلب به لهما
وأنه يساح جواز المباشرة على المباشرة لزاله منفسدتها أو لأقرب منها تدخل إزالة منفسدتها تحت
جلب مصلحتها فتجبر التور به ويدخل فيه الأمر أن إزالة منفسدتها بقاء عينها وجلب مصلحتها
لتنفعها في التسمية وخير من جواز المباشرة لا انتفاع لا إشكال فيه (وعن أبي هريرة رضي الله عنه
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إذا وقعت النار في السمن فإن ثلثه مدان للثور
وما حولها وإن كان ما عاها فلا تقر يوم رواه أحمد وأبو داود وقد حكم عليه البخاري وأبو حنيفة بالوهم)
وذلك أنه قال الترمذي سمعت البخاري يقول هو خطأ والصواب الزهري عن عبيد الله عن ابن
عباس عن سمينة فرأى البخاري أنه ثابت عن سمينة حكمها بالوهم على الطريق المروية عن أبي
هريرة فحرم ابن حبان في صحبه وغيره بأنه ثابت من الوجهين وأعلم أن هذا لا خلاف لغيره
لتصحح اللفظ الوارد فأما الحكم فهو ثابت فإن طرحها وما حولها والانتفاع الباقي لا يكون إلا في
الحامد وهذا ثابت أيضا في صحيح البخاري بلقط خذوها وما حولها وكلاهما منكم وينضم منه أن
الذائب يلقي جميعه إذا لمسه مباشرة الميتة ولا اختصاص في الذائب بالمباشرة وتعمير البعض من

البعض وظاهر الحديث أنه لا يقرب السمن ولو كان في غاية الكثرة وقد تقدم وجه الجمع بينهما وبين
 حديث الطحاوي (فائدة) ويمكن المكافئ غير المكافئ كالكلب والهر من كل المبتدق فهوها
 جازاً إذ لم يمهض من السلق منه قلت بل واجب أن لم يطعمه غيرها كما يدل حديث ابن امرأة
 دخلت النار في هرة وعليه بانها لم تطعمها ولم تتركها تأكل من خشاش الأرض وفي خشاش
 الأرض ما هو محرم على المكافئ وغيره ويؤيد ما تقدم من مروره صلى الله عليه وآله وسلم بشاة
 ميتة فقال هلا انتفعتم بها يا هيا الحديث له أنما ظاهراً دال على أنها مطلقاً بحيث تأكل منها الكلاب
 والطيور وغيرها ولو لو كن التمكن حراماً لا امرهم بفتحها فالحديث دل على أن أحد الأمرين اطعامها
 أو تركها تأكل من خشاش الأرض واجب وبسبب تركه عذبت المرأة وخشاش الأرض هي
 هوام الأرض وحشراتهما كافي النهاية (وعن أبي الزبير) محمد بن مسلم المكي تابعي روى عن
 جابر بن عبد الله كثيراً (قال سألت جابراً عن ثمن السنور) بكسر السين فنون مشددة مفتوحة
 فواو ساكنة هو الهر كافي القاموس (والكلب فقال زهير النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك
 رواه مسلم والنسائي وزاد الألبان) وأخرج مسلم هذا من حديث جابر ورافع بن خديج وزاد
 النسائي في روايته استثناء كلب الصيد ثم قال هذا منكر قال المصنف في التلخيص انه يورد
 الاستثناء من حديث جابر ورجاله ثقات انتهى ورواية جابر هذه رواها أحد والنسائي وفيها
 استثناء الكلب المعمل إلا أنه قال المناوي في شرح الجامع الصغير متعباً بقول المصنف أن رجلاً
 ثقات بأنه قال ابن الجوزي فيه الحسين بن أبي حفصة قال يحيى ليس بشئ وضعفه أحمد وقال ابن
 حبان هذا الخبر بهذا اللفظ باطل لأصله ثم الثابت جواز اقتناء الكلب للصيد من غير نقص
 من عمل من اقتناء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اقتنى كلباً إلا كلب صيد نقص من أجره كل
 يوم قبراطان قيل قبراط من عمل الليل وقبراط من عمل النهار وقيل من القرض والنقل هذا والنهي
 عن ثمن الكلب متفق عليه من حديث ابن مسعود واقره مسلم برواية الثوري عن ثمن السنور
 وأصل النهي التحريم والجهور على تحريم بيع الكلب مطلقاً واختلقوا في السنور وقد ذهب
 إلى تحريم بيع السنور أبو هريرة وطاوس ومجاهد وذهب الجمهور إلى جوازه إذا كان له نفع
 وجعلوا النهي على الترتيب وهو خلاف ظاهر الحديث والقول بأنه حديث ضعيف مردود بإخراج
 مسلم وغيره والقول بأنه لم يرو عن الزبير غير جاد بن سلمة مردوداً بإضافته أخرجه مسلم عن معقل
 ابن عبد الله عن أبي الزبير فهذا ثقتان بروايته عن أبي الزبير وهو ثقة أيضاً (وعن عائشة رضي
 الله عنها قالت جابني بريرة) بفتح الباء ورائين بينهما متخية مولاة عائشة (وقالت أتي كاتب
 من المكاتب وهي العذبة بن السيد وعبد (أهل) هم ناس من الانصار كما هو عند النسائي (على
 تسع أواق في كل عام أوقية فأعني) بصيغة الأمر المؤنث من الأمانة (فقلت إن أحب أهلك
 أن أعدها لهم ويكونوا لولائي فقلت فنهب بريرة إلى أهلها فقالت لهم فأبوا عليها فخاصمت
 من عندهم وورس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس فقالت أتي قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا
 أن يكون لهم الولاء فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم فقال خذهم واشترط لهم) قال الشافعي والمزني يعني عليهم فاللام بمعنى على (الولاء)
 هو النصرة لكنه خص في الشرع بولاء العتق فأفاده في المصباح (إنه الولاء لمن أعتق ففعلت

عائشة ثم قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإني أرى
رجالاً يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى ما كل من شرط ليس في كتاب الله (أي في
شرعه الذي كتبه على العباد وحكمه أعم من نبوته بالقرآن والسنة) فهو باطل وإن كان مائة
شرط فنه الله أحق) بالإسراع من الشروط الخالصة لحكم الله (وشرط الله أن نثق ونعتمد الولاء لمن
أعتمد متفق عليه واللفظ للجاري وعند مسلم قال اشترىها واعتقها واشترط لها الولاء) الحديث
دليل على مشروعية الدية وهي عقد بين السيد وعبيده على رتبته وهي مشتقة من الكتب وهو
الفرص والحكم كما في قوله كتب عليكم الصيام وهي مندوبة وقال علماء داود وأجوبة إذا نكحها
العبد بقدر قيمته فظاهر الأمر في فكاتبهم وهو الأصل في الأمر قلت ألا تدعي قيد الوجوب
بقوله إن علمت قيمته خيراً ثم بعد علم الأخير فيم تجب الدية وفي نفسه الخير أربعة أقوال للشافعي
وحديث مرفوع ومروى عن أبي داود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم إن أعتق رجل عبداً فمهره حرته ولا
ترسلهم كلاً على أناس الثاني لابن عباس قال خير المال الثالث عنه أمية بن ربيعة (رابع
عنه إن علمت أن مكاتبك يقضك وقرأه في كل عام أو في سنة في تفريره صلى الله عليه وآله وسلم إنك
دليل على جواز التخييم لأعلى قيمته وشرطه كإذهب إليه الشافعي وغيره وأما داود وأبى عن
الشافعي فتمنع دليله وذهب الجمهور وأحمد ومالك إلى جواز عقد الدية على قيمته اتوله
فكاتبهم ولم يفصل وهو ظاهر القول بأنه قد لا يملكها لا يملكها من الدية غير صحيح إذ ليس
بإجماع وتقييد الآيات بآراء العلماء باطل ودل قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذ ما على جوارحهم
المكاتب عند تفسير الألفاظ بمال الدية وللعلمانية ثلاثة أقوال الأول جواز بيعه وهو صحيح
ومالك وجهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم المكاتب رقيق ما يبيع عليه درهم أخرجه داود وابن
ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الثالث أن جزيه بربطه في من يملكه
مخمين بظاهر حديث برة الثالث أنه يجوز بيعه مطلقاً وهو لا يبيع في جماعته قالوا لا يقد
خرج من ملك السيد وقالوا الحديث بان قالوا إن برة عزت نفسها وفسخوا والله تعالى في شرح
مسلم عن الجنة فمن معهم والقول الأول أظهر لأن تقييد ما وقع في قسم برة ليس فيه دليل
على أنه شرط وإنما لمن الواقع كذلك فمن أين أنه شرط وأما القول بأنه يجب سقوطه من
جوازه إن حقه تعالى ما قد ثبت فإنه لا يثبت إلا بالإنشاء وانرض أن يبيع ما كان يملكه
واشترط له الولاء إن جعلت اللام بمعنى على من باب قوله وإن أساء فيها رخصت فلا ذن كان له
الشافعي فلا إشكال إلا أنه قد ضعفه بطلون كذلك لم يثبت رعايته اشتراطاً ولا موجباً إن
الذي أنكروا اشتراطهم له أول الأمر وقيل المراد به أن لزجروا لئلا يبيعهم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم قد بين لهم حكم الولاء وأن هذا الشرط محل فمما ظهرت منهم دالته على ما نشأه
ذلك ومعناه لا تأتي لأن اشتراطهم مخالف لمعق فلا يكون ذلك إلا بإباحة بل المتصور إلا أنه وعدم
المبالاة بالاشتراط وإن وجوده كعدمه وبعد معرفة هذه الوجوه والتأويل يزول الإشكال بأنه
كيف وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم والأذن لعائشة بالشرط لهم فإنه ظاهر أنه قد أعاد وغرر
للبائع من حيث أنه يعتقد عند البيع أنه بقي له بعض المنافع وانكشف أمره على خلافه وأما
بعد تحقق وجوه التأويل يذهب الإشكال وفي قوله إنما الولاء لمن أعتق دليل على حصر الرلاء

فبين اهتق لا تبعده الى غيره (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى عمر عن بيع امهات
الاولاد فقال لا يباع ولا يوهب ولا يورث يستحق بها ما له فاذا مات فهي حررة وامالك والبيهقي
وقال رفعه بعض الرواة عنهم وقال الدارقطني الصحيح وقعه على عمر ومنه قال عبد الحق
قال صاحب الامم المعروف في الوقت الذي رفعه ثقة قبل ولا يبع مسندا وفي الباب آثار
عن الصحابة وقد أخرج الحاكم وابن عساكر وابن المنذر عن يزيد قال صكت بالساعة عن
اذ سمع صائحة قال يارقا (١) اقلر ما هذا الصوت فتظن ثم جاء فقال جارية من قريش تباع أمها
فقال عمر اعلى المهاجرين والنصارى لم يكتسبها حتى امتثلت الدار وانجزة فحمد الله وأثنى
عليه ثم قال ما بعد فهل كان فيها جارية محمد صلى الله عليه وآله وسلم القطيعة قالوا لا قال فانها
قد أصبحت فيكم فأنسية ثم قرأ أهل عيسى ان قولهم ان تشدوا في الارض وتقطعوا أرواحكم
ثم قال وأي تطعية أقطع من ان تباع أم امرئ منكم وقد أوسع الله لكم قالوا فاصنع ما بدا لك
فكتب الى الأفاق أن لا يباع أم حر فانها قطيعة وأنه لا يحل فهذا ونحوه من الآثار والحديث
بناء على ثبوت رفعه دليل على ان الامة اذا اولدت من سيدها حرم بيعها سواء كان الولد اقبالا ولا والى
هذا ذهب اكثر الامته وادعى الاجماع على المنع من بيعهم جماعة من المتأخرين وانظر الحافظ
ابن كثير الكلام على هذه المسئلة في جرمه فقال ونقصني عن الشافعي فيها أربعة أقوال
وفي المسئلة من بحث عن ثبوت أقوال وقد ذهب داود وغيره الى جواز بيعها لما تقدم قوله
(٢) عن جابر رضي الله عنه قال كنا ببيع سرارنا امهات الاولاد والى صلى الله عليه وسلم
حي لا يرى بذلك بأسا رواه النسائي وابن ماجه الدارقطني وصححه ابن حبان وأخرجه أحمد
والشافعي والبيهقي وأبو داود والحاكم وزاد في زمن أبي بكر وفيه فلما كان عمرها فاقامت بنا رواه
الحاكم من حديث أبي سعيد واسناده ضعيف قال البيهقي ليس في شيء من الطرق انه صلى الله عليه
وآله وسلم اطعم على ذلك وأقرهم عليه ويرد رواية النسائي التي فيها والتي صلى الله عليه وآله
وسلم حي لا يرى بذلك بأسا قلت قوله في حديث الباب لا يرى يحتمل انه بفتح يعنفو حقه والفاعل
عائش على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيكون محتمل تقرره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على
بيعهم ويحتمل انه بالون والفاعل من باع من الصحابة الفاعل عليه كالتيسع فلا يكون فيه محتمل
فعل بعض الصحابة ولكن رواية الدارقطني على الاول وقرينة السياق تؤيده لا بد وأورد جابر
محتمل ولا يتم احتجابه الاعلى الوجه الاول واستدل القائلون بجواز بيعها ببيع عن علي الله
رجع عن تهرم بيعها الى جوارحه وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن
عبد الله السلماني المرادى قال سمعت عليا يقول اجف رأيي ورأي عمر في امهات الاولاد ان لا يبع
انهم ايت بعد ان يبع الحديث وهو معدوفي أضح الاسانيد وأجاب في الشرع عن هذه الالة
بانه يحتمل ان حديث جابر كلفي قول الامر وان ذكر ما خ وأبضا انه راجع الى التقرير وما ذكر
قول وعند التعارض اقول أرجح قلب ولا يخفى ضعف هذا الجواب فانه نسخ الاحتمال فاقول
بجواز بيعها ان قلب الالة تدل ويقول يحتمل ان حديث ابن عمر كمن أول الامر ثم نسخ
بحديث جابر ثم قوله ان حديث جابر راجع الى التبرير وحديث ابن عمر قول والقول أرجح عند
التعارض يقال عليه القول لم يصر رفعه بل صرح المصنف وغيره ان رفعه وهم وليس في منع

(١) برقايا غراما كنة
فقال اسم مولى عمر اه منه

ببعض الارأى عمر لا غير ومن شاوره من الصحابة وليس باجماع فليس بحجة على الله لو كان في المسئلة
 نص لما احتج عمر والعبادة الى الرأى واما حديث ابن عباس انها لما ولدت مارية ابنته ابراهيم
 قال صلى الله عليه وآله وسلم أعقبها ولد فانها قال ابن عبد البر في الاستبذكار انه روى من وجه
 ليس بالقوى ولا يثبت أهل الحديث قال وكذلك حديث ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال أعيان امرأته ولدت من سيدها فانها حرة اذا ماتت لا يصح لانه انفرد به الحسن بن عبد الله بن
 عبيد الله بن عباس وهو ضعيف تروى انه انتهى واما أبو محمد بن حزم فقد صرح الاول وتعقب بما
 بسطه السيد في منحة الغفار أقول والراجح في المسئلة ما ذهب اليه الجمهور ان ابن عباس قد رآه لم
 يحصل اليه بها والاحاديث الواردة ههنا مثلاً وان كان في أسانيد هذا الغضب فهي متضمنة
 للاحتجاج بها واختلف في المسئلة بين الصحابة فمن بعدهم ههنا روى جمهور وكذا ثبتت دعوى
 السيد في اختياره لم تقبلها ولا أعلم (وعن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم عن يسع فضل المؤمن والمؤمنات وزاد في رواية عن يسع شراب الجبل) وأخرجه أصحاب
 السنن من حديث ابن عباس بن عبد الله بن مسعود وصححه الترمذي وقال أبو الفتح التستري هو على شرطهما
 والحديث دليل على انه لا يجوز يسع ما فضل من الماء عن كفاية صاحبه قاله الجمهور في ذلك
 ان يسع في أرض مباحة ما ينسقي الاعلى ثم ينفذ عن كفايته فليس له المنع وكذا اذا اتخذ حنطرة
 في أرض مملوكة يتجمع فيها الماء وحضر ترافق في منه ويسقي أرضه فليس له منع ما فضل وانه امر
 الحديث يدل انه يجب عليه سبل ما فضل عن كفايته لشرب أو طهور أو سقي زرع سواء في أرض
 مباحة أو مملوكة وقد ذهب الى هذا العموم ابن القيم في الهدى وقد لا يجوز دخول أرض
 المملوكة لأخذ الماء والكلان لا يحق ذلك ولا يمنع استعماله في غير ذلك لانه نص أحمد
 على جواز لرعى في أرض غير مباحة للرعى ثم قال انه لا نية في ذلك فاحب الأرض لانه ليس له
 منعه من الدخول بل يجب عليه تكسيه ويحرم عليه منعه فلا يتوقف دخوله على الإذن وإنما
 يحتاج الى الإذن في الدخول في الدار اذا كان فيها سكر أو جوب الاستئذان واما اذا لم يكن فيها
 سكن فقد قال تعالى ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتهم مسكونة فيها متاع لكم ومن احتسب
 بئراً أو نهراً فهو أحق بمائه ولا يسع نفسه له من غير سوا قلنا ان المباح للمحق القائل لا سلك كما هو قول
 جماعة من العلماء أو قلنا هو ملك فان عليه بذل فضل غيره كما أخرجه أبو داود وانه قال رجل يا نبي
 الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الماء قال ما الشيء الذي لا يحل له منعه قال انه ذاقه في حكم
 الماء الملح وما شابهه كالنار والخط والموميا ومنه الكلال فمن سبق سوا به ان أرض مباحة فيها
 عشب فهو أحق برعيه مادامت فيه دواب فاذا خرج منه فليس له بيعه هذا واما ما أخرجه في الاستبذكار
 والظروف فهو يخص من ذلك القياس على الحطب فقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يأخذ
 أحدهم حبلان يأخذ من حطب قبيص ذئب فيكف بها وجهه خبره من ان يسأل الناس
 أعطى أو منع فيجوز بيعه ولا يجب بذله الا لخطر وكذلك يسع البئر والعين أنفسهما فانها جازفة فقد
 قال صلى الله عليه وآله وسلم من يشتري بئر ويوسع بها على المسلمين فانه الجنة فاشترها عثمان
 والقصة معروفة وقوله عن شراب الجبل أي ونهى عن أجرة شراب الجبل وقد عر عنه بالعصب
 في قوله (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عصب

(الفعل) هو يفتح العين وسكون السين (رواه البضاري) وفيه وفيما قبله دليل على تحريم
 استظهار الفعل للضرب والاحرة حرام وذهب جماعة من السلف الى انه يجوز ذلك الا انه يستأجره
 للضرب بمدة معلومة او تكون الضربات معلومة قالوا لان الحاجة تدعو اليه وهي منفعة مقصودة
 وجعلوا النهي على التزيم وهو خلاف أصله (وعنه) أي عن ابن عمر (ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم نهى عن بيع جبل الحبل) يفتح الحاء والباء فيهما (وكان يبعان تبعاه أهل
 الجاهلية) وفسره قوله (كان الرجل يبتاع الجزور) يفتح الجيم ويضم الزاء البعير ذكر كان
 أو أتم وهو وثق وإن أطلق على مذكر تقول هذه الجزور (الى أن تنتج) بضم أوله وفتح ثانيه
 أي تلد (الناقصة) وهذا الفعل لم يأت في لغة العرب الا على بناء الفعل المجهول (ثم تنتج التي
 في بطنها) وهذا التفسير من قوله (وكان يبع الخ) مدرج في الحديث: ثمن كلام نافع وقيل من كلام
 ابن عمر (منتق عليه واللفظ البضاري) ووقع في رواية جمل ولد الناقصة من دون اشتراط الانتاج
 وفي رواية ان تنتج الناقصة في بطنها من دون أن يكون نتاجها قبل أو أنتج والحبل مصدر
 حبلت تحبل حتى به المجهول والحبل جمع حابل مثل ظلمة في ظالم وكتبته في كاتب ويقال حابل
 وحابله بالتاء قال أبو عبيد لم يرد الحبل وغيره الاكميات الا في هذا الحديث وقال غيره بل ثبت
 في غيره والحديث يدل على تحريم هذا البيع واختلف العلماء في هذا النهي عنه لاختلاف
 الروايات هل هو من حيث يوجب ثمن الجزور الى أن يحصل النتاج المذكور أو انه يبيع منه
 النتاج ذهب الى الاول مالك والشافعي وجماعة قالوا وعلة النهي هي جهالة الاجل وذهب الى
 الثاني أحمد وأما عن جماعة من أئمة اللغة فذهبوا الى انهم لم يروا وعلة النهي هو كونه بيع
 معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه وهو داخل في بيع الغرر وقد أشار الى هذا البضاري
 حيث صدر الباب ببيع الغرر وأشار الى التفسير الاول ورجحه أيضا في باب السلم بكونه موافقا
 للحديث وان كان كلام أهل اللغة موافقا للثاني نعم ويتصل من الخلاف أربعة أقوال لانه يقال
 هل المراد البيع الى أجل أو بيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أو ولادة
 ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول أو جنين الجنين فصارت أربعة أقوال هذا وحكي
 عن ابن كيسان وأبي العباس المبرد أن المراد بالحبل الكرمه وأنه نهى عن بيع غر العنب قبل
 أن يصلح فأصله على هذا بسكون الباء الموحدة لكن الروايات بالتحريك الا أنه قد حكى في الحبله
 بمعنى الكرمه فقها (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم نهى عن بيع الولاء) ينتج الواو (وعنه متفق عليه) والولاء هو ولأه العتق
 أي هو إذا مات المعتق وورثه معة أو ورثه معة كانت العرب تسميه وتبيعه فهي عنه لان
 الولاء بالنسب لا يزول بالازالة ذكر في النهاية (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الغرر واما مسلم) اشتمل الحديث على
 النهي عن صورتين من صور البيع الاولى بيع الحصة واختفى في تفسيره قبل هو أن يقول
 ارم بهذه الحصة فعلى أي ثوب وقعت فهو للبرهم وقيل هو ان يبيعه من أرضه قد رما انتهت
 البرمية الحصة وقيل هو ان يقبض على كفه من حصي ويقول لي بعدد ما خرج في القبضة من
 الشيء المبيع أو يبيعه سلعة ويقبض على كفه من حصي ويقول لي بكل حصاة درهم وقيل ان

يسلم أحد فمما حيا يبد ويقول اى وقت سقطت الحصاة فقد وجب البيع وقيل هو ان
 بعت من المبيع من ان غنم فياخذ حصاة ويقول اى شاة اصابتها فهي لك بذلك وكل هذه منفعة
 للغير في الشئ او المبيع من الجاهل ولفظ الغرير يملها وانما أفردت لخصتها كانت مما
 تتبعها الجاهلية تنهى صلى الله عليه وآله وسلم عنها وأضيف البيع الى الحصاة للملازمة لا اعتبار
 بالحصة فيه والثانية بيع العرب بفتح الغين المجهة والراء المذكرة وهو بمعنى مغرور اسم مفعول
 وامتنعة المصداق اليه من اضافته الى المفعول ويحمل غير هذا ومعناه الخداع الذي هو منطبة
 ان لا يرايد عند بيعه ان يكون من اهل الباطل ويتحقق في صور ما بعد علم القدرة على تسليمه كبيع
 العبد الاتقي وان شرب النور او بكوفة معدوما وبه لا ولا يمتد ما البائع له بالهوان في الماء
 لكن يروى في ذلك من لصور رقة يحمل بعض العرب فيه معه البيع اذا امت البسه الحاجة
 بل يمل أساسا روكيع اخبة الله وتوان لم يرى حثوها فان ذلك يجمع عليه كذا في جواز
 اجازته رابطة شراعه انه قد يكون الشهر ثلاثين يوما وقدة وعشرين وعلى دخول الحمام
 بالاجرة مع اخلافه في استعمالهم الموقدر مكتمهم وعلى حوازل النرب من السقاء
 بعرض مع الجاهل واجعا وعلى عدم خصه ببيع ان جنة في الباطن والطريق الهوان اختلوا في
 صور كثيرين اشلت اجماعا كتب ان روع (قبر) (وعنه) اى عن ابي هريرة (ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يتيه الله رواه مسلم) وقدر في الطعام انه لا يبيعه
 من شراعه حتى يستوفيه من حديث جماعة من الصحابة وورد في اعم من الطعام حديث حكيم بن
 حزام عند احمد قال قلت لارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اشترى يوسعا فاني لم منها وما يجرم على قال اذا
 اشتريت شيئا فلا يبعه حتى تستوفيه واخرج الدارقطني وابودودس حديثان بن ثابت بن النسي
 صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يباع السبع حيث يبتاع حتى يجوزها لتجار الى ربهم واخرجه
 السبعة الا الترمذي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اشاع طعاما
 فلا يبعه حتى يستوفيه قال ابن عباس لا أحسب كل شيء الا مثله فقلت الا حديث انه لا يجوز
 بيع اى سلعة ثمريت الا بعد قبض البائع بها واية فائها وذهب قوم الى انه يتحقق هذا الحكم
 بالعام لا غير من المبيعات ونهب أبو حنيفة الى انه يتحقق بالمقول دون غيره لم يثبت زيد بن
 ثابت فنهى الملعو بلو ابان ذكر حكم الخاس لا يخص به اعام وحديث حكم عام فالمل عليه
 واليه ذهب الجمهور ولا يجوز بيع ما مشى قبل قبضه من هذا الذي دل له حديث
 حكيم واستنبه ابن عباس (ثالثة) اخرج الدارقطني من حديث جابر بن سمير رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاعا ثم وصاح المشتري ونحو
 للبراز من حديث أبي هريرة اسناد حسن فدل انه اذا اشترى الشئ مكايلا وقبضه فباعه لم يجوز
 تسليمه بالكيل الاول حتى يكيله على من اشتراه ثانيا وبذلك قال الجمهور وقال عطاء يجوز بيعه
 بالكيل الاول وكذا لم يبلغه الحديث ولعل الله الامر بالكيل ثانيا متقايما يجوز من نقص
 باعادة الكيل له ذهاب الخداع وحديث الصاعين دليل على انه لا يجوز بيع الخزانة لان في حديث
 ابن عمر انهم كانوا يبتاعون الطعام جزا فاوله فلهذا كنا نشترى الطعام من الرثان جزا فانهما رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيع حتى يثقله أخرجه الجماعة الا الترمذي قال بن قدامه يجوز بيع

الصبر بجره قال لا تعلم فيه خلافا واذا ثبت جواز بيع الجزاف جل حديث الصاعين على ان المراد
 انه اذا اشترى الطعام كيلوا وأريد بيعه فلا بد من اعادة كيله للمشتري (وعنه) أي عن أبي هريرة
 (قال النبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعتين في بيعة رواه أحمد والنسائي وصححه
 الترمذي وابن حبان ولا يابى داود) من حديث أبي هريرة (مرباع بيعتين في بيعة فلهما أو كسهما أو
 الرباع) قال الشافعي له تأويلان أحدهما أن يقول بعثك بالدين نسيئة وبألف نقد فأبهما شئت
 أخذت به وهذا بيع فاسد لأنه إيهام وتعليق والثاني ان يقول بعثك بعدي على ان تبعية فرسك
 وعلة النبي على الاول عدم استقرار الثمن ولزوم الرباعين من يمنع بيع الشيء بأكثر من سعر يومه
 لاجل التساوي على الثاني لتعلقه بشرط مستقبل يجوز وقوعه وعدم وقوعه فلم يستقر الملك
 وقوة فلهما أو كسهما أو الرباعي انه اذا فعل ذلك فهو لا يتناول أحد الأمرين ما الاوكس الذي هو
 أخذ الأقل أو الربا وهو عما يؤيد التفسير الاول (وعنه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) زاد
 الترمذي حتى ذكر عبد الله بن عمرو انتهى قلت وبه سقط ما يقال ان المراد به محمد بن عبد الله وأنه
 مرسل (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح
 ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وخبرجه)
 أي الحاكم (في علوم الحديث من رواية أبي حنيفة عن عمرو المذكور بلطفتي عن بيع وشرط
 ومن هذا الوجه) يعني الذي أخرجه الحاكم (أخرجه الطبراني في الاوسط وهو غريب) وقد
 رواه جماعة واستغربه النووي والحديث اشتمل على أربع صور نهى عن البيع على صنيتها
 الاولى سلف وبيع وصورة ذلك حيث يريد الشخص ان يشتري سلعة بأكثر من ثمنها لاجل النساء
 وعنده ان ذلك لا يجوز فيجوز له ان يشتري الثمن من البائع ليحمله اليه حيلة والثانية شرطان
 في بيع اختلف في تفسيرها قيل هو ان يقول بعث هذا نقدا بكذا وبكذا نسيئة وقيل هو ان
 يشترط البائع على المشتري ان لا يبيع السلعة ولا يهبها وقيل هو ان يقول بعثك هذه السلعة بكذا
 على ان تبعية السلعة الثلاثية بكذا ذكره في الشرح وفي النهاية لا يحل سلف وبيع وهو مثل ان
 يقول بعثك هذا العبد بألف على ان تسلفني ألفا في متاع أو على ان تقرضني ألفا لانه يقرضه
 ليأبى في الثمن فيدخل في حد الجهالة ولان كل قرض بر منفعة فهو ربا ولان في العقد شرطا ولا
 يصح قوله ولا شرطان في بيع فسر في النهاية بأنه كقولك بعثك هذا الثوب نقدا بدينار ونسيئة
 بدينارين وهو كبيعتين في بيعة والثالثة قوله ولا ربح ما لم يضمن قيل معناه ما لم يملك وذلك هو
 الغصب فانه غير ملك للغاصب فاذا باع عمور ربح في غنمه لم يحل له الربح وقيل معناه ما لم يقبض لان
 السلعة قبل قبضها ليست في ضمان المشتري اذا تلفت تلفت من مال البائع والارابعة قوله ولا
 بيع ما ليس عندك قد فسر ما حديث حكيم بن حزام عند أبي داود والنسائي انه قال قلت يا رسول الله
 يأتيني الرجل فيريد مني المبيع ليس عندي فأباعه من السوق قال لا تبع ما ليس عندك فدل على
 انه لا يحل بيع الشيء قبل أن يملكه (وعنه) أي عن عمرو بن شعيب (قال النبي رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم عن بيع امرأتين) بضم العين وسكون الراء بالموحدة ويقال أربان وعمرون
 (رواه مالك قال بلغني عن عمرو بن شعيب به) وأخرجه أبو داود وابن ماجه وفيه راء لم يسم وسمى في
 رواية فاذا هو ضعيف قلت أخرجهما ابن ماجه وسمى الراوي عبد الله بن عامر الاسدي وقيل ابن

لهبعة وثمانية مائة وثمانون مثقال ويبيع العربان فسرهم مائة قال هو أن يشتري
الرجل العبد والامة أو يكثر ثم يقول للذي اشترى منه أو اكترى عتقك ديناراً ودرهماً على
أنه ان أخذت السلعة فهو من ذهابها والا فهو لك واختلف الفقهاء في جواز هذا البيع، ابله ما كنت
والشقي لهذا النهي ولما يمس شرط الفاسد والغرر ودخوله في كل المسائل الباطل وروى
عن عمر بن الخطاب وأحمد بن حنبل وأبو داود (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال اشترى زياتي
السوق فلما اسويته انتبى رجل فاعطاني به رجلاً ما سأفادته ان اشترى عني بدال (يعني
بهذه البيع) ماخذ رجل من خلق بني راعي فالتفت فاذا هو زيد بن ثابت قال لا تبعه حيث اشترى
حتى يخرجوه الى رحابك ثم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ان باع المبع حيث يتباع حتى
يخبروها بالرياء لهم روه احسن وأيدادى فلهوهم من حبان والحقكم) حديث
دليل على ذلك من المسمى ان يبيع ما شراه قبل ان يخرجوه الى رحله والا اخوات لم اربا
البيع لا يبيع به عند زياتي فان غلب قبض المشتري ان كان ما يشرى به له درهم
والثوب فله من ثوبه ما قد قبل في العدة لا تختار الجيوب تتبعه الى القبل الى مكان آخر
وما بين القبل ما احتار الفخر على الخبر تتبعه الى اية وقوله فلما اشترى في رواية آى داود
احسن وهو ظاهر المنة ان قبضه لا يدين العدة الى زياتي فله قوله فمن عن ان باع السلعة
حيث يتباع حتى يخرجوها فليخبرها (وعنه) أى عن ابن عمر (قال قلت لرسول الله انى
أبيع ابل بالبيع فابى فليخبرها وأخذ الدرهم وأبيع يا راعهم وأخذ الدرهم وأبيع يا راعهم
هذا معنى هذا من هذا فليخبرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس ماخذها به من ماله
ما قد تدارى به (أى روه الخ) ورواه الخ) عود دليل على انه يجوز ان يتقضى عن الذهب
الفضة وعن أفضة الذهب لأن ابن عمر كان يبيع بالذناير في زمن المشركى في هذه المدة فانه يروى
أن ثمة من ماله الدرهم والدينار وبوبه أجداد وداود باب اقتضاء الذهب عن لورق ولقطه
كنت يبيع ابل بالبيع فابى فليخبرها وأخذ الدرهم وأبيع يا راعهم وأخذ الدرهم وأبيع يا راعهم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا بأس أن ماخذها به من ماله ثم قد تدارى به من ماله
رجه دليل على ان المدين جميع غيره سرين واخذ الدرهم من ماله صلى الله عليه وآله وسلم
الحكمهم فيها ما ذلك فحقه ان يفتقر فان قد قبض ما هو لازم موضع ما في المدة فلا يجوز
ان يفتقر البعض من الشعب (يعني بعض فقهه من عليه) فيعرف عنها ولا لعن لأن
لأن من باب اسرفه ان يفتقر ويؤتمن ما شى راعه في رواية آى داود سمر منها
في طاهر ان غير شر وان كان أمراً علياً في الواقع يدل على ذلك قوله فاذا اختلفت الاصناف
فيبيع اكله فشتهم ذلك يدين (وعنه) أى ابن عمر (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن التجر) يتبع التجر وسكون الجهم بعدها شين بهجة (متفق عليه) التجر افه
تتبع الميسر واستقراره من مكانه ليعاد وفي الشرع الزيان في ثمن السلعة المعروضة للبيع
لا يشترطها بل يغربه للغيره وسمى التاجر في السلعة ناجساً به يبر الرغبة فيها ويرفع
تتها قال ابن عباس أجمع العلماء على ان التاجر عاص بفسده واختلوا في البيع اذ وقع على
شئ وقان طاقته من أمة اخذت البيع فاسدوبه قال أهل الظاهر وهو المشهور في مذهب

الحنابلة ورواية عن مالك الآن الحنابلة يقولون بفساده ان كان عواطاة البائع أو منته
 وقالت المالكية بثبته الخبار قياسا على المصراة والبيع صحيح عندهم وعند الحنابلة قالوا
 لانهم عائد الى امر مفارق للبيع وهو قصد الخداع فلم يقتض الفساد وأما ما نقل
 عن ابن عسلا البر وابن العربي وابن حزم ان التصريح اذا كانت الزيادة المذكورة فوق عن المثل فلو
 ان رجلا رأى سلعة تباع سون قيمتها فزاد في التثمين الى قيمتها لم يكن ناجسا عاصيا بل يؤثر
 على ذلك بنفسه قالوا لان ذلك من النجدة فهو مردود بان النصيحة تخصه بل يغبر ايهام أنه يريد
 الشراء وأسمع هذا فهو خداع وغرور ويأخذ كز البخاري تعليقا من حديث ابن أبي أوفى في سبب
 نزول قوله تعالى ان الذين يبتون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا انه قال أقام رجل سلعة بالله
 لقد أعطى بها الما بعد فزلت قال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن فجعل ابن أبي أوفى من أخير
 با كرم الله ترى به انه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلعة وهو لا يريد ان يشتريها في غرر الغير
 فاشترى كافي الحكم لذلك وحيث كان الناجش غير البائع فقد يكون آكل ربا اذا جعل له البائع
 جعلا ربه (وعن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المحاقلة) مناعلة
 بالحاء المهملة والقاف (والمزانية) بزتها بالزاي بعد الانموحدة فنون (والمخاضرة)
 بزتها بانحاء المجهية فأتى فوحد فراء (وعن النيبا) بالثلثة منعمومة فنون ما كنه فثناة تحتية
 بزتها علما الاستثناء (الآن يعلم) عائد الى الآخر (رواه الحنفية الا ابن ماجه رحمه الله الترمذى)
 اشتمل الحديث على أربع صور نهى الشارع عنها الاولى المحاقلة وقدرها جابر روى الحديث
 بانها بيع الرجل من الرجل الزرع بمائة فرقة من الحنطة وفسره أو عيسد بأنه بيع الطعام في
 مثيله وفسرها مالك بأن تكرى الارض ببعض ما تبنت وهذه هي الخبارة ويعد هذا التفسير
 عطفها عليها في الرواية وبأن العصابى أعرب بتفسير ما روى وفسرها جابر بما عرفت كما
 أخرجه عنه الشافعى والثانية المزانية فاشتملها خوف من الزين بنوع الزاء سكون الموحد وهو الدفع
 الشديد كأن كل واحد من المتبايعين يدفع الآخر عن حقه وفسرها ابن عمر كرا واه مالك يبيع القر
 أى رطبا بالقر كيلا وبيع العنب الزين كيلا وأخرجه عنه الشافعى فى الام وقال تفسير
 المحاقلة والمزانية فى الاحاديث يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينص صا
 ويحتمل انه من رواية من رواه والعللة فى النهى عن ذلك هو الابدع بالعدم العا بالساوى والثالثة
 الخبارة وهى من المزارعة وهى المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها من الزرع وباقى الكلام
 علم فى المزارعة والرابعة الثنابة فانه منى عنها الآن تعلم وصورة ذلك بأن يبيع شيئا ويستثنى
 بعضه ولكنه ان كان ذلك البعض معلوما صحت فهو أن يبيع أنجبارا أو أعنايا ويستثنى واحدة
 معينة فان ذلك يصح اتساقا لاولها فالأبعضها فلا يصح لان الاستثناء مجهول وظاهر الحديث
 انه اذا علم القدر المستثنى صح مطلقا وقيل لا يصح ان يستثنى ما يزيد على الثلث هذا والوجه فى
 النهى عن الثنابة هو الجهالة وما كان معلوما فقد اتسقت لعله فخرج عن حكم النهى وقد نبه النص
 على العلة بقوله الآن يعلم (وعن أنس رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم عن المحاقلة والمخاضرة) بالحاء والسادس مائة من الحنطة (والامسا والمباينة)
 بالذال المجهية (والمزانية واه البخاري) اشتمل الحديث على خمس صور من صور البيع منهى

عنها الاولى المحاقلة وتقدم الكلام فيها والثانية المخاضة وهو بيع الثمار الحبوب قبل أن
يدو صلاحها وقد اختلف العلماء فيما يصح بيعه من الثمار والزروع فقال طائفة اذا كان قد بلغ
حدا ينتفع به ولو لم يكن قد أخذ الثمر ألوانا واشتد الحب مع البيع بشرط انتطع وأما اذا شرط
البقاء فلا يصح اتفاقا فإنه يشغل الملك المانع أولاده منتقنات في صفقة وهو عادة أو اجارة ويسع وثما
اذا بلغ حد السلاخ فاشتد الحب وأخذ الثمر ألوانه في بيعه صحيح وفاقا إلا أن يشترط المشتري بقاءه
فتقبل لا يصح البيع وقيل يصح وقيل إن كانت المدعة معلومة نعم وإن كانت غير معلومة لم يصح
فالو كان قد سلم بعض منه دون بعض فبيعه غير صحيح وللعنفية تقاسيل ليس عليها دليل وللشافعية
الملاسة بينهما أخرجه البخاري عن الزهري أنهما ليس الرجل الثوب بيد البديل أو انهار
وأخرج الذهبي من حديث أبي هريرة عن أن يقول الرجل للرجل أبيع ثوبي ثوبك ولا ينظر
أحدهما إلى ثوب الآخر ولكنه يمسها وأخرج أحمد عن عبد الرزاق عن معمر الملاسة
أن يمس الثوب بيده ولا يشتره ولا يقبله ذامه وجب البيع وسلم من حديث أبي هريرة عن أن
يلس كل واحد منهما ثوب صاحبه من غير تأمل والرابعة المنابة فسرهما ما أخرجه ابن ماجه من
طريق سفيان عن الزهري المنابة أن يقول ألقى الرماحك وألقى إليه ما عني والساقى من حديث
أبي هريرة أن يقول أنبذ ما عني وتبذ ما عني وبشترى كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كل
واحد منهما كم مع الآخر وأحمد عن عبد الرزاق عن معمر المنابة أن يقول اذا تبذت هذا الثوب
فقد وجب البيع وسلم من حديث أبي هريرة المنابة أن يبتذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ثم
يتطر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه وعلمت من قوله فقد وجب البيع أن بيع الملاسة والمنابة
جعل فيه نفس الناس وأبى بغير صبغة ونظائر النهي التبرع ولا تنهوا عن البيع في هذا
لاتلق بهذا المختصر (قائمة) استعمل بقوله لا ينظر إليه أنه لا يصح بيع الغائب وللعنفية
ثلاثة أقوال الاول لا يصح رهوت قول الشافعي والثاني يصح ويثبت له انذارا أو قوله منفية
والثالث ان وصنه والادلاء هو قول مالك وأحمد وآخرين واستدل به علي بطلان بيع الاعمي
وفيه أيضا ثلاثة أقوال الاول بطلانه وهو قول معظم الشافعية حتى من أجزمهم ببيع لعائب
ليكون الاعمي لا يرام بعد ذلك والثاني يصح ان وصفه والثالث يصح بطلانه وقوله منفية
(وعن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا تلتوا الركبان ولا يصح جالس ركباني قلت لابن عباس متوله لا يصح فسر ركباني قال لا يكون له
ممسار متعلق عليه واللفظ البخاري) اشغل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع
الاولى النهي عن تلقى الركبان أي الذين يجازون إلى البلد أرواق العباد للبيع سواء كانوا ركباناً
أو مشاة جماعة أو واحداً وانما خرج الحديث على الاغلب في أن الجالب يكون عدد أو ثمة
الثلثي فيكون ابتداء من خارج السوق انى تباع فيه السلعة وفي حديث ابن عمر أن تلقى الركبان
فتشترى منهم الطعام فهنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أن يبيعه حتى يبلغه سوق الطعام
وفي لفظ آخر بيان أن التلقي لا يكون في السوق قال ابن عمر كانوا يبتاعون الطعام في أعلى السوق
فيبيعونه في مكانه فهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعه في مكانه حتى يتقلوه أخرجه
البخاري فدل على أن القصد إلى أعلى السوق لا يكون تلقيا وان منتهى التلقي ما فوق السوق

وقالت الشافعية انه لا يكون التلقي الا خارج البلد وكانهم نظر الى المعنى المناسب للمنع وهو
 تقرير الجلب فانه اذا قدم الى البلد أمكنه معرفة السهر وطلب الحظ لنفسه فان لم يفعل ذلك فهو
 من تقصيره واعتبرت المالكية وأحمدوا حق السوق مطلقا فعلا بظاهر الحديث والنهي ظاهر
 في التحريم حيث كان قاصدا للتلقي عالميا بالنهي عنه وعن أبي حنيفة والاوزاعي انه يجوز التلقي
 اذا لم يضر بالناس فان ضرر فان تلقاه فاشترى بيع البيع عند الشافعية وثبت الخيار عند
 الشافعي للبائع لما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بلفظ
 لا تلقوا الجلب فان تلقاه انسان فاشتره فصاحبه بالخيار اذا أتى السوق وظاهر الحديث أن العلة
 في النهي نفع البائع وإزالة الضرر عنه وقيل نفع أهل السوق لحديث ابن عباس لا تلقوا السلع حتى
 يهبطوا بها السوق واختلف العلماء هل البيع معه صحيح أو فاسد فعند من ذكرناه رأينا أنه صحيح
 لأن النهي لم يرجع الى نفس العقد والى وصف ملازم له فلا يقتضي النهي الفساد وذهب
 طائفة من العلماء الى انه فاسد لان التحريم يقتضي الفساد مطلقا وهو الاقرب وقد اشترط جماعة
 من العلماء التحريم التلقي شرائط فقبل يشترط في التحريم ان يكذب المتلقي في سعر البلد ويشترى
 منهم بأقل من ثمن المثل وقيل ان يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول وقيل ان يخبرهم بكساد
 ما معهم ليجنبهم وهذه قيدان لم يدل عليهما دليل بل الحديث اطلق النهي والاصل فيه التحريم
 مطلقا الصورة الثانية ما افاده قوله لا يبيع حاضر لباد وقد فسره ابن عباس بقوله لا يكون له
 مسارا بسنتين مهملتين وهو في الاصل القم بالامر والمحافظة ثم استقر في متولى البيع والشراء
 لغيره بالاجرة كذا قيده البخاري وجعل حديث ابن عباس مقيدا لما اطلق من الاحاديث وأما بغير
 اجرة فجعلهم من باب النصيحة والعاونين فأبهره وظاهر أقوال العلماء أن النهي شامل لما كان باجرة
 وما كان بغير اجرة وفسر بعضهم صورة بيع الحاضر بالبادى بان يبيع البلدي بمباعدة
 يريد بها بغير سعر الوقت في الحال فيأتيه الحاضر فيقول ضعه عندي لا يبعك على التسريح
 بأعلى من هذا السعر ثم من العلماء من خص هذا الحكم بالبادى وجعله قيداً ومنهم من أطلقه
 الحاضر اذا شاركه في عدم معرفة السعر وقال ذكر البادى في الحديث خرج مخرج الغالب فأما
 أهل القرى الذين يعرفون الاسعار فليسوا بباديين في ذلك ثم منهم من قيد ذلك بشرط العلم بالنهي
 وان يكون المتاع المحبوب عاتمه بالحاجة وان يعرض الحضري ذلك على البدوي فلا عرضه
 البدوي على الحضري لم يمنع وكل هذه القيود لا يدل عليها الحديث بل استبطوها من تعليلهم
 للحديث بتعليل متصدة من الحكم ثم قد عرفت ان الاصل في النهي التحريم واليه هذا ذهب طائفة
 من العلماء وقال آخرون ان الحديث منسوخ وانه جائز مطلقا كوكيله والحديث النصيحة ودعوى
 النسخ غير صحيحة لا فتقار الى معرفة التاريخ اعرف المتأخر وحديث النصيحة اذا استصح
 أحدكم أخاه فلينبهه مشروط فيه أنه اذا استنصحه نصحه بالقول لأنه يتولى البيع وهذا في
 حكم بيع الحاضر للبادى وكذلك الحكم في الشراء فلا يشترى حاضر لبادى وقد قال البخاري
 باب لا يشترى حاضر لبادى السمسرة وقال ابن حبيب المالكى الشراء للبادى كالبيع لقوله عليه
 السلام لا يبيع بعضكم على بيع بعض فان معناه الشراء وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن ابن
 سيرين قال لقيت ثس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لبادى أمانيهم ان يبيعوا أو تبتاعوا لهم قال نعم

وأخرجه أبو داود عن ابن سيرين عن أنس كان يقال لا يبيع حائض لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيء ولا يبيع له شيئاً فإن قيل قد لوحظ في النهي عن تلقي الجارية ثم غلب الداء ولو لحظ في النهي عن بيع الحائض لبادى الرقيا هل البلدوا اعتبر فيه عن البادى وهو كالتناقض فالجواب أن الشارع يلاحظ مصلحة الناس ويقدم مصلحة الجماعة على الواحد لا الواحد على الواحد ولما كان البادى أقارباً لنفسه اتفق جميع أهل السوق واشتروا رخصاً فاتفق به جميع سكان البلد فلا حظ الشارع نفع أهل البلد على نفع البادى ولما كان في التلقي أهميته نفع التلقي خاصة وهو واحد لم يكن في إباحة التلقي مصلحة لاسيما وقد تنضاف إلى ذلك ثمانية وهي حقوق الضرير بإهل السوق في اقتراء التلقي عنهم في الرخص وقطع الموارد عليهم وهم أكثر من التلقي فنفار الشارع لهم على ذلك تنافس بين المستثنين بل هما جميعاً فإن في إباحة الكعة والمه لمة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الجلب) (بفتح اللام) مسند جمعي الجواب (من تلقى فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار رواه مسلم) تقدم الكلام عليه وأنه دليل على ثبوت اختيار البائع وظاهره ولو شرا المتلقي بغير السوق فإن الاختيار ثابت (وعنه) أي أي هريرة (قال النبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع من ضر لباد ولا يتاجروا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة) بكسر الخاء المجهمة أما في الجمعة وغيره فبقيهما (أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكن ما في أنفها) كفتان إلا أنه كيبته وقلبه (متفق عليه) ولمسلم لا يسوم المسلم على سوم المسلم) أشقل الحديث على مسائل منهي عنها الأولى منهي عن بيع الحائض لبادى وقد تقدم الثانية ما يفتيه قوله ولا يتاجروا وهو مطلق في المعنى على قوله منهي لأن معناه لا يبيع حائض لباد ولا يتاجروا وقد تم الكلام عليه قريبا في حديث ابن عمر رضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أنس الثالثة قوله ولا يبيع الرجل على بيع أخيه يروي برفع المضارع على أن لا نافية ويجزئه على أنها ما عيقت إثبات الباء بقوى الأول وعنى الثاني فإنه عومل المحرم وماله غير المحرم فذكرت له وفي رواية يحدفها فلا اشكال وصورة البيع على البيع أن يكون خدوع البيع بالخيار في مدة اختيار رجل فيقول للمشتري افسح هذا البيع وأنا أهلك مثله بأرخص من ثمنه وأحسن منه وكذا الشراء على الشراء هو أن يشول البائع في مدة اختيار افسح البيع وأنا اشتريه منك بأكثر من هذا الثمن وصورة السوم على السوم أن يكون قد اتفق ماله السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعتقد فيقول آخر البائع أنا اشتريه منك بأكثر بعد أن كانا قد اتفقا على الثمن وقد أجمع العلماء على تحريم هذه الصور كلها وإن فاعلها عاص وأما بيع المزايدة وهو البيع عن يزيد فليس من المنهي عنه وقد يوجب الجارية باب بيع المزايدة وورد في ذلك مصرحاً ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن والمصنف للترمذي وقال حسن عن أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم باع حلساً (١) وقدحا وقال من يشتري هذا الحلس والتدح يقال رجل أخذهما برهم فقال من يزيد على درهم فاعطاه رجل درهمين فباعهما منه وقال ابن عبد البر أنه لا يحرم البيع عن يزيد اتفاقاً وقيل أنه يكره ما استدلت لقائله يحدث عن سفيان بن وهب أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منهي عن بيع المزايدة لكنه من رواية ابن أبي عمير وهو ضعيف الرابعة قوله

(١) الحلس بالكسر كراه على ظهر العير تحت البرذعة وييسط في البيت تحت الثياب ويحركه في

ولا يخطب على خطبة أخيه زاد في مسلم إلا أن ياذن له وفي رواية حتى ياذن والنهي يدل على
تحریم ذلك وقد أجمع العلماء على قصرها إذا كان قد صرح بالإجابة ولم ياذن ولم يترك فإن تزوج
والحال هذا عصى اتفاقا وصح عند الجمهور وقال داود يفسخ النكاح ونعم ما قالوه ورواية
عن مالك وأما شرط النصيحة بالإجابة وإن كان النهي مطلقا لحديث فاطمة بنت قيس فإنها
قالت خطبني أوجههم ومعاوية فلم ينكح خطبة بعضهم على بعض بل خطبها مع ذلك لاسامة
والقول بأنه يحتفل أنه لم يعلم أحدهما بخطبة الآخر وأنه صلى الله عليه وآله وسلم أشار بإسامة لأنه
خطب خلاف الظاهر وقوله أخيه أي في الدين ومفهومه أنه لو كان غير أخ كان يكون كافر فلا
يحرم وهو حيث تكون المرأة كناية وكان يستعير نكاحها وبه قال الأوزاعي وقال غيره يحرم
أيضا على خطبة الكافر والحديث خرج التقييد فيه مخرج الغالب فلا اعتبار بمفهومه الخامسة
قوله ولا تسأل المرأة ثوبه من فروعه أو يحجز وما عليه ففسر اللام لالتقاء الساكن والمراد أن المرأة
الاجنبية لا تسأل الرجل أن يطلق امرأته ويمنعه ككسها أو يصير ما هو لها من النفقة والعشر لها
وعبر عن ذلك بالإلقاء لما في العنقة من باب الثقل كأن ما ذكرنا كان معدا للزوجة فهو
في حكم ما قد جمعه في العنقة تنتفع به فإذا ذهب عنها فكأنما قد كُتبت العنقة وخرج ذلك عنها
فعبر عن ذلك الجموع المركب بالركب المذكور للنسب بينهما (وعن أبي أيوب الأنصاري رضي
الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والدة ولدها فرق الله
بينهم يوم القيامة رواه أحمد وصححه الترمذي والحاكم لكن في إسناده مقال) لأن
فيه حسين بن عبد الله المعافري يختلف فيه (وله شاهد) كنهه يذهب حديث عبادة بن الصامت
لا يفرق بين الأم ولدها قيل إلى متى فإن حتى يبلغ الغلام ويحض الجارية أخرجه الدارقطني
والحاكم وفي سننه عندهما عبد الله بن عمر والواقفي وهو ضعيف ولا يثبت أن هذا الحديث والذي
بعده كان يحسن منهما إلى حديث ابن عمر الذي تقدم في النهي عن بيع أمهات الأولاد وبوخر
هو إلى هنا وهذا الحديث ظاهر في تحریم التفريق بين الوالدة ولدها وظاهر عام في الملك
والجهات إلا أنه لا يعلم أنه ذهب أحد إلى هذا العموم فهو محمول على التفريق في الملك وهو سريح
في حديث علي الآتي وظاهره أيضا تحریم التفريق ولو بعد البلوغ إلا أنه يقيده بحديث عبادة وفي
الغيب أنه خصه في الكبير الإجماع كافي العتق وكان مستندا لإجماع حديث عبادة ثم الحديث
نص في تحریم التفريق بين الوالدة ولدها وقس عليه سائر الأرحام المحارم بجماع الرحمة وكذلك
ورد النص في الأخوة وهو ما أفاده قوله (وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال أمرني
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما ففرقت بينهما فذكرت ذلك
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أدركهما فارتجعهما ولا تبعهما إلا جعلا رواه أحمد ورواه
ثقات وقد صححه ابن خزيمة وابن الحارث ورواه ابن حبان والحاكم والطبراني وابن القطان) وحكي
ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أنه أثناسمه الحكم من ميمون بن أبي شبيب وهو يرويه عن علي
رضي الله عنه وميمون لم يدرك عليا والحديث دليل على بطلان هذا البيع ودل على تحریم
التفريق كأدل عليه الحديث الأول إلا أن الأول دل على التفريق بأي وجه من الوجوه وهذا
الحديث نص في تحریم البيع وألحقوا به تحریم التفريق بسائر الانشآت كالهبسة والنذر

(١) أي بقوله فرق الله بينه وبين أحبته منه

وهو ما كان اختيارا لمصرى وأما التفريق بالقسمة فليس باختياره فان سبب الملك قهرى وهو
البرهان وحديث على رضى الله عنه قد دل على بطلان البيع ولكنه عارضه الحديث الاول
حديث أبي أيوب فانه دل على صحة الاجراء عن الملك بالبيع وبحقه المستحق للعقوبة (١) ان
كان لا يصح الاجراء عن الملك لم يتحقق التفريق فلا عقوبة ولذا اختلف العلماء في ذلك ذهب
ابو حنيفة الى انه بتقديم العصبان قالوا والامر بالاربع بالاجماع للفلايين بحمل انه يعتقد جديدا برضا
المشتري (قاعدة) في التفريق بين البهية وولدها وجهان لا يصح لهما على الله عليه وآله وسلم عن
تدبير الهام وبه قياس على الذبح وهو الاول (٢) وعن نسي رضى الله عنه قال غلا السعر
الفلاهم ودوهو ارتفاع السعر على معناه (في المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رسلم فقال الناس يا رسول الله غلا السعر من لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
عز السعر) يعني بفعل ذلك هو وحده ابراهيم (الهادي) أي المقتدر (الناظر) الموسع (المراد)
من قوله تعالى والله شديد ويسر (الرزاق) لا يرجو أن ألقى الله وليس أحد منهم ينظر
عساف في دم ولا مال رواه النجاشي (السائق) وعصمه ابن حبان) وأخرجه ابن ماجه والداري
واثرار أبو يعلى من حديث أنس واستند على شرط مسلم وجمعه الترمذي والحديث دليل
على ان الله عز وجل (٣) ولذا كان مطلقا فهو محرم والى هذا ذهب أكثر العلماء وروى عن مالك انه
يجوز التسعير ولو في القوتين والحديث دال على تحريم التسعير لكل متاع وان كان سببا في
خاس (٤) (وعن معمر بن عبد الله) هو بنع الميم وسكون العين وقع الميم ويقال له معمر بن أبي
معمر أسلم قديما وهاجر الى الحبشة وتاخرت هجرة الى المدينة ثم هاجر اليها وسكنها (٥) عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحسركم الا خاطي) بالهمز عواله امسى انتم (رواه
مسلم) وفي اسباب احاديث الدالة على تحريم الاحتكار وفي النهاية على قوله صلى الله عليه وآله
او من احتكر طعاما قال أي اشتراه وحسبه ليل فيقالوا غلا عن حديث مسلم تحريم الاحتكار
للطعام وغيره لا يتبدى ولا يبدى احتكارا في الطعام وقد ذهب أبو يوسف الى عمومته فقال كل
ما ضر بالإنسان حبه به احتكارا وان كان ذهباً أو ثيابا أو قسلا لا احتكار الا في قوت الناس
وموت انبأهم فهو قولنا انه ولا يحنى أب الا ذهب ثلثون درهما منع الاحتكار وردت حلقته
ووقيدته الطه هو ما شتم من احاديث على هذا الاسلوب فانه عدا الجمهور لا يقيد فيه المطلق
بالسبب لعدم التعارض بينهما بل يبقى المطلق على إطلاقه وهذا يقتضى أنه يعمل بالخلق في منع
الاحتكار مطلقا لا يقيد فيه لقوله تعالى على رأي أبي ثور وقد رده أئمة الاصول وكان الجمهور خصومه
ياقوت بن نزار الى الحكمة المناسبة لقهره زعي دعم السرور عن عامة الناس والاغلب في دفع
اضرر عن العامة ساياوت في قوته فقيسوا الاطلاق بالحكمة المناسبة أو أنهم قد ذهب
العمامي الراوى فقد أخرج مسلم عن معمر بن السبب انه كان يحسركم فقيس له فأنكر يحسركم
فقال لان معمر راوى الحديث كان يحسركم قال ابن عبد البر كان يحسركم ان الزمت وهذا الظاهر
ان سعيد قيدا للاطلاق يعمل الراوى وأما معمر فلا يعلم قيده ولهذا الحكمة المناسبة التي قيد
بها الجمهور (٦) وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن نسي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا
بضم المثناة الفوقية وفتح الصاد المهملة من مصرى بصري على الاسم (الابل والغنم) في ابتاعها

بعد فهو بغير النظرين) الرأيين (بعد ان يحلها ان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى) عطف
على ضمير المفعول في ردّها على تقدير وعطى (من غرضه على) ولمسلم) أي عن أبي هريرة
(فهو بالخيار ثلاثة أيام وفي رواية له علقها البخاري وروىها صاعاً من طعام لآخره قال
البخاري والقرأ أكثر) أصل التصريفة حبس الماء يقال صرّبت الماء إذا حبسته وقال الشافعي
هو ربط أخلاف الناقة أو الساقوت لجلها حتى يجمع لبنها فيكفة فيظن المشتري ان ذلك علقها
ولم يذكر في الحديث البقر والحكم واحد والحديث نهي عن بيع التصريفة للصوان إذا ربيعه
لأنه قد وردت في رواية النسائي بالنظر ولا تصروا الا بال ولغتم البيع وفي رواية له إذا باع
أحدكم الشاة أو الناقة (١) فلا يحلها وهذا هو الراجح عند الجمهور وبطل عليه التعليل بالتدليس
والقرار كذلك لأن الآتي لما رآه التعليل مما منصوصاً وأما التصريفة لا للبيع بل ليجتمع الحليب
لتفحم الماشية فهو وان كان فيه ابتداء للصوان إلا أنه ليس فيه استمرار فيصور وظاهر الحديث أنه
لا يثبت الخيار إلا بعد الحليب ولو ظهرت التصريفة بغير حليب فالخيار ثابت وبثبوت الخيار فاض
بمصلحة بيع المصرة وفي الحديث دليل على ان الرضا يصرفه فوري لأن الفاء في قوله فهو بغير
الطريقين تسل على التعقيب من غير تراخ واليه ذهب بعض من الشافعية وذهب الاكثر الى انه
على التراخي لقوله فلا خيار ثلاثة أيام وأجيب من طرف القائل بالتصور أن ذلك محمول على ما إذا لم
يعلم انها مصرة الا في الثالث لان الغالب انها لا تعلم في أقل من ذلك فلو ان التخصيص باختلاف
العطف ونحوه ولان في رواية أحمد والطحاوي فهو باحد النظرين بالخيار الى ان يحجزها أو يردّها
وأما ابتداء الثلاث فبغير خلاف قيل من بعدتين التصريفة وقيل من عند العقد وقيل من
التفرق ودل الحديث أنه يرد عوض اللبن صاعاً من تمر وأما الرواية التي علقها البخاري يذ كصاعاً
من طعام فتدريج البخاري رواية القدر لكونه أكثر (٢) ولذا ثبت انه رد المشتري صاعاً من
تمر في المسئلة مذاهب الاول للجمهور ومن العصابة والتابعين بآيات الرد للمصر أو رد صاع
من تمر سواء كان اللبن كثيراً أو قليلاً والتفرقة لاهل البلاد أولاً والثاني الحنفية فخالقوا في أصل
المسئلة وقالوا لا رد البيع بعيب التصريفة فلا يحجز رد الصاع من التمر واعتدروا عن الحديث
باعتذار كثيرة بالقدح في الصحابي الراوي الحديث وبأنه حديث مضطرب وبأنه منسوخ وبأنه
معارض بقوله تعالى وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وكلها أعار مردودة وقالوا الحديث
خالف قياس الأصول من جهات الأولى من حيث ان اللبن الناقص كان موجوداً عند العقد
فقد نقص جرم من المبيع فتمنع الرد وان كان حادثاً عند المشتري فهو غير مضمون وأجيب أولاً
ان الحديث أصل مستقل برأيه ولا يقال انه خالف قياس الأصول وثانياً بان النقص انما يمنع
الرد إذا لم يكن لاستعلام العيب وهو هنا لاستعلام العيب فلا يمنع والثاني من حيث انه جعل
الخيار فيه ثلاثاً ناعم ان خيار العيب وخيار المجلس وخيار الرؤية لا يقيدون شيئاً منها بالثلاث
وأجيب بان المصرة التي قد ردت بالمسئلة المذكورة لا يثبت حكم التصريفة في الأغلب إلا بما يختلف
غيرها والثالثة انه يلزم ضمان الاعيان مع بقائها حيث كان الآن موجوداً وأجيب عما عابهم
موجود متبرلاً لا مختلط باللبن الحادث فقد تعذر رده بعينه بسبب الاختلاط فيكون مثل ضمان
العبد لا يثبت المصوب والرايع من حيث انه يلزم إثبات الرد بغير عيب لانه لو كان نقصان اللبن

(١) القسم والقرع والتفاح
الحلوان أو التي تبث لقروح
الى شهرين أو ثلاثة ثم هي
ليون اه طاموس

(٢) يرد له أكثر من الزاوية
اه

عبداللّه بن جابر من دون قصر بقرية ولا اشتراط لانه بشرط الرد وأجيب بأنه في حكم خيار الشرط
من حيث المعنى فإن المشتري لما رأى ضررها لم يوافق كأن البائع شرطه أن ذلك عدلها وقد
ثبت لهذا الظاهر مثل ما تقدم في تلخيصنا وبقرينة ذلك ضعف القول الآخر علمت أن
الحق هو الأول وعرفت أن الحديث أصل في التمسك عن القس وفيه ثبوت اختيار لمن دلس عليه
وفي أن الدليس لا يفسد أصل العقد وفي تحريم التصريح بالمبيع وثبوت الخیار وفي
أحد رواين ماجمعه حديث ابن مسعود مرفوعا يبيع المهنات خلافاً لبقوله لا يخل الخلفا بالمسلم وفي
استناد ضعفه ورواه ابن أبي شيبة موقوفاً يستدعيه والخلافات جمع شمله بأما الماهلة
والقاء البعير يجمع له إني نرويه من رواية أسامة بن زيد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله
أنه قال (وعن ابن مسعود) ورزني الله منه قال من اشترى شاة فله ردّها ما لم يردّها معاً
ردّها ما لم يردّها وزاد في الحديث (من ردّها لم يردّها) لم يردّها المستفاد بل ردّها على ابن مسعود
لم يردّها وزاد في الحديث (من ردّها لم يردّها) لم يردّها المستفاد بل ردّها على ابن مسعود
مسئله (علموا أنه وسلم مر على صبرة) الصبرة بضم الصاد الماهلة وسكون الموحدة الكوفة
اسم وعنه من الطعام (طعام فادخل به) سالت أسابعه بلا نقال مالهذا صاحب الطعام
من سببه الله رسولاً الله قال فلا جعلته فرق الطعام كبراهم الناس من غش فليس في
رواه لم قال التروى كذا في الأصول يعني ما لم يمسكلم وهو صحيح ومعناه ليس من اهتدى
به إلى واتدى على وعلى حسن طريقتي ركنا متينين من عينة يكره تفسيره لانه يقول
مسئله عن رايه ليل يكون أو وقع في النفوس ما بلغ في الزجر والحديث دليل على تحريم الغش وهو
شبه على تحريم مسخره لضمه (وعن عبد الله بن بريدة) رأوا رسول الله صلى الله عليه وآله
بن الحبيب الأسدي قد نسي مرويه فسمع أباه وغيره (عن أبيه رزني الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من جالس العيب أيام القطاف) الأيام التي يقطف فيها (حتى يديه
من يده خرافة قد تم) بالاضافة ثم الماهلة مشبهة أي يرى بنفسه من غير صبرة وثبت
(الدار على صبرة) أي على غير السبب الموجب لدخوله (رواه الطبراني في الأوسط بإسناد
حسن) وأخرجه البيهقي في شعبه. يمان من حديث بريدة بن زيد حتى يديه من يديه أو
نصران أي من يديه ومن يديه خرافة قد تم في النار على بصيرة والحديث دليل على تحريم بيع
العيب من يديه ودخرا بوعيد البائع بالرد وهو مع أسد محرم أجماعاً وأمام عدم القصد فيل
يجوز البيع مع الكراهة ونور بريد ذلك مع الشك في جعله خراواً ما إذا علمه فهو محرم جرمه على
ذلك ما كان به معاً في محرمه رأوا ما لا ينعى إلا العيبة كالأمر بالطاير وهو ما لا يجوز
بيعها ولا نثرها أجماعاً وكذلك بيع السلاح والكرام من كثرة المغة إذا كانوا
يستنون منها إلى حرب المسلمين فإنه لا يجوز إلا أن يباع بقصد منه جرمه (وعن عائشة رضي
الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخراج الضمان رواه الترمذي وصححه
بخاري) لأن فيه مسلم بن خالد الزنجي ذهب الحديث (وأوداود رحمه الله ترمذي وابن خزيمة
وابن أبي رواد وابن حبان والحاكم وابن القطان) الحديث أخرجه الشافعي وأحمد بن الحسين
بنحوه وهو أن رجلاً اشترى غلاماً في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان عنده ماشاء الله

ثم رد من عيب وجده فقتضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رد العيب فقال القضي عليه
قد استعمل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انخرجهما للضمان وانخرجه هو الغلة والكرام
ومعناه ان المبيع اذا كان قد دخل وغلبه فان مالك الرقبة التي هو ضمان لها لم يملك خراجها
لضمان أصلها فاذا ابتاع رجل أرضا فاستعملها أو ماشية فتجربها أو دابة فتركها أو عبدا فاستخدمه
ثم وجده عيبا له ان يرد الرقبة ولا شيء عليه فيما اقتنع به لانها لو تلفت بين مدة التسع والعقد
لكانت في ضمان المشتري فوجب ان يكون الخراج له وقد اختلف العلماء في المسئلة على
أقوال الاول الشافعي ان الخراج بالضمان على ما قرئناه في معنى الحديث وما حدث من القوائد
الاصلية والفرعية فهو للمشتري ويرد المبيع ما لم يكن ناقصا عما أخذ السائل للضيق ان
المشتري يستحق القوائد الفرعية كالكرام وأما القوائد الاصلية كالترفان كانت باقية تردها مع
الاصل وان كانت قائمة بمنع الرد واستحق الارض الثالث لما كان يشترط بين القوائد الاصلية
كالصوف والشعر فيستحقه المشتري والوارد منه مع أمه وهذا ما لم تكن متصلة بالمبيع وقت الرد
فان كانت متصلة وجب الرضاها اجماعا هذا ما قاله المذكورون والحديث ظاهر فيمذهب اليه
الشافعي وأما اذا رطب المشتري الأمة ثم وجد فيها عيبا فقد اختلف العلماء في ذلك فقال أهل
الرأي والثوري رطب حتى يمتنع الرد لان الوطء جنابة لانه لا يعمل وطء الأمة لاصل المشتري ولا
لفصل فتدعيها بذلك قالوا وكذا تقدمت الوطء بجمع الرد بعدها الثلث (١) قالوا ولكنه يرجع على
البائع بارش العيب وقيل يردها ويرد معها مهر مثلها ومنهم من فرق بين الشيب والبكر وقد
استوفى الخطابي ذلك ووقفه الشارح والسلي أقوال غريبة عن الاستدلال ودعوى ان الوطء
جنابة دعوى غير صحيحة والتعطيل بالهرسها على أمه وفصوله فكانت جنابة لعيل فانه لم
ينصهر المشتري لها فيها (٢) وعى عروة بالرد في رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أعطاه نارا يشتري بها ثيوبا أو ثوبا فاشترى بها ثيابا فباع أحداهما ببارقة فابنته وتيسار
فدعاها بالبركة في بيعه فكانوا يشتري ترابا ليرج فيه رواء الجنة الا لتساق وقد أخرجه
الجمادى في ضمن حديثه ولم يسق لفظه وأورد الترمذي ما شهد الله من حديث حكيم بن حرام
الحديث في اسناده سعيد بن زيد أخرجهما مختلفا فيه قال المنذرى والنووى اسناده حسن
صحيح وفيه كلام كثير وقال المصنف الصواب ان في اسناده بهم وفي الحديث دلالة على ان
عروة يشترى ما لم يكل بشرائه وباع كذلك لانه أعطاه نارا لثيوبا فلو وقف على الامر
يشترى بعض النيران الا بخصه ورد البعض وهذا الذي فعله هو الذي تسميه الفقهاء العقد
الموقوف الذي يتقيد بالاجاز وقد وقعت هنا وللعلامة خمسة أقوال الاول انه يصح العقد
الموقوف ويذهب الى هذا جماعة من السلف عمل بالحديث والثاني انه لا يصح والمذهب
الشافعي وقال ان الاجازة لا تجعله محتجا بحديث لا يصح مالم يسعك ذلك أخرجه أبو داود
والترمذي والنسائي وهو شامل للمعذور ولله القبر وزاد الشافعي في صحة حديث عروة وعلق
التول به على صحته والثالث التفصيل لاي حينة فقال يجوز البيع لا الشراء وما كانه فرق
بينهما بان البيع اخراج عن ملك المالك وللمالك حق في استقامه لملكه فاذا جاز فقد أسقط حقه
بخلاف الشراء فانه ثبت ذلك فلا بد من تولى المالك ذلك والرابع لما كان وهو عكس ما قاله

(١) أي تصريحا على
أصوله وفصوله والحقا
لا تحرمها المقدمات على من
ذكره على حسن خلق

أبو حنيفة وكذا أراد الجمع بين الحديثين حديث لا تبسح ما ليس عندك وحديث عروة فيعمل به ما لم يعارض وانما تبسح ما تبسح بشرائني فبشرى بعنه وهو البصيص وإذا تبسح حديث عروة فالعمل به هو الراجح وفيه دليل على صحة بيع الانحية وان تعبد بالشراء لا به الى المثل ولا تبسح بأداة الثمن ولذا أمر بالتصدق بها وفي دعائه صلى الله عليه وآله وسلم لبركة دليل على شكر الصنيع لمن فعل المعروف ومكافأته مستحبة ولو بالعاء (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن شراء ما في بطون الانعام حتى تقنع وعن بيع ما في ضرعها وعن شراء العبد وهو أبق وعن شراء المغنم حتى تقسم وعن شراء الصدقات حتى تقبض وعن ضربة الغنائس رواه ابن ماجه والزار والدارقطني باسناد ضعيف) لانه من حديث شهر بن حوشب وشهر بن قنبر في جماعة كالثغر بن شمير والنسائي وابن عدي وغيرهم وقال البخاري شهر حسن الحديث وقوى أمره وروى عن أحمد أنه قال ما أحسن حديثه والحديث اشقل على ست صور منهي عنها الاولى ما في بطون الحيوان وهو جمع على تحريمه والثانية الا في الضرع وهو جمع عليه أيضا وقد تقدم والثالثة العبد الا بقر وذئب لا تعذر تسليمه والرابعة شراء المغنم قبل القسمة وذلك لعدم الملك والخامسة شراء الصدقات قبل القبض فانه لا يستقره المصدق عليه الا بعد القبض الا انه استثنى الفقهاء من ذلك بيع المصدق للصدقة قبل القبض بعد القبلية فانه يصح لانهم جعلوا القبلية كالقبض في حقه السادسة ضربة الغنائس وهو ان يقول أغوص في البحر غوصة بكذا والصله في ذلك هو الغرر (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا الماء فانه غرر رواه أحمد وأشار الى أن السواب وقته) ودليل على حرمة بيع السمك في الماء وقد عاله بأنه غرر وذلك لا يخفى في الماشية يرى الصغير كبراً وعكسه وظاهره انتهى عن ذلك طلقاً وفصل الفقهاء في ذلك فقالوا ان كل في ماء كثير لا يمكن أخذه لا يصيد ويحوز عدم أخذه فالبيع غير صحيح وان كان في ماء لا ينفوت فيه ويؤخذ بصيد فالبيع صحيح ويثبت فيه الخیار بعد التسليم وان كان لا يحتاج الى تصيد فالبيع صحيح ويثبت فيه خيار الرد وهذا التصيل يؤخذ من الأدلة والتعليل المقتضى للاتفاق بخصوص عموم انتهى (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تباع غمرة حتى تطعم) بضم الغنة النوقية ركس العين المهمة يدو صلاحها (ولا يباع صوف على ظهر ولا لبن في ضرع راء الطير ان في الاوسط والدارقطني وأخرجه أبو داود في المراسيل لعكرمة) وهو الراجح (وأخرجه أيضاً موقفاً على ابن عباس باسناد قوي) ووجه البيهقي اشقل الحديث على ثلاث مسائل الاولى النهي عن بيع الغمرة حتى يدو صلاحها ويطيب أكلها ويأتى الكلام في ذلك والثانية النهي عن بيع الصوف على الظهر وفيه قولان للعلماء الاول انه لا يصح عملاً بالحديث ولانه يقع الاختلاف في موضع القطع من الحيوان فيقع الاضرار به وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة والقول الثاني انه يصح البيع لانه مشاهد يمكن تسليمه فيصير كايصع من المذبح وهذا قول مالك ومن وافقه قالوا والحديث موقوف على ابن عباس والقول الاول أظهر والحديث قد مضى فيه المرسل والموقوف قد مضى فيه النهي عن الغرر والغرر أصل والثالثة النهي عن بيع اللبن في الضرع

(١) وهو انه كان اذا اشترى شيئا يجهه فارق المجلس منه

(٢) قال ابن حزم لانهم سلفوا لابي ابراهيم أى الصحى وبعده اه

(٣) يعنى هل قبل التفرق أو بعده اه

(٤) والراوى اذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المروى عنده اه

(٥) لان اسم التساعل فى الحال حفيضة وفيما عداه مجاز اه

(٦) وحدث عمرو بن شعيب هو عن ابن عمر وأيضاً وإنما اختلف اللفظ اه منه

(٧) لان الاستقالة لا تكون الا بعد تسليم البيع اه على حسن ثان

فعل ابن عمر المعروف (١) فان قاما جميعاً وذهبا معا فالتجار باق وهذا المذهب دليله هذا الحديث المتفق عليه والذول الثانى المنقصة وماك (٢) انه لا يثبت خيار المجلس بل يعنى تفريقاً بشيئان باق قول فلا خيار الا ما شرط مستثنى بقوله تعالى تجارة عن تراص وبقوله وأشهدوا اذا تباعتم قالوا الاشهادان وقع بعد التفرق لم يطابق الامر وان وقع قبله لم يصادف محله وحديث اذا اختلف البعان قالوا قول البائع قول المبتاع ولم يفصل (٣) وأجيب بأن الآية مطلقة فثبت الحديث وكذا بشرطه وكذلك الحديث وآية الاشهاد ابراهيم عند الله القدول لا ينافيه ثبوت خيار المجلس كما لا ينافيه ما ترائدوا قالوا والحديث منسوخ بهديث المسلمون على شروطهم والخيار بعد لزوم العقد من شرط ورد بان الاصل عدم التمسك ولا يثبت بالاحتمال قالوا انهم رويوا جملة ولم يسلطوا به (٤) وأجيب بان مخالفة الراوى لا توجب عدم العمل بروايته لان عمله مبنى على اتحاده وقد ظهر له ما عوارضه وان لم يكن أرفع من نفسه الامر فالارح حديث البائع يحمل على المتساويين قال استعمل البائع فى المساوئ ما نفع وأجيب عنه انه خلاف مجازي والاصل الحاشية وعورض انه يلزم أيضاً حله على المجرى على القول الاول فانه على تقديره قول بالمراد ان اشترى بالابان هو بعد تمام الصيغة وقد مضى فيه وقت اذن المانى (٥) ووددت خلفه المعاصرة باننا نسلم انه جازى المانى بل هو حقيقة فيه كما ذهب اليه الجمهور بخلاف المستقبل فجاز انما قالوا التفرق بالاقوال والمراد ان التفرق فيه ما هو وما بين قول البائع بعدت بكذا قول المشتري شقيرت قالوا فالمشتري بالخيار فى قوله اشتريت وتركه والبائع بالخيار الى ان يجب المشتري ولا يخفى تركه هذا القول أو بطلانه فانه الغاى الحديث عن التائيد فمن المعلوم بان كلام البائع والمشتري فى هذه الصورة على الخيار لا يعقد بينهما قالوا اخبارها غرض عن الاتفاق ووردت فيه الحديث كما لا يخفى فالحق هو القول الاول وأما معارضة حديث الباب بالحديث الاقوى وهو قوله (٦) وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده انه ابي صلى الله عليه وآله وسلم قال البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا انه ان كان من صفته خياراً لم يملك له ان يشاركه فيه ان يستره الا ان يكون من صفته خياراً ولا يملك له ان يشاركه فيه ان يستره صاحب خشيته ان يستقبله قالوا نقوله ان يستقبله دال على تفرق البيع (٧) فقد أجاب عنه بان الحديث دليل خيار المجلس أيضاً وله بالخيار ما لم يتفرقا وأما قوله ان يستقبله فالمراد ان الفسخ لانه لو ريد الاستقالة حقيقة لم يكن للمشارك معنى فتعين لهما على الفسخ وعلى ذلك حله التمسك وغيره من العلم فقالوا معناه لا يملك له ان يشاركه بعد البيع خشيته ان يشاركه في البيع قالوا بالاستقالة فسخ التادم وحلوا فى الحل على الكراخ لانه لا يليق بالمروءة وحس معاشره المسلم لأن اختيار الفسخ حرام وأما ما روى عن ابن عمر انه كان اذا باع رجلاً فأراد ان يتم بيعه فأمعش خشيته ففرج اليه فاحمولى على ابن عمر لم يلقه النبي وقال ابن حزم حمل حديث ابن عمر وهذا على التفرق بالاقوال ذهب معه فائده الحديث لانه يلزم معه حل التفرق سواء خشي ان يستقبله أو لا لان الاقالة تصح قبل التفرق وبعده قال ابن عبد البر قد كثر المالكية والخنفية فمن الكلام يرد

(١) هذا هو الصحيح في اسمه
واسم أبيه كما ذكره
الخطيب البغدادي والسيوطي
والنوراني في شرح مسلم
اه على حسن خان

الحديث بما يطول ذكره لا يحصل منه شيء وإذا ثبت لفظ مكانهما المرق للثأويل مجال
وبطل بطلان ظاهر أحده على تفرق الأقوال (٢) وعن ابن عمر رضي الله عنهما تألذ كرجل) هو
حبان بن منقذ (١) فخرج الحاء المهملة والباء الموحدة (التي صلى الله عليه وآله وسلم أنه يتخذ
في السور فقل إذا يا بصفت فقل لا خلافة) بكسر الخاء المعجمة وتحت ثقف اللام فوحدة أي
لاخذبعة (متفق عليه) زاد ابن اسحق في روايته يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه ثم أتت بالخيار
في شكل سلعة استعما ثلاث ليل فان رضيت فامسك وان لم تحب فاردد فبقي ذلك الراجل
حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمان عثمان فكان إذا اشترى
شيئا فقبل له انك غبت فيم يرجع فيشمله رجل من الصحابة بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد
جعل بالخيار ثلاثا فترده لمرأته والحديث دليل على خيار الغن في البيع والشراء إذا حصل
الغن واختلف فيه العلماء على قولين الأول ثبوت الخيار بالغن وهو قول أحمد ومالك ولكن إذا
كان الغن فاحشا لمن لا يعرف عن السلعة وقيد بعض المالكية بأن يبلغ الغن ثلث القيمة
ولعلمهم أخذوا التقييد مما علم أنه لا يكاد يعلم أحسن مطلق الغن في غالب الأحوال ولأن
التقليد تسامح في العادة وأتم من رضي بالغن بعد معرفته فان ذلك لا يسمى غنا وأما يكون من
باب التساهل بالبيع الذي أتى صلى الله عليه وآله وسلم على فاعله وأخبر أن الله يحب الرجل سهل
البيع سهل الشراء وذهب الجاهلون من العلماء إلى عدم ثبوت الخيار بالغن لعدم أدلة البيع
وقضو من غير تفرقة بين الغن أو لا قالوا وحديث الباب إنما كان الخيار فيه لضعف عقل ذلك
الرجل لأنه ضعف لم يخرج به عن حد التقييد فتصرفه كتصرف الصبي المأذون له وبشبهه الخيار
مع الغن قلن ويدل لضعف علم آخرجه أحمد وأصحاب السنن من حديث أنس بلفظ أن
رجلا كان يبيع وكان في عقله أي ادراكه ضعف ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم قوله
لا خلافة أشترط عدم الخداع فكان شراؤه يبيعهم مشروط بعدم الخداع ليكون من باب خيار
الشرط قال ابن العربي إن الخديعة في هذه القصة تقتضي أن تكون في العيب أو في المثل أو في
الثمن أو في العين فلا يحتاج في الغن بمقصوده وهي قصة خاصة لا عموم فيها قلن في رواية ابن
اسحق أنه شك في النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يلقي من الغن وهي ترتمها قال ابن العربي وقال
بعضهم أنه إذا حال الرجل البائع أو المشتري لا خلافة فيه الخيار وإن لم يكن فيه غن ورد بأنه قيد
بما في الرواية أنه كان يبيع

• (باب الربا) •

بكسر الراء مقصورين ربا ربو ويقال الرما بالميم والمذبحنا مورا لينة تضم الرافعة التخصيف وهو
الزيادة ومنه قوله تعالى اهتزت وربت ويطلق الربا على كل بيع محرم وقد أجمعت الأمة على
تحريم الربا في الجله وإن اختلفوا في التفاصيل والأدب في النبي عنه ومن فاعله ومن أعانه
كثير جدا ووردت بأهنته ومنها ما روى (عن جابر رضي الله عنه قال لعن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كل الربا وموكله وكاتبه وهديوه قال هم سواهم مسلم ولما روى
نحو من حديث أبي جحيفة) أي دعا على المذكورين بالأبعاد عن الرجة وهو دليل على إثم

من ذكر وحسب مآخذ طوره ونخص الاستسكان لانه الاغلب في الاستماع وغيره مثله والمراد من موافقه
الذي اعطى الرب الامه ما تحصل الرب بالامنه فكذلك اخلاق الانبياء والكتب والشاهدين
لما اتهم على الخطور والاذا قصدوا عرفا بالرب او ورد في رواية لعن الشاهد بالافراد على ارادة
الجنس ان قلت حديث اللهم ما لعنت من لعنت فاجعلها رجما ونحوه (١) وفي القتل وما
لعت ففعل من لعنت يدل على انه لا يدل لعن من صلى الله عليه وآله وسلم على التحريم وان لم يرد به
حقيقة الدعاء على من أوقع عليه لعن قلت ذلك فيما اذا كان من أوقع عليه لعن غير فاعل
لحرم معاصم أو كان لعن في حال غضبه صلى الله عليه وآله وسلم (٢) وعن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا ثلاثة وسبعون بابا يسهر ما مثل
أن ينكح الرجل أمه وان أرى الرجل باع من الرجل المسلم وادان ما جئتكم صرا أو لما كنتم بقاءه
وضعه وفي معناه أحاديث وقد فرس الرباني عرض المسألة بقوله الشان بالسب (٣)
وعبد الله بن علي أنه يطلق الرباني الفعل المحرم وان لم يكن من أبواب الربا المعروفة وتشبيه أيسر
الربايات الرجل أمه لنافيه من استباح ذلك عند العقل (٤) وعن أبي سعيد الخدري رضي
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا
تشفوا بضم الشدة التوفيقية نفس بمهكمه ورفقا مشددة أي لا تضلوا (بعضها على بعض
ولا يبيعوا الورق بالورق الا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبعوا مائنا ببايناجز)
بالجيم والزاي أي حاش (متمم عليه) الحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب والفضة
بالفضة متفاضلا سواء كان حاضر أو غائبا الامثلة على ثلاثة اشياء من أهم الاحوال كما قال
لا تبعوا ذلك في حال من الاحوال الاحل كونه مثلا بمثل أي متساوين قدر او زاده تأكيد
بقوله ولا تشفوا أي لا تشفوا وهو الشد بكسر الشين وهي الزيادة (٥) هنا وإلى
ما أفاده الحديث ذهبت الحجة من العلماء العصابة والابيعين والعقود القهقهة فقالوا يحرم
التفاضل في ذلك كغائبنا كان واخضر او ذهب ابن عباس وجماعة من العصابة الى انه لا يحرم
الربا الا في التيسير دليل بالحديث الصحيح لا ربا الا في التيسير وجب الجمهور بان معناه
لا ربا أشد الا في التيسير فالمراد في التيسير لا في الأصل ولانه مفهوم حديث أبي سعيد المنطوق
ولا يقاوم المفهوم المنطوق فانه مطروح مع المنطوق وقد روى ان ابن عباس رجع عن
ذلك القول (٦) بأنه لا ربا الا في التيسير واستغفر الله عن القول به ولقد ذهب علم جميع
ما يطلق عليهم مضروب وغيره وكذلك أساطير الورق وقوله لا تبعوا مائنا ببايناجز المراد
بالغائب منها ما تاب عن مجلس البيع موجلا كان أو لولا الناجز الحاضر (٧) وعن عبد الله بن
الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة
والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والمزج لم يجز مثلا بمثل سوا ما إذا يذوقا ذلكا
لاصنافا فبيعوا كيف شئتم اذا كنتم يذوقا (معلم) لا يخفى ما أقدمه التأكيد بقوله مثلا
بمثل وسوا ما سواء وفيه دليل على تحريم التفاضل فيما اتفق جنسان الستة المذكورة التي وقع
عليها النص والى تحريم الربا في الذهب الامه كافة واختلفوا فيما عداها ذهب الجمهور الى
بوتة فيما عداها مما يشار كها في لعله ولكن لما يجدوا على منصوصة اختلفوا فيها اخلافا

(١) أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه
الله المأخذ عند عهدا
لر تحالفه في فائما بأبشر
فأعياهم من أذنه أو شتمه
أو بطلته أو اعنته فاجعلها
له ملأه وزككا أو قربة
تقر به يوم القيمة
اه أبو النصر
(٢) أخرجه أبو داود وهو في
بعض نسخة من حديث
أي حريرة وفيه ومن
الكبار سنان السبي ورواه
ابن أبي الدنيا اه على
حسن خان
(٣) وقد يطلق النكاح
على النقص فلذا قال هنا
اه منه
(٤) وقال والله ما كنت
أرى ما يباع به المسلمون
من شيء يدايد الاحلالا
سقى سمعت عبد الله بن عمر
ابن الخطاب حفظ من
رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ما أحفظ فاستغفر
الله اه على حسن خان

كثيرا تفوق لناظر العارف ان الحق ما ذهب اليه الطاهر فمن انه لا يجري الربا الا في السنة
 المتصوص عليها قال السدري رحمه الله وقد أقرنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة تسميها القول
 المجتبى انتهى واعلم انه اتفق العلماء على جواز بيع ربوي ربوي لا يشار كفي الجف من مؤجلا
 ومتفاضلا كبسيع الذهب بالخطئة والفضة بالشعير وغيره من المكيل والتسوية اعلى انه لا يجوز بيع
 الشيء بجنسه وأحدهما مؤجل ﴿٢﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم الذهب بالذهب والوزن بالوزن (نصب على الحال مثلا بعتل والفضة بالفضة ووزن
 بوزن مثلا بعتل فمن زاد أو استزاد فهو ربا وما مسلم) فيمدليل على تعيين التقدير بالوزن
 لا بالحرص والتعظيم بل لا بد من التعيين الذي يحصل بالوزن وقوله فمن زاد أي أعطى الزيادة
 أو استزاد أي طلب الزيادة فقد أربى أي فعل الربا الحرام واشترك في انهما لا أخذ والمعطى ﴿٣﴾ وعن
 أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجلا اسمه
 سواد يبيع السنين المهمله ويخفيف الزاوي ودال مهمله ابن غزيرة يبيع الغن المعجمة والزاي ومثناة
 تحتية بزنة عطية وهو من الانصار (على خير بقاءه بقرب خيب) بالجيم المفتوحة والنون بوزن
 عظيم يأتي بيان معناه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل غر خبير هكذا فقال لا والله
 يا رسول الله اننا لا نأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم لا تفعل بيع الجمع) يفتح الجيم وسكون الميم القم الردي (بالدراهم ثم اربع بالدراهم جنبا
 وقال في الميزان مثل ذلك متفق عليه ولمسلم وكذلك الميزان) الجنب قيل الطيب وقيل الصلب
 وقيل الذي أخرج منه حشفه وردبته وقبل هو الذي لا يحتلط بغيره وقد فسر الجمع بمذاكرناه
 آنفا وفسر في رواية لمسلم بأنه الخلط من القم ومعناه مجموع من أنواع مختلفة والحديث دليل
 على ان بيع الجنس بجنسه يجب فيه التساوي سواء اشتقا في الجودة والرداءة واختلفا وان الكل
 جنس واحد وقوله وقال في الميزان مثل ذلك أي قال فيها كان بوزن اذا بيع بجنسه مثل
 ما قال في المكيل لا يباع متفاضلا وانا أريد مثل ذلك يبيع للدراهم وشرى ما يرد بها
 والاجماع قائم على انه لا فرق بين المكيل والموزون في ذلك الحكم واحتمل الحنفية بهذا
 الحديث على ان ما كان في ذمته صلى الله عليه وآله وسلم مكيلا لا يبيع ان يباع ذلك بالوزن متساويا
 بل لا بد من اعتبار كيله وتساويه كيلا وكذلك الوزن وقال ابن عبد البر انهم أجمعوا ان ما كان
 أصله الوزن لا يبيع ان يباع بالكيل بخلاف ما كان أصله الكيل فان بعضهم يحرف فيه الوزن
 ويقول ان المماثلة تدرك بالوزن في كل شيء وغيرهم يعتبرون الكيل والوزن بعادة البللو لو خالف
 ما كان عليه في ذلك الوقت فان اختلفت العادة اعتبر بالاعل فان استوى الامران كان له
 حكم المكيل اذا بيع بالكيل وان يبيع بالوزن كان له حكم الموزون واعلم انه لم يذكر في هذه
 الرواية انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر به رد البيع بل ظاهرها انه قررهما وانما أعلم بالحكم وعذره
 البهمل به الا انه قال ابن عبد البر ان سكوت الراوي عن رواية فسخ العقد ورد له لا يدل على عدم
 وقوعه وقد أخرج من طريق أخرى وكأنه يشير الى ما أخرجه من طريق أبي بصرة عن سعيد
 نحوه هذه القصة فقال هذا الربا قرده قال ويحتمل تعدد القصة وان التي يقع فيها الرد كانت
 متقدمة وفي الحديث دلالة على جواز الترقية على النفس باختيار الافضل ﴿٤﴾ (وعن جابر بن

عبد الله رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة (بضم الصاد المهملة الطعام المبيع) (من القرباء لم يكرهها إلا الكحل المسمى من القرباء واهـ سلم) دل الحديث على أنه لا بد من اتساق بين الجنسين وقدم اشتراطه وهو وجه النهي (وعنى معمر بن عبد الله رضى الله عنه قال أتى كبت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الطعام بالطعام مثلاً مثلاً وكان طعاماً مائة مثلاً الشعر واهـ سلم) تنازعوا في هذا الطعام أنه يشبه كل منعهوم ويدل على أنه لا يباع منه مثلاً وان اختلف الجنس والظاهر أنه لا يقول أحداً له موم وإنما الخلاف في البر والشعر كما ساقى عن مالك ولكن مومرا خص الطعام بالشعر وهذا من التخصيص بالعادة الفعلية حيث لم يطلب الاسم وإنما ذهب إلى التخصيص بها الحقيقة في الجمهور فيخصمون بها إلا إذا اقتضت غلبة الاسم ولا حمل إلا على العدم واما كنهه شخصوس بما تقدم من قوله فإذا اختلفت الأساق فبيعوا كيف شئتم بعد ذلك بالشعر يدل على أنها صنفان وهو قول الجماهير وخالف في ذلك مالك والليث والوزائى قالوا هما صنف واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر مثلاً وسبقهم إلى ذلك معمر بن عبد الله راوى الحديث فأخرج مسلم أنه أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال بعه ثم اشتريه شعرافذهب الغلام فأخذ صاعاً وزاد بعض صاع فقال له معمر لم يملك ذلك أنطلق فردده ولا تأخذن إلا مثلاً غسل فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ساق هذا الحديث إذ كور فتقبل له فإنه ليس مثله فقال أتى أخاف أن يضارع وظاهره أنه اجتهاد منه ويرد عليهم ظاهر الحديث ونص حديث أبى داود وأما ساقى من حديث عباد بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس ببيع البر بالشعر والشعر أكثر وما يابى (وعنى فنه لة بن عبيد رضى الله عنه قال اشتريته يوم ثوبير قلادة ثنى عشر ديناراً فذهب وخرز ففصلتم أفوج جدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك لنبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يباع حتى تفصل رواه مسلم) الحديث قد أخرج الطبرانى في الكبير بطرق كثيرة بالغناء متعددة حتى قيل أنه مضطرب وجاب المصنف أن هذا الاختلاف لا يرجح ضعفاً بل النص من الاستدلال محقوظ لا اختلاف فيه وغواهى عن بيع ما لم يفصل وما جفها وتدرئتها لا تعلق به في هذه الحالة ما يوجب الاضطراب وحينئذ ينبغي الترجيح بين روايتها وإن كان الجميع ثقات فيحكم بصحة رواية أخذتهم وأضبطهم فتكون رواية الباقي بالنسبة إليه شذو وهو كلام حسن يجب به فيما يشبه هذا مثل حديث جابر وقصة جله ومقدار ثمنه والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يتفصل فيباع الذهب بوزنه ذهباً ويباع الآخر بما زاد ومثله غيره من الرويات فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يباع حتى تفصل قصر حيطان القصد وأنه يجب التدارك له وقد اختلف في هذا الحكم فذهب كثير من السلف والشافعى وأحمد وغيرهم إلى العمل بظاهر الحديث وخالف في ذلك الحنفية وآخرون وقالوا يجوز ذلك بأكثر مما فيه من الذهب ولا يجوز عمله ولا بونه قالوا وذلك لأنه حصل الذهب في مقابلة الذهب والزائد من الذهب في مقابلة المصاحب له فصح العقد قالوا لأنه إذا احتمل العقد وجه صحة وبطلان جمل على الصحة قالوا وحديث القلادة الذهب فيها أكثر من اثني عشر ديناراً إنما الحدى الروايات في مسلم وصحها أبو على

الفساني ولقنطها قلادة وفيها ثمان مائة دينار وهي أيضا كرواية الاكثر في الحكم وهو على
التقديرين لا يصح لانه لا يدان يكون المفردا كثر من المصاحب ليكون ما لا دمن المفرد في مقابلة
المصاحب وأجاب الماتعون بان الحديث فيه دلالة على علم النبي وهو عدم الفصل حيث قال
لا تبايع حتى تفصل وظاهره الاطلاق في المساوي وغيره فالحق مع القائلين بعدم العلم ولعل وجه
حكمته النبي هو سد الدريعة الى وقوع التفاضل في الجنس الربوي ولا يكون الا بقبوله بفصل
واختيار المسلولات الكيل أو الوزن وعدم الكفاية بالطن في الغلب ولما كان (١) قول ثالث
في المسئلة وهو انه يجوز بيع السيف الخيل بذهب اذا كان الذهب في البيع باعاه الغيرة وقد روه
بان يكون الثلث فادونه وعلى قوله باه اذا كان الجنس المقابل يحفه الثلث فادونه فهو مغلوب
ومكسور للجنس المختار والاكثر في غالب الاحكام منزلة الكل فكما لم يبيع ذلك الجنس
بجنسه ولا تخفى ركنه وضعفه وأضعف منه القول الرابع وهو حوازيه بالذهب مطلقا مثالا بخل
أو أقل أو أكثر لعل فاقه ما عرف حديث القلادة (٢) وعن حمزة بن حنبل ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيته رواه التميمي وصححه الترمذي وابن الجارود
وأخرجه أحمد وأبو يعلى والضايفي المختارة كلهم من حديث الحسن عن حمزة وقد ضعفه الترمذي
وقال غيره وربه ثقات الا ان الحفاظ رجحو ارساله لما في سماع الحسن من حمزة من النزاع لكن
رواه ابن حبان والدارقطني من حديث ابن عباس ورجاله ثقات أيضا الا انه رجع البخاري وأحمد
ارسلوه وأخرجه الترمذي عن جابر بن عبد الله بن جابر عن عبد الله بن جابر عن عبد الله بن جابر
ابن حمزة عن الطحاوي والطحاوي عن ابن عمر وهو بعض بعضها بعضا فدل على عدم صحة بيع
الحيوان بالحيوان نسيته الا انه قد عارضه رواية أبي رافع انه صلى الله عليه وآله وسلم استسلف
بعبير اكبرا (٣) وقضى رباعيا وسبأ واختلف العلماء في الجمع بينه وبين حديث حمزة فقبل
المراد بحديث حمزة ان يكون نسيته من الطرفين معا فيكون من بيع الكائين بالكائين وهو لا يصح
وبهذا فسر الشافعي جماعته وبين حديث أبي رافع ودخبت الحنفية والخابلة الى ان هذا
ناسخ لحديث أبي رافع وأجيب عنه بان النسخ لا يثبت ان بدليل والجمع أولى منه وقد ذكر بما
قاله الشافعي ويؤيده آثاره العباد أخرجه البخاري قال اشترى ابن عمر راحلة باربعة أبعرة
مضمونة عليه وفيها صاحبها بالربعة (٤) واشترى رافع بن خديج بعير ببعيرين وأعطاه أحدهما
وقال له أملك بالآخر غدا وقال ابن المسيب لا رافي البعير بالبعيرين والشاقي الشاقي الى أجل
(٥) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا بايعتم
بالعبية بكسر العين المهملة والمثناة التحتية (وأخذتم أداب البقر ورضيتم بالزرع وتر كنتم
الجهاد سلط الله عليكم ذلا) بضم الذال المعجمة والكسر الاستهانة والضعف (لا ينزع شيء حتى
ترجعوا الى ديسكم وأما أبو داود من رواية نافع عنه (٦) وفي اسناده مقال) ولان في اسناده
أبا عبد الرحمن الخراساني واسمه اسحق عن عطاء الخراساني قال الذهبي في الميزان هذا من
مناكيره (ولاحدش من رواية عطاء وربه ثقات وصححه ابن القطان) قال المصنف وعندي
ان الحديث الذي صححه ابن القطان معسول لانه لا ياب من كون رجالة ثقات ان يكون صححا لان
الاعمش مدلس ولم يذكر معاه عن عطاء وعده لا يحتمل ان يكون هو الخراساني فيكون من

- (١) نقل ابن حزم هذا
القول عن الاوزاعي ولم
يذكر ملك ثم قال وهذا
فاسد القول لا دليل على
صحته لامن قرآن ولا سنة
ولا رواية سنية ولا قول أحد
قبله ولا رأى له وجه ولا
احتياط اه على حسن
خان

- (٢) الكبر بالقض الفتي من
الابن والراعي يقال لذي
الخنق في السنة السابعة اه
مصباح
(٣) الرتبة بفتح الراء موضع
يعنكة والمدينة اه بدر

- (٤) عن ابن عمر اه

(١) هو ان يروي الحديث
من ثقة والشفقة ضعيف
عن ثقة فيسقط الضعيف
فيستوي الاسناد كله اهـ

تلبس التسوية (١) باسقاط نافع بن عطاء بن عمر فيرجع الى الحديث الاول وهو المشهور
انتهى والحديث بطرق كثيرة فعندلها البيهقي باباوين عليها (قائده) اعلم ان بيع العينة هو ان
يباع سلعة بشئ معلوم الى أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل يسقى الكثير في نفسه وسجبت عينة
لحصول العين أى التقديف ولا يعود الى البائع عين ماله وفيه دليل على تحريم هذا البيع
وذهب اليه مالك وأحمد وبعض الشافعية عملا بالحديث قالوا ولما قدم في ثبوت منه فقد اثار
من المنع عن الربا سد الذرائع تصوده قال القرطبي لان بعض صور هذا البيع تؤدي الى بيع
القرابا التمر متفاضلا ويكون الثمن اغوا وأما الشافعي فنقل عنه انه قال يجوز ان يأخذ من قوله صلى
الله عليه وآله وسلم في حديث أبي سعيد وأبي هريرة الذي تقدم بيع الجميع بالدرهم ثم اشبع
بالدرهم غنينا قال فان هذا على جواز بيع العينة نعم ان يشتري ذلك الشئ وهو يعود عين
ماله لاننا لم يفعل ذلك في مقام الاحتمال بل على صحة البيع مطلقا سواء كان من البائع أو غيره
وذلك لان ترك الاستئصال في مقام الاحتمال يجري مجرى العموم في المقال وأيد ما ذهب اليه
الشافعي بما تقدم من الاجماع على جواز بيع من البائع بعد ماله الاجل التوصل الى عوده اليه
بالزيادة وقوله وأخذتم بالذباب البتركة عن الاشتغال عن الجهاد بالمرن والرضا بالمرن غاية
عن كونه قد صارهم منهم ونمهم وتسلط الله تعالى عن جعلهم أذلا بما تسلط لما في ذلك من
الغبطة والقهر وقوله حتى ترجعوا الى دينكم يرجعوا الى الاشتغال بالعمال الذين في ههنا
العبارة ترجوا بالغ وترجع شديد حتى جعل ذلك بمنزلة الرد فوجب الاحت على الجهاد (وعن أبي
أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شبع لا خبث شفاعته اهدى له هدى فقبلها فقد
أتى بها عظيما من أبواب الرأفة وأجدوا لونا ودونوا في اسنادهم قال) فيمدليل على تحريم الهدية
في مقابل الشفاعة وما هو سواء كان فاصدا للثقة عند الشفاعة أو غير فاصدا لها وتسبعا بها من
باب الاستعارة لثبته بينهما وذلك لان الرأفة ازيد في المال من القربا في مذاباة عوف وهذا
مشبه ولعل المراد اذا كانت الشفاعة في واجب كانت شفاعته عند لسان في انقاذ مفلوم من يد
النظام وكانت في محذور كانت شفاعته في تليط على الرعية فانها في اذولى واجب وأخذ
الهدية في مقابل المحرم والتالية محظورة فقبضها في مقابل محظور وأما اذا كانت الشفاعة في
أمر مباح فلهذا جاز أخذ الهدية لانها مكاتبة على احسان غير واجب ويحتمل ان المحرم لان
الشفاعة متى لم لا تؤخذ عليه مكاتبات وانما قال المنفذ في اسامته لانه رءا القاسم
عن أبي أمامة روى أبو عبد الرحمن مولا لعم الاموى الشافعي وفيه مقتضى انه لمنزلة في
المران انه قال اجدواي عنه على بن زيد أعاجيب ما رآه الامر قبل القسم وقال ابن حبان
كان يروي عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم لم المصلان ثم قال انه ثقة ابن معين
وقال الترمذي ثقة انتهى (وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال لعن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اترابي والمرثى رواء وداود الترمذي وصححه) ورواه أحمد في القضاء
وابن ماجه في الاحكام والطبراني في الصغير قال المهيي رجه ثقة وذكر الحنف هذا الحديث
في أبواب الرأفة لانه أخذ من من ذكر لاجل أخذ المال الذي يشبه الرأفة فكذلك أخذ الرأفة
تقدم من أخذ ما اول الباب وحقيقة اللعن البعد عن مظان الرجوع مواضعها وقد ثبت لعن عنه

(١) مطلب بذل المال للتوصل
الى الحق لا يكون رشوة

صلى الله عليه وآله وسلم لاصناف كثيرة يذعن على العشرين وفيه دليل على جواز ذنن العصاة من
أهل القبلة وأما حديث المؤمن ليس بالعنان فالمراد به من لا يتحقق عن لم يلغنه الله ولا
رسوله أوليس بالكبير اللعن كما تنفذه صيغة فعال والرائى هو الذى يبذل المال للتوصل الى
الباطل مأخوذ من الرشاء وهو الخيل الذى يتوصل به الى الماشى البقر على هذا بذل المال للتوصل
الى الحق لا يكون رشوة والمرئى أخذ الرشوة هو الخا كم واستحقا العنة جميعا للتوصل الى الرائى
بعماله الى الباطل والمرئى الحكم بغير الحق وفي حديث ثوبان زيادة الرائى وهو الذى يمتنى
بينهما (وعنه) أى عن ابن عمرو بن العاص (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمره
ان يجهر جيسا فنفدت الابل فأمره ان يأخذ على قلائص الصدقة قال فكنت أخذ البعير
بالعبرين الى ابل الصدقة فرواه الخا كم والبيهقي ورجاه ثقات) ذكر المصنف هنا لان الحديث يدل
على انه لا ربا في الحيوان والافصاه القرض وفي الحديث دليل على جواز اقراض الحيوان وفيه
أقوال ثلاثة الاول جواز ذلك وهو قول الشافعي ومالك وجعله غير علماء السلف والخلف على هذا
الحديث ثوبان الاصل جواز ذلك الاجارية لمن يملك وطأه فانه لا يجوز ويجوز لمن لا يملك وطأها
كما رمها المرأة والثاني يجوز بطلان الجارية وغيرها وهو لان جرير وداود والثالث تخفيفه انه
لا يجوز قرض شيء من الحيوانات وهذا الحديث يرد قولهم وتقدم دعواهم التسخير وعدم حصته
انتهى ما قاله في الترخيع قال السيد انه وقع في هذا الترخيع ان حديث ابن عمر وفي قرض الحيوان
كذلك ردوا جرحنا كتب الحديث فخر حدثنا في البيهقي ما نقله بعد سياقه باسناده قال عمر بن
حريش لعبد الله بن عمر بن العاص ان انا براض ليس فيما ذهب ولا فضة أنفيسع البقر بالبعيرتين
والبعير بالبعيرين والشاء بالشاءين فقل أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أجهر جيسا
الحديث المسطر في الكتاب وفي لفظ فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يتنازع ظهر الى خروج
المصنف فسياق الاول واضح انه في البيع ولنظ الثاني صريح في ذلك اذا عرفت هذا فعمله على
القرض خلاف ما دل عليه من بيع الحيوان بالحيوان نسيته كما تقدم وقد عرفت ما قيل فيه
والاقرب من باب الترجيح ان حديث ابن عمر وأرجح من حيث الاسناد فانه قد قال الشافعي في
حديث حمزة انه غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما رواه عنه البيهقي وقرض
الحيوان بالحيوان قد صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم جواز ما يضلوا فله أعلم (وعن ابن عمرو
رضي الله عنهما) وكان قد اس فاعلنا المصنف وعنه (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن المزانية) وفسرها بقوله ان يبيع (فمرا حاطه ان كان يتحلب بقر كسلا وان كان كرما ان يبيعه
بزيب كسلا وان كان زرعاً ان يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كلفه متفق عليه) تقدم الكلام
على قصص المزانية واشتقاقها ووجه التسمية وقوله ثم بالثلثة وفتح الميم فعمل الرب وغيره المراد
ما كان في أصله رطبا من هذه الامور المذكورة وأراد بالكرم الغنى وقد اختلف العلماء في تفسير
المزانية وتقدم ان الممول عليه في تفسيرهما فاسرها به الصواب لاحتمال انه مرفوع والافهرو
أعرف بمراد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن عبد البر لا تخلف لهم في ان مثل هذا من انه
واتما اختلقوا هل يلحق بذلك كل ما لا يجوز بيعه الا متلا بمثل فالجهور على الاطلاق في الحكم
المشاركة في العلة في ذلك وهو عدم العلم بالتساوي فهي مع الاتفاق في الجنس والتقدير وأما تسمية

ما الحق مزانية فهو الحاق في الاسم فلا يصح الاعلى من أثبت القياس (وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشترط عن اشتراء الرطب بالقر فقال أيقض الرطب أذ ليس قالوا نعم فنهى عن ذلك ورواه الخمسة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان والحاكم) وإنما صححه ابن المديني وإن كان مالك علقه عن داود بن الحدين لأن مالك قال في شيء بعد ذلك فحدث به مرفوع عن داود ثم استقر وأبى على الحديث به عن شيء قال ابن المديني إن والده حدث به عن مالك بن علقمة عن داود إلا أن سمعوا والحمد لله ذلك قد تم حديث به مالك عن شيء فصح من طريق مالك ومن أعاد بها له مالك أبي عياض فقد رد عليه بيان الدارقطني قال أنه ثبت ثقتة وقال المذري قدرى عنه ثقات وقد اعتمد مالك لضعف ثقتة قال الحاكم ولا أعلم أحدا طعن فيه والحديث دليل على عدم جواز بيع الرطب بالقر لعدم التساوي كما تقدم (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكاكي بالكاكي يعني الذين بالين ورواه ابن عمر والبراء بن مسعود ضعيف) ورواه الحاكم كونه الدارقطني من دون نفسه وأما ولكن في أسناد موسى بن عبيدة الرابذي وهو ضعيف قال أحمد لا تحل الرواية عنه ولا أعرف هذا الحديث لغيره وصححه الحاكم فقال موسى بن عتبة فمدحه على شرط مسلم وتعب البيهقي من تصحيحه على الحاكم قال أحمد ليس في هذا حديث يصح لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين وظاهر الحديث أن نفسه بذلك مرفوع والكاكي من كلال الدين كلاً فهو كالي إذا تأخر وكلاؤه إذا أساءه وقد لا يجرز تخفيفه قال في النهاية وهو أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضى به فيقول بعنيته إلى أجل آخر بزيادة شيء منيبه مع ولا يجزى بينهما تقاضى والحديث دل على تحريم ذلك وإذا وقع كن باطلاً

(باب الرخصة في العرايا)

يأتى نفسه بها (وبيع الأصول: الثمار) (عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في العرايا أن يباع بخرصها كيلا متفق عليه وسلم رخص في العربية بأخذها أهل البيت بخرصها فتراها كلونها رطباً) الترخيص في الأصل التسميل والتيسير وفي عرف المتشرعة ما شرع من الأحكام لعذر مع قيام دليل الإجماع والتحرير لكون ذلك له ذرو هذا دليل على أن حكم العرايا يخرج من بين المحرمان مخدومين بأحكامهم وقد سرح باستثنائه في حديث جابر عند البخاري بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب رايها حتى يمنه إلا بالذنانير والدرهم إلا العرايا وفي قوله في العرايا مناصف محمد بن أبي يبيع ثمرها إلا أن العربية هي الخلعة وهي في الأصل عطية تمر الخل دون الرقة كانت العرب في الجند يتطوع أهل التخييل منهم بذلك على من لا تمره كما كانوا يتطوعون بخيصة الشاة والابل قال مالك العربية أن يعرى الرجل الرجل الخلعة ثم ينادى المعرى يدخل المعرى عليه فخرص له أن يشتريها أي رطباً منه بترأى يابس وقد وقع اتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا وهو يبيع الرطب على رؤس الخل لا يقدر كلهم من التمر صافيمادون خمسة أو سق بشرط التقاضى وأما قلنا فيمدون خمسة أو سق لحديث أبي هريرة وهو قوله (وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

رخص في بيع العرايا بغيرهما من الترميدون خمسة أوسق وفي خمسة أوسق متفق عليه) وبين
 مسلم ان الشك فيه من داود بن الحصين وقد وقع الاتفاق بين الشافعي ومالك على صحته فيما دون
 الخمسة وامتناعه فيما فوقها والخلاف بينهما فيها والاقرب تحريمه فيها الحديث جابر سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا ان يبيعوها بغيرها يقول الوسق
 والوسقين والثلاثة والاربعة أخرجه أحمد وترجمه له ابن حبان الاحتياط على ان لا يزيد على
 أربعة أوسق وأما اشتراط التقابض فلان الترخيص انما وقع في بيع ما ذكر مع عدم تيقن
 التساوي فقط وأما التقابض فلم يقع فيه ترخيص فبقى على الأصل من اعتباره وبدل لاشتراطه
 ما أخرجه الشافعي من حديث زيد بن ثابت أنه سعى رجلا محتاجين من الانصار شكوا الى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تفتي أيديهم يتاعون به رطباً أوياً كلون مع الناس وعندهم
 فضول قوتهم من التمر فرخص لهم ان يتباعوا العرايا بغيرها من التمر وفيه ما أخذنا ينسقط
 التقابض والالم يكن لذكر وجود التمر عندهم وجه واعلم ان الحديث في الرطب التمر على رؤس
 الشجر وأما شراء الرطب بعد قطعه بالتمر فقال بجوازه كثير من الشافعية الحاقاً له بما على رؤس
 الشجر بناء على القاموص كونه على رؤس الشجر كما لو بذل الجاري لان محل الرخصة هو
 الرطب نفسه مطلقاً أهم من كونه على رؤس الشجر أو قد قطع فيشله الص ولا يكون قياساً ولا منع
 إذ قد تدعو حكمة الترخيص الى شراء الرطب الحاصل فانه قد تدعو اليه الحاجة في الحال وقد
 يكون مع المشتري غرضاً خفياً فيدفع به قول ابن دقيق العيد ان ذلك لا يجوز وجهاً واحداً لان
 أحدا المعاني في الرخصة أن يأكل الرطب على التدريج طرياً وهذا المقصود لا يحصل مما على وجه
 الارض (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمتابع متفق عليه وفي رواية كان اذا سئل عن
 صلاحها قال حتى تذهب عاهتها) وهي الآفة والعيب اخلف السلف في المراد يبدو صلاح
 على ثلاثة أقوال الاول انه يكفي بدو صلاح في جنس الثمار بشرط أن يكون صلاح متلاحقاً
 وهو قول المبتدئين والى الثانية الثاني انه لا بد ان يكون في جنس تلك الثمرة المبيعة وهو قول لا جد
 الثالث انه يعتبر صلاح في تلك الشجرة المبيعة وهو قول الشافعية ويذهب من قوله يبدو انه
 لا يشترط تكامله فيكون زهواً بعض الثمرة وبعض الشجرة مع حصول المعنى المقصود وهو الامان
 من العاهة وقد جرت حكمة الله ان لا تطيب الثمار دفعة واحدة لتطول مدة تنفكها والاتقاع
 والحديث دليل على النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها والاجاع قائم على انه لا يصح بيع
 الثمار قبل نزعها لانه يبيع معدوم وكذا بعد نزع وجه قبل نفعه الا انه روى المصنف في الفتح ان
 الحنفية أجازوا بيع الثمار قبل بدو صلاح وبعده بشرط القطع وأطلقوه بشرط البقاء قبله
 وبعده وأما بعد صلاحه ففيه تفاصيل فان كان بشرط القطع صح اجاعا وان كان بشرط البقاء
 كان يباعا فاسد ان جهلت المدة فان علمت صح ولا غرر وقيل لا يصح للنهي عن بيع وشرط فان
 أطلق صح عند أبي حنيفة اذ ما تردد بين صحة وفساد حل على الصحة اذ هي الظاهر الا ان يجري
 عسرف بقاءه مدة مجهولة فيفسدوا فانتهى البائع والمتابع أما البائع فلتألاي كل مال أخيه
 بالباطل وأما المشتري فلتألي بضع ماله والعاهة هي الآفة التي تصيب الثمار وقد بين ذلك حديث

زبد بن ثابت قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبايعون النخل فإذا
 جدد (١) الناس وحضر تقاضهم قال المتبايع أنه أصاب الغرة (٢) الدين وهو فساد الطلع
 وسواهما من (٣) قشام (٤) هاتين يجتوبونهما فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما
 كثرت عنده الحصى في ذلك فاملا فلا تتبايعوا حتى يمدو صلاح الغرة كلشوز يشربها
 لكثرة خصور ما تم انتهى وأقسم قوله كلشوز أن النبي للتسوية لا للتصريم كأنه فهمه
 من السياق والأفصل التصريم وكان زيد لا يبيع غلارضه حتى تطلع الثريا فيبتين الأصفر
 من الأحمر وأخرج ثوداد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن أبا طلح الصبي صارت الغاية
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالوالمراطلوعها صبا حواهي في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد
 الحر في بلاد الجزوابة انفتح الثمر وهو العنب حقيقة وطلع الثريا بعلامة (٥) (وعن أنس
 ابن مالك روى ما عنه أن أبا صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع النخل حتى تزهى ثمره
 في رواية (٦) قيل يا رسول الله فإذا انفسد من فروع (وما زهوها) بفتح الزاي قال
 نعم ما زهوا وتصارت متحق عليه واللفظ البخاري) يقال أزهى زهى إذا جرد وأصفى وزهى النخل
 زهوا إذا ظهرت ثمرته وقيل هما بمعنى الأحمر والأصفر ومنهم من أنكر زهوا ومنهم من أنكر
 زهى كذا في النهاية وقال الخطابي في هذه الرواية هي الصواب ولا يقال في النخل زهوا عما يقال
 زهى لا غير ومنهم من قال زهى إذا طالوا كقول أزهى إذا جرد وأصفى قال الخطابي قوله
 يجمار ويصفر ثم يرد بذلك اللون النخال من الجرة والصفرة إنما أورد جرة وصفرة بكمودة
 فذلك قال تمار وتصفار قالوا لو أراد اللون النخال لقال يجر ويصفى قال ابن السكيت أراد
 به لجمار ويصفار فلهذا رأينا في الجرة والصفرة قبل أن يضيغ قالوا إنما يقال يصفار في اللون
 المتغير إذا كان زول ذلك وقيل لا فرق لأنه قد يقال في هذا العمل المراد به ما ذكره بقرينة
 (٧) (وعن أنس أيضا) قياس قاعدة رعيه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
 بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد واه الحسنة إلا القسائي وبه مع ابن جابر
 والحاكم) المراد بسواد العنب واشتداد الحبيب بصلاحه قال النووي في دلائل لأذهب
 أن كوفيي وأكثرا العلماء في أن يجوز بيع السبل المشتد وأما مدنيون فنهى عن بيع السبل
 المشتد أو ذرة أو محافى معناهما متى جابته شرحة ببيعهم وإن كان خنطة أو شحها
 مما تستر جابته بالقشور التي ترال في لباس نفسه قولان للشافعي الحديث أنه لا يبيع وهو أصح
 قوله والقديم أنه يبيع ومقابل الاشتداد فلا يبيع إلا بشرط القطع كذا في أذاباع الزرع
 قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط مع تعبد الأرض وكذا الثمار قبل الصلاح إذا بيع مع الثمر
 جز بلا شرط تعاو هكذا حكم القول في الأرض يجوز بيعها دون الزرع إلا بشرط القطع وكذا
 لا يبيع بيع البلع ونحوه قبل بدو صلاحه وفروع المسئلة كثيرة فقها السيرة منه مقاصدها
 في روضة الطالبين ونحوه للمذهب وجمع فيها جمل مستكة وقبالة التوفيق (٨) (وعن جابر بن عبد
 الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو بعث من أخيل ثمر فأصابته
 جاحنة) هي الآفة تصيب الزرع (فلا يحل للأن تأخذ منه شيئا تأخذ من أخيل بغير حق
 رواه مسلم وفي رواية أنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بوضع الجواجم) الجاحنة مشتقة من

(١) جذ بالجيم والذال
 الجحمة هو قطع غرة النخل

أ

(٢) بفتح الدال المهملة
 وتخصيف الميم وقيل بالنهم
 وقيل بفتح الكسر وهو
 داء يصيب الغرة فتهلك

علي حسن خان

(٣) بكسر أوله وقيل بالنهم
 اسم لجميع الأمراض يشال
 أمراض إذا وقع في المعالجة

أ

(٤) بضم القاف فتسبين
 مجعشة شي يصيب النخل
 حتى لا تطيب أه منه

(٥) هي القسائي من طريق
 عبد الرحمن بن أبي القاسم
 عن مالك بلفظ قال يا رسول
 الله وما زهى قال يجر
 وهكذا أخرجه الطحاوي
 من طريق يحيى بن أيوب
 وأبو عوانة من طريق سليمان
 ابن بلال كلاهما عن حماد
 وظاهره الرفع أ ففتح
 الباري

الجوح وهو الامتثال ومنه حديث أن أبي يعيتاح مالى وفي الحديث دليل على أن الثمار التي
على رؤس الشجر إذا باعها المالك وأصابها بالجمحة أنه يكون تلقه من مال البائع وأنه لا يستحق
على المشتري في ذلك شيئا وظاهر الحديث فيما باعه يعا غير منهي عنه وأما وقع البيع بصلب
الصالح لا منهي عن بيعه قبل بدو بيعه بل ورد ما يحدّد موضع الجوائح قبل التهي ويدل
له ما وقع في حديث زيد بن ثابت أنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ونحن نبتاع
الثمار قبل أن يبدوا صلاحها وسمع خصومة فقال ما هذا فذكر الحديث (١) وأنه منهي عن
بيعها قبل صلاحها فأقدم ذكر سبب (٢) النهي تاريخ ذلك فيكون حديث وضع
الجوائح متأخر فيجعل حديث وضع الجوائح على البيع بعينها والصالح وقد اختلف العلماء في
وضع الجوائح فذهب الأقل إلى أن الجائحة إذا أصابت الثمر جمعه أن يضع الثمر جمعه وأن
التفليس من مال البائع عملا بظاهر الحديث وذهب الأكثر (٣) إلى أن التفليس من مال المشتري
وأنه لا وضع لأجل الجائحة إلا أنها واحتجوا به بحديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر
الناس أن يصدقوا على الذي أصيب في غارهم وسأني (٤) قالوا ووجه تلقه من مال المشتري
بان التفليس في العقد الصحيح غير القبول وقد سلمه البائع للمشتري بالتفليس فكذلك قبضه وأوجب
عنه بان قوله لا يخلل إلان تأخذ منه شيئا الحديث دل على التحريم وأنه تعالى على البائع لقوله مال
أخذك أن يدل أنه لم يقسم منه الثمن وأنه مال أخيه لا ماله وحديث التصديق محمول على الاستيعاب
بقريته قوله لا يخلل إلان وقائدة الأمر بالتصدق الإرشاد إلى الوفاء بغير جبر البائع وتعرض
المشتري لمكارم الأخلاق كما يدل لقوله في آخر الحديث لما طلبوا الوفاء ليس لكم إلا ذلك فلو
كان لازما لأمرهم بالنظر إلى ميسرته وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أنه قال من ابتاع نخلا هوام جنس يذ كرويًا وثم وبيع نخيل (بعد أن تؤبر)
والتأبير التشقيق والتلقيح وهو شق طلع النخلة التي ليس فيها شيء من طلع النخلة الذ كرت
للبائع التي باعها إلا أن يشترط المبتاع متفق عليه دل الحديث على أن الثمر بعد التأبير للبائع
وهذا منطوقه ومفهومه أنها قبله للمشتري وإلى هذا ذهب جمهور العلماء عملا بظاهر الحديث وبه
قال أبو حنيفة في البائع قبل التأبير وبعد فعله بالمطوق ولم يعمل بالمفهوم بناء على أصله مع عدم
العمل بمفهوم المخالفة وقد علم بان القوائد المسترفة خالف الطاهر في البيع فان ولنا الأمانة
المنفصلة لا يتبعها والحمل يتبعها وفي قوله إلا أن يشترط المبتاع دليل على أنه إذا حال المشتري
اشتريت الثمرة بقرتها كتلت الثمرة ودل الحديث على أن الشرط الذي لا نافي مقتضى
العقد لا يفسد البيع فيفض النهي عن بيع شرط وهذا التص في العقل ويقاس عليه غيره
من الأشجار

• (أبواب السلم والقرض والرهن) •

• (عن ابن عباس رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلقون
في الثمار السنة والستين) منصوبان بترغ الخافض أي إلى السنة والستين (فقال من أسلف
في غير) بروي بالمتناوب بالمتفق وهو أعم (فليس في كيل معلوم) إذا كان غير كمال (ووزن

(١) الذي خدمناه في شرح

الحديث الثالث ٥١

(٢) وهو الخصومة وقوله

تاريخ ذلك وهو قوله في أول

قدومه صلى الله عليه وآله

وسلم ٥١

(٣) وهم الشافعية ٥١

(٤) في باب التفليس وأما

ولفظه أنه أصيب رجل في

عهد رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم في غار بائناها

فذكر ديه فقال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

تصدقوا عليه فتصدق الناس

عليه ولم يبق ذلك وفادته

فقال صلى الله عليه وآله

وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم

ليس لكم إلا ذلك أخرجه

مسلم ٥١ على حسن خان

معلوم) إذا كان ما يوزن (الاجل معلوم متفق عليه والخازن من أسلف شي) السلف بقتنين
هو السلم وزناوه عن قيسل والسلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وصحيفة شرعا يع
موصوف في الفقه يسيل يعطى عاجلا وهو مشروط الاعتدال المسبب والتفقوا على أنه بشرط
فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس إلا أنه لا يزال تأجيل الفتن يوما أو يومين
ولا يضمن أن يشترط أحد المقدارين كافي الحديث فإن كان عمالا يكال ولا يوزن فقال المصنف في فتح
الباري فلا يفيقه من عدم معلوم رواه عن ابن بطال وادعى عليه الإجماع وقال المصنف وأدفع
معلوم فإن السلف لا يوزن بل يقان بالوزن والكيل بالبيع يتم ما هو ارتفاع الجهة التي بالمقدار
والتفقوا على اشتراط تعيين الكيل نيابته فيه كالكيل بصاع الحجاز وقية العراق ورب مفسر
وأذا أطلق انصرف إلى الأغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السلم والتفقوا على أنه لا يضمن معرفة
صحة الشيء المسلم فيه صفة تميز عن غيره ولم تعرض له في الحديث لأنهم كانوا يعلمون به ونظائر
أخذت بان التأجيل شرط في صحة السلم فإن كان حاله يصح أو كان الاجل مجهولا وإلى هذا
ذهب ابن عباس وجماعة من السلف وذهب آخرون (١) إلى عدم شرطية ذلك وأنه يجوز السلم في
الحال ولقد اختلفوا في وقوع في عصر النبوة في الوجه والحق في الحال المأجول قياس على ما اختلف
القياس لأن السلم خالف القياس إذ هو بيع معلوم وعقد غرر واختلقوا أيضا في شرطية المكان
الذي يسلم فيه فقامت جماعة قاسوا على الكيل والوزن والتأجيل وذهب آخرون إلى عدم اشتراطه
ونسل الحنفية فقالوا إن كان له مؤونة فيشترط والا فلا وقالت الشافعية إن عقد حديث لا يصح
لغة لم يطرأ في يشترطوا لا يقولون وكل هذه التفاصيل مستندها العرف (٢) وعن عبد الله بن
أحمد (وفي عبد الرحمن بن أبي) فتح الهسرة ومكونة الموحدة وفي الزاوي أنزاع (٣) سكن
الكوفة واستعمل على بن أبي طالب على خراسان وأورد ذلك صلى الله عليه وآله وسلم وصلى
خلفه (٤) فالأصل أنصيب الغنم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يأتينا بأباط من
أباط الشام) هم من العرب دخلوا في العجم والروم واختلطت أنسابهم وفقدت ألسنتهم
حجراتهم لكثرة معرفتهم بأباط الملهى استتراجحه (٥) فسلطهم في المنطقة والشعب والزيب
وفي رواية ونزيت إلى أجل سمي قبل أن يأنهم زرع فالأما كانا لهم عن ذلك رواه البخاري
الحديث بدليل على صحة السلف في المردوم والفقهاء ذكروا أن من شرطه وجود المسلم فيه
لا يستعملوه وقد نالوا ما كُنس لهم وترك الاستئصال في مقام الاحتفال بنزل منة العموم في
الدين وقد ذهب إلى هذا الشافعي ومالئو شرطوا المكان وجوده عند حلول الاجل ولا يضر
اقتناعه قبل حلول الاجل لما عرفت ترك الاستئصال كذا في التشرح قلت وهو استدلال
بفعل العبادي أو تركه ولا دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم علم ذلك واقره وأحسن منه في
الاستدلال أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقر أهل المدينة على السلم سنة ومنتين وإلطب بنقطع في
ذلك ولم يعارض ذلك حديث ابن عمر عند أبي داود ولا تسلفوا في الفضل حتى يدوس صلاحه فإن نسخ
ذلك كل عقيد التقرير لاهل المدينة على سلم السنة والستين وأما أمرهم بأن لا يسلفوا حتى
يدوس صلاح النخل ويتقوى ما ذهب إليه أبو حنيفة أنه يشترط في السلم فيه أن يكون موجودا من
العقد إلى الحلول (٦) وعن أبي هريرة قرضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من

(١) ذكره الشافعية في كتبهم
وقد بينه السيد في حواشي
ضوء النهار ونقل كلامهم
ونافهم في ذلك أنه على
حسن حال
(٢) مولى نافع بن عبد
الحريث وأكثر روايته عن عمر
وأبي بن كعب رضى الله عنه
قال عمر بن الخطاب عبد
الرحمن بن أبي رضى عن رفعه الله
بالقرآن روى له عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
اثنا عشر حديثا روى عنه
أبو سعيد وعبد الله
وغيرهما من تلاميذ
الائمة والفتاح

أخذنا أموال الناس يريد أدامها أدى الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أطلق الله رواد البخاري
 التعبير بأخذنا أموال الناس يشمل أخذها بالاستدانة وأخذها لحفظها والمراد من إرادته التأدية
 قضاءها وفي الدنيا وتاديب الله عنه يشمل تيسره تعالى لقضائها في الدنيا بأن يسوق إلى المستدين
 ما يقضي به دينه وأدامها عنه في الآخرة فإرضاهم عن عيها شاء تعالى وقد أخرج ابن ماجه وابن
 حبان والحاكم ومروعا من مسند بن إدريس بن أبيه الله أنه يريد أدامها ألا دام الله عنه في الدنيا
 والآخرة وقوله يريد إتلافها الظاهر أنه من يأخذها بالاستدانة مثلاً للحاجة ولا تجارة قبل
 لا يريد الإتلاف ما أخذ على صاحبه ولا ينوي قضائها وقوله أطلق الله الظاهر إتلاف الشخص
 نفسه في الدنيا أهلاً لك وهو يشمل ذلك ويشمل إتلاف طيب عيشه وتضييق أموره وتفسير
 مطالبه وتحريكه ويحتمل إتلافه في الآخرة فيعذبه قال ابن طلال في الحنفية على زل
 استكمال أموال الناس والترغيب في حسن التأدية إليهم عند المداينة وإن لم يزد أقد يكون من
 جنس العمل وأخذ منه الداودي أن من عليه دين فليس له أن يصدق ولا يعق وفيه بعد وفي
 الحديث الحديث على حسن النية والترهيب عن خلافه وسيان أن مدار الأفعال عليها وإن
 استدانوا باللاية أعان الله عليه وقد كان عبد الله بن جعفر يرغب في الدين فسل عن ذلك
 فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن الله مع المدين حتى يقضى دينه رواد ابن
 ماجه والحاكم واسناده حسن إلا أنه اختلف فيه على محمد بن علي رواد الحاكم من حديث
 عائشة بلنشد لمن عبد كانت له نية في وفاء دينه لا كان له من الله عون قالت يعني عائشة فانا ألقم
 ذلك العون إن قلت قد ثبت حديث أنه يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين وحديث الآخر بروت
 جلده قاله ابن أبي شيبة عن ميت مات وعليه دين قلت يحتمل أن معنى لا يغفر للشهيد الدين
 أي ما بق عليه حتى يوفيه الله عنه يوم القيامة ولا يلزم من بقائه عليه أن يعاقب به في قبره ومعنى قوله
 بروت جلده خلصت من بقاء الدين عليه ويحتمل أن ذلك فيمن استدان ولم ينو الوفاء ﴿١﴾ وعن
 عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله إن فلان أقدمه من من الشام فأوفيت إليه فأخذت
 منه ثوبين نسيت إلى ميسرة فبعثت إليه فاستع آخرجه إلّا كم والبيوع ورباه ثقات في دليل
 على صحة بيع النسبة وصحة التأجل إلى ميسرة وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من
 حسن معاملة العبد وعدم إكراههم على شيء وعدم إلحاق عليهم

«باب الرهن»

وهو إقصة الاحتباس من قولهم رهن الشيء إذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفي
 الشرع جعل مالاً وثيقة على دين ويطلق على العين المرهونة ﴿١﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظاهر ركب (بالبناء المفعول ومثله يشرب) بنفقته
 إذا كان من رهوناً وليس الدر (١) يشرب بنفقته إذا كان رهوناً وعلى الذي يركب ويشرب
 النفقة رواد البخاري) فاعل يركب ويشرب هو المرهون فريضة العوض وهو الركب وإن
 كان يحتمل أنه الرهن إلا أنه احتمال بعيد لأن النفقة لازمة له فإن المرهون ملكه وقد جعلت
 في الحديث على الركب والشارب وهو غير المالك إذا النفقة لازمة للمالك على كل حال والحديث

(١) يفتح الدال المهملة
 وتشديد الراء وهو اللبن
 تسمية بالمصدر قيل هو من
 إضافة الشيء إلى نفسه وقيل
 من إضافة الموصوف إلى صفته
 اه على حسن خان

دليل على أنه يستحق المرتبة الاستماع بالرهن في مقابلة النفقة وفي المسئلة ثلاثة أقوال الاول
ذهب أحمد وأصحق الى العمل بظاهر الحديث ونحوه وان ذلك بالكوب والدرهم قالوا يتنفع بهما
بقدر قيمة النفقة ولا يقاس غيرهما عليهما والثاني للجمهور قالوا لا يتنفع المرتبة بشئ قالوا
والحديث خالف القياس من وجهين أولهما تجوز الركب والشرب لغير المالك بغير إذن
وثانيهما تنفع به ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء ترد
أصول بحقه وآثاره لا يمتنع في صحته ويبدل على نسخة حديث ابن عمر لا تحلب ماشية
امرئ بغير إذنه أخرجه البخاري في أبواب المظالم قلت أما النسخ فلا بد له من معرفة التاريخ
على أنه لا يحصل عليه الا اذا تم ذرايعه ولأنه نذرنا ان يخص عموم النهي بالمرهونة وأما ما نقله
القياس فليست الاحكام الشرعية مطردة على نسق واحد بل أدلة تنصرف في انهاء الاحكام
والشائع حكمه بركوب المرهون وشرب لبنه وجعل قيمته النفقة وقد حكم الشارع ببيع
الحاكم عن المقر بغير إذنه وجعل صاع القرع عوضا عن اللبن وغير ذلك وقال الشافعي المراد
أنه لا ينزع الرهن من ظهرها ودرهما فجعل الفاعل الرهن وتعتب بأنه قد ورد لفظ المرتبة فتعين
الفاعل والقول الثالث لا واعي واليئ أن المراد من الحديث أنه اذا امتنع الرهن من الاتفاق
على المرهون فيباح حيث يشاء للمرتبة الاتفاق على الحيوان حفظا لحياته وجعل له في مقابلة نفقته
الاستماع بالكوب أو بشرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر عقله وقوى هذا
القول في الشرح ولا يخفى أنه تقييد للحديث بما لم يتقدمه الشارع وان قيدته بالتمسك المتصور
من الأدلة وهو أن كل عين في يده لغير ما نذر الشرع فانه ينفق عليها قيمة الرجوع على المالك وله أن
يؤجرها ويتصرف في لبنها في قيمة العلف الأنة اذا كان في البلد كما لم يستأذنه فلا رجوع له
بما أنفق ويلزمه غرامة المنفعة واللبن فان لم يكن في البلد كما وكلن بتضرر الحيوان بمدة الرجوع
الى الحاكم فله أن ينفق ويرجع عما أنفق الا أنه قد يقال انها قاعدة عامة فتخص بحديث الكتاب
(وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخلق) ينتج
حرف المضارعة وغين مجعنة ساكنة ولا مفتوحة فاني يقال غلق الرهن اذا خرج عن ملك
الراهن واستولى عليه المرتبة بسبب عجزه عن أداء ما رهنه فيه وكان هذا إعادة العرب فنهى عنه
صلى الله عليه وآله وسلم (الرهن من صاحبه الذي رد له غنمه) زيادته (وعليه غرمه)
هلاكا ونفقته (رواه الدارقطني والحاكم ورجال الثقات لان انخفاط عند أبي داود وغيره
ارساله) قال الحافظ ابن عبد البر اختلف في قوله له غنمه وعليه غرمه فقيل هي مدرجة من قول
سعيد بن المسيب قال ورفعه ابن أبي ذئب ومعه وغيرهما مع كونهم أرسلوا الحديث على
اختلاف على بن أبي ذئب ورفعه غيرهم وقد روى ابن وهب هذا الحديث بخوده وبين أن هذه
اللقطة من قول ابن المسيب وكذا أبو داود وفي المراسيل قوى أنها من قوله ومعنى لا يخلق لا يستحقه
المرتبة اذا عجز صاحبه عن فكها والحديث ورد لا يطل ما كان عليه الجاهلية من غلق الرهن
عند المرتبة ويبان أن زيادته للمرتبة ونفقته عليه كما تقدم فيما قبله

• (باب الفرض) •

(وعن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسحب من رجل بكرة) بفتح الموحدة وسكون الكاف الصغير من الأبل كالغلام من الأديمين والشي بكرة (فقلت عليه أبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يضي الرجل بكرة فقال لأجد الأخيار) وفي لفظ لمسلم من حديث أبي رافع أيضا فقال لم أجد الأخيار إلا بعيها بفتح الراء الذي يدخل في السنة السابعة ويلقى رابعته (فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء رواء مسلم) تقدم الكلام على الخلاف في قرض الحيوان والحديث دليل على جواز مواته يستحب لمن عليه من قرض أو غيره أن يرد أجزاده من الذي عليه وإن ذلك من مكارم الأخلاق المحمودة عرفا ونورا ولا يدخل في القرض الذي يجبر فعلا له لم يكن مشروطا من القرض وإنما ذلك تبرع من المستقرض وظاهر العموم للزيادة عددا وأصفا وقال مالك الزيادة في السد لا تحل (وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل قرض جرم متفعة فهو ربا رواء الحارث بن أبي أسامة واستند ساقط) لأن في إسناده سوار (١) بن مصعب الهمداني المؤذن الأعجمي وهو متروك (وله شاهد) ضعيف (عن قتادة بن عبيد بن أبي) أخرجه البيهقي في المعرفة بلفظ كل قرض جرم متفعة فهو ربح من وجوه الربا (وأخره موقوف عن عبد الله بن سلام عند البخاري) لم أجد في البخاري باب الاستقراض ولا نسبة المذهب في التقيص إلى البخاري بل قال أنه رواء البيهقي في السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن حلام وابن عباس موقوف عليهم اه فلو كان في البخاري لما أهمل نسبته إليه في التقيص والحديث بعده محتمل لأدب التقيص منه وبين ما تقدم وذلك لأن هذا محمول على أن اللقعة مشروطة من المقرض أو في حكم المشروطة أو ما لو كانت تبرعا لمن المقرض فقد تقدم أنه يستحب له أن يعطى خيرا مما أخذ

(باب التقيص والخبر)

هو لغة مصدر جبر أي منع وضيق وشتر عاقل والحكمة ديون جبرت عليك التصرف في مالك (عن أبي بكر بن عبد الرحمن) أي ابن الحارث بن هشام الخزرجي قاضي المدينة تابعي سمع عائشة وأبا هريرة يروون عنه الشعبي والزهري (عن أبي هريرة يروون عنه قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أدرك ما له بعينه) لم يتغير بصفة من الصفات ولا بزيادة ولا نقصان (عند رجل فلأقلس فهو أحق بهم غير متفق عليه ورواه أبو داود ومالك من رواية أبي بكر ابن عبد الرحمن مرسل) وقد وصلها أبو داود من طريق أخرى فيها اسم عجل بن عباس إلا أنها من روايته عن الشاميين وروايتها عنهم صحيحة (بلغة) أي بمرجل يباع متاعا فأقلس الذي يباعه ولم يقبض الذي يباعه من ثمنه شيئا فهو جرم متاع بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة القرماء ووصله البيهقي وضعفه تعالى (داود) وراجعه سنن أبي داود فلم نجد فيها تضعيفا لهذه الرواية فيها بل قال بسدا أخرجه لها من طريق مالك وحديث مالك أصبح يرداه أصبح من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن التي ساقها أبو داود وفيها قال أبو بكر رضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه من وثق وعند من لم يقبض من ثمنه شيئا فصاحب السلعة أسوة القرماء فيها ولم يتكلم الشارح رحمه الله على هذا بشيء (وروي أبو داود وابن ماجه من رواية عمر

(١) ضبطه في الميزان ضبط قلم
بتشديد الواو قال يحيى كان
يحيى الليث ليس بشيء وقال
البخاري منكر الحديث
وقال النسائي وغيره متروك
اه على حسن خان

(١) تلمحه في سنن البيهقي
الآن يدع الرجل وقائه
منه

ابن خلدة) بفتح الخاء واللام ودال مهملة (قال أئنا باخرة في صاحب لنا قد أفلس فقتل
لاثنين فيكم فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه
فهو أحق به (١) وعندهما كم وضعه أبو دود وضعف أفضاه الزيادة في ذكر الموت) سكنت
عليه الشارح وقد راجع سنن أبي داود فلم أجده فيه تضعيفاً لرواية عمر بن خليفة قال البيهقي بعد
روايته لحديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل التي ساق لنقلها المصنف هنا بالنظر أيارجل الخ فإنه
قال الشافعي رواية عمر بن خليفة أولى من رواية أبي بكر هذه قال لأنهم لم يوصولة جمع فيما النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بين الموت والافلاس قال وحديث ابن شهاب يرد رواية أبي بكر بن عبد الرحمن
المذكور منقطع ومما في ذلك كلاماً كثيراً مما يرواه عمر بن خليفة فلا أدري كيف كلام المصنف
هنا وروايته عن جود تضعيف رواية عمر بن خليفة فيمنع هذا والحديث شغل على مسائل
به الأولى أنه إذا وجد البائع متاعه عند من شرأ منه وقد أفلس فإنه أحق بتمتع ما شرأه مما
فياخذ إذا كان له غرماء وعموم قوله من أدرك ماله يوم من كان ماله عند الآخر بقرض أو بيع
وان كان قد وردت أحاديث مصرحة بالنظر البيع فقد أخرج ابن خزيمة عن جابر وغيرهما
الحديث بالنظر إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عند بعينها فهو أحق بها من الغرماء فمعرفة
في الأصول أن المتاع الموافق للعام لا يخصص للعام الاعتدالي وروى قد يرقوا مذهب اليه
من ذلك ولذلك ذهب الشافعي وآخرون إلى أن المقرض أولى بماله في القرض كانه أولى به في البيع
وذهب غيره إلى أنه يختص ذلك البيع للقرض به في أحاديث الباب لكن قد عرفت أن ذلك
لا يخص عموم حديث الباب المسئلة السابقة فأدقوله بعينه أنه إذا وجد دوة تدعى بدنة من
الصفات أو زيادة أو نقصان فإنه ليس صاحبه أولى به بل يكون أسوة الغرماء وقد اختلف العلماء
في ذلك فذهب الشافعي إلى أنه إذا تغيرت صفته بعيب فلبائع أخذوه ولا يرش له وإن تغيرت زيادة كان
للمشتري غرامة تلك الزيادة وهي ما أتفق عليه حتى حصلت وكذلك التواني للمشتري ولو كانت
متصلة لا تم إلا ما حدثت في ملكه ورازمه قيمة ما لا يبقائه كالشجر إذا غرسها أو ابتاعه ماله حذبل
أجرة كل رزح وكذلك إذا نقصت العين بان ذلك بعينه فله أخذ الباقي به ضمن الثمن والحديث
يتناول لأن الباقي مبيع باق بعينه المسئلة السابقة دل لفظ حديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل
أن البائع إذا كان قد قبض بعض الثمن فليس له حق في استرجاع المبيع بل يكون أسوة الغرماء
ومما أخذ به الجمهور والعلماء عندنا بعض وهو راجع قول الشافعي أنه لا يصير المبيع قبض بعض منه
أسوة الغرماء بل البائع أولى به وإن كان في ذلك شيء من ذلك لا يملك بيعه بالحديث المذكور بل أن
أنه منقطع فن قال بوجه الحديث وأنه موصول قال بما قاله الجمهور ومن لا فلا وفي وصدر عنه
خلاف منهم من رجح رساله وهم أكثر اختلف المسئلة الرابعة قوله فأن مات المشتري فصاحب
المتاع أسوة الغرماء فيه حذف قدر مائة صاحب المتاع أسوة الغرماء وهذا دل على التفرقة بين
الموت والافلاس وإلى التفرقة بينهم أذهب مالك وأحمد وعلماء الرواية قالوا ولأن الميت خرب
ذمته وليس للغرماء محل يرجعون إليه فاستصوبوا في ذلك بخلاف المتلئس وسوء خلف الميت
وفاء أو لا وذهب الشافعي إلى أنه لا فرق بين الموت والافلاس وإن صاحب المتاع أولى بجماعه مما
بعموم من أدرك ماله عند رجل الحديث المتفق عليه قال ولا فرق بين الموت والافلاس والتفرقة

بينهم من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن وقوله فيها وإن مات فصاحب المقاع أسوة القرماء فقير
 موصية لأن الحديث المرسل لم يصح وصله فلا يشمل به بل في رواية عمر بن خلدة التسوية بين الموت
 والأفلاس وهو حديث حسن يمتنع بمثله (وعن عمرو بن الشريد) يفتح الثين المجهية وكسر الراء
 نأبى سمع ابن عباس وغيره (عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لي) يفتح اللام ثم
 مشة تحثيث مشدة مصدر لوى يلوئى أى مطلق أضيف إلى فاعله وهو (الواحد) بالجيم الفتح من
 الواحد بالضم أى القدرة (يحل) يضم حرف المنارعة (عرضه وعقوبته) رواه أبو داود والنسائي
 وطهارة البخاري وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وفسر البخاري حل
 العرض بما علقه عن سفيان قال تقول مطلقى وعقوبته حبسه وهو دليل زيد بن علي أنه يحبس
 حتى يقضى دينه وأجاز الجهور الجرويع الحسا كم عنه ماله وهذا أيضا داخل تحت لفظ عقوبته
 لاسيما وتفسيرها بالحبس ليس بمرغوع ودل الحديث على تحرر مطلق الواحد وإنما أصبحت عقوبته
 وإنما اختلف العلماء هل يبلغ إلى حد الكبيرة فيفسق وترد شهادته بجهله مرة واحدة أم لا واختلفوا
 في قدر ما يفسق به فقال الجهور ومنهم أنه يفسق بطل عشر قدراتهم فما فوق قياسا على نصاب
 السرقة وكذلك ذهب إلى هذا المالكية والشافعية إلا أنهم ترددوا في اشتراط التكرار ومقتضى
 مذهب الشافعي اشتراطه ثم يدل بمفهومه على أن مطلق غير الواحد هو المعسر لا يحل عرضه ولا
 عقوبته والحكم كذلك عند الجماهير وهو الذي دل له قوله تعالى فظنرة إلى ميسرة (وعن أبي
 سعيد الخدري رضى الله عنه قال أخصب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهله وسلم في غار
 ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصدقوا عليه فصدق الناس عليه ولم
 يبلغ ذلك فادينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفرمائه صدقوا وما وجدتم له وليس لكم
 إلا ذلك رواه مسلم) تقدم الكلام في الجمع بين هذا الحديث وحديث جابر وقوله فلا يحل لك
 أن تأخذ به أن هذا على جهة الاستصحاب والحث على جمع من حدثت عليه حادثة وبطل أيضا
 قوله وليس لكم إلا ذلك على أن التمرة غير مضمونة إذ لو كانت مضمونة لقال وما بقي فظنرة إلى ميسرة
 أو نحوه إذ الدين لا يسقط باعسار المدين وإنما تأخر عنه المطالبة في الحال ومتى أبسر وجب عليه
 القضاء (وعن ابن كعب بن مالك) اسمه عبد الرحمن سمعه عبد الرزاق (عن أبيه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم حج على معاذ ماله وباعه عن دين كان عليه رواه الدارقطني وصححه
 الحاكم وأخرجه أبو داود ومسلم وأورد) قال عبد الحق المرسل أصح من المتصل وقال ابن
 الصلاح في الأحكام هو حديث ثابت كان ذلك في سنة تسع وجعل لفرمائه خمسة أسابيع
 حقوقهم فقالوا يا رسول الله بعه لنا فقال ليس لكم إليه سيل وأخرجه البيهقي من طريق
 الواقدي وزاد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه بعد ذلك إلى اليمن ليبيعه والحديث دليل على
 أنه يجبر الحسا كم على المدين التصرف في ماله ويبيعه عنه لقضاء غرمائه والقول بأنه حكاية فعل غير
 صحيح فإن هذا فعل لا يتم إلا بأقوال تصدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم يجبرها تصرفه وألفاظ
 يبيع بها ماله وألفاظ يقضى بها غرماء وما كان بهذه المناهة لا يقال أنه حكاية فعل إنما حكاية
 الفعل مثل حديث خلع فعله فخلعوا أنعاهم كما لا يخفى وظاهر الحديث أن ماله كان مستغرا بالدين
 فهل يلحق بمن لم يستغرق ماله في الحج والبيع عنه كالواحد أم مطلقا اختلف العلماء في ذلك فقال

الشافعي انه يلحق به فيجبر عنه ويساع ماله لانه قد حصل المكتسب لذلك وهو عدم المسارعة بقضائه
 الدين وقال العزير بن علي والخنفية انه لا يلحق به فلا يجبر عليه ولا يساع عنه بل يجب حبه حتى
 يقضي دينه حديث انه لا يحمل مال امرئ مسلم الا يطيبتم نفسه ولقوله تعالى الا ان تكون
 تجارة عن ترافض ويستفتي الجبر والبيع اخراج المال من غير طيبتم نفسه ولا رضا ولا يجب
 عنه بيان الحديث والا ينعان ان خصصا بحديث معاذ لان حديث معاذ ليس الا في المستغرق
 ماله بدنه والكلام في غيره وهو الواحد الماطل فالاولى ان يقال انهما خصصا بقياس الماطل
 الواحد على من استغرق دينه ماله الا انه لا يخفى عدمه من وض القياس ثم في حديثي الواحد
 يحمل عرضه وعقوبته دليل على انه يجبر عليه ويساع عنه ماله فانه داخل تحت مفهوم العقوبة
 وتفسيرها بالحبس فقط مجردين من قائله هذا وقد حكى عمر في أسيف جبهة كحكمه صلى
 الله عليه وآله وسلم في معاذ فخرج ماله في الموطأ بسند متقطع ورواه الدارقطني في غرائب
 مائتة بأسناد متصل أن رجلا من جبهة كان يشتري الرواحل فيبذل فيها فيسرع المسير
 فيسبق الحاج فأقلس فرقع امره الى عمر بن الخطاب فقال أما بعد أيها الناس فان الأسيف
 أسيف جبهة قدرني من دينه وماله ان يقال سبق الحاج وقوله الا انه اذا ان (١) معرضا
 فامسح وقدرني به أي احاط به الدين فكن كانه عليه دين فليأتنا العدة فلنقسم ماله بين غرامته
 وياكم والدين فان اولهم وآخرهم او ما قصه جابر مع غرما أي ففهم الله لما قتل أبوه
 في أحد وعليه دين فاشتد الغرما في حقوقهم قال فأنبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فسألهم أن يضلوا غرما طي ويحلوا أي فلم يسطهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم حائطي
 وقال سغدو عليكم فعدا علينا نحن أصبح فطاف في الفحل ودعا في غرما بالبركة فخذتها
 فقصدهم وبني لمان غرما فانهم ادللا على ان اتظار الفلح والتمكن منها لا بعد مطلا قبله يؤخذ
 منها ان من يمكن له دخل ينظر الى دخله وان طالت مدته ان لا فرق بين المدة الطويلة والقصيرة
 في حق الادي من لا دخل له لا يتطرو ببيع الحاكم ماله لاهل الدين وأما الجبر على البالغ لسنه
 وسوء تصرف فقال به الشافعي ولم يقل أبو حنيفة وبوبه البيهقي في السنن الكبرى باب الجبر
 على البالغين والسنه وذكر فيه بسنده ان عبد الله بن جعفر اشتري أرضا بسقانة ألف درهم
 فهم على وعثمان أن يجبر عليه قال فلقيت الزبير فقال ما اشتري أحد يعلأ رخص مما اشتريت
 قال فذكره عبد الله الجبر قال لو ان عندي ما لا شاركت قال فاني أقرضك نصف المال قال
 فاني شريك فانا هم على وعثمان وهما تر اوضان قال ما تر اوضان فذكره الجبر على عبد الله
 ابن جعفر فقال أنجبر على رجل أن يشرىك قال لا لا لعمري قال فاني شريك فذكره الجبر فقال
 عثمان وكيف أجبر على رجل في بيع شريكه فيه الزبير قال الشافعي فعلى لا يطلب الجبر الا
 وهو برأوا الزبير لو كان الجبر باطلا لقال لا تجبر على بالغ حر وكذلك عثمان بل كلهم يعرف
 الجبر ثم ساق حديث عائشة وازاد عبد الله بن الزبير الجبر عليها وغير ذلك من الادلة من أفعال
 السلف ويستدل به بالحديث الصحيح وهو انتهى عن اضاءة المال فان السقيبه يضيئه بسوء
 تصرفه فيجب الانكار عليه بجبر معنه قال النووي والصغير لا يتقطع عنه حكم التبرع الجبر دعاء
 السنن ولا يجبر البالغ بل لا بد أن يظهر منه الرشق في دينه وماله وقال أبو حنيفة اذا بلغ خسا

(١) قوله معرضا أي عن
 الاداء وقوله بعده حرب بفتح
 المهملين وهو أخذ المال
 كله وقدرني يسكون الراء
 ٨١ منه

وعشر من سنة يجب تسليم ماله اليه وان كان غير ضابط ﴿ (وعن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحدوا أن أربع عشر سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني متفق عليه وفي رواية البيهقي فلم يجزني ولم يرني بلغت وصححه ابن خزيمة) وجه ذكر الحديث هنا أن من لم يبلغ خمس عشرة سنة لا تنفذ تصرفاته من بيع وشراء ومعنى قوله لم يجزني لم يجعل لي حكم الرجال المقاتلين في إيجاب الجهاد عليّ وخروجي معه وقوله فأجازني أي رآني عن يجب عليه الجهاد ويؤذن له في الخروج اليه وفيه دليل على أن من استكمل خمس عشرة سنة صار مكافيا بالغالة أحكام الرجال وعليه ومن كان دونها فلا يدل له قوله ولم يرني بلغت وناقش في الاستدلال به على البلوغ بعض المتأخرين قائلان الاذن في الخروج في الحرب يدور على الجلادة والاهلية فليس في رده دليل على أنه لاجل عدم البلوغ فذهب ابن عمر ليس بوجه قلت وهو احتمال بعيد والصحابي أعرف بمعنى ما رواه وفيه دليل على أن الخندق كانت سنة أربع من الهجرة والقول بأنها سنة خمس رده هذا الحديث ولا تنسب أجروا أن أحدا كانت سنة ثلاث ﴿ (وعن عطية القرظي) بضم القاف فراخسبة الى بنى قريظة (قال عرضنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم قريظة فكان من أثبت قتل ومن لم يثبت خلى سبيله فكنت عن لم يثبت نفخي سبيل رواه الاربعة وصححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين) وهو كما قال الأنهم لم يخرجوا لعطية والحديث دليل على أنه يحصل بالإبادة البلوغ فقبري على من أثبت أحكام المكافين ولعله أجماع ﴿ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز لامرأة عطية إلا باذن زوجها وفي لفظ لا يجوز للمرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها وأما أحد أصحاب السنن إلا الترمذي وصححه الحاكم) قال الخطابي جملة الأكثر على حسن العشرة واستطابة النفس أو يحمل على غير الرشيدة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال للتساء تصدق بقلعت المرأة تلقى القرم والخاتم بلال يتلقاه مردا ثم هذه عطية بغير إذن الزوج انتهى وهذا مذهب الجمهور مستدلين بفهمومات الكتاب والسنة ولم يذهب الى معنى الحديث الاطواطس فقال ان المرأة محبوسة عن مالها اذا كانت من وجهه الا فيما أذن لها فيه الزوج وذهب مالك الى ان تصرفها من الثلث ﴿ (وعن قبيصة) بفتح القاف فوحدت فثناة تحتية فصاده ممله (ابن مخارق) بضم الميم نفخا مبهمة فواممكسورة (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المسئلة لا تحل الا لاحد ثلاثة رجل تحمل جمالة) بفتح الحاء المهملة وتختيف الميم (خلفت له المسئلة رواه مسلم) وقد تقدم بلغته في باب قسمه الصدقات ولعل اعادته هنا ان الرجل الذي تحمل جمالة فدلزمه دين فلا يكون له حكم المغلس في الحجر عليه بل يترك حتى يسأل الناس فيقتضى دينه وهذا يستقيم على القواعد اذا لم يكن قد ضمن ذلك المال

(باب الصلح)

قد قسم العلماء الصلح اقساماً صلح المسلم مع الكافر والصلح بين الزوجين والصلح بين الفقة الباقية والعدالة والصلح بين المتغاضين والصلح في الجراح كالغصق على مال والصلح لقطع الخصومة اذا

وقت في الاملاك والحقوق وهذا القسم هو المراد هنا وهو الذي يذكره الفقهاء في باب الصلح
 (عن عمرو بن عوف المزني رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح
 جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو حراما أو المسلمون وفي لفظ أبي داود والمؤمنون على
 شروطهم الا شرطا حرم حلالا أو حراما أو اراء الترهذي وجمعه وانكروا عليه لان رايه
 كثير من عبد الله بن عمرو بن عوف ضعيف) كذبه الشافعي وتركه أحمد وفي المبران عن ابن حبان
 له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة وقال الشافعي وأبو داود وهود ركن من أركان الكذب واشتد
 المستنف للتمذي بقوله (وكانه اعتبره بكثرة طرقه وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة)
 فيه مستلذان الاول في أحكام الصلح وهو ان وضعه مشروط فيه المراضاة لقوله ياترأى انه ليس
 بحكم لازم يقتضي به وان لم يرض بهما لم يصح وهو ياترأى ايضا بين غير المسلمين من الكفار فتعتبر أحكام
 الصلح بينهم وانما يخص المسلمين بالذكر لانهم المعتبرون في الخطاب المتبادون لأحكام الامة
 والكذب وظاهره عموم صحة الصلح سواء كان قبل انضاح الحق للنصم أو بعده ويدل ذلك على صحة
 الربرير والله نصارى فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن قد أبان لغيره ما يستحقه راحره ان يأخذ
 بعض ما يستحقه على جهة الاصلاح فلما قيل الا نصارى الصلح وطلب من الحق أبان صلى الله
 عليه وآله وسلم للزبير قدما يستحقه كذا قال الشارح والطاهر ان هذا ليس من الصلح مع
 الانكار بل من الصلح مع سكوت المدعى عليه وهي مسألة مستقلة وذلك لان الزبير لم يكن عالما
 بالحق الذي له حتى يدعى للصلح بل هذا أول التبريع في قدر السقيا والتحقق انه لا يكون الصلح
 الا هكنا ما بعد اباة الحق للدم فاما ما يطلب من صاحب الحق أن يترك الخصمه بعض ما يستحقه
 والى جواز الصلح على الانكار ذهب مالك وأحمد وأبو حنيفة وتمام في ذلك الشافعي وقال
 لا يصح الصلح مع الانكار ومع عدم صحته لا يطلب مال الخصم مع انكار المصالح وذلك حيث
 يدعى عليه آخر عتاء أو ديناف صالح بعض العين أو الدين مع انكار خصمه فان الباقي لا يطلب له
 بل يجب عليه تسليم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجل مال امرئ مسلم الا بتسليمه من نفسه
 وقوله تعالى عن تراض وأجيب بانهم اقد وقعت طيبة النفس بالرضا بالصلح وعقد الصلح قد صار في
 حكم عقد المعاوضة فيحل له ما بقى قلت والاولى ان يقال ان كان المدعى يعلم ان له حقا عند خصمه
 جازله قبض ما صولح عليه وان كان خصمه منكرا وان كان يدعى باطلا فانه يصرم عليه الدعوى
 وأخذ ما صولح به والمدعى عليه ان كان عنده حق يعله وانما يشكر لغرض وجب عليه تسليم
 ما صولح عليه وان كان يعلم انه ليس عنده حق جازله اعطاء جزء من ماله في دفع شجار غيره
 وأذنيه وحرم على المدعى أخذه وهذا يجتمع الادلة فلا يقال الصلح على الانكار لا يصح ولانه
 يصح على الاطلاق بل يقتضيه فيحصل فيه المسئلة الثانية ما فادها قوله والمسلمون على شروطهم أي
 ثابتون عليها واقفون عندها وفي تعدية بعلى ووصفهم بالاسلام والايمان دلالة على علو مرتبتهم
 وانهم لا يتخاون بشرطهم وفيه دلالة على لزوم الشرط اذا شرطه المسلم الاما استثناء في الحديث
 والمقرعين تفاصيل في الشروط وتقاسيم منها ما يصح ويلزم حكمه ومنها ما لا يصح ولا يلزم ومنها
 ما يصح ويلزم منه فساد العقد وهي هنالك مبسوطه بعلة ومناسبات والبحارى في كلب الشروط
 تفاصيل كثيرة معروفة وقوله الا شرطا حرم حلالا وذلك كشرط البائع ان لا يبطا لامة أو أحل

سرامثل ان يشترط وطء الامة التي حرم الله عليه وطأها ﴿ وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا يجمع ﴾ يروى بالرفع على الخبر والجرم على النهي (جازجاره ان يفرز خشية)
 بالانفراد في لفظ خشية بالجمع (في جداره ثم يقول أبو هريرة ما رأيتكم عندهم عرضين وانه
 لا رمين بهابن أ كافكم) بالنون جمع كنف بفتحها وهو الجانِب وبالمثناة القوقبة جمع كنف
 (متفق عليه) وفي لفظ أي داود فسكسوا رؤسهم ولا جرحهم حديثهم بذلك طأطأ رؤسهم
 والمراد المخاطبون وهذا طأه أبو هريرة أيام أمارته على المدينة في زمن مروان فإنه كان يصفقه فيها
 فانخاطبون ممن يجوزانهم جاهلون لذلك وليسوا بعبادة وقد روى أحمد ووعبد الرزاق من حديث
 ابن عباس لا ضرر ولا ضرار للرجل ان يضع خشبه في حائط جاره الحديث فيه دليل على انه ليس
 للجار ان يمنع جاره من وضع خشبه على جداره وأنه اذا امتنع عن ذلك أجبر لانه حق ثابت لجاره
 وإلى هذا ذهب أحمد واسحق وغيرهما عملاً بالحديث وذهب إليه الشافعي في القديم وقضى به عمر
 في أيام وفور العبادة وقال الشافعي ان عمر لم يخالفه أحد من الصحابة وهو فيما رواه مالك بن سند صحيح
 ان النخالة بن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق خيلها للفيجيرة في أرض محمد بن مسلمة فاستمع
 فكلمه عمر في ذلك فاني فقال والله ليرتن به ولو على بطنك وهذا نظير قصة حديث أبي هريرة وعمره
 عمر في كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دارجاره وأرضه وذهب آخرون إلى انه لا يجوز أن يضع
 خشبه الاذن جاره فان لم ياذن لم يجوز قالوا لان أدلة انه لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه
 تمنع هذا الحكم فهو للتنزيه وأجيب عنه بما قال البيهقي لم ينفذ السنن الصعبة ما يعارض هذا
 الحكم الا عمومات لا يشكر أن يخصها وقد حمله الراوي على ظاهره من التصريم وهو أعلم بالمراد
 بدليل قوله ما رأيتكم عندهم عرضين فإنه استنكار لا عراضهم دال على ان ذلك للتصريم قال الخطابي
 معنى قوله بين أ كافكم ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملا بمراضين لا جعلتم أي الخشبة على رقابتكم
 كارهين قال وأراد بذلك المبالغة قلت والذي يتبادر أن المراد لا رمين بها أي هذه السنة المأمور
 بها بينكم ابلاغاً لما تحذرت من غيرها وخرجتكم عنها وأقامة اللعبة عليكم بها ﴿ وعن أبي جريد
 الساعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرئ أن يأخذ عصى أخيه بغير طيب
 تنس منه رواه ابن حبان والحاكم في صحيحهما (وفي الباب أحاديث كثيرة في معناه وأخرج
 الشيخان من حديث عمر لا يحل لأحد ما شية أحد بغير إذنه وأخرج أبو داود والترمذي والبيهقي
 من حديث عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده بلفظ لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لآعيا
 ولا جاذاً والاحاديث دالة على تحريم مال المسلم الا بطيبة من نفسه وان قل والاجماع واقع على ذلك
 وإيراد المصنف لحديث أبي حميد عقيب حديث أبي هريرة إشارة إلى تأويل حديث أبي هريرة وأنه
 محمول على التنزيه كما هو قول الشافعي في الجديد ويرد عليه انه انما يحتاج إلى التأويل اذا تعذر
 الجمع وهو هنا يمكن بالتخصيص فان حديث أبي هريرة خاص وتلك الأدلة عامة كما عرفت وقد
 أخرج من عمومها أشياء كثيرة كآخذ الزكاة كرهاو كالشفعة وأطعام المظفر ونفقة القريب
 المعسر والزوجة وكثير من الحقوق المالية التي لا يخرجها المالك برضاه فانما تؤخذ منه كرها
 وغرر الخشبة منها على انه مجرد انتفاع والعين باقية

ينقض الحاء وقد تكسر وحقيقتها عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة واختلاف اهل هو بيع
دين بدين يخص فيه وأخرج من النبي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء وقيل هي عقد ارفاق
مستقل ويشترط فيها النظارة أو رضا المبيع بلا خلاف والمحال عند الأصحاب والمحال عليه عند
البعض وتماثل الصفات وإن يكون في شيء معام ومنهم من خصها بالتقديرون الطعام لأنه بيع
طعام قبل أن يستوفي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم مطلق الغني) إضافة المصدر إلى المفاعل أي مطلق الغني غريمه وقيل إلى المنعول أي مطلق
الغريم الغني (علم) وبالأولى مطلق للفقير (وإذا أتبع) بضم الهمزة وسكون المنة المنة القروية
وكسر الواحدة (أحدثكم على ملي) بالهمزة أخوتكم الملا يقال له لوالرجل أي صار ملياً
(فليتبع) بإمكان المنة القروية أيضاً يصح بيع المجهول كالاول أي إذا أحيل فليعتل (منفق
عليه) دل الحديث على تحريم المثل من الغني والمثل هو المدافعة والمراد هنا أخيراً ما استحق ادائه
بغيره من من قادر على الاداء والمعنى على تقدير أنهم من إضافة المصدر إلى المفاعل أنه يحرم على الغني
التأخر أن يطل بالدين بعد استيفاءه بخلاف العاجز ومعناه على التقدير الثاني أنه يجب بقاء الدين
ولو كان مستحقه غيباً فلا يكون غناء ميبالاً أخيراً ومعناه وإذا كان ذلك في حق الغني ففي حق
الفقير أولى ودل الأمر على وجوب قبول الاحالة ووجه الجهور على الاستصحاب ولا أدري ما الضمير
على صفة من ظاهره وعلى الوجوب حملها هل الظاهر وتقدم البحث في أن المثل كبرية ينسحق
صاحبه فلا تكرره وإنما اختلجوا هل ينسحق قبل الطلب ولا بد منه والذي يشهر به الحديث أنه لا بد
من الطلب لأن المثل لا يكون إلا مع بهو يشمل المثل كل من لزمه حق كالزوج للزوجة والسيد
في نفقة عبده وتل الحديث بجهوم اغنا القنان مطلق العاجز عن الاداء لا يدخل في القان ومن
لا يقول بالفهم يقول لا يسمى العاجز ما طلاو الغني الغائب عنه ماله كالعديم ويؤخذ من هذا
أن المعسر لا يطلب حتى يوسر قال الشافعي لو بائنت مؤاخذه لمكان ظالمها والترض الله ليس
بظالم للعجزه ويؤخذ منه أنه إذا تعذر على المحال عليه التسليم لفقير لم يكن له مطال الرجوع على
المحيل لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لا شروط الغني فائدة فلما شرطه الشارع علم أنها تنقل انتقالاً
لا رجوع له كالوعوض في دينه بهوض ثم تلف العوض في يد صاحب الدين وفالت الخفية يرجع
عند التعذر وشبه الحوالة بالضممان وأما إذا جهل الافلاس حال الحوالة فلا الرجوع (وعن
جابر قال توفي رجل من أقبليته وخلفته وكفناه ثم أتينا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقلنا انصلي عليه فخطا خطا ثم قال عليه دين قلنا ديناران فانصرف) أي عن الصلاة عليه
(فقمهما أبو قتادة فانيما فقال أبو قتادة الديناران على فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حق الغريم) منصوب (١) على المصدر مؤكل لمضمون قوله الديناران على أي حق عليهما الحق
وثبت عليهما وكنت غريباً (وبري منهم المات قال نعم فعلى عليه رواه جدو أبو داود والنسائي
وصحبه ابن حبان والحاكم) وأخرجه البخاري من حديث حملة بن الاكوع إلا أن في حديثه
ثلاثة دنانير وكذلك أخرجه أبو داود والطيبراني وجمع بينهما قوليه ديناران في حديث الكتاب
انهما كأنا دينارين وشطر الغني قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران فأنه أو كان الاصل
ثلاثة فقضي قبل موته ديناران قال ثلاثة اعتبر أصل الدين ومن قال ديناران اعتبر الباقي

قوله مبني المجهول كذا
يخطئه حفظه الله وحرر
الرواية اهـ

(١) والمعامل فيه فعل
مخروف وجوباً أو مضمون
الجهة اهـ منه

ويحتمل انهما قصتان وان كان بعيدا وفي رواية الحاكم انه صلى الله عليه وآله وسلم جعل اذا نفي ابا قتادة يقول ما صنعت الدينار ان حتى كل ان ترو ذلك ان قال ارضيت ما يارسول الله قال لا حين بردت جلده وزوى الدارقطني من حديث علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى بجنائز لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه فان قيل عليه دين كف وان قيل ليس عليه دين صلى في جنازة فلما قام ليكبّر سأل هل عليه دين فقالوا لا بنار ان فعدل عنه فقال علي هما علي يارسول الله وهو برئ منهما فقصلي عليه ثم قال جزاك الله خيرا فبك الله رها نك الحديث قال ابن بطال ذهب الجمهور الى صحة هذه الكفالة عن الميت ولا رجوع له في مال الميت وفي الحديث دليل على انه يصح ان يجعل الواجب غير من وجب عليه وانه تعذر ذلك ويدل على شدة أمر الدين فانه صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة عليه لانها شفاعته وشفاعته مقبولة لا ترد والدين لا يسقط الا بالنادية وفي الحديث دليل على انه لا يكتفى بالطاهر من اللفظ بل لا بد للحاكم في الالتزام بالحق من تحقيق الفاظ العقود والقرارات وانه اذا ادعى من عليه الحكومة انه قصد باللفظ ما في يحتمل وان بعد الاحتمال لا يحكم عليه بظاهر اللفظ وعطف وبرئ منهما الميت على ذلك مما يؤيد هذا المعنى المستتب (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك له شيء من قضاء فان حدث انه ترك فواسي عليه والا قال صلوا على صاحبكم فلما نزع الله عليه الفسوح قال أنا ولي بالمؤمنين من أنفسهم فن توفى وعليه دين فعلى قضا ومعتق عليه وفي رواية البخاري بن مات ولم يترك وقاه) اراد المصنف له عقيب الذي قبله اشارة الى انه صلى الله عليه وآله وسلم نسخ ذلك الحكم لما فتح عليه صلى الله عليه وآله وسلم واتسع الحال بتسليمه الدين عن الاموات ونظائر قوله فعلى قضاؤه انه يجب عليه القضاء وهل هو من خالص ماله أو من مال المصالح محتمل قال ابن بطال وهكذا يلزم المتوفى لأمير المسلمين ان يفعله فيمن مات وعليه دين فان لم يفعل فالآثم عليه وقد ذكر الرافعي في آخر الحديث قيل يارسول الله وعلى كل امام بعدك قال وعلى كل امام بعدى وقد وقع معناه في الطبراني الكبير من حديث زاذان عن سلمان قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نقضى سيابا المسلمين ونعطى سائلهم ثم قال من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديننا فعلى وعلى الولاة من بعدى في بيت مال المسلمين وفيه راوية ورواه عنهم (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا كفالة في حدروا السبيق باسناد ضعيف) وقال انه منكر وهو دليل على انها لا تصح الكفالة في الحد قال ابن حزم لا تجوز الضمانة بالوجه أصلا في مال ولا حدودا في شيء من الاشياء لان كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ومن طريق النظر ان تسأل من قال بصحته عن تكفل بالوجه فقط فغاب المكفول عنه ماذا تصنعون بالضم بوجهه ألتزمه غرامة ما على المنفون فهذا اجور أو كل مال بالباطل لانه لم يلزمه قط أم تتركه فقد أبطلت الضمان بالوجه أم تكفونه طلبه فهذا تكليف الحرج وما لا طاقة له به وما لم يكن الله ايا مقط وأجاز الكفالة بالوجه جماعة من العلماء واستدلوا به صلى الله عليه وآله وسلم كقول في تهمة قال وهو خير باطل لانه من رواية ابراهيم بن خثيم بن عزاله وهو أبو في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنهما ثم ذكر آثارا عن عمر بن عبد العزيز وردحها كلها بانها لا جهة فيها اذا جفت في كلام الله ورسوله لا غير وهذا لا تارك سردها

(باب الشرك)

بنحو أوله وكسر الراء وبكسر مع كونهما وهي بنتم الشين اسم الشيء المشترك والشرك الحظالة
 التي تحدث بانه اختيار بين اثنين فصاعدا وان أريد الشرك بين الزنتى المال الموروث حذف
 بالاختيار (والزنتى) فتح الواو وقد تكسر مع سدروكل مشددا بمعنى التضييق والخلفه
 ويخفف فيكون بمعنى التضييق وهي شرعا أقامه بالشخص غير مقام نفسه معللا بالمشهد
 (أي) عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله أنا ثالث الشريك عالم
 يعني أحدهم صاحبه فإذا نزلت من بينهم ما رواه أبو داود وصححه (أي) (أي) وعنه
 الله سبحانه يقول ليعلى بن زيد بن ربيعة بن عبد الله بن عبد مناف بن عبد
 في قتلت ذكرا وروى عنه الشرح بن سريد الزاد أعل لما رقتني يا رسول الله كزيتة يا هريرة
 وقال ابن ادول ومعتان لسمعهم ما في في الحظوظ والرعاية والامداد بعونهم ما في مالهما
 رازل الكفة في عارهما فاحصلت لهما بانه رحمت ليركتن مالهما اوتيه حدث على الشريك
 مع عدم الخلفه والتمس منه معا (وعن السائب الخزرجي انه كان شريك الذي صلى الله عليه
 وآله وسلم قبل البعثة بخميس يوم الفتح فقال مرحبا يا بني وشريك رواء أحد وأبو داود وابن ماجه
 قال ابن عبد البر السائب بن أبي السائب من المؤمنين فلو بهم وعن حسن أسلمه وكنان
 له عمر بن الخطاب في الرمان وهو يتوكل شريك النبي صلى الله عليه وآله وسلم في (أي) الاسلام
 في الآخرة فلما كان يوم الفتح قال مرحبا يا بني وشريك كان لا يمارى ولا يدارى وصححه لما حكم
 وابن ماجه كنت شريك في المباح والمحدث دليل على ان الشرك كانت ثابتة قبل الاسلام
 ثم قررها الشارح على ما كانت (وعنه) عبد الله بن مسعود قال اشركت أنا وعمر وعنه فيها
 نصيب يوم بدر الحديث) تمامه جاء بعد بأسيرين ولم يأت ثابوا عمار بن (رواه اسحاق) فيه
 دليل على صحة الشرك في المكاتب ونحو شرك الأبدان وحقيقته ان لكل صاحبها ان
 يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم ويعين الصنعة وقد ذهب الى صحتها أبو حنيفة وذهب الشافعي
 الى عدم صحتها لسانها على الضرر اذا لا يقطع ان يحصل الرشح لتجوير تعديرا مل وقوله قال أبو
 ذر بن حزم قال ابن حزم لم تجوز اشركه لا بد ان في شمس الاشياء أصلا وان وقعت فهي
 رادلة لا تلم وتلك واحد منهم حاما كسب قس وجاهه وجب ان يصني له ما أخذ ولا بد
 لان كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وما حديث ابن مسعود فهو من رواية أبي عبد الله
 عبد الله وهو خبره طلع نأبا بدينه كرم عن شيه شيئا فقد روي عن طريقين وكبح عن شبهة
 عن عمرو بن مرة قال قلت لأبي عبد الله أنه روى عن عبد الله شيئا قال لا ولا يصح ان كان جعني من قول
 بصحة هذه الشركه لانهم أول قائل معا ومع ما تراه المجلد ان هذه شركه لا تجوز ولا لا تفرد
 أحدهم أهل العسكرية عما يصيب دون جميع أهل العسكرية السلب للقاتل على الخلاف
 فان فعل فهو غافل ومن كابر الذنوب ولان هذه الشركه ترضع حديثها فقد بدلها الله عز وجل
 وأمر لقل الاتصال به والرسول الآية فابطلها تعالى وقسمها بين المجاهدين ثم ان الحنفية

(١) كذا في الرواية وقوله
 قبل البعثة لا يواسه الله
 منه

لا يجوزون الشريعة في الاصطلاح ولا تغييرها المالكية في العمل في مكانين فهذه الشريعة
 في الحديث لا تجوز بعدهم انتهى هذا وقد قسم الفقهاء الشريعة إلى أربعة أقسام وأطالوا في
 فروعها في كتب الفروع ولا نطيل بها قال ابن بطال الجصا على أن الشريعة الصحيحة أن يخرج
 كل واحد من مألوج صاحبه ثم يخطأ ذلك حتى لا يتميز ثم يصرف جميعا إلا أن يقيم كل منهما
 الآخر مقام نفسه وهذه تسمى شريعة العنان (١) وتصح أن تخرج أحدهما أقل من الآخر
 من المال ويكون الربح والخسران على قدر مال كل منهما وكذلك إذا شربا سلعة فيهما على
 السوا أو ابتاع أحدهما أكثر من الآخر منهما فالحكم في ذلك أن يأخذ كل من الربح والخسران
 بمقدار ما أعطاه من الثمن وبرهان ذلك أن ما إذا خطأ للمالين فقد صارت تلك البضاعة متشعبة بينهما
 فبالتنازع امتناع بينهما وإذا كان كذلك فتمتد ويحسبه وخسره متشعبة بينهما ومثله السلعة
 التي اشتراها فأنها بدل من الثمن (٢) وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال أردت الخروج
 إلى خيبر فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إذا أتيت وكلي خبز فخذ منه خمسة عشر مصفا
 رواه أبو داود وصححه تمام الحديث فان اتبعني منك آية فضع يدك على رقبة وفي الحديث دليل
 على شرعية الوكلاء والاجماع على ذلك وتعلق الأحكام بالوكيل وتعلم الحديث في دليل على العمل
 بالتريسة في مال الغير وله يصدقهم الرسول لقبض العين وقد ذهب إلى تصديق الرسول في
 القبض جماعة من العلماء (٣) وعن عروة البارقي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بعث مع بني نسيب شريفة نسيب الحديث رواه البخاري في أثناء حديث وقد تقدم
 أي في كتاب البعع وتقدم الكلام على ما فيه من الأحكام (٤) وعن أبي هريرة قال بعث رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة الحديث متفق عليه غلته فقبل مع ابن جيل
 حاذر بن الوليد العباس عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ما بئكم ابن جيل إلا أنه كان فقيرا فاعطاه الله وأما ما قلناكم تطلون خالد أقد احبس أذراع
 وأعتاد في سبيل الله وأما العباس فهي على ومثلها معها والطاهر أصلي الله عليه وآله وسلم
 بعث عمر لقبض الزكاة وابن جيل من الأنصار قبل كان منافقا ثم تاب بعد ذلك قال المصنف
 وابن جيل لم أقف على اسمه وقوله ما يتم بكسر القاف أي ما شكر إلا أنه كان فقيرا فاعطاه الله وهو
 من باب تأجيل المدح بما يشبه الذم لأنه إذا لم يكن له عذر إلا ما ذكر فلا عذره وفيه التعريض
 بكفران النعمة وانتقاع بعبء الصنيع وقوله أعطاه جمع عند فقيرين وهو ما بعده الرجل من
 السلاح والذباب وقيل التحليل لأنه وجب البخاري معناه على أنه جعلهاز كعلمه وصرفها في
 سبيل الله وهو ثناء على أنه يجوز إخراج القيمة عن الزكاة وقوله فهي على وتعلمها معها فيضدا
 صلى الله عليه وآله وسلم تحملها عن العباس تبرعا وفيه صحة تبرع الغير بالزكاة وتغير حديث أبي
 قتادة في تبرعه بعمل الدين عن الميت وهذا أقرب الاحتمالات وقد روي بالفاظ أخرى تحتمل
 احتمالات كثيرة وطلبها المصنف في فتح وتبعه الشارح وأما حديثه صلى الله عليه وآله
 وسلم كما قد تقدم منه زكاة بن قد روي من طرق لم يسلم شيء منها من مقال وفي الحديث دليل
 على تركيل الأمان للمعامل في قبض الزكاة ولاجل هذا ذكر المصنف هنا وفيه ما بعث العمال
 لقبض الزكاة تنويه وفيه أنه يذكر الغافل ما أتم الله عليه باعنا بعد أن كان فقيرا يقوم

(١) في القاموس ما معناه
 العنان بكسر العين المهملة
 مأخوذ من عنان الدابة
 لأن عنان الدابة طاقان
 مستويان وذكر لهنه
 الشريعة معنيين أحدهما
 ما ذكرناه في الشرح
 والآخر أن يتشارك في شيء
 خاص وهو أن يعارض
 رجلا في الشراء فيقول
 أشركني وذلك قبل أن
 يستوجب الغلق اه على
 حسن خان

بشيء الله ونبيه جواز ذلك من الواجب في غيبته بما ينقصه وفيه تحمل الإمام عن بعض المسلمين
والاعتراف من البعض وحسن التأويل به (وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فخر ثلاثاً وستين وأمر علياً أن يذبح الباق الحديث رواه مسلم) تقدم الكلام عليه
في الباب الثاني وفيه دلالة على صحة التوكيل في غير الهدى وهو إجماع إذا كان الذي يبيع مسلماً وان
كان ثانياً كما يبيع عند الشائع بغير شرط أن يتولى صاحب الهدى عند دفعه إليه أو عند ذبحه
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة العفيف) بعين وسيفه هملتين فقتلته ففاء البحر
وزاد معنى (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أغد يا أيها علي امرأتك هذان اعترفتا رجلاً
الحديث منفق عليه) بعد أن في الحديث . فتوفي في كرهه فأتاه على أن الأمور وكل عن الإمام
في القصة ما روي في الباب الثاني في الحديث وأورد هذه الحديث وغيره وقال المصنف في
الكتاب لا بد من بيان ما في الحديث من رواد غير أن ذلك بقرينة لا غير

باب الرابع

هو تعدد الشرائع في أمرع أن الإنسان بمعايه وموضع الجود (عن أبي هريرة رضي الله
 عنه في ذلك في النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الحق ولو نزل مراحمه من جنان من حديث
ذيول) ساقه الحنفية المند في أمر غيب والله سبحانه ربه وصاياه وتوحيده ونفسه قال وصاياه
خليلي رسول الله أن أظن من هو أعلى ولا أظن من هو فوق وأحب المساكين
أدنى منهم وأن أصل رحمتي أن أقطعوني رجلاً وأقول لا تق وان كان مراوفاً لم تنف
في الأمر لونه وأن لا أسأل أحد شيئاً وإن استكثر من لأحول لونه فوالله ما من كوز
أبنة وقوله في الحديث بل قوله على نفسه وعلى غيره وهو منقول من قوله تعالى كوني قولي
بفضل شهداء الله جل على نفسك ثم أراهم من الأقربين ومن قوله تعالى ولا تقولوا على الله
الحق وباعبر هؤلاء كره المصنف هنا به ثم أراهم فأنذره في باب الإقرار ربه دلالة على اعتبار
أقراره الإنسان على نفسه في جميع الأمور وهو أمر عام لجميع الأحكام لأن قول الحق على النفس
هو الأخذ بمعايه مما يليها التماس منه بال أوبن أو عرض وقوله ولو نزل من مرا من باب
الاستيلاء على الحق فذهب بجوازه على الذين يكايصع عليها الساعة المرارته ويأتي في باب
الحديث في القصاص

باب الخامس

بشيء الله ونبيه جواز ذلك من الواجب في غيبته بما ينقصه وفيه تحمل الإمام عن بعض المسلمين
والاعتراف من البعض وحسن التأويل به (وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فخر ثلاثاً وستين وأمر علياً أن يذبح الباق الحديث رواه مسلم) تقدم الكلام عليه
في الباب الثاني وفيه دلالة على صحة التوكيل في غير الهدى وهو إجماع إذا كان الذي يبيع مسلماً وان
كان ثانياً كما يبيع عند الشائع بغير شرط أن يتولى صاحب الهدى عند دفعه إليه أو عند ذبحه
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة العفيف) بعين وسيفه هملتين فقتلته ففاء البحر
وزاد معنى (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أغد يا أيها علي امرأتك هذان اعترفتا رجلاً
الحديث منفق عليه) بعد أن في الحديث . فتوفي في كرهه فأتاه على أن الأمور وكل عن الإمام
في القصة ما روي في الباب الثاني في الحديث وأورد هذه الحديث وغيره وقال المصنف في
الكتاب لا بد من بيان ما في الحديث من رواد غير أن ذلك بقرينة لا غير

حديث العقيقة وهو مذهب النسائي واختاره ابن عساكر وادعى عبد الحق أنه الصحيح
 والحديث دليل على وجوب رد ما قبضه المرمي وهو ملك لغيره ولا يبرأ إلا بغيره إلى مالكة أو من يقوم
 مقامه لقوله حتى تؤديه ولا تصنع التأدية إلا بملك وهو عام في القصب والوديعه والعارية وذكره
 في باب العارية لشموله لها وورع ما يشبههم منها أنها مضمونة على المستعير وفي ذلك ثلاثة أقوال الأول
 أنها مضمونة مطلقا والسبب ذهب ابن عباس وزيد بن علي وعطاء وأحمد وامحق والسافعي لهذا
 الحديث ولما يأتي مما يشبهه من الغناء والثاني للآخرين إلى أن العارية أمانة لا يجب ضمانها إلا إذا
 شرط مستدين بجديت صفوان وبأن الكلام عليه والثالث للحسن وأبي حنيفة وآخرين أنها
 لا تضمن وإن شئت لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المستعير غير المغل ولا على المستودع
 غير المغل ضمان أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وضعفاء وصحاحه وقعه على شريح وقوله
 المغل بنهم الميم فغير مجع قال في النهاية أي إذا لم يخفى في العارية والوديعه فلا ضمان عليه من
 الاغفال وهي التهمة وقيل المغل المستغل وأراد به القابض لأن ما قبض يكون مستغلا والأول
 أولى وحينئذ فلا تقوم به حجة على أنها لا تقوم بها حجة ولو نسخ رفعه لأن المراد ليس عليه ذلك من
 حيث هو مستعير لأنهم ألزموا الضمان للزعم وحديث الباب كثير ما يستدلون منه بقوله على اليد
 ما أخذت حتى تؤديه على التضمن ولادلالة فيه صريحاً فإن اليد الأمانة أيضاً عليها ما أخذت
 حتى تؤدى ولذلك تناور بما يفهم ولم يبق دليل على تضمن العارية إلا لقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم عارية مضمونة في حديث صفوان فإن وصفها بمضمونة يحتمل أنها صفة موصفة وإن المراد
 من شأنها الضمان فيدل على ضمانها مطلقاً ويحتمل أنها صفة للتقييد وهو لا يظهر لأنها تأميس
 ولأنها كثيرة ثم نأهروا أن المراد عارية قد تضمنها لك وحينئذ يحتمل أنه يلزم ويحتمل أنه غير
 لازم بل كل واحد هو بعيد فيتم الدليل بالحديث للقائل أنها تضمن وهو لا يظهر بالتضمن أما بطلب
 صاحبها أو بتبرع المستعير (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم إذا أمانة إلى من اتكلت ولا تخش من خالك رواء أو دود أو تمر مذى وحسنه
 وصحته الحاكم واستكره أبو حاتم الرازي وأخرجه جماعة من الحفاظ وهو شامل للعارية
 والوديعه ونحوهما وأنه يجب أداء الأمانة كما أقاده قوله تعالى إن الله يأمركم أن تؤتوا الأمانات
 إلى أهلها وقوله ولا تخش من خالك دليل على أنه لا يجازى بالإسامة من أساء وجهه الجمهور على أنه
 مستحب لدلالة قوله تعالى ويرأى سيئته مستعملها وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به على الجواز
 وهذه هي المعروفة بمسئلة الظفر وفيها أقوال للعلماء هذا القول الأول وهو الأشهر من أقوال
 الشافعي وسواء كان من جنس ما أخذ عليه أو من غير جنسه والثاني يجوز إذا كان من جنس
 ما أخذ عليه لأم من غير أن يظهر قوله بمثل ما عوقبتهم به وقوله مثلهما وهو رأي الحنفية والثالث
 لا يجوز ذلك إلا بحكم أخاكم تظاهر النبي في الحديث وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 بأوجب عنه بأنه ليس أكل بالباطل والحديث يحمل فيه النهي على التنزيه الرابع لابن حزم أنه
 يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه سواء كان نوع ما هو له أو من غيره ويبيعه ويستوفي حقه فإن
 ضل على ما هو له رده أو لو رثته وإن نقص بقى في ذمته من عند الله الحق فإن لم يفصل ذلك فهو
 أص لله عز وجل إلا أن يحمله ويرثه فهو مأجور فإن كان الحق الذي لا يئنه عليه ونظر شيء

مصدق عليه يغصب أخذه ظلماً كاعتصمه كما في القاموس (و) عن سعيد بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع شبراً من الأرض (أي من أخذ من هو أحد ألقاظ العجمين) ظلماً طوقه الله يوم القيامة بأه من سبع أرضين متفق عليه) اختلف في معنى التطويق فقبل معناه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين فيكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عقه ويؤيده أن في حديث ابن عمر خفف به يوم القيامة إلى سبع أرضين وقيل يكلف نقل ما ظلمتمناه يوم القيامة إلى الحشر ويكون كالطوق في عقه لأنه طوق حقيقة ويؤيده حديث أبي عمار رجل ظلم شبراً من الأرض كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه حتى يقضي بين الناس أخرجه الطبراني وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً ولا جدوا الطبراني من أخذ أرضاً صغيراً حقها كلف أن يحمل زباجها إلى الحشر وفيه قولان آخران والحديث دليل على تحريم الغصب والتلويح والشد عقوبته وإن كان غصب الأرض وأنه من الكافرين من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى تخوم الأرض وله من من أراد أن يحفر تحت أسراراً أو يترأوا فمن ملك ظاهر الأرض ملك ما باطنها بما فيه من بحارة أو أبنية أو معادن وإنه أن يزل بالحفر ما شاء مما لم يضر من مجاوره وإن الأرضين السبع مقركة لم يفتقر بعضها من بعض لأنهم الوقت لا يفتقر إلى حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها وفيه دلالة أن الأرض تصير مغصوبة بالاستيلاء عليها وهل تضمن إذا نزلت بعد الغصب فيه خلاف فقبل لا تضمن لأنه إنما تضمن ما أخذ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه قالوا ولا يقاس بثبوت اليد على النقل في المنقول لاختلافهما في التصرف وذهب الجمهور إلى أنه لا تضمن بالغصب قياساً على المنقول المتفق على أنه لا تضمن بعد النقل بجامع الاستيلاء الحاصل في نقل المنقول وثبوت اليد على غير المنقول بل الحق أن ثبوت اليد بالاستيلاء لم يمتلئ يقال استولى المثلث على البلد واستولى زيد على أرض عمرو وقوله شبراً وكذا ما فوقه بالاولى وما دونه داخل في التحريم وإنما لم يذكر لأنه قد لا يقع إلا نادراً وقد وقع في بعض المناطق عند التجارى شيئاً عوضاً عن شبرا فم إننا لنعلمها يقولون أنه لا بد أن يكون المغصوب له قيمة أو زرعاً أو حشياً كل الرجل صاع قرأ أو زرعاً على واحدة واحدة فلا تضمن فيما كل عر من المال الحرام ولا تضمن وإن أم كلف من الخبز والعم على لقمة لقمة من غير استيلاء على الجميع (و) عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين (سماها ابن (١) حزم زينة بنت جش (خادمها) قال المصنف أنه صلى على اسم الخادم) بقصة فيها طعام فضربت يدها فكسرت القصة ففهمها وجعل فيها الطعام وقال كوا ودفع القصة العجوة للرسول وجلس المكسورة رواء البخاري والترمذي وسماها عاتشة وزاد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعام يعلموا وإنما هو عجمي) ونقلت من هذه القصة من عاتشة في صحيفة أم سلمة فيما أخرجه الإنسان عن أم سلمة أنها أتت بطعام في صحيفة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنها جفت عاتشة تمرزة بكساومها ففرقت به العجوة الحديث وقد وقع مثلها لخصه وإن عاتشة كسرت الأناوت مع مثلها لقصته مع عاتشة والحديث دليل على أن من أصاب على غيره شيئاً كان مضروباً عنه وهو متفق عليه في المثل من اللطوب وغيره وأما في القبي فيه ثلاثة أقوال الأول

(١) ولا ينافيه كون كاسرة القصة عاتشة كما رواه الترمذي لاحتمال أن عاتشة كانت عند زينة له على حسن خان

للساقى والكوفى من أن يجيب فيه المثل حيوانا كان أو غيره ولا تجزئ القيمة إلا عند عدمه والثاني
للمثل والخنفة قالوا ما يكل أو يبرن فشدله وما عد ذلك من العروض والحيوانات ذات القيمة
واستدل الساقى ومن معه بقوله صلى الله عليه وآله لم يأكلوا طعاما وطعاما وجماعا وتنع في رواية
ابن أبي حاتم من كسر شب أفوه له وعليه مثل زاذ في رواية الذارق طي فصار قصة أي من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أي حراما لكل من وقع له مثل ذلك فأنفذ قول من قال إنما فيه عين
لا عموم فيها ولو كانت كذلك لكان قوله صلى الله عليه وآله وسلم طعام طعاما وانما يأكلوا ما في الدليل
على أن ذلك حرام للطعام واضح في النسخ بجمع العام لأنه لا غرامة هنا للطعام بل الغرامة لا تأكل
الطعام فهو هدية صلى الله عليه وآله وسلم وإن عدم المثل فالمعتصم له شئ من أن يهله حتى يجر
المثل وبين أن يأخذ القيمة واستدل في العرو وغيره على أن يوجب القيمة صلى الله عليه وآله وسلم
وحكم قضى على من اعتق تركته في عيدين يتوم عليه باقيه أريكة أو ثوب أو قفص عليه القيمة
وأجيب بأن المعتق نصيبه من عبيد بينه وبين آخره يستلث شيئا ولو غصب شيئا أو تعدى شيئا بل
أعتق حصته التي أباح الله له معتقها ثم إن المستهتر يزعم المستند هنا هو النص من أحمد
ومناظره تنقص لشقص تعدد فيكون النقد أقرب وأبعد من الشجار على أن انتدوا ولقد شمل
التقدير المثل أو بالقيمة وأما نحن اصطلاحا بالقيمة وكلام الشارع يفسر بالقيمة لا بالاصطلاح
الحادث واستدل بأما نك صلى الله عليه وآله وسلم كسار القصعة في بيت نبي كسرت للخنفة
القالين بأن العين المفصولة إذا زال بفعل العاصب اسمها وظهرت ففعلها تصير ملكا للعاصب قال
ابن حزم أنه ليس في تعليم الساتل كل موانع الناس كثر من هذا يقال لكل الناس إذا ثبت أخذ
قيم بيم وغيره أو كل غنم واستعمل في يديه فاعتصمها وقطعها ثيابا على رءوسهم فذبح فذبحها وانجها
وأخذ الخنطة وانجها وكل ذلك حلال طيبا أو ليس عليه حكم إلا القيمة ما أخذت وهذا خلاف
القرآن في نفيه تعالى أن يؤكل أموال الناس بالباطل وخلاف المتواتر عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أن أموالكم عليكم حرام وأما أخذ القصعة القصعة وقد تقدم الدوام فيها
وأما وجوب الشاة المعروفة وهو أن امرأته صلى الله عليه وآله وسلم إلى طعام فأنكرته
أنها رأت اتباع شاة فلم تجدها فأرسلت إلى جارة لها أن ابعتي لي الشاة التي لزيد فبعثت بها
إلي فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشاة أن تطعم للاماري فوافق هذا يدل أن حق
صاحب الشاة قد سقط عنها ذنوبه وأجيب بأن الشاة لا يصح أن تصف في وجهه عليهم لأنه
خلاف قولهم أدخيه أنه لم يبق ذلك التهم في ما الذي حدث به برائن مذهبهم ولو كان أنه
للغاصب وقد تصدق به بسلي الله عليه وآله وسلم بعد أن هادى برشة الاماري قد بعثت إليه
رجعه الله فيه في منحة التملذ (وعن ربيع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم زرع في أرض قوم بغير أنهم فليس لهم من الزرع شيء وله نفقته وما أجروا لاربعة
الالتسان وحسه الترمذى وبه قال ابن البخاري ضعفه) هذا القول عن البخاري ذكره الخطابي
وخالفه الترمذى فنقل عن البخاري تحصيله إلا أنه قال أبو زرعة وغيره لم يسمع عطاء بن أبي رباح
من رافع بن خديج وقد اختلف فيه الحفاظ اختلافا كثيرا له شواهد تنويه وهو دال على أن
عاصب الأرض لأرض لا يملك الأرض ولا يملك الزرع وانما ملكها له ما غرم على لزراع من التسمية

والبذر وهذا مذهب أحد بن حنبل وإسحق ومالك وهو قول أكثر علماء المدينة والقاسم بن
 إبراهيم وإلى مذهب أبو محمد بن حزم وبذلك حديث ليس لعرق ظالم حق ساقى إذا المراد به من
 غرس أو زرع أو بقرى أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة وذهب الأكثر من الأمة إلى أن
 الزرع لصاحب البذر لفصاحب عليه أجرة الأرض واستدلوا بحديث الزرع للزارع وإن كان
 غاصبا إلا أنه لم يخفره أحد قال في المنازل بحث عنه فلم أجده والشارح نقله ويضفره
 واستدلوا بحديث ليس لعرق ظالم حق وبأنه هو لأهل القول الأول أظهر في الاستدلال
 (وعن عروة بن الزبير قال قال رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن
 رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أرض غرس أحدهما فيها نخلا
 والأرض للآخر فضضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأرض لصاحبها وأمر صاحب
 النخل أن يفتح نخله وقال ليس لعرق ظالم) بالإضافة والتوصيف وأكثر الخطاب بالإضافة (حق
 روم أبو داود وإسناد حسن وآخره عند أصحاب السنن من رواية عروة عن سعيد بن زيد
 واختلف في صفة وإرساله وفي تعيين صحابه) فرواه أبو داود من طريق عن عروة وملا من
 طريق أخرى متصل من رواية محمد بن إسحق وقال فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وأكفرني أنه أبو سعيد في الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي وعنه مرة
 عند أبي داود والبيهقي وعن عاتقة وعبد الله بن عمر وعند الطبراني واختلفوا في تفسير عرق ظالم
 فقيل هو أن يغرس الرجل في أرض غيره فيستصحبها بذلك وقال مالك كل ما أخذ واستقر وغرس
 بغير حق وقال ربيعة العرق الظالم يكون طاهرا أو يكون باطنا فالباطن ما استقر الرجل من
 الآبار واستقره من المعادن والظاهر ما بناء أو غرسه وقيل الظالم من قى أو زرع أو حفر في
 أرض غيره بغير حق ولا شبهة وكل ما ذكر من التفسير متقارب ودليل على أن الزارع في أرض
 غيره ظالم ولا حقه بل يخسر به أرباح ما غرسه أو أخذ نخله عليه جماعة من الحديثين من غير
 تفرقة بين زرع ونخل والقول بأنه دليل على أن الزرع لفصاحب جله على خلاف ظاهره
 وصحيف يقول الشارع ليس لعرق ظالم حق ويسميه ظالم لا يفتي عنه الحق ويقول بل الحق له
 (وعن أبي بكر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته يوم الصرعي
 إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كرمية بكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا متفق عليه)
 ومادل عليه واضح واجماع وليندأه للمصنف في أول باب الغصب لكان أليق أساماه وأحسن
 اقتناحا (١)

(باب الشفعة)

بضم السين المجمة وسكون التاء في اشتقاقها ثلاثة أقوال قيل من الشفع وهو الزوج وقيل
 من الزيادة وقيل من الإعانة وهي شرعا انتقال حصة إلى حصة بسبب شرعي كانت انتقلت إلى
 أجني على العوض المسمى وقال أكثر الفقهاء إنها واردة على خلاف القياس لأنها تؤخذ كرها
 ولأن الأذى لا تدفع عن واحد بضر آخر وقبل خافت هذا القياس ووافقت قياسات آخر يدفع
 فيها ضرر الغير بضر الآخر ثم يؤخذ حقه كرها كبيع الحاكم عن المقر والمطلوع فهو حقه (عن
 جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل مال

(١) وقد افتتح به ابن كثير في كتابه
 الإرشاد فجعله أول حديث
 في باب الغصب وقال إنه
 حديث له طرق متواترة اه
 على حسن خان

بقسم فاذوقت الحدود وصرفت) ضم الصاد المهملة وتشديد الراء ضم معناه ضئت (الطرق)
 أي مصارفها وسوارعها) فلا شفعة متفق عليه واللفظ الجعاري وفي رواية مسلم أي من حديث
 جابر (الشفعة في كل شرك) أي مشرك (في أرض أربيع) بنحو الروايات
 الموحدة قال أبو بطلق على الأرض (أو ما تطلق) وفي لفظ لا يصلح (أن يبيع) الخليفة لا لانه
 السابق عليه (حتى يعرض) (أ) على شريكه (ب) وفي رواية الطحاوي أي من حديث جابر
 (قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شيء وزجالة ثنات) اللفظ في هذا الحديث
 قد تضافرت على ثبوت الشفعة للشريك في العور والعقار والبساتين وهذا مجمع عليه إذا كان
 مما يقسم وبالأقسام كالحمام المفسير ونحوه خلاف نذهب إلى صحة الشفعة في كل شيء أثبو
 حنيفة وأصحابه وبطل حديث السعدي ومثله عن ابن عباس عند الترمذي من قوله الشفعة
 في كل شيء وإنه قيل إن دفعه خطأ فقد ثبت إرساله عن ابن عباس وهو شاهد له نفسه على أن
 مرمره الحديث ذاته ليس به رواية تجوز ذهب إلا أكثر إلى عدمه وتم في المقول مستندان
 بتولده ذاقمت الحدود وصرفت الطرق قد شفعة فانه قال على أنها لا تكون في العقار
 ويثبت في الدار اهله في حديث مسلم وأربيع قالوا ولان الضر في القول نادر وأجيب بأن ذكر
 حكمه بعض أفراد العام لا يقصر عليه ولا أخرج الزائر من حديث جابر والبيهقي من حديث
 ابن هريرة بلفظ المحصر في الأول لاشعة في أربع أوطاط ولفظ الثاني لاشعة في ذراو
 عقار الآلهة قال البيهقي بضم الصاد له الام لا ضعيف وأجيب بأنها لو ثبتت لكانت مذهبهم ولا
 تقاوم منطوق في كل شيء ومنهم من استثنى من المقول الثياب فقال يصح فيها الشفعة ومنهم من
 استثنى الحيوان فقالوا تصح فيه الشفعة وفي حديث مسلم دليل على أنه لا يصلح للشريك بيع
 حصته حتى يعرض على شريكه وأنه محرم عليه البيع قبل عرضه ومن جعل على الكراهة هو
 جعل على خلاف أصل النبي بالدليل واختلاف العلماء هل للشريك الشفعة بعد أن دفعه شريكه ثم
 باعهم غيره فقبل له ذلك ولا يصح معهما فقد دم إيداه وهذا قول الأكثر وقال الثوري والمسلم
 وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث قد قطع شفعته بعد عرضه عليه وهو لا وفق بلفظ الحديث
 وهو الذي اختاره السيد رحمه الله في حديثه وهو الذي رزق قوله ابن أبي عمير ما يشعرونها ان ثبتت
 بها كان يعتقد لبيع وهذا مجمع عليه وفي غيره خلاف وقوله في كل شيء يشمل الشفعة في الإجارة
 فالحق ثبوت الشفعة في الشمول الدليل لها والوجود على الشفعة فيها وظاهر قوله في كل شرك أي
 مشرك بغيره لا المشرك على المسلم ذاته شركا في الميثاقية خلاف والظاهر ثبوتها للمسلم في غير
 جزيرة العرب لأنهم يهود عن الباقين (ب) وعن ابن مالك رضى الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم جازله وأحق بالارزواه السائق وصحبه ابن حبان وله عليه) وهي أنه
 أخرجه فيمنس أخفاظا عن قتادة عن أنس وآخرون أخرجه عن الحسن عن سمرة قالوا وهذا هو
 محفوظ وقيل هما صحيحان جميعا (ج) وهذا وإن كان فيه عليه (د) وعن ابن رافع قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم إياها حق يقبضه) بالصاد المهملة مضبوحة وفتح القاف القرب (أخرجه
 البخاري وفيه قصة) وهي أنه قال أورا فاع للمصورين بحجرة ألتأمر هذا بشيء إلى سعد أبي بشر
 مني القرب يعني الذين في داره فقال له سعد والله لا أزيد على أربعمائة دينار مقطعة وما خجمة

(أ) وأخرجه ابن حزم بلفظ
 فاذ باع ولم يؤذنه فهو أحق به
 قال ابن حزم وأما جده صلى
 الله عليه وآله وسلم بعد البيع
 الذي لا يصلح أحق فلفظ فلاح
 أن أحق في الأصل ذاك ترك
 بعد البيع إلى الشفعة إذا
 لم يؤذن قبل البيع فإن
 أصله بطل وإن لم يفتقد
 بزوايته التوفي في شرح
 المحلى إمامه على حسن شأن
 (ب) فله في أخذ أو يدع فإن
 أي شريكه أحق به حتى
 يؤذنه رواه مسلم إمامه
 (ج) قال ابن النعمان وهو
 الأولى إمامه

قتال أبو رافع سبحانه الله لتقدمتهم من خمسة نقداً نزلوا في سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول الجار أحق بقبعة ماله منك والحديث وإن كذره أبو رافع في البيع فهو يعم
 الشفعة الجوار وقد اختلف العلماء في ثبوت الشفعة الجوار فذهب إلى ثبوتها الحنفية وآخرون
 لهذه الأحاديث وتفسيرها بحديث الشريد بن سويد قال قلت يا رسول الله أرض ليس لأحد فيها
 قسم ولا شريك إلا الجوار قال الجار أحق بقبعة (١) وحديث جابر الآتي وذهب علي وعمر وعثمان
 والشافعي وأحمد وأصحابي وغيرهم إلى أنه لا شفعة للجوار قالوا والمراد بالجار في الأحاديث الشريك
 قالوا ويبدل على أن المراد بذلك حديث أبي رافع فإنه مسمى الخلط جازاً واستدل بالحديث وهو من
 أهل اللسان أعرف بالمراد والقول بأنه لا يعرف في اللغة تسمية الشريك جازاً غير صحيح فإن كل شيء
 غارب شياً فهو جار واجيب بأن أبا رافع كان غير شريك لسعد بن جارة لأنه كان عتقاً يتين في دار
 سعد لأنه كان عتقاً شقصاً شاعفاً من منزل سعد (٢) واستدلوا أيضاً بما سبق من أحاديث الشفعة
 للشريك وقوله فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فهو من الأحاديث التي فيها أحصر
 الشفعة قبل التسمية وأوجب عنها بيان غاية ما فيها إثبات الشفعة للشريك من غير تعرض
 للجار لا ينطوق ولا يفهم ومفهوم الحصر في قوله أنما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة
 الحديث أنما هو فيما قبل التسمية لم يسم بين المشتري والشريك فدلوا أن التسمية تبطل الشفعة
 وهو صريح ما يؤيد أنما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم فأحاديث إثبات
 الشفعة للسلط لا تبطل ثبوتها للجار بعد إتمام الأدلة عليها التي منها ما صنف ومنها قوله (٣) وعن
 جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجار أحق بشفعة جاره ينتظرهم وإن كان غائباً
 إذا كان طرقتهم ما واحة دارواه أحسدوا الأربعة ورجاله ثقات) أحسن المصنفين وثبوت رجالة
 وعدم إعلاله والأفانهم قد تكلموا في هذه الرواية بأنه انفراد بزيادة قوله إذا كان طرقتهم
 وأحد عبد الملك بن أبي سليمان العزري قلت عبد الملك ثقة مأمون لا يضر افتراءه كما علم
 في الأصول وعالم الحديث والحديث من أدلة شفعة الجار الآية فيه بقوله إذا كان طرقتهم
 واحداً وقد ذهب إلى اشتراط هذا بعض العلماء فأنابنا ثبت الشفعة للجار إذا اشترى كافي
 الطريق قال في الشرح ولا يبعد اعتباره أمانة حيث الدليل فالتصريح في حديث جابر
 هذا ومفهوم الشرط أنه إذا كان مختلفاً فلا شفعة وأما من حيث التعليل فلأن شرعية
 الشفعة لما سبغ رفع الضرر والضرر بحسب الأغلب إنما يكون مع شدة الاختلاط وشبهة
 الاشتقاق وذلك إنما هو مع الشريك في الأصل أو في الطريق وبند الضرر مع عدم ذلك وحديث
 جابر المقتضى بالشرط لا يحتمل التأويل المذكور وأولاً لأنه إذا كان المراد بالجار الشريك فلا فائدة
 لاشتراط كون الطريق واحداً قلت ولا يخفى أن قد آل الكلام إلى الخلط لا يجمع اتحاد الطريق
 تكون الشفعة للخلطة فيها وهذا هو الذي قرره السيد في منحة العقار حاشية من التمار قال إن
 القبر حرم الله وهو أصل الأقوال وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وحديث جابر هذا صريح
 فيه لأنه أثبت الشفعة بالجار مع اتحاد الطريق ونفاها به في حديثه الآخر مع اختلافها حيث
 قال فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فهو حديث جابر هذا هو بعينه منطوق
 حديثه المتقدم فأحدهما يصدق الآخر ويوافق ولا يعارضه ويناقضه وجابر روى

(١) أخرجه ابن سعد عن
 قتادة عن عمرو بن شعيب

٨١

(٢) إلا أنه قد يقال لا يشترط
 بينهما واقع في الطريق
 وهو كاف في الخلطة تأمل

٨١ منه

(١) ورواه ابن كثير في
 الارشاد ونسبه الى ابن
 ماجه كما هو في كراخاج
 البرزخ ولا يذنه وقال انه
 ضعيف له من حديث
 محمد بن الحرث البصري
 عن محمد بن عبد الرحمن عن
 أبيه عن ابن عمر وثلاثهم
 ضعفاء اه على حسن خان
 (٢) قال ابن حزم في مراتب
 الإجماع كل أبواب الفقه
 فيها أصل من الكتاب
 والسنة حاشا المترسنا
 وجدناه أصالة لكنه
 اجماع صحيح وينتفع به
 كان في عصره صلى الله عليه
 وآله وسلم وعلم ما به وأقره
 اه على حسن خان
 (٣) لأن في سنده مجاهد
 منهم نصر وقيل نصير بن
 القاسم قال البخاري حديثه
 تمام موضوع وضعف بعضهم
 المضاربة بالمقاصد والقبة
 والوار اه زركشي رحمه
 الله
 (٤) أو قد يظن المشتري ان
 فيه مثلا لمضيق العروا
 بعد ذلك الظن اه منه
 (٥) كذا قالوا ولا أدري ما
 دليله وقد عرفت أن أوقع
 من الاجارة والاجارة تجوز
 من مسلم للكافر وبالعكس
 اه على حسن خان
 (٦) أي رأس الماخذين على
 العامل اه منه

الذين فتوا وقت السنن وأنتقلت بمداقهم انتهى بحضرة وقوله ينتظر م ادال على انها
 لا تبطل شفعة أعقاب وان تراخي وان لا يجب عليه السبعين بلغة الشرط اهلها وأما الحديث
 (١) وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة لكل عقار رواه ابن ماجه والبرز
 (١) وزادوا لشفعة لغائب واستلذه ضعف) فإنه لا تقوم به جملة استعرة ولنظمن روايتها
 لشفعة لغائب ولا دفعه والشفعة لكل العقار وضعفه البرز وقال ابن حبان لأصله وقال أبو
 زرعة منكر وقال البيهقي ليس بثابت وفي معناه حديث كاهل الأصل لها واختلاف الفقهاء في
 ذلك فعندنا انه صحيح والحائض انما على الفور ولهم تقادير في زمن النور ولا دليل على شيء منها ولا
 ثلثها اذا عتبه شرعية ادفع الضرر فانه يناسب الضرر لانه يقال كيف يبالغ في دفع ضرر
 الشفع ويبالغ في نشره يشتري به ما يشتريه عاقلا لانه لا يكتفي هذا لضيق اثبات حكم
 والنور لعدم شرائه النورية ربايتهم يحتاج الى دليل ولا بد وقد عقد البيهقي لما في السنن
 ذكرى لانه منكر وقد زها بعض الفقهاء وعدتها اشفعة لكل عقار ولا شفعة له شيء ولا
 شفعة لشفعة لا توث ولا توث ولا يبي على شفعته حتى يدرك ولا شفعة لمصراني وليس لليهودي
 ولا للمصري شفعة

(باب القراض) (٢)

بعض القرض وهو معاملة العامل بنصيب من الربح وهذه قسمته في لغة أهل الحجاز وهي
 مضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض لما كان الربح يحصل في لغائب بالشر من الضرب
 في المال وهو التصرف (١) وعن صهيب ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث بين البركة
 المبيع الى أجل والمضاربة وخلط العرب الشفعة للمبيع رواه ابن ماجه باسناد ضعيف (٢)
 وانما زادت البركة في الثلاث لما في المبيع الى أجل من المساحة والمساغة والاعانة للقرض في
 التأجيل وفي المضاربة في ذلك من انتفاع الناس بعضهم ببعض وخلط العرب الشفعة وتوالمبيع
 لا نقد يكون فيه غرر وعش (٤) (٥) وعن حكيم بن حزام كان بشرط على الرجل اذا أعطاه
 مالا مضاربة ان لا يجعل ماله في كبد طيه ولا يجمع له ماله ولا يقرضه في بطن مسبل فان فعلت
 شيء من ذلك فقد نهت ماله راقطني ورب له ثقات وقال له الذي الموطاعين العلامين عبد
 الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن جده به في مال لقمان على ان الربح بينهما وهو موقوف صحيح
 لا خلاف بين المسلمين في جواز القراض وان لم يكن في الماهلية فأقره الاسلام وهو نوع من الاجارة
 فانه عني فيه عن جهالة لا جواز في ارضة في ذلك موضع الرق بالناس ولها ان كل من شرط
 فان كانها العتد بالاجابة أو ما في حكمه والقبول أو ما في حكمه وهو الامتنال بين جائز في التصرف
 الامن مسلم للكافر (٥) عن مالك في القرض واليه الحكم بجمع عليها انما ان الجاهل المقترع فيها
 ومنها انه ضمان على العامل فيما تقدم من رأس المال اذا لم يتدوا خذلا وانما كان دينه (٦) فالجهول
 عن منعه لتبوير احواله بل يدين فيكون تأخير عنه لاجل الربح فيكون من الربا انتهى عنه
 وقيل لان ما في النمة لا يتحول عن الضمانة ويصير ما في النمة ليس بمضاربة حقيقة فلا
 يحسن كونه مال المضاربة ومن شرط المضاربة ان تكون على مال من صاحب المال واتفقوا أيضا

(١) لقد عرفت أن القراض على نصيب من الربح العامل فأى مائع من جعل (٦١) زبادة يخصص بها له مئة

(٢) اختلف في تفسير المساقاة

والمزارعة والمخاربة في وجه
للساقية أن المزارعة
والمخاربة تعني واحد وأشار
إلى ذلك البخاري والوجه
الأخر أنهما مختلفا المعنى
فالمزارعة العمل في الأرض

بعض ما يخرج منها والبذر
من المالك والمخاربة كذلك
الآن البذر من العامل
والمساقاة ما كان في العمل
وجميع الشجر الذي من شأنه
أن يثمر يجز مع ما هو يعمل
للعامل من الثمرة وبه قال
الجمهور اه بدرقم

(٣) وقال أهل الفاهر تجوز
في مئة تجبوه واستدلوا بهذا
الحديث وتاوه الجمهور
بما مضى اه بدر

(٤) بيان لو طبيعة عامل المساقاة
وهو أن عليه جميع ما يحتاج
إليه في إصلاح الثمر واستزادته
بما شكر ركن سنة كالسقي
وتنقية الأنهار وإصلاح
منابت الشجر وتلقيصه

وتقصية الحشيش والقشبان
عنه وحفظ الثمر وحفظه
وغير ذلك وإماما بقصد به
حفظ الأصل ولا يسكن
كل سنة كبناء الخيطان
وحفر الأنهار فعلى المالك
والله أعلم اه بدر

(٥) أجاب عنه الجمهور بأن قوله
أقركم ما أقركم الله صريح
في أنهم ليسوا بعيده اه بدر

على أنه إذا اشترط أحدهما من الربح لنفسه شأنا لم يعجز (١) ويلغو ودل حديث
حكيم على أنه يجوز للمالك المال أن يجبر العامل بمشائه فان خالف خص إذا تلف المال وان سلم المال
فالمضاربة باقية إذا كان يرجع إلى الحفظ وأما إذا كان الاشتراط لا يرجع إلى الحفظ بل كان يرجع
إلى التجارة وذلك بأن ينفد أن يشتري نوعا معيناً ولا يبيع من فلان فإنه يصير فضولاً إذا خالف
فإن أجاز المالك نفذ البيع وإن لم يجز لم ينفذ

• (باب المساقاة (٢) وبالاجارة) •

• (عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج
منها من ثمر أو زرع متفق عليه وفي رواية لهما فسألوه أن يقرهم بها على أن يكتفوا بعملها ولهم
نصف الثمرة فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفركم بها على ذلك ما شئتم ففقر وأباحوا حتى
أجلهم عمر وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دفع إلىهم وخير بخل خير وأرضها
على أن يعقلوها من أموالهم ولهم شطر ثمرها) الحديث دليل على صحة المساقاة والمزارعة وهو قول
على وأبي بكر وعمر وأحمد وابن خزيمة وسائر فقهاء المذاهب وأنهم يجوز أن يجتمعين ويجوز كل
واحدة منفردة والمسلمون في جميع الأمصار والأعصار مستقرون على العمل بالمزارعة وفي قوله
ما شئنا دليل على صحة المساقاة والمزارعة وإن كانت المدة تجبوه وقال الجمهور لا تجوز المساقاة
والمزارعة إلا في مدة معلومة كالاجارة وتأولوا قوله ما شئنا على مدة العهد وأن المراد أنكم في
خير من المقام ما شئنا ثم حكى إذا شئنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عازما على إخراج اليهود
من جزيرة العرب فيسقط فطرهما والمساقاة فان مدت مدهم معلومة لاجارة (٢) وقد اتفقوا على أنها
لا تجوز إلا بالجل معلوم وقال ابن القيم في زاد المعاد في قصصه دليل على جواز المساقاة والمزارعة
بجزء من العظمى ثم أورد في قوله صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر على ذلك واستقر على ذلك
إلى حين وفاته لم ينسخ البتة واستمر على خلقه الراشدين عليه وليس هذا من باب المؤاخر في شيء
بل من باب المشاركة وهو نظير المضاربة سواء بين أياح المضاربة وحرم ذلك فنفذ في بين محتالين فإنه
صلى الله عليه وآله وسلم دفع إليهم الأرض على أن يعقلوها من أموالهم (٤) ولم يدفع إليهم البئر ولا
كان يعمل إليهم البذر من المدينة قطعاً فعلى أن هذه عدم اشتراط كون البذر من رب الأرض
وأنه يجوز أن يكون من العامل وهذا كان هدي صلى الله عليه وآله وسلم وهدي الخلفاء الراشدين
من بعدهم وكان هو المنقول فهو الموافق لقياس فإن الأرض بمنزلة رأس المال في المضاربة والبذر
يجري مجرى سقي الماء ولهذا يموت في الأرض فلا يرجع إلى صاحبه ولو كان بمنزلة رأس المال في
المضاربة لاشتد عود مالك صاحبه وهذا يفسد المزارعة فظهر أن القياس الصحيح هو الموافق لهدي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الراشدين انتهى وقد أشار في كلامه إلى ما ذهب إليه
الحنفية في أن المساقاة والمزارعة لا تصح وهي فاسدة وتأولوا هذا الحديث بأن خير قصت عنوة
فكان أهلها عبيد العمل الله عليه وآله وسلم فما أخذ فهو له وما ترك فهو له وهو كلام مرحود لا
يحسن الاعتقاد عليه (٥) (ومن حقه من قيس) هو الزرق الأنصاري من ثقات أهل المدينة
(قال سألت أبا عبد الله عن رجل أراض بالذهب والفضة فقال لا بأس به إنما كان الناس

وقد حكيجه الكوفة اعنى النصف والثلث واما النص فمقطع التكلفات (وعن ابن عباس
رضي الله عنهم قال احبهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الذي يحبه أجرو ولو كان
حرام لم يعطه ورواه البخاري) وفي القنطري البخاري ولو علم كراهية لم يعطه وهذا من قول ابن عباس
كأنه يرد الردي من زعمه أنه لا يحل إعطاء الخاتم اجرة وأنه حرام وقد اختلف العلماء في اجرة
الخاتم فذهب الجمهور إلى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا هو كسب فيه ذنابة وليس يحرم
وجاءوا أنهم على التزهد ومنهم من ادعى التحريم وأنه كان حراماً ثم ابيع وهو صحيح إذا عرف التاريخ
وذهب آخرون إلى أنه يكره للحر الاحتراف بالخامة ويحرم عليه الاتحاق على نفسه من
اجرة ويجوز له الاتفاق على الرق والذواب ويجهل ما أخرجه مالك ورواهوا أصحاب السنن
ربما لم يثبت من حديث محببة أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الخاتم فيها
فذكره الحاجة فقال الله فواضح وأما حرمه لم يثبت مطلقاً وفيه جواز التداءى بالخارج القم
وهو اجاع (وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كسب الخاتم خبيث ورواه مسلم) انما كسب الخاتم يوجب له على محرمه الظاهر أنه لا يدل أنه
قال تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ففي رد المال خينا ولم يحرمه وأما حديث من
الصح كسب الخاتم فقد فسر هذا الحديث ورواه ابن أبي الصحت (١) عدم الطبيب وأيضاً ذلك اعطاه
صلى الله عليه وآله وسلم اجرة قال ابن العربي يجمع بينه وبين اعطائه صلى الله عليه وآله وسلم
اجرة إن عمل الجواز ما إذا كانت الاجرة على عمل معلوم ومحل الزجر إذا كانت على عمل مجهول
فإن هذا بناء على أن ما يأخذ من اجرة قال ابن الجوزي إنما كرهت لأنهم من الاشياء التي يجب للمسلم
على المسلم اعانتها عند الاستباح فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك اجرة (وعن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله تعالى ثلاثة أنا خصمهم يوم
القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حراً ثمأ كل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم
يعطه اجرة ورواه مسلم) فيه دلالة على شدة جرم من ذكره والله تعالى يخصهم يوم القيامة بزيادة من
ظلموه وقوله اعطى بي أى حلق باسمي وعاهد أو اعطى الامان باسمي أو مجلس عمن ديني وهو
يجمع على تحريم الغدر والنكث وكذلك بيع الحر يجمع على تحريمه وقوله استوفى منه أى استكمل منه
العمل ولم يعطه الاجرة فهو آكل للمال بالباطل مع تبه موكده (وعن ابن عباس رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن أحق ما أخذتم عليه اجرة اكاب الله أخرجه البخاري)
وقد عارضه ما أخرجه أبو داود من حديث عباد بن الصامت وكتبه علي بن الحسن من أهل الصفة
الكتاب والقرآن فأهدى إلى رجل منهم قوساً فقلت ليست لي به لقاري علمها في سبيل الله فأنته
فقلت يا رسول الله رجل أهدى إلى قوم ما عن كنت اعلمه الكتاب والقرآن فليست لي به مال فأرني
عليها في سبيل الله فقال إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فأقبلها فاطفئها فقلت نعم في العمل
بالحد بين فذهب الجمهور منهم مالك والشافعي إلى جواز أخذ الاجرة على تعليم القرآن سواء
كان المأمراً صغيراً أو كبيراً ولو تعين تعليمه على المعلم فلا يحد من ابن عباس ويؤيده ما رآني في النكاح
من جعله صلى الله عليه وآله وسلم تعليم الرجل لأمراً أنه القرآن مهر لها قالوا وحديث عبادة
لا يعارض حديث ابن عباس إذ حديث ابن عباس صحيح وحديث عبادة في رواة متغيرة (٢) بن

(١) شبه بالسحت الذي هو
الحرام فأطلق عليه وقد يطلق
السحت أيضاً على ما خبت
من المكاسب فيكون في
معنى الحديث أنه يدر

(٢) قال في التفسير صنفوه
له أو هام اه

(١) في التعريب الأسود
 ابن ثعلبة الكندي الشامي
 مجهول وليس في الامهات
 الاسود بن ثعلبة سواء هـ
 (٢) القليبع كاهن النلقنة
 من النعم والنعمة هـ قاموس
 (٣) يقع القاصف واللام
 في وحده أي الموهلة كقاي النهاية
 هـ منه

(٤) وبعض العلماء المتأخرين
 من علماء المدينة النبوية
 رسالة جزم فيها بغير التاجير
 على ثلاثة اقتران ذكر
 أدلة على ذلك غير ناهضة على
 مدعاه وقد تتبعنا ما قاله
 وقررنا خلاف ما قرره بالادلة
 وانضد اه أبو النصر على
 حسن د

(٥) له نحو عشرة احاديث
 فيها ما نكسر بوضع فز كريا
 الساجي قال ابراهيم الحاربي
 شرفي كوفي تكلم فيه وكان
 صاحب سمر اه يريده
 ليس صاحب حديث كما قد
 فيه الخطيب كان عالما بالنسب
 وافر الادب اه ميزان
 (٦) واخرجه ابن عدي وغلط
 من نسبته من اخنفسية الى
 البخاري فليس فيه اتفاقه
 حديث أبي هريرة ورجل
 استأجر اجرة الملح اه

(٧) سواء كان الحق خاصا
 كالطريق الخاص أو عاما
 كالطريق المختط وغيرهما
 هـ منه

زيد بن علقم فيه واستنكر احمد حديثه وفيه أيضا الاسود بن ثعلبة (١) في معقال فلا بد ارض
 الحديث الثابت قالوا لم يصح فانه مجهول على ان عبادة كل من سب عابا لا احسان وبالله عليه غير فاصد
 لاخذ الاجرة فخذته صلى الله عليه وآله وسلم من ابطال اجرة وهو مذهب في اخذ الاجرة من اهل
 السنة بخصوصهم كراهة ودناءة لانهم ناس فقراء كانوا يشربون به دقة الناس فاخذوا المال منهم
 مكروه وذهب الحنفية وغيرهم الى تحريم اخذ الاجرة على نعيم القرآن مستدلين بحديث عبادة
 وفيه ما عرفت قريانا ثم استظهر البخاري ذكر اخذ الاجرة على الرقية في هذا الباب خارج الحديث
 ابي سعيد في رقية بعض الصحابة لبعض العرب لانه لم يرقه حتى شرط عليه قطعه (٢) من غنم فتقبل
 عليه وقرأ الحمد لله رب العالمين فكانت شدة من عقله فاطلق يمشي وما به قلبه (٣) أي علمه فاوقاه
 ما شرط له ولما ذكره ذلك الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قد اصابتم اقصوا واضروا الى
 ما حكم به. اود ذكر البخاري هذه القصص في هذا الباب وان لم تكن من الاجرة على التعليم وانما
 فيه دلالة على جواز اخذ العوض في مقابلة قراءة القرآن لتأييد جواز اخذ الاجرة على قراءة القرآن
 ثعلبا وغيره اذ لا فرق بين قراءة التعليم وقراءة القلب (٤) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطوا الاجرة قبل ان يشفعوه واه ابن ماجه وفي الباب
 عن ابي هريرة عند أبي يعلى والبيهقي وبار عند الطبراني وكها ضاعف (٥) لان في حديث ابن عمر
 شرفي بن قنطاري (٥) ومحمد بن زياد الرازي عنهما كذا في مسند أبي يعلى والبيهقي (٦) وقوله عند
 البيهقي وأعله اجرة وهو في علمه قال البيهقي عقيب ما به باسناده وهذا ضعيف جرة (٧) وعن أبي
 سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من استأجر ابراهيم فليس له اجرة
 رواء عبد الرزاق وفيه اتفاق ورواه البيهقي من طريق أبي حنيفة (٨) وقال البيهقي كذا ورواه أبو
 حنيفة وكذا في كتابي عن أبي هريرة وقيل من وجه آخر ضعيف عن ابن مسعود والحديث دليل على
 نبتة اجرة الاجرة على علمه لثلاث تكون بمجوعة فتؤدي الى النصارى والنصارى

(باب احياء الموت)

يقع المجرم والواو اخففة الارض التي لم تغمر شبت العار تالحياة وتقطع لها بعدم الحياة واحياؤها
 عمارتها واعلم ان الاحياء مودع في الشارع مطلقا وما كان كذلك وجب الرجوع فيه الى العرف لانه
 قديم مطلقات الشارع كما في قبض المبيعات والخرق في السرقة مما يحكم به العرف والذي يحصل به
 الاحياء في العرف احدثه اسباب تبيض الارض وتنقيتها للزرع وبناءها على الارض
 وحسن الخندق القعر الذي لا يطلع من زلته الا بطلع (٩) عن عروة عن عائشة رضي الله عنهما ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عمر ارضا بالتعل الماضي ووقع امره في رواية والعج الاول
 (ليست لاحد فهو احق بها قال عروة وقفتي به عمر في خلافتهم رواء البخاري) وهو دليل على ان
 الاحياء ان لم يكن قد ملكها سلم اذ هي وثبت فيها حق القدر (٧) ونظائر الحديث لا يشترط
 في ذلك اذن الامان وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة انه لا بد من اذن ودليل الجمهور هذا الحديث
 والقياس على ماء البحر والنهر وما صدم طير وحيوان فانهم اتفقوا على انه لا يشترط فيه اذن
 الامان او ما تقدم عليه بل يغير معنى ثم مات فانه لا يجوز احياؤها الا باذن الامام محلي فيه ضرر

(١) قوله عمى نامة في طولها واثنتانها ٨٥ منه (٢) والمراد فيه مصيبتا ليل الجهاد ٦٥ أو الجهاد إذا استفتت عنه فهو على

المباحة عامة وقال أبو حنيفة لا يجوز أحيائها بحال يجرى الملاحاة لتعلق رسول المسلمين بها
أذ هي مجرى السيول فالبعض منهم هو قوى فان تحول عنها جرى للملاحاة أحيائها باذن الامام
لا يتطاع الحق وعدم تعين أهله وليس للامام الاذن مع ذلك الا للمصلحة عامة لا ضرر فيها ولا يجوز
الاذن لكافة الاحياء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم عارى الارض لله ورسوله ثم هي لكم والخطاب
للمسلمين وقوله وقفتي به عرقل هو مرسل لان عروقها في آخر خلافة عمر (وعن سعيد بن زيد)
تقدمت ترجمته في كتاب الوضوء (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من احيا ارضا مسلمية
فهو له رواء الثلاثة وحسنه التريدي وقال روى مرسل وهو كما قالوا اختلق في صحابه) أي في
راوية من الصحابة (فقتل جابر وقتل عائشة وقتل عبد الله بن عمرو والراجح) من الاقوال الثلاثة
(الاول) وفيه ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرض احدهما لخطافي
ارض الاخر فقتل لصاحب الارض بارضه وأمر صاحب الفضل ان يخرج نفسه منها قال فلقطد
رايتها وانها المضربا صوابها بالقوس وانها القتل عمر (١) حتى اخرجت منها وتقدم الكلام على
فتحه وأنه ليس لمرؤ ظالم حق في (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان الصعب) بفتح الصاد
المهملة وسكون العين المهملة فوحدة (ابن جشامة) بفتح الجيم فثلاثة مشددة (أخبره أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حي الا لله ورسوله واه البخاري) الحي يقصر ويعدو القصر أكثر
وهو المكان المحي وهو خلاف المباح ومعناه ان يبع الامام الرعي في ارض مخصوصة يختص
(٢) برعيها ابل الصدقة فمستلوا وكان في الجاهلية انه اذا اراد الرئيس ان يبع الناس عن محل يريد
اختصاصه استعوى كلاما من مكان عال قال حيث ينهي صوتهم من كل جانب فلا يرعاه
ويرعى هو مع غيره فباطل الاسلام ذلك وأثبت النبي لله ورسوله قال الشافعي يحمل الحديث شيئين
احدهما ليس لاحد ان يحصى المسلمين الاما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم والآخر معناه
الاعلى مثل ما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلى الاول ليس لاحد من الولاة بيعهم ان يحصى
وعلى الثاني يختص المحي عن فاه مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الخليفة خاصة وروح
هذا الثاني بجاء كره البخاري عن الزهري تعليقا ان عمر جرحي الشرف (٣) والربنق (٤) وأخرج ابن
أبي شيبة بسند صحيح عن نافع عن ابن عمر ان عمر جرحي الربنق لا يبل الصدقة وقد اخط بعض الشافعية
ولادة اهل اليمن في انهم يجمعون ولكن بشرط أن لا يضر بكافة المسلمين واختلف هل يحصى الامام
نفسه أو لا يحصى الا لاهل المسلمين ولا يحق انه لا دليل فيه على الاختصاص اما قضية عمر فانها دالة
على الاختصاص ولتنظيرها فمما خرج أبو عبيد بن أبي شيبة والبخاري والبيهقي عن اسمعيل بن عمر
ابن الخطاب استعمل مولاه يسمى هبنا (٥) على المحي فقال له يا هني اخم جناحك عن المسلمين
واثن دعوة الختام فان دعوة الختام مجابة وأدخل رب الصريفة والغنيمة والنوعين ان عوف بنهم
ابن عثمان قالهم ما نزلت ما شئتم ما رجعت الى الخيل وزرع وان رب الصريفة والنوعين ان عوف بنهم
ما شئتم ما نزلت ما شئتم ما رجعت الى الخيل وزرع وان رب الصريفة والنوعين ان عوف بنهم
ما شئتم ما نزلت ما شئتم ما رجعت الى الخيل وزرع وان رب الصريفة والنوعين ان عوف بنهم

على حسن خلق
(٣) بالسين المقطوعة للجهة
والاربعة وقيل بالسين
المهملة وكسر الراء
(٤) بفتح الراء الموحدة
بعدها ذال مهملة اه
(٥) قوله هبنا بضم الهاء وفتح
النون وتشديد الهمزة قال
بالهمزة أيضا ومعنى ضم
الجناح اقصه الله تعالى
وخشيته وان لا يعبد له
ما لا يحل له وجناح الرجل
محضه ويده والصريفة
والغنيمة بضم اولهما يعني
أدخلهما المحي والمرى يريد
صاحب ابل القليلة والغنم
القليلة والصريفة تصغير
الصريفة بكسر الصاد وهي
القطيع من الابل والغنم
قليل من الغنم من الابل والثلاثين
والاربعة وقيل الصريفة
من الابل خاصة ما يوزن
الثوداى الثلاثين والغنيمة
بضم الغين ما يزيد الاربعة

(٩ فتح العالم في) الى الماتمن الشاه والغنم وما تقدمه اربع على حد هو ما يزيد المائة الى اربع مائة فتوقه لولا المال الذي
أجل عليها أي الخيل التي أعدها لاجل عليها في الجهاد من لا ركبته قال مالك لو كان عندهم اربعين ألفا اه يزيد كشي

الشافعي وأبو حنيفة إلى أن حرّم الإسلام أربعةون وذهب أحمد بن حنبل إلى أن الحرّم خمسة وعشرون وأما العيون فتصل ما تصل إليها الجارة إذا انتهت وإلى هذا ذهب زيد بن علي وغيره وحرّم النهر فقدر ما بقي فيه كسحه وقبل مثل نصفه من كل جانب وقبل بل بقدر أرض النهر جميعا وحرّم الأرض ما يحتاج إليه وقت عملها والقاه كسحها وكذا المسبل حرّمه مثل البئر على اختلاف وكل هذه الأقوال تخاس على البئر بما مع الحاجة وهذا في الأرض المباحة وأما الأرض المملوكة فلا حرّم لها بل لكل أن يفعل في ملكه ما شاء ﴿ (وعن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع أرضا بضمير موت روماء وداود والترمذي ومعه ابن حبان) ومعه أيضا الترمذي والبيهقي ومعناه أنه خصه ببعض الأرض الموات فيقتضيه ويصير أولى بها باجتماعه من لم يسبق إليها باجتماع اختصاص الأحياء بالموات متفق عليه في كلام الشافعي وغيرهم وحكي القاضي عياض أن الاقطاع تسويغ الإمام من مال الله شيئا لم يراءأ أهلا لذلك قالوا كثر ما يستعمل في الأرض ودون يخرج منها لمن يراه ما يجوز ما ما بأن يملكه أيا به فغيره وأما بلان يجعله غلظا مائة قال والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا اقطاع ولم أرأ أحدا من أصحابنا ذكره غير جمعة على طريق فقهي تشكيك والقي يظهر أنه يحصل للقطاع بذلك اختصاص كل اختصاص المحصور لكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى وبه جزم الحبيب الطبري وادعى الأوزاعي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بقطعة أرض إذا كان مستحقا لذلك قال ابن التين اغنا يسمى اقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وانما يقطع من التي ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد وقال وقد يكون الاقطاع على غيره بملك وأما ما يقع في أرض اليمن في هذه الأزمنة المتأخر من اقطاع جماعة من أعيان آل قرى من البلاد العشرية يأخذون زكاتها ويرفقونها على أنفسهم مع غنائم فهذا شيء يحرم لم تأت به الشريعة المحمدية بل أنت بخلافه وهو يحرم الزكوة على آل محمد وغيرهم على الأغنياء من الأمّة قاله أبو النضر الرازي ﴿ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير حضر) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المجهمة فراء (فرسه) أي ارتضاع القرس في عدوه (فأجرى القرس حتى قام ثم ربي بسوطه فقال أعطوه حيث بلغ السوط رواء أو داود وفيه ضعف) لأن فيه العمري الكبير وهو عبد الله بن عمر بن حفص بن غاصم بن عمر بن الخطاب وفيه مقال وأخرجه أحمد من حديث أسماء بنت أبي بكر وفيه أن الاقطاع كل من أموال بني النضير قال في البصر وللإمام اقطاع الموات لاقطاع النبي صلى الله عليه وآله له وسلم الزبير حضر فرسمو فعمل أي بكر وعمر ﴿ (وعن رجل من النخيلة قال غزوتم مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسمعته يقول الناس شركاء في ثلاثة في الكلا) مهسوز قصور (والماء والنار رواء أحمد وداود ورواه ثقات) ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة من فوعات ثلاث لا يغني الما والكلاء والنار واستاده صحيح وفي البلديات كثيرة لا تخلو عن مقال ولكن الكل ينض على الحجة ويدل للامة خصوصا حديث ثابت في مسلم (١) والسكلا النيفل طبيا كلن أو يابسا وأما الخشيش والهشم فخص باليابس وأما السكلا قصورا غير مهسوز فيخص بالربط ومنه العشب والحديث دليل على عدم اختصاص أحد من الناس بأحد الثلاثة وهو إجماع

مطلب في الكلام على
الاقطاع

(١) هذا كلام المصنف رحمه الله وقال ابن حزم له رواء أبو خدش حبان بن زيد الشمرعي عن رجل من النخيلة قال أو خدش مجهول انتهى وقال المصنف رحمه الله في تقريب التهذيب ان أبو خدش ثقة وهو حبان بن زيد الشمرعي انتهى قلت وابن حزم يعرفه فهو مجهول عند المصنف عرفه فوثقه فقد عرفه ومن علم على جعله على من لم يعلم اه

في الكلا في الارض المباحة والبال التي لم يحرزها أحد فانه لا ينعم من أخذ كتم أحد الا
ما جاء الامام كما سبق وأما التاب في الارض المملوكة والتجارة فتنسب خلاف بين العلماء فعند
بعضهم ان ذلك مباح أيضا وعموم الحديث دليل لهم وأما النار فاختلق في المراد منها فليس لأريد
بها الخطب الذي يتطبه الناس وقيل أريد بها الاستصباح منها والاستخدام فيها وقيل
الحجارة التي توري منها النار اذا كانت في موات والا قريب انه أريد بالارحقيقة فان كانت من حطب
مخاطبة فليس يحكمها حكم أصلها وقيل يحتمل انه يأتي فيه الخلاف الذي في الماء وذلك لعدم
الحاجة ونساع الناس في ذلك وأما الماء فقد تقدم الكلام فيه وانه يحرم منع المياه الجوفية من
المطارق أرض مباحة وانه ليس أحدا حق بها من أحد الا لثريب أرضه سواء لو كان اجماع في
أرض مملوكة فكذلك ان صاحب الأرض المملوكة أحق به بسقيها وسقي ما شئت ويجب له لما
أخذ من ذلك فليس في أرضه وداره عين ذابعه وبتر استنهرها فانه لا يملك الماء بل حقه له تدليه
في الانتفاع على غيره وإعيرته وإن أرضه كما سلب من قبل فليس يجوز بيع العين والبرقة هما
قيل يجوز بيع البر والعين لأن الله تعالى وأردن به من نخل الماء الذي يور ليعود في قراره فافلام
عن بهما والمشتري لهما أحق بمائتهما بدركنايته ورثت شراء عثمان بن مخرمة من اليهودي
بأمره صلى الله عليه وآله وسلم وسبيل الله لمن من قبل اذا كان الماء لا يملك فليس يحرم
اليهودي البتر حتى باعها لمن عثمان قيل هذا في أول الاسلام حين قدم النبي صلى الله عليه وآله
وسلم المدينة وقيل تقرر الا يحكم على اليهود والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ينفقهم بل انهم
على ما كانوا عليه وقرروهم على ما كانت عليه

• (باب الرقبة) •

هو لغة الخبيس يقال وقف كذا أي - بستمه وشره حتى مال يملك انه ينشع به مع فناء عينه يقطع
النصف في رقبة على تصرف مباح وقد (وعى أي هريرة رضى الله عنه أن أنس بن مالك عليه
وسلم قال اذا مات الانسان نطق عبه عمله الا من ثلاث صدقة جارية رطل ينشع - قوله
صالح بن عوف رواه مسلم ذكره في باب الوقف لانه فسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف وإن أول
وقف في الاسلام وقف عمر الآتي حديثه كما أخرجه ابن أبي شيبة انه قال لم أجروا قول حاس في
الاسلام صدقة عمر قال انه رأى لانه بين الدنيا والموت من ثمنها لم يرد في جوارز وقف
الارضين وأشار لشافعي الى أن من خصائص الاسلام انه يعلم في الجاهلية - رطله وقف رحمت
وسبغت وأثبت فيه مصلحته ثم ضوئها به ثم ضوئها به ثم ضوئها به ثم ضوئها به ثم ضوئها به
غير صريح وقوله أو علم ينشع به المراد انشع الاخرى فيخرج ما دفع فيه رطل أجبر من - رطل
أحكام السعادة وضدها النجاسة ويحل فيه من ثمنها نافعاً ونشرفه بقرين بزيه عسوة دفع
به وكتب علما نافعاً ولو بالاجرة كل ذلك مع النية أو وقف كتاباً ونط الرطل سائل لذاتي ولذكر
وشرط صلاحه ليكون دعاء ومجماً والحديث دل على انه يقطع أجر كل عمل بعد الموت الا انه
الثلاثة فنديجري أجرها بعد الموت ويتجدد له ثوابها قال العلماء لان ذلك من كسبه وفيه دليل
على ان دعاء الولد لا يوجب الموت لغيره ما وكذلك غير الدعاء من الصدقة وقضاء الدين وغيرهما

واعلم انه قد زيد على هذه الامور ثلاثة اتي انقادها حديث أبي هريرة ما أخرجه ابن ماجه بلفظ
ان مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماتشده وولها صاحب تركه أو معصا ورثه
أو مسجد أو بناء أو ميتا لابي السبيل بناء أو غيرها أو صدقة أو خراج من ماله في محبة وحياته
تلقاه من بعد موته ووردت خصال آخر تبلغها عشر أو تظمها الحافظ السيوطي فقال

اذا مات ابن آدم ليس يجزى عليه من فعال غير عشر
علم بها ودعا نجلى وغرس النخل والصدقات تجزى
ورأته معصفا ورباط نقر • وحضر البزأ أو اجراء نهر
وميت الغريب بناء ياوى • اليها أو نه حمل ذكر

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر أراض بنخسب (في رواية لانساني انه كان لعمر
مائة من فاشترى بها مائة منهم خير) فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستأمره
فيها فقال يا رسول الله اني أصبت أراض بنخسب لم أصب مالا حظ هو أخص عندي منه قال ان
سئت حبسنا أصلها وتصدق بها قال فتصدق بها عمر انه لا يساع أصلها ولا يورث ولا يوهب
فتصدق بها في التقراء وفي القرى (أي ذوى قرى عمر) وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل
والصف لاجناح على من وليها ان يأكل منها المعروف ويظم مدي خا غير متول مالا
منتق عليه والفقير المسلم وفي رواية للبخاري تصدق بأصله لا يساع ولا يوهب ولكن رفق
نمره) أفادت رواية البخاري أن كونه لا يساع ولا يوهب من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم
وان هذا شأن الوقت وهو يدفع قول أبي حنيفة بجواز بيع الوقت قال أبو يوسف انه لو بلغ
أب حنيفة هذا الحديث لقلبه ورجع عن بيع الوقت قال الشربطى رد الوقت مختلف
للاجماع فلا يلتفت اليه وقوله ان يأكل منها من وليها المعروف قال القرطبي جرت العادة
ان العامل يأكل من ثمره الوقت حتى لو اشترط الواقف ان لا يأكل منه لاستقيم ذلك من الميراث
بالعرف القدر الذي جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع التهمة وقيل المراد ان يأخذ منه
بقدره قيل والاولى وقوله غير مفعول أي غير مضمّن مالا لا ملكا والمراد لا يتملك شيئا
من رطبها أو لا يأخذ من غلتها ما يشترى به له الا ما يتفقوزا إذا جحد في روايته
ان عمر أوصى بها الى حفصة ام المؤمنين ثم الى الاكابر من آل عمر ونحوه عند الدارقطني
وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة
الحديث وفيه ما خالفه فقد احتبس أذراعه وأعانده في حيل الله متفق عليه) تقدم تفسير
الاعتدال والحديث دليل على صحة وثب الثمين عن الزكاة وأنه يأخذ بركاه آلات الحرب
اليها في سبيل الله وعلى الله يصح وقف العروض وقال أبو حنيفة لا يصح لان العروض
تبدل وتغير والوقف موضوع للثبات والحديث حجة عليه مولى على صحة وقف الحيوان لانها قد
فسرت الاعتدال للحيل وعلى جواز فضة العين الموقوفة تحت يد الواقف وعلى جواز صرف الزكاة
الى صنف واحد من الثمانية وتعقب ابن دقيق العيد جميع ما ذكره ان القصة محتملة لما ذكر
ولغيره فلا ينقض الاستدلال بها على شيء مما ذكره قال ويحتمل أن يكون تعيين خالصا صادقا
وعدم تصرف ولا يكون وقتا

مطلب لو بلغ هذا الحديث
أب حنيفة لقلبه

باب الهبة

بكسر الهمزة مصدره ب: بوبوهى شرعا عليك عين بعتد على غير عوض معلوم فى الحياة ويدل على
على الشيء الموهوب ويطلق على أهم من ذلك **يُهب** عن الثعلب بن بشير أن أباه أبى به النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فقال أتى بثلث أبى هذا غلاما كان لى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أكل ولدك تحتك مثل هذا فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارجعه وفى انظر
فانطلق أبى المرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليشهد على صدقته فقال أفعلت هذا بوليك
كلهم قال لا قال فاتوا الله واعدوا بين أولادكم رجع أبى فرددت الصدقة متفق عليه وفى رواية
لمسب قال فأتته على هذا غيرى ثم قال ليس لك أن يكون لك فى البرص أو لى قال لا إذن
الحديث دليل على وجوب المساواة بين الأولاد للهبة وقد سرح به ابن شريك وهو قول
محمد وأصح وأثره روى آخرون وانها باطلة مع عدم المساواة وهو لى بقوله ثلث الحديث
من أمره صلى الله عليه وآله وسلم بارجاعه ومن فوه انقوا لله وقوله اعطى ابن ولادكم ونوله فلا
أذن قوله: ثم دعى جوار (١) واختلفت كيفية اتسويته فيسئل بأن يكون عطية الذك
والأنثى سواء وهو ظاهر قوله فى بعض النسخة عند أناس الأوسيت بينهم وعند ابن جابر وسوا
إنهم وطيد بن عباس حوا بين أولاد كفى العطية فلو كنت منفصلا لأحد النصف النساء
آخر جهم عيدين منصور واليه فى إسناده حسن وفى بل التسمية أن يجعل لذكر مثل حظ الأنثيين
على حسب التورث وذهب الجمهور إلى أنها لا تجب النسوة بل تنسب أو طائفة فى الاعتذار
عن أخذها وذكر فى الشرح عدة أئمة وأرواها غير ما مضى وقد كتب السيفى ذلك رسالة جواب
سؤال أوجع فيها قوة القول بوجوب التسوية وإن الهبة مع عدمها باطلة وهو الحق الذى لا يعيد
ضهوه قال العلامة الشوكلى فى مؤلفاته الشرع بقوله الحمد **يُهب** وعن ابن عباس رضى الله
عنه ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعادى فى حنة كالكلب **يُهب** ثم هو فى يمينه متفق
عليه وفى رواية ليجارى إيسر لنا مثل السوء الذى يعود فى حنة كالكلب يرجع فى حنة (بهدالة
على تعريب الرجوع فى الهبة وهو ذهب جماعة العلماء بوجوبه البخارى لا يعلل - سدان
يرجع فى عبد موصىة مودة استثنى الجمهور ما يأتى من الهبة للولد ونحوه وذهب أبو حنيفة إلى
حبل الرجوع فى الهبة بدون الصدقة إلا الهبة الذى رحم قالوا الحديث المراد به المتعلق فى
الكرامة دل لى وقوله كالعادى فى حنة والى أنتم ولكن لز: فى الرواية لآخرى
وهى قوله لا يعلل على عدم التعريب لأن الكلب غير متعبد فى علس حرما عليه والمراد
التعز عن فعل يشبه فعل الكلب وتعيب استبعاد التأويل ومناقضة سابق الحديث لى وعرف
الشرع فى مثل هذه لمباراة زجر شديد كما ورد النهى فى الصلاة عن إقحامه كالب ونقطة الغراب
والثقات الثعلب ونحوه لا يفهم من المثلث إلا التعز والتأويل البعيد لا يلتفت إليه وبدل
نقريه قوله **يُهب** (وعن ابن عمرو بن عباس رضى الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا يعلل لرجل مسلم أن يعطى العطية ثم يرجع فيها إلا الولد فيما يعطى ولله رواء أحد ولا أربعة
وصحبه الترمذى وابن جابر والحاكم) فان قوله لا يعلل ظاهر فى التعزيم والقول بأنه مجاز عن

(١) فانه من ثلث الحديث
وان لم يسبقه المصنف هنا
منه

الكرامة الشديدة صرف له عن طاهره وقوله الا والادليل على أنه يجوز للاب الرجوع فيها
وعليه لانه كبيراً كان أو صغيراً وخصه بعضهم بالقل وهو خلاف ظاهر الحديث وفرق بعض
العلماء فقال يحل الرجوع في الهبة دون الصدقة لان الصدقة يراد بها ثواب الآخرة وهو فرق
غير مؤثر في الحكم وحكم الام حكم الاب عند كراهة العلماء فمريض بعض العلماء ما وهبه
الزوجة لزوجها من صداقها بأنه ليس لها الرجوع في ذلك ومثله رواه البخاري عن النخعي وعمر بن
عبد العزيز تعليقا وقال الزهري يرد اليها ان كان خدعها وأخرج عبد الرزاق عن عمر بن
سند بنقطع ان النساء يعطين رغبة ورهبة فأبى امرأه أعطت زوجها فاشتمت أن ترجع رجعت ويريد
ايضا ما قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا معناه ان طبن لكم النساء
أيها الأزواج أو الأولياء عن شيء كائن من المهر وفي من وجهان أحدهما انها للتعويض ولذلك
لا يجوز لها ان تهبه كل الصداق واليه ذهب الليث والثاني انها للبيان ولذلك يجوز أن تهبه المهر كله
والاول أولى وفي طبن دليل على ان المعتبر في تحليل ذلك منهن لهم انما هو طيبة النفس لا مجرد
ما يصدر منها من الاقفاط التي لا يتحقق معها طيبة النفس فاذا ظهر منها ما يدل على عدم طيبة
نفسها لم يحل الزوج والاولى وان كانت قد تلفظت بالهبة أو التذراء ونحوهما مما أقوى دلالة هذه
الآية على عدم اعتبار ما يصدر من النساء من الاقفاط المستدرة للتفليل بمجرد ان تقصم عقولهن
وضعف ادراكهن وسرعة الخداعهن واتخاذهن الى ما يراى منهن بأيسر رغب وزهب كذا في
فتح البيان وبقي البخاري في صحيحه باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها قال في فتح الباري
أي هل يجوز لا حننهما الرجوع قال النخعي لا تزأى فلا رجوع فيها وقال عمر بن عبد العزيز
لا يرجعان وقال الزهري رأيت القضاة يقيلون المرأة فيما وهبت لزوجها ولا يقيلون الزوج فيما
وهب لامرأته وهو التفصيل المذكورين أن يكون خدعها فاما ان ترجع والافلا وهو قول
المالكية ان أقامت الهبة على ذلك وقيل يقبل قولها في ذلك مطلقا والى عدم الرجوع من
الحنائين مطلقا ذهب الجمهور والى التفصيل الذي نقله الزهري ذهب شرح المخلصا والذي
يظهر من النظر في الآية الشريفة وفي قول عمر الخليفة الرشد أن رجوعها في هبة صداقها يصح
سواء كانت تلك الهبة من رغبة أو رهبة والله أعلم بالصواب (وعن عائشة رضي الله عنها قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية وينيب عليها رواه البخاري) فيه دلالة على
ان عادته صلى الله عليه وآله وسلم كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها وفي رواية عن ابن
أبي شيبه وثيب عليها ما هو خير منها وقد استدلل به على وجوب الانابة على الهدية اذ كونه
عادة صلى الله عليه وآله وسلم مستقرة يقتضي لزومه ولا يتم الاستدلال على الوجوب لانه قد
يقال انما فعله صلى الله عليه وآله وسلم مستقرا لما قبل عليه من مكارم الاخلاق لا لوجوبه وقال
الشافعي في المجيب الهبة للثواب باطلة لا تنعقد لانه يسع بمن مجهول ولان موضوع الهبة
التبرع فلا وجبناه لكان في معنى المعاوضة وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة فاما
يستحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة قبل وكان من أجازها للثواب جعل العرف
فيها بمنزلة الشرط وهو ثواب مثلها وقال بعض المالكية يجب الثواب على الهبة اذا أطلق
الواهب أو كان ممن يطلب مثله الثواب كالتقير للثمن بخلاف ما يهبه الاعلى للادنى فاذا لم يرض

(١) وسبأني من يد تحقيق
آخر الباب اه منه

(٢) وتام الحديث فقد
همت أن لأتبع الأمن
قرني أو أنصاري أو تنفي
وفي رواية الترمذي زيادة
أو دوسي ذكره الزركشي
اه على حسن خان

الواهب بالثواب فقيل تأنم الهبة إذا أعطاه الموهوب له القربة وقيل لا تأنم إلا أن رضيه والاول
المشهور وعند مالك (١) ويرده قوله (٢) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال وهب رجل لرسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ناقه فأناها عليه فقال رضيته قال لا فزاده فقال رضيته قال لا فزاده
فقال رضيته قال نعم (٣) رواه أحمد وصححه ابن حبان) ورواه الترمذي وبين أن العوض كان
ست بكرات ففيه دليل على اشتراط رضا الواهب وأنه ان سلم إليه قد رما وهب ولم يرضه فإنه وهو
دليل لأحد القولين المأخوذين وهو قول عمر قالوا إذا اشتراط فبسته الرضا فليس هنالك بيع
انفقد (٤) وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العمري (بضم العين المهملة
وسكون الميم) وأنت عصفورة (لمن وهبت له متفق عليه ولمسلم) أي من حديث جابر (أسكوا
عليكم أموالكم ولا تنسوها لئلا آمن عمر عري نهى) الذي أخرجه أبو داود وأبو يعقوب وفي لفظ
أحمد العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فأما إذا قال
هي لمنعت فأنما ترجع إلى صاحبها ولو في داود وإنساني) أي من حديث جابر (تأبوا
ولا تعمروا فن رقب شيئا وأعرشاً فهو لورثته) الأصل في العمري وأزقي الله تأبى في أصله
يعطى الرجل الرجل الله يقول أعرنك أياها أي أبعثها لثمة عمره فقيل لها عمري لئلا تجا
نه قبل المارقي لأن كلامهما قريب من الآخر وبنت الشريفة بنت يزيدك في الحديث
دلالة على شرعيتها وأنها ملكة لمن وهبت له والسنة ذهب العلماء لأنه الرواية عن داود أنها
لا تصح واختلف الأمر توجع التملك فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقبة كغيرها من الهبات وعند
الشافعي ومالك إلى المنفعة دون الرقبة وتكون على ثلاثة أقسام مؤنة قال أبا ومطلقة
عند عدم التقييد ومقيدة بأن يقول ما عشت ذات رحمتي واختلف العلماء في ذلك
والأصح أنها تصح في جميع الأحوال وإن الموهوب له ملكه أم لا كما يتصرف فيه بالبيع
وغيره من التصرفات وذلك لتصرخ الأثرية بأنهم لمن أعرها جارية وأما قوله فإذا قال
هي لمنعت فأنما ترجع إلى صاحبها فلا يهدى هذا التبدل فشرط أن يعود إلى الواهب بعد موته
فيكون لها حكم ما إذا شرحت ذلك الشرط وهي كأثر عمر مشهور أو سنة تأنها عرية أجماعاً وقوله
أسكوا عليكم أموالكم وقوله لا تزقوا عجمول على الكراهة والإرشاد لهم إلى حفظ أموالهم
لأنهم كانوا يعدعون ويرقبون ويرجع إليهم إذا مات من أمرهم ورقبوه فجاء الشرع بمنعهم
وصحح العقول بأيدل الشرط المضاد لذلك أنه أشبه الرجوع في الهبة وتوسيع نهى عنه وخرج
النسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أرفعه العسري لمن أعرها وأزقي لمن رقبها
وأنعادت هبته كالعائدية في قبته وأما إذا شرحت بالشرط كما في الحديث وقد ما عشت ذات عارية
مؤقتة لا هبة موصوفة بالعائدية هبته كالعائدية في قبته ومثله قوله (٥) (وعن عمر رضي الله عنه
قال حلت علي فرس في سبيل الله فأضاعه صاحبها فقلت أنه باعته برخص فألش رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فقال لا تبغعه وإن أعطاك به درهم الحديث متفق عليه) ثم قال العائدية
صدقة كالكلب يعود في قبته وقوله فأضاعه أي خسر في موته وحسن الظاهر وقوله لا تبغعه
أي لا تشتره وفي لفظ ولا تعقد صدقتك فسمي الشرع عوداً في الصدقة قيل لأن لعائدية جرت
بالسحبة في ذلك من البائع المشتري فأطلق على السد الذي يقع به التسامح رجوعاً ويحتمل أنه

مبالغة وان عودها اليه باقية كالرجوع وظاهر النهي التحريم وذهب اليه قوم وقال الجمهور
 انه لا يترتب بتقديم الرجوع في الهبة تحريمه وأنه الاقوى دليلا الاما استثنى قال الطبري يخص
 من عموم هذا الحديث من وهب بشرط التواب وما اذا كان الواهب والموال له الهبة التي لم
 تقبض والتي ردها المبران الى الواهب لثبوت الاخبار باستثناء ذلك وعملا لرجوع فيه مطلقا
 الصدقة رادها ثواب الاتحة قلت هذا في الرجوع في الهبة فاما شرأؤها وهو الذي في سياق هذا
 الحديث فالتاخر ان النهي للترتب وانما التحريم في الرجوع فيها ويحتمل أنه لا فرق فيها بالنهي
 وأصل التحريم ﴿وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تهادوا تحابوا ورواه
 البخاري في الادب المفرد وأبو يعلى بإسناد حسن) وأخرجه البيهقي وغيره في كل رواة متقبال
 والمصنف قد حسن اسناده وكأله لشواهده التي منها الحديث الآخر ان كان ضعيفا وهو قوله
 ﴿وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تهادوا فان الهدية تزل
 السخيمة﴾ بالسبب المهمة مفتوحة فله معجزة فتنة تحب في القاموس السخيمة والسخيمة
 بالضم الخقد (رواه البزار بإسناد ضعيف) لان في رواة من ضعف وله طرق كلها لا تخلو عن مقال
 وفي بعض النسخة تذهب نحو الصدر بفتح الواو والهاء المهملة وهو الخقد أيضا والاحاديث
 وان لم يقل عن مقال فان الهدية في التالوب موقعا لا يفتي ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يائسا المسلمان﴾ قال القاضي الأشهر نصب التماس على
 التماسي مضاف الى المسلمان من إضافة الموصوف الى الصفة وقيل غير هذا (لا تخفون) بالهاء
 المهمة ما كنهه وكسر القاف (جارية بخارتها ولو فرس شاة) بكسر القاف وسكون الزا
 وكسر السين المهمة آخره ون هو من البصر بمنزلة الخاف من الدابة وربما استعملت الشاة
 (متفق عليه) في الحديث حذف تقديره لا تخفون جارية بخارتها هدية ولو فرس شاة والمراد من
 ذكره المبالغة في الخش على هدية الجارية بخارتها لاحقية القرص لانهم يجربون العادتها هذه
 وظاهر النهي المهدى اسم فاعل عن استقار ما يهدى به بحيث يؤدي الى ترك الاهداء ويحتمل
 أنه المهدى اليه والمراد لا يخفون ما أهلى اليه ولو كان خفرا ويحتمل ارادة الجميع وفيه الخش
 على التهادي جميعا بين الجيران ولو بالنسي الخشيرة فيهم من جلب المحبة والتأنيس ﴿وعن ابن عمر
 رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وهب هبة فهو أحق بها مما يثب عليها
 رواه الحارثي ومعهما والخفون من رواية ابن عمر عن عمر قوله) قال المصنف صححه الحارثي وابن
 حزم وفيه دليل على جواز الرجوع في الهبة اذا لم يثب عليها وعدم جواز الرجوع في الهبة التي
 أتاب عنها الواهب الموهوبه وتقدم الكلام في ذلك وفي حكم الهبة للتواب والمكافاة وما أحسن
 ما قيل في ذلك ان الفاعل لا يفعل الا لغرض فالهبة للادنى كثيرا ما تكون كالصدقة وهي لغرض
 مهم وللمساوي معانيرة تلج للمودة وحسن العشرة والمروءة وهي مثل عطية الادنى الا ان
 في عطية الادنى فهو الصدقة والعرف جار بضاف الهدايا باعتبار مال المهدى والمهدى اليه
 فانما كان الغرض الطمع والتحصيل كما يهدى المتكسب للملك يتصفه بشي يرجو فضلا فلما قصر
 الملك على قدر قيمته التزم (٣) والقدم دليل الرجوع بل اما ان يرد لها أو يعطيها خيرا منها وان كان
 غرض المهدى تحسين الاتصال بينهما وانما الخاتمة الحسنة وتصفية ذات الدين أجزأه من المكافاة

(٣) أي لاستحقاق التزم عند
 العقلاء اه منه

أدنى شيء قل أو كثر بل الأقل أنساب لا شيء عاره بأنه ليس الغرض المأبوضة بل تكميل المودة فانه لا فرق بين ما ملكتك أمّك وما ملكتك أمّا

في باب اللقطة

ضم اللام ورفع التناف قبل لا يجوز غيره وقال الخليل التناف ساكنة لا غير وأما بنصها فهو الالفاظ قبل وهذا هو القياس إلا أنه أجمع أهل اللغة والحديث على النسخ والاقبال لا يجوز غيره **في** عن أنس رضي الله عنه قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقرعة في الطريق فقال لولاء أخاف أن يكون من آل الله لا كما استفتى عليه **في** دل على حوازي أخذ النبي الصغير الذي سباعه ولا يجب التعريف به وإن الاختلاف لا يجوز إلا أنه لا خلاف في ما رواه أبو هريرة أنه يجوز ذلك في الحسية وإن كان منسكاً معروفاً ويسل لم يجوز له أن جاهل وإنما إذا علم فلا يجوز إلا إذا كان كاتباً يسيراً **في** روى عنه أنه قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف الطريق مع أن على الإمام فقط المال الضائع وحفظ ما سلك من الزكاة وصرفه في مصرفه ويحب عنه بأنه لا دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يأخذ اللقطة واعتزله أكلها وزكاة وأما تركها عند الأخذها من غير من قبله الصدقة لا يجب على الإمام إلا حفظ المال الذي يعلم صاحبها لا ما جرت العادة بالاعراس عنه لحقارته وفيه حديث على التورع عن أكل ما يجوز نفسه أنه حرام **في** وعن زيد بن خالد الجني هو أبو طلبة أو أبو عبد الرحمن زيد بن خالد نزل الكوفة ومات بها سنة ثمان وسبعين وعوان بن حنبل وثماني سنين روى عنه جماعة **في** قاله رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبق برهان على قبيح الرجل **في** فسأله عن اللقطة أي عن حكمها شرعاً **في** فقال لا يعرف عندنا **في** بكسر العين المهملة فقد روى عبد الله بن مسعود أنه قال روى عنه في رواية خرفتها **في** روى عنها **في** بكسر الواو ومداير بطه **في** ثم عرفت **في** بشيعة الرأ **في** سنة ثمان ماصحها والفتا بأنهم قالوا أنه لا غنم **في** المسألة فقال على أن يكون مالاً ليس يجوز أن يقال له لقطه **في** قال هو لقا ولا خبيث أو لا ثبت فإن فضلة لا يلزم مالاً لله ولها معه أسانوها **في** أي جوفها ويسل عنها **في** وحذاؤها **في** بكسر الحاء المهملة قدال مجة أي خفيها **في** ترد الماء ثأكل الشجر حتى ياتها هرساء تنفق عليه **في** اختلف العلماء في اللقطة طهل هو أفضل أم الترك أفضل **في** بوحيفة أنه فضل الالتقاط لأن من الواجب على المسلم حفظ مال أخيه وماله قال الشافعي وقال مالك وأحمد تركه أفضل لحديث **في** ضالة المؤمن حرق النار **في** ولي يخاف من الضمير والذين يقولون يقوم بل أنه لقطه طواجب وتأولوا الحديث بأنه فيمن أراد أخذها فلا تتعصم بها من أول الأمر **في** قبل ثم رويها وقد شغل الحديث عن ثلاث مسائل الأولى في حكم اللقطة وهي أنشأته التي ليست بجيوان فإن ذلك يقال له ضالة فقد أمر على الله عليه وآله وسلم الملقط أن يرفعها وما تشد به وظاهر الأمر على وجوب التعرف لئلا يزكو وجوب التعريف لئلا يلقطه **في** وعن **في** أي عن زيد بن خالد **في** قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها رواه مسلم **في** فوصفها لئلا يذللها يعرفها **في** وقد اختلف في فائدة معرفتها **في** فقيل لترد الواصفها وإياه يقبل قوله بعد أخبارها بصفتها ويجب ردّها إليه كإدله ما هنا وفي رواية

(١) أخرجه أحمد وابن ماجه والطحاوي وابن حبان والطبراني وغيرهم من حديث عبد الله بن الشخير **في** منه

(٢) وفيه يأولوه الأولون انتهى **في** منه

(٣) لكنه قال الخطابي هذا ليس بمخالف للأخبار التي جاءت في خد اللقطة وذلك أن اسم الضالة لا يقع على الغنم وشواها وإنما الضالة اسم للحيوان الذي يسفل على أهله كالإبل والبقر والبلد وما في معناها فإذا وجدها لم يجوز له أن يعرض لها مادامت على حال تتعقبه بنفسها وتستقل حتى يأتيها **في** على حسن خان

(٤) أي الضامن والوكلاء **في** منه

البخاري فان جاء أحد خبرك شي وفي لفظ بعد رواها وكأنا فاعطها اياه الى هذا ذهب
 أحمد ومالك واشترطت المسألة كنية زيادة تصفة الدانير والمد قالوا الورود ذلك في بعض
 الروايات وقالوا لا يشترط الجهل بالعدد اذا عرف العفاص والوكاء فاما اذا عرف احدي العلامتين
 المنصوص عليهما من العفاص والوكاء سهل الاخر فقل لا شيء له الا يعرفهما جميعا وقبل
 تدفع اليه بعد الاظهار لمة ثم اختار هل تدفع اليه بعد وصفه لعفاصها وكأنا بغير عينة أم لا بد
 من العينة فقبل تدفع اليه بغير عين لانه ظاهر الاحاديث وقيل لاترد اليه الا بالينة وقال سن أوجب
 الينة ان فائدة أمر الملتقط بعرفتهما لثلاث تنبئ به لا لاجل رد هالن وصفها فانما لاترد اليه
 الا بالينة وقالوا ذلك لانه مدع وكل مدع لا يسلم اليه ما ادعاه الا بالينة وهذا أصل مقرر شرعا
 لا يخرج عنه غير وصف المدعي للعفاص والوكاء وأوجب بأن ظاهر الاحاديث وجوب الرد بمجرد
 الوصف فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم فاعطها اياه (١) وفي حديث الباب مقدر بعد قوله
 فان جاء صاحبها أي فاعطه اياه واتماخف جواب الشرط العلم به وحديث الينة على الذي
 ليسمت الينة ضرورة على الشهادة بل هي عامة لكل ما تبين بالحق ومنها وصف العفاص
 والوكاء على انه قد قال من اشترط الينة انها اذا ثبت الزيادة وهي قوله فاعطها اياه كان العمل
 عليها الزيادة قد صح كحقه المصنف فيجب العمل بها ويجب الرد بالوصف وكأنا واجب على
 الله عليه وآله وسلم التعريف بها فقد حذوقه بسنة فأوجب التعريف بها سنة وأما ما بعدها
 فقبل لا يجب التعريف بها بعد السنة وقبل يجب والدليل مع الاول ودل على انه يعرف بها سنة
 لا غير مفعلة كانت أو عطية ثم التعريف يكون في مظان اجتماع الناس من الاسواق وأبواب
 المساجد والجامع الخافلة قوله والافشائك بم انصب شأنك على الاغراب ويجوز رفعه على الابتداء
 وخبر بها وهو تقرير في حفظها والاتباع بها واستئذنها على جواز تصرف الملتقط فيها
 أي تصرف اموالها في نفسه غنيا كان أو فقرا أو التصديق بها الآلهة قد ورد من الاحاديث
 ما يقتضي انه لا يملكها فندم مسلم ثم عرفها سنة فان لم يعي صاحبها كانت ودعة عندك وفي
 روايته ثم عرفها سنة فان لم تعرف استنفقها ولكن ودعة عندك فان جاملها يوم من الدهر
 فأتها بالسوا ذلك اختلف العلماء في حكمها بعد السنة قال في نهاية المحتمد انه اتفق فقهاء
 الامصار والشافعية والاوزاعي والشافعي انه نكحها ومثلها عن عمر وابنه وسعد
 وقال أبو حنيفة ليس له الا أن يتصدق بها ومثله يروي عن علي عليه السلام وابن عباس وبجاعة
 من التابعين وكلهم متفقون على انه ان كان أكلها انتمها صاحبها الا اهل الظاهر فقالوا لمثل له بعد
 السنة وقصير ما لا مال له ولا يضمنها ان صاحبها قلت ولا أدري ما يقولون في حديث مسلم
 وهو هو الدال على وجوب ضمانها وأقرب الاقوال ما ذهب اليه الشافعي ومن معه لانه أذن صلى الله
 عليه وآله وسلم في استنفاقه (٢) لها ولم يأمر بالتصدق بها ثم أمره بعد الاذن في الاستففاق أن
 يردّها الى صاحبها ان جاء يوم من الدهر وذلك تعمين لها المسئلة الثانية في ضالة الغنم فقد اتفق
 العلماء على ان لو اُخذ الغنم في المكان الغنم البعيد من العمر أن يأكلها لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم هي لنا ولا خنك ولقد ثبت ان معناه انهم معرضة للهلاك متروكة بين ان تأخذ ذوا
 أو خنك والمراد بها هو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر والمراد من الذئب جنس ما يأكل الشاة

(١) يريد رواية البخاري
 المذكورة في الشرح اه
 على حسن خان

(٢) في كتيون رواية العيصين
 في هذا الحديث اه منه

من السباع وفيه بحث على أخذها ما هو له يجب عليه ضمان قيمتها صاحبها أو لا فقال الجهورانية
ضمن قيمتها والمشموع ماله ينمن واحتمل التسوية بين المقتط والذئب والذئب لا غرامة
عليه فكذلك المقتط واجب بان الملام ليست للقليل لان الذئب لا يملك وقد أجمعوا على أن لوجه
صاحبها قبل أن يأكلها المقتط فهي باقية على صاحبها والمسئلة الثالثة في ضالة الأبل وقد
حكم صلى الله عليه وآله وسلم بانها للمقتط بل تترك ترى الشهر ورذا المياه حتى يأق صاحبها قالوا
وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم على انهما غنصة غير محتاجة الى الحفظ بل ترك الله في طباعها
من الجدة لادة على العطش وتناول للبعير لعاب لطول عنقها وقوتها على المشي فلا تحتاج الى
المقتط بخلاف النعم والخنقة وغيرهم الاولى لتعلقها قال العلماء والحكمة في النهي
عن التقاط الأبل ان يشاء حيث ضلت قريب الى جودان مال كلهم من قبله لها في رجال الناس
يتر (وعن عياض) بكسر الميم لا آخره ضد حجة (ابن حار) لفظ الحيوان المعروف بحماي
معروف (نار) رسول صلى الله عليه وآله وسلم من وجد لقطه فليس يمدى عدل ولحمه
عند صوم يوم عتق لا يتم ولا يجب ان يتره فهو حق بها والا فهو مال الله يؤتية من يشاء
رأه جدوا الاربعه الا ليرد في وجهه ابن خزيمة وابن اخارود وابن جبان) تقدم الكلام في
الثنية ولعقاس والخيار أقاده هذا الحديث بذات وجوب الا شاهد عدلين على الالتقاط وقد
ذهب الى هذا أبو حنيفة وهو أحد قول الشافعي فقالوا يجب الا شاهد على اللقطه وعلى
أوصافه رذهب مالك وهو أحد قول الشافعي الى أنه لا يجب قالوا لعدم كمال الشاهد في الحديث
الحديث فيجوز هذا على الذئب وقال الأصوليون هذه زيادة تعدد جهتها يجب العمل بها فيجب
الشهادة ان في ذلك عدم ذكره في غير من الاحاديث والحق وجوب الشهادة وفي قوله فهو
مال الله يؤتية من يشاء دليل لظاهره في أنها نصير ملكا للمقتط ولا يضمنها وقد يجب أن
هذه تسجد على من يجب النعمان وأد قوله يؤتية من يشاء فالمراد أنه يعمل استغناء بها بعد
مرور سنة التعريف (وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي) هو قرضي وقواب أخى طلبة بن
عبيد الله حماني وقيل تأدبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليست رواة وأسلمهم الحديثية
وقيل يوم النسخ وقيل مع ابن الزبير (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لقطه الحاج
رواسم) أن عن لقط الرجل مضاع له الحاج والمراد مضاع في مكة لما تقدم من حديث أبي
هريرة أنها لا تحل لقطه الا للثريد وقدم أن هذا الجهور على أنه من التقاطها الخلق
لا التعريف بها فله يحمل ولو ائتمنا خصصت لقطه الحاج حيث لا مكان إيسالها الى ربها لانها
ان كانت ملكي فلهما وان كانت لاه في فلا يجوز (١) في الفة لب من وارد منه لها فاذن عنها
واحد في كل عام من التوصل الى معرفة صاحبها له ابن بطال وقال جماعة هي كغيره من البلاد
وايضا تخص مكة بالمباغنة بالعرف لان الحاج يرجع الى بلده وقد لا يعود فاحاج المقتط الى
المباغنة في التعريف بها لظاهر القول الاول وان حديث النبي هذا مقيد بحديث أي حرره بأنه
لا يحل التقاطها الا للثريد فالذي اختص به لقطه مكة أنها لا تلتقط الا للتعريف بها أبنا فلا يجوز
الملك ويجوز ان هذا الحديث في لقطه الحاج مطلقا (٢) في مكة وغيرها لانها مطلق ولا دليل
على تقييده بكونها في مكة (وعن المتقدم من معديكرت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) قال الراتب الألفي
بالضم والتخ وبضار في
النسبة في وفي القاموس
الافن بالضم وبفتحين
الناحية جمعها آفاق وهو آفاق
بفتحين وبفتحة وكشاد
يضرب في الآفاق كسبا
انتهى وظاهره انه لا يقبل
آفاق في النسبة وان كانت
عبارة شائعة اه على
حسن خان

(٢) فيكون من اضافته
المصدر الى مفعوله أي عن
التقاط النعم مضاع الحاج
وسواء كان ذلك ذهابا أو آيا
أوفي مكة ويجوز ان من
اضافه الى انما على أي عن
التقاط الحاج مضاع غيره
حاجا كان ذلك الغير ولا
وذلك لان الحاج قد شغل
بنفسه ومغرم عن التفرغ
للتعريف والحفظ لمضاع
وهذا وجه وجبه الانا انعم
قالا يقول ان الحاج منهي
عن الالتقاط اه على
حسن خان

وسلم إلا يصلح ذو ناب من السباع ولا الجار إلا هلي ولا القطم من مال معاهد الآن يستغنى عنها
رواه أبو داود) يأتي الكلام على تحريم ما ذكر في باب الاطعمة وذكر الحديث هنا بقوله ولا القططة
من مال المعاهد فدل على ان القطم من ماله كالقطم من مال المسلم وهذا محمول على التقاطعها من
محل غالب أهلها أو كلهم فيسبون ولا فالقططة لا تعرف من مال أي إنسان عند التقاطعها وقوله
الآن يستغنى عنها موقول بالحقير كاسلف في القرون نحوها أو بعدم معرفتها صاحبها بعد التعرف
بها كاسلف أيضاً وعبره عنه بالاستغناء لأنه سبب عدم المعرفة في الأغلب فإنه لو لم يستغنى عنها
لسالغ في طلبها أو نحو ذلك (قاعدة) قال النووي في شرح المهذب اختلف العلماء في من
يستأن أو يزرع أو ماشية فقال الجمهور لا يجوز أن يأخذ من شئ إلا في حال الضرورة فيما أخذوا به
عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يزرعه شئ وقال أحمد إذا لم يكن للبلستان حائط
جازه الأكل من الفاصكة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم ينجح إلى ذلك في الأخرى إذا احتاج
ولا ضمان عليه في الحائط وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث
ابن عمر عن نوح إذا مر أحدكم بحائط فلما كل ولا يتخذ خبثاً أخرجه الترمذي واستغفره قال
البيهقي لم يصح ورواه من أوجه أخر غير قوية قال المصنف وأما أن يجمعها لا يصغر عن درجة
العصبة وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها وقد بين السيد رحمه الله ذلك في كتابه النعمانية
علق الشافعي القول بمعل العصاة انتهى وفي المسئلة خلاف وأما ويل كثيرة فقد قلها الشارع من
المهذب ولم يخلص البص لتعارض الأحاديث في الإباحة والنهي فلم تقو أحاديث الإباحة على
نقل الأصل وهو محتمل الأدنى وأما حديث انتهى أكلت ذلك الأصل

﴿باب القرائن﴾

القرائن جمع قرينة وهي فعيلة بمعنى مقرونة مأخوذة من القرى وهو القطع وخصت
الموارث باسم القرائن من قوله تعالى نصيباً مقروناً أي مقدرهما يوماً وقد وردت أحاديث
كثيرة في الحديث على تعلم القرائن وورد أيضاً أول علم رفع (عن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ألقوا القرائن بأهلها) والمراد بها الست المنصوص عليها وعلى أهلها
في القرآن (خاتمي فهو لا ولي رجل ذكر) اختلف في فائدة وصف الرجل بالذكور الأقرب أنه
تأكيد وقيل في الشرح كلاماً كثيراً فائدة تظليل (متفق عليه) والقرائن المنصوصة
في القرآن ست النصف ونصفه والنصف والنصف والنصف والنصف والنصف والمراد من أهلها
من يستحقها بنص كتاب الله قال ابن بطال المراد بالولي رجل إن الرجل من العصبة بعد أهل
القرائن إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد فإن استواء الشتر كوا
ولم يقص من يدلي بالآباء والأمهات مثلاً لأفليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استواء في الميزة
وقال غيره (١) المراد به العممة العمومة وبنا لا يخرج ابن الأخ وبنا لا يخرج ابن العم وبنا لا يخرج ابن
الأخ والأخت لا يورث أولاد بناتهم يورثون بنص قوله تعالى وإن كانوا أخوة رجالاً أو نساً فخذوا
مثل حظ الأنثيين وأقرب العصبات البنون ثم نوهوا وحفوا ثم أولاد بناتهم الجداً والجدان
علا وتفاضل العصبات وسائر أهل القرائن مستوفى في كتب القرائن والحديث مبني على

(١) أي ابن التين له منه

وجود عصبية من الرجال فإذا لم توجد عصبية من الرجال أعطى حبة الميراث من لأقرض له من
 النساء أي في بنت وبنت ابن وأخت (وعن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم متفق عليه) المسلم في صدر الحديث فاعل والكافر مفعول
 وفي آخره بالعكس وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير وروى خلافه عن معاذ ومعاوية ومسرور
 وسعد بن المسيب وإبراهيم الخفي وأبو حنيفة وأبو داود وصححه الحاكم وقد أخرج مسنده أنه اختصم إلى
 معاذ أخوان مسلم ويهودى مات أبوهما يهوديا فخاز به اليهودى ميراثه فنارعه المسلم فورث معاذ
 المسلم وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن مغفل قال ما رأيت قضاء أحسن من قضاء معاوية
 نزل أهل الخطاب ولا يرثون كما يحمل لنا النكاح، نعم ولا يحمل لهم وأجاب الجمهور بأن الحديث المتفق
 عليه نص في منع التوريث وحديث معاذ ليس فيه دلالة على خصوصية الميراث انغلاقه الأخبار
 بأن دين الإسلام يفضل غيره من سائر الأديان ولا يزال يرد أدلوا ينقص (وعن ابن مسعود رضى
 الله عنه في بنت وبنت ابن وأخت فبنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم للأبنة النصف وللبنة الابن
 السدس تكملة للثلاثين وما تبقى فلا يختصروا البخاري) فيه دلالة على أن الاخت مع البنت وبنت
 الابن عصبية تعطى بقية الميراث وهو مجمع على أن الأخوات مع البنات عصبية وقد كذا أقي أبو موسى
 بأن للأخت النصف ثم أمر السائل أن يسأل ابن مسعود فقضى ابن مسعود بقضاء النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقال أبو موسى لتسألوني مادام هذا الخبر فيكم ضبط أئمة اللغة الخبر بكسر الخاء
 وقصها ورواية أحمد بن حنبل في جميعه بالفتح قال أبو عبيد هو العالم بتغيير الكلام وتحسينه وقيل معنى
 خبر الماسي من أثر علمه زاد الرغب في قلوب الناس ومن آثار أفعاله الحسنة المقتدى بهم والخبر
 هو الأثر المستحسن (وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا توارث أهل ملتين رواء أحد والاربعة الا الترمذي وأخرجه الحاكم بنظره أسامة وروى
 اسحاق حديث أسامة بهذا اللفظ) والحديث دليل على أنه لا توارث بين أهل ملتين مختلفتين
 بالكفر أو بالإسلام والكفر وذهب الجمهور إلى أن المراد بالملتين الكفر والإسلام فيكون حديث
 لا يرث المسلم الكافر الحديث قد أروا ما نوزيت ملل الكفر بعضهم من بعض فإنه ثابت ولم يقل
 يجرم الحديث لملل كلها الا الأوزاعي فإنه قال لا يرث اليهودى من الصرافى ولا عكسه وكذلك
 سائر الملل والقناهر من الحديث مع الأوزاعي مخفص للقرآن في قوله يهصبكم الله في أولادكم
 فإنه عام في الأولاد فيمن منه الولد الكافر بأنه لا يرث من أبيه المسلم والقرآن يخص بأخبار
 الاتحاد كما عرف في الأصول (وعن عمران بن الحصين قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال إن ابن ابني مات فبني من ميراثه قال لك السدس فلما ولي دعاء فقال للسدس آخر
 فلما ولي دعاء فقال إن السدس الآخر طعمة رواء أحد والاربعة وصححه الترمذي وهو من رواية
 الحسن عن عمران وفي سماعه خلاف) قال قتادة لا أدري مع أي شيء مورثه وقال أقل شي ورث
 الجدا السدس وصورة هذه المسئلة أنه ترك الملتين وهذا السائل هو الجدة للبنتين الثلاث
 وبقي ثلث فدفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى السائل السدس بالقرض لأنه فرض الجدة
 هنا ولم يدفع إليه السدس الا نزلنا لفظ ان قرضه الثلث وترك حتى ولي أي ذهب فدعا فقال

للسندين آخر وهو بقبية التركة فلما ذهب دعاه فقال ان السندين الاخر بكسر الخاء طعما في
 زيادة على القرينة والمراد من ذلك اعلامه بأنه زائد على الفرض الذي له فله السندين فرضا
 والباقي نصيبا ﴿ وعن ابن بري رضي الله عنه عن أبيه ﴾ هو بريدة بن الحبيب (أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم جعل للبدنة السندين اذا لم يكن دونهم أم رواء أبو داود والنسائي وصححه
 ابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدي) فيه عبد الله العتيبي مختلف فيه وثقه أبو حاتم والحديث
 دليل على أن ميراث البدنة السندين سواء كانت أم أم وأب أو ترك فيهما البدنان فأكثرا
 استوين فان اختلفن فقط الا بعدن الجهتين بالاقرب ولا يسقطهن الا الام والاب يسقط من
 كان من جهته ﴿ وعن المقدم بن معديكر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم الخال وارث من لا وارث له أخرجه أحمد والاربعة سوى الترمذي وحسنه أبو زرعة
 الرازي وصححه الحاكم وابن حبان) فيه دليل على تورث الخال عند عدم من يرث من العصبية
 وذوي السهام والخال من ذوي الارحام وقد اختلف العلماء في تورث ذوي الارحام فذهب
 طائفة كثيرة من العلماء الى تورثهم في خلف عتمة وخالته ولا وارث له سواهما كان للعمه الثلثان
 والخال الثلث واستدلوا بهذا الحديث وبقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض وخالف
 طائفة من الأئمة وقالوا لا يثبت لذوي الارحام ميراث لان القرائن لا تثبت الا بكتاب الله وسنة
 صحيحة أو إجماع الكل منقود هذا وأجابوا عن حديث الباب بأنه نص في الخال لا غيره والآية
 مجملة ومسمى أولى الارحام فيه غير مسلم في عرف الفقهاء وقد وردت أحاديث بأنه لاميراث
 للعمه والخال وان كان فيها مقال لكنها معتدلة بأن الاصل عدم الميراث حتى يقوم الدليل
 الناهض عما ذكرناه والقائلون بأنه لاميراث لذوي الارحام يقولون يكون مال من لا وارث له
 لبيت المال اذا كان منتظما وهو اذا كان في يد امام عادل بصرفه ومصارفها وكل في البلد قاض
 قائم بشروط القضاء مأذون له في التصرف في مال المصالح دفع اليه ليصرفه فيها وتفاصيل بقية
 ميراث ذوي الارحام على القول به مستوفاة في كتب هذا الفن فلا تظليل بها ﴿ وعن أبي أمامة بن
 سهل قال كتب عمر الى أبي عبيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله ورسوله مولى من
 لا مولى له والخال وارث من لا وارث له رواء أحمد والاربعة سوى أبي داود وحسنه الترمذي وصححه
 ابن حبان) الحديث يريد قول من قال ان المراد بالخال في حديث المقدم السلطان اذ لو كان كذلك
 لقال وأنا وارث من لا وارث له وقد أخرج أبو داود وصححه ابن حبان أنا وارث من لا وارث له
 أعقل عنه وأثره فالجمع بينه وبين حديث المقدم وحديث أبي أمامة الذي ين على ثبوت ميراث
 الخال حيث لا وارث له انه أراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم وارث من لا وارث له في جميع الجهات من
 العصبية وذوي السهام والخال والمراد من ارثه صلى الله عليه وآله وسلم انه يصير المال لمصالح
 المسلمين وانه لا يكون للمال لبيت المال الا عند عدم جميع من ذكر من الخال وغيره ﴿ وعن
 جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استهل المولود ورث رواء أبو داود
 وصححه ابن حبان) والاستهلال روى في تفسيره حديث مرفوع ضعيف الاستهلال العطاس
 أخرجه البزار وقال ابن الاثير استهل المولود اذا بكى عند ولادته وهو غاف عن ولادته حيا وان لم
 يستهل بل وجدت منه أمارته تدل على حياته والحديث دليل على أنه اذا استهل السقط ثبت له

وابن حبان والحاكم وأعل بالارسال) لأن انقلابه لم يسمع هذا الحديث من أنس وإن كان مسموعاً
لغيره من الأحاديث عن أنس ثانياً وهذا الذي ذكره المصنف قطعة من الحديث فاقه حديث
طويل (١) فيه ذكره بمن النصيب يخص كل منهم بمصلحة خيرة ذكر المصنف منه ما يتعلق
بباب الفرائض لأنه شهادة يزيد بن ثابت بأنه أعلم المخاطبين من أصحابه بعلم المواريث فيؤخذ منه
أنه يرجع إليه عند الاختلاف وقد اعتمد الشافعي في الفرائض ورجعه على غيره

(باب الوصايا)

جمع وصية كهدايا جمع هدية وهي شرعاً غير خاص يضاف إلى ما بعد الموت (عن ابن عمر رضي
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يريده أن يوصي فيه بيت
ليتين إلا ووصيته مكتوبة عند ممتهن عليه) كلما نافية بمعنى ليس وحق اسمها وخبرها ما بعد
الاول والوازنة في الخبر لوقوع الفصل بالا قال الشافعي معناه ما الحزم والاحتياط المسلم الآن
تكون وصيته مكتوبة عنده إذا كان له شيء يريده أن يوصي فيه لأنه لا يدري متى تأتية منيته فصول
بينه وبين ما يريد من ذلك انتهى وقال غيره ما حق لغة الشيء لتأبث ويطلق شرعاً على ما تبث
به الحكم والحكم الثابت أعم من أن يكون واجباً أو مندوباً ويطلق على المباح بقوله فإن اقرن
بعضي ونحوه كل ظاهر في الوحيب والافهوع على الاحتمال وفي قوله يريده أن يوصي ما يدل على أن
الوصية ليست بواجبة عليه وإنما ذلك عند ارادته وقد أجمع المسلمون على الإصرها وإنما
اشتقوا هل هي واجبة أم لا فذهب الجاهليون إلى أنها مندوبة وذهب داود وأهل الظاهر إلى
وجوبها وحكى عن الشافعي في القديم وادعى ابن عبد البر الإجماع على عدم وجوبها مستنداً
من حيث المعنى بأنه لو لم يوص قسم جمع ماله بين ورثته بالإجماع فلا كانت الوصية واجبة
لاخرج من ماله سهم يوجب عن الوصية والأقرب ما ذهب إليه أبو ثور ومن وجوبها على من عليه
حق شرعي يخفى أن يضيع من أن يوص به كوديعة ودين لله أو لأدنى ومحل الوحيب بين عليه
حق ومعه مال ولم يمكن تحليسه إلا أن يوصي به وما اتفق فيه وأحس ذلك فلا وجوب وقوله
ليتين للتقريب لا التحديد ولا التقدير ثلاث لئلا وقال الطبري في تبصير الليتين والثلاث
تساع في إرادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زماناً وقدماء عنه في الليتين والثلاث فلا ينبغي له أن
يقاوم ذلك وروى مسلم عن ابن عمر راوى الحديث أنه قال ولم أت بسلة إلا ووصيتي مكتوبة
عندي وأما أخرجه ابن المنذر بسند صحيح عن نافع أنه قيل لابن عمر في مرض موته ألا توصي
فقال لا ماله قال الله أعلم ما كنت أصنع فيه فيجمع بينه وبين ما قبله بأنه كان يكتب وصيته
ويتأهدها ويغزما كل يوصي به حتى وقد عليه الموت ولم يكن له شيء يوصي به وفي قوله أما مالي
فأفقه أعلم ما كنت أصنع فيه ما يدل لهذا الجمع واستدل به وله مكتوبة عنده على جواز الاعتماد
على الكفاية والخط وإن لم يقترن بشهادة وقال بعض أئمة الشافعية إن ذلك خاص بالوصية وأنه
يجوز الاعتماد على الخط فيما من دون شهادة قنيتون الخبر فيها ولأن الوصية لما أمر الشارع بها
وهي تكون مما يلزم المرء من حقوق ولو أزم لاتزال تصدق في الأوقات واستحضار الشاهد في كل
لازم يريده أن يوصي به خشية فاجاة الاجل متعسر بل متعذر في بعض الأوقات فليزم منه عدم

(١) لفظ الحديث في رواية
الترمذي والسنائي وابن
ماجه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال أرحم
أمتي باشي أبو بكر وأشدهم
في دين الله عمر وأصدقهم
حياة عثمان وأقروهم للكتاب
الله أبي بن كعب وأعلمهم
بالحلال والحرام معاذ بن
جبل وأقربهم يزيد بن ثابت
الأول لكل أمة أميناً
وأمين هذه الامم أبو عبيدة
ابن الجراح اه يخرج
الزركشي اه منه

وجوب الوصية أو شرعها من دون شهادة فلا تأت في ذلك وقد ثبت الأمر المذكور في الحديث بما نقل على قولهم من غير شهادة وقال الجماهير المرام مكتوبة بشرطها وهو الشهادة واستدلوا بقوله تعالى شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت فإنه دل على اعتبار الشهادة في الوصية وأجيب بأنه لا يلزم ذكر الشهادة في الآية إنما تنص الوصية لأهلها والتحقق أن الاعتبار معرفة الخط فإذا عرف خط الوصية عمل به ومنه خط الحاكم وعليه عمل الناس قدما وحديثا وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكتب الوصية يدعوقها العبد إلى الله تعالى وتقوم عليهم الخطبة ولا يزال الناس يكتبونهم إلى يومنا هذا من المومات من الديارات والديارات ويعملون بها وعليه العمل بالوصية كل ذلك من دون شهادة والحديث دليل على الإيصاء شيء يتعلق بالحق ونحوه والقوله لمشي يريد أن يوصي وأما كتب الشهداءين ونحوه مع ما ثبت به عادة الناس فلا يعرف فيه حديث مرفوع وإنما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن أنس وهو قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يوصيكم الله من ترك من غلته أن يتقوا الله ويعملوا ذات بينهم ويطعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين وأما ما عاين في أبيه من غير شهادة الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تقبل إلا وأنتم مسلمون ونحوه كقولنا في الصلاة إذا خبر بها وأختلف العلماء هل يوصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص له ولا في الرقيات وفي البخاري عن ابن أبي أوفى في معنى الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص قالوا لا لم ترك بعده ما لا وما لا أرض فقد كان يملكها وأما السلاح والبعث فقد أخبر بها نيرث كذا ذكرنا في نووي وفي المغنزي وابن أبي عمير في الله عليه وآله وسلم لم يوص عن عثمونه الأثلاث لعل من الدرسين والرهامين والأشعرين مما إذا تمسك (١) من خبره ولا يترك في جزيرة العرب دين وأن ينفذت إمامة وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أوصى صلى الله عليه وآله وسلم يترك أبا بكر وأبو بكر بما كتبه من الحديث وفي حديث ابن أبي أوفى في أوصى بآب الله وفي حديث أنس عند السائب وأحمد وابن عبيد بن عمير وصيته صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص له الموت الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم وقد ثبت وصية الأبا وأبو بكر وأهل بيته ولكن لم يترك الموت الصلاة وروى غير ذلك قلت وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم رافى مرضه أن يترك كتابا وهو وصيته صلى الله عليه وآله وسلم لم يتركه إلا أنه جليل فيه وفيه كما أخرجه البخاري وغيره وقد جمع صاحب تخرجه الوصايا من كتاب الزوايا صلى الله عليه وآله وسلم في باب يستقل وكما أحاديث صحيحة وأحسنه وهذا الكتاب طبع هذا العهد في مصر القاهرة بطبعة بولاق وفي الحمد (وعن سعد بن أبي وقاص قال قلت لرسول الله ﷺ ما أوصى) وفي رواية كثيرة (ولا يرثي إلا بناتي واحدة أو تصدق بناتي) قال لا قلت أفأصدق بذكر ما قال لا قلت أفأصدق بثلثة قال الثلث والثلث كثير (أن) يروي بفتح له مرة وكسرها فالفتح على تقدير لام التعديل والكسر على أنها شرطية وجواب خبر على تقدير فهو خبر (تدرون) أغنيها خبر من أن تدركهم (عالة) جمع عائل وهو التقير (يتكفون) يسألون (الناس) بما كفهم (مستق)

مطلب صورة الوصية

(١) قوله بما إذا تمسك بالجسم والحدال المهمة شدة الجاذبة المجلود أي بخلاف ما يبلغ مائة وسق أو نهاية له منه

عليه) اختلف في وقوع هذا الحكم فقبل في حجة الوداع بمكة فانه مرض سعد فعاصل الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك وهو صريح في رواية الزهري وقيل في فتح مكة أخرجه الترمذي عن ابن عيينة واتفق الحفاظ انه وهم وان الاول هو الصحيح وقبل وقوع ذلك في المرتين معا وأخضع مفهوم قوله كثيرا لا يوصي من مال قليل (١) وروى هذا عن علي وابن عباس وعائشة وقوله لا يرثي الابنة أي لا يرثي من الاولاد والا فان سعدا كان من بني زهرة وهم عصبته وكان هذا قبل أن يولد المذكور والا فانه ذكر الواقدي انه ولد لسعد بعد ذلك أربعة بنين وقيل أكثر من عشرة ومن البنات ثمانية بنتا وقوله أتصدق بمقتل انه استأنف في تخصيص ذلك في الحال أو أراد بعد الموت الا انه في رواية بلقظ أوصي وهي نص في الثاني فيصير الاول عليه وقوله بشرط مالي أراد به النصف وقوله صلى الله عليه وآله وسلم والثالث كثير يروي بالثلاثة وبالوحدة على أنه شئ من الراوي وقع ذلك في البخاري ومثله وقع في التفسير وأما كذا روايات بالثلاثة ووصف الثالث بالكثرة النسبة المادونه وفيها شئ موصوفه ذلك احتمالان الاول بيان ان الاول الاقتصار عليهم في غير ما يذهب هذا التباين وفهمه ابن عباس فقال يورث ان الناس شخص من الثلث الى الربع الوصية والثاني بيان ان التصديق بالثالث هو الاكمل أي كثيرا بجره ويكون من الوصف بحال المتعلق وفي الحديث دليل على منع الوصية بأكثر من الثلث لانه وارث وعلى هذا استقر الاجماع وانما اختلفوا هل ينسحب الثلث أو أقل فذهب ابن عباس والشافعي وجماعة الى أن المنسحب مادون الثلث لقوله والثلث كثير قال قتادة أوصي أبو بكر بالجنس وأوصي عمر بالربع والجنس أحب اليّ وذهب آخرون الى أن المنسحب الثلث لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله جعل لكم في الوصية ثلث أموالكم زيادة في حسناتكم وسباني قرية واحدة حديث ضعيف والحديث يورثين له وارث فاما من لا وارث له فذهب مالك الى أنه منسل من له وارث فلا ينسحب له الزيادة على الثلث وأجازت الحنفية الوصية بالمال كله وهو قول ابن مسعود فلو أجاز الوارث الوصية صحّت بأكثر من الثلث ونقضت لاسقاطهم حقهم والى هذا ذهب الجمهور وخالفوا الظاهر بقوله وسباني في حديث ابن عباس الآن يشاء الورثة وانهم يعمل بينهم فليرجع الورثة عن الاجازة فذهب جماعة الى أنه لا يرجع لهم في حياة الموصي ولا بعد وفاته وقيل ان رجوعا بعد وفاته فلا يصح لان الحق قد انقطع بالموت بخلاف حال الحياة فانه يتجدد لهم الحق وسبب الخلاف الاختلاف في المفهوم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم انك ان تذر الخيل يفهم منه هذه المنع من الوصية بأكثر من الثلث وان السبب في ذلك رعاية حق الوارث والله اذا اتى ذلك اتى الحكم بالمع أو ان العلة لا تستدعي الحكم أو يجعل المسلمون بمنزلة الورثة كما هو أحد قول الشافعي والظاهر أن العلة متعدي بقواته يفتي الحكم في حق من ليس له وارث معين (٢) وعن عائشة رضي الله عنها ان رجلا جاءه ابنا له سعد بن حبان (أبي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أمي اقلنت بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وكسر اللام (تسبها) أي أخذت فلتة (ولم توصوا لهن الوثكلمت تصدقت أهلها أجزان تصدقت عنها قال نعم متفق عليه واللفظ لمسلم) في الحديث دليل على أن الصدقة من الورثة تطلق الميت ولا يعارضه قوله تعالى وان ليس للانسان الاما عني لنبوت حديث ان اولادكم من كسبكم ونحوه فولده من عبه وثبوت

(١) قال ابن عبد البر اختلف السلف في مقدار المال الذي يستحب فيه الوصية ويجب عند من أوجبها فروى عن علي عليه السلام انه قال سقائهم درهم أو سبعة دراهم ليس بمال فنه وصية وروى عنه انه قال ألف درهم مال فيه وصية وقال ابن عباس لا وصية في غائبة درهم وقالت عائشة في امرأاتها أربعين من الولد ولها ثلاثة آلاف درهم لا وصية في درهم وقال ابراهيم النخعي ألف درهم الى خمسة مائة درهم وقال قتادة في قوله ان ترك خيرا الفاقها وقها وعن علي بن ترك ما لا يسيرا فليدعه لورثته فهو افضل وعن عائشة فيمن ترك غنائما فدرهم لم يترك خيرا فلا يوصي الا من البسر القلم اه على حسن خان

أوله صالح بدعوه وقد قدمنا الكلام في ذلك في آخر كتاب الجنائز (وعن أبي أمامة الساهلي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وحسنه أحمد والترمذي وقواه ابن خزيمة وابن الجارود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وزاد في آخره إلا أن يشاء الورثة وأسنده حسن) وفي الباب عن عمرو بن خزيمة عند الترمذي والنسائي وعن أنس عند ابن ماجه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عند أبيه وقال الصواب إرساله وعن علي بن عبد بن أبي شيبة ولا يخلو وأسناده كل منهما عن مقال لكن مجموعها ينهض على العمل به بل جزم الشافعي في الأم أن هذا المنع متواتر فإنه قال أنه قد قيل كافتة عن كافة وهو أقوى من نقل واحد قلت الأقرب وجوب العمل به لعدم طرقه ولما قاله الشافعي وإن نازع في قوله النعزالأزى لا يضر ذلك ثبوتنا فتمتنعنا بالقبول من الأمة كما عرف وقد ترجم به البخاري فقال باب لا وصية لوارث وكذلك ثبت على شرطه فلم يخرجوه ولكنه أخرجه بعد عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس موقوفاً على نفسه بالآية ولحكم المرفوع والحديث دليل على منع الوصية للوارث وهو قول المجاهير من العلماء وذهب جماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الآية قالوا لو منع الوجوب لا ينافي بها الجواز قلنا نعم لو لم يرده هذا الحديث فإنه نافى لجوازها إذ وجوبها قد علم نفعهم من آية الموارث قال ابن عباس كان المال للورثة والوصية للوالدين فسقط الله تعالى من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس وجعل للمرأة الثلث والرابع وللزوج الشطر والرابع وقوله إلا أن يشاء الورثة دل على أنها تنعقد وتنفذ الوصية للوارث أن أجازها الورثة وتقدم الكلام في آية زه الورثة لما زاد على الثلث هل يستدعيها أو لا وإن الظاهر ينسحب إلى أنه لا أثر لأجازتهم والظاهر معهم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما نهي عن الوصية للوارث قيدها بقوله إلا أن يشاء الورثة وأطلق لما منع عن الوصية بما زاد على الثلث وليس لنا قيدها ما أطلقه ومن قيد هناك قال أنه يؤخذ القيد من التعليل بقوله أنك إن تداخل قد دل على أن المنع من الزيادة على الثلث كان مراعاة لحق الورثة فإن أجاز واسقط حقهم ولا يخلو عن قوة هذا في الوصية للوارث واختلقوا إذا أقر المريض للوارث بشئ من ماله فإنه زه الأوراثي وجماعة مطلقاً وقال أحمد لا يجوز أقرار المريض لوارثه مطلقاً واحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية لوارثه أن يجعلها أقراراً واحتج الأول بما ينضم الجواب عن هذه الحجة فقال إن التهمة في حق المحتضر بعد موته بآه وقع الاتفاق أنه لو أقر وارث آخر صحيح أقراره مع أنه ينبغي من الأقرار بالمال وبأن مدار الأحكام على الظاهر فلا يترك أقراره لظن المحمل فإن أمره إلى الله قلنا وهذا القول أقوى دليلاً واستغنى مالك ما إذا أقر لثنته ومعها من بشر كها من غير الوالد كان الم قل لأنه يتم في أمهين يلا ينتمو يقص ابن الم وكذلك استغنى ما إذا أقر لزوجه المعروف بحبه لها وماله إليها وكان ينمو بين ولده من غيرها ساعد ولا سيما إذا كان له منها ولحق تلك الحال قلت والاحسن ما قيل عن بعض المالكية واختاره الروائي من الشافعية أن مدار الأمر على التهمة وعدمها فإن فقدت جاز والأفلا وهي تعرف بقرائن الأحوال وغيرها وعن بعض الفقهاء أنه لا يصح أقراراً بالزوجة بغيرها (وعن معاذ بن

جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله تصدق عليكم ثلث أموالكم عند وفاتكم
 زياد في حسناتكم رواه الدارقطني وأخرجه أحمدوا بن حنبل في حديث أبي الدرداء وابن ماجه
 حديث أبي هريرة وكلها ضعيفة لكنها قد تقوى بعضها ببعض) وثالث لان في اسناده اسمعيل بن
 عباس وشيخه عقبه بن حبيب وهما ضعيفان وإن كان لهما في رواية اسمعيل تفصيل معروف
 والحدِيث يدل على شرعية الوصية بالثلث وأنه لا يمنع منه الميت وظاهر الإطلاق في حق من له
 مال كثير ومن قل ماله وسواء كانت لوارث أو غيره مولى لكن يقسده ما سلف من الأحاديث التي هي
 أصح منه فلا يتناول الوارث واليه ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم وروى عن زيد بن علي وأعلم
 أن قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين يقضى ظاهرها أنه يخرج الدين والوصية من تركه
 الميت على سواء اقتضاه الوصية الدين إذا استغرق المال وقد اتفق العلماء على أنه يقدم اخراج
 الدين على الوصية لأخرجهما جد والترمذي وغيرهما من حديث علي عليه السلام من رواية
 الحرث الأعور عنه قال قضى محمد صلى الله عليه وآله وسلم أن الدين قبل الوصية وأتم تقرر أن
 الوصية قبل الدين وعلقه البخاري واسناده ضعيف لكن قال الترمذي إن العمل عليه عند أهل
 العلم وكان البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه وقد ورد له شواهد ولم يختلف
 العلماء أن الدين مقدم على الوصية فإن قيل إذا كان الأمر هكذا فلم قدمت الوصية على الدين في
 الآية قلت أجاب السهيلي بأنهما كانت الوصية تنفع على وجه البر والصلة والدين يقع على
 الميت بحسب الأغلب فبدأ بالوصية لكونها أفضل وأجيب غيره بأنها إنما قدمت الوصية لأنها
 شئ يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعرض فكان اخراج الوصية أشق على الوارث من اخراج
 الدين وكان أداؤه لمنه التفریط بخلاف الدين فقد تمت الوصية فلهذا ولائها حظ الفقهاء
 والمسكين غالباً والدين حظ الغريم يطلب بقوة وله مقال ولأن الوصية ينشأ الموصى من قبل
 نفسه فقد تمت تفریطه على العمل بها بخلاف الدين فإنه مطلوب منه ذكر أو لم يذكر ولأن الوصية
 ممكنة من كل أحد معطوياً منه أمد بالأو وجوباً فيسترك فيها جميع الخاطئين وتقع بالمال
 وبالعمل وقيل من يتناول ذلك بخلاف الدين وما يكثر وقوعه أهم بأن يذكر أو لا كما قيل
 وقوعه

مطلب تقديم الدين على
 الوصية

(باب الوديعة)

هي العين التي يضعها مالكيها أو نائبه عند آخر له فقلها وهي مندوبة إذا توفى من نفسه بالامانة
 لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا عيون العبد ما كان
 العبد في عون أخيه أخرجه مسلم وقد تكون واجبة إذا لم يكن من يصلح لها غيره ونافى الهلاك
 عليها أن لم يقبلها (عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال من أودع وديعة فليس عليه ضمان أخرجه ابن ماجه واسناده ضعيف) وثالثان في رواة
 المتى بن الصباح وهو متروك وأخرجه الدارقطني بلفظ ليس على المستعير غير الغل ضمان
 ولا على المستودع غير الغل ضمان وفي اسناده ضعيفان قال الدارقطني وأما روى هذا عن
 شرح غير مرفوع وقسر الغل في رواية الدارقطني بلطائى وقيل هو المستغل وفي الباب آثار عن

أبي بكر وعلى وابن مسعود وجابر بن الوديعه أمانة وفي بعضها قال ويغني عن ذلك الإجماع فإنه وقع على أنه ليس على الوديعه ضمان إلا ما روى عن الحسن البصري أنه إذا اشترط عليه الضمان فإنه يضمن وقد تؤول الله مع التثريب والوديعه قد تكون باللفظ كاستودعك وشئ من ألقاط الدالة على الاستيفاء ويبقى القبول لفظاً وقد يكونان بمعنى لئلا كان ينعى في حايته وهو حاضر ولا ينعى من ذلك أو في المجدد وهو غير متصل وأما إذا كان في المدة فلا لأنه لا يمكنه إظهار الكراهة وفي باب الوديعه تنصصيل في الفروع كثيرة (وباب قسم الصدقات) بين الأصناف الثمانية (تقدم في آخر الزكاة) وهو ألق لا تصال به (وباب قسم التي والغنيمه) يأتي عقيب الجهادان شاملاً له تعالى (وهو أولى بأن يلي الجهاد لأن من توابعه واعتد كرم المصنف هذه لأنها جرت عدة كتب فروع الشانعية على جعل هذين البابين قبل كتاب النكاح والمصنف الم فالحق ما جاء هو ألق وما

« (كتاب النكاح) »

هو لغة الضم والتدخل ويستعمل في الوطء وفي العقد قيل جاز من إطلاق المسبب على السبب وقيل أنه حقيقة فمجاها وهو ما دمن قال أنه مشترك فيما وكثرت معاملة في العقد قيل أنه حقيقة شرعية فيه ولم يرد في الكتاب العزيز إلا في العقد (عن ابن مسعود) رضى الله عنه (قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة) بالباء الموحدة والهمزة والمدة (فليرزوج فإنه أغنى للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) يذهب الراو والجميع والمدة (منفق عليه) وقع الخطأ منه صلى الله عليه وآله وسلم في شباب لأنهم ظنوا الشهوة للنساء وانتلف العلماء في المراد الباءة والزم أن المراد بها الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع له قدرته على مؤنة النكاح فلم يزوج ومن لم يستطع الجماع أهجزه عن مؤنته فعليه بالصوم يدفع شهوته ويقطع شرمه كما قطع له الوديعه ووقع في رواية ابن حبان مدرج تفسير الوجاهة بالاختصاص وقيل الوجاهة مرض الخصية والاختصاص سليم والمراد أن الصوم كواجبه ومن التشبيهه بالبلغ أو من الاستعارة على قول والامر بالتزويج يقتضى وجوبه مع القدرة على تحصيل مؤنته وإلى الوجوب ذهب داود وهو رواية عن أحمد وقال ابن حزم وفرض على كل قادر على الوطء أن يجد أن يتزوج وتيسرى فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم وقال أنه قول جماعة من السلف وذهب الجمهور إلى أن الأمر ليس بواجب لأن بقاءه تعالى خير بين التزوج والتسرى نقوله فواحدة وما ملك أئمة لهم والتسرى لا يجب إجماعاً فكذا النكاح لأنه لا يخبر بين الواجب وغير الواجب إلا أنه دعوى الإجماع غير صحيحة بخلاف داود وابن حزم وذكر ابن دقيق العيد أن من النكاح من قبل الزوج على من خاف العنت وقد روى النكاح وتعدوا والتسرى وكذا أحكامه الترطى فيجب على من لا يقدر على ترك الزنا إلا به ثم ذكر من يحرم عليه ويكره ويندبه ويباح فحرم على من يحصل زوجه في الوطء والاتفاق مع قدرته عليه وتوقاته إليه ويكره في حق كل مثل هذا حيث لا أنساراً بزوجه ولا باحة فيما إذا انتفت الدواحي والموانع ويندب في حق كل من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة

لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاني مكاثركم الامم ولظواهر الحث على التكاح والامر وقوله
 فعليه بالصوم اغراء بلزوم الصوم وضمير عليه يعود الى من فهو مخاطب في المعنى وانما جعل الصوم
 وجاء لانه بتقليل الطعام والشراب يحصل النفس انكسار عن الشهوة وليرجع الله تعالى في
 الصوم فلا يتبع تقابل الطعام وحده من دون الصوم واستدل به الخطابي على جواز التداءى لقطع
 الشهوة بالادوية وحكاها البغوي في شرح السنة ولكن ينبغي أن يجعل على دواء يسكن الشهوة
 ولا يقطعها بالاصالة لانه قديقوى على وجدان موته التكاح بل قد وعد الله من يستغف ان
 يغنيه من فضله لانه جعل الاغناء غاية الاستغفار ولا نهم اتفقوا على منع الحب والاختصاص فليقل
 بذلك ما في معناه وفيه الحث على تحصيل ما يفيض به البصر ويحصن به الفرج وفيه انه لا يتكلف
 على التكاح بغضه الممكن كالاستدانة واستدل به العراقي على ان التشرية في العبادة لا يضر
 بخلاف الراء لكنه يقال ان كان المشرك عبادة كالمشرك فيه فلا يضر فانه يحصل الصوم وتحصين
 الفرج وغيض البصر وأما تشرية المباح كالزواج في الصلاة تركه خطاب من يحمل خطابه فهو
 محل نظر يحتتمل القياس على ما ذكر ويحتتمل عدم صحة القياس نعم ان دخل في الصلاة تركه
 الخوض في الباطل والغيبة وسماها كان مقصدا صحيحا واستدل به بعض المالكية على تحريم
 الاستئمان لانه لو كان سباحا لاشد له لانه سهل وقد أباح الاستئمان بعض الحنابلة وبعض الحنفية
 واليه مرجع الشوكاني رحمه الله في فتاواه التفت الزباني (رحم) وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم حذاه الله وأثنى عليه وقال أنا على وأمام وأصوم وأفطر وأزوجه لست أنسى رغب
 عن منقني فليس منى متفق عليه) هذا اللفظ لمسلم ولهذا الحديث سبب وهو انه قال أنس جاء
 ثلاثه (أ) الى بيت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألون عن عبادته صلى الله عليه
 وآله وسلم فلما أخبروا كلهم فقالوا فقلوا وأين نحن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد
 غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فقال أحدهم أما أنا فاني أصلي الليل أبدا وقال آخر وأنا
 أصوم الدهر لا أفطر وقال آخر أنا اعتزل النساء لا أزوجه أبدا فحس رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اليهم فقال أنتم قلتم كذا وكذا أما والله اني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكني أنا أصلي
 الحديث وهو دل على ان الماروع هو الاقتصاد في العبادات دون انهم ماله والاضرار
 بالنفس وهجر المالوفات كلها وان هذا المسألة المحمدية مبنية شرعا على الاقتصاد والتسهيل
 والتيسير وعدم التعسير برباطه بكم اليسر ولا يزيدكم العسر قال الطبري في الحديث الردي على
 من منع استعمال الحلال من الطيبات ما كلاله ملبسا قال القاضي عياض هذا ما اختلف فيه
 السلف بينهم من ذهب الى ما قاله الطبري ومنهم من عكس واستدل بقوله تعالى أنذهم
 طيباتكم في حياتكم الدنيا قال الحق ان الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بالامر من الاولى التوسط في الامور وعدم الافراط ولا زمة استعمال الطيبات فانه يؤدي الى
 الترفه والبطر ولا يأمن من الوقوع في الشهوات فان من اعتاد ذلك قد لا يجده أحيانا فلا يستطيع
 الصبر عنه فيقع في المحذور كما ان من منع من تناول ذلك أحيانا قد يفيض الى التمتع وهو التكلف
 المؤدى الى الخروج عن السنة المنهية عنه ورد عليه من صح قوله تعالى قل من حرم منة الله
 التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق كما ان الاختيار لتسهيل العبادة يؤدي الى الملل القاطع

وهم على بن أبي طالب
 وعبد الله بن عمرو بن العاص
 وعثمان بن مظعون أخرجه
 عبد الرزاق عن سعيدين
 المسيب مرسل قال
 المصنف في الفتح عن عبد
 الله معهم نظر لان عثمان
 ابن مظعون مات قبل أن
 يهاجر عبد الله فيما أحسب
 ذكره في فتح الباري اه على
 حسن خان

لأهلها ولازمة الاقتصار على الغرائز مشلا وترك النفل يفضى الى البطالة وعدم النشاط الى
 العبادة وخيار الامور واسطها وأراد صلى الله عليه وآله وسلم بقوله من رغب عن شئ من شئ
 عن طريقته فليس مني أي ليس من أهل الخيرية السهلة بل الذي يتعين أن يفطر ليقوى على
 الصيام ويصام ليقوى على القيام وينكح النساء ليهنقلن من ربه وقبل أن أراد من خالفه عليه
 صلى الله عليه وآله وسلم وطريقته أن الذي أتى به من العبادة أرجح مما كان عليه صلى الله عليه
 وآله وسلم فعني ليس مني ليس من أهل ملتي لأن اعتقادك يؤدي الى الكفر (وعنه) أي
 عن أنس (قول كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالباطل وينهى عن التبتل فيه بشديدا
 ويقول تزوجوا الولود والودود أي مكاثركم الانبياء يوم القيامة رواه أحمد وصححه ابن حبان وله
 شاهد عند أبي داود والنسائي وابن حبان أيضا حديثه من قتل بن يسار) انتقل الى قطع من
 التماس وترك السباح انقطاعا الى عبادة الله وأصل التبتل التطلع ومنه قيل لم عليها السلام
 التبتل وناطمة رضى الله عنها التبتل أيضا لا تلتطعها عن نسائها من ماء أو فم ولا ورغبة في
 الآخر والمرأة الولود كثيرة الولادة ويعرف ذلك في التكرير من قرباتها والودود اخوة لكثرة
 ما هي عليه من خصال النعم وحسن الطلق والتحبب الى زوجها واسكانها المفاخر وقوة جوارها
 في الدار الآخرة ووجه ذلك ان من أمته أكثر فتواها أكثر لانه مثل جرم من جمعه (وعنه) أي
 هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تنكح المرأة لأربع (أي التي يرغب
 الى نكاحها ويدعو اليه أحد أربع خصال) لماله وطيبها وجهها ولها وليتم فاضلها ان الدين
 تربت به الشفقة عليه) بن الشيخين مع بقية السبعة الذين تقدم ذكرهم في خطبة لكتاب
 الحديث اخبار بان الذي يدعو الرجل الى التفرج أحد عشره الأربع وآخره عند ذوات الدين
 فامرهم صلى الله عليه وآله وسلم بانهم اذا ودوا ذات الدين فلا يدعون عنها وقد ورد النهي
 عن نكاح المرأة لغير دينها فانخرج ابن ماجه والبرقي عن حديث عبد الله بن عمرو
 مرفوعا لا تنكحوا النساء الحسنات لعله يردن وللملأهن فلهن يطعنن وأنكحوا للدين ولامة
 سودا اخرها ذات دين افضل وورد في قصة خيرة النساء ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة انه قيل
 يا رسول الله أي النساء خير قال التي تدركه ان تملر وتطبعه ان أمر ولا تفتنه في نفسها وماله بما
 يذكره والحسب هو العمل الجليل للرجل وآبائه وقد فسر الحسب بالمال في الحديث الذي أخرجه
 الترمذي وحسنه من حديث هريرة مرفوعا الحسب المال والكرم انتقوى لأنه لا يرايه المال في
 حديث الباب لأنه لا يجنبه فالمراد به المعنى الاول ودل الحديث على أن ما حجب أهل الدين في
 كل شئ هي الاولى لان صاحبهم يتفقد من أخلاقهم وبركتهم وطرا تهم لاسيما الزوجة فيهن
 أولى من يعتبر دينه لانهما جميعته وأولاده وأهليته على ماله ومنزله وعلى نفسها وقوله تربت
 يدك أي المصقت بالتراب من انقرو هذه الكلمة خارجة مخرج ما يعتاده الناس في مخاطبة لانه
 صلى الله عليه وآله وسلم قد صدم الدعاء (وعنه) أي أبي هريرة (أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم كان اذا رافا) بالراء وتشديد الفاقعة مقصورة (انسانا اذا تزوج له لبارك الله لك وبارك
 عليك وجمع ينكح في خير رواه أحمد والبرقي عنه انه مذكور في ابن شريفة وابن حبان الرافاء
 الموافقة وحسن المعاصرة وهو من رفا الزوب وقيل من رفوت الرجل اذا سكنت ما به من روع

قالوا اذا دعاه صلى الله عليه وآله وسلم - للمتزوج بالموافقة فيمويين أهلها وحسن المعاشرة بينهما
قال ذلك وقد أخرج بنو تين مختلعة رجل من بني تميم قال كذا تقول في الجاهلية بالرافع البين فعلنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قولوا الحديث وأخرج مسلم من حديث جابر أنه
صلى الله عليه وآله وسلم قال له تزوجت قال نعم قال بارك الله لك وزاد الدارمى وبارك عليك
وفيه ان الدعاء للمتزوج سنة وأما المتزوج فليس له أن يفعل ويدعو بما أخذه حديث عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أقاد أحدكم امرأاً أو خادماً
أو دابة فليأخذ بيمينها وليقل اللهم اني أسألك خيراً وخيراً ما جلبت عليه وأعوذ بك من شرها
وشر ما جلبت عليه وما أبوداد ووالسائي وابن ماجه (وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه
قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد في الحاجة) زاد في ابن كثير في الارشاد
في النكاح وغيره (ان الحمد لله ثم الحمد ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسوء ما أبعدنا من الله وأشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمداً عبده ورسوله
ويقرأ ثلاث آيات رواء الحمد الاربعة وحسنه الترمذي والحاكم) والآيات يا أيها الناس اتقوا
ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الى رقيباً والثانية يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته الى
آخرها والثالثة يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً الى قوله عظيماً كذا في الشرح
وفي الارشاد لابن كثير عدد الآيات في نفس الحديث الا أنه جعل الاولى يا أيها الناس اتقوا ربكم
الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثنهن من جلالاً كثيراً واسماً اتقوا الله
الذي تسالون به والارحام الآية والثانية يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته الا يقول الثالثة
كأهانا وقوله في الحاجة عام لكل حاجة ومنها النكاح وقد مر في رواية كذا ذكرنا وما أخرج
البيهقي أنه قال قال شعبة قلت لابي اسحق هذ في خطبة النكاح وفي غيرها قال في كل حاجة وفيه
دلالة على سنية ذلك في النكاح وغيره ويحطب العاقد بنفسه حال العقد في من السنن المهيورة
ونذهب الظاهرية الى أنها واجبة ووافقه من الشافعية أبو عروا فتخرج في محيصه باب وجوب
الخطبة عند العقد ويا في شرح الحديث الا في عدم الوجوب (وعن جابر رضى الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخطب أحدكم المرأة فان استطاع أن
يتظر منها ما يدعو الى نكاحها فليفعل) وتعلمه قال خطبت جارية فكنيت أنجباً لها حتى رأيت
منها ما دعاني الى نكاحها فتزوجتها (رواه أحمد وأبو داود ورجله ثقات وصححه الحاكم ولم يشاهد
عند الترمذي والسائي عن ابنة) ونقله أنه قال له وقد خطب امرأاً انظر اليها فإنه احرى أن
يدوم يشك (وعند ابن ماجه وابن حبان من حديث محمد بن مسلمة ولمسلم عن أي هريرة ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للرجل تزوج امرأه) أي اراد ذلك (أثرت اليها قال لا قال
أنه فأنظر اليها) دلت الاحاديث على أنه ينبغي للرجل تقديم النظر الى من يريد نكاحها وهو
قول جاهر العلماء والنظر الى الوجه والكنى لانه يستدل بالوجه على الجمال وضد بالكفى
على خصوصية البدن أو عدمها وقال الاوزاعي ينظر الى مواضع اللحم وقال داود ينظر الى جميع
بينهما والحديث مطلق فينظر الى ما يحصل له المقصود والنظر اليه ويدل على فهم الصحابة ذلك ما رواه
عبد الرزاق وسعيد بن منصور أن عمر كشف عن ساق أم كلثوم فنت على ما بعث بها على اليه

مطلب خطبة النكاح

لنظرها ولا يشترط رضا المسرا عند ذلك النظر بل له أن يفعل ذلك على عقلها كما فعله جابر قال
 أصحاب الشافعي أنه ينبغي أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إبداء
 به لافه بعد الخطبة وإذا لم ينكح النظر إليها احتجب له أن يبت امرأته يتنقها تنظر إليها وتخبه
 بصفتها فتدري أنس الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث أسلم إلى امرأة فقال انظري إلى
 عرقها وشمى معانها ثم أخرجه أحد الطبراني والحاكم والبيهقي وفيه كلام وقد روي عن
 عوارضها وهي الأسنان التي في عرض القم وهي ما بين النيا والاضراس واحد عارض والمراد
 اختيار راحة النكحة وأما المعاطف فهي ناحية العنق ويثبت مثل هذا الحكم للمرأة فانها تنظر
 أو تنظرها فانه يحميها منه مثل ما يحجب منها كذا قيل ولم يرد به حديث والأصل تحريم النظر
 الاجبي الأدليل لا دليل على جواز النظر الرجل لمن يريد خطبها (وعن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحط بأحدكم على خطبة أخيه) تقدم اسمها كسر
 الحاء هنا (حتى يترك الخطيب قبله أو ياذن له مستق عليه واللفظ للختاري) انتهى أصله التحريم
 الأدليل يدر فنه عنه وارجع إلى الواري الإجماع على أنه لا وقال الخطابي انتهى للتحريم وليس
 للتحريم وظاهره أنه انتهى عنه سواء قد أجيب الخطيب أم لا وقده نافي البيع أنه لا يحرم الأدب
 الاجابة والدليل حديث نامة بنت قيس تقدم وإن جاع قائم على تحريمه بعد الآية والآية
 من المرأة الكاف في الكف ومنه الصغيرة وأما غير الكف فلا بد من إذن الولي على الأولياء
 له المنع وهذه في الإبداء الصريحة وأما إذا كانت غير صريحة فلا منع عدم التحريم وكذلك إذا لم
 يحصل رد ولا إجابة ونص الشافعي أن سكوت البكر رضا بالخطيب فهو إجابة وأما العقد مع
 تحريم الخطبة فقال الجمهور يصح وقال داود يفسخ لسكاح قبل الدخول بعده وقوله أو ياذن
 لدل على أنه تجوز له النسبة بعد الإذن وجواز المأذون له بالنكاح وغيره بالإخلاق لأن الله قد دل
 على أنكره فيه وزخلة يأنكل من يريد نكاحها وتقدم الكلام على قوله أخيه وأنه أفاد التحريم
 على خطبة المسلم لا على خطبة الكافر وتقدم الخلاف فيه وأما إذا كان الخطيب فاعقافه يجوز
 للأعقف الخطبة على خطبته أم لا ونقل عن ابن القاسم صاحب مالك أنه تجوز الخطبة على خطبة
 الناسق ورجع ابن العربي وهو قريب فم إذا كانت الخطوبة عفيفة فيكون الناسق غير كنهها
 فتكون خدعة كالاخطبة لم يعتبر الجمهور بذلك إذ صدرت معها علامة القبول (وعن سهل
 ابن سعد الساعدي رضي الله عنه قال بنت امرأة) قال المصنف في المنع ولم أقف على اسمها (إلى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله جئت أحب إليك نفسي) لأن المسرا لا تملك
 رقبته (فنظر لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصدقه النظر وصوبه) في النهاية ومنه
 الحديث فصدقه النظر وصوبه أي نظرت إلى أعلاي وأسفل ومن أدلة جواز النظر إلى من يراد
 زواجها وقال المصنف أنه تحرر عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يحرم عليه النظر إلى
 المؤمنات الاجنبات بخلاف غيره (ثم ما طار سوز الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه فلما رأته
 المرأة أنه لم يقض قبحا شيا جلست فقام رجل من أصحابه) قال المصنف لم أقف على اسمه (فقال
 يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال فهل عندك من شيء فقال لا والله يا رسول الله
 قال اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا فقال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم انظر ولو خاتما أي ولو نظرت خاتما (من حديد فذهب ثم يرجع فقال
 لا والله ما رسول الله ولا خاتما من حديد) أي موجود فقام مبتدأ حذف خبره (ولكن هذا
 انزاري قال) سهل بن سعد الراوي (ما له رد اغلها فغف فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ما تصنع بازارك ان لبسته) أي كله (لم يكن عليها منه شيء وان لبسته) أي كله (لم يكن عليك منه
 شيء) ولعله بهذا الجواب بين له ان قسمة الازار لا تنفعه ولا تنفع به المرأة (بجلس الرجل حتى
 اذا طال مجلسه قام فقرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موليا فأمر به فدعى به فلما جاء قال ماذا
 معك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا عدد ما فقال تقرأهن عن ظهر قلبك قال نعم قال
 اذهب فقد ملكتكها بجامعك من القرآن ستدق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية له قال انطلق فقد
 زويتكها فعملها من القرآن وفي رواية البخاري أمثلكها بجامعك من القرآن ولابي داود عن أبي
 هريرة قال أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تحفظ قال سورة البقرة والتي قلها قال قم فعملها
 عشرين آية) دل الحديث على مسائل عديدة وقد تتبعها ابن التين وقال هذه إحدى وعشرون
 فائدة بوب البخاري على أكثرها قلنا ولنا بتقسيمها وأوصفها الأولى جواز عرض المرأة نفسها
 على رجل من أهل الصلاح وجواز النظر من الرجل وان لم يكن خاطبا لارادة التزوج يريد ان ليس
 جواز النظر خاصا للصاحب بل يجوز لمن تخطبه المرأة فان نظره صلى الله عليه وآله وسلم اليها
 دليل على انه أراد زواجها بعد عرضها عليه نفسها وكأنهم لم يجبه فأعرض عنها والثانية ولاية
 الامام على المرأة التي لا تريب لها اذا أذنت الآن في بعض الفاظ الحديث انها فوضت أمرها
 اليه وذلك فوكيل وانه يعقد للمراقة من غير سؤال عن وليها هل هو موجود أو لا حاضر أو لا ولا
 سوء الهال هي في عصمة رجل أو عدمه قال الخطابي والى هذا ذهب جماعة جلا على ظاهر
 الحال الثالثة ان الهبة لا تثبت الا بالقبول الرابعة انه لا بمن الصداق في النكاح وانه يصح
 ان يكون شيئا يسيرا فان قوله ولو خاتما من حديد مبالغة في تقليله فيصح بكل ما تراضى عليه الزوجان
 أو من اليه ولاية العقد مما فيه منفعة وضابطه ان كل ما يصلح ان يكون قيمة وغنائم شيء ان يكون
 مهرا وقيل القاضى عياض الاجماع على انه لا يصح ان يكون مما لا قيمة له ولا يحل به النكاح
 وقال ابن حزم يصح بكل ما يسمى شيئا ولو جبه من شعر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم هل تجد شيئا
 وأجيب بان قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولو خاتما من حديد مبالغة في التقليل وله قيمة وكان
 قوله في الحديث من استطاع منكم البات من لم يستطع دل على انه شيء لا يستطع كل أحد وجبة
 الشعر مستطاعة لكل أحد وكذلك قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا فقله أن يتغوا
 باموالكم دال على اعتبار المالية في الصداق حتى قال بعضهم أهله خون وقيل أربعون
 وقيل خمسة دراهم وان كانت هذه التقادير لا دليل على اعتبارها بخصوصها والحق انه يصح بما
 يكون له قيمة وان تحقرت والا حاديت والآيات يحتمل انها خرجت مخرج الغالب وانه لا يقع
 الرضا من الزوجة الا بكونه مالا لا صورة ولا يطبق كل أحد على تحصيله الخامسة انه ينبغي ذكر
 الصداق في العقد لانه أقطع للزواج وأنفع للمرأة فلو عقد بغيره كصداق صح العقد ووجب لها
 مهر المثل بالخول وانه يستحب فبجمل المهر والسادسة ان يجوز الحلف وان لم يكن عليه اليمين
 وانه يجوز الحلف على ما ينظنه الحالف لانه صلى الله عليه وآله وسلم قاله بعد عيته اذهب الى أهلك

فانظر هل تجد شيئا أقبل على ان يمينه كانت على ظنسه ولو كانت لا تكون الاعلى علم لم يكن للامر
 يذبحه الى أهله قائمة السابعة انه لا يجوز للرجل ان يخرج من ملكه ما لا بد منه كالنبي يستعونه
 ويسدخه من الطعام را: اربا لانه صلى الله عليه وآله وسلم على منعه عن قسمة ثوبه بقوله ان
 لبسته لم يبق عليك منه شيء لثأمة اختياره صلى الله عليه وآله وسلم على الله عليه وآله وسلم لم يصدقه
 في أول دعواه الاعسار حتى ظهر له قرائن صدقه وهو دليل على انه لا تسمع اليه من مدعى
 الاعسار حتى تظهر قرائن اعساره التاسعة انها لا تجب الخطبة للعقد لان المذكر في شيء من
 طرق الحديث وتقدم ان الظاهرية يقولون بوجوبها وهذا يرد قولهم والله يدع ان يكون
 المصدق منهعة كذا عليهم فانه منفعوبة من عليه غيره وبذلك نفى موسى مع شعب وقد
 ذهب الى جواز كونه منهعة بعش العلماء ونفقت الحنفية وقد كانوا لا تأويل الحديث وادعاء ان
 التزويج بغير مهر من خواصه صلى الله عليه وآله وسلم وهو خلاف الأصل انه مرة قوله صلى الله
 من القرآن يحتمل كما قاله النفاضي عياض وجهين أظهرهما ان يعلم امره من القرآن وقدرا
 معيما منه ويكون ذلك صداقا يؤيده قولنا في بعض طرقه النسخة فاعلمها من القرآن وفي بعضها
 تعيين عذر من الآيات ويحتمل ان لا يفتعليل والله زوجهم بغير صداق كرامته ان يكونه فظنا
 لبعض القرآن ويؤيده هذا الاحتمال فسمعت من ساجد مع أي سليم ذلك انه خطبهم فثبت والله
 ما مثلك يرد وليكن كافر أو مسلمة ولا يجل لئلا أتزوجك فان تعلم بذلكه هرك ولا سأل غيره
 فاسلم فكان ذلك مهورها أخرجه النسائي وجمعه عن ابن عباس وترجمه ان النسائي باب التزويج
 على الاسلام وترجمه على حديثه بل هذا يؤول الى التزويج على سورة بشرة وهذا ترجيح منه
 للاسما قال له في ولا احتمال الا ان يهرم قاله القدسي ليعتد روايته فاعلمها من القرآن الحادية
 عشرة ان السكاح يقع بلفظ الفأيد وهو ذهب الحنفية ولا يخفى انه قد اختلفت الالفاظ
 في الحديث فروى بالتعليق بالتزويج بالامكان قال ابن دقيق العيد هذه اللفظة واحدة في قصة
 واحدة اختلفت مع اتحدا فخرج الحديث وانما عوان الزايع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 لفظ واحد امرح في هذا الزوج وقد نقل عن الدارقطني ان لسواب روايته من روى قد
 زوجتكمها وانهم أكثر وأحفظ وأطول المصنف في الفقه الرزم على هذه الثلاثة الا اننا لم
 قال ورواية التزويج والانكاح أرجح وأما قول ابن تين انه جمع أهل الحديث على ان العمد
 رواية تزوجتكمها وان روايتكم كنكمهم فيه فقد قال المستناب ذلك مباينة منه وقال
 البغوي الذي يظهر انه كان بلفظ تزويج على وفق قول الخاطب زوجتها ادعوا انما بل في لفظ
 العتود اذ قل ما يختلف لفظ المتعاقدين وقد ذهبت الحنفية والمنكية في القول المشهور ان جواز
 العقد بكل لفظ ينسب معناه اذا قرن به الصداق أو صداها سكاك كالتقليد وشرومو لا يصح بلفظ
 العارية والاجارة والوصية (وعن عمر بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما) عامر تابعي
 سمع أباه وغيره ومات سنة أربع وعشرين ومائة (عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال أعلنوا السكاك رواه أحمد وصححه الحاكم) وفي باب عن عائشة أعلنوا انكاح
 واضربوا عليه بالقرن بالأي الذي أخرجه الترمذي وفي رواية عيسى بن ميمون ضعيف لاقاله
 الترمذي وأخرجه ابن ماجه والبيهقي وفي مسنده خالد بن اياس منكر الحديث كما قال احمد

وأخرج الترمذي أيضا من حديث عائشة وقال حسن غريب أعلنا هذا النكاح واجعله
 في المساجد واضربوا عليه بالدفوف وليوم أحدكم ولو بشاة فإذا خطب أحدكم امرأة وقد خضب
 بالسواد فليعلمها لا يفرها دلت الأحاديث على الأمر بإعلان النكاح والإعلان خلاف الأسرار
 وعلى الأمر بضرب الغربال وفسر بالدف والأحاديث فيه واسعة وإن كان في كل منها مقال إلا
 أنها بعض مدبعضها بعضها يدل على شرعية ضرب الدف لأنه يبلغ في الإعلان من عدمه ونظائر الأمر
 الوجوب ولعله لا فائل به فيكون مستوفى ولكن بشرط أن لا يهجم به محرم من التغنى بصوت زعيم
 من امرأته الأجنبية شعره مدح الخلد ودوا القود بل ينظر إلى الأساليب العربية التي كان في
 عصره صلى الله عليه وآله وسلم فهو المأمور به وأما ما أحدثه الناس من بعد ذلك فهو غير المأمور به
 ولا كلام الله في هذه الأعصار يقتضيه جملة من كسبه فيصير له ذلك لنفسه (وعن أبي بردة بن
 أبي موسى رضى الله عنهما) عن أبيه قال قال الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نكاح إلا بولي
 رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان وأعله بالارسال قال ابن كثير
 وقد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث أسير بن أبي عوانة وشريك
 القاضي وقيس بن الريس ويونس بن أبي اسحق وزهير بن معاوية كلهم عن أبي اسحق كذلك
 قال الترمذي ورواه شعبه والثوري عن أبي اسحق هر سلا وكان الأول (١) عن أبي اسحق هكذا
 صححه عبد الرحمن بن مهدي فمما حكاه ابن خزيمة عن أبي المنى عنه وقال علي بن المديني حديث
 أسير بن أبي اسحق في النكاح صحيح وكذا صححه البيهقي وغيره أحد من الحفاظ قال ورواه أبو يعلى
 الموصلي في مسنده عن جابر مرفوعا قال الحفاظ الضياء بأسند رجاله كلهم ثقات قلت وبأني
 حديث أبي هريرة لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها وحديث عائشة أن النكاح من غير
 ولي باطل قال إنما كرهت ذلك لما روي عن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة وأُمّ
 سلمة وزينب بنت جحش قال وفي الباب عن علي وابن عباس ثم سرد ثلاثين معهما والحديث
 دل على أنه لا يصح النكاح إلا بولي لأن الأصل في النكاح في الصحة لا في الكمال والولي هو الأقرب
 إلى المرأة من عصبتها دون ذوي أرحامها واختف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فاجمهور
 على اشتراطه وإنما لا تزوج المرأة نفسها وحكى عن ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة
 خلاف ذلك وعليه دلت الأحاديث وقال مالك بشرط في حق الشريعة لا الرخصة فقلها أن تزوج
 نفسها وزهبت الخفية إلى أنه لا يشترط مطلقا محققين بالقياس على البيع فإنها تستقل ببيع
 سلمتها وهو قياس فأسد الاعتبار ولا قياس مع نص وبأن الكلام في ذلك مستوفى في شرح
 حديث أبي هريرة لا تزوج المرأة المرأة الحديث وقالت الطاهرية يعبر الولي في حق البكر
 لحديث الشيباني أولى بنفسها وسياق وبأن المراد اعتبار رضاها بما عينه وبين أحاديث
 اعتبار الولي وقال أبو ثور للمرأة أن تنكح نفسها بآذن وليا للمفهوم قوله (وعن عائشة رضى الله
 عنها) قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما امرأة تنكح بغير آذن وليها فنكاحها باطل
 فإذا دخل بها فلها المهر مما استحل من فرجها فإن اشترى وقال السلطان ولين من لا ولي لها أخرجه
 الأربعة إلا السائي وصححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم قال ابن كثير وصححه يحيى بن معين
 وغيرهم الحفاظ قال أبو ثور فقوله بغير آذن وليها يفهم منه أنه إذا آذن لها جاز أن تعتقد لنفسها

(١) أي عن أبي بردة عن
 أبيه أنه منه

وأجيب بأنهم مفهوم لا يقوى على معارضة المنطوق اشتراطه واعلم ان الحنفية طعنوا في هذا الحديث بظاهره وسليمان بن موسى عن الزهري وسئل الزهري عنه فلم يعرفه والذي روى هذا لفتح هو اسمعيل بن عيسى قاضي عن ابن جريج الراوي عن سليمان انه سأل الزهري عنه أي الحديث في معرفته وأجيب عنه بأنه لا يلزم من نسيان الزهري أنه ان يكون سليمان بن موسى وهم عليه لا سيما وقد أتى الزهري على سليمان بن موسى وقد عارضته أحاديث اعتبار الولي وغيره مما يأتي في شرح واستيفاء البيهقي في السنن الكبرى وقد عارضته أحاديث اعتبار الولي وغيره مما يأتي في شرح حديث أبي هريرة وفي الحديث دليل على اعتبار اذن الولي في النكاح بعقد عليها أو عقد وكيله ونظاير ان المرأة تستحق المهر بالدخول وان كان النكاح باطلا لقوله فادخل بها فلها المهر عما استحل من فرجها وفيه دليل على أنه اذا احتل ركس من أركان النكاح فهو باطل مع العلم والجهل وان النكاح يصح باطلا وهو الاول واسمعتي الضمير في قوله فان اقهر وعادته الى الاولياء له ان عليهما كذا الولي والسياس والمردا لا يتباين مع الاولياء من العقد عليها وهذا هو الفصل وبه تستقل الرأية الى السلطان ان حصل الاقرب وقيل بل تستقل الى الأبعد وانتقالها الى السلطان مبني على منع القرب والابعد هو محتمل ودل على ان السلطان ولي من لا ولي له لعدمه أو انتعسه ومنها غيبة الولي وبذلك حديث الباب أخرجه الشافعي من حديث ابن عباس مرفوعا لا نكاح لاولي والسلطان ولي من لا ولي له وان كان فيه ما يخرج من أدلة فقد أخرجه سفيان في معناه من طريقه الطبراني في الاوسط باسناد حسن عن ابن عباس بلفظ لا نكاح لاولي من شد أو سلطان ثم المراد بالسلطان من اليه الامر باثرائها كأعاد الاسم والاحاديث القاضية بالامر بطاعة السلطان باثرائها وعادلا وقيل بل المراد به العادل المتولي لمصالح العباد لاسلطين الجور فانهم ليسوا باهل لذلك (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نكاح) مفعول الصيغة مجزوم ومأمور فوعاومته الذي بعده (الامر) هي (١) هنا التي نازفت زوجها ابتلاق أو موت (حتى تستأمر) من الاستئثار وهو طلب الامر ولا يكسب البكر حتى تستأذن قالوا رسول الله كيف اذنهم قال ان تسكت متفق عليه) فيه انه لا يسن طلب الامر من التيب فلا يعقد عليها حتى يطلب الولي الامر منها بالاذن بالعقد والمراد من ذلك اعتبار رضاها وهو معنى أحبتها بنفسها من ولها في الاحاديث وقوله واكرأرأها البكر الثالثة وعبر عنها بالاستئذان منها وعبر في الشبهة بالاستئثار إشارة الى اخبرق بينهما وانما كذا مشاوره التيب ويحتاج الولي الى صريح التتول بالاذن منها بالعقد عليها والاذن من البكر دائر بين القول والسكوت بخلاف الامر فانه مريض في القول وانما اكتفي منها بالسكوت لانها قد تسكتي من التصريح وقد روي رواية ابن عائشة قالت يا رسول الله ان البكر تسكتي قال رضاها مما بها أخرجها الشيخان ولكن قال ابن المنذر يوجب أن يعلم ان سكوتها رضا وقال سفيان يقال لها ثلاثا ان رضيت فاسكتي وان كرهت فانطقي فاما لما لم تنطق ولكها بكت عند ذلك ففيل لا يكون سكوتها رضا مع ذلك وقيل لأن البكر كانت في المنع الآن يقترن بصياح ونحوه ولا يعتبر الجمع هل هو زفيو يدل على المنع أو بارده فهو يدل على الرضا والاولى أن يرجع الى القرائن فانهم لا يفتق والحديث عام لا وليا من الاب وغيره في أنه لا يسن اذن البكر بالالفة واليه ذهب الحنفية

(١) هذا هو المراد منها
لانها قد تطلق على من لا زوج
لها اول وصغير قد كره عياض
وغیره اهـ منه

وآخرون عملاً بعموم الحديث هنا وبالنخاص الذي أخرجه مسلم بلفظ والبركر يستأنن أبوها ويأن
 ذكر الخلاف في ذلك واستيفاء الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس الآتي ﴿وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال النبي أحق بنفسها من وليها والبكر
 تستأمر وإنها سكوتهما رواه مسلم وفي لفظ أي من رواية ابن عباس (ليس للولي مع النبي
 أمر واليتمية تستأمر رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) تقدم الكلام على أن المراد
 بأحقية النبي بنفسها اعتبار رضاها كما تقدم على استئثار البكر وقوله ليس للولي مع النبي أمر
 أي أن لم ترض لما سلف من اعتبار الدليل على رضاها وعلى أن القدالي الولي وأما قوله واليتمية
 تستأمر فاليتيم في الشرع الصغيرة التي لأب لها وهو دليل الشافعي في أنه لا تزوج الصغيرة إلا
 الأب لا مصلى الله عليه وآله وسلم قال تستأمر اليتيمة ولا استئثار الأب بعد البلوغ إذا فائدة لا تتمار
 الصغيرة وذهبت الخنفية إلى أنه يجوز أن يزوجه الأب أو ولياً مستدلين بظاهر قوله تعالى وإن خفتم
 أن لا تقسطوا في اليتامى الآية وما ذكر في سبب نزولها في أنه يكون في حجر الولي يتيمة وليست
 الرغبة في تكاثرها وأغابر غيب في مالها تيز وجهها بذلك فتم واوانه ليس بصريح في أنه يتكلم بصغيرة
 لا محتمل أنه يمنعها إلا زواج حتى تبلغ ثم يتر وجهها ولها بعد البلوغ الخيار قياساً على الأمة فأنها
 تخير إذا عقت وهي مزوجة والجامع حدوث ملك التصرف ولا يحق ضعف هذا القول وما تفرع
 عنه من جواز الفسخ وضعف القياس ولهذا قال أبو يوسف لا خيار لها مع قوله يجوز أن تجوز بغير
 الأب لها كما لم يشل بالخيار لضعف القياس فالأرجح ما ذهب إليه الشافعي ﴿وعن أبي هريرة رضي
 الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها
 رواه ابن ماجه والدارقطني ورجاله ثقات) فيه دليل على أن المرأة ليس لها ولاية في النكاح
 لنفسها ولا غيرها فلا عبرة لها في النكاح يجب أن لا قبولاً فلا تزوج نفسها باذن الولي ولا غيره
 ولا تزوج غيرها بولاية ولا بوكالة ولا تقبل النكاح بولاية ولا وكالة وهو قول الجمهور وذهب أبو
 حنيفة إلى يجوز للعاقبة البالغة نفسها أو ابنتها الصغيرة تتوكل عن الغير لكن لو وضعت نفسها عند
 غير كف فلا وليتها الأعراس وقال مالك تزوج الدنيا نفسها دون الشريعة كما تقدم واستدل
 الجمهور بالحديث وبقوله تعالى ولا تضاوم أي تكمين أزواجهن قال الشافعي هي أصرح
 آية في اعتبار الولي والأب كما كان لعله هي وسبب نزولها في معقل بن يسار تزوج أخته فطاعها
 زوجها طاعة رجعية وتر كما حاقى انقضت عدتها ورام رجعتها فخاف أن لا يزوجه قال غفر
 ترك هذه الآية رواه البخاري زاد أبو داود فكفرت عن يميني وأنكحتم إياه فلو كان لها أن تزوج
 نفسها لم يثبت أنها على الاستناع ونزول الآية ببيان أنها تزوج نفسها وبسبب نزول الآية
 يعرف ضعف قول الرازي أن الصغيرة لا تزواج وضعف قول صاحب منهاجه المجهدة ليس في
 الآية إلا أنهم من عن العزل ولا يفهم منه اشتراط أنهم في صحة العقد لأحققة ولا يجوز أبداً قد
 يفهم منه ضد هذا وهو أن الأولياء ليس لهم سبيل على من يلوئم انتهى ويقال عليه قد فهم السلف
 شرط أنهم في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وبأمر من نزلت فيه إلى التكفير عن يمينه والعقد
 ولو كان لا سبيل للأولياء أن تعالى غاية البيان بل كرر تعالى كون الأمر إلى الأولياء في عدة
 آيات ولم يأت عرفوا واحداً للمرأة نكاح نفسها ودلت أيضاً على أن نسبة النكاح اليهن في الآيات

مثل حق تنكح زوجا غيره مراد به الانكاح بعد الولي اذ لو فهم صلى الله عليه وآله وسلم انها
تنكح نفسها الامر باعذار ولي الآية. لا ولا بان لا خيا الله لا ولاية ولم يزوج له الخث في عينه
والثغور ويدل لاشتراط الولي ما شرجه الجازي وأبو داود من حديث عروة عن عائشة انها أخبرته
ان نكاحا في ابنا هلية زن على أربعة أشهر. ثم نكاح الناس اليوم يضبط الرجل الى رجل
وليته أو ابنته فيصدقها ثم بهما ثم قال في آخره لم يبعث محمد بالحق هدم نكاح ابدا هلية كله
الا نكاح الناس اليوم فهذا دل على انه صلى الله عليه وآله وسلم قرر ذلك النكاح المعتبر فيه
الولي وزاده تأكيداً بما قد سمعت من الامة ديت ويدل نكاحه صلى الله عليه وآله وسلم لمصلحة
وقوله انه ليس أحد من أوليائها احسن ولم يش صلى الله عليه وآله وسلم انكحى أنت نفسك مع انه
مقام يباين ويدل له قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى لا يخطبوا لاوليائهم لا ينكحوا المسلمات
المشركين ولو فرض ان يجوز الانكاح نكحنا بنت الايمه قال في آخره مدعى عليان لان
الله كل بانها تنكح نفسها يقول باليسها وليها يينا فيا من ان الآية لم تدل بالادلة على تحريم
انكاح المشركين لانهما لم يأت في الآية ولا ينعى انكاح المشركين لا على نهي
المسلمات ان ينكحن أنفسهن منهم وقد علم تحريم نكاح المشركين للمسلمات فالامر للاراد بالادل
على ان ليس للمراد ولا يفي نكاح ولقد تكلم صاحب نهاية ائمه على الآية بكلام في غاية
السطر فقال الآية مفردة بينات يكون خط الاوليه ولا ولي الامر قال فان قيل هو عام
والعم يشمل ولي الامر واولياءه انما هو خطاب بالمنع والمع بالشرع فيستوى
فيه الاولياء وغيرهم ومن أولى ما ورد بالمنع الشرع لا يجب له ولا يباحه له لاذن فصل اول
قلنا به خطاب لاوليه يوجب شرط انهم في نكاح لكان جهلا لمع به على انه ليس فيه
ذكر مسان الاولياء امر بهم لبيان يجوز اخره من وقت طابع انتهى واجواب ان
الانصار ان الآية خطاب لكافة المؤمنين الذين في الذين خطبوا صدرها في قوله ولا تنكحوا
المشركين حتى يؤمن والمراد ينكحون من اليه الان سألهم الاولياء أو خطاب لاولياء ومنهم
انهم امرهم فقد عده أو عده لهم لم يعرف من قوله فان استخرجوا قاله ان ولي من لاوليها
بعدميل قوله ثم من الذين خطاب الاوليه وولي الامر وقوله هذ الخطاب نعم هو خطاب
بالمع بالشرع قلنا نعم قوله بالشرع يستوى فيه الاولياء وغيرهم قلنا اذا كلام في غاية السقوط
فان المنع بالشرع هذا الاولياء الذين يتولون العقد اسجوازا كما يقوله الخنفية أو شرطاً كما يقوله
غيرهم ولا يجزى عزل عن المنع لانه ولاية على بنت زينة مثلاً فانه في نهي عن شيء ليس
من تكليفه بهذا تكليف يخص الاولياء فهو كمنع الغنى عن السؤال ومنع النساء عن التبرج
فالتكليف الشرعي منها يخص الذكر ومنها يخص الاناث ومنها يخص بعضهن
الشرعيين وفردتهم ما ومنهم ما هم الغريقين وان ارادته يجب على الاجنبى ان ينكح على من يزوج
مسألة بمشركه فخرج عن البحث وقوله ولوقلت انه خطاب لاولياء ان كان جهلا لا يسمع به عمل
جوابه انه ليس بمجمل اذا لاولياءهم عرفون في زمان من انزلت عليهم الآية وقد كان معروفا
عندهم الا ترى الى قوله ثم يضبط الرجل الى الرجل وليته فانه دال على ان الاولياء معروفيون
وكذلك قول أم سلمة صلى الله عليه وآله وسلم ليس أحد من أوليائي حاضر او غا ذكرنا هذا الا

نقل الشارح رحمه الله كلام النهاية وهو طويل وجنح الى رأى الحنفية واستقواه الشارح ولم يقو
 في تطري ما قاله فاحسب أن بعض ما فيه ولولا محبة الاختصار لقلته بطوله وأثبت ما فيه ومن
 الأدلة على اعتبار الولى قوله صلى الله عليه وآله وسلم النبي أحق بنفسه من ولها فإنه أثبت حقاً
 للولى كما يفيد لفظ أحق وأحقية هي الولاية وأحقية أرضاها فإنه لا يصح عقد مبيعها إلا بعد
 لحقها بنفسها كدمن حقه لتوقف حقه على انحصار (وعن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما
 قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشغار والشغار) فسر قوله (ان يزوج الرجل
 ابنته على أن يزوجه الا ستر ابنته وليس بينهم ما صدق متفق عليه) وانفق من وجه آخر على ان
 تفسير الشغار من كلام نافع قال الشافعي لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك حكاه عنه البيهقي في المعرفة وقال الخطيب انه ليس من كلام
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما هو قول مالك وقد بين ذلك ابن موهدي والقنبي ويدل انه من كلام
 مالك أنه أخرجه الدارقطني من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال سمعت ان الشغار أن يزوج
 الرجل الخ وأما الجفاري فصرح في كتاب الحيل ان تفسير الشغار من قول نافع قال القرطبي
 تفسير الشغار بما ذكر صحيح، وافق ما ذكره أهل اللغة قال كان مرفوعاً عنه والمقصود ان
 كان من قول العاصمي فقبول أيضاً لأنه أعلم بالقال وأبعد الحال انتهى وإذا ثبت انتهى
 عنه فقد اختلف الفقهاء هل هو باطل أو غير باطل فذهب الشافعي ومالك الى انه باطل للنهي عنه
 وهو يقتضي البطلان ولانها مخالفة في علمه انتهى لا تطول به وكلها أقوال تحتملية ويظهر من
 قوله في الحديث لا صدق بينهما علمه انتهى وذهب الحنفية وطائفة الى ان السكاح صحيح
 ويلغو ما ذكر فيه عملاً بعموم قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء ويحجب بانه خصه
 النبي (وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان جارية بكر أنمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فذكرت ان أباهما زوجها وهي كارهة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد وأبو داود
 وابن ماجه وأعل بالارسال) وأجيب عنه بأنه رواه أيوب بن سويد عن الثوري عن أيوب
 موصولاً وكذلك رواه معمر بن سفيان الرقي عن زيد بن حبان عن أيوب موصولاً وإذا اختلفت في
 وصل الحديث وارساله فالحكم لمن وصله قال المصنف الطعن في الحديث لانه في له لان له طرقاً
 يقوى بعضها بعضها انتهى وقد تقدم حديث أبي هريرة المتفق عليه وفيه ولا تنكح البكر حتى
 تستأذن وهذا الحديث أفاد ما أفاد قبل على تحريم اجبار الاب لابنته البكر على السكاح وغيره من
 الاولياء الاولى والى عدم اجبار الاب ذهاب الحنفية لما ذكره الحديث مسلم بالفظ والبكر
 يستأذنها أبوها وان قال البيهقي زيادة الاب في الحديث غير محفوظة فقد رده المصنف بانها زيادة
 عدل يعنى في فعلها وذهب أحمد وأصحابه والشافعي الى أن لاب اجبار ابنته البكر بالغة على
 السكاح عملاً بمفهوم النبي أحق بنفسه من ولها فانه دل ان البكر بخلافها وان الولى أحق بها ويرد
 بانه مفهوم لا يقاوم المنطوق وبانه لو أخذ بعمومه لم يمت في حق غير الاب من الاولياء وان لا يخص الاب
 بجواز الاجبار وقول البيهقي في تقوية كلام الشافعي ان حديث ابن عباس هذا محمول على انه
 زوجهما من غير كفه قال المصنف جواب البيهقي هو العقل لانها واقعة عين فلا يثبت الحكم بها
 نعمياً قلت كلام هذين الامامين محاماة على كلام الشافعي ومنهم من لا تأويل البيهقي

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجمع) بلقظ
 المضارع المبنى للمفعول ولا نافية فهو مرفوع ومعناه انتهى وقد ورد في إحدى روايات
 الصحاح نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمع (بين المرأة وبين المرأة وخالتها
 منفق عليه) فيبدل دليل على تحريم الجمع بين من ذكر قال الشافعي يحرم الجمع بين من ذكر
 وهو قول من لقيته من المفتين لا خلاف بينهم في ذلك ومثله قال الترمذي وقال ابن المنذر لست
 أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم وإنما قال بالجواز فرقق من الخواارج ونقل الاجماع أيضا ابن عبد
 البر وابن حزم والقرطبي والنووي ولا يخفى أن هذا الحديث خصص عموم قوله تعالى وأحل لكم
 ما وراء ذلكم الآية قبل ويلزم الحنفية أن يجوزوا الجمع بين من ذكر لأن أصولهم تقديم عموم
 الكتاب على أخبار الأحاد إلا أنه أجاب صاحب الهداية أنه حديث مشهور ورواه المشهور له حكم
 القطعي لا سيما مع الاجماع من الامة وعدم الاعتداد بالخصالف (وعن عثمان رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينكح) بفتح حرف المضارعة من نكح (المحرم ولا ينكح)
 بضمة من أنكح (رواه مسلم وفي رواية له) أي لمسلم عن عثمان (ولا ينكح) أي لنفسه
 أو لغيره (زاد ابن حبان ولا ينكح عليه) وتقديم ذلك في كتاب الحج الاقوله ولا ينكح عليه
 والمراد أنه لا ينكح أحد منه وليته (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال تزوج رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة وهو محرم متفق عليه) الحديث قد أثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه تزوجها وهو
 ابن عباس لغيره قال ابن عبد البر اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه تزوجها وهو
 حلال جاءت من طرق شتى وحديث ابن عباس صحيح الاسناد لكن الوهم إلى الواحد أقرب من
 الوهم إلى الجماعة فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا فتطلب المحجة من غيرهما وحديث عثمان
 صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتقد انتهى وقال الأثرم قلت لأحد أن أبان يقول بأي شيء يدفع
 حديث ابن عباس أي مع محنته قال الله المستعان ابن المسيب يقول وهم ابن عباس وميمونة يقول
 تزوجني وهو حلال انتهى يريد يقول ميمونة ما رواه عنها مسلم وهو قول المصنف (ولسلم عن ميمونة
 نفسها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها وهو حلال) وعرض حديثها حديث عثمان وقد
 بول حديث ابن عباس بأن معني وهو محرم أي داخل في الحرم أو في الأشهر الحرم بحرم بهذا
 التأويل ابن حبان في صحيحه وهو تأويل بعيد لا تساعد عليه ألفاظ الأحاديث وقد تقدم
 الكلام في هذا في الحج (وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أن أحق الشروط أن يوفى بها ما استلتم به القروح متفق عليه) أي أحق الشروط
 بالوفاء شروط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق والحديث دليل على أن الشروط المذكورة
 في عقد النكاح تعين الوفاة بها وسواء كان الشرط عرضاً أو مالا حيث كان الشرط للمرأة لأن
 استحلال البضع إنما يكون فيما يتعلق بها أو ترضى به لغيرها والعلماء في المسئلة أقوال قال الخطابي
 الشروط في النكاح تختلف فيها فمنها ما يجب الوفاة بها اتفاقاً وهو ما أمر الله تعالى به من أمساك
 بعروف أو تسريح بإحسان وعليه حمل بعضهم هذا الحديث ومنها ما لا يوفى به اتفاقاً كطلاق
 اخت المأورد من النبي عنه ومنها ما يختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى
 أو لا ينقلها من منزلها إلى منزله وأما ما يشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن الصدق فقبل هو للمرأة

• مطلقا وهو قول عطاء وجماعة وقيل هو لمن شرطه وقيل يخص ذلك بالابدون غيره من الاولياء
وقال مالك ان وقع في حال العدة فهو من جملة المهر أو خارجا عنه فهو لمن شرطه وليس له ما
أخرجه النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه بلفظ أيما امرأة نكحت
على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه
وأحق ما أكرم عليه الرجل ابنته أو أخته وأخرج نحوه الترمذي من حديث عروة عن عائشة
ثم قال والله حمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال إذا تزوج الرجل المرأة
بشرط أن لا يتزوجها لزم وبه يقول الشافعي وأحمد وأصحابنا قد تعقبنا أن قوله عن الشافعي
غريب والمعروف عن الشافعية أن المراد من الشرط هو التي لا تنافي النكاح بل تكون من
مقتضياته وقام له ناشترط حسن العشرة والاتفاق والكسوة والسكنى وإن لا يتصرف في شيء
من حقه من قسمة ونفقة وكسوته عليه أن لا يتزوج الزائدة وإن لا تصرف في ماله ونحو ذلك
قلت هذه شروط أن أرادوا أن يحمل عليها الحديث ففسدوا قولها فإنه لا نكاح بهذه الأمور ولازمة
للعقد فتقرر إلى شرط وإن أرادوا غير ذلك فها هو ثم لو شرط ما يشاء العدة كان لا يسم لها
ولا يقسرى عليها فلا يجب الوفاة قال الترمذي قال على رضى الله عنه سبق شرط الله شرطها
فأمر في الحديث الشرود الجارية لا تنهى عنها وأما شرطها أن لا يتزوجها من مثلها فها هو
شرط غيره نهي عنه يتعين به الوفاة (وعن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال رخص رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثة أيام ثم نهي عنها رواه مسلم) اعلم أن حقيقة
المتعة كافي كتب الامامية هي النكاح المؤقت بأمد معلوم أو مجهول ونعائيه إلى خمسة وأربعين
يوما ويرتفع النكاح بانقضاء المؤقت في المنقطة الحيض وبحيضتين في الحائض وبأربعة أشهر
وعشر في المتوفى عنه وحكمه أنه لا يثبت ليا مهر غير المشرط ولا يثبت لها نفقة ولا وراثت ولا عدة
إلا الاستبراء بما ذكر ولا يثبت به نسب إلا أن يشترط وتحرم المصاهرة بسببه هذا كلامهم وحدث
سلمة هذا فأدانه صلى الله عليه وآله وسلم رخص في المتعة ثم نهي عنها واستقر النبي ونسخت
الرخصة والى نسخها ذهب إليه غير من السلف والخلف وقد روى نسخها بعد الترخيص في ستة
مواطن الأولى في خير الثاني في غرة القضاء الثالث عام الفتح الرابع عام وطاس الخامس
غزوة تبوك السادس في حجة الوداع فهذه التي وردت إلا أن في ثبوت بعضها خلافا قال الدويري
الذوا بان تحريرها أو باحتوائها أو تعامرين فكانت مباحة قبل حين ثم حرمت فيها ثم أبيحت عام
الفتح وهو عام أو طاس ثم حرمت تحرير مؤبد أو إلى هذا التحريم ذهب أكثر الأمة وذهب إلى
بقاء الرخصة جماعة من الصحابة وروى جوعهم وقولهم بالنسخ ومن ذلك ابن عباس وروى
عنه بقا الرخصة ثم رجع عنه إلى القول بالتحريم قال البخاري بين على رضى الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أنه منسوخ وأخرج ابن ماجه عن عمر باسناد صحيح أنه خطب فقال
إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثة أيام ثم حرمها والله لأعلم أحدنا متع
وهو محصن إلا رجعت بالجارية وقال ابن عمر نأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما كنا
سائحين أسناده قوى وأقول بان باحتوائها قطعي ونسخها قطعي غير صحيح لأن الراويين لا باحتوائها
رووا نسخها وذلك إما قطعي في الطرفين أو قطعي في الطرفين جميعا كذا في الشرح وفي نهاية الجهد

انها نواردت الاخبار بالتحريم الا انها اختلفت في الوقت الذي وقع فيه التحريم انتهى وقد بسط
السيد رحمه الله القول في تحريمه الى حواشي ضوء النهار (وعن علي رضي عنه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المتعة عام خيبر متفق عليه) لفظه في البخاري ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم نهى عن المتعة وعن الجمرة الاحلالية زمن خيبر بالخاء المعجمة أوله والآخره
وقد وهم من رواه عام حين جملة أوله ونون آخره أخرجه النسائي والدارقطني ونسبه على انه وهم
ثم الظاهر ان الطرف في رواية البخاري متعلق بالامر بمنع المتعة ولحوم الجمرة الاحلالية وحتى
السيقي عن الحمدي انه كان يقول صفيان بن عيينة في خيبر يتعاقب الجمرة الاحلالية بالمتعة قال
السيقي هو محتمل ذلك ولكن أكثر الروايات يشهد بعلقهما وفي رواية لاجد من طريق معمر
بسنده انه بلغه ان ابن عباس رخص في متعة النساء فقال انه رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الجمرة الاحلالية الا انه قال السهيلي انه لا يعرف عن أهل السنن
ورواة الا انه نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر قال والذي يظهر انه وقع تقديم وتأخير وقد ذكر
ابن عبد البر ان الحمدي ذكر عن ابن عيينة ان النبي زمن خيبر عن لحوم الجمرة الاحلالية وأما المتعة
فكان في غير يوم خيبر وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي انه نهى
يوم خيبر عن لحوم الجمرة وأما المتعة فذكرت عنها وانما نهى عنها يوم الفتح والحامل له ولا على ما
سمعت ثبوت الرخصة بعد زمن خيبر ولا تقوم لعل الطحطاوي على ابن عباس الا اذا وقع النهي أخيراً الا
انه يمكن الانفصال عن ذلك بان علياً رضي الله عنه لم يبلغه الرخصة فمما يوم الفتح وقوع النهي
عنها من قريب ويمكن أن علياً رضي الله عنه عرف بالرخصة يوم الفتح ولكن فهم بوقت الترخيص
وهو أيام شدة الحاجة مع العزوبة وبعبارة أخرى ذلك فهو باقية على أصل التحريم المتقدم
فتقوم له الطحطاوي على ابن عباس وأما قول ابن القيم رحمه الله تعالى ان المسلمين لم يكونوا يستمعون
بالكتابيات بدقيقة وان النهي لم يقع عام خيبر اذ لم يقع هناك نكاح متعة فقد يجب
عنه بأنه قد يمكن أن يكون هناك مشركان غير كتابيات فان أهل خيبر كانوا يصاهرون الاوس
والخزرج قبل الاسلام فلعله كان هناك من نساء الاوس والخزرج من يستمع من (وعن ابن
مسعود رضي الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحلل والمحلل له رواه احمد
والنسائي والترمذي وصححه وفي الباب عن علي رضي الله عنه) ولقطة عن علي رضي الله عنه انه
صلى الله عليه وآله وسلم لعن المحلل والمحلل له (أخرجه الاربعة الا النسائي) وصحح حديث ابن
مسعود ابن القبطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري وقال الترمذي حديث صحيح حسن
والعمل عليه عند أهل العلم منهم عمر وعثمان وعبد الله بن عمر وهو قول النخعي من التابعين
وأما حديث علي رضي الله عنه ففي اسناده مجهول وضعف وصححه ابن السكن وأهل الترمذي
ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث عقبه بن عامر ولقطة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ألا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له
والحديث دليل على تحريم التحليل لانه لا يكون اللعن الاعلى فاعل المحرم وكل محرم منه عنه
والنهي يقتضي فساد العقد واللعن وان كان لفاعله لكنه علق بوصف يصح أن يكون عليه اللعنة
وذكروا التحليل صوراً منها أن يقول له في العقد اذا أحلته افلان نكاح وهذا مثل نكاح المتعة

لأجل التوقيت ومنها ان يقول في العقد اذا أحلتها طلقها ومنها أن يكون مضمرا عند انعقد بان يتواطأ على التمسك ولا يكون الذكاح الدائم هو المقصود وظاهر تحول الثمن فسادا وقد جميع الصور وفي بعضها خلاف بل ادلى ناهض فلا يستعمل به (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينكح الزاني المأثورة ولا مثله رواه أحمد وأبو داود ورواه ثقات) الحديث دليل على أنه يحرم على المرأة أن تزوج عن ظهر زنا ولعل الوصف بأخباره ينمى على الأغلب في حق من طهر منه الزنا وكذلك الرجل يحرم عليه أن يتزوج بأزائية التي طهر زناها وهذا الحديث يوافق قوله تعالى وسرم ذلك على المؤمنين أنه حل الآية والحديث الأكثر من العلم على أنه لا ينكح أي لا يرغب الزاني بالمأثورة ولا في مثله ولا زانية أو ترغب في ذكاح غيرها؛ هذا وأما قوله أو الذي يدل عليه الحديث والآية انتهى عن ذلك أن أخبار من شير الرغبة فإنه يحرم نكاح الزاني أعني في نفسه والآية ولو سرح من قوله وسرم ذلك على المؤمن أي على الأيدي الذين هم لهم وإزائاة والافان الرذالة يخرج فاعله عن معنى الزاني (وعن عائشة رضي الله عنها قالت طلق رجل امرأته ثلاثا فزوجها رجلا ثم طلقها قبل أن يدخل بها فأراد زواجها الأول أن يتزوجها فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال لا حتى يروق إلا خرم عسلتها) مصغر عسل وأنت لان لعسل مؤنث وقيل أنه يذكر ويؤنث (مذاق الأول متفق عليه وإنما لم يسم) اختلاف في المراد بالعسلية فتقبل أن لا تفي وإن التحليل لا يكون إلا بثلث وذهب إليه الحسن وقال الجمهور ذوق العسلية نائمة عن الجماع وهو تغيب الحشفة من الرجل في فرج المرأة ويكنى منه ما يوجب الحد ويوجب الحد ذوق وذل الأزهرى العواجب أن معنى العسلية حلاوة الجماع الذي يحصل بتغيب الحشفة وقال أبو عبيد العسلية ثلثة الجماع والعرب تسمى كل شيء تستلذه عسلا والحديث محتمل وأما قول سعيد بن المسيب أنه يحصل لتحليل بالعتق الصحيح فتد قال ابن المنذر لا تعلم أحد ما وافقه عليه إلا الخوارج ولعله لم يلقه أحد حديثا خبطا ظهر القرآن وأما رواية ذلك عن سعيد بن جبيرة فلا يوجد مستنداه في كتاب اعتاقه أبو جعفر لخاص في معاني القرآن وتبعه عبد الوهاب الماسكي في شرح الرسالة وقد حكى ابن الجوزي قول ابن المسيب عن داود

• (باب الكفامة والحيار) •

الكفامة المساواة والمماثلة والكفامة في الدين معتبرة لا يحل تزوج مسلمة بكافر باجماع (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العرب بعضهم كفارة بعض والموالي بعضهم كفارة بعض الأحكام أو بحكام روادها كما وفي استناده رار لم يسم واستنكر ما بعده وله شاهد عند البراءة عن معاذ بن جبل بسند منقطع) وسأل ابن أبي عمير عن هذا الحديث إياه فقال هذا كذب لأصله وقال في موضع آخر باطل ورواه ابن عبد البر في التهيد قال الدارقطني في العلل لا يصح وحدث به هشام بن عبيد الراوي فزاد فيه بعد أو بحكام أو ديانا فاجتمع عليه اللباغون وهو ما به قال ابن عبد البر هذا منكر موضوع وله طرق كلها واهية والحديث دليل على أن العرب كلهم سواء في الكفامة بعضهم لبعض وإن الموالى ليسوا

اكفاهم وقد اختلف العلماء في الاعتبار من الكفاية اختلافا كثيرا والذي يقوى هو ما ذهب اليه
 زيد بن علي ومالكا ويرى عن عمرو بن مسعود وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وهو أحد قولي
 التامر ان المعتبر الدين لقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم وحديث الناس كلهم ولد آدم
 تمامه وادم من تراب أخرجه ابن سعد من حديث أبي هريرة وليس فيه لفظ كلهم والناس كاسنان
 المشط لا فضل لاحد على أحد الا بالتقوى أخرجه ابن لال بل لفظ قريب من لفظه من حديث
 سهل بن سعد وأشار البخاري الى نصرة هذا القول حيث قال في أول باب الكفاية في الدين وقوله
 تعالى وهو الذي خلق من الماء بشرا فجاء مستنبط من الآية الكريمة المساواة بين بني آدم ثم أردفه
 بانكاح أبي حذيفة من سالم بابتنة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وسالم مولى لاهر أمه من
 الانصار وقد تقدم حديث فليس كذلك بدأت الدين وقد خطب على الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة
 فقال الحمد لله الذي أذهب عنكم عبية بضم المهملة وكسر هاء الجاهلية وتكبرها يا أيها الناس انما
 الناس رسلان ومن نقي كرم على الله وفاجرتي حين على الله ثم قرأ الآية وقال صلى الله عليه
 وآله وسلم من سره أن يكون أكرم الناس فليستق الله فجعل صلى الله عليه وآله وسلم الالتفات الى
 الانساب من عبية الجاهلية وتكبرها فيكبر بغيره المؤمن ويبني عليه حكما شرعيا وفي الحديث
 أربع من أمور الجاهلية لا يتركها الناس ثم ذكر منها التفريق بالانساب أخرجه ابن جرير من
 حديث ابن عباس وفي الأحاديث شي كثير في ذم الالتفات الى الترفع بها وقد أمر بني يافعة
 بانكاح أبي هند العجم وقال انما هو امرؤ من المسلمين فنبه على الوجه المقتضى لمساواتهم وهو
 الاتفاق في وصف الامام قال السيد رحمه الله تعالى والناس في هذه المسئلة بمخاطب لاندور على
 دليل غير الكبرياء والرفع ولا له الا الله ككبرهات المؤمنين التكاح لكبرياء الاولياء
 واستعظامهم لانفسهم اللهم انما نأبأ بالسك من شرط ولده الهوى ورياء الكبرياء ولقد منع
 الفاطميات في جهة البن ما أحل الله لهن من التكاح لقول بعض أهل مذهب الهدوية
 انه يحرم نكاح الفاطمية الامن فاطمي من غير دليل ذكره وليس مذهبا لمام المذهب
 الهادي عليه السلام هل زوج بناته من الطيريين وانما نشأ هذا القول من بعده في أيام الامام
 أحمد بن سليمان وتبعهم بيت رياستها فقالوا بلسان الحال تحرم شرائقهم على الفاطميين الامن
 مثلهم وكل ذلك من غير علم ولا هدى ولا كتاب منير بل ثبت خلاف ما قالوه عن سيد البشر كادل
 قوله (عن فاطمة بنت قيس) رضى الله عنها (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها انكسى
 أسامة رواء مسلم) وفاطمة قرشية فخرية أخت الضحالة بن قيس وهي من المهاجرات الاول
 كانت ذات جمال وفضل وكال جامع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان طلقها وأعمرو
 ابن حفص بن المغيرة بعد انقضاء عدتها منة فآخبرته ان معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباها
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما أبو جهم فلا يرضع عصامه عن عاتقه وأما معاوية فمعاوية
 لا مال له انكسى أسامة بن زيد الحديث فأمرها بانكاح أسامة مولاة بن ولادة وهي قرشية وقدمه
 على اكنافها من ذكر ولا أعلم انه طلب من أحد من أوليائها اسقاط حقه وكان المصنف رحمه الله
 أورد هذا الحديث بعد بيان ضعف الحديث الاول للاشارة الى انه لا عبرة في الكفاية بغير الدين كما
 أوردنا ذلك قوله (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

يا بني يا ضة انكموا يا هاند) اسمه يسار وهو الذي جهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان مولى
 ابني يا ضة (واستكموا اليه وكان جحاما روميا يوداود والحاكم بسند جيد) فهو من أدلة عدم
 اعتبار كثرة الانساب وقد سمع أن بلالاً تكلم هالة بنت عوف أخت عبد الرحمن بن عوف وعرض
 عمر بن الخطاب ابنته حفصة على سلمان الفارسي (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت
 شربت بريرة على زوجها حين عثقت متفق عليه في حديث طويل ولمسلم عنه ان زوجها كان عبدا
 وفي رواية عنها كان حرا او الاول أثبت) لانه جزم البخاري بأنه كان عبدا ولا قال (وصح عن ابن
 عباس عند البخاري أنه كان عبدا) ورواه علماء المدينة واذا روى علماء المدينة شيئا أو روى
 أسبق وأخرجه أبو داود ومن حديث ابن عباس بلفظ ان زوج بريرة كان عبدا سوديسمى مغيثا
 فخرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمرها ان تمتة وفي البخاري عن ابن عباس قال المتعة بنت
 الميم وكسر الميم الممجة ثم مشاة تحتها كنة ثم مشاة عبد بن فلان به في زوج بريرة وفي أخرى
 عند البخاري ان زوج بريرة عبدا سودي قال له فقالت قال الدار فطني لم تختلف الرواية عن عروة
 عن عائشة انه كان عبدا وكذا قال جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة قال النوى يؤيد قول من
 قال كان عبدا قول عائشة: كان عبدا فاختبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدا فندرجه
 كونه عبدا قوت وكثرة وثقا والمحدث دليل على وثوق الخبر والمحدث بعد عثقتها في زوجها اذا
 كان عبدا وهو اجماع واختلف اذا كان حرا ثبت لا يثبت لها النكاح وهو قول الجمهور قالوا لان
 العلم في ثبوت النكاح اذا كان عبدا هو عدم المكافاة من العبد لله في كثير من الاحكام فاذا
 عثقت ثبت لها الخيار من البقاء في عصمتها والمناقة لان في وقت العقد علم الممك من أهل
 الاختيار وذهب الشعبي وآخرون الى انه يثبت لها الخيار وان كل حرا او حرة بانها قد ورد في
 رواية ان زوج بريرة كان حرا ورده الاولون بانها رواية مروجة لا يعمل بها قالوا لانهم اعتدوا
 تزويجها لم يكن لها اختيار فان سيدها زوجها وان كرهت فاذا عثقت تجدد لها حال لم يكن قبل
 ذلك قال ابن القيم ان في تخييرها ثلاثا ما تخمض مؤذرا من الذين وضعها ثم ذكر الثالث وهو
 أرجحها وتحقيقه ان السيد قد علم بهكم المثل حيث كان مالكا لرقبتها ومنافعها والعقد
 يفتى بتلك الرقبة والمنافع المعتبرة وهذا مقصود العتق وحكمته فاذا ملكك رقبته ما ملكك
 بعضها ومنافعها ومن جملتها منافع البضع فلا يملكها اذ باختيارها فخرها الشارع بين الامرين
 البقاء تحت الزوج أو الفسخ منه وقد جاء في بعض طرق حديث بريرة لما كتبت فاختاري
 قلت وهو من تعلق المالك وهو الاختيار على ملكه، لنفسه فهو إشارة الى العلم التبرر وهذا
 يقتضي ثبوت الخيار وان كانت تحت حرا وعمل يقع الفسخ بلفظ الاختيار قيل نعم كما يدل قوله في
 الحديث خبرت وقيل لا يبرر لفظ الفسخ ثم اذا اختارت نفسها لم يكن للزوج الرجعة عليها وانما
 يرجعها بمقتضى حديث ان رضى به ولا يزال لها الخيار بعد علمها بما يبطأها ما أخرجه أحمد عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا عثقت الامة فهي بالخيار ما يبطأها ان تشافرت به وان وطئها فلا
 خيار لها وأخرجه الدارقطني بلفظ ان وطئك فلا خيار لك وأخرجه أبو داود بلفظ ان قررت فلا
 خيار لك فدل ان الوطئ مانع من الخيار والمذهب انابله واعلم ان هذا الحديث جل في قد ذكره
 العلماء في مواضع من كتبهم في الزكاة وفي العتق وفي البيع وفي السكاح وذكره البخاري في البيع

وأطال المصنف في عدة ما استخرج من القوائد حتى بلغت مائة واثنين وعشرين فائدة فخذ
 ماله تعلق بالباب الذي نحن بصدد منها جواز بيع أحد الزوجين الرقيقين دون الآخر وإن بيع
 الأمة المزوجة لا يكون طلاقاً ولا فسخاً وان للرقيق أن يسي في فكاكه رقبته من الرق وان الكفارة
 معتبرة في الحرمة قلت قد أشار الحديث إلى أن سبب تخييرها لمالكها نفسها كما عرفت فلا يتم
 هذا وإن اعتبارها يسقط برضا المرأة التي لا ولي لها ومما ذكر في قصة برة أن زوجها كان يتبعها
 في سكك المدينة أخرجه أحمد والبخاري وغيرهما يتصدر دمه لقرط محبة لها قالوا يخرجه من
 الحب يذهب الحياء وأنه يعد من كان كذلك إذا كان بغير اختيار منه في هذا هل المحبة في الله إذا
 حصل لهم الوجدان سمع ما يفهمون منه الإشارة إلى أحوالهم حيث يفتقر منهم ما لا يحصل عن
 اختيار كالرقص ونحوه قلت لا يخفى أن زوج برة يبي من فراق من يحبه فحب الله يبي شوقاً
 إلى لقائه وخوفاً من محضه كما كان يبي صلى الله عليه وآله وسلم عندهما القراء وكذلك أصحابه
 ومن تبعهم بإحسان وأما الرقص والتصديق فشان أهل الفسق والخلاعة لاشان من يحب الله
 ويخشاها فحب لهذا المأخذ الذي أخذوه من الحديث وذكره المصنف في القبح ثم ردفه غير
 ما ذكرناه وأبلغ فوائده إلى العدد الذي وصفناه وفي بعضها خفاء وتكلف لا يليق بمثل كلام
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعن الضحاك) تابعي معروف روى عن أبيه (ابن فيروز)
 بفتح الفاء وسكون المثناة التصيق ضم الراموسكون الواو آخر ماى هو أبو عبد الله (الديلمي)
 ويقال الجعري لقوله جعرو هو من أبناء فارس من فرس صنعاء كان ممن وفد على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وهو الذي قتل العنسي الكذاب الذي ادعى النبوة في سنة إحدى عشرة وأتى حين قتله
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مريض مرض موته وكان بين ظهوره وقتله أربعة أشهر
 (عن أبيه) قال قاتل رسول الله إلى أسلمت وتحيتي أختان فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم طلق أيتهم ما شئت رواه أحد الأربعة الألساني وصححه ابن حبان والدارقطني والبيهقي
 وأعله البخاري) بآخره الضحاك عن أبيه ورواه عنه أبو وهب الجبشاني بفتح الجيم وسكون
 للمثناة القصة والشن المجمة فنون قال البخاري لا يعرف سمع بعضهم من بعض والحديث
 دليل على اعتبار أنكحة الكفار وإن خالف تكاح الاسلام وانها لا تنزع المرأة عن الزوج
 الا بطلاق بعد الاسلام وأنه يبقى بعد الاسلام بلا تجديد عقد وهذا مذهب مالك وأحدوا الشافعي
 وداود وعند الحنفية أنه لا يقر منه الا ما وافق الاسلام وتأولوا هذا الحديث بان المراء بالطلاق
 الاعتزال وامسالك الأخرى التي بقيت عندهم بعقد جديد ولا يخفى أنه تأويل متعسف
 وكيف يخاطب صلى الله عليه وآله وسلم من دخل في الاسلام ولم يعرف الأحكام بمثل هذا وكذلك
 تأولوا بمثل هذا قوله (وعن سالم عن أبيه) عبد الله بن عمر (ان غيلان بن سلمة) هو من أسلم
 بعد فتح الطائف ولم يهاجر وهو من أعيان تقيفومات في خلافة عمر (أسلم وله عشر نسوة فأسلمن
 معه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتخير منهن أربعاً رواه أحد الترمذي وصححه ابن
 حبان والحاكم وأعله البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم) قال الترمذي قال البخاري غير محفوظ وأطال
 المصنف في تلخيص الكلام على الحديث وأخص منه وأحسن افادة كلام ابن كثير في الارشاد
 قال عقب سياقه رواه الامامان أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي وأحمد بن حنبل

نكاحهما ما لم يفرق بينهما سلطان وقال الجمهور إن أسلمت الحريسة مؤز وسهاحر يوهي
مخدولة فإن أسلم وهى في العدة فإنكاح باق وإن أسلم بعد انقضاء عدتها وقت القرعة بينهما
وهذا الذى ادعى عليه الجاع في البصر وادعاء ابن عبد البر كما عرفت وتناول الجمهور حديث غريب
بان عدتها لم تكن قد انقضت وذلك بعد نزول آية التصرم لبقاء المسئلة تحت الكافر وهو مقدار
ستين وأشهر لان الحيض قد ينأخر مع بعض النساء فدها صلى الله عليه وآله وسلم علمها كانت
العدة غير منقضية وقيل المراد بقوله بالنكاح الاول انه لم يحدث زيادة شرط ولا ماهر ورد هذا ابن
القيم وقال لا نعرف اعتبار العدة في شيء من الاحاديث ولا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يسأل المرأة هل قد انقضت عدتها أم لا ولا ريب ان الاسلام لو كان يجوز دفرة لك كانت دفرة بائنة
لا رجعية فلا أثر لعدتها في بقاء النكاح وانما أثرها في منع نكاحها للغير ولو كان الاسلام قد غفر
القرعة بينهما لم يكن أحق بهما في العدة ولكن الذى يدل عليه حكمه صلى الله عليه وآله وسلم ان
النكاح موقوف فإن أسلم قبل انقضاء عدتها فهي زوجته وإن انقضت عدتها فلها ان تنكح من
شاعت وإن أحببت انتظره فإن أسلم كانت زوجته من غير حاجة الى تجديد نكاح ولا يعلم أحد
جديد بعد الاسلام نكاحه البتة بل كان الواقع أحد الأمرين اما اقترافهما ونكاحها غيره واما
يقاؤها عليه وإن تأخر اسلامها وأما قضاء القرعة ومراعاة العدة فلا علم ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قضى واحدا منهما مع كثرة من أسلم في عهده وقرب اسلام أحد الزوجين
الآخر وبعدمه قال ابن القيم رحمه الله ولولا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزوجين على
نكاحهما وان تأخر اسلام أحدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية لم يكن التخييل لفلان بتجديد
القرعة بالاسلام من غير اعتبار مدة بقوله تعالى لان حل لهم ولا هم يحلون لهن وقوله تعالى
ولا تنكحوا العصم الكوافر ثم سرر قضاياتوه كما ذهب اليه وهو اقرب لاقوال في المسئلة
(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال روى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتم زينة
على أبي العاص بن الربيع نكاح (١) حديث قال الترمذي حديث ابن عباس أجود اسنادا
والعمل على حديث عمرو بن شعيب) قال الحافظ بن كثير في الارشاد قال الامام أحمد هذا
حديث ضعيف وبما جرحه من عمرو بن شعيب انما سمع من محمد بن عبد الله العزرى
والعزرى لا يباي حديثه شيئا قال الصحيح حديث ابن عباس يعنى المقدم وهكذا قال البخارى
والترمذي والدارقطني والبيهقي وحكاها عن حفاظ الحديث وأما ابن عبد البر فإنه جرحه الى ترجيح
رواية عمرو بن شعيب وجمع بينهما وبين حديث ابن عباس فجعل قوله في حديث ابن عباس
بالنكاح الاول أى بشر وطه ومعنى لم يصح شيئا أى لم يدعى ذلك شيئا وقد أثرنا اليه أيضا قال
وحديث عمرو بن شعيب نقضه الأصول وقدم شرحه بوقوع عده حديث ومهر حديث والاخذ
بالصريح أولى من الاخذ بالمحتمل انتهى قلت وقد تناول حديث ابن عباس قصر صريح ابن عباس
في رواية فلم يتحدث شهادة ولا صداقا رواه ابن كثير في الارشاد ونسبه الى اخرج الامام أحمد
وأما قول الترمذي والعمل على حديث عمرو بن شعيب فإنه يريد على أهل العراق ولا يخفى ان
علمهم بالحديث الضعيف ومهر القوى لا يقوى الضعيف بل لعنف ما ذهبوا اليه من العمل
(وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال أسلمت امرأتى فمهرتها فمهرها فقال يا رسول الله

(١) قلت في الترمذي
زيادة بمهر حديثه قال هذا
حديث في اسناده مقال
والعمل على هذا الحديث
عند أهل العلم ان المرأة اذا
أسلمت وألمز زوجها وهى
في العدة ان زوجها أحق بها
ما كان في العدة وهو قول
مالكين أنس والأوزاعي
والشافعي وأحمد واصح
انتهى بلفظه وكلامه في
حديث ابن عباس قد قلناه
في الهامش قريبا به تعرف
ان قول المصنف قال الترمذي
الخ نقل الكلامه بالحق
لا بلفظه اه أبو النضر
على حسن خان

رضي الله عنه قال أيجل رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجدها برصاً أو مجنوناً أو مجنونة فقلها
 الصداق بمسببه أياها وهو على من غره منها أخرجه سعيد بن منصور ومالك وابن أبي شيبة
 ورجاه ثقات) تقدم الكلام في القسم بالعيب وقوله وهواى المهرلة أى للزوج على من غره منها أى
 يرجع إليه وإلى ذهب مالك وأصحاب الشافعي وذلك لأنه غرم لحقه بسببه إلا أنهم اشتروا عليه
 بالعيب فإذا كان جاهلاً فلا غرم عليه وثول عمر على من غره مال على ذلك إذا غر منه إلا مع العلم
 وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا رجوع إلا إن الشافعي قال هذا في الجديد قال ابن كثير في
 الإرشاد وقد حكى الشافعي في القديم عن عمرو بن علي وابن عباس رضي الله عنهم في المهر ورجع
 بالمهر على من غره به بتضمننا تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم من شئت فليس منا ثم قال
 الشافعي في الجديد وإنما تترك ذلك لحديث أئمة المرأة نكحت بغير إذن وليها فكسها باطلا وإن
 أصابها قلها الصداق بما استحل من فرجها قال فجعل لها الصداق في النكاح الباطل وهي التي
 غره فلا يجوز جعل لها الصداق بالرجوع على الفارق في النكاح الصحيح الذي الزوج فيه مخير
 بطريق الأولى انتهى وقد يقال هذا مطلق مقيلاً بحديث الباب (وروى سعيد) يعني ابن
 منصور (عن علي رضي الله عنه نحوه وزاد أوها قرن) فتح القاف وسكون الراء والموافق بفتح
 العين المهملة وفتح القاف واللام وهو ما يخرج في قبل التماسوجا الناقصة كالاردن من الرجال
 (فزوجها بالبخار فان سها قلها المهر بما استحل من فرجها ومن طريق سعيد بن المسيب أيضاً)
 أى وأخرج سعيد بن منصور من طريق ابن المسيب (قال قضى عمر أن يؤجل الغني سنة) بالمهمل
 فنون غشاة تخفية فنون يرتسمين هو من لا يأتي التماسيح العلم انتشار ذكره ولا يريد من
 والاسم العانة والغني والغنية بالكسر وشدوا الغنية والعنة الضم الاسم أيضاً من غنى عن
 أمر الله حكم عليه القاضي بذلك أو منع بالسهر وهذا الأمر على أن العنفة يفسخ بها النكاح
 بعد تنقيتها واختلاف في ذلك والقائلون بالفسخ اختلفوا أيضاً في أمهاله ليصل التحقيق فيقول
 يهل سنة وهو مروي عن عمرو بن مسعود وروى عن عثمان أنه لم يؤجله وعن الحرث بن عبد
 الله يؤجل عشرة أشهر وذهب أحمد وجماعة إلى أنه لا يفسخ بذلك واستدلوا بأن الأصل عدم الفسخ
 وهذا أثر لا يجتبه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخبر امرأة فاعه وقد شككت عنه ذلك وهو في
 موضع العلم وقد أجاب في الصريح قوله قلنا لعل زوجها أنكر والنظر ممنوع قلت ولا يخفى أن
 أمر امرأة فاعه لم تشك من رفاعته كان قد طلقها وتزوجها عبد الرحمن بن الزبير (١) فقامت تشكوه
 إلى أبيه صلى الله عليه وآله وسلم وقالت انما معي مثل هذه التوب فقال صلى الله عليه وآله وسلم
 تريد أن ترجعي إلى رفاعه لا حتى يذوق عسيتك وتذوق عسيتي وفي رواية الموطأ أن رفاعه
 طلق امرأته ثيمه بنت وهب في عهدته صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً فنكحت عبد الرحمن
 ابن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يعساها فراقها فاد رفاعه أن ينكحها وهو زوجها الأول
 فقال صلى الله عليه وآله وسلم أتريد أن الحديث وبهذا يعرف عدم صحة الاستدلال بقصة رفاعه
 فانها لم تطلب الفسخ بل فهم منها أنها تريد أن يرجعها فاعه فاجبرها أن عبد الرحمن حيث لم يذوق
 عسيتها ولا ذاق عسيتها لا يحلها رفاعه وكيف يحمل حديثها على طلبها الفسخ وقد أخرج مالك
 في الموطأ أن عبد الرحمن لم يستطع أن يعساها فطلقها فاد رفاعه أن ينكحها وهو زوجها الأول

(١) الزبير بفتح الزاي وكسر
 الباء الموحدة ليس في الصحابة
 إلا هو له منه

فما من تستفتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاجابها بانها لا تحل له وأما قصة أبي ركانة وهوانه
 فكبح امرأته من مريم بنت خاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمالت مائتي عني إلا كآتة عني عني
 الشعر بشرة أخذت من رأسها فترقي في عينه فأخذت التي صلى الله عليه وآله وسلم جيسة
 قد عابرت ما عاخرة ثم قال بلطاسة أثر ووزرنا عني ولله يشبهه منه كذا وكذا من عبد يزيد
 وفلان لا يشبه الآخر يشبه من كذا وكذا قالوا نعم قال صلى الله عليه وآله وسلم لعبد يزيد بلطاسة فعل
 الحديث أخرجه أبو داود عن ابن عباس فقال هراثة لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 ما عدسه المرأ من العنة ولا من خلاف الأصل لأنه صلى الله عليه وآله وسلم تعرف أولاً بالثقافة
 وسأل عنها أصحابها صلى الله عليه وآله وسلم فدل أنه لم يثبت له أنه عينة أمره بالطلاق إرشاداً إلى أنه
 ينبغي له فراقه حيث طلب ذلك منه لأنه يجب عليه (قائدة) قال ابن المنذر اختلوا في المرأة
 تنال (رجل) الجاع فقل أنه كثير أن وطئ بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل الفنين
 وهو قول الرزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وإسحق وقال أبو ثور إن تركها جاعها
 لعله أجل لها سنة إن كان لغيره فلا بأس بل وقال عياض أفتق كافة العلماء على أن للمرأة أن تحق
 في الجاع فثبت اختيارها أن تزوجت المحبوب والممضوح به هله بما يضرب العني أجل سنة
 لا خيار زوال منه انتهى قلت لم يستعملوا على مقدار الأجل بالسنة بدليل فافهم أنما يذكر
 الفقهاء أنه لأجل أن في الفصول الأربعة تعيين حيث جاز

• (باب عشرة النساء)

بكسر العين المهملة وسكون الشين المهملة أي عشرة قال صلى الله عليه وآله وسلم في الزوج انفساء أي الزوجة
 (ع) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ملعون من أتى امرأة
 في دبر عرواه أبو داود والنسائي واللفظ له وربما كانت لكن أعل بالارسان (روى هذا الحديث
 بلنفسه من طرق كثيرة عن جماعة من أصحابه منهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه وعمر
 بن الخطاب وعلي بن طلحة وطلحة بن علي وابن مسعود ورواه ابن عباس وابن عمر والبراء بن عبيد بن عامر
 وأنس وأبو ذر وفي طرقها جميعاً كلام ولكن مع كثرة الطرق واختلاف الروايات في بعض طرقها
 بعضها يدل على تحريم أتيان النساء في أذيالهن وإلى هذا ذهب الأئمة إلا القليل بعد ذلك هذا
 ولأن الأصل تحريم المباشرة لأمأحله أنه ولم يحل تعالى إلا القبل كما دلل له قوله فأنوا حسركم أي
 شتم وقوله نأه من حيث أمركم الله فاجع موضوع الحث والمطالب من الحث ثبت الزرع
 فكذلك النساء الغرض من أتيانهن هو طلب النسل لا تفنائه لشهوة وهو لا يكون إلا القبل فيحرم
 ما عدا موضوع الحث ولا يقاس عليه غيره لعدم المشابهة في كونه محلاً للزرع وأما محل الاستمتاع
 فيه بعد التمسك فمأخوذ من دليل آخر وهو جواز مباشرة الحاذق من قبيح عدا الشرج وذهب
 الإمامية إلى جواز أتيان (زوجة) الأمة بل والمملوك (١) في الدبر وروى عن الشافعي أنه
 قال لم يصح في تحمله ولا في تحريمه شيء والقياس التحليل ولكن قال الربيع والله الذي لا اله
 الا هو لقد نص الشافعي على تحريمه في سنة كتب ويقال أنه كل من يقول بجهل القديم وفي
 الهدي النبوي عن الشافعي أنه قال لأرضخ فيه بل أنهى عنه وقال ابن من نقل عن الأئمة

(١) هكذا ينقل عنهم ولم
 أجدهم في كتاب الإمامية
 المعروفة فلا أعقبتهم
 يقولون به حتى أجدهم
 منصوصاً عنهم وهذه أقول
 مذاهب كثير منها أنه لا يصح
 وقد بين السيد رحمه الله في
 حاشية ضوء النهار أن غالب
 كثيرة في نقل المذاهب وأما
 الشافعي فالذي نقل عنه إنما
 هو دبر النساء من مملوكة
 وزوجة ولكن الحق ما قاله
 ربيع عنه اه أبو النصر
 علي حسن خان

اياسته فقد غلط عليهم في الحش الغلط وأقصه وانما الذي أباحوه ان يكون الدبر طريا يقالى
 النوط في القصر فبطل من الدبر لافي الدبر فاشتبه على السامع انتمى ويرى جواز ذلك عن
 مالك وأتكره أصحابه وقد أطل السارح القول في هذه المسئلة بما لا حاجة الى استيفائه منها
 وقصر آخر التحريم ذلك وقرر أدلة تحريمه من أدلة تحريمه قوله ﴿ (وعن ابن عباس رضى
 الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله الى رجل الى رجل الى رجل او امرأة
 في دبرها رواء الترمذى والنسائى وابن حبان واعلى بالوقف) على ابن عباس ولكن المسئلة
 لا يصرح للاجتهاد فيها سيما في هذا النوع من الوعيد فانه لا يدرك بالاجتهاد وله حكم الرفع
 ﴿ (وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره واستوصوا بالنساء خيرا فانهم خلقن من ضلع) بكر
 الضلع المنجبة وفتح اللام واسكنها واحسد الاضلاع (وان اعوج شئ في الضلع اعلاه اذا
 ذهبت تقيمه كسره وان تركه لم يزل أعوج واستوصوا بالنساء خيرا) أى اقبلوا الوصية فيمن
 والمعنى انى أوصيتكم بهن خيرا والمعنى يوصى بعضكم بعضا فيمن خيرا (متفق عليه واللفظ
 البخارى وسلم فان استعنت بها استعنت بهن او بهن اعوج) هو بكسر أوله على الارجح (وان
 ذهبت تقيمه كسرتها وكسرها طلاقها) الحديث دل على عظم حق الجار وان من أذى الجار
 فليس يؤمن بالله واليوم الآخر وهذا وان كل يلزم منه أكثر من أذى جاره الا انه يجوز على
 المبالغة لان من حق الايمان ذلك فلا ينبغي لمؤمن الاتصاف به وقد عدا أذى الجار من الكبائر
 فالمراد من كان يؤمن بالله ايمانا كاملا وقد وصى الله على الجار في القرآن وحده الجار الى أربعين دارا
 كما أخرج الطبراني انه فى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله انى نزلت في محل
 بين فلان وفلان أشد هبلى أذى أقربهم الى دارا فبعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبابكر وعمر وعليا
 رضى الله عنهم بأون المصدف فيصحبون على ان أربعين دارا جارا ولا يدخل الجنة من خلف جاره
 بوائقه وأخرج الطبراني في الكبير والوسط ان الله ليدفع بالمسلم الصالح عن مائة بيت من
 جبراته وهذا في زيادة على الاول والأدب للمسلم مطلقا محرمة قال تعالى والذين يؤذون المؤمنين
 والمؤمنات بغير ما اكتسبوا الاية ولكنه في حق الجار أشد تحريما فلا يغفر منه شئ وهو كل ما يبعد
 في المعرفة أذى حتى ورد في الحديث انه لا يؤذيه بقتار قدره الا ان يغفر له من مرقه ولا يحجب
 عنه الریح الا بانه وان اشترى فأكهة أهدى اليه منها وحقوق الجار مستوفاة في الاحياء للقرآن
 وقوله واستوصوا تقدم بيان معناه وعمله بقوله فانهم خلقن من ضلع يريد خلقن خلقا سابقه
 اعوجاج لانهم خلقن من أصل معوج والمراد ان حواء أصلهن خلقت من ضلع آدم كما قال تعالى
 وخلق منها زوجها بعد قوله خلقكم من نفس واحدة وأخرج ابن اسحق من حديث ابن عباس
 ان حواء خلقت من ضلع آدم الا قصر الايسر وهو قائم وقوله وان اعوج ما في الضلع اخبار بانها
 خلقت من أعوج أبرزه الضلع مبالغة في اثبات هذه الصفة لهن وضمير قوله تقيمه وكسره للضلع
 وهو ذكرو ويؤتى والاذابة في لفظ البخارى تقيمه وكسرتها او يحتمل انه للمرأة ورواية مسلم
 صريحة في ذلك حيث قال وكسرها طلاقها والحديث فيه الامر بالوصية بالنساء والاحتمال
 لهن والصبر على عوج أخلاقهن وانه لا سبيل الى صلاح أخلاقهن بل لابد من العوج فيها وانه

من اصل النطق وتقدم ضبط العوج هنا وقال أهل اللغة العوج بالفتح في كل منتصب كالخناط
والعود وشبههما وبالكسر ما كان في بساط أو معاش أو دين ويقال فلان في دينه عوج بالكسر
في وعن بابر رضي الله عنه قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة فلما قدمنا المدينة
ذهب النخل فقال صلى الله عليه وآله وسلم امهلوا حتى تدخلوا السيلاية في عشاء لكي تمشط
الشعنة (فتح الشين المجمة وكسر العين المهملة فتلثة) (وتفهد) بسين وساء مهملة
(الغيبية) بضم الميم وكسر المجمة بعدها مائة فحيتسا كنة فوحدة مفتوحة التي غاب عنها
زوجها (متفق عليه) فيه دليل على أنه يحسن التامم للقادم على أهلها حتى يشعر بأقدمه
قبل وصوله بزمان يتسع لذلك من تحيين هيات من غاب عنهم أو واجه من الامتشاط وازالة
الشعر بالموسى مثلاً من افلات التي تحسن ازالته منها وذلك لتلايه جم على أهلهم وفيه غيرة
مناسبة فيه فزار زوج عنهم والمؤاد اذا سافر سراً يطيل فيه الغيبة كإدله قوله (وفي رواية
البخاري) أي عن جابر (إذا أطال أحدكم غيبته فلا يطرق أهلها إلا) قال أهل اللغة الطروق
النجى مثلاً من سقر وغيره على غفلة ويقال لكل أت ليل طارئة ولا يقال في النهار إلا بمجاز وقوله
ليلا ظاهراً تيسره النبي بالليل وإنه لا كراهة في وصوله إلى أهلهم من غير شعورهم واختلف في
أهلها انفرقة بين الليل والنهار فعلى البخاري في ترجمة الباب بقوله لا يطرق الرجل أهلها ليلاً
إذا أطال الغيبة مخافة أن يتقنهم أو يلقى عثراً اسم فعل هذا التعليل يكون الليل جزءاً من الليل
لأن الرية قلب في الليل وتند في النهار وإن كنت العلة ما سرح به قوله لكي تمشط إلى آخره
فهو حاصل في الليل والنهار فيل ويجعل أن يكون معتبراً على كلا التقديرين فإن الفرض من
التخفيف والترين هو تحصيل ذلك الفرض من قضاء الشهوة وذلك في الأغلب يكون في الليل
لأنه في النهار يتأتى لزوجه تنقيب والترين لوقت ما شرقة وهو ليل بخلاف القادم في الليل
وكنيت ما يخشى منه من انشور على وود اجنبى هو في الأغلب يكون في الليل وقد أخرج
ابن خزيمة عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يطرق النساء ليلاً فطرق
ربان كلاًهما فوجد يريد كل واحد منهما مع امرأته ما يكره وأخرج أبو عوانة في صحيحه من
حديث جابر أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلاً وعندها امرأتها فقلها رجلان فأشار اليها
بالسيف فلما ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سمى أن يطرق الرجل أهلها ليلاً وفي الحديث
الحث على البعد عن تتبع عورات الأهل والحث على ما يوجب التواضع والصلابة بين الزوجين وعدم
التعرض لما يوجب سوء الظن بالأهل وبغيره من ذلك الاستعداد وقعود عما يزين به المرأة
لزوجها محبوباً لشرع وندليس من تغيبه يخلق الله له منى عنه (وعن أبي سعيد الخدري
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة
الرجل يفضي إلى امرأته من أفضى الرجل إلى المرأة فليعلمها وأخلاقها جامع أم لا كما في
القاموس (وتفضى إليه ثم ينشر سرها) أي وتنشر سره (أخرجهم مسلم) (لأنه يلقط أن من
أشرب الناس قال القاتني عياض وأهل التصوي يقولون لا يجوز أن شر وأخيراً وانما يقال هو خير منه
وشر منه قال وقد جامع الأحاديث الصحيحة بالفتن جميعاً وهي حجة في جوازهما جميعاً وانما
لغتان والحديث دليل على تحريم افشاء الرجل ما يقع بينه وبين امرأته من أمور الوطاع ووصف

تفصيل ذلك وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل وشكوه وأما مجرد ذكر الواقع فإذا لم يكن
للمراجعة ذكر مكره لانه خلاف المروءة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فليقل خيرا أو ليصمت فإن دعيت الى حفلة فادعها فان دعيت الى حفلة فادعها فان كان شكر اعراضه
عنها أو تدعى عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره كما قال صلى الله عليه وآله وسلم اني
لا فعله أنا وذهبه وقال لابي طلحة أعرضتم الليلة وقال لخبار الكيس الكيس وكذلك المرأة لا يجوز
لها اقتسامه وقد ورد به نص أيضا (وعن حكيم بن معاوية) أي ابن حيدة بفتح الحاء المهملة
فتنة تحتها كنة فدل المهملة ومعاوية صحابي روى عنه ابنه حكيم وروى عن حكيم ابنه بهز
بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي (عن أبيه قال قلت يا رسول الله ما حق زوج أحدنا) هكذا
يسمى التام هي اللغة القصيدة وبماز وجبتا له (عليه قال قطعها إذا كانت وتكسوها إذا
اكتسبت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت رواه أحد والنسائي وأبو داود وابن ماجه
وهلق البخاري بعضه) وذلك حيث قال باب هجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم نساء في غير يوتهن
ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه ولا تهجر الا في البيت والاول أصح انتهى (وصححه ابن حبان
والحاكم) دل الحديث على وجوب نفقة الزوجة وكسوتها وان النفقة بقدر سعته لا يكلف فوق
وسعه لقوله إذا كنت كذا قيل وفي أخذ من هذا اللفظ خفاء حتى قدر على تحصيل النفقة وجب
عليه ان لا يختص بها دون زوجته وأعلم مقيد بما زاد على قدر سد خلقه لحدث ابدا بنفسك ومثله
القول في الكسوة وفيه دليل على جواز الضرب تأديبا لا اثم منى عن ضرب الوجه للزوجة
وغيرها وقوله لا تقبح أي لا تسعها ما تكره وتقول فيك الله ونحوه من الكلام الجافي ومعنى
قوله ولا تهجر الا في البيت انه إذا أراد هجرها في الموضع تأديبا لها كما قال تعالى واهجر وهى في
المضاجع فلا يهجرها الا في البيت ولا يتحول الى دار أخرى أو يحولها اليها الا ان رواية البخاري التي
ذكرناها دلت على أنه صلى الله عليه وآله وسلم هجر نساء في غير يوتهن وخرج الى مشربة له وقد
قال البخاري ان هذا أصح من حديث معاوية هذا وقد يقال اذا دل فعله على جواز هجرهن في غير
البيوت وحديث معاوية على هجرهن يكون مفهوم الحصر غير مراد واختلف في تفسير الهجر
فالجوهري وفسره بترك الدخول عليهن والاقامة عندهن على ظاهر الآية وهو من الهجران بمعنى
البعد وتيل بضاجعها وبوليها ظهره وقيل يترك بجامعها وقيل بجامعها ولا يكاهها وقيل هو من
الهجر بمعنى الاغلاط في القول وقيل من الهجر وهو الخلل الذي يربط به البعير أي أو تقوهن
في البيوت فانه الطبري واستدل له وهما ابن العربي (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه
قال كانت اليهود تتحول اذا أتى الرجل امرأته من درها في قبلها كان الولد أحول فنزلت نساؤكم
حراث لكم فأنوا حراثكم أي شتمت متفق عليه واللفظ لمسلم) ولقظ البخاري سمعت جابرا يقول
كانت اليهود تقول اذا جامعها من ورائها في قبلها كما فسره الرواية الاولى جاء الولد أحول فنزل
نساؤكم حراث لكم فأنوا حراثكم أي شتمت واختلفت الروايات في سبب نزولها على ثلاثة أقوال
الاول ما ذكره المصنف من رواية الشيخين انه في اتيان المرأة من ورائها في قبلها وأخرج هذا المعنى
جماعة من المحدثين عن جابر وغيره واجتمع فيه ستة وثلاثون طريقا صرح بعضهم بأنه لا يصلح
الا في القبل وفي أكثرها الرد على اليهود الثاني انها نزلت في حل اتيان دبر الزوجة أخرجه جماعة

الا عن امر الله ولا يكون الا عقوبة ولا عقوبة الا على ترك واجب وقوله حتى تصبح دليل على
 وجوب الاجابة في الليل ولا مفهوم له لانه خرج ذكر مخرج العقاب والافاقه يجب عليها اجابته
 تمامها وقد اخرج غيره بقيد الليل ابن خزيمة وابن حبان مر فوعا ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد
 لهم الى السماء حسنة العبد الا بقى حتى يرجع والسكران حتى يصحو والمرأة الساخط عليها
 زوجها حتى يرضى وان كان هذا في خطيئة مطلقا ولو لعدم طاعتها في غير الجماع وليس فيه
 لعن الا ان فيه وعيدا شديدا يدخل فيه عدم طاعتها في جماعها من ليل أو نهار وزاد البخاري في
 روايته في بدء الحلق فبات غضبان عليها أي زوجها قبل وهذه الزيادة تبجعه وقوع اللعن عليها لانها
 حينئذ يتحقق ثبوت معصيتها بخلاف ما اذا لم يغضب من ذلك فانها لا تستحق اللعن وفي قوله
 لعنتها الملازمة دلالة على ان منع من عليه الحق عن هوله وقد طلبه ويجب سقط الله تعالى على
 المانع سواء كان الحق في بدن أو مال قبل ويدل على انه يجوز لعن العاصي المسلم اذا كان على وجه
 الارهاب عليه الى ان يواقع المعصية فاذا واقعها دعا له بالتوبة والغفوة قال المصنف في الفتح
 بعد نقله لهذا عن المهلب ليس هذا التقييد مستغادا من الحديث بل من أدلة أخرى والحق ان
 من منع اللعن أراد به معناه القوي وهو الابعاد من الرحمة وهذا لا يليق ان يهدى به على المسلم
 بل تطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والنهي بأجازة أراد معناه العرفي وهو مطلق
 السب ولا يخفى ان محله اذا كان بحيث يرتدع العاصي به وينزع ولعن الملازمة لا يلزم منه
 جواز اللعن منا فان التكليف مختلف انتهى كلامه قلت قول المهلب انه يلعن قبل وقوع
 المعصية للارهاب كلام مردود فانه لا يجوز لعنه قبل ايقاعه لها أصلا لان سبب اللعن وقوعها منه
 فقبل وقوع السبب لا وجه لايقاع السبب ثم انه رتب في الحديث لعن الملازمة على ابا المرأة عن
 الاجابة وأحاديث لعن الله شارب الخمر رتب فيها اللعن على وصف كونه شارباً وقول الحافظ انه
 اذا أريد معناه العرفي جاز لا يخفى انه غير مراد للشارع الا المعنى القوي والعصيق ان الله تعالى
 أخبر بان الملازمة تلعن من ذكر وبابه تعالى لعن شارب الخمر ولم يأمرنا بلعنه فان ورد
 اللعن بأمره بلعنه وجب علينا الامتنال ولعنه ما لم تعلم توبته ونذب لنا الدعاء به بالتوفيق للتوبة
 والاستغفاره وقد أخبر الله تعالى ان الملازمة تلعن من ذكر ومعلوم انه عن أمر الله وأخبر
 انهم يستغفرون لمن في الارض وهو عام يشمل من يلعنونهم من أهل الايمان وهم المرادون في
 الآية اذا المراد من عصاة أهل الايمان لانهم المحتاجون الى الاستغفار لانهم مقيسدة بقوله
 فاغفر للذين تابوا الآية كما قيل لان التائب مغفوره وانما دعا وعسمه بالمغفرة تعب وزيادة تنويه
 بشأن التائبين وأما شمول عمومها للكفار فمعلوم انه غير مراد وهذا تعرف ان الملازمة قاموا
 بالأمرين كما أثرنا اليه وفي الحديث رعاية الله لعبده ولعن من عصاه في قضاء شهوته منه وأي
 رعاية أعظم من هذه رعاية الملك الكبير للعبد الحقير فليكن نعم مولاهذا كرا ولا يديه شاكرا
 ومن معاصيه محانرا ولهذا البكة الشريفة من كلام رسوله مذكرا (وعى ابن عمر رضى الله
 عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن الواصلة) بالصاد المهملة (والمستوصلة والواصلة)
 بالشين المعجمة (والمستوصلة متفق عليه) الواصلة هي المرأة التي تصل شعرها بأشعر غيره
 سواء فعلته لنفسها ولغيرها والمستوصلة التي تطلب فعل ذلك وزاد في الشرح ويفعل بها ولا يدل

(١) من زوجة أو غير من زوجة
الله منه

عليه القسط والواشمة فاعلمه الوشم وهو أن تفرز زبرجاً ونحوها في ظهر كفتها أو شنتها أو نحوهما من
بنتها حتى يسيل الدم ثم تحت ذلك الموضع بالكل أو التوراة فيخضر والمستوشمة الطالبة لثالث
والحديث دليل على بحرم الأربعة الأسماء المذكورة في الحديث قالوا صل بحرم المرأة مطلقاً بشعر
بحرم أو غيره أدى أو غيره سواء كانت المرأة ذات (١) زينة أو لا والشافعية خلاف وتفاصيل
لا يهتض عليها دليل بل الأحاديث فاضية بالبحرم مطلقاً لوصول الشعر واعتصامه كما هي قاضية
بحرم الوشم وسؤاله ودل العن على أن هذه المعاصي من الكبائر وهذا وقد عدل الوشم في بعض
الأحاديث بأنه تغية فخلق الله تعالى ولا يقال إن الخصاب بالحناء ونحوها تملأ العلة لأنها وإن
شلت فهو مخصوص بالاجماع وبأنه قد وقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم بل أمر بتغييره رياض
أصابع المرأة لاختطاب كما في قصة هند فاموصل الشعر بالحرير ونحوه من الخرق فقال القاضي
عياض اختلف العلماء في المسئلة فقال مالك والطبري وكثيرون أو قال إلا كثرون الوصل بمشوع
بكل شيء وهو مروي عن عائشة حتى بالشعر ونقل عنها أنها تأولت حديث الباب بان المراد
بالواصل المرأة التي تغير في نفسها ثم فصل ذلك بالعبادته وهي رواية ضعيفة ولا يصح عنها قال
القاضي وأما ربط خطوط الحرير باللوثة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس ينهي عنه لأنه ليس بوصول
ولا لعن مقصود من الوصول وإنما هو لتجميل والتصيب انتهى ومراده من المعنى المناسب هو
ما في ذلك من اندساع لزوج فالحال لو ضغفيرا اللون الشعر فلا خداع فيه (٢) وعن جندامة
بنت وهب) بضم الجيم وذلك مجعته ويروي بالبدال المهملة قيل وهو تصفيف هي أخت عكرشة بن
محضر من أمه هاجرت مع قومها وكانت تحت أنس بن قنادة مصغراً أنس (قالت حضرت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أنس وهو يقول لقد هممت أن أنهي عن الغيلة) بكسر
الغين المجهمة فتنازع في تحسية (فتظن في الروم وفارس فإذا هم يغفلون) ولادهم فلا يضرب ذلك
أو لادهم شيأ ثم سألوهم عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الواء الخفي رواء
مسلم) اشقل الحديث على مستثنين الأولى الغيلة تقدم ضبطها ويقال لها الغيلة بفتح الغين مع
فتح المثناة التحتية والفعال بكسر الفين والمراد بها هي مجامعة الرجل امرأته وهي ترضع كما قاله
مالك والأصحى وغيرهما وقيل هي أن ترضع المرأة وهي حامل والأطباء يقولون إن ذلك داء
والعرب تكره موتبه ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردد ذلك عليهم وبين عدم الضرر الذي
زعمت العرب والأطباء فإرسا والروم يفعل ذلك ولا ضرر يحدث مع الأولاد وقوله فإذا هم
يغفلون هم من أمال يغفل والمسئلة الثانية العزل وهو بفتح الغين المهملة وسكون الزاي وهو
أن ينزع الرجل بعد الإيلاج ليلتزل خارج القرح وهو يفعل لأحد أمرين أما حق الإمتع فلا
تعمل كراهة شحيحة والوفاء لامة ولادهم ذلك بتعديدها وأما حق الحرمة فكرهه ضرر
الرضيع إن كان أو لئلا تحمل المرأة وقوله في جواب سؤالهم عنه أنه الواء الخفي دال على تحريره
لأن الواء دقن البتحية وبالعرضة من ابن حزم عجباً بحديث الكتاب هذا وقال الجمهور
يجوز عن الحرمة فإنها وعن الأمة السرية بغير إذنهما ولهم خلاف في الأمة المزوجة يجوز قالوا
وحديث الكتاب معارض بحدين الأول عن جابر قال كانت لما حوار وكانوا قنات اليهود
تلك الموردة الصغرى فسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال كذبت اليهود ولو أراد

الله خلقه لم تستطع رده أخرجه التيساقى والترمذى وصححه والثانى أخرجه التيساقى من حديث
أبي هريرة نحوه قال الطحاوى والجمع بين الأحاديث يحمل النهى في حديث جدها على التنزيه
ورجح ابن حزم حديث جدها متوان النهى فيه لأحرم بان حديث غيرها مرجح لأصل الإباحة
وحديثها مانع من ادعى أنه أبيع بعد المتع فعليه البيان ونوزع ابن حزم في دلاله قوله صلى الله
عليه وآله وسلم ذلك الوأد الخفى على الصراحة التحريم لان التحريم للوأد المحقق الذى هو قطع
حياة محققة والعزل شبهه صلى الله عليه وآله وسلم به وانما هو قطع لما يؤدى الى الحياة والمنسبه
دون المشبه به وانما معناه وأد الماتعلق به من قصد منع الحاصل وأما على النهى عن العزل
فالأحاديث دالة على ان وجهه أنه معاندة للقدر وهو هذا دل على عدم التفرقة بين الحرمة والامة
«(قائنة)» معالجة المرأة لاسقاط النطفة قبل تنفخ الروح يتفرع جوازه وعدمه على اختلاف
فى العزل فمن أباحه أباح المعالجة ومن حرمه حرم هذا الأولى ويلحق بهذا تعاطى المرأة ما يقطع
الحبل من أصله وقد اختلف بعض الشافعية بالمتن وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقا
﴿وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى عازل عنها وأنا
أكره ان تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال وان اليه وقد تحدث ان العزل المؤودة الصغرى قال
كذبت يهود لو أراد الله ان يخلقهم ما استطعت ان تصرفه رواء أحمد وأبو داود واللفظ له
والتيساقى والطحاوى ورجاله ثقات) الحديث قد عارض حديث النهى وتسميته صلى الله عليه
وآله وسلم العزل الوأد الخفى وفي هذا كذب يهودى في تسميته المؤودة الصغرى وقد جمع بينهما بان
حديث النهى حمل على التنزيه وتكذيب اليهود لانهم أرادوا التحريم الحقيقى وقوله لو أراد
ان يخلقهم الى آخر معناه انه تعالى اذا قدر خلق نفس فلا بد من خلقها وانه بسبقكم الماء فلا
تقدرون على رفعه ولا يتحكم الحرص على ذلك فقد سبق الماء من غير شعور العازل لتتمام ما قدره
الله وقد أخرج أحمد والبراء من حديث أنس وصححه ابن حبان ان رجلا سأل عن العزل فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو ان الماء الذى يكون منه الولد أهرقه على بخرة لا خرج الله منها
ولدا وله شاهدان فى الكبير للطبرانى عن ابن عباس وفى الاوسطه عن ابن مسعود ﴿وعن
جابر رضى الله عنه قال كأن العزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقرآن ينزل لو كان
شيأ ينهى عنه لثابنا عنه القرآن متفق عليه) الا ان قوله لو كان شيأ ينهى عنه الى آخره لم
يذكره البخارى وانما رواء مسلم من كلام سفيان أحد رواه وظاهره انه قاله استنباطا قال
المصنف فى الفتح تتبع المسانيد فوجدت أكثر رواه عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة انتهى
وقد وقع لصاحب العمدة مثل ما وقع للمصنف هنا فجعله من الحديث وشرحا ابن دقيق العيد
واستغرب استدلال جابر بتقرير الله لهم ﴿ولمسلم) أى عن جابر (فبلغ ذلك البى صلى
الله عليه وآله وسلم فلم ينهنا عنه) فدل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على جوازه وقد قيل
انما أراد جابر بالقرآن ما يقرأ أعم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحى اليه صلى الله عليه وآله
وسلم فكأنه يقول فعلمنا فى زمن التشريع ولو كان حراما لم نقر عليه قيل في زول استغراب ابن
دقيق العيد الا انه لا بد من علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانهم فعلوه والحديث دليل على
جواز العزل ولا ينافيه كراهة التنزيه كإدله أحاديث النهى ﴿وعن أنس ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه بفعل واحد أخرجه واللفظ لاسم) تقدم الكلام عليه في باب الفصل واستدل به على أنه لم يكن القسم بين نسائه صلى الله عليه وآله وسلم واجاب عليه وقال ابن العربي أنه كان لثبتي صلى الله عليه وآله وسلم صاعته من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب وكانها أخذت من حديث عائشة الذي أخرجه البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فمدن من أحدها فقولها فيدنو يحتمل أنه للوقوع إلا أن في بعض رواياتهم غير وقوع فهو لا يتم مأخذ ابن العربي وقد أخرج البخاري من حديث أنس رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ولم يمتد تسع نسوة ولا يتم إن أراد الليلة بعد المغرب كما قاله لأنه لا يتسع ذلك الوقت سيما مع الانتظار لصلاة الصلوات ففعل ذلك كذا قيل وهو مجرّد استبعادوا إلا الظاهر أن ساعة ذلك فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يؤخر النساء لأنه أعلی قوة في ذلك لم يعطها غيره والحديث دليل أنه كان لا يجب عليه القسم لنسائه وهو ظاهر قوة تعالى ترجى من تسامهن إلا أنه ذهب إليه جماعة من أهل العلم والجهور يقولون يجب عليه القسم وتأولوا هذا الحديث بأنه كان يفعل ذلك برضا صاحبة التوبة وبأنه يحتمل أن فعله عند استيفاء القسم ثم يستأنف القسم وبأنه يحتمل أن فعله قبل وجوب القسم وقوة ولم يمتد تسع نسوة في رواية البخاري ومن إحدى عشرة تويجمع بين الرويتين بأن يجعل قول من قال تسع نظر إلى الزواني الثلاثي أحق من عنده ولم يجتمع عنده أكثر من تسع والله مات عن تسع كما قال أنس أخرجه الصائغ عنه في اختارة ومن قال إحدى عشرة أدخل مارية القبطية ورجمته فبين وأطلق عليها لفظ نسائه تغليبا وفي الحديث دلالة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أكمل الرجال في الرجولية حيث كان له هذه القوة وقد أخرج البخاري أنه كان له قوة ثلاثة رجال وفي رواية الاسماعيلي قوة أربعين ومثله لا ينعيم في صفة الجنة وزامن رجال أهل الجنة وقد أخرج أحمد والسنائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم أن الرجل في الجنة يعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والنهوض

باب الصدق

بفتح الصاد وكسرها مأخوذ من الصدق لأشعاره بصدق رغبة الزوج في الزوجة وفيه سبع لغات وله ثمانية أسماء يجمعها قوله

صدوق ومهره وفريضة • جباة واجر ثم عقر علاتن

وكن الصدوق في شرع من قبلنا للآل ولأه كما قاله صاحب المستدرك على المذهب (عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتق صفيّة وجعل عتقها صدقا فاعتق عليه) هي أم المؤمنين صفيّة بنت حيي (١) بن اخطب من سبط هرون بن عمران كانت تحت ابن أبي الحقيق وقتل يوم خيبر ووقت صفيّة في السبي فاصطفاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعتقها وترجمها وجعل عتقها صدقا فاعتقها وأتت سنة تسعين وقيل غير ذلك والحديث دليل على صحته جعل العتق صدقا بأي عبارة وقعت في ذلك وللفقهاء عدة عبارات في كيفية العبارة في هذا المعنى وذهب إلى صحته جعل العتق مهرًا أحدواصق وغيرهما واستدلوا بهذا الحديث وذهبوا لاكثر إلى عدم صحته جعل العتق مهرًا واجابوا عن الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم

(١) بضم الحاء المهملة وفتح المثناة التحتية الأولى وتشديد الأخرى واخطب بفتح الهيمزة وسكون الخاء المجددة وفتح الطاء آخره موحدة اه أبو النصر

اعتقها بشرط ان تزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معاومة فتزوجها بما ورد هذا التأويل أنه
 في مسأله بلفظ ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها وفيه أنه قال عبد العزيز رآه قال ثابت لأنس
 بعد أن روى هذا الحديث ما أصدقها قال تقسموا واعتقها فانه ظاهرا أنه جعل نفس العتق صداقا
 وأما قول من قال ان هذا شيء منهمه أنس فعبر به ويحوزان فهمه غير صحيح فجوابه أنه اعرف باللفظ
 وافهمه وقد صرح بانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل العتق صداقا فهو رآه فعله صلى الله عليه
 وآله وسلم وحسن الظن به لثقت به لوجب قبول روايته للأفعال كما يجب قبولها للأقوال والألزام
 رد الأقوال والأفعال اذ لم ينقل العصاية إلا لفظ النبوي إلا في شيء قليل وأكثر ما يرويه بالمعنى كما هو
 معروف ورواية المعنى عمدتها فهمه وقوله أنه لم يرفع أنس بل قاله تطننا خلاف ظاهر لفظه فانه
 قال جعل يريده النبي صلى الله عليه وآله وسلم عتقها صداقها وقد أخرج الطبراني وأبو الشيخ من
 حديث صفية قالت اعقني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعل عتقي صداقي وهو صريح فيما رواه
 أنس وأنه لم يقل ذلك قلنا كآقيل وانما خالف الجمهور الحديث وتأولوه قالوا لا اله خالف القياس
 لوجهين أحدهما ان عقد ما على نفسها امان يتع قبل عتقها وهو محال وأما بعده وذلك غير لازم
 لها ولثاني اننا جعلنا العتق صداقا فاما ان يتقرر العتق حالة الرق وهو محال أيضا لتناقضهما أو
 حالة الحرية فيلزم سبقها على العقد فيلزم وجود العتق حال فرض عدمه وهو محال لأن الصداق
 لا بد ان يتقدم تقرر على الزوج امانا أو اما حكا حتى تلك الزوجة طلبه ولا يتأق مثل ذلك في
 العتق فاستحال ان يكون صداقا وأجيب أولا أنه بعد صحة الفصة لا يباين بهذه المساببات وثانيا
 بعد تسليم ما قالوه فالجواب عن الاول أن العقد يكون بعد العتق واذا امتنع عن العقد لم يمسها
 السعاية بغيرها ولا يحذور في ذلك وعن الثاني بان العتق منفعته تصح المعاوضة عنها والمنفعة اذا
 كانت كذلك صح العقد عليها مثل سكنى الدار وخدمة الزوج ونحو ذلك وأما قول من قال ان
 ثواب العتق عظيم فلا ينبغي أن يقرب بجعله صداقا وكان يمكن جعل المهر غيره فجوابه أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم يفعل الفضول لبيان التشريع ويكون ثوابه أكثر من ثواب الافضل فهو في حقه
 افضل وأما جعل حديث عائشة في قصة جويرة مؤيدا للحديث صفية وانظروا أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لجويرة لما جاءت تستعين في كتابتها لك ان أقضي عنك كتابتك وأتزوجك قالت
 قد فعلت أخرجه أبو داود فلا ينبغي أنه ليس فيه تعرض للمهر ولا غيره فليس مما شنع فيه (وعن
 أي سلمة بن عبد الرحمن) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي أحد الفقهاء السبعة
 المشهورين بالفتى في المدينة في قول من مشاهير التابعين وأعلامهم يقال ان اسمه كنيته وهو كثير
 الحديث واسع الرواية سمع عن جماعة من الصحابة وأخذ عنه جماعة مات سنة أربع وسبعين وقيل
 أربع ومائة وهو في سبعين سنة (قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كم كان صداق
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت كان صداقه لا زواجه اثني عشرة أوقية) بضم الهمزة
 وتشديد المنة التحية (ونشا) بفتح النون وشين مبهمة مشددة (قالت أندرى ما التئ قلت لا
 قالت نصف أوقية قلت خمسة أدرهم فهذا صداق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا زواجه
 رواه مسلم) المراد في الحديث أوقية الخبز وهي أربعون درهما وكان كلام عائشة هذا بناء على
 الأغلب والا فان صداق صفية عتقها قبل ومثلها جويرة وخديجة لم يكن صداقهما هذا المقدار

وأم حبيبة أصدقها النجاشي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأربعة آلاف درهم وأربعة آلاف
 دينار لاته تبرع منها كذا ما لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن عن أمره صلى الله عليه
 وآله وسلم ولكنه قرر فهدا الخبر من عائشة عن غالب صدق أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم
 وقد استحب الشافعية جعل المهر خمسين درهم تأسيساً وأما المهر الذي يصح به العقد فقد قدمناه
 وأما أكثره فلا حله إجماعاً قال تعالى وأقيموا حدود الله لا تأخذوا أموالكم بما لله وما لله
 ذهباً وقيل مل مسك ثور ذهباً وقيل سبعون ألف منقال وقيل مائة رطل ذهب وقد كان أراد
 عمر قصر أكثره على قدر مهور أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورد الزيادة إلى بيت المال وتكلم
 به في الخطبة فردت عليه امرأة محبته بقوله تعالى وأقيموا حدود الله لا تأخذوا أموالكم
 أنفسكم من عمر (وعن ابن عباس لما تزوج على رضى الله عنه فاطمة رضى الله عنها) هي سيدة نساء
 العالمين تزوجها على رضى الله عنه في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان وبني عليها في ذي
 الحجة ولدت له الحسن والحسين والمحسن وزينب ورقية وأم كلثوم وماتت بالمدينة بعد موته صلى
 الله عليه وآله وسلم بثلاثة أشهر وقد بسط السيد رحمه الله تعالى ترجمتها في الروضة البديعة (قال له
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطها شيئاً قال ما عندي شيء قال فأين درعك الحطمية) بضم
 الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة نسبة إلى حطمة بن محارب بن من عبد القيس كانوا يعملون الدروع
 (رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) فيه دليل على أنه ينبغي تقديم شيء للزوجة قبل الدخول
 بها جبراً خاطرهما وهو المعروف عند الناس كافة ولم يذكر في الرواية إعطاءه فادرعه المذكور
 وغيرها وقد وردت روايات في تعيين ما أعطى على فاطمة رضى الله عنها الأنثى غير مسندة (وعن
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا امرأة أتكتبي على
 صدق أو جبار) بكسر الحاء المهملة وتخو حدة فهمة ممدود العطفة للغير وللزوجة جائزة على
 مهرها (أو عدة) بكسر العين المهملة ما وعده الزوج وإن لم يهرس (قبل عصمة النكاح
 فهو لها وما كان بعد عصمة السكاح فهو لمن أعطيه وأحق ما أكرم الرجل عليه ابنته وأخته
 رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي) الحديث دليل على أن ما ساقه الزوج قبل عقد السكاح
 فهو للزوجة وإن كان تسمية لغيرها من أب أو أخ وكذلك ما كان عند العقد وفي المسئلة خلاف
 فذهب إلى ما أفاده الحديث مالك وعمر بن عبد العزيز والنوري وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى
 أن الشرط لازم لمن ذكر من أب أو أخ والنكاح صحيح وذهب الشافعي إلى أن تسمية المهر تكون
 فاسدة ولو صدق المثل قال في خاتمة المجتهد وسبب اختلافهم تسمية السكاح في ذلك بالبيع
 في شبهه بالوكيل ببيع السلعة وشرط لنفسه حبه قال لا يجوز النكاح كما لا يجوز البيع ومن
 جعل النكاح في ذلك مخالفاً للبيع قال يجوز وأما فريق مالك فلا تسميه إذا كان الشرط
 في عقد السكاح إن يكون ذلك اشترط لنفسه نقصاً عن صدق مثلها ولم يهرسها إذا كان بعد
 انعقاد السكاح والاتفاق على الصداق اه فاعلم أن ذلك جماعت ولم يهرسها إذا كان بعد
 مقالا هذا وأما ما يعطى الزوج في العرف مما هو لآلاف كالأطعام ونحوه فإن شرط في العقد كان
 مهر أو ما سلم قبل العقد يكون باحة فيصير الرجوع فيه مع بقائه إذا كان في العادة يسلم للتعف
 وإن كان يسلم للبقاء رجع في قيمته بعد تلفه الآن يتنعوا من تزويجه رجع بقيته في الطرفين جميعاً

وإذا ماتت الزوجة أو استع هو من التزويج كان له الرجوع فيما بقي وفيما سلم للبقاء فيما تلف قبل
 الوقت الذي دعيت التالف فيه لأفيماء ذلك وفيما سلمه بعد العقد هبة أو هدية على حسب الحال
 أو رشوة إن لم تسلم الأب وإذا كان الطعام الذي ينع في ولاية العرس مما ساقه الزوج إلى بولي الزوجة
 وكان مشروطا مع العقد لصغيره وفعل ذلك جاز التناول منه لمن يعتاد له كالكفارة وغيرهم لأن
 الزوج انما شرطه وسلمه ليفعل ذلك لا ليلقي ما كالتزويج والعرف معتبر في هذا (وعن علقمة)
 أي ابن قيس أي شبل بن مالك من بني بكر بن النضر النخعي روى عن عمر بن مسعود وهو تابعي
 جليل اشتهر بحديث ابن مسعود وصحبته وهو عم الأسود النخعي مات سنة إحدى وستين (عن
 ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن
 مسعود لها مثل صداق نساءها لا وكس) بفتح الواو وسكون الكاف وسين مهملة هو النقص أي
 لا ينقص عن مهر نساءها (ولا شطط) بفتح الشين المهملة وبالطاء المهملة وهو الجور أي لا يجار
 على الزوج بزيادة مهرها على نساءها (وعنها العدة ولها الميراث فقام معقل) بفتح الميم وسكون
 العين المهملة وكسر القاف (ابن سنان) بكسر السين المهملة فنون فالف فنون (الاشعبي)
 بفتح الهمزة وسين مهملة ساكنة ومعقل هو أبو محمد شهد فتح مكة ونزل الكوفة وحديثه في أهل
 الكوفة وقيل يوم الحرة صبيرا (فقال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بروع) بفتح
 الباء الموحدة وسكون الراء ففتح الواو ففتح الواو ففتح الواو ففتح الواو ففتح الواو ففتح
 مبيعة ففقف (أمرأته) بكسر الميم فنون مشددة فالف (مثل ما قضيت ففرح بها ابن
 مسعود رواء أحد والاربعة وصحبه الترمذي وحسنه وجماعة) منهم ابن مهدي وابن حزم
 وقال لا مفر فيه لعمدة أساده ومثله قال البيهقي في الخلافيات وقال الشافعي لأخظ من
 وجه يثبت مثله وقال لو ثبت حديث بروع لقلته وقال في الامان كان ثبت عن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فهو أولى الامور ولا حجة في أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن
 كبر ولا شيء في قوله الاطاعة اقله بالتسليم له ولم أخظه عنه من وجه يثبت مثله حرة يقال عن
 معقل بن سنان ومرة عن معقل بن يسار ومرة عن بعض أشجع لا يسعي هذا تضعيف الشافعي
 بالاضطراب وضعفه الواقدي بانه حديث ورد إلى المدينة من أهل الكوفة فاعرفه علماء المدينة
 وقدرى عن علي رضي الله عنه أنه رده بان معقل بن سنان أعربى بوال على عقبيه وأجيب بان
 الاضطراب غير قاض لانه متردد بين صحابي وصحابي وهذا لا يطعن به في الرواية وعن قوله أنه
 يروى عن بعض أشجع فلا يضرب أيضا لانه قد فسر ذلك البعض بمعقل فقد ثبت ان ذلك البعض
 صحابي وأما عدم معرفة علماء المدينة فلا يقدح فيهما مع عدالة الراوى وأما الرواية عن علي رضي
 الله عنه فقال في البدر المنير لم تصح عنه وقدرى الحالك من حديث حرمة بن يحيى أنه قال
 سمعت الشافعي يقول ان صح حديث بروع بنت واشق قلته قال الحالك قلت صح فقل به وذكر
 الدارقطني الاختلاف فيه في العلل ثم قال وأنسبها اسنادا حديث قتادة الا أنه لم يحفظ اسم الصحابي
 قلت لا تضر جماله اسمه على رأي المحدثين وما قال المصنف من ان الحديث بروع شاهد من
 حديث عقبة بن عامر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأة رجلا فدخل بها ولم
 يفرض لها صداقا فخرته الوفاة فقل أشهدكم ان سهمي بخير لها أخرجه أبو داود والحالك فلا

يخفى ان لاشهادته على ذلك لان هذا في امر أئندخل بها زوجها تم فيه شاهدانه يصح التسكاح بغير
تسمية والحديث دليل على ان المرأة تستحق كمال المهر بالموت وان لم يسم لها الزوج ولا دخل بها
وتستحق مهر مثلها وفي المسئلة قولان الاول العمل بالحديث وانما تستحق المهر كاذكر وقول
ابن مسعود اجتهاد موافق للدليل وقول أبي حنيفة وأحد آخرين والدليل الحديث وما طعن
فيه قد سمعت دفعه والقول الثاني انها لا تستحق الا الميراث لعلى وابن عباس وابن عمر ومالك
وأحد قولي الشافعي قالوا لان الصداق عوض فاذا لم يستوف الزوج المعوض عنه لم يلزم قياسا
على غن المبيع قالوا والحديث فيه تلك المطاعن قلنا تلك المطاعن قد دفعت فنهض الحديث
للاستدلال فهو أولى من القياس (وعن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من أعطى في صداق امرأته موقفا) هو دقيق التصح المقاول والشعير والذرة أو غيرها (أو تمرا
فقد استعمل أخرجه أحدنا وادوا وأشار الى ترجيح وقفه) وقال المصنف في التخصيص فيه
موسى بن سلمة بن رومان وهو ضعيف وروى موقفا وهو أقوى اه فكان عليه ان يشرى الى
ان فيه ضعفا على عادته وأخرجه الشافعي بلاغا والحديث دليل على انه يصح كون المهر من غير
الدراهم والذناير وانه يجوز مطلق السويق والتمر وظاهره وان قل وقد تمت أهاويل العلماء
في قدر أقل المهر في شرح حديث الواهة نفسها (وعن عبيد الله بن عامر بن ربيعة) هو
أبو محمد عبد الله بن عامر بن ربيعة الغنزي بفتح العين المهملة وسكون النون وبالزاي وفي نسبته
خلاف كثير قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في أربع سنين وأخس مات عبد الله المذكور
سنة خمس وعشرين وقيل سنة تسعين (عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجاز نكاح
امرأة على نعلين أخرجه الترمذي وصححه وخولف) أي الترمذي (في ذلك) أي في التصحيح
لنظ الحديث ان امرأته من في فزاره تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رضيت من نفسك ومالك بن نعلين قالت نعم فأجازه والحديث دليل على صحة جعل المهر شيئا للغن
وقد سلف ان كل ما صح جعله نكاحا صحيح جعله مهرا وفيه ما أخذنا وروى في غيرهم من انها لا تصرف
المرأة في مالها الا برأي زوجها (وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال زوج النبي صلى الله عليه
وآله وسلم رجلا امرأته بنحاش من حديد أخرجه الحاكم) قد تقدم حديث سهل في الواهة نفسها
بطوله وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من خطبها ان ياتمس ولو خاتما من حديد فلم يجده
فزوجها اباه على تعليمها شيئا من القرآن فان كان هذا هو ذلك الحديث فلم يتم جعل المهر خاتما من
حديد كما عرفت وان أريد غيره فيصطل وهو بعيد لقول المصنف وهو طرف من الحديث الطويل
المتقدم في أوائل التسكاح وعلى تقدير انه أريد ذلك الحديث فتأويله صلى الله عليه وآله وسلم
أذن في جعل الصداق خاتما من حديد وان لم يتم العقد عليه (وعن علي رضى الله عنه قال
لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم أخرجه الدارقطني موقفا وفي مسنده مقال) أي موقفا
على علي رضى الله عنه وقد روى من حديث جابر مر فوعا ولم يصح والحديث معارض بالا حديث
المتقدمة المرفوعة الدالة على صحة أي شيء يصح جعله نكاحا كما عرفت والمقال الذي
في الحديث هو ان فيه حش بن عبيد الله قال أحد كان يضع الحديث (وعن عقبه بن عامر رضى
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير الصداق أسير) أي أسهل على الرجل

(أخرجه أبو داود وصححه الحاكم) فيمدلالة على استحباب تحقير المهر وان غير الأيسر على خلاف ذلك وان كان جائزا كما أشارت إليه الآية الكريمة في قوله وآتيتم أحداهن قطارا تقدم ان عمر بن حبي عن المغيرة في المهور فقالت ما رأيت من ذلك البين يا عمران الله تعالى يقول وآتيتم أحداهن قطارا من ذهب قال عمر امرأة خاصعت عمر فخصمته أخرجه عبد الرزاق وقوله في الرواية من ذهب هي قراءة ابن مسعود وله طرق بالفاظ مختلفة ويحتمل ان الحديث به بركة المرأة وفي الحديث أبركهن أيسرهن مؤنة ﴿وعن عائشة رضي الله عنها ان عمر بن الخطاب قال بلغ الجحيم وسكون الواو ثنوني﴾ (تعوذت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أدخلت عليه يعني لما تزوجها فقال لقد عنيت بعدا) بلغ الجحيم ما يستعذ به (فقطعهما وأمرأها ما قطعها بثلاثة أبواب أخرجه ابن ماجه وفي اسناد رواه مؤلف وأصل القصة في الصحيح من حديث أبي أسيد الساعدي) ١ وقد سماها في الحديث عمر وقوقع مع ذلك اختلاف في اسمها ونسبها كثيرا لكنه لا يتعلق به حكم شرعي واختلاف في سبب تعوذها منه ففي رواية أخرجه ابن سعد أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل عليها وكانت من أجل التساخر داخل نسما صلى الله عليه وآله وسلم غيرة فقيل لها انما تخطي المرأة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تقول اذا دخلت عليه أعوذ بالله منك فاستعذت منه وفي رواية أخرجه ابن سعد أيضا بسناد البخاري أن عائشة وخصمة دخلتا عليها أول ما قدمت مسطتاها وخصنتاها وقالت لهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعيىمن المرأة اذا دخل عليها ان تقول أعوذنا منك وقيل في سببه غير ذلك والحديث دليل على شرعية المتعة المطلقة قبل الدخول وانفق الاكثر على وجوبها في حق من لم يسم لها صداها الا من الليث ومالك وقد قال تعالى لا جناح ان تطلقن النساء ما لم يمسوهن أو ترضوا لهن فريضة ومسوهن على الموضع قدره وعلى المقر قدره الآية وظاهر الامر الوجوب وأخرج البيهقي في سننه عن ابن جابر قال المس التكاح والفريضة الصداق ومسوهن قال هو على الزوج يترجى المرأة ولم يسم لها صداها ثم يطلقها قبل ان يدخل بها فامر الله ان يتبعها على قدر عسر ويسره الحديث وقد أخرج عنه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم متعة الطلاق أعلاها التامد ودون ذلك الورق ودون ذلك الكسوة ثم هذه المرأة التي منعها صلى الله عليه وآله وسلم يحتمل ان لم يسم لها صداها فنعها كما فقت به الآية ويحتمل انه كان سمى لها فنعها احسانا منه وفضلا وأما تنصيص من لم يسم الزوج لها مهر او دخل بها ثم فارقتها فقد اختلف في ذلك فذهب علي وعمر والشافعي الى وجوبها أيضا عملا بقوله تعالى والمطلقات متاع المعروف وذهب الحنفية الى انه لا يجب الامر للمثل لا غير قالوا وعموم الآية مخصوص بمن لم يكن قد دخل بها والتي خصه الآية الاخرى التي أوجب فيها المتعة لانه شرط فيها عدم المس وقد مس وأما قوله تعالى فتعالين أمعنن فإنه يحتمل نفقة العدة ولا دليل مع الاحتمال هذا وقد سبقت اشارة الى أن الليث لا يقول بوجوب المتعة مطلقا واستدل بانها لو كانت واجبة لكانت مقدرة ودفع بان نفقة القرب واجبة ولا تقدر لها

١ وما في في الطلاق من
عائشة منسوب الى البخاري

مستقمة من الولم يفتح الواو وسكون اللام وهو الجمع لان الزوجين يجتمعان قاله الازهرى وغيره
والفعل منه الأول ويقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث ووليعة العرس ما يتخذ عند الدخول وما
يتخذ عند الاملاك (عن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى على عبد
الرحمن بن عوف أثر صفرة قال ما هذا قال يا رسول الله اني تزوجت امرأة على وزن نواقم ذهب
فقال بارك الله لك ولما لم يلبس متفق عليه واللفظ لمسلم) جاء في الروايات تعيين الصفرة بأنه ردغ
من زعفران وهو يفتح الراء والهمزة وغين مبهمة أثر الزعفران فان قلت قد علم النسي عن
الزعفران فكيف لم يذكره صلى الله عليه وآله وسلم قلت هذا يخص النسي بجواز العرس وقد
يحتمل أنها كانت في ثيابه دون بدنه شبه على جوارفه في الثوب وقلمت جوارفه فيه أبو حنيفة
والشافعي ومن تبعهما والنول بجوارفه في الثياب مروى عن مالك وعلم المدينة واستدل لهم
بمفهوم النسي الثابت في الاحاديث الصحيحة حديث أبي موسى مرفوعا لا يقبل الله صلواته رجل في
جسمه شيء من الخلق وأجيب بأن ذلك مفهوم لا يقاوم النسي الثابت في الاحاديث الصحيحة
وبأن قصة عبد الرحمن كانت قبل النسي في أول الهجرة وبأنه يحتمل أن الصفرة التي رآها صلى الله
عليه وآله وسلم كانت من جهة امرأته فكتبت به فكان ذلك غير مقصوده ورجح هذا النووي
وعزاه للمحققين وبني عليه البيضاوي وقوله على وزن نواقم ذهب قيل المراد واحدة نوى القمر
قبل كان قدرها يومئذ ربع دينار ورد بأن نوى القمر يختلف فكيف يجعل معيار الما وزن وقيل
ان النواقم ذهب عبارة عن قيمته خمسة دراهم من الورق وجرم به الخطائي واختاره الازهرى
ونقله عياض عن أكثر العلماء ويؤيده أن في رواية البيهقي وزن نواة من ذهب قومت خمسة
دراهم وفي رواية عند البيهقي عن قتادة قومت ثلاثة دراهم وثلاثا واستاده ضعيف لكن جرم به
أحمد وقيل في قدرها غير ذلك وعن بعض المالكية ان النواة عند أهل المدينة شتر ربع دينار
والحديث دليل على أنه يدعى للعرس بالبركة وقد نال عبد الرحمن بركة الدعوة النبوية حتى قال
لقد رأيتني ولورفعت حجر الرجوت أن أصيب ذهاباً وفضة رواء البخاري عنه في آخر هذه الرواية
وفي قوله الأول ولوبس دليل على وجوب الوليعة في العرس واليه ذهب الظاهرية قيل وهو نص
الشافعي في الام ويدل له ما أخرجه أحمد من حديث بريدة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لما
خطب على قاطمة رضي الله عنهما لابن من وليعة وسنده لا بأس به وهو يدل على لزوم الوليعة وهو في
معنى الوجوب وما أخرجه أبو الشيخ والطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة مرفوعا الوليعة
حق وسنده نفي دعي ولم يجب فقد عصى والظاهر من الحق الواجب وقال أحمد الوليعة سنة وقال
الجمهور مندوبة وقال ابن بطال لا أعلم أحداً أوجبها وكأني لم يعرف الخلاف واستدل الجمهور
على التدين بما قاله الشافعي لا أعلم أمر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلم الله صلى الله عليه وآله وسلم
ترك الوليعة رواء عنه البيهقي فجعل ذلك مستندا إلى كون الوليعة غير واجبة ولا يفتي مائيه واختلف
العلماء في وقت الوليعة هل هي عند العقد أو عقبه وعند الدخول وهي أقوال في مذهب المالكية
ومنها من قال عند العقد وبعد الدخول وصرح الماوردي من الشافعية بأنها عند الدخول
وقال ابن السكيت والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها بعد الدخول وكأني يشير
إلى قصة زواج زينب بنت جحش لقول أنس أصبح بعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرسا زينب

فدعا القوم وقد ترجمه السبق باب وقت الوليمة وأما مقدارها فظاهر الحديث ان الشاة أقل ما يجزئ الآلهة قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أولم على أم سلمة وغيرهما بقل من شاة وأولم على زينب بشاة وقال أنس لم يولم على غير زينب وأكثرهما أولم عليها الآلهة أولم صلى الله عليه وآله وسلم على ميمنة بنت الحارث لما تزوجها بمكة عام القضية وطلب من أهل مكة أن يحضروا فامتنعوا بأكثر من وليمة على زينب وكان أنس يريد أنه وقع في وليمة زينب بالشاة من البركة في الطعام ما لم يقع في غيرها فإنه أشبع الناس خبزاً ولحماً فكان المراد لم يشبع أحد خبزاً ولحماً في وليمة من ولائمه صلى الله عليه وآله وسلم أكثر مما وقع في وليمة زينب (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دعيت إلى وليمة فليأتكم امتفق عليه ومسلم) أي عن ابن عمر مرفوعاً (إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو نحوه) الحديث الأول دال على وجوب الاجابة إلى الوليمة والثاني دال على وجوبها إلى كل دعوة ولا تعارض بين الروایتين وإن كانتا عن راو واحد لأنه يحتمل أنه نارة اقتصر على بعض الحديث ونارة استوفاه وأن ذلك من أحاديثه وقد أخذت الظاهرية وبعض الشافعية بظاهره فقالوا يجب الاجابة إلى الدعوة مطلقاً وزعم ابن حزم أن الله قول جمهور الصحابة والتابعين ومنهم من فرق بين وليمة العرس وغيرها فنقل ابن عبد البر وعياض والنووي الاتفاق على وجوب اجابة وليمة العرس وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونسب عليه مالك وعن البعض فرض كفاية وفي كلام الشافعي ما يدل على وجوب الاجابة في وليمة العرس وعدم الرخصة في غيرها فإنه قال اتان دعوة الوليمة حق والوليمة التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة تدعى إلى الرجل وليمة فلا أرخص لاحد في تركها ولو تركها لم يتعين في أنه عاص كما تبين في في وليمة العرس هذا وعلى القول بالوجوب فقد قال ابن دقيق العيد في شرح الامام وقسوخ ترك الاجابة لا عذار منها ان يكون في الطعام شبهة أو يخص بها الاغنياء أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معها ولا تليق بمجالسته أو يدعو لمنوف شره أو لطمع في جاهه أو ليعاونه على باطل أو يكون هناك منكر من خسر أوله أو فرائس حرراً أو ستر لحداد البيت أو صورة في البيت أو يعتذر إلى الداعي فتركه أو كانت في الثالث كما يأتي فهذه الاعذار ونحوها في تركها على القول بالوجوب وعلى القول بالنسب بالاولى وهذا ما أخذوا به من الشريعة ومن قسلاً وقعت للصحابة كما في البخاري ان أبا أيوب دعاه ابن عمر فرأى في البيت ستر على الجدار فقال ابن عمر غلب عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطعمك طعاماً فرجع أخرجه البخاري تعليقاً ووصله أحمد ومسلم وأخرج الطبراني عن سالم بن عبد الله ابن عمر قال عرس في عهد أبي فاذن الناس فكان أبو أيوب غيباً آنذ وقسروا بيتي بجاء أخضر فأقبل أبو أيوب فأطلع فرأه فقال يا عبد الله أنسترون الجدر فقال ابني واستغنى غلب عليه النساء يا أبا أيوب فقال من خشيت ان تغلبه النساء فذكره وفي رواية فأقبل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدخلون الاول قالوا حتى أقبل أبو أيوب وفيه فقال عبد الله أقسمت عليك لترجع فقال وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل بومي هذا ثم انصرف وأخرج أحلق كتاب الزهد ان رجلاً دعا عمر إلى عرس فادبته فقدمته بالكرور فقال ابن عمر يا فلان هي حقول الكعبة في ذلك ثم قال لنفر معه من أصحاب محمد لم يترك كل رجل ما يليه والحديث وما قبله دليل على تحريم ستر الحدرات

وقد أخرج أبو داود وغيره من حديث ابن عباس مرفوعاً لا تسترو الجدر بالثياب وفيه ضعف وله شاهد وأخرج البيهقي وغيره من حديث سلمان موقفاً أنه أنكر ستر البيت وقال أنحموم بئسكم أو تقول الكعبة عنكم قال لا أدخله حتى يهتك والمسئلة فيها خلاف جزم جماعة بالصريح لستر الجدران وبجمهور الشافعية على أنه مكروه وقد أخرج مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله يأمرنا أن نكسو الخجارة والطين وجذب السرحى هتكه في قصة معروفة قال السيد رحمه الله تعالى وقد كان كتبنا في هذا رسالة جواب سؤال في مدقة قدسية وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث عمران بن الحصين نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن إجابة طعام الناسقين وأخرج الترمذي من حديث جابر مرفوعاً من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر واستانده جيد وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن جابر وفيه ضعف وأخرجه أحمد من حديث عمر وبالحلة الدعوة مقضية للإجابة وحصول المنكر بالغ عنها فيعارض المانع والمقتضى والحكم للمانع (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شر الطعام طعام الوليمة ينعها من يأتيها) وهم الفقراء كما بدله حديث ابن عباس عند الطبراني بشئ الطعام طعام الوليمة يدعى إليها السبعان ويمنع عنها الجيعان اهـ فأوشكت الدعوة الفريقتين زالت الشربة عنهما (ويدعى إليها من يابأها) يعني الأغنياء (ومن لم يجب الدعوة) بفتح الدال المهملة على المشهور وروضهما قطرب في مثلثته وظلط (فقد عصى الله ورسوله أخرجه مسلم) المراد من الوليمة وليمة العرس لما تقدم قريباً من أنها إذا أطلقت من غير تقييد انصرفت إلى وليمة العرس وشربة طعامها قديين وجهه قوله ينعها من يأتيها ويدعى إليها من يابأها فأنهم اجتمعوا على أن الوليمة هي وليمة العرس والحديث دليل على أنه يجب على من يدعى الإجابة وإن كانت إلى شرط طعام وأنه يعصى الله ورسوله من لم يجب وتقديم الكلام على ذلك (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دعى أحدكم فليجب فإن كان صاعاً فليصل وإن كان مفطراً فليطعم أخرجه مسلم) فيه دليل على أنه يجب على من كان صاعاً أن لا يعتذر بالصوم ثم أنه قد اختلف في المراد من الصلاة فقال الجمهور المراد فليدع لأهل الطعام بالمغفرة والبركة وقيل المراد بالصلاة المعروفة أي فليستغل بالصلاة ليحصل له فضلها وبأنه لا يركتها أهل الطعام والحاضرون وظاهره أنه لا يلزمه الاضطرار ليجب فإن كان صومه فرضاً فلا خلاف أنه يحرم عليه الافطار وإن كان نفلاً جاز له وظاهر قوله فليطعم وجوب الاكل وقد اختلف العلماء في ذلك والاصح عند الشافعية أنه لا يجب الاكل في طعام وليمة ولا غيرها وقيل يجب لظاهر الأمر وأقله لقمة ولا يجب الزيادة وقال من لم يوجب الاكل الأمر للندب والقرينة الصارفة إليه قوله (وله) أي لم (من حديث جابر رضي الله عنه نحوه قال إن شاء طعم وإن شامرك) فأنه خير والتميز دليل على عدم الوجوب للاكل ولذا أورده المصنف عقيب حديث أبي هريرة (وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طعام الوليمة أول يوم حق) أي واجب أو مندوب (وطعام يوم الثاني ستة وطعام يوم الثالث سبعة ومن سمع مع الله به رواه الترمذي واستغربه) وقال لا تعرفه إلا من حديث زياد بن عبد الله البكائي وهو كثير القرائب والمساكير قال المصنف كل راو على الترمذي ما نقله (وربما رجال الصحيح) إلا أنه قال المصنف

زيان مختلف فيه وشبهه عطاء من السائب واختلط سماعه من بعد اختلافه اه قلت وحسنه
 فلا يصح قوله ان رجاله رجال الصميم ثم قال (وله شاهد عن أنس عند ابن ماجه) وفي اسناده
 عبد الملك بن حسين وهو ضعيف وفي الباب أحاديث لا تخلو عن مقال والحديث دليل على
 شرعية الضافة في الولاية يومين في أول يوم واجبة كما يفيد مطلقاً لانه الثابت للامزومة ثم
 الكلام في ذلك وفي اليوم الثاني سنة أي طريقة مستمرة بعد اتمام فعلها لا يدخل صاحبها الرأه
 والتسبع وفي اليوم الثالث يوم جمعة فيكون فعلها حراماً ولا اجابة لها كذلك وعليه أكثر
 العلماء قال النووي اذا لم نلأنا فالاجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني لا تجب مطلقاً
 ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الأول وذهب جماعة الى انها لا تكره في اليوم
 الثالث لخبر المدعي في اليوم الاول والثاني لانه اذا كان للمدعون كثيرين وهو يشق جمعهم
 في يوم واحد فدعا في كل يوم فرياً لم يكن في ذلك دية ولا معة وهذا قريب من وجه البخاري الى انه
 لا بأس بالضيافة ولو الى سبعة أيام حيث قال باب حق اجابة الولاية والدعوة من أول سبعة أيام
 ونحوه ولم يوقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوماً ولا يومين وأشار بذلك الى ما أخرجه ابن أبي
 شيبة عن طريق حقصة بن حمرين قالت لزوج أبي دعا العصابة سبعة أيام وفي رواية ثمانية
 أيام والها أشار البخاري بقوله ونحوه وفي قوله ولم يوقت ما يدل على عدم صحة حديث الباب
 عنده قال القاضي عياض استحب أصحابنا لاهل الجمعة كونها أسبوعاً فاخذنا المال كعباً
 دل عليه كلام البخاري (وعن صفية بنت شيبة) أي ابن عثمان بن أبي طلحة البخاري من بني عبد
 الدار قيل انهم رأوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١) وقيل لم يروه وجرى ما بين مدعيها نابعة
 (قالت أول النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نسائه بعد من شعره أخرجه البخاري) قال
 المحسن لم أقف على تعيين اسمها يعني بعض نسائه المذكورة هنا قال وفي الباب أحاديث تدل
 على أنها مسلمة وقيل انها وليمة على بقاطمة رضى الله عنهم وأراد بعض نسائه من تسب اليه
 من السامى الجيلة وان كان خلاف التبادر الا فيدل على ما أخرجه الطبراني عن حديث أسماء
 بنت عيسى قالت لقد أولم على بناطمة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمة رهن درعه
 عند يهودى بشر شعير ولعل المراد من شعير لان المدعي نصف الصاع نكاحه قال شطر صاع
 فينطبق على القصة التي في الباب ويكون نسبة الولاية الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 مجازية اما لكونه الذي في اليهودى بشعره ما أو لم يرد ذلك قلت ولا يخفى انه تكلف ولا مانع ان
 يولم صلى الله عليه وآله وسلم مدعيين يولم على أيضاً بمدعيين المذكورة في الباب وليمة صلى الله عليه
 وآله وسلم (وعن أنس رضى الله عنه قال أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين خير والمدينة
 ثلاث ليال بيني) مغيرة الصغرة (عليه بصفية) أي بين علي بن أبي طالب جد بيب صفية أو
 بمصاحبتها (فدعوت المسلمين الى وليمة فما كان فيه لمن خبز ولا لحم وما كان فيها الآن أمر
 بالانقطاع فبسطت فالتى عليها التمر والاقط) وفي القاموس الاقط ككتفوا ليل يتخذ من الخيض
 الغني (والسمن) ويجمع هذه الاشياء يسمى حبساً (منقوله عليه واللفظ للبخاري) فيه اجزاء
 الولاية بفرد يجمع شاة البناء المرقم في السفر واثار الجدة ثلاثة أيام وان كانوا في السفر (وعن
 رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اجتمع داعيان فاجب أقرهما بايا) زاد

(١) فالحديث عن مر اسيل
 العصابة ان كانت لصغرة
 صحبة وذلك لانها ما حضرت
 زواج المرأة المذكورة لانها
 كانت حكمة طفلة أولم
 وتزوج المرأة بالمدينة ولم
 أقف على تعيين اسمها
 صريحاً والاقرب انها أم
 سلمة له أو النصر على
 حسن خان

في التخصيص فان أقر بهما اليك يا أقر بهما اليك جوارا (فان سبق أحدهما فأجب الذي سبق
رواه أبو داود وسنده ضعيف) لكن رجال اسنده موثقون ولا ندرى ما وجه ضعف سنده فانه
رواه أبو داود وعن هناد بن السرى عن عبيد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن أبي العلاء
الأودى عن جريد بن عبد الرحمن الجعفي عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل
هو لا وثوقهم إلا أبا خالد الدالاني فانهم اختلفوا فيه فوثقه أبو حاتم وقال أحمد وابو معين
لا بأس به وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال ابن عدى في حديثه لين وقال شريك كان
مريضا والحديث على سياق المصنف ظاهره الوقف وفيه دليل على انه اذا اجتمع داعيان فالأحق
بالاجابة الأسبق فان استويا قدم الجار والجار على مراتبه فأحقهم أقرهم يا أبا فان استويا أقرع
بينهم (وعن أبي جحيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أكل متكئا رواه
البخاري) الاتكاء مأخوذ من الوكاء والتأكل عن الواو والوكاء هو يشد به الكيس أو غيره
فكانه وكأ مقعدا ثم شد بابا للعود على الوطاء الذي تحتها ومعناه الاستواء على وطاء متمكنا قال
الخطابي المتكئ هنا هو المتمكن في جأوسه من التربع وشبهه المعتد على الوطاء تحتها قال ومن
امتوى فاعدا على وطاء فهو متكئ والعامه لا تعرف المتكئ الا من مال على أحشاه ومعنى
الحديث اذا كنت لا أقعد متمكنا كفعل من يريد الاستكثار من الأكل ولكن أكل بلفظة
فيكون قعودا مستوفزا ومن حل الاتكاء على الميل على أحد الشقين فأول ذلك على مذهب
الطب أن ذلك فيه ضرر فانه لا يعتمد في مجاري الطعام سهلا ولا يسبغ فيه هنيئا وربما نأذى به
(وعن عمر بن أبي سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا غلام سم الله وكل بيمينك
وكل مما يليك متفق عليه) الحديث دليل على وجوب التسمية للأمر بها وقيل انها تعبد في
الأكل ويقام عليه الشرب قال العلماء ويستحب أن يجهر بالتسمية ليسمع غيره وينبه عليها
فان تركها لا يبيح من نسيان أو غيره في أول الطعام فليقل في أثناءه بسم الله أوله وآخره
لحديث أبي داود والترمذي وغيرهما قال الترمذي حسن صحيح انه صلى الله عليه وآله وسلم قال
اذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله فان نسي أن يذكر الله في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره وينبغي
أن يسمي كل أحد من الآكلين فان جمعي واحد فقط فقد حصل بتسميته السنة قاله الشافعي
و يستدل به أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أن الشيطان يستعمل الطعام الذي لا يذكر اسم الله
عليه فان ذكره واحل من الآكلين صدق عليه انه ذكر اسم الله عليه وفي الحديث دليل على
وجوب الأكل باليمين للأمر به أيضا ويريدنا كيدا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأن
الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله وفعل الشيطان يحرم على الإنسان ويريدنا كيدا
أن رجلا أكل عنده صلى الله عليه وآله وسلم بشماله فقال كل بيمينك فقال لا أستطيع قال
لا استطعت ما منعك الا الكبر فخارفعها الي فيه أخرجه مسلم ولا يذو صلى الله عليه وآله وسلم
الأعلى من ترك الواجب وأما كون الدعاء لتكبره فهو محتمل أيضا ولا ينافي أن الدعاء عليه
للأمرين معا وفي قوله وكل مما يليك دليل على انه يجب الأكل مما يليه وأنه ينبغي حسن العشرة
للجليس وان لا يحصل من الإنسان ما يبوسه جليسه مما يبوسه سوء عشرة وتزلفه ومرة فقد يتقذر
جليسه ذلك لا سيما في الثريد والامراق ونحوها الا في مثل القاء كفه فانه قد أخرج الترمذي وغيره

من حديث عكراش بن ذؤيب قال أئينا بصفنة كثيرة التريد والوزر هو مفتوح الواو وفخ الذال المجبة
 فراجع وذرة قطع من اللحم لا عظم فيها نخلت يسرى في فواحيها وأكل رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من بين يديه فقبض بيده اليسرى على يدي اليمنى ثم قال يا عكراش كل من موضع واحد
 فإنه طعام واحد ثم أئينا بطبق فيه ألوان القمح فقلت أكل من بين يدي وجاءت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم في الطبق فقال يا عكراش كل من حيث شئت فإنه غير لون واحد فهو ذابل على
 التفرقة بين الأطعمة والقوا له بل يدل على أنه إذا تعدد لون الماء كولد من طعام أو غيره فله أن
 يأكل من أي جانب وكذلك إذا لم يق تحت بدال كل شيء فله أن يتبع ذلك ولو من سائر الجوانب
 فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أنس أن خياطاً دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لطعام
 صنعه قال فذهب مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقبض خبزاً شعيراً وقابله دباباً وقد بدد
 فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتبع الدباب من حوالى القصعة أى جوانبها فلم أزل أتبّع
 الدباب من يومئذ وفي الحديث قال أنس فلما رأيت ذلك جعلت ألقبه اليه ولا أطمعه وهو دليل
 على طلبه من جميع القصعة لخبته هذا وعما نهى عنه الأكل من وسط القصعة كما يدل له
 (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بقصعة من زبد فقال
 كلوا من جوانبها ولا تأكلوا من وسطها فإن البركة تنزل في وسطها رواه الأربعة وهذا لفظ
 التيساني وسنده صحيح) دل على النهى عن الأكل من وسط القصعة وعلم به أنه تنزل البركة في
 وسطها وكذا إذا أكل من وسطها تنزل البركة على الطعام والنهي يقتضى التحريم سواء كان الأكل
 وحده أو مع جماعة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال ما عاب رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم طعاماً قط كان إذا شئى شيئاً أكله وانكره تركه متفق عليه) فيه أخبار أربعة - دم عيبه
 صلى الله عليه وآله وسلم للطعام ولائمة فلا يقول هو مالخ أو حامض أو فحوض ذلك وحاصله أنه دل
 على عدم عيبه صلى الله عليه وآله وسلم بالأكل بل ما اشتبهه أكله وما لم يشبهه تركه وليس
 في تركه دليل على أنه يحرم عيب الطعام (وعن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 عليه وآله وسلم قال لا تأكلوا الشيطان فإن الشيطان يأكل بالشمال رواه مسلم) تقدم أنه من أدلة
 تحريم الأكل بالشمال وإن ذهب الجاهل إلى كراهته لا غير وقد ورد في الشرب كذلك أيضاً وهو
 دليل على أن الشيطان يأكل كلاً لا حقياً (وعن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء متفق عليه) وقد أخرج الشيخان من حديث
 أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنفس في الشرب فلا يأكل في إناءه الشرب لأن في إناءه
 الشرب وورد تعليل ذلك في رواية مسلم أنه أروى أى أقع لعطش وأبرأ أى أكثر ما فيه
 من الهضم ومن سلامته من التآثر في رد المعدة وأمرأى أى أكثر ما فيه من الهضم من السهولة
 وقيل العلة خشية تقذيره على غيره لا مقذير خرج شيء من القوم فيتصل بالماء فيقذره على غيره
 (ولابى داود نحوه عن ابن عباس) أى مرفوعاً (وزاد) على ما ذكر (ويستفح فيه وصححه
 الترمذى) فيه دلالة على تحريم التنفخ في الإناء وأخرج الترمذى من حديث أبي سعيد أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التنفخ في الشرب فقال رجل القصاة أراها في الإناء فقال
 أهرقها قال فاني لأروى من نفس واحد قال غاب الصدح عن فيك ثم تنفس وفي الشرب ثلاث

هرات من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا واحداً أياً شربوا واحداً كشراب البعير ولكن اشربوا من ثلث وسعوا إذا شربتم وشربوا واحداً إذا شربتم ورفعتهم وأطافان المراتين سنة أيضاً ثم وقدر انتهى عن الشرب من فم السقاء فخرج الشيطان من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب من في السقاء وأخرج من حديث أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اختنان الاسقية زاد في رواية واختصها أن قلب رأسها ثم شرب منه وقد عارضه حديث كبشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشرب من في غربة معلقة فأعماقحت إلى فيها فقطعته أي أخذته شفاً تبركاً به ونسحق به أخرجه الترمذي وقال حسن غريب صحيح وأخرج ابن ماجه وجمع بينهما أن النهي إنما هو في السقاء الكبير والقربة هي الصغيرة وأما النهي للتنزيه فلا يتخذ السقاء عادة دون التسدرة وعلة النهي إنما قد تكون فيه دابة فتخرج إلى في الشارب فيتلعها مع الماء كاري أنه شرب رجل من في السقاء فخرحت منه حية وكذلك ثبت النهي عن الشرب فأما ما خرج مسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشربن أحدكم فأعماقن نسي فليستقي وفي رواية عن أنس زجر عن الشرب فأعماقاً قال قتادة قلنا لا كل قال أشد وأجبت ولكنه عارضه ما أخرج مسلم من حديث ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زجرهم فشرب وهو قائم وفي لقطة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم شرب من زجرهم وهو قائم وفي صحيح البخاري أن عمار بن عبد الله رضي الله عنه شرب فأعماقاً وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كذاً غوفى وجمع بينهما بأن النهي للتنزيه وفعله صلى الله عليه وآله وسلم كان لجواز ذلك فهو واجب في حقه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان التشريع وقد وقع منه على الله عليه وآله وسلم مثل هذا في صور كثيرة وأما التقيون بشرب فأعماقاً فذهب السحاب الحديث الصحيح الوارد بذلك وطاهر حديث التقي أنه مستحب مطلقاً لعدم وناس ونحوهما وقال القاضي باض الحسن شرب ناسيا فلا خلاف بين العلماء أنه ليس عليه أن يتقياً نعم ومن آداب الشرب أنه إذا كان عند الشارب جلساً أو أراد أن يدعم المجلساً أن يداً بمن عن يمينه كما أخرج الشيطان من حديث أنس أنه أعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القدح فشرب وعلى يساره أبو بكر وعن يمينه أعرابي فقال عراطة أبا بكر يا رسول الله فأعطى الأعرابي الذي عن يمينه ثم قال الأيمن فالأيمن وأخرج من حديث سهل بن سعد قال أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح فشرب منه وعن يمينه غلام أصغر القوم هو عبد الله بن عباس والأشياخ عن يساره فقال يا غلام تأذن أن أعطيه الأشياخ فقال ما كنت لأؤثر بفضل منك أحد يا رسول الله فأعطاه إياه ومن مكروهات الشرب أن لا يشرب من ثلثة القدح وهو لما أخرجه أبو داود ومن حديث أبي سعيد الخدري نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب من ثلثة القدح

(باب القسم) (١)

أي بين الزوجات (٢) عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم أي لئلا (فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي) فخرج القاف (فيما ملك) وهو المبيت مع

(١) فخرج القاف وسكون
لسين المهملة مصدر قسمت
لشيء أقسمه قسمه أو بكسر
القاف النصيب ويقضه
يفتح السين العين والمراد هنا
الاول اه أبو النصر
(٢) لا بين المملوكات فلا
نسم ولا يمين بين الزوجات
لقوله تعالى فان خضمت أن
تعدوا أو واحدة أو ما ملكت
أيماكم فإنه أشعر أنه
لا يجب القسم في ملك العين
اه أبو النصر

كل واحد في نوبتها (فلا تلحق فيما تملك ولا أملاك) قال الترمذي يعني به الحب والمودة (رواه
الاربعة وصححه ابن حبان والحاكم لكن ربح الترمذي ارساله) قال أبو زرعة لا أعلم أحدا تابع
جماد بن سلمة على وصله لكن صححه ابن حبان من طريق جماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن
عبد الله بن يزيد عن عائشة موصولا والفيرواه مرسل وهو جبان بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة
قال الترمذي المرسل أصح قلت بعد تصحيح ابن حبان للموصل فقد تعاضد الموصول والمرسل دل
الحديث على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقسم بين نسائه وتقدمت الإشارة إلى أنه هل كان
واجبا عليه أم لا قيل وكان القسم عليه صلى الله عليه وآله وسلم غير واجب لقوله تعالى ترجى من
نساء منهن الآية قال بعض المفسرين أنه تعالى أباح له أن يترك التسوية والقسم بين أزواجه
حتى أنه ليؤخر من شاء منهن عن نوبتها ويطلب من شاء في غير نوبتها وإن ذلك من خصائصه صلى الله
عليه وآله وسلم بناء على أن الضمير في منهن الزوجات وإذا ثبت أنه لا يجب القسم عليه صلى الله عليه
وآله وسلم فإنه كان يقسم بينهن من حسن عشرته وكال حسن خلقه ونال في قلوب نساؤه صلى الله
عليه وآله وسلم والحديث يدل على أن المحبة وميل القلب أمر غير مقدور للعبد بل هو من الله
تعالى لا يملكه العبد ويبدله ولكن الله ألهم بينهم بعد قوله لو أنفق ما في الأرض جميعا ما ألقت
بين قلوبهم وبه فسر وأعلوا أن الله يحول بين المرموقليه ﴿ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كانت له امرأة نخل إلى أحدهما) دون الأخرى (جاء
يوم القيامة وشقه مائل رواه أحمد والاربعة وسنده صحيح) الحديث دليل على أنه يجب على
الزوج التسوية بين الزوجات ويحرم عليه الميل إلى أحدهما وقد قال تعالى فلا تميلوا كل الميل
والمراد الميل في القسم والاتفاق في المحبة والاتفاق لما عرفت من أنها محال لملك العبد ومفهوم
قوله كل الميل جواز الميل اليسير ولكن إطلاق الحديث ينفي ذلك ويحتمل تقييد الحديث
بمفهوم الآية ﴿ (وعن أنس رضي الله عنه من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب
أقام عندها بعام ثم قسم وأذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا ثم قسم متفق عليه واللفظ للبخاري)
يريد من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه حكم الرفع ولذا قال أبو قلابة راويه عن أنس ولو
شئت لقلت إن أنس أرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يريد أن يكون رواية بالمعنى أن معني
من السنة هو الرفع لأنه رأى المحافظة على قول أنس أولى وذلك لأن كونه مرفوعا أم لا هو بطريق
اجتهادى محتمل والرفع نص وليس للراوى أن ينقل ما هو محتمل إلى ما هو نص غير محتمل كذا
قاله ابن دقيق العيد وبالجملة أنهم لا يعنون بالسنة إلا سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال
سالم وهل يعنون يريد العصابة بذلك السنة التي صلى الله عليه وآله وسلم والحديث قد أخرجه
أئمة من المحدثين عن أنس مرفوعا من طرق مختلفة عن أبي قلابة والحديث دليل على إشار
الجديدة لمن كانت عندهم زوجة وقال ابن عبد البر جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب
الزفاف سواء كانت عنده زوجة أم لا واختاره النووي لكن الحديث دال على أنه فيمن كانت
عندهم زوجة وقد ذهب إلى التفرقة بين البكر والثيب بما ذكر الجمهور وظاهر الحديث أنه واجب
وافحق للزوجة الجديدة وفي الكل خلاف لم يبق عليه دليل يقاوم الأحاديث والمراد بالاشارة في
البقاء عندها ما كان متعارفا حال الخطب والظاهر أن الإشارة يكون بالميت والقبول لا لاستغراق

ساعات الليل والنهار عندها كما قاله جماعة حتى قال ابن دقيق العبد أنه أقرط بعض الفقهاء حتى جعل مقامه عندها عن رافى اسقاط الجمعة ونجيب الموالاتى السبع والثلاث فلوفرى وجوب الاستئناف ولا فرق بين الحرة والامة فلوزوج أخرى فى هذه السبع والثلاث فانظروا ههنا يتم ذلك لانه صار مستحقا لها (وعن أم سلمة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال انه ليس بك على أهلك يريد نفسه هو ان شئت سبعت لك) أى أخت عندك سبعا (وان سبعت لك سبعت لنفسى روى مسلم) وزاد فى رواية وان شئت ثلثت ثم دبرت قالت ثلث وفى رواية دخل عليها فلما أراد ان يخرج أخذت ثوبه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادشئت زدت لك وحاسبت لك البكر سبع والثيب ثلاث دل ما تقدم على استحقاق البكر والثيب ما ذكر من العدد ودلت الاحاديث على أنه اذا تعدى الزوج المدة المقدرة برضا المرأة سقط حقها من الابتناء ووجب عليه القضاء لذلك وأما اذا كان بغير رضاها فحقها ثابت وهو مفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان شئت ومعنى قوله ليس بك على أهلك هو ان انه لا يلحقك منها هو ان لا تضيق عما تستحقينه شيئا بل تأخذينه كلها ثم أعلم ان لها الثيبا بين ثلاث بلا قضاء وبين سبع ويقضى لتمامه وفيه حسن ملاطفة الادل وابانة بما يجب لهم وما لا يجب والتخير لهم فيما هو لهم (وعن عائشة رضى الله عنها ان سودة بنت زمعة) بفتح الزاى والميم وعين مهملة وكان صلى الله عليه وآله وسلم تزوج سودة بمكة بعد موت خديجة وتوفيت بالمدينة سنة أربع وخمسين (وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة متفق عليه) زاد البزارى وليتها وزاد ايضا فى آخره بنعتي بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه أبو داود ورفقه سبب الهبة بسند رجاله رجال مسلم ان سودة حين أسنت وخافت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت ما رسول الله يوى لعائشة فقبل ذلك منها فقبها وأشباهها تزلت وان امرأة خافت من بعلها تنوزل أو امرأسا الآية وأخرج ابن سعد برجال ثقات من رواية القاسم بن أبى بزة مرسلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أطلقها يعنى سودة فقعدت على طريقه وقالت والنبي بعثك بالحق مالى فى الرجال حاجة ولكن أحب ان أبعث مع نسائك يوم القيامة فانشدك بالذى أنزل عليك الكتاب هل طلقتنى بوجدة وجدتها على قال لا قالت فانشدك الله لما رجعتى فراجعها قالت فالى قد وهبت يوى وليلى لعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفى الحديث دليل على جواز هبة المرأة فويتها لضرتها ويعتبر رضا الزوج لان له حق فى الزوجة فليس لها ان تسقط حقه الا برضاه واختلف الفقهاء اذا وهبت فويتها الزوج فقال الأكثر يصح ويخص بها الزوج من أراد وهذا هو الظاهر وقيل ليس له ذلك بل تصير كاله دومة وقيل ان قالت خص بها من شئت جاز لا اذا أطلقت قالوا ويصح الرجوع للمرأة فيما وهبت من نوبتها لان الحق يتجدد (وعن عروة رضى الله عنه قال قالت عائشة رضى الله عنها يا ابن أختى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفضل بعضنا على بعض فى القسم من مكنته عندنا وكان قل يوم الا وهو يطوف علينا جميعا فيسعدو من كل امرأة من غير ميسر) وفى رواية بغير وقاع فهو المراد هنا (حتى يبلغ التى هو يومها ميت عندها رواه أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه الحاكم) فيعد دليل على أنه يجوز للرجل الدخول على من لم يكن

في يومها من نسائه والتأبير لها والتمس والتقبيل وفيه بيان حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم
 فإنه كان خير الناس لأهلها وفي هذه رواية قاله ابن العربي وقد أشرفنا إليه سابقا أنه كان له صلى الله
 عليه وآله وسلم ساعة من النهار لا يجب عليه القسم فيها وهي بعد العصر قال المصنف لم أجدها
 قاله دليلا وقد عين الساعة التي كان يدور فيها قوله (وسلم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا صلى العصر دار على نسائه ثم يدنو منهن الحديث) أي دنو لمس وتقبيل من دون وقاع
 كما عرفت (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسأل في
 مرضه الذي مات فيه أين أنا غدair يدوم عائشة فأذن له أزواجه يكون حيث شاء فكان في بيت
 عائشة متفق عليه) وفي رواية وكان أول ما بدئ به من مرضه في بيت مجهولة أخرجه البخاري في
 آخر كتاب المغازي وقوله فأذن له أزواجه وقع عندنا حديث عائشة رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 قال في لا أستطيع أن أدور ويمكن فإن شئت أذنن لي فأذنه ووقع عندنا سعيد بن مسروق صحيح
 عن الزهري أن فاطمة هي التي خاطبت أمهات المؤمنين وقالت أنه يشق عليه الاختلاف ويمكن
 أنه استأذن صلى الله عليه وآله وسلم واستأذنت فاطمة رضي الله عنها فاجتمع الحديثان ووقع في
 رواية أنه دخل بيت عائشة يوم الاثنين ومات يوم الاثنين الذي يليه والحديث دليل على أن المرأة إذا
 أذنت كان مسقطا لحقها من التوبة وانها لا تنكح القرعة إذا مرضت كما تنكح إذا سافر كدله قوله
 (وعنها) أي عائشة (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد سفره أقرع بين نسائه
 فأبتهن خراج سهمها خرج معهما متفق عليه) وأخرجه ابن سعد وزاد فيه أنها فكان إذا خرج
 سهم فقير عرف فيه الكراهية دل الحديث على القرعة بين الزوجات لمن أراد سفره أو أراد إخراج
 أحدها من معه وهذا فعل لا يدل على الوجوب وذهب الشافعي إلى وجوبه وقال أبو حنيفة يجب
 القضاء سواء كان سفره بقرعة أو بغيرها وقال الشافعي إن كان بقرعة لم يجب القضاء وإن كان
 بغيرها وجب عليه القضاء لا دليل على الوجوب مطلقا ولا مفصلا والاستدلال بان القسم واجب
 وأنه لا يسقط الواجب بالسفر جواها بان السفر أسقط هذا الواجب بدليل أن له أن يسافر ولا يخرج
 منهن أحدا فإنه لا يجب عليه بعد عودته قضاء أيام سفره لهن اتفاقا والإقرار لا يدل الحديث على
 وجوبه لما عرفت أنه فعل وفي الحديث دليل على اعتبار القرعة بين الشركاء ونحوهم والمشهور
 عن المالكية والحنفية عدم اعتبار القرعة قال القاضي عياض هو مشهور عن مالك وأصحابه
 لأنهم باب الخطر والقمار وحكى عن الحنفية إجازتها انتهى واحتج من منع من القرعة بأن
 بعض النساء قد تكون اتفقت في السفر من غير ما قلنا خرجت القرعة لتي لا تقع فيها في السفر لا ضرر
 بحال الزوج وكذا قد تكون بعض النساء أقوم برعاية مصالح بيت الرجل في الحضر فلو خرجت
 القرعة عليها بالسفر لا ضرر بحال الرجل من رعاية مصالح بيت الرجل في الحضر وقال القرطبي
 تختص مشروعية القرعة بما إذا اتفقت أحوالهن لثلاثخص واحدة فيكون تريحا بلا مرجح
 قبل هنا تخصيص لعموم الحديث بالمعنى الذي شرع لاجله الحكم والجري على ظاهره كإدخال
 الشافعي أقوى (وعن عبد الله بن زمره رضي الله عنه) هو ابن الأسود بن عبد المطلب بن أسد
 ابن عبد العزى صحابي مشهور وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وعدا في أهل المدينة
 (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجلد أحدكم امرأة تبجلد العبد) بالنصب على

المصدرة (رواه البخاري) وتعلم فيه ثم يجامعها وفي رواية أخرى ان يضاجعها وفي الحديث دليل على جواز ضرب المرأة ضرباً خفيفاً لقوله جلداً العبد ولقوله في رواية أبي داود ولا تضرب ظعنك ضرباً مأكلاً وفي لفظ للتساقط يضرب العبد والأسماء وفي رواية البخاري ضرب الفحل أو البعد فأنه إذا على جواز الضرب الآية لا يلغى ضرب الحيوانات والمالكية وقد قال تعالى واضربوهن يدل على جواز ضرب غير الزوجات فيمأذ كضرب شديداً وقوله ثم يجامعها يدل على أن علة النهي أن ذلك لا يستحسنه العقلاء في مجرى العادات لأن الجماع والمضاجعة انما يليق مع ميل النفس والرغبة في العشرة والمجاورة لئلا ينشأ عنه جلد به بخلاف التأديب المستحسن فإنه لا ينشأ الطباع ولا يرب أن عدم الضرب والاعتقار والسلمة أشرف من ذلك كما هو أخلاق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج الترمذي من حديث عائشة ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة ولا خادم قط ولا ضرب يده قط إلا في سبيل الله أو تنتهك محارم الله فمختم لله

«باب الخلع»

بضم المجهمة وسكون اللام وهو فراق الزوجة على مال مأخوذ من خلع الثوب لأن المرأة لباس الرجل مجازاً وضم المصدر تفرقة بين المعنى الحقيقي والمجازي والاصل فيه قوله تعالى فإن خفتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتديا به (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس) ساءها البخاري جيلة ذكره عن عكرمة مرسل وأخرج البيهقي مرسلان اسمها زينب بنت عبد الله بن أبي بر ملول وقيل غير ذلك (أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضالت يا رسول الله ثابت بن قيس) هو خزرجي أنصاري شهد أحداً وما بعدها وهو من أعيان العصابة كان خطيباً للانصار ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهده النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة (ما أعجب) يروي بالمتنافة القوية مضبوطة ومكسورة من العتب والتمتة القوية مكسورة من العيب وهو أوفق بالمراد (عليه في خلق) بضم الخاء المجهمة وضم اللام ويجوز سكنها (ولا دين ولكني) أكره الكفر في الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ديني عليه حديثه قال فقالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقبل الحديثه وطلقة انطلقته ورواه البخاري وفي رواية له فأمره بطلاقها ولا يداود الترمذي) أي من حديث ابن عباس وحسنه (ان امرأة ثابت بن قيس) اختلعت منه فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدتها حية) قولها أكره الكفر في الإسلام أي أكره من الإقامة عند من أقبح فيما يقتضي الكفر والمراد ما يضاد الإسلام من التشويع وبغض الزوج وغير ذلك أطلقت على ما نافي خلق الإسلام الكفر ما نافي ويجوز غير ذلك وقوله حديثه أي يستلحق في الرواية أنه كان تزوجها على حديثه فخل الحديث فيه دليل على شرعية الخلع وصحته وأنه يجعل أخذ العوض من المرأة واختلاف العلماء هل يشترط في صحة أن تكون المرأة ناشرة أم لا فذهب إلى الأول الطاهري (١) واختاره ابن المنذر مستدلين بقصة ثابت هذه فإن طلب الطلاق تشويعاً وبقره تعالى الآن يخاف أن لا يقيم حدود الله وقوله الآن يأتين بقا حشمتين وذهب أبو حنيفة والشافعي وأكره أهل العلم إلى

(١) هكذا في الشرح وفي التبع الواجب أن الظاهرية لا تقول بالخلع أصلاً كما روى ذلك عن بكر بن عبد الله المزني أو أبو النضر

(٢) أي الحنفية والشافعية
جواب عن أدلة الأولين أنه
أبو النصر

الثاني وقالوا يصح الخلع مع التراضي بين الزوجين وإن كانت الحال مستقيمة بينهما ويحل العوض لقوله تعالى فإن طعن لكم عن شي منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً ولم تفرق ولحديث الانطبية من نفسه وقالوا (٢) أنه ليس في حديث ثابت هذا دليل على الاشتراط والآية يحتمل أن الخوف فيها وهو الفتن والحسبان يكون في المستقبل فيدل على جوازها وإن كان الحال مستقيماً بينهما وهما مقيمان لحديثه في الحال ويحتمل أن يراد أن يعلم أن لا يمتدحوا الله ولا يكون العلم الاتصاف في الحال كذا قيل وقد يقال إن العلم لا ينافي أن يكون التثبوت مستقبلاً والمراد أني أعلم في الحال إلى لا أحقق معه إقامة حدود الله في المستقبل وحديثه فلا دليل على اشتراط التثبوت في الآية على التقديرين ودل الحديث على أنه يأخذ الزوج منهما ما أعطاهما من غير زيادة وإن تحب هل تجوز الزيادة أم لا فذهب الشافعي ومالك إلى أنه يحل الزيادة لئلا تكون التثبوت من المرأة قال مالك لم أر لأحد ممن يقتدى به منع ذلك لكنه ليس من مكارم الأخلاق وأما الرواية التي فيها أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم أما الزيادة فلا فثبت رفعها وذهب عطاء موطأ وأحمد وصح في آخره وأخرون إلى أنه لا تجوز الزيادة لحديث الباب ولم يورد من رواية أما الزيادة فلا فإنه قد أخرجها في آخر حديث الباب البيهقي وابن ماجه عن ابن جريج عن عطاء مرسلاً ومثله عند الدارقطني فانها قالت لما قال لها صلى الله عليه وآله وسلم أرزني عما محدثته قالت وزيادة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أما الزيادة فلا الحديث ورواه ثقات إلا أنه مرسل وأجاب من قال يجوز الزيادة بأنه لا دلالة في حديث الباب على الزيادة تقييداً ولا استثناء وحديث أما الزيادة فلا قد تقدم الجواب عنه مع أنه مرسل وعلى أنه وإن تصرفها فله خرج مخرج التثبوت عليها والزأى وأنه لا يثبت لها لأنه خرج مخرج الأخبار عن فخرها على الزوج وأما ما مرسل صلى الله عليه وآله وسلم بطريقه لها فإنه امرأته لا يوجب كذا قيل والظاهر بقاءه على أصله من الإيجاب ويدل له قوله تعالى فامسك بهما ما يعرف بهم وأحسن فإن المراد أنه يجب عليه أحد الأمرين وهذا قد تعدد الاسماء المعروف لطلبها للفرق في تعيين عليه التسريح بأحسن ثم الظاهر أنه يقع الخلع بلفظ الطلاق وإن الموطأ على رد المهر لأجل الطلاق يصحهم الطلاق خلعا واختلقوا إذا كان بلفظ الخلع فذهب جمهور العلماء إلى أنه طلاق ويحتمل أنه لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقاً ولو كان فسخاً لما جاز على غير المصدق كالألة وهو يجوز عند الجمهور وما قل وكثر فدل أنه طلاق وذهب ابن عباس وأخرون إلى أنه فسخ وهو مشهور مذهب أحمد ويدل له أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمرها أن تعتد بحبسة قال الخطابي وهذا أقوى دليل لمن قال إن الخلع فسخ وليس بطلاق إذ لو كان طلاقاً لم يكتب حبسة للعدة واستدل للقاتل بأنه فسخ بأنه تعالى ذكر في كتابه الطلاق فقال الطلاق من أن ثم ذكر الاقتداء ثم قال فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فلو كان الاقتداء طلاقاً لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا من بعد زوج هو الطلاق الرابع وهذا الاستدلال مروى عن ابن عباس فإنه سأله رجل طلق امرأته طلقين ثم اختلعا قال نعم نسكها فإن الخلع ليس بطلاق ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها والخلع

جبالها و ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جعلها على ما قالت قال ابن من صواب
 يوسف وكيدهن والحديث دليل على أن قول الرجل لامرأته الحق بأهلك طلاق لأنه لا يرواه
 زاد غير ذلك فكيف كان طلاق إذا ربيعه الطلاق كان طلاقاً قال البيهقي زاد ابن أبي ذئب عن
 الزهري الحق بأهلك جعلها تطليقة ويبدل على أنه كناية طلاقاً لأنه جازي قصة كعب بن مالك أنه لما
 قبله اعتزل امرأته قال الحق بأهلك فكوفي عندهم وليرد الطلاق فلم تطلق والى هذا ذهب
 الفقهاء الأربعة وغيرهم وقالت الظاهرية أنه لا يقع الطلاق بالحق بأهلك قالوا والى صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يكن قد عتدوا به الجون وإنما أرسل إليها ليضطها إذا رأتها قد اختلفت في
 قصته وأويل على أنه لم يكن عتدوا بها في صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال هي في نفسك
 قالت وهل تهب الملك لنفسه السوفة فأهوى ليضع يده عليها لتسكن قالت أعوذ بالله منك قالوا
 فطلب الهبة دال على أنه لم يكن عتدوا بها ويعد ما قالوه قوله ليضع يده ورواية فلم تدخل عليها فإن
 ذلك إنما يكون مع الزوجة وأما قوله هي في نفسك فإنه قاله تطليقاً لما طهرها واستأفاه قلبها
 ويؤيده ما سلف من رواية أنها رغب فيك وقد روى اتفاقه مع أبيها على مقدار صداقتها وهذه
 وإن لم تكن صريحة في العتد بها إلا أنه أقرب الاحتمال (وعن جابر رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملء وراه أبو يعلى
 وصححه الحاكم) وقال أنما تعجب من الشيخ كيف أهمل ما قد صح على شرطهما من حديث
 ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر انتهى (وهو معلول) بحاقه النار فلقن
 الجميع مرسل ليس فيه جابر قال يحيى بن معين لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا طلاق
 قبل نكاح وقال ابن عبد البر روى من وجوه إلا أنها اعتدوا هل العلم بالحديث معلول انتهى ولكنه
 يشهد بقوله (وأخرج ابن ماجه عن المسور) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو
 فراء (ابن مخزومه) بفتح الميم غلام مجتمعا كتمنله (واسناده حسن لكن معلول أيضاً)
 لأنه اختلف فيه على الزهري قال علي بن الحسين بن واقد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن
 عروة عن المسور وقال حماد بن خالد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن عائشة عن
 أبي بكر وعن أبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وعمران بن حصين وغيرهم
 ذكرها البيهقي في الخلافيات وقال البيهقي أصح حديث فيه حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن
 جده قال الترمذي هو أحسن شيء روي في هذا الباب ولعله عند أصحاب السنن ليس على
 الرجل طلاق فيما لا يملك الحديث قال البيهقي قال البخاري أصح شيء فيه وأشهر حديث عمر بن
 شعيب عن أبيه عن جده ما يروى وحديث الزهري عن عائشة وعن علي ومذاهب على جوبه عن
 الضحاك عن الترمذي بن سبرة عن علي وجوبه قوله ثم قال البيهقي ورواه ابن ماجه بإسناد حسن
 والحديث دليل على أنه لا يقع الطلاق على المرأة الأجنبية فإن كان تغييراً فاجماع وإن كان تعليقاً
 بالنكاح كأن يقول أن نكحت فلانة فهي طالق ففيه ثلاث أقوال الأولى أنه لا يقع مطلقاً وهو
 قول الشافعية وأحمد داود وآخرين ورواه البخاري عن اثنين وعشرين صحابياً ودليل هذا القول
 حديث السلب وإن كان فيه مقال من قبل الأسناد فهو مؤيد بكثر الطرق وما أحسن ما قال ابن
 عباس قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتكم المؤمنات ثم طلقتموهن ولم يغلظن الله على أنفسكم

مطلب تعقب على بن القيم

ثم نكحتموهن وبأنه إذا قال المتزوج إذا تزوجت فلانة فهي طالق مطلق لأجنبية فأنها حين
 إنشاء الطلاق أجنبية والمتجهدهون كالحها فهو كالوئوي لأجنبية بان دخلت الدار فانت طالق
 فدخلت وهي زوجته لم تطلق إجماعاً وذهب أبو حنيفة إلى أنه يصح التعليق مطلقاً وذهب مالك
 وآخرون إلى التفصيل فقالوا إن خص بأن يقول كل امرأة تزوجها من بني فلان أو من بلد كذا
 فهي طالق أو قال في وقت كذا وقع الطلاق وإن عم فقال كل امرأة تزوجها فهي طالق لم يقع شيء
 قال في نهاية المجتهد سبب الخلاف هل من شرط وقوع الطلاق وجود الملك مستقداً على الطلاق
 بالزمان أو ليس من شرطه فن قال هو من شرطه قال لا يتعلق الطلاق بالأجنبية ومن قال ليس من
 شرطه لا بوجود الملك فقط قال يقع قلت ودعوى الشرطية يحتاج إلى الدليل ومن لم يدعها
 فالأصل معه ثم قال وأما الفرق بين التخصيص والتعميم فاستحسان مبني على المصلحة وذلك أنه إذا
 وقع فيه التعميم فلو قلنا بوقوعه امتنع فيه التزويج فلم يجد سبيلاً إلى النكاح الحلال فكان من
 باب النذر بالمعصية وأما إذا خص فلا يمنع فيه ذلك انتهى قلت سبق الجواب عن هذا بعدم
 الدليل على الشرطية هذا والخلاف في العتق مثل الخلاف في الطلاق فيصح عند أبي حنيفة
 وأصحابه وعند أحمد في أصح قوليه وعليه أصحابهم ومنهم من قال فيه فرق بين الطلاق والعتاق
 فأبطل في الأول وقال به في الثاني مستدلاً على الثاني بأن العتق قوة وسراية فانه سرى إلى ملك
 الغير ولأنه يصح أن يجعل الملك سبباً للعتق كما لو اشترى عبد يعتقه عن كفارة أو نذراً واشترى به بشرط
 العتق ولأن العتق من باب القرب والطاعات وهي يصح التذبرها وإن لم يكن المنذور به مملوكاً
 كقوله لئن أتاني الله من فضله لأتصدقن بكذا أو بكذا ذكر في الهدى النبوي قلت ولا يصح
 ما فيه فإن السراية إلى ملك الغير تفرغ عن اعتاقه لا يملك من الشخص حكم الشارع بالسراية
 لعدم بعض العتق وأما قوله ولأنه يصح أن يجعل الملك سبباً للعتق كما لو اشترى عبد يعتقه فيجاب
 عنه بأنه لا يعتق هذا الذي اشتراه إلا باعتاقه كما لو قال ليعتقه وهذا عتق لما يملكه وأما قوله أنه يصح
 النذر ومثله بقوله لئن أتاني الله من فضله فهذه عدة لا يمين وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا نذر
 فيما لا يملك ابن آدم كما يفيد قوله (وعن عمرو بن شعيب رضي الله عنه عن أبيه عن جده قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق
 له فيما لا يملك أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ونقل عن البخاري أنه أصح ما ورد فيه) تقدم
 الكلام في ذلك مستوفى (وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 رفع القلم) أي ليس يجري أصالة لأنه رفع بعد وضع والمراد رفع قلم المؤاخاة لا قلم الثواب فلا
 ينافيه صحة إسلام الصبي المبرأ كما ثبت في الغلام اليهودي الذي كان يخدم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فعرض عليه الإسلام فأسلم فقال الحمد لله الذي أقضيني من النار وكذلك ثبت أن امرأة
 رفعت إليه صلى الله عليه وآله وسلم صبياً قالت ألهذا ج قال نعم ولت أجر وشهو هذا كثير في
 الأحاديث (عن ثلثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن الجنون حتى
 يعقل أو يفتق روماً أحداً والأربعة إلا الترمذي وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان) الحديث فيه
 كلام كثير لأشعة الحديث وفيه تحليل على أن الثلاثة لا يتعلق بهم تكليف وهو في النائم المستغرق
 إجماع وفي الصغير الذي لا تميره وفيه خلاف إذا عقل وميز والحديث جعل غاية رفع القلم عنه إلى

ان يكبر فقبل الى ان يطبق الصيام ويحصى الصلاة وهذا الاجد وقيل اذا بلغ اثنتي عشرة سنة وقيل اذا نماهز الاحتلام وقيل اذا بلغ والبلوغ يكون بالاحتلام في حق الذكركمع انزال المنى اجماعا وفي حق الانثى عند آخرين وبلوغ خمس عشرة سنة وانبات الشعر الاسود المتعدد في العانة بعد تسع سنين عند آخرين وكذلك الامانة في حال البقطة اذا كان شهوة وفي الكل خلاف معروف وأما المجنون فالمراد به زائل العقل فيدخل فيه السكران والطفل كما يدخل المجنون وقد اختلف في طلاق السكران على قولين الاول انه لا يقع واليه ذهب عثمان وزيد وجابر وعمر بن عبد العزيز وجماعة من السلف وهو مذهب أحد وأهل الظاهر لهذا الحديث وقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فجعل قول السكران غير معتبر لانه لا يعلم ما يقول وبأنه غير مكلف لان عقاد الاجماع على ان من شرط التكليف العقل ومن لا يعقل ما يقول فليس مكلف وبأنه كان يلزم ان يقع طلاقه اذا كان مكرها على شربه أو غير عالم بأنها غير ولا يقوله الخالف الثاني وقوع طلاق السكران يروى عن علي وابن عباس رضي الله عنه وجماعة من الصحابة وعن أبي حنيفة والشافعي ومالك واحتج لهم بقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى فانه مني لهم عن قربانها حال السكر والتهى يقتضي انهم مكلفون حال مكرهم والمكلف تصح منه الانشاءات وبأن ايضاح الطلاق عقوبة له وبأن ترتب الطلاق على التطبيق من باب ربط الاحكام بأسبابها فلا يؤثر فيه السكر وبأن الصحابة أجمعوا مقام الصالح في كلامه فانهم قالوا اذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري وحدا المفتري غافون وبأنه أخر ح سعيد بن منصور عنه صلى الله عليه وآله وسلم لا قبول في الطلاق وأجيب بأن الآية خطاب لهم حال صحوهم ونهى لهم قبل سكرهم ان تقربوا الصلاة حال لانهم لا يعلمون ما يقولون فهي دليل لنا كما سلف وبأن جعل الطلاق عقوبة يحتاج الى دليل على المعاقبة للسكران بفراق أهله فان الله لم يجعل عقوبة الا الحد وبأن ترتب الطلاق على التطبيق محل النزاع وقد قال أحدوا لبي انه لا يلزم عقود لا يبيع ولا غيره على انه يلزم القول بترتب الطلاق على التطبيق صحة طلاق المجنون والنائم والسكران غير العاصي بسكره والصبي وبأن ما نقل عن الصحابة بأنهم قالوا اذا شرب الخ فقال ابن حزم رحمه الله خبر مكذوب باطل متناقض فان فيه يجب الحد على من هذى والهذى لا حد عليه وبأن حديث لا قبول في طلاق خبر غير صحيح وان صح فالمراد بطلاق المكلف العاقل دون من لا يعقل ولهم أدلة غير هذه لا تنهض على المدعى

(كذب الرجعة)

عن عمران بن حصين رضي الله عنه انه سئل عن الرجل يطلق امرأته (ثم يرجع ولا يشهد فقال أشهد على طلاقها وعلى رجعتها رواه أبو داود هكذا موقوفاً وسنده صحيح) وأخرجه البيهقي بلفظ ان عمران بن حصين سئل عن راجع امرأته ولم يشهد قال أرجع في غير سنة فيشهد الا ان وزاد الطبراني في روايته ويستغفر الله للحدل الحديث على شرعية الرجعة والاصل فيها قوله تعالى وبعلتهن أحق بردهن في ذلك الآية وقد أجمع العلماء ان الزوج يملك رجعة زوجته في الطلاق الرجعي مادامت في العدة من غير اعتبار رضاها ورضا وليها اذا كان الطلاق بعد الميسر وكان

الحكم بجمعة الرجعة مجمعه عليه لا إذا كان مختلفا فيه والحديث دل على ما دلت عليه آية حورة الطلاق وهي قوله وأنشهدوا ذوي عدل منكم بهذا كره الطلاق والرجعة وظاهر الأمر وجوب (١) الأشهداء وقال الشافعي في القديم وكأني استقر مذهبه على عدم وجوبه فانه قال المرزبي في تفسير البيان وقد اتفق الناس على ان الطلاق من غير اشهداء جائز وأما الرجعة فيقتل أن تكون في معنى الطلاق لانها تقر بته فلا يجب فيها الأشهداء لانها حق للزوج ولا يجب عليه الا تشهدا على قبضه ويحتمل أن يجب (٢) الأشهداء وهو ظاهر الخطاب انتهى والحديث يحتمل أنه فانه عمران اجتمعوا اذلا اجتمعا فيمسح الا ان قوله ارجع في غير سنة قد يقال ان السنة اذا أطلقت في لسان الصحابي يراد بها سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مر فوعا الا انه لا يدل على الإيجاب لتردد كونه من سنته صلى الله عليه وآله وسلم بين الإيجاب والتنب والاشهاد على الرجعة ظاهر اذا كانت القول الصريح واقفوا على الرجعة بالقول واختلقوا اذا كانت الرجعة بالفعل فقال الشافعي الفعل محرم فلا تحل به ولا تعالى ذكر الاشهاد ولا اشهاد الاعلى القول وأوجب بانه لا اثم عليه لانه تعالى قال الاعلى أزواجهم وهي زوجة الاشهاد وغير واجب كما صنف وقال الجمهور يصح بالفعل واختلقوا هل من شرط الفعل التسعة قال مالك لا يصح بالفعل الامع البينة كانه يقول لعموم الاعمال بالنيات وقال الجمهور يصح لامها زوجة شرعا داخل تحت قوله تعالى الاعلى أزواجهم ولا يشترط التسعة في الزوجة وتقبلها وغيرهما اجماعا واختلف هل يجب عليه اعلامها بانه قد راجعها ثلاثا وتزوج غيره فذهب الجمهور من العلماء انه يجب عليه وقيل لا يجب وتفرع عن الخلاف لزوجة قبل علمها بانه راجعها فقال الاولون النكاح باطل وهي زوجه التي ارجعها واستحلوا اجماع (٣) العلماء على ان الرجعة محصية وان لم تعلمها المرأة وبأنهم أجمعوا ان الزوج الاول أحق بها قبل ان تزوج وعن مالك انها لثاني دخل بها أولم يدخلوا واستدل بما رواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب انه قال مضت السنة التي يطلق امرأته ثم راجعها ثم يكتفها رجعتها فحل فتسكن زوجها غيره انه ليس له من امرها شيء ولكنه يملن زوجه الا انه قبل لم ير وهذا الا عن ابن شهاب فقط وهو الزهري فيكون من قوله وليس بمجتمو يشمل كلام الجمهور حديث الترمذي عن سمرة بن جندب انه صلى الله عليه وآله وسلم قال يا امراء تزوجوا اثنتان فهى الاول منهما فانه صادق على هذه الصورة واعلم انه تعالى قالو بعتن أحق برهن في ذلك ان أرادوا اصلاحا أى أحق برهن في العدة بشرط ان يردا الزوج ويردها الاصلاح وهو حسن العشرة والقيام بحقوق الزوجية فان أراد بالرجعة غير ذلك كمن راجع زوجته ليطلقها كما يفعله العامة فانه يطلق ثم ينقل من موضعه فيراجع ثم يطلق ارادة تليقونة المرأة فهذه المراجعة لم يرد بها اصلاحا ولا اقامة حدود الله فهي باطلة اذا لاية ظاهرة في انها لا تباح المراجعة ويكون أحق بردها امرأته لا بشرط ارادة الاصلاح وأى ارادة اصلاح في رجعتها ليطلقها ومن قال ان قوله ان أرادوا اصلاحا ليس شرط الرجعة فانه قول مخالف لظاهر الآية بلا دليل ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما انهما طلقا امرأته قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمره فليراجعها متفق عليه ﴾ تقدم الكلام عليه بما يكفي من غير زيادة

(١) ولا صار له عن
الرجوع بغير اشهداء
طلاقه ورجعته يكون
آتيا بتركه الواجبات لانه
تعالى قال فاذا بلغن أجلهن
فامسكوهن بمعروف وهي
الرجعة أو فارقوهن
بمعروف وهو الطلاق ثم
قال وأنشهدوا ذوي عدل
منكم واقبوا الشهادة لله
اه أبو النصر على حسن
خان

(٢) قد يقال قوله أنشهد
على طلاقها الى آخره بلفظ
الأمر وقوله فيشهد الآتي
ويستغفر الله بذكران على
انه يرى الرجوع والله أعلم
اه أبو النصر

(٣) لا يتم دعوى الاجماع
فان من يقول بايجاب
اعلامها بالرجعة لعله يقول
الرجعة مع عدم اعلامها
غير محصية الا ان ثبت انه
يقول تكون محصية وبأنهم
بتركه الواجب عن اعلامها
تمت دعوى الاجماع اه
أبو النصر

• (باب الأيلاء) •

هو لغة الخلف وشرا لا تشاع باليمن وطء الزوجة (والظهار) بكسر الظاء مستق من الطهر لقول القائل أتت على كظهر أمي (والكفارة) وهو من التكفير التغطية ﴿ (ع) عائشة رضي الله عنها قالت آلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسائه وحرم وجعل الحلال حراما وجعل الحرام حلالا رواه الترمذي ورجاله ثقات (وروي الترمذي إرساله على وصلة الحديث دليل على جواز حلف الرجل من زوجته وليس فيه نصريح بالأيلاء المصطلح عليه في عرف الشرع وهو الخلف من وطء الزوجة واعلم أنها تختلف الروايات في حجب الأيلاء وفي الشيء الذي حرم على روايات أحدها أنها بسبب افتناء حفصة الحديث الذي أسره لها واختلف في الحديث الذي أسره لها أخرجه البخاري عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه في حديث طويل وأجلف في رواية البخاري هذه وفسر في رواية أخرجه الشيخان بأنه مخرج يعمل به وأنه أسره إلى حفصة فأحورت به عائشة أو تحريمه للعسل وقبل بل أسره إلى حفصة أن أباها يلي أمر الامتنع أن يكره وقال لا تخبري عائشة بتفريعي مارية وثانيها أن السبب في إيلاءه أنه فرق هدية جاءت له بين نسائه فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها فزادها مرة أخرى فلم ترض فقالت عائشة لقد أقتسوه منك زد عليك الهدية فقال لا تنقأ هوني على الله من أن يعنني لأدخل عليك شهرا أخرجه ابن سعد عن عمر عن عائشة وعن طريق الزهري عن عمر عن عائشة فقوله وقال ذبح ذبحها ثالثها أنه بسبب طلبهن النفقة أخرجه مسلم من حديث جابر فلهذا أسباب ثلاثة إما لاقضاء بعض نسائه السر وهي حفصة والسر أحد ثلاثة إما تخرجه مارية أو العسل أو وجودها مع مارية أو بقرى يصح صدره من قبل ما فرقه بينهم من الهدية أو تضييقهن في طلب النفقة قال المصنف رحمه الله والآخر بمكارم أخلاقه وسعة صدره وكثرة صفحه أن يكون مجموع هذه الأشياء سببا لاعتزالهن فقولها وحرم أي حر مارية أو العسل فليس فيه دليل على أن التحريم للجماع حتى يكون من باب الأيلاء الشرعي فلا وجه لحزم ابن بطال وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم امتنع من جماع نسائه ذلك الشهر أن أخذه من هذا الحديث ولا مستنده غيره فإنه قال المصنف رحمه الله تعالى لم أتعقب على نقل صريح في ذلك فإنه لا يلزم من عدم دخوله عليهن أن لا تدخل أحدهن عليه في المكان الذي اعتزل فيه إلا أن كان المكان المذكور من المسجد فتم استلزام عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الوطء لا امتناع الوطء في المسجد ﴿ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنهما مضيا أربعة أشهر وقبض المولى حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق أخرجه البخاري) الحديث كالتفسير لقوله تعالى للذين يؤمن من نسائهم تربص أربعة أشهر وقد اختلفت العلل في مسائل من الأيلاء الأولى في اليمن فأنهم اختلفوا فيها فقال الجمهور بنعقد الأيلاء بكل يمن على امتناع من الوطء صوم الحلف بالله أو بغيره (١) وقال آخرون أنه لا ينقد إلا الحلف بالله قالوا لا يكون يمينا إلا ما كان بالله تعالى فلا تشمل الآية ما كان بغيره قلت وهو الحق كما يأتي في الثانية في الأمر الذي تعلقبه الأيلاء هو ترك الجماع صريحا أو كناية أو ترك الكلام عند البعض (٢) والجمهور على أنه لا بد في صريح التصريح بالامتناع من الوطء لا مجرد

- (١) من طلاق أو اعتاق أو
أوجب على نفسه صياما أو
صدقة هـ
(٢) وهو ابن المسيب
وجماعته من السلف اهـ

الامتناع عن الزوج ولا كلام ان الاصل في الايلاق قوله تعالى الذين يؤلون من نساءهم رب يص
 أربعة أشهر الا يتفانهم تركت لا يطل ما كان عليه الجاهلية من اطالة مدة الايلاقه كان الرجل
 يولي من امرأته سنة وستين فأبطل الله تعالى ذلك وانظر للمولى أربعة أشهر فاما ان يفي ما يطلق
 الثالث فاختلعه وفي مدة الايلاق عند الجمهور والحنفية لا بد ان تكون أكثر من أربعة أشهر (١)
 وقال الحسن وأخرون يعتقد بطلان الزمان وكثير يقوله تعالى يؤلون من نساءهم ورد بأنه لا دليل
 في الآية أن ذلك قدر الله المدة فيها بقوله أربعة أشهر فالاربعة تليجها الله تعالى مدة الامهال
 (٢) فهي كجلل الدين لاه تعالى قال فان قازا بقائه التعقيب وهو بعد الاربعة فلو كانت المدة
 أربعة أو أقل لكانت قد انقضت فلا يطلب بعدها والتعقيب للمدة لا لا يلبه مدو الاربعة ان
 مضى المدة لا يكون طلاقا عند الجمهور وقال أبو حنيفة بل اذا مضت الاربعة الاشهر طلقت
 المرأة فالواو الدليل على انه لا يكون بحضها طلاقا فانه تعالى خيري الآية بين النسبة والعزم على
 الطلاق فيكونان في وقت واحد وهو بعد مضى الاربعة فلو كان الطلاق يقع بمضى الاربعة والقبضة
 بعدها لم يكن قصيرا لان حق الخير فيها ان يقع أحدهما في الوقت الذي يصح فيه الآخر كالكفارة
 (٣) ولانه تعالى أضاف عزم الطلاق الى الرجل وليس مضى المدة من فعل الرجل والحديث ابن
 عمر رضي الله عنهما هذا الذي نحن في سبيله وان كان موقوفا فهو مقول للامة الخامسة
 القبضة هي الرجوع ثم اختلفوا بما تكون قبيل تكون بالوطء على القادر والمعدورين
 عذره بقوله لو قدرت لفتته لاه الذي يقدر عليه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها السادسة
 اختلفوا هل تجب الكفارة على من فاقضال الجاهل وتجب لانها بمن قد حدث فيها تعقيب
 الكفارة لحديث من حلف على غير ما خيرا منها فليكن عن يمينه وليات الذي هو خير
 وقيل لا تجب لقوله تعالى فان قازا فان الله يغفور رحيم وأجيب بأن العفران يخص بالذنب
 لا بالكفارة ويدل المسئلة الخامسة حديث (وعن سليمان بن يسار) بفتح المسئلة
 فسبح مسملة متخفة بعد الاتراء هو أبو أيوب سليمان بن يسار مولى جوفه زوج النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وهو أخو عطاء بن يسار كان سليمان من فقهاء المدينة وكرار التابعين ثقة
 فاضلا ورعا حجة هو أحد الفقهاء السبعة روى عن ابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة مات
 سن سبع ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة (قال أدركت بضعة عشر) رجلا (من)
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلهم يفتنون المولى برواه الشافعي وفي الارشاد لابن
 كثير أنه قال الشافعي بعد رواية الحديث وأقل ذلك ثلاثة عشر انتهى يريد أقل ما يطلق عليه
 لفظ بضعة عشر وقوله يفتنون بمعنى يقضونه أربعة أشهر كأثر جهميل هو ابن أبي ادريس عن
 سليمان أيضا أنه قال أدركنا الناس يفتنون الاملاء المدة الاربعة فالطلاق رواية الكتاب بحمولة
 على هذا الرواية القليلة وقد أخرج الدارقطني من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال
 سألت أبا عبد الله عن رجل من الصحابة عن الرجل يولي فقالوا ليس عليه شيء حتى يولي أربعة أشهر
 فيوقف فان قازا أو الاطلاق وأخرج الامام علي بن ابراهيم عن عمر بن الخطاب أنه قال لا بد من
 امرأته فان مضت أربعة أشهر توقفت حتى يطلق أو يني ولا يقع عليها طلاق اذا مضت حتى يوقف
 وفي الباب آثار كثيرة عن السلف كلها قاضية بأنه لا بد بعد مضى الاربعة أشهر من إيقاف المولى

(١) أي لا يعتقد ويكون
 له حكم الايلاق الا بذلك اه

(٢) فليس للمرأة مطالبة
 الزوج بالقبضة أو الطلاق
 قبل مضى اه

(٣) يعني خصال الكفارة
 لليمين مثلا اه

ومعنى ايقافه هو ان يطالب اما بالنبي أو بالطلاق ولا يقع الطلاق بمجرد مضي المدة والى هذا ذهب
 الجماهير وعليه مدلل طاهر الآية اذ قوله تعالى وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم يدل قوله
 سميع على ان الطلاق يقع بقول يتعلق به السمع ولو كان يقع بغيره المدة لكان قوله سميع عليم لما عرف
 من بلاغة القرآن وان فواصل الآيات تشير الى ما دللت عليه الجملة السابقة فاذا وقع الطلاق فانه
 يكون درجيا عند الجمهور وهو الظاهر ولا يغيرهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل ﴿وعن ابن عباس
 رضى الله عنهم ما قال كان ايام الجاهلية السنة والستين فوق الله أربعة أشهر فان كان أقل من
 أربعة أشهر فليس بايلاء أخرجه البيهقي﴾ وأخرجه الطبراني أيضا عنه وقال الشافعي كانت
 العرب في الجاهلية تحلف بثلاثة أشياء وفي لفظ كانوا يطلقون الطلاق والطهار والايلاء فنقل
 تعالى الايلاء والطهار عما كان عليه في الجاهلية من ايقاع القرعة على الزوجة الى ما استقر عليه
 حكمهما في الشرع وبني حكم الطلاق على ما كان عليه والحديث دليل على ان أقل ما ينعقد به
 الايلاء أربعة أشهر ﴿وعن ابن عباس رضى الله عنهم ما ان رجلا لاظهار من امرأته ثم وقع
 عليها فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني وقعت عليها قبل ان أكفر قال فلا تقربها حتى
 تفعل ما أمرنا الله تعالى به واداء الأربعة وصححه الترمذي ورجح التسائي ارساله ورواه البزار من
 وجه آخر عن ابن عباس وزاد فيه كفر ولا تعد﴾ هذا من باب الطهار والحديث لا يضر ارساله
 كما ذكرناه من ان آياته من طريق مرسله وطريق موصولة لا يكون عليه بل يزيد قوة الطهار
 مشتق من الطهر لانه قول الرجل لامرأته أنت على كظهر أمي فاذا سمع من لفظه وكتب الطهر
 عما يستهجن ذكره وأضافوه الى الام لانها أم المحرمات وقد أجمع العلماء على تحريم الطهار وانما
 فاهله كما قال تعالى وانهم ليقولون منكر من القول وزورا وأما حكمه بعد ايقاعه فبأن وقد
 اتفق العلماء على انه يقع شبهة الزوجة بظهر الام ثم اختلفوا فيه في مسائل الاولى اذا شبهها
 ببعض منها غير فذهب الاكثر الى انه يكون ظهرا أيضا وقبل يكون ظهرا اذا شبهها ببعض محرم
 النظر اليه وقد عرفت ان النص لم يرد الا في الطهر الثانية انهم اختلفوا أيضا فيما اذا شبهها
 بغير الام من المحارم فقال بعض العلماء لا يكون ظهرا لان النص ورد في الام وذهب آخرون
 منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة الى انه يكون ظهرا ولو شبهها بمحرم من الرضاع ودليلهم القياس
 فان العلة التحريم المؤبد هو ثابت في المحارم كشوته في الام وقال مالك وأجدانه ينعقدون لم
 يكن المشبه به مؤبدا التحريم كالأجنبية بل قال أحد حتى من البهية ولا يحتج ان النص لم يرد الا
 في الام وما ذكر من الحاق غيرها في القياس وملاحظة المعنى ولا ينهض دليل على الحكم الثالثة
 انهم اختلفوا ايضا هل ينعقد الظهار من الكافر قبل نعم لعموم الخطاب في الآية وقيل لا
 ينعقد منه لان من لوازمه الكفارة وهي لا تصح من الكافر ومن قال ينعقد منه قال يكفر بالعق
 أو الاطعام لا بالصوم لعدمه في حقه وأجيب بان العق والاطعام اذا فعل لاجل الكفارة كانا
 قرينة لا قرينة للكفر الرابعة انهم اختلفوا أيضا في الظهار من الامة المملوك كغذهب الحنفية
 والشافعية الى انه لا يصح الظهار منها لان قوله تعالى من نسائهم لا يتناول المملوك كقوله عرف اللعة
 والاتفاق في الايلاء على انها غير داخله في عموم التساقط على الطلاق وذهب مالك وغيره
 الى انه يصح من الامة لعموم لفظ النساء الا انه اختلف القائلون بخصه منها في الكفارة فقيل

- (١) وهم الحسن وابن سيرين ومسرور وبكر وقتادة وعطاء موطاس ومجاهد وعكرمة قالوا العاشر آراء
 نافعاً اه أبو النصر
 (٢) كالقبيل ونحوه اه
 (٣) قوله شيء منها في رواية رأيت خلف الهادي ضوء القمر وفي لفظ يارض ساقها فهو يضر ما بهم هناك اه أبو النصر
 (٤) في حديث عائشة أنه وقع على امرأته نهاراً قال الزركشي وهذا أصح من رواية أنه وقع عليها ليلاً اه أبو النصر
 (٥) أي لاشترائه الإيمان في الرقبة المصنوعة في كفارة القتل اه

لا يجب الانصاف الكفارة وكأنه قام ذلك على الطلاق عنده الخامسة الحديث دليل على أنه يحرم وطء الزوجة التي ظاهر من قبل التكفير وهو مجمع عليه لقوله تعالى من قبل ان يتأسفاً وطئاً لم ينسقط الكفارة ولا تصاعف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تسلم ما أمر الله قال الصلت بن زيد ما كانت عشرة (١) من الفقهاء عن الظاهر يجمع قبل التكفير فقالوا كفارة واحدة وهو قول الفقهاء الأربعة وعن ابن عمر أن عليه كفارتين أحدهما الطهارة الذي اقترن به العود والثانية للوطء المحرم كلوطئ في رمضان نهاراً ولا يخفى ضعفه وعن الزهري وابن جبير أنها تنسقط الكفارة لانه فأت وقته فاته قبل المسيس وقدمات وأجيب بان فوات وقت الاداء لا ينسقط الثابت في النعمة كالصلاة وغيره من العبادات واختص في تحريم المقدمات (٢) فقبل حكمها لحكم المسيس في التحريم لانه شبهها بمن يحرم في حقها الوطء ومقدما له وهذا قول الأكثر وعن الأكثر لا يحرم المقدمات لان المسيس هو الوطء وحده فلا يشمل المقدمات إلا بما جاز ولا يصح ان يراد لاجمع بين الحقيقة والنجاز وعن الأوزاعي يحل الاستمتاع بما فوق الأزار (٣) وعن سلمة بن مضر (هو البياضي) بفتح الموحدة وتخفيف المثناة التحتية وضاد مجة انصاري خزرجي كان أحد البكائيين روى عنه سليمان بن يسار وابن السيب قال البخاري لا يصح حديثه يعني هذا الذي في الظاهر (قال دخل رمضان فحقت ان أصيب امرأتي) وفي الأثرين أني كنت امرأاً أصيب من النساء لا يصيب بخيرى (فطهرت منها فأنكفت على شيء) (٢) منها البلية (٤) فوقع عليها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر رقبة فقلت ما أملك الأرقبي قال فسم شهرين متتابعين فقلت وهل أصبت الذي أصبت الا من الصيام قال أطمع عرقاً من غرسين مسكناً آخره أجدوا الأربعة الا أنساقاً وصحبه ابن خزيمة ابن الجارود) وقد أعلمه عبد الحق بالانقطاع بين سليمان بن يسار وسلمة لان سليمان لم يدرك سلمة حتى ذلك الترمذي عن البخاري وفي الحديث مسائل الأولى أهدل على ما دلت عليه الآية من ترتيب خصال الكفارة والترتيب جامع بين العلماء الثانية أنها أطلقت الرقبة في الآية وفي الحديث أيضاً ولم تقيد بالإيمان كما قيدت في آية القتل فاختلف العلماء في ذلك فذهب أبو حنيفة وغيره إلى عدم التقيد وإنها تجزئ رقبة خنسية وقالوا لا تقيد على آية القتل لاختلاف السبب وقد أشار الزنجشري إلى عدم اعتبار القياس لعدم الاشتراك في العلة فإن المناسبة (٥) في آية القتل أنها أخرج رقبة مؤمنة من حصة الحياة إلى الموت كانت كفارته إدخال رقبة مؤمنة في حياة الحر بواخر أجمع من موت الرقبة فإن الرقبة تقتضي سلب التصرف عن المملوك فاشبه الموت الذي يقتضي سلب التصرف عن الميت فكان في اعتاقه إثبات التصرف فاشبه الأحياء الذي يقتضي إثبات التصرف بالحي وذهب مالك والشافعي إلى أنه لا يجوز اعتناق رقبة كافرته وقالوا تعيد آية الطهارة كما قيدت آية القتل وإن اختلف السبب قالوا وقد أيدت ذلك السنة فأنه لا بد له صلى الله عليه وآله وسلم السائل يستفيه في عتق رقبة كانت عليه مال حيلى الله عليه وآله وسلم الجارية بن الله فقال في الصحاح قال من أذا قالت أنت رسول الله قال فاعقها فأنها مؤمنة أخرجه البخاري وغيره قالوا فوالله صلى الله عليه وآله وسلم لها عن الإيمان وعدم مساواة

عن صفة الكفارة وسببها دال على اعتبار الايمان في كل رقة تعتق عن سبب لانه قد قرر ان ترك
 الاستصالح مع قيام الاحتمال بغير منزلة العموم في المقال كما قد تكرر قلت الشافعي قائل بهذه
 القاعدة فان قال به من مع من المخالفين كان الدليل على التقيد هو السنة لا الكتاب لانهم قرروا
 في الاصول انه لا يحمل المطلق على المقيد الا مع اتحاد السبب كسقوطه في حديث أبي هريرة عند
 أبي داود وما قلناه فقال يا رسول الله ان علي رقة مؤمنة الحديث الى آخره قال عز ابن الزهبي
 وهذا حديث صحيح وحديث فلا دليل في الحديث على ما ذكرناه صلى الله عليه وآله وسلم
 لم يسألها عن الايمان الا لان السائل عليه رقة مؤمنة الثالثة اختلف العلماء في الرقة المعينة
 بآي عيب فقال داود يجزئ المعينة لتساؤل اسم الرقة لها وذهب آخرون الى عدم اجزائها المعينة
 قياما على الهدايا والضحايا بجماع التقرب الى الله تعالى وفصل الشافعي رحمه الله تعالى فقال ان
 كانت كلمة المنفعة كالاغورا جزأت وان قصت منافعها لم تجز اذا كان ذلك بقصها فقصا
 طاهرا كالاقطع والاعى اذ التيقن بملك المنفعة وقد تنصت والشفقة فتناصيل في العيب بطول
 تعداها ويعز قيم الادة عليها الرابعة ان قره صلى الله عليه وآله وسلم فصح شهرين متتابعين
 دال على وجوب التتابع وعليه ذلك الآية وشرطت أن يكون قبل المس فلو مس فيها استأنف
 وهو اجماع اذا وطئها ثم ارامت بعد ذلك بالاعتماد على حنفية وآخرون ولو ناسيا للآية وذهب
 الشافعي وأبو يوسف الى انه لا يضر ويجوز لان على التهي افساد الصوم ولا افساد بوطء ابل (١)
 وأجيب بان الآية عامة واختلف اذا وطئ ثم ارامت ناسيا فعند الشافعي وأبي يوسف لا يضر لانه لم
 يفسد الصوم وقال أبو حنيفة بل يستأنف كما اذا وطئ عمد العموم الآية قالوا وليست العلة
 افساد الصوم بل دل عموم الدليل للاحوال كلها على انه لا تتم الكفارة الا بوقوعها قبل المس
 الخامسة اختلفوا ايضا فيما اذا عرض له في انما صومه عن ذم ما يوس ثم زال هل يبقى على صومه أو
 يستأنف فقال سالكوا واحداه يبقى على صومه لانه فرقة بغير اختياره وقال أبو حنيفة وهو احدى
 اقوى الشافعي بل يستأنف لاختياره التفرق وأجيب بان العذر صيره كغير المختار واما لو كان
 العذر مرجوا فقبل بئى ايضا وقبل لا يبنى لان رجاء زوال العذر صيره كالمختار وأجيب بانه
 مع العذر لا اختياره السادسة ان ترتيب قوله صلى الله عليه وآله وسلم فصح على قول السائل
 ما ملكت الارقبى يفضو عما قصت به الآية من انه لا ينتقل الى الصوم الا بعد عدم وجدان الرقة فان
 وجد الرقة الآية يحتاجها الخليفة للمعجزاته لا يصح منه الصوم فان قيل انه قد صرح التيمم لو وجد
 الماء اذا كان يحتاج اليه فهل اقسام ما هنا عليه قلت لا قياس لان التيمم قد شرع مع العذر فكان
 الاحتياج الى الماء كالعذر فان قيل فهل يجعل (٢) الشيق الى الجاع عذرا يكون له معه العذول
 الى الاطعام وبعد صاحب الشيق غم مستطعم الصوم قلت ظاهر حديث سلمة وقوله في الاعتذار
 عن التكفير بالصيام وهل اصبت النى أصبت الامن الصيام وقراره صلى الله عليه وآله وسلم على
 عذره وقوله اطعم بدل على أنه عذر يعدل معه الى الاطعام السابعة ان النص القرآني والنبوي
 صريح في اطعام ستين مسكنا وكما جعل عن كل يوم من الشهر من اطعام مسكنا واختلف
 العلماء هل لا بد من اطعام ستين مسكنا أو يكفي اطعام مسكين واحدتين يوما فذهب مالك
 وأحمد والشافعي الى الاول طاهرا الآية وذهب الحنفية الى الثاني والله يكتفي اطعام واحد

(١) ولان الاصم كانه
 الزركشي في تفريج احاديث
 الرافعي ان سلقه واقع نهرا
 اه أبو النصر

(٢) الشيق يقع المجهول
 الموحدة يقال فيه شيق
 كصرح أى اشتدت عطشه
 بضم الفين المعجمة وسكون
 اللام وهي شهوة الضراب
 اه أبو النصر

ستين يوماً أو أكثر من واحد قدر اطعام ستين مسكينا قالوا لا في اليوم الثاني مستحق كتمل
الدفع اليه وأجيب بان ظاهر الآية تغاير المساكين بالذات ويروي عن أحد ثلاثة أقوال كذا لو كان
هذين والثالث ان وجد غير المسكين لم يجز الصنف اليه والأجزأ إعادة الصنف اليه لأنه
اختلف في قدر الاطعام لكل مسكين فذهب الحنفية الى ان الواجب ستون صاعاً من تمر أو فرة
أو شعيراً ونصفه من بر وذهب الشافعي الى ان الواجب لكل مسكين ستون صاعاً من تمر أو فرة
واستدل بقوله في حديث الباب أطعم عرقاً من تمرين مسكيناً والعرق مكمل يأخذ خمسة عشر
صاعاً وستة عشر ولا عنه صلى الله عليه وآله وسلم للواطي في رمضان يعرق خمسة عشر صاعاً من
تمر ولا نه أكثر الروايات في حديث سلمة هذا واستدل الاولون بأنه ورد في رواية عبد الرزاق ذهب
الى صاحب صدقة بخزيريق فضل فليدفعها اليك فأطعم من ذلك ثم أوصاف ستين مسكيناً بقرأ
والوسق ستون صاعاً وفي رواية لابي داود والترمذي فأطعم وسقاً من تمرين مسكينين مسكيناً و
في تفسير العرق أنه ستون صاعاً وفي رواية لابي داود ان العرق مكمل سبع ثلاثين صاعاً لابي داود
وهذا أصح الحديثين ولما اختلف في تفسير العرق على ثلاثة أقوال واضطرت الرواية فيه
جاء الشافعي الى ترجيح الأكثر وأكثر الروايات خمسة عشر صاعاً قال ابي في ١٠٠ م
العرق السفيقة التي من الخوص فيخذ منها المكائل قال ووجه تفسيره ان ستون صاعاً في رواية
لابي داود يسع ثلاثين صاعاً وفي رواية سلمة يسع خمسة عشر صاعاً فدل أن العرقية تسع
والصحيح قال فذهب الشافعي الى رواية الخمسة عشر صاعاً قلت يؤيدونه ان لا يصلح
الذمة عن الزائد وهو وجه ترجيح التاسعة في الحديث دليل على ان السفيقة تسع ستين صاعاً
أقوالها بالجز وفيه خلاف فذهب الشافعي وأحد الروايات عن أحمد اني عدمه وهو موطأ بالجز
في حديث أبي داود عن خويلة بنت مالك بن نعبة قالت طاهر من زوجي أرس بن الساميت لي
ان قال للمهر مول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتق رقبة قالت لا يبذل بغير شهرين متتابعين
قالت انه شيخ كبير ما بهن صيام قال يطعم ستين مسكيناً قالت ما عنده شيء يصدقها قال في
سأعنه يعرق من تمر الحديث فلو كان يسقط عنه بالجز لا يأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد له
عنده وذهب أحمد في رواية موطأ نسخة الى سقوطها بالجز كما تسقط اراجيات بالجز عنها ومن
أبد الها و قيل انها تسقط ككفارة الوطء في رمضان بالجز عنها لا غير ما من الكفارات فز
التي صلى الله عليه وآله وسلم أمر المجامع في نهار رمضان ان يأكل الكفار مودة والرجل
لا يكون مصرفاً للكفارة وقال الاولون انما حدث لأنه اذا جزوا كفره العود زنيه مما
اليه وهو مذهب أحمد في كفارة الوطء في رمضان وله في غيرهما الكفارات فز
الخطابي دل الحديث على ان الظهار المقد كالتظهار المطلق وهو اذا ضاع من مرضه الى مدة ثم
أصابها قبل انقضاء تلك المدة واختلفوا فيه اذا بر ولم يحنث فقل مالك وابن أبي ذائل
لامرأة أنت على كظهر أمي الى الليل لزمته الكفارة وان لم يقربها وقل أكثر أهل العلم لا تنقض
عليه اذا لم يقربها و جعل الشافعي في الظهار الموقت قولين أحدهما ان لم يقربها (فردة)
فدينه وهم ان سبب نزول آية الظهار حديث سلمة هذا الاتحاد الحسنيين في الآية وسبب نزول
كذلك بل سبب نزولها قصة أوس بن الصامت ذكر ما بين كثير في الارشاد من حديث خزيمة

عن الاهله يسألونك عن الحيض وغيرها وقال في النوع الآخر يسألونك عن الروح قل الروح
من أمر ربى وقال يسألونك عن الساعة أبان مرسلها فيم أنت من ذكر إذا فكل ما ناسر
السؤال على هذا الوجه فهو مكره فاذا وقع السكوت عن جوابه فاعلموا زور وردد لسائل
فاذا وقع الجواب فهو عقوبة وتعليل الثانية في قوله فبدا بالرجل ما يدل انه يدأ به وهو قيس
الحكم الشرعى لانه المدعى فيقدم وبه وقعت البداهة في الآية وقد وقع الاجماع على ان ثمة سنة
سنة واختلف هل يجب البداهة أم لا فذهب الجاهل الى وجوبها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
لهلال البينة والاختلاف ظهر فكأن البداهة لدفع المدعى الرجل فلو بدأ المرء بغيره
دفعه الامر لم يثبت وذهب أبو حنيفة الى انها تصح البداهة للمرأة لان الآية لم تدل على لزوم البداهة
بالرجل لان العطف فيها بالواو وهى لا تقتضى الترتيب وأجيب عنه بان ما روى لم تدل على الترتيب
فانه تعالى لا يبدأ إلا بما هو الاحق والاقدم في العناية وبين فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم ذلك فهو
مثل قوله تبدأ بما بدأ الله به في وجوب البداهة لهما الشائنة قوله ثم فرق بينهما دل على ان
الفرقة بينهما لا تقع الابتغى الحاكم لا بنقض اللعان والى هذا ذهب كثير من الذين هم هذا البنية
في الحديث وانه ثبت في الصحيح أن الرجل طلقها ثلاثا بعد علم اللعان وأقره النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم على ذلك ولو كانت الفرقة بنقض اللعان لكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفرقه
في غير محله وقال الجمهور بل الفرقة تنقض اللعان وانما اختلفوا هل تحصل الفرقة بانعاده
وان لم تلتمن هي فقال الشافعى يحصل به وقال أحد لا يحصل الا بتمامها من مال الزوج
المالكية وبه قالت الطاهرية واستدلوا بما في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طلق
الفرقة بين كل متلاعين قال ابن العربى أخبرنى عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طلقتم من دونه
لا سبيل لك عليا قال وكذا حكم كل متلاعنين فان كان التفراق لا يكون الا بتقدم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
فمن الحاكم الاظم على الله عليه وآله وسلم بقوله ذلكم التفريق بين كل متلاعنين قوله
وقوله فرق بينهما معناه اطهار ذلك وبيان حكم الشرع فيه لانه أنشأ الفرقة بينهما ذوقا
طلاقا اياها لم يكن عن أمر صلى الله عليه وآله وسلم وبأنه لم يرد التحريم الواقع للعان لانه لا يرد
فلا يحتاج الى انكاره وبأنه لو كان لا فرقة الا بطلاق لجازله الزواج بها بعد ان لا يحل زوجه فبها
وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس رضى الله عنه الحديث وفيه وقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم ان لا يتلها عليه ولا قوت من أجل انهم ما يفرقون من غير طلاق ومتوفى في
وأخرج أبو داود من حديث سهل بن سعد في حديث المتلاعنين قال رضى الله عنه
المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدا وأخرجه المصنف في المتن فرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم بينهما فقال لا يجتمعان أبدا وعن علي وابن مسعود قالوا لا يجتمعان أبدا
المتلاعنين ان لا يجتمع أبدا وعن عمر يفرق بينهما ولا يجتمعان أبدا الرابعة قلت اعلم
في فرقة اللعان هل هي فسخ أو طلاق بان فذهب الشافعى وأحمد وغيرهم الى انها فسخ مستدلين
بأنها لو جوبت تحريم ما بدأ فكأنه كفرقة الرضاع اذ لا يجتمعان أبدا ولان اللعان ليس
صريحاً في الطلاق ولا كناية فيه وذهب أبو حنيفة الى انها اطلاق بان يستدل بانها لا تكون
الا من زوجة فهي من أحكام النكاح المختصة به فهي طلاق اذ هو من أحكام النكاح المختصة به

بخلاف النسخ فإنه قد يكون من أحكام غير النكاح كالنسخة بالعيب وأجيب بأنه لا يلزم من
 اختصاصه بالنكاح أن يكون طلاقاً كما أنه لا يلزم فيه تقفئة ولا غيرها الخامسة وهي فرع للرابعة
 أن ثبوت الزنا كذب نفسه بعد اللعان هل قبل له الزوجة فقد قال أبو حنيفة: قبل له لزوال المانع
 المحرم وهو قول سعيد بن المسيب فإنه قال: إن أ كذب نفسه فإنه طاب من الخطأ وقال ابن
 جبير: ترد إليه مدامت في العدة وقول الشافعي وأحمد: لا قبل له أبداً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا يسئل لك عليها قلت قد يجاب عنه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قاله المثل الثمن ولم يكذب نفسه
 السادسة في حديث لعان هلال بن أمية أنه قد ف أصراً به عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بشره بن جهماء الحديث عند أبي داود وغيره قال الخطابي في بعض النسخ أن الزوج إذا قذف
 أصراً به برجل بعينه ثم تلاعنا فإن اللعان يسقط عنه الحد فيصير في التتدبر ذكره المقدوني تبعاً
 ولا يعتبر حكمه وذلك أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لهلال بن أمية البينة أو حد في ظهره فلها
 تلاعنا لم تعرض لهلال بالحد ولا يروى في شيء من الأخبار أن شريداً بن جهماء عني عنه فلم أن
 الحد الذي كان يلزمه بالقذف سقط عنه باللعان وذلك أنه مضطر إلى ذكر من يذفها به لازالة الضرر
 عن نفسه فلم يحمل نفسه على القصد بالقذف وإدخال الضرر عليه قلت ولا يخفى أنه لا ضرورة
 في تعيين من قذفها به وقال الشافعي أنه لا يسقط الحد عنه إذا ذكر الرجل وجماعه في اللعان فإن لم
 يفعل ذلك حدته وقال أبو حنيفة الحد لازمه والرجل مطالبته وقال مالك الحد للرجل
 وبالإجماع للزوجة انتهى قلت ولا دليل في حديث هلال على سقوط الحد بالقذف له حق
 للمقذوف ولم يرد أنه مطالب به حتى يقول له صلى الله عليه وآله وسلم قد سقط باللعان أو يحد
 الساذق فينبير الحكم والأصل ثبوت الحد على الساذق واللعان أن يصرح برفع الحد عن الزوج
 وأنزوجه (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم قل للملأعين
 حساكم على الله) بينه بقوله (أحدكم كاذب) فإذا كان أحدهما كاذباً فالفقه هو المتولى
 الجزائه (لا يسئل لك عليها) جواباً للفرقة فيما تكلمت (قل يا رسول الله مالي) يريد به
 الصدق لدى سلمه إليها (قال إن كنت صدقت عليها فهو بما ستعلمت من فريجه وإن كنت
 كاذباً لم أجعلك أبعد مني منها متفق عليه) الحديث أقامنا سلف من انشراق دينهما وإن أحدهما
 كاذب في نفس الأمر وجماعهما على أنه وأنه لا يرجع بشيء مما سلمه من الصدق لأنه إن كان
 صادقاً في النفس فقد استتمت المال بما استعمله وإنه وإن كان كاذباً استتمت بضابته
 ورجوعه إليه بعد ذلك لا يوجب كذب عليه فكيف يرتفع مثله (وعن أنس رضي الله عنه
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفسروها فإن كانت بيضاء سبع) بفتح السين
 المهملة وتسراً بالهمزة بعد هاء همزة هو الكاذب لا تخلق من الرجل (فهو زوجها)
 وإن جاءت بها (من) بفتح الهمزة وسكون الكاف هو التي منابت أجفاته سود كان فيها خلل
 وهي خاتمة (جوداً) بفتح الجيم وسكون العين المهملة قدال مهملة وهو من الرجال القصير
 (قدولاً) رما عليه مستحق عليه (ولهما في أخرى) جاءت به على التبع المكروه وفي الأحاديث
 ثبوت عدة سنات وفي رواية لهما أنسائي أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم بعد در صفات
 ما في ختها اللهم بينه وضعت شيئاً بالنبي ذكر زوجها أنه وجد عندنا وفي الحديث تحليل على أنه

يصح للعان للمرأة الحامل ولا يؤخر إلى أن تضع واليه ذهب الجمهور لهذا الحديث وقال أبو يوسف
ومحمد بن يونس عن أبي حنيفة وأحمد أنه لا لعان لثني الحمل ولو أذن يكون رجحا فلا يكون لعان
حينئذ معني قلت وهذا رأي في مقابلة النص وكانهم يريدون أنه لا لعان لمجرد ثني الحمل من
الأجنبي لا لوجده معه الذي هو صورة النص وفي الحديث دل على أنه يقتضي الولد للعان وإدرا
يدكر الثني في اليمن وإلى هذا ذهب أهل الظاهر وعند بعض المالكية وبعض أصحاب أحمد
يصح للعان على الحمل بشرط ذكر الزوج لثني الولد دون المرأة وإنه يصح في الولد وهو حمل وبؤسر
العان إلى بعد الوضع ولا دليل عليه ما بل الحق قول الظاهر ببقائه ثم يقع في العان عنده صلى الله
عليه وآله وسلم ثني الولد ولم ينف في حديث هلال ولا غيره ولم يكن للعان المنه ما في غيره
الله عليه وآله وسلم وأما لعان الحامل فقد ثبت في هذه الأحاديث وقد أخرج مالك عن نافع عن
ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن من زنى رجل وامراة واتى من ولده ثني بينهما
وأحق الولد بالمرأة وفي حديث سهل وكانت حاملا فأنكر حملها وذكر أنه أتى من ولده وأبنته
لا يدل على اشتراط ثني الولد لأنه فعله الرجل من تلقا نفسه وقال أبو حنيفة لا يصح ثني الحمل
واللعان عليه فإن لا عنها حاملا ثم أتت بالولد لمسه ولم يكن من ثنيه أصلا لأن العان لا يكون
إلا بين الزوجين وهذه قبيات بلعانهما في حال حملها ويحجب بان هذا ثني في حاله ليس
الثابت في حديث الباب وفي حديث ابن عمر هذا وإن كان البخاري قد بين أن قوله لثني
حامل من كلام الزهري لكن حديث الباب صحيح سريخ وفي الحديث دليل على العمدة ببقائه
وكان مقتضاها إلحاق الولد بالزوج إن جاءت به على صفة لأنه للفرش لكنه بين صلى الله عليه وآله
وسلم المنع عن الحكم بالبقائه نصا وإنما بأسوه لولا الإيمان لكانت واهدات (وعن ابن
عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلا أن يضع يده عند
الخامسة على فيه وقال إنها الموجبة رواه أبو داود والنسائي ورجله ثقات) فيه دلالة على أنها شرع
من الحكم المبلغ في منع الحلف خشية أن يكون كذباً صلى الله عليه وآله وسلم منع القول
بالتذكير والوعظ كما سلف ثم منع هذا بالنقل ولم يرو أنه أمر بوضع يده على فم المرأة وإنه
كلام الرافعي وقوله إنها الموجبة أي للفرقة ولهذا ذاب الكتاب وفيه دليل على أن الله
الحامسة واجبة وأما كيفية الخلط فأخرج الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس رضي الله
عنه هلال بن أمية أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحلف بالله أني والله لا أفرار
يقول ذلك أربع مرات الحديث بطوله قال الحاكم صحيح على شرط البخاري (ومن يروى
سعد بن أبي وقاص أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحلف بالله أني والله لا أفرار
يأمر رسول الله أن أمسكها فطلقها ثلاثا قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه) تقدم الكلام على تحقيق المقام (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا أتى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن امرأتى لا تريد لاس قال غريبها) بالعين المعجمة
والراء موحدة قال في النهاية أي أبعد هارباً من الطلاق (قال أخاف أن تنبها نفسي قال
فاستمع بها رواه أبو داود والبخاري ورجله ثقات) وأطلق النووي عليه الصحة لكنه نقل ابن الجوزي
عن أحمد أنه قال لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء وليس له أصل فتسكت

بهذا ابن الجوزي وعده في الموضوعات مع انه اورد بها اسناد صحيح (واخرجه التتائي من وجه آخر عن ابن عباس بنظ قال طلقها قال لا امر بجمعها قال فاسكنها) اختلف العلماء في تفسير قوله لا ترد لانس على قول الاول ان معناه النجور وانها لا تنفع من يريد منها الفاحشة وهذا قول ابي عبيد والاحمد والشافعي والاعرابي واخطاي واستدل به الرافي على انه لا يجب تطلق من امره فبأنزاد استدل بالبقدر على مفارقتها والشافعي انها تنزيه لزوجها ولا تمنع احد ما طلب منها شيئا منه وهذا قول الشافعي والاصمعي ونسبوا عنه الاسلام وانكر ابن ابي وزى على من ذهب الى الاول قال في النهاية وهو اشبه بالحديث لان المعنى الاول اشكل على لاهرولة تعالى وحر ذلك على المؤمنين وان كان في معنى الآية وجود كثيرة قلت الوجه الاول في غاية البعد بل لا يصح لاداة ولا لله صلى الله عليه وآله وسلم لا يامر الرجل أن يكون ديناً محله على هذا لا يصح والثاني بعيد لان استبدان كان بما لها فنهيا يمكن وان كان من مال الزوج فكذلك لا يوجب امره بطلاقها على انه لا يعارف في اللغة فان يقال فلان لا يرد لانس فثمة عن الجود فالاقرب ان المراد انها اسلمة الاخلاق ليس فيها تقور وحشمة عن الاجانب لانها تائق حشمة وكثير من الرجال والنساء بهذه المثابة مع البعد من الداحشة كما قال في السلب

يغضب بطلع فمقت حاتها ، وعزله مطرا اذا طلما
ولما راد به انها لا تنفع فسماع الوفا من الاجانب لكان فاذا فلها (وعن أبي هريرة رضى
الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : من زنت آية الله لا عين رأت
أدخلت على قوم من ليس منهم فأيست من الله في شيء ولن يدخلها الله الجنة ولا يدخل
وهو نظرا له) أي يعلم الله وانه (احتجب الله عنه وفوضه على رؤس الأتباع والآخرين
أخرجهم الناس وأبو داود وابن ماجه رحمه ابن حبان) وقد تنسبه عبد الله بن يونس عن سعيد
المقبري عن أبي هريرة ولا يعرف عبد الله إلا من الحديث في تحججه فخره ما أبنا الدارقطني
مع اعترافه بفقده لما رث الباب عن ابن عمر عدا رار وفيه أراهم بن يزيد الخوزي ضعيف
وخرج أحمد بن طريقه عن ابن عمر عدا رار وفيه عدا رار وفيه عدا رار وفيه عدا رار وفيه عدا رار
أي به عن وكيع وقال تنسبه وكيع ومعنى الحديث واضح (وعن عمر رضى الله عنه قال
من أقر بالله فزعين فليس له من ينفيه أخرجه إمامي ورحمته من سوق) فيه دليل على
أنه يصح النفي للولد بعد الإقرار به وهو مجمع عليه واختاره في ذلك بعد ما علم لم ينه
فقال المؤيد أنه لا يمانه وان لم ينه النفي لأن ذلك حقيقه لا يكون راد نفي مع ذلك بل شقته
قبل علمه بالثبوت فافهم وذهب أبو طالب إلى أن النفي لا يثبت تخيير من ورثه فإنه سكت
عبد الله لم يمانه ولكن من يخو به ذلك ولا يعتبر به ففور ولا ترخ بل لسكونه لا قرار وقال
الشافعي بل يكون نفي على النور وحده لقوره لم يمسد تراخيها عرفا كلواش تغل بسراج دابة
أول من ثباده وهو ذلك لم يمسد تراخيها عرفا كلواش تغل بسراج دابة
على غير أصل أصيل (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أنه روى) قال عبد الله بن
ماضم بن قعدة (قال رسول الله أن امرأتى ولدت غنما أسود فمحل نسمن بل قال نعم قال
في الأوامر قال جرد على فيها من أورد) من أورد في ربه جردوه الذي في قوله سواد ليس

بجاءت (قال نعم قال فأنشئت قال لعلمت به) بالتون فزاي وعين مهملة شيء جاذبه اليه (عرق
قال فلعل ابنك هذا تزعمه عرق متذوقها) وفي رواية (سلم) أي عن أبي هريرة (عرق) أي لرجل
(بعض بان يقيم وقال في آخره ولم يخبره في الافتقار منه) قال الخطابي هذا القول من
الرجل تعريض بالرية كلابي بدني الوالد حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان الراسلترأه ولم
يجعل اختلاف النسب والوحد لولا يجب الحكم بها وذهب إلى مثل ما يوجب لمن أراد
الأولان في الأيل ولقاسها وأخذ من هذا الثابت القياس إلى بيان أن المدة أربعين سنة
من حيث الشبه واحد ثم قال وفيه دليل على أن الحد لا يجب في المدة (١) وهو شبه
بالقذف الصريح وقال المذهب التعريض إذا كان على جهة السؤال لأحد من الزوجين يجب أخذ
في التعريض إذا كان على الواجبة والمنساقعة وقال ابن المبرق بن أبي روح وأبو جهمي
التعريض بان الاجنبي بقصد الأذية المحض والزواج فذهبوا بالنسبة إلى صما النسب وتدل
القرطبي لاختلاف أهله لا يجوز في قولنا باختلاف الألوان المتعارفة كاسمر والدوم ولان بعض
والسواد إذا كان قد أقر بالوطء ولم تقض مدة الاستبراء قال في الشرح ~~ح~~ ردف مذهب
والاختلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل وهو أن يضم إليه منعه ثم تنزل في ذلك ما
قالت بول على لون الرجل الذي اتهم بها به زاني على العبد وعندنا لا يجوز أن يني مع
القرينة مطلقا واختلاف انما هو عندنا والحد يثبت له لا بد من زنا به فقررنا على
الزنا وانما هو مجرد مخالفة اللون

• (باب العدة) •

[illegible]

في المختارة وابن مردويه عن أبي بن كعب قال قلت لرسول الله وأولات الأجل أجلهن أن
يضعن جلهن أمهي المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها وأخرجه ابن
جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والدارقطني عن أبي من وجه آخر قال لما نزلت هذه الآية
قلت يا رسول الله هذه الآية مشتركة أم مبهمة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آية آية
قلت وأولات الأجل أجلهن أن يضعن جلهن المطلقة والمتوفى عنها قال نعم وثبت عن ابن
مسعود عن عدة روايات دالة على قوله بهذا وأخرج عنه ابن مردويه قال نزلت سورة النساء
القصصى كل عدة وأولات الأجل أجلهن أن يضعن جلهن أجل كل حمل مطلقة أو متوفى
عنها زوجها إن تضع حملها وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال نزلت سورة النساء
القصصى بعد التي في البقرة سبع سنين وأخرج الشيطان وأبو داود والنسائي والترمذي وابن
ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن أبي حنيفة بن عبد الرحمن قال كنت أنا وابن عباس
وأبو هريرة رضي الله عنهم في مجلس فجلس رجل فقال أقتني في امرأة ولدت بعد وفات زوجها باربعين ليلة
أحلت قال ابن عباس تعبد آخر الأجلين قلنا أنا وأولات الأجل أجلهن أن يضعن جلهن
قال ابن عباس ذلك في الطلاق قال أبو سلمة أو أمتلوان امرأتين جلها سنة فما عدها
قال ابن عباس آخر الأجلين قال أبو هريرة أنا مع ابن أبي عيسى أبي سلمة فإرسا إلى ابن عباس غلامه
كره إلى أم ملة يسألها ما ضفت في السنة فقالت (١) قتل زوج سبعة الأسلية وهي حلي
فوضعت بعد موتها باربعين ليلة فنجبت قاله كعب بن مالك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأخرج عبد بن حليم حديث أبي ملة وفيه أنهم أرساوا إلى عائشة فسألوها فقالت ولدت
سبعة عشر ماضى إلا أنها قالت بعد وفات زوجها بالمال وفي الباب عنده روايات عن السلف دالة
على أن الآية نافية على عمومها في جميع العدد وأن عموم الآية البقرة منسوخ بهذه الآية الكريمة
مع تأخر نزولها كما صرح به الروايات فينبغي أن يكون التخصيص أو النسخ منتزعا عليه
ويروي عن علي وغيره أنها اعتل بها آخر الأجلين ما أوضح الجليل أن تأخر عن الأربعة أشهر والعشر
أو بالمدة المذكورة أن تأخرت عن وضع الحمل مستدلين بقوة تعالى بالذين يتوون منكم ويذرون
أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً قالوا الآية الكريمة فيها عموم وخصوص من
وجه وقوله وأولات الأجل أجلهن كذلك يجمع بين الدالين بالعمل بما وانحروج عن العهد
يقتن بخلاف ما إذا عمل باحداهما وأجيب عن بيان حديث سبعة نص في الحكم من بيان آية
النساء القصصى شاملة للمتوفى عنها وأريد حديثها ما تضمنت الأحاديث والآثار وما الرواية
عن علي فقال الشعبي ما صدق أن علي بن أبي طالب كان يقول عدة المتوفى عنها زوجها آخر
الأجلين هذا وكلام الزهري صريح أنه يقدره وإن كانت لم تظهر من دم قتلها وإن حرم
وطؤها لأجل هذه الآية أخرى هي بقية الدم وقال الترمذي في شرح مسلم قال العلماء من أصحابنا
وغيرهم سواء كان الحمل ولداً أو أكثر كل الخلقة وانحصارها وعقدها ومضغها فانها تقتضي العدة
بوضعها إذا كان فيه صورة خلق آدمى سواء كان صورة خفية تختص النساء بغيرها أم أجنبية
يعرفها كل أحد ويقبض ابن دقيق العيد فيمن أجل أن الغالب في إطلاق وضع الحمل هو الحمل
التمام المطلق وأما خروج المصفى والعقده فهو بادر والحمل على الالب أقوى قال المصنف

هذا يؤيد القول بأن سعدا
قتل وهي رواية في البضاري
ومعظم الروايات الثمات
بمرض وقع له أبو النصر

ولهذا قيل عن الشافعي قول بان العدة لا تنقضي بوضع قطعة لحم ليس فيه صورة ذينة ولا خنثية
وظاهر الحديث والآية الاطلاق فيما يقتضي كونه حلا واما لا يقتضي كونه حلا فلا يجوز ازالته
قطعة لحم والعدة لازمة ييقن فلا تنقضي عت كوك فيه (وعن عائشة رضي الله عنها قالت
امرئ) غير الصيغة والاخره والنبي صلى الله عليه وآله وسلم (بريرة أن تعد بثلاث حصى
رواه ابن ماجه ورواه ثقات لكه معلول) وقد ورد ما يؤيده وهو دال على أن العدة تعتبر بالمراة
عند من يجعل عدة المملوك دون عدة الحر لا الزوج على القول الاظهر من أن زوج بريرة كان
عبدا (وعن الشعبي) هو أبو عمرو عامر بن شرحبيل بن عبد الله الشعبي الهمداني الكوفي
تابعي جليل القدر فقيه كبير قال ابن عينة كان ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه مر ابن عمر
بالشعبي وهو يحدث بالمغازي فقال شهدت القوم وهو أعلم بهامني وقال الزهري العلماء أربعة
ابن السيب بالمدينة والشعبي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة ومكحول بالشام وقد
الشعبي في خلافة عمر كافي الكشف للذهبي وقيل استخلف من خلافة عثمان ومات سنة
أربع ومائة وله اثنتان وستون سنة (عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ي
المطلقة ثلاثا ليس لها سكنى ولا نفقة وامسك) الحديث دال على أن المطلقة ثلاثا ليس لها نفقة
ولاسكنى وفي المسئلة خلاف ذهب الى ما أفاده الحديث ابن عباس والحسن وعطاء والشعبي
وأحمد في إحدى الروايات والقاسم والامامية واسحق وأصحابه وداود وكافة أهل الحديث
مستدلين بهذا الحديث وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والحنابلة والثوري وغيرهم
الى أنه يجب لها النفقة والسكنى مستدلين على الاول بقوله تعالى فأنتفقوا عليهن حتى ينفسن
عليهن وهذا في الحامل والاباح في الرجعية على أنها تجب لها النفقة وعلى الثاني بقوله تعالى
أسكنوهن من حيث سكنتم وذهب آخرون الى وجوب النفقة دون السكنى مستدلين بقوله
تعالى والمطلقات متاع واوجب بسببه كارجية ولا يجب لها السكنى لان قوله من
حيث سكنتم يدل على أن ذلك حيث يكون الزوج وهو يقتضي الاختلاء ولا يكون ذلك الا في
حق الرجعية قالوا وحديث فاطمة بنت قيس قد طعن فيه بقطاعه يضعف معها الاحتجاج به
وحاصلها أربعة مطاعن الاول كون الراوي امرأة ولم تقترن بشاهدين بدلين ساكنين عليها
حديثها الثاني أن الرواية تخالف ظاهر القرآن الثالث أن خروجها من المنزل لا يمكن لاجل أنه
لاحق لها في السكنى بل لا بد أن أهل زوجها يلبسها الرابع معارضته رواية عمر
وأجيب بان كون الراوي امرأة غير قاطع فحكم من سن ثبتت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك من عرف السمر
وأما سد الصحابة وأما قول عمر لا تترك كلب بننا وسنة بيننا لقول امرأة نرى حنظلة أم
نسيت فهذا اردد منه في حفظها والافاه قد قبل عن عائشة وحفصة عدة أخبار وتردده في حفظها
عذره في عدم اعمل بالحديث ولا يكون شك حجة على غيره وأما قوله أنه يخاف القرآن وهو
قوله تعالى لا تخزوهن من يوتن فالجمع يمكن بحمل الحديث على التخصيص ببعض أفراد النعام
وأما رواية عمر فأردوا بها قوله وسنة بيننا وقد عرف من علوم الحديث أن قول أصحابه من
السنة كذا يكون مرفوعا فالجواب انه قد أنكر أحمد بن حنبل هذه الزيادة من قول عمر وجعل
يقسم ويقول وأين في كتاب الله ايجاب النفقة والسكنى للمطلقة ثلاثا وما قال هذا لا يصح عن عمر

قال ذلك الدارقطني وأما حديث عمر سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لها السكينة
والنفقة فانه من رواية ابراهيم الضحى عن عمر و ابراهيم لم يسمع من عرفائه لم يولد الا بعد موت عمر
يسنين وأما القول بان خروج فاطمة من بيت زوجها كان لا يذامها لاهل بيته بلسانهم افكلام
أجنبي عما يشبه الحديث لدى روت ولو كانت تستحق السكينة لما سقطت صلى الله عليه وآله
وسلم لبذام نلسانها ولو غفلها وكنها عن أذية أهل زوجها ولا يخفى ضعف هذه المطاعن في رد
الحديث والحق ما أفته الحديث وقد أطل ابن القيم ذلك في الهدى النبوي ناصر المن عمل
بحديث فاطمة (وعن أم عطية رضي الله عنها) اسمها نسيبة بضم النون وفتح المهملة بحماسة
لها الحديث في كتب الحديث (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تعد) بضم حرف
المضارعة وكسر الحاء المهملة ويجوز ضم الدال على أن لا تافقه بجرهما على انه نهي (امرأة
على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب)
يشق العين المهملة وسكون الصاد المهملة قياما موحدة في النهاية انها برود بنية يعصب غزلها أى
يجمع ويشد ثم يصبغ ويشق فبقى موشى لبقا ما عصب منه أى يضل لما يأخذ الصبغ (ولا
تسكحل ولا تمس طيبا الا اذا ظهرت نبذة) بضم النون وسكون الباء الموحدة قدال محجمة أى قطعة
(من قط) بضم القاف وسكون السين المهملة في النهاية شرب من الطيب وقيل العود (أو
أطقار) يأتي تنسيبه (متفق عليه وهذا لفظ مسلم ولا يداود والنسائي من الزيادة ولا يقتضب
والنسائي ولا تقتضب) الحديث فيه مسائل الاولى تحريم احداث المرأة فوق ثلاثة أيام على أى ميت
من أب أو غيره وجوازه ثلاثا عليه وعلى الزوج فقط أربعة أشهر وعشرا الا انه أخرج أبو داود
في المراسيل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رخص للمرأة أن تعد على أيها ساعة أيام وعلى من سواء ثلاثة أيام فلو صح كان مخصوصا للابن
مهموم انتهى في حديث أم عطية الأمامة مرسل لا يقوى على التخصيص الثانية في قوله امرأة
اخراج للصغيرة بمفهومه فلا يجب عليها الاحداث على الزوج فلا تنهى عن الاحداث على غيره
أكثر من ثلاثة واليهذهت الحنفية وذهب الجمهور الى أنها داخله في العموم وأن ذكر المرأة
خرج مخير الغالب والتكليف على ولها في منعها من الطيب وغيره ولان العدة واجبة على
الصغيرة كالكبيرة ولا تحل خطبتها الثالثة في قوله على ميت دليل على أنه لا احداث على المطلقة
فان كان رجعا فاجماع وان كان بائنا فذهب الجمهور الى أنه لا احداث عليها وهو قول الشافعي
ومالك واية عن أحمد لظاهر قوله على ميت وان كان مفهوما فانه يؤيده أن الاحداث شرع
لقطع ما يدعوى الى الجماع وكان هذا في حق الميتة لتعذر رجوعها الى الزوج وأما المطلقة بائنا
فانه يصح أن تعود مع زوجها بعد اذالم تكن مثلثة وذهب آخرون منهم على وزيد بن علي وأبو
حنيفة وأصحابه الى وجوب الاحداث على المطلقة بائنا قياسا على المتوفى عنها لامها اشتراك في
العدة واختلاف في سببها ولان العدة تحرم النكاح فحرمت دواحيه والقول الاول أظهر دليل
الرابعة انه لا دلالة في الحديث على وجوب الاحداث وانما دل على حله على الزوج الميت وذهب
الى وجوبه أكثر العلماء لما أخرجه أبو داود ومن حديث أم سلمة انها قالت دخل على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على صدرها الحديث سيأتي ورواه النسائي

قال ابن كثير وفي سنده غرابة قال ولكن رواه الشافعي عن مالك أنه بلغه عن أم سلمة فذكره وهما معا
يتقوى به الحديث ويدل على أنه أصلا ولما أخرجه عنها أيضا جدواؤا ودوا الساني أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ولا
المسقة ولا الخلى ولا تختضب ولا تتكحل قال الحافظ ابن كثير اسناده جيد لكن رواه السيوطي
موقوفا عليها وذهب الحسن والشعبي أن المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها ~~تكتحلان~~
وتغتسلان وتطيبان وتقلدان وتصيفان ماشاءتا واستدلوا بما أخرجه أحمد ومعه ابن حبان
من حديث أسماء بنت عميس قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليوم الثالث من
قتل جعفر بن أبي طالب فقال لا تحدي بعد يومك هذا لفظ أحمد وله الفاظ كلها الله على أمره صلى
الله عليه وآله وسلم لها بعد العلم الاحداث بعد ثلاث وهذا ما خرج لا حديث أم سلمة في الاسناد لا بعد هذا
فإن أم سلمة أمرت بالاحداث بعد موت زوجها وموته متقدم على قتل جعفر وقد أجاب الجمهور عن
حديث أسماء بما جوبه بتسبعة كلها تكلف لاحاجة الى سردها المسئلة الخامسة في قوله أربعة أشهر
وعشرا قيل الحكمة في التقدير لهذه المدة ان الولد يستكمل خلقته وينفخ فيه الروح بعد مضي
مائة وعشرين يوما وهي زيادة على أربعة أشهر نقصان الالهة فغير الكسر الى العقد على طريق
الاحتياط وذكر العشر مؤثما باعتبار اللبالي والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تتكحل حتى تدخل
الليلة الحادية عشرة المسئلة السادسة في قوله فوالمصبوغا دليل على النهي عن كل مصبوغ باي
لون الا ما استثناه في الحديث وقال ابن عبد البر أجمع العلماء على انه لا يجوز للعاتق لبس الثياب
المصقرة ولا المصبغة الا ما صبغ بسواد فخرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتعدل لثبته بل هو
من لباس الحزن واختلف في الحرير فذهب الشافعية الى الاصح الى المنع لها منه مطلقا لمصبوغا
او غير مصبوغ قالوا لاله ابيح للنساء التزين بهوا المدة مخمومة من التزين وقال ابن حزم انها تجنب
الثياب المصبغة فقط وسأح لها أن تلبس ماشاءت من حرير ايضاً أو مصفر من لونه الذي لم
يصبغ وسأح لها أن تلبس المسوج بالذهب والخلى كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت
وهذا جود منه على لفظ النص الوارد في حديث أم عطية وأما حديث أم سلمة الذي فيه النهي عن
لبسها الثياب المصقرة ولا المسقة ولا الخلى فقال انه لم يصح لان من رواية ابراهيم بن طهمان
ورد عليه بانه من الحفاط الاثبات الثقات وقد صح حديثه جماعة من الأئمة كابن المبارك وأحمد
وابن حاتم وابن حزم اذا قرعهم على ما ثبت عندهما النص وغيره من الأئمة ادارعه على التعليل بالزينة
فبني كلامهم ان ثوب العصب اذا كان فيه زينة تمتعت منه ويخصصون الحديث بالمعنى المناسب
للمنع وتقدم تفسير ثوب العصب عن النهاية وللعلامة في تفسيره أقوال أخر المسئلة السابعة في قوله
ولا تتكحل دليل على منعها من الاكتمال وهو قول الجمهور وقال ابن حزم لا تتكحل ولو ذهبت
عينها لالاسلا ولا نهارا ودليله حديث الباب وحديث أم سلمة المتفق عليه أن امرأه توفى عنها
زوجها تغافوا على عيناها فأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنه في الكحل فآذن فيه بل
قال لا مرتين أو ثلاثا وذهب الجمهور مالك وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه الى أنه يجوز الاكتمال
بالاعتماد على مستدلين بجديد أم سلمة الذي أخرجه أبو داود انها قالت في كل الجلاء ما سألتها
امرأاً أن تزوجها توفى وكانت تشككي عيناها فأرسلت الى أم سلمة فسألتها عن كحل الجلاء فقالت

أم سلمة لا يكمل منه الا من أمر لابد منه يستدعيك فتكلمين بالليل وتسمعين بالنهار ثم قالت أم
 سلمة دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي أبو سلمة وذ كرت حديث الصبر قال
 ابن عبد البر وهذا عندي وان كان مخالفا لحديثها الاخر الباهي عن الكل مع الخوف على
 العين الا أنه يمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم عرف من الحالة التي فيها أن حاجتها الى الكمل
 خفيفة غير ضرورية والا باحة في الليل لدفع الضرر بذلك فت ولا يخفى أن فتوى أم سلمة قياس
 منها الكل على الصبر والقياس مع النص الثابت والنهي المتكرر لا يعمل به عند من قال بوجوب
 الاحداد (وعن أم سلمة قالت جعلت على عيني صبرا بعد أن توفي أبو سلمة فقتل رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أنه يشيب الوجه) بضم حرف المضارعة (فلا تجعله الا بالليل وانزع به بالنهار
 ولا تعطي بالطيب ولا بالخناء فانه خضاب قلت يا بني أم سلمة قال بالسدر وراه أبو داود والنسائي
 واسناده حسن) فيه دليل على تحريم الطيب وهو عام لكل طيب وقد ورد في لفظ لشمس طيبا
 ولكنه قد استثنى فيما سلف حال طهرها من حیضها واذن لها في القسط والانتظار قال البخاري
 القسط والكس مثل الكافور والقافور يجوز في كل منهما القسط والكاف قال النووي
 القسط والانتظار نوعان معروفان من الجنور (وعنها) أي عن أم سلمة (ان امرأة قالت
 يا رسول الله ان ابنتي ماتت عناز وجهها وقد اشتكت حينها أفتكلمها) بضم الحاء (قال لا متفق
 عليه) تقدم السلام في الكل وظاهر الحديث انها لا تكلمها للتداوي فن قال انها تمنع الحادة
 من الكمل بالاعلان الذي يحصل به الزينة فاما الكمل التوسل والعزوت وتحوها فلا بأس به
 لانه لا زينة فيه بل يصح العين برده عليه لفظ الحديث فانها ماتت عن كل تداوي به العين لانه
 كل الا عند خصوصه الا أن يدعى ان الكمل اذا أطلق لا يتبادر الا اليه (وعن جابر قال طقت
 خاتني فأرادت أن تعجد) بالجيم والذال المعجمة هو القطع للتأصل كافي القاموس وفي النهاية
 بالذال المهملة صرام التخل وهو قطع غيرها (فزجرها رجل ان تخرج فأتى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال بل جذى شفتك قالت عسى ان تصدق وتفعلي معروفار وامسلم) في باب
 جواز خروج المعتدة البائن كما هو بالنووي وأخرجه أبو داود والنسائي بزيادة طقت حتى ثلاثا
 والحديث دليل على جواز خروج المعتدة من طلاق بائن من منزلها في النهار للحاجة الى ذلك ولا
 يجوز لغير حاجة وقد ذهب الى ذلك طائفة من العلماء وقالوا يجوز ان يخرج للحاجة والعذر لاسلا
 ونهارا كالخوف وخشية انهدام المنزل ويجوز لمرأها اذا تأذت بالحيران أو تأذوا بها أذى
 شديد القولة تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة وفسر
 الفاحشة بالبدانة على الاحكام غيرهم وذهب طائفة منهم الى جواز خروجها نهارا مطلقا دون
 الليل الحديث المذكور وقياسا على عدة الوفاة ولا يخفى أن الحديث المذكور على فيه جواز
 الخروج برباه ان تصدق أو تنقل معروفار وهذا عن في الخروج وأما غيره عذر فلا يدل عليه الا أن
 يقال انما هذا جارح فعل ذلك وقدير في كل خروج في الغالب وفيه دليل على استحباب الصدقة
 من التمر عند جذاذه واستحباب التعريض لصاحبه بفعل الخير والتذكير بالمعروف والبر (وعن
 فريضة) بضم الفاء وقع الراسكون المثناة الخصية وعين مهمله أخت أبي سعيد الخدري شهلت
 بعبارة الرضوان ولها رواية (بت مالت أن زوجها خرج في طلب اعبده فقتلوه قالت فالت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أرجع إلى أهلي فإن زوجي لم يترك لي مسكاً لي ولك ولا نفقة
فقال نعم فلما كنت في الحجرة ناداني فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه
أربعة أشهر وعشر قالت فقضى به بعد ذلك عثمان أخرجه أحد والاربعة وصحبه الترمذي
والذهلي) بضم الذال المعجمة (وابن حبان والحاكم وغيرهم) أخرجه كلهم من حديث سعد بن
اسحق بن كعب عن عمته زيب بنت كعب بن عجرة عن القرينة قال ابن عبد البر هذا حديث
معروف مشهور عند علماء الحجاز والعراق وأعله عبد الحق تعالى ابن حزم بجهالة حال زيب وبن
سعد بن اسحق غير مشهور عند علماء النخبة وابن زيب هذه من التابعيات وهي امرأة أنس بن سعيد روى
عنها سعد بن اسحق وذكرها ابن حبان في كتاب الثقات وقدرى عنها سلمان بن محمد بن كعب بن عجرة
فهي امرأة تابعة تحت صحابي ثم روى عنها الثقات ولم يطن فيه الجرح وسعد بن اسحق وثقه ابن
معين والنسائي والدارقطني وروى عنه حماد بن زيد وسفيان الثوري وابن جرير ومالك وغيرهم
والحديث دليل على أن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها التي توفى فيه العدة ولا تخرج منه إلى
غيره وإلى هذا ذهب جماعة من السلف والخلف وفي ذلك عدة روايات وآثار عن الصحابة ومن
بعدهم وقال بهذا أحد الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وقال ابن عبد البر وبه يقول جماعة
فقهاء الأمصار بالحجاز والشام ومصر والعراق وقضى به عن بعضهم المهاجر بن الأنصار والدليل
حديث القرينة ولم يطن فيه أحد ولا في زاوية الأما عرفت وقد وقع ويجب لها السكنى في حال
زوجها لقوله تعالى غير إخراج والاية وإن كان قد نسخ فيها استقرار النفقة والكسوة حولاً
فالسكنى باق حكمهما مدة العدة وقد قرر الشافعي الاستدلال بالاية بما فيه تطويل وذهب
طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا سكنى للمتوفى عنها روى عبد الرزاق عن عروة عن عائشة
أنها كانت تنفق المتوفى عنها بالخروج في عدها وأخرج أيضاً عن ابن عباس أنه قال إنما قال
الله تعتد أربعة أشهر وعشر ولم يقل تعتد في بيتها فتعد حيث شئت ومثله أخرجه عن جابر بن
عبد الله ومثله عن جماعة من الصحابة والحوادث أنه ثبت بالسنة وهو حديث الثريعة وبالكتاب
أيضا كما تقدم الآن حديث الثريعة صرح فيه أن البيت ليس لزوجه أو زوجها بدنه إنما
لا تخرج من البيت الذي مات وهي فيه سواء كان له أولاً وقد أطلق في الهدى السبوي الكلام على
ما يترفع عن اثبات السكنى وهل يجب على الورثة من رأس التركة أولاً وهل تخرج من منزلها
للضرورة أولاً وذكر خلافاً كثيراً بين العلماء في ذلك ليس بالتطويل بنقله كثير فائدة إذ ليس
على شيء من تلك الفروع دليل ناهض (وعن فاطمة بنت قيس قالت قلت يا رسول الله إن زوجي
طلقني ثلاثاً وأخاف أن يقهّم) مغير الصيغة أي بهجم على أحد بغير شعور (على فأمرها
فصولت رواه مسلم) تقدم الكلام على حديث فاطمة وحكم ما أفاده ولا وجه لأعاده المصنف
له (وعن عمرو بن العاص قال لا تلبسوا علينا سنة نينا عتقاً المولود أتوا في عناسيدها أربعة
أشهر وعشر رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعله الدارقطني بالانقطاع) وذلك
لأنه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص ولم يسمع منه قاله الدارقطني وقال ابن المنذر
ضعفه أحمد وأبو عبيد وقال محمد بن موسى سألت أبا عبد الله عنه فقال لا يصح وقال الميعوني
رأيت أبا عبد الله يتجيب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال أي سنة لتني على الله عليه وآله

وسلم في هذا وقال أربعة أشهر وعشر الفمهي عدة الحرة عن النكاح وانما هذه أمة خرجت من
الرق الى الحرية وقال المتنزي في استا حديث عمرو بن مطر بن طهمان أبو رباح الوراق وقد ضعفه
غير واحد وله ثلاثة هي الاضطراب لانه روى على ثلاثة وجوه قال أحمد حديث منكر وقد
روى خلاص عن عن مثل رواية قصيرة عن عمرو ولكن خلاص (١) بن عمرو قد تكلم في حديثه
كان ابن معين لا يعمله حديثه وقال أحمد في روايته عن علي يقال انها كذب وقال البيهقي روايات
خلاص عن علي ضعيفة عند أهل العلم والمسئلة فيها خلاف ذهب الى ما أئله حديث عمرو
الاوزاعي والطاهرية وآخرون وذهب مالك والشافعي وأحمد وجماعة الى أن عدتها خمسة
لانها ليست زوجة ولا مطقة فليس الاستبراء منها وذلك بحجة تشبه بالامتنعوت عنها سيدها
وذلك مما لا خلاف فيه وقال مالك فان كانت عن لحيض اعتدت ثلاثة أشهر ولها السكنى
وقال أبو حنيفة عدتها ثلاث حيض وهو قول علي وابن مسعود وذلك لان العددة انما وجبت
عليها وهي حرة ليست بزوجة فتعتمد عدة الوفاة ولأمة فتعتمد عدة الامه فوجب أن يستبرأ
رجها بعدة الاحرار قلت اذا كان المراد الاستبراء كفت حجة ادعاءها بقوله (٢) وقال قوم عدتها
نصف عدة الحرة تشبهها بالامه للزوجة عندهم يرى ذلك وسبب في قال في نهاية المجتهد سبب
الخلاف انها سكوت عنها أي في الكتاب والسنة وهي مترددة الشبهة بين الامه والحرة فاما من
شبهها بالزوجة الامه فضعيف وأضعف منه من شبهها بعدة الحرة المطلقة انتهى قلت وقد عرفت
ما في حديث عمرو من المصالح فالأقرب قول أحمد والشافعي انما تعتد بحصة وهو قول ابن عمر
وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد النخعي والزهري لان الاصل البراءة من الحكم وعدم حبسها
عن الاذواج واستبراء الرحم يحصل بحصة (٣) وعن عائشة رضي الله عنها قالت ان الاقراء
الاطهار احرجهما مالك في قصة بنت هبم (٤) والقصة هي ما أئله سابق الحديث قال الشافعي
أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها انها قالت وقد جلد لها في ذلك ناس
وقالوا ان الله يقول ثلاثة قرو فقلت عائشة صدقتم وهل تدرون ما الاقراء اقرء الاطهار قال
الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال ما أدركت أحدا من فقهاء الا وهو يقول هذا يريد
الذي قالته عائشة انتهى واعلم أن هذه مسئلة اختلف فيها سلف الامه وخلفها مع الاتفاق أن
القر بفتح القاف وضمها يطلق لقعة على الحيض والطمه واه لا خلاف أن المراد في قوله تعالى ثلاثة
قروه أحدها لا يجوزها الا أنهم اختلفوا في الاحد المراد منهم فيها فذهب كثير من الصحابة
وفقهاء المدينة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وهو قول مالك وقال هو الامر الذي أدركت
عليه أهل العلم سئل أن المراد الاقراء في الآية الكريمة الاطهار مستدين بحديث عائشة هذا
وقال الشافعي انه يدل لذلك الكتاب واللسان أي اللعة أما الكتاب فبقوله تعالى فطهروهن
لعدتهن وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر ثم طهروهن ثم انشأ أمسا وان شاء
طلق فقلت عدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء وفي حديث ابن عمر لم يطلق امرأته فقلت قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طهرت فليطلق أو يمسك وتلا صلى الله عليه وآله وسلم
اذا طلقتم النساء فطهروهن قبل عدتهن أو قبل عدتهن قال الشافعي أنا شككت فأخبر
صلى الله عليه وآله وسلم أن عدة الطهرون الحيض وقرأ فطهروهن قبل عدتهن وهو أن

(١) في الملقى للذهبي خلاص

ابن عمرو الهجري عن علي

وابن عباس مسدوق قيل لم

يسمع من علي وقال أحمد

ثقة وأما أبو البختياني

فقال صح في لارو ووا عنه

وقال أوحاتم ليس بقوي

انتهى أبو النصر

(٢) أي الاستبراء اه

يطلقها طاهر او حيثئذ تستقبل عدتها فاولطقلت حائضاً لم تكن مستقبله عدتها الا بعد الحيض
وأما اللسان فهو أن القرء اسم معناه الحيض تقول العرب هو يقرئ المني في حوضه وفي سقائه
وتقول يقرئ الطعام في شدة يعني يحبس الطعام فيه وتقول اذا حبس الشيء أقرأه أي خبأه
وقال الاعشى

أفي كل يوم أمت جاشم غزوة • تشد لاقصاها عزيم هزائكا
مورقة عزوا في الحى رفعة • لما ضاع فيهما من قروء نساكا

فالقرء في البيت يعني الطهر لانه ضيغ اطهارهن في غزائه وآثرها عليهن أي آثر الغزو على القعود
فضاعت قروء نسائه بلاجماع فدل على انها الاطهار وذهبت جماعة من السلف كالخلفاء الاربعة
وابن مسعود وطائفة كثيرة من الصحابة والتابعين الى أنهم الحيض وبه قال أئمة الحديث واليه
رجع احمد ونقل عنه انه قال كنت أقول انها الاطهار وآما اليوم أذهب الى أنها الحيض وهو
قول الخفيفة وغيرهم واستدلوا به لم يستعمل القرء في لسان الشارع الا في الحيض كقوله تعالى
ولا يحصل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن وهذا هو الحيض والحمل لان الحمل في
الرحم هو أحدهما وبهذا افسره السلف والخلف وقوله صلى الله عليه وآله وسلم دعي الصلاة يوم
أقرأتك ولم يقل أحد ان المراد به الطهر وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيه ما أخرجه أحمد وأبو
داود في مسابا او طاس لا توطأ حمل حق تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة سياف وأما
الاولون عن الآية بان الآية أفادت تحريم كتمان ما خلق الله في أرحامهن وهو الحيض أو الحمل
أو كلاهما ولا ريب ان الحمض داخل في ذلك ولكن تحريم كتمته لا يدل على أن القرء المذكور
في الآية هو الحيض فانما اذا كانت الاطهار فانها تنقض الطعن في الحيضة اربعة أو الثلاثة
فكتمان الحيض يلزم منه عدم معرفة انقضاء الطهر الذي تنبه به العدة فتكون دلالة الآية
على ان الاقرء الاطهار أظهر وعن الحديث الاول بان الاصح ان لفظه كما قال الشافعي أخبرنا مالك
عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لتنظر عدا البلى
والايام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل ان يصيبها الذي أصابها ثم تدع الصلاة ثم تنقسل
وتنسل وهذه رواية نافع ونافع أحفظ من سليمان بن أيوب الراوي لذلك اللفظ هذا حاصل
مانقل عن الشافعي من رده للحديث الاول وعن الحديث الثاني بانه لا شك ان الاستبراء ورد
بحيضة وهو النص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول جمهور الامّة والفرق بين
الاستبراء والعدة ان العدة وجبت قضاء لحق الزوج فاخصت بزمان حقه وهو الطهر وبانها
تكرر فيعلم فيها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء واعلم انه قد أكثر الاستدلال
المتنازعون في المسئلة من الطرفين كل يستدل على ما ذهب اليه وغاية ما أفادت الأدلة انه أطلق
القرء على الحيض وأطلق على الطهر وهو في الآية محتمل كما عرفت فان كان مشتركاً كما قاله جماعة
فلا بد من قرينة معينة لاحد معنييه وان كان في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً فالأصل
الحقيقة ولكنهم مختلفون هل هو حقيقة في الحيض مجاز في الطهر أو العكس قال الأكثرون
بالاول وقال الاقلون بالثاني فالاولون يحسمونه في الآية على الحيض لانه الحقيقة والاقولون على
الطهر ولا ينض دليل على تعيين أحد القولين لان غاية الموجد في اللغة الاستعمال في المعنيين

والعجاز علامات من التباعد وصحة النبي وغير ذلك ولا ظهور لها هنا وقد أطال ابن القيم الاستدلال على أنه الخبيث واستوفى المقال قال السيد رحمه الله تعالى بقوله (وعن ابن عمر رضي الله عنه طلاق الأمانة) المروجة (تطليقتان وعدتها خمسة) (تأخر وأما الدارقطني) موقوف على ابن عمر (وأخرجه حرقوما وضعفه) لأنه من رواية عطية العوفي وقد ضعفه غيره واحد من الأئمة (وأخرجه ابوداود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة) بلفظ طلاق الأمانة طليقتان وقروها خمسة تان وهو ضعيف لأنه من حديث عطاء بن اسلم قال فيه أبو حاتم منكر الحديث وقال ابن هب لا يعرف (وصححه الحاكم ووافقه الثعالبي وضعفه) لما عرفت فلا يثبت به الاستدلال للمسئلة الأولى انتهى ولكن قواها الشوكاني في مؤلفاته وأجاب عن هذه الأدلة جوابا شافيا فليراجع واستدل به هنا على أن الأمانة تخالف الحرقة فبين عن الزوج بطلقتين وتكون عدتها قريش واختلف العلماء في المسئلة على أربعة أقوال أقواها ما ذهبت إليه الطاهرية من أن طلاق العبد والحر سواء لعموم النصوص الواردة في الطلاق من غير فرق بين حر وعبد وأدلة التفرقة كلها غير ناهضة وقد سرد الأقوال الثلاثة وأدلتها في الشرح فلا حاجة بالإطالة بذكرها مع عدمها من دليل قولها عننا وأما عدتها فاختلاف إضافتها ذهبت إليها الطاهرية إلى أنها كمدة الحرة قال أبو محمد بن حزم لأن الله عدلنا العبد في الكتاب فقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال واللاتي ينسن من الخبيث من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يعضن وأولات الاحمال أجلهن ان يعضن حملهن وقد علم الله تعالى إذا باح لنا الأمان عليهن العدد المذكورات وما فرق عز وجل بين حرة ولا أمة في ذلك وما كان ربك نسياً وبعد استدلالة بالآيات بأنها كاه في الزوجات الحررات فان قوله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به في حق الحررات فان اقتداء الأمانة بالسيدة لا الهيا وكذا قوله فلا جناح عليهما أن يتراجعا فجعل ذلك إلى الزوجين والمراد به الله قد وفي الأمانة ذلك يختص بسيدها وكذا قوله فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والأمانة لا فعل لها في نفسها قلت لكنها إذا لم تدخل في هذه الآيات ولا تثبت فيما ساءت صهيحة ولا إجماع ولا قياس ناهض عنها إذا يكون حكمها في عدتها الأقرب أنها زوجة شرعا قلعا فان الشارع قسم لثامن أحل لنا وطأها إلى زوجة أو مملوكة الميم في قوله الأعلى أزواجهم أو مملوكة أبا سنهم وهذه التي هي محل الزناح ليست مملوكة عين قطعاً فهي زوجة فتشملها الآيات وخروجها عن حكم الحررات فيمض كمن اقتداهما والعقد والفعل في نفسها بالمعروف لا يتأني دخوله في حكم العدة لأن هذه أحكام آخر تعلق الحق فيها بالسيد كما يتعلق في الحرة الصغرى قالوا في فارجع أي كالحرة تطليقا وعدتها (وعن روي ينع) (تصغير رافع) (ابن ثابت) من بني مالك بن النجار عدته في المصيرين بوق سنقت وأربعين (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي مائه زرع غيره أخرجه ابوداود والترمذي وصححه ابن حبان وحسنه البزار) فيه دليل على تحريم وطء الحمل من غير الوطئ وذلك كالأمة المستترقة إذا كانت حاملا من غيره والمسبية وظاهره أن ذلك إذا كان الحمل متحققا أما إذا كان غير متحقق وتلك الأمانة بسبي أو سرا أو غيره

فسيأتي انه لا يجوز وطؤها حتى تستبرأ بحضة وقد اختلف العلماء في الزانية غير الحامل هل
تجب عليها العدة وتستبرأ بحضة فذهب الأقل الى وجوب العدة عليها وذهب الأكثر الى عدم
وجوبها عليها والدليل غيرناض مع القرعين فان الأكثر استدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
الوفاء للفراس وللدليل فيه الأعلى عدم لحوق ولد الزنا بالراي والقائل بوجوب العدة استدل
بعموم الأدلة ولا يخفى أن الزانية غيرناض فيها فانها في الزوجات نعم تدخل في دليل الاستبراء
وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تمحيض حضنة
قال المصنف في التلخيص انها استدل الحنابلة بحديثه وروى على فساد كالحا خلع من الزنا
واحتمى بالحضنة على امتناع وطئها قال أبو جاب الاصحاب عن عماره ورد في لافي مطلق النساء
وتعقب بان العبرة بعموم اللفظ (وعن عمر رضي الله عنه في امرأة للمقدور بص أربع سنين
ثم تعدت أربعة أشهر وعشرا أخرجه مالك والشافعي) وله طرق أخرى وفيه قصة أخرجهما عبد
الرزاق بسنده الى القفال الذي تقدم قال دخلت الشعب فاستوتني الجن فكشفت أربع سنين
فأتت امرأة أتت عمر بن الخطاب فأمرها ان تبص أربع سنين من حين رفعت أمرها اليه ثم دعا
وليه (١) فطلقتها ثم أمرها ان تعد أربعة أشهر وعشرا ثم جئت بعد ما تزوجت فخيرني عمر بينها
وبين الصداق الذي أصدقتمارو لما بن أبي شيبة عن عمرو ورواه البيهقي وفيه دليل على ان مذهب
عمر ان امرأة المقعد بعد مضى أربع سنين من يوم رفعت أمرها الى الخا كم تسين زوجها كما
يفيد مظاهر رواية الكتاب وان كانت رواية ابن أبي شيبة دالة على انه يأمر الخا كم كولي النقد
بطلاق امرأة وقد ذهب الى هذا مالك وأحمد والشافعي وهو أحد قول الشافعي وجماعة من
الحنابلة بدليل فعل عمر وذهب أبو يوسف ومحمد وهو رواية عن أبي حنيفة وأحد قول الشافعي
الى انها لا تنقض عن الزوجية حتى يصح لها موته أو طلاقه أو ودنه ولا بد من يقين ذلك قالوا ان
عندها ثابت يقين فلا يرتفع الا يقين وعليه يدل ما رواه الشافعي عن علي موقوف امرأة المقعد
امرأة ماتت قبلت فلتصبر حتى يأتيها يقينونه قال البيهقي هو عن علي مطول مشهور ومثله أخرجه
عنه عبد الرزاق قالت الحشفة قال لم يحصل اليقين بعونه ولا طلاقه تربصت العمر الطيب مائة
وعشرين سنة وقيل مائة وخمسين الى مائتين وهذا كما قال بعض المحققين بضعة فلسفة طبيعية
تتبرأ الاسلام منها اذا عمل قسم من الخالق الجبار والقول بانها العادة غير مصرح كما يعرفه
كل مجرب بل هذا الند الندار بل معتزك الميا كما أخبره الصادق بين السنين والسبعين وقال بعض
العلماء لا وجه للتر بص لكن ان ترك لها الغائب ما يقوم بها فهو كالخائن اذ لم يفتها الا الوطء
وهو حق لا لهالوا الا فضها الخا كم عند مطلقها من دون انظار المقعد (٢) لقوله تعالى ولا
تسكوهن ضرارا ولحديث لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والخا كم وضع لرفع المضارة في الابداء
والظهار وهذا ما بلغ والقسم مشروع والمب وغوه قلت وهذا أحسن الأقوال وما سلف عن علي
وعمر أقوال موقوفة وفي الارشاد لابن كثير عن الشافعي بسنده الى أبي الزناد قال سألت سعيد بن
المسيب عن الرجل لا يجد ما يتق على امرأته قال يفرق بينهما قلت سنة قال سنة قال الشافعي
الذي يشبهه انقول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد طول السيد
رحمه الله الكلام في هذا في حواشي ضوء النهار واختارنا القسمة بغيره وأولم قدره الزوج على

(١) أي بولي القعيد اه

(٢) وقصة أخرجهما البيهقي

وفيها انه قال لعمر المراجع

اني خرجت لصلاة العشاء

فستقي الجن فلبت فيهم

زما طويلا فغزا هم جن

مؤمنون أو قال مسلمون

فقتلهم فظهر واعلمهم

فسبوا منهم سبيانا فسبوني

فيما سبوا منهم فقالوا لانه

رجلا مسلما لا يحمل لنا

سباؤك فغفروني بين المقام

وبين القفول الى أهلي

فاخترت القفول الى أهلي

فأقبلوا معي فاما الليل فلا

يحدوني وأما النهار فأحاصر

ريح أشعها فقال له عرفا

كان طعامك فيهم قال القول

وما لا يذكر اسم الله عليه قال

فما كان شرابا قال الجلف

قال فتأذت والجسقى مالا

يخيم من الشراب اه منه

الاتفاق نعم لو ثبت قوله ﴿﴾ (ومن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة المنقودة امرأتها حتى يأتيها البيان أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف) لكان مقويا لتلك الآثار إلا أنه ضعفه أبو جهمو البهقي وابن القطان وعبد الحق وغيرهم ﴿﴾ (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمتن) من اليتيم توهي بقضاء الليل (رجل عند امرأته الآن يكون نكاحاً وإذا محرماً أخرجه مسلم) وفي لفظ مسلم زيادة عند امرأته ثيب قيل إنما خص الثيب لأنها التي يدخل عليها غالباً وأما البكر فهي متصونة في العادة بحجابه للرجال أشد حجاباً ولأنه يعلم بالأولى أنه إذا نهي عن الدخول على الثيب التي يسهل الناس في الدخول عليها فبالأولى البكر والمراد من قوله نكاحاً أي حر وجابها وفي الحديث دليل على أنها تحرم الخلوة بالاجنية وأنه يساح في الخلوة بالمحرم وهذا الحكمان يجمع عليهما وقد ضبط العلماء المحرماته كل من حرم عليه نكاحها على التأنيب بسبب مباح محرماً فقوله على التأنيب احتراز من أخت الروضة وعمتها وناتها ونحوهن وقوله بسبب مباح احتراز عن أم الموطومة بشبهة وبناتها فمن أحرأه على التأنيب لكن لا بسبب مباح فإن وطء الشبهة لا يوصف بأنه مباح ولا يحرم ولا يغيره ما من أحكام الشرع الخمسة لأنه ليس فعل مكلف وقوله يحرمها احتراز عن الملاعة فإنها محرمة على التأنيب لا لحرمتها بل لتغليظها عليها ومفهوم قوله لا يمتن أنه يجوز له البقاء عند الاجنية في الثمار خلوة أو غيرها لكن قوله ﴿﴾ (وعن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمتن رجل بامرأة إلا مع ذي محرم أخرجه البخاري) دل على تحريم خلوة بها إلا لو نهارا وهو دليل لم يدل عليه الحديث الذي قبله من زيادة أو أجاز خلوة الرجل بالاجنية مع محرماً ونسبها خلوة تساهل الاستئناس منقطع ﴿﴾ (وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في سبايا أوطاس) اسم وادى بداره وازن وهو موضع حرب حنين وقيل وادى أوطاس غير وادى حنين (لاوطاً حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وله شاهد عن ابن عباس) بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يوطأ حامل حتى تضع أو حامل حتى تحيض (في الدارقطني) إلا أنه من رواية شريك القاضي وفيه كلام فله ابن كثير في الارشاد والحديث دليل على أنه يجب على السباي استبراء المسبية إذا أراد وطأها بحيضة أن كانت غير حامل ليتحقق برأيتها ووضع الحمل إن كانت حاملاً وقيس على غير المسبية المستبراة والمعلقة بأى وجه من وجوه القلق يجمع استبراء القلق وظاهر قوله ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة عموم البكر والثيب فالثيب لما ذكر والبكر أخذنا بالعموم وقياساً على العدة فإنها تجب على الصغيرة مع العلم ببراءة الرحم وإلى هذا ذهب إلا كثرون وذهب آخرون إلى أن الاستبراء أنما يكون في حق من يعلم برأيتها رجها فلا استبراء عليها وهذا رواه عبد الرزاق عن ابن عمر قال إذا كانت الأمة عنده لم يستبرأها إن شاء ورواه البخاري في الصحيح عنه وأخرج في الصحيح مثله عن علي بن مسعود حديث بريدة ويؤيد هذا القول مفهوم ما أخرجه أحمد من حديثه ويقع من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمتك نبياً من السبايا حتى تحيض وإلى هذا ذهب مالك على تفصيل إفاده قول المازري في تحقيق مذهبه حيث قال إن القول الجامع في ذلك أن كل أمة آمن عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء وكل من غلب على الظن كونها

حاملًا أو شدة في حملها أو تردده في الاستبراء لا يزم فيها وكل من غلب على الظن براعته وجها لكانه يجوز حصوله فالذهب على قولين في ثبوت الاستبراء وسقوطه وأطال بما خلاصته أنه ما دلح ماله في الاستبراء انما هو العلم براءة الرحم بحيث لا تعلم ولا تظن البراءة وجوب الاستبراء وحيث تعلم أو تظن البراءة فلا استبراء وبهذا قال شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والحديث الواردة في الباب تشير إلى أن العلم بالجل أو بتجويزه وقد عرفت أن النص ورد في السبايا وقس عليه ما قاله الملك بالشرع أو غيره وذهب داود الظاهري إلى أنه لا يجب الاستبراء في غير السبايا لأنه لا يقول بالقياس فوقه على محل النص ولأن الشرع أمضوه عند كمال الترويح (قائدة) واعلم أن ظاهر ما حدث السبايا جواز وطئن وإن لم يدخل في الاسلام فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر في حل الوطء الا الاستبراء بجملة أو بوضع الحمل ولو كان الاسلام نهرًا لمينه والازم تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يجوز تأخير القضية بطلاق الاحاديث شوع عمل الحجة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بجواز الوطء لاسيما من دون الاسلام وقد ذهب إلى هذا طائفة من غيره (قائدة) واعلم أن الحديث دخل بعقوبه على جواز الاستمتاع قبل الاستبراء بدون الجماع وعليه دخل فعل ابن عمر أنه قال وقعت في سهمي بارية يوم جلولة فأت عتقها بريق ففسدة قال إنما ملكت نفسي أن جعلت أقبلها والناس تطرون أن يخرجها البخاري (وعن أبي هريرة روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الوطء للفرش وللعاشر المحرم متفق عليه من حديثه) أي أبي هريرة (ومن حديث عائشة في قصة) سنان في قريسا (وعن ابن مسعود عند النسائي وعن عثمان عند أبي داود) قال ابن عبد البر أنه يعني بجمعة وعشرين نفسا من العصابة والحديث دليل على ثبوت نسب الوطء للفرش من الأب واختلف العلماء في معنى الفرش فذهب الجمهور إلى أنه اسم المرأة وقد يعبر به عن حالة الافتراش وذهب أبو حنيفة إلى أنه اسم للزوج ثم اختلفوا بماذا ثبت فعند الجمهور وانما ثبت الحرة بما كان الوطء في تكاح صحيح وأما سدود مذهب الشافعي وأحمد وعند أبي حنيفة أنه ثبت بنفس المعتدون علم أنه لم يجتمع بهما بل ولو طلقها عقبه في المجلس وذهب شيخ الاسلام ابن تيمية أنه لا بد من معرفة الدخول المحقق واختاره تلميذه الحافظ ابن القيم قال وهل يعد أهل القعة وهل العرف المرأة فرشا قبل البناء بها وكيف تأتي الشرعة بالحاق نسب من لم يبن بامرأته ولا دخل بها ولا اجتمع بها بمجرد الامكان ذلك وهذا الامكان قد قطع بانه عادة فلا تسمية المرأة فرشا الا بدخول محقق قال في المنار هذا هو المتيقن ومن أين لنا الحكم بالدخول بمجرد الامكان فان غاب عنه مشكوك فيه فنعوم منعبون في جميع الاحكام يعلم أو ظن والممكن أعظم من المظنون والحب من تطبيق الجمهور بالحكم مع الشك فظهر لك قوة كلام شيخ الاسلام ابن تيمية وهي رواية عن أحمد هذا في ثبوت فرشا الحرة وأما ثبوت فرشا الأمة فظاهر الحديث بشموله والله ثبت لفرش الأمة بالوطء إذا كانت مملوكة للواطئ أو في شبهة ملك إذا اعترف به السيد أو ثبت بوجه والحديث وارد في الأمة ولقظه في رواية عائشة رضي الله عنها قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخي عمتي (١) بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه أنظر إلى شبهة وقال عبد بن زمعة هذا أخي يا رسول الله ولعل على فرشا أبي من ولده فتنظر

(١) وعنه هك كافر وكان قد عهد إلى أخيه سعد قبل موته وقال استلمني الذي فاته زمعة فأفاده الزركشي في تحريجه لا جاد يشال رافعي
 اه أو النصير

(٢) وفي قوله واحتجني منه
باسودة دليل على ان من غير
بالرأى حرمت على أولاده
وهذا مذهب أحد وعنده
الشافعي ومالك لا يحرم اه
أبو النصر

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى شبهه فرأى شيئا منا بعتة فقال هو لك يا عبد بن زمة الأول
لقراش وللعاهر الجرحي (٢) منه بأسودة فأثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأول
لقراش زمة للولادة المذكورة فبسط الحكم وعمله انما كان في الامة وهذا قول الجمهور واليه
ذهب الشافعي ومالك والحنبي وأحمد وأحمد بن حنبل وذهب الحنفية إلى انه لا يثبت القراش للامة الا
بدعوى الولد ولا يكتفى الاقرار بالولادة فان لم يدعها فلا نسب له وكان ذلك في الامة وان ثبت فرأى انها
بدعوى أول ولدها ما عدا ولد به، وهذا قول خلق بالبدعوى ان لم يدعها فلا نسب له وذلك قالوا وذلك للفرق بين الحرة
والامة فان الحرة تراد للاستقرار والولادة بخلاف ذلك العيين فان ذلك بيع وأغلب المتأخرين غيره
وأوجب بن الكلام في الامة التي اتحدت للوطء فان المرض من الاستقرار قد حصل بها فإذا
عرف الوطء كانت فرأى ولا يحتاج إلى استحقاق والحديث الذي في ذلك فاهل المال عبد بن زمة
ولاعلى فرأى أبي أخلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بزمة صاحب القراش ولم ينظر إلى النسب
العين الذي فيه انه القاب للمطوق به وتأولت الحنفية حديث أبي هريرة هذا تأويل كثير من عوامه
لم ينظر في الغلام المتنازع فيه بنسب زمة به واستدلوا بأهمل في الله عليه وآله وسلم أمر سودة بنت
زمة بالاحتجاب منه ولو كان أخاها لم أمرها بالاحتجاب منه وأوجب بأنه أمرها بالاحتجاب
منه على سبيل الاحتياط والورع والحياة لاهتمام المؤمنين ببعض المباحات مع الشبهة وذلك
لما رآه صلى الله عليه وآله وسلم في الولد من النسب اليه بعتة بن أبي وقاص ولده لكنه هنا مسك
أترفوا بالحديث على مشروعيته حكم بين حكمين وخوفاً بأحد الفرع شهماً أكثر من
أصل فيعطى أحكاماً فان القراش ينقض الحاقه بزمة والنسب يقتضي اذ بعتة ما عطى
الفرع حكماً بين حكمين فروى القراش في اثبات النسب بروى النسب اليه بعتة في أمر سودة
بالاحتجاب قالوا وهذا أولى التقديران فان الفرع اذا دار بين أصليين فالخلق يأخذهما فقط فقد
أبطل شبهة الثاني من كل وجه فإذا ألحق بكل واحد منهما من وجه كان وعلى من الفاء احدهما
من كل وجه فيكون هذا الحكم وهو بان الله سبحانه لا ينتظر إلى ما يجب للمدعى من أحكام البتة
ثابتاً والنظر إلى ما يتعلق بالغير من النظر إلى المحارم غير ثابت قالوا ولا يمنع ثبوت النسب من وجه
دون وجه كما ذهب أبو حنيفة والاوزاعي وغيرهم إلى انه لا يعمل أن يتزوج تضمن الزنا وان كان لها
حكم الأجنبية وقد اعترض هذا ابن دقيق العيد بما ليس بناهض وفي الحديث دليل على ان الغير
الابن يستحق الولد فان عبد بن زمة استحق أخاه باقراره بان الفرع له ذية وصهر الرواية ان
ذلك بصح وان لم يصدق الورقة فان سودة لم يذكر منها تصديق ولا انكر الا ان يقال ان سكوتها قائم
مقام الاقرار وفي المسئلة قولان الاول انه اذا كان المستحق غير الاب ولا وارث غيره وذلك كان
يستحق الحد ولا وارث سواه جمع اقراره بنبس المقر به وكذلك ان كان المستحق بعض
الورثة وصدة الباقين والاصل في ذلك ان من حاز المال ثبت النسب باقراره واحداً كان أو جماعة
وهذا مذهب جمهور الشافعي لان الورثة هم اموال مقام الميت وحلوا محلهم وقوله صلى الله عليه وآله
وسلم بعد موته أخوك دليل ثبوت النسب بذلك ثم ادعى القائلون بالحق النسب باقراره وغير الاب
هل هو اقرار بخلافه وثابت عن الميت فلا يشترط عدالة المستحق بل ولا الامة وهو اقرار سادة
فتعريفه أهلية لشهادة فتألف الشافعية، جرد انه اقرار بخلافه وثابت المالكية انه اقرار

شهادة واستدل الحنفية بالحديث على عدم ثبوت النسب بالقيافة لقوله الولد للفراس قالوا ومثل هذا التركيب يفيد الحصر ولأنه لو ثبت بالقيافة لكانت قد حصلت بما رأه من شبه المدي بعقبة ولم يحكم به له بل حكم به لغيره وذهب الشافعي وغيره إلى ثبوتها بالقيافة إلا أنه انما ثبت به فيما حصل من وطأين محرمين كالشترى والبائع يطآن الخارية في طهره وأقبل الاستبراء واستدلوا أيضا بما أخرجه الشيخان من استبشاره صلى الله عليه وآله وسلم بقول مجزأ المدبلي وقد رأى قديمي أسامة بن زيد يزبدآن هذه الأقدام بعضها من بعض فاستبشر صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وقتره على قباقة وساقى الكلام فيه في آخر باب الدعوى وبما ثبت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قصة اللعان أن جاءت به على صفة كذا فهو ولقلان أو على صفة كذا فهو ولقلان فانه دليل الحلق بالقيافة ولكن منعه الإيمان عن الحلق فدل على أن القباقة مقتضى لكنه عارض العمل بها المانع وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا مسلم سليم لما قالت أو تختم المرأة في أين يكون الشبه ولأنه أمر سودة بالاحتجاب كما سلف لما رأه من الشبه وبأنه قال للذي ذكره أن امرأته أنت بولاء على غير لونه لعله نزع عرق فانه ملاحظة للشبه ولكنه لا حكم بالقيافة مع ثبوت الفرش في ثبوت النسب وقد أجاب النفاة للقيافة بأجوبة لا تخلو عن تكلف والحكم الشرعي يشبه الدليل الظاهر والتكلف رد الظواهر من الأدلة محاماة على المذهب ليس من شأن التبصير لما به صلى الله عليه وسلم وأما الحصر في حديث الولد للفراس فنعم هو لا يكون الولد إلا للفراس مع ثبوته والكلام مع اتقائه ولأنه قد يكون - صرا - أغلبيا وهو غالب ما يأتي في الحصر فإن الحصر الحقيقي قليل فلا يقال قدر جعم إلى ما ذهبتم من التأويل وأما قوله وللعاذر رأي الزاني المحرم فالمراد به الخفية والمحرمان وقيل له الرمي بالخجارة إلا أنه لا ينبغي أن يقصر الحديث على الزاني المحصن والحديث عام

• (باب الرضاع) •

بكسر الراء وقصها ومثله الرضاة ﴿عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحرم المص والمصتان أحرجه مسلم﴾ المص الواحد من المص وهو أخذ اليد من الشيء كإفاد الضياء وفي القاموس مصته بالكسر أمصه ووصته أمصه كغصته أمصه شربته شر بارقيقا والحديث دل على أن مص الصبي للثدي مرة أو مرتين لا يصير به رضيعا وفي المسئلة أقوال الأول أن الثلاث فصاعدا تحرم وإلى هذا ذهب داود وأتباعه وجاءه من العلماء لفهوم حديث مسلم هذا وحديثه الآخر بلفظ لا تحرم إلا ملاحظة والاملاجان فأوجبهم ومعه تحريم ما فوق الاثنين والقول الثاني لجأته من السلف والخلف وهو أن قليل الرضاع وكثيره يحرم وهذا يروى عن علي وابن عباس وآخرين من السلف وهو مذهب الحنفية ومالك قالوا وحده ما وصل الجوف بنفسه وقد ادعى الإجماع على أنه يحرم من الرضاع ما يقطر الصائم واستدلوا بأنه تعالى علق التحريم باسم الرضاع بحيث وجد اسمه وجد حكمه وورد الحديث موافقا للآية فقال صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وحديث عقبة الآتي وقوله صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقد زعمت أنهن أرضعنكم كما ولدتكم فأنه من الرضعات هذه أدلتهم ويحجب عما ذكره من التعليق باسم الرضاع أنه يحمل بينه الشارع بالعدد وضبطه به وبعد البيان لا يقال أنه ترك الاستفصال القول الثالث أنها لا تحرم إلا خمس رضعات وهو قول

ابن مسعود وابن الزبير والشافعي ورواية عن أحمد واستدلوا بما يلي من حديث عائشة وهو
نص في الخمس بأن مهلة بنت سهيل أرضعت سالما خمس رضعات وبأن أبا أيوب أو هذلولان
عارضه مفهوم حديث المصنف والمحدثان فإن الحكم في هذا متطوق وهو أقوى من المفهوم
فهو مقدم عليه وعائشة وإن روت أن ذلك كان ثرا أنا فإنه حكم خبر الآحاد في العمل به
كما عرف في الأصول وقد عده حديث سهلة فإنه فيها أنها أرضعت سالما خمس رضعات لحرم
عليه وإن كان فعل محاسنة فإنه قد كان متفرا عندهم أنه لا يحرم إلا الخمس الرضعات وبأن تحقيقه
وأما حقيقة الرضعة فهي المرقن الرضاع كالضربة من الضرب والخمس من الخمس حتى التكم
الصبي الثدي وأمن منه ثم ترك ذلك لاختياره من غير عارض كأن ذلك رضعة القطع لعارض
شكس أو استراحة بسيرة أو شيء يلبيه ثم يعود من قرب لا يخرجها من كونها رضعة
واحدة كأن الأكل إذا قطع أكله بذلك ثم عاد عن قرب كان ذلكا كلة واحدة وهذا مذنب
الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة وهو موافق للغة فإذا حصلت خمس رضعات على هذه الصفة
حرمت (وعنها) أي عن عائشة (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انظر من
أخوانك فانما الرضاعتان الجماعة متفق عليه) في الحديث قصة وهو أنه صلى الله عليه
وآله وسلم دخل على عائشة وعندها رجل فكتاه فغير وجهه كاه كرم ذلك فقالت له أختي فقال
انظر من أخوانك فانما الرضعة من الجماعة قال المصنف أمه على اسمه وأخذ ما لا ي
القبس وقوله انظر أمر بالتحقق في أمر الرضاعة هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه
في ذن الرضاع ومقدار الرضاع (١) فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع
الرضاع المشروط وقال أبو عبيدة أنه الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع
لا حيث يكون الغذاء فيمض الرضاع وهو قليل لا معان التحقيق في شأن الرضاع وإن الرضاع الذي
تأنت به الحرة وتقبل به الخلاوة موجب يكون الرضيع طفلا ليدل أن جوعه لأن معدته ضعيفة
يكفيها اللبن ويثبت بذلك الجملة فيصير جراً من المصعة فيستمر في الحرق معق وأذا فاعاه
لارضاعة معتبرة إلا المغنية عن الجماعة أو المظنة من الجماعة فهو معنى حديث ابن مسعود
الآتي لارضاع الاما انشتر العظم وأبت الحكم وحديث أم سلمة لا يحرم من الرضاع الاما انشتر
الامعاء أخرجه الترمذي وصححه واستدل به على أن التعدي بلن المرضعة محرم سواء كانت رباً أو
وجوراً أو مسعوطاً وحقت حيث كان يسد جوع الصبي وهو قول الجمهور وقالت الحنفية لا يحرم
الحقنة كما هم يقولون اسم لا تدخل تحت اسم الرضاع قلت إذا لوحظ المعنى من الرضاع دخل
كل ما ذكرنا لو حظ صحت الرضاع فلا يشل إلا النقص الذي ومص اللبن منه كما قوله الطاهرة
فأمهم قالوا لا يحرم إلا ذلك ولما حصر في الحديث الرضاعة على ما كان من الجماعة كما عرفت وقد ورد
(وعنها) أي عائشة (قالت جازمهلة بنت سهيل فقالت يا رسول الله إن سالما ولي أبي
حديثه معاً في يتنا وقد بلغ ما يبلغ الرجال فقال أرضعه تحريم عليه في سن أبي داود وأرضعه
خمس رضعات فكان بمنزلة ولده من الرضاعة رواه مسلم) معارض الخلف وكأذكرة المصنف كل تبر
إلى أن يخص هذا الحكم بحديث سهلة فإنه دل على أن رضاع لكبير يحرم مع أن ليس داخل
تحت الرضاعة من الجماعة وبين الفضة أن أبا حنيفة كان قد تبنى سالما وزوجه وكان سالما مولود

(١) وأما ذكر المدة هنا فم

يفيد هذا الحديث بل هو

مستفاد من أدلة أخرى فلا

وجه لك هنا كما في

الشرح اه

لا امرأة من الانصار فلما أنزل الله ادعواهم لا باتهم الآية كان من له أب معروف نسب لايه ومن
لا أب له معروف كان مولياً وأحافى الدين فنهـ ذلك جاء تسهله تذكره فنه الحديث في الذباب
وقد اختلف السلف في هذا الحكم فذهبت عائشة الى ثبوت حكم التعرض وان كان الراضع
عاقلاً لانيما قال عروة ان عائشة ام المؤمنين اخذت من هذا الحديث فكانت تأمر اخوتها أم كلثوم
وبنت أخيه يرضعن من أحب ان يدخل عليهما من الرجل رواه مالك ويروى عن علي وعروة وهو
قول الليث بن سعد وأبي محمد بن حزم ونسبه في البحر الى عائشة ودأود الظاهري وجمهور حديث
سهله هذا وهو حديث صحيح لا شك في صحته ويدل لقوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم
واخواتكم من الرضا فانه مطلق غير مقيد بوقت وذهب الجمهور من العلماء والتابعين والائمة
الى أنه لا يحرم من الرضاع الا ما كان في الصغرة وانما اختلفوا في تحديد الصغرة للجمهور والجمهور
مهما كان في الحولين فان رضاعه محرم ولا يحرم ما كان بعده مستدلين بقوله تعالى حواي
لمن أراد ان يتم الرضاة وقالت جماعة الرضاع المحرم ما كان قبل الفطام ولم يفسد دروب زمان
وقال الاوزاعي ان فطم وله عام واحد واستمر فطامه ثم رضع في الحولين لم يهرم هذا الرضاع شيئاً وان
غدا رضعه ولم يطم فارضع وهو في الحولين حرم وما كان بعدهما لا يحرم وان سادى رضاعه
وفي المسئلة أقوال أخر عارية عن الاستدلال فلا نطيل بها المقال واستدل الجمهور بحديث عائشة
الرضاة من الجماعة وتقدم فانه لا يصدق ذلك الا على من يشبعه اللبن ويكون غذاءه لا غيره فلا
يدخل الكبير سهياً وقد ورد بصيغة الحصر وأجابوا عن حديث سالم بأنه من بقصة سهله
فلا يعمد حكمه الى غيرها كما يدل له قول أم سهله أم المؤمنين لعائشة ما رى هذا الا من يسلم وما
ندري لعله رخصة لسالم وأنه منسوخ وأجاب القائلون بقصر رضاع الكبير بان الآية وحديث
انما الرضاة من الجماعة وادان لبيان الرضاة الموجبة للنفقة للرضعة التي يجر عليها الزنوان
رضاءً أم كرها كما يرشد اليه آخر الآية وهو قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف
وعائشة هي الراوية لحديث انما الرضاة من الجماعة وهي التي قال برضاع الكبير وان يهرم
فدل انها فهمت ما ذكرناه في هي الآية والحديث وأما قول أم سهله انها خاص بسالم فذلك ثبت
منها وقد أبايت عليها عائشة فقالت أما لك في رسول الله اسوة حسنة فسكنت أم سلمة ولو بان خاصاً
لينه صلى الله عليه وآله وسلم كما بين اختصاص أبي بردة بالتضيحية بالجدعة من المعروف والتوبيل نسج
يدفعه ان قصة سهله متأخرة عن نزول آية الحولين فانها قالت سهله لرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كيف أَرْضَعُهُ وهو رجل كبير فان هذا السؤال عنها استكمال لرضاع الكبير دال على ان
التحليل بعد اعتقاد التعريم قلة ولا يحنى ان الرضاة لغة انما يصدق على من كن في سن العهر
وعلى اللغة وردت آية الحولين وحديث انما الرضاة من الجماعة والدوليان الآية لبيان
الرضاة الموجبة للنفقة لا نافي انها أيضاً لبيان زمان الرضاة بل جعله الله زماناً من أراد عام
الرضاة وليس بعد التمام من يدخل في حكمها حكم الشارع بأنه قد تم والاحسن في الجمع بين
حديث سهله ومعارضه كلام شيخ الاسلام ابن تيمية فانه قال انه يعتبر الصغرى في الرضاة الا اذا
دعت اليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة ومن احتج بها عنه كمال
سالم مع امرأة أي حذيفة قتل هذا الكبير اذا أرضعته للحاجة أرضاعه وأما من عدا فلا بد من

الصغير اه فانه جمع بين الاحاديث حسن واعمال لها من غير مخالفة لظاهرها باختصاص ولا
 نسخ ولا القائل اعتبره اللغة ودلت له الاحاديث (وعنها) أي عائشة (ان أفعل) بفتح الهمزة
 قنأ آخر ما سمعته من مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقيل مولى أم سلمة (أخا أبي
 القعيس) بقاء منجومة وعن وسين جهلتي بينهما منة فخصيه (جا يستأذن عليها بعد الحجاب
 قالت فأتيت ان آذن له فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله ودأ أخبرته بالذي صنعت فأمروني
 ان آذن له علي وقال انه عز منق عليه) اسم أبي القعيس واثل بن أفيل الأشعري وقيل اسمه
 الجعد فعلى الاول يكون اخوه وافق اسمه اسم أبيه قال ابن عبد البر أعلم لابي القعيس ذكر الا
 في هذا الحديث والحديث دليل على ثبوت حكم الرضاع في حق زوج المصنوع وقابله كالرضعة
 وذلك لان سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأعاف وجب أن يكون الرضاع منهما كاللبن لا كل سبب
 ولد الولد أو وجب تحريم ولد الولد بتملقه بولده ولعل قال ابن عباس في هذا الحكم القحاح واحد
 آخر عنه منه ابن أبي شيبة فان الوطء يدرأ اللبن فكل رجل منه نصيب والى هذا ذهب الجمهور ومن
 اصحابه والتابعين وأهل المذاهب والحديث دليل واضع لما ذهبوا اليه وفي رواية أبي داود زيادة
 نصريح حيث قالت دخل على أفيل فاستترت عنه فقال استترت مني واباعل قلت من أين قال
 أرضعت امرأته أختي قلت نعم أرضعتني المرأة لم ير ضعي الرجل الحديث وخالف في ذلك ابن عمر
 وابن الزبير ورافع بن خديج وعائشة ومجاهد عن التابعين وابن المنذر وداود وسأله فقالوا لا يثبت
 حكم الرضاع للرجل لان الرضاع انما هو للسرأ تأتي اللبن منها قالوا وبطل عليه قوة تعالى
 وامها حكم اللقاح أرضعتكم وأجيب بان الآية ليس فيها ما يعارض الحديث فان ذكر الامهات
 لا يدل على ان ما عداهن ليس كذلك ثم ان دل جهلهم ومفهومه لقب مطر حكا عوف في
 الأصول وقد استدلو بضمي جماعة من اصحاب هذا المذهب ولا يخفى انه لا يجمع ذلك وقد
 أطال بعض المتأخرين (١) البصفي المسئلة وسبق ما بين القيم في الهدى واتسمته ان يميزه
 الله والواضع ما ذهب اليه الجمهور (وعنها رضى الله عنها قالت كان فيما اترل من القرآن عشر
 رضعات معلومات يحرم من ثم تسع بنحس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وهو فيها يقرأ من القرآن رواه مسلم) بقرأ بضم حرف المضارعة تريد ان السبع بنحس رضعات
 تأخر اتر المجد حتى انه توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعض الناس يقرأ خمس رضعات
 ويجعلها قرأ ما تناول الكوة لم يبلغه النسخ فرب هذه فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجوعا عن ذلك
 وأجمعوا على ان لا يثلي وهذا من نسخ التلاوة دون الحكم وهو أحد أنواع النسخ فانه ثلاثة
 أقسام نسخ التلاوة والحكم مثل عشر رضعات والثاني نسخ التلاوة دون الحكم كسبع رضعات
 والثالث نسخ الشبهة اذا زنا بتاخر جوهما والثالث نسخ الحكم دون التلاوة وهو كمنه نحو قوله تعالى
 والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الآية وقد تقدم تحقيق القول في حكم هذا الحديث
 وأن العمل على ما تقدم هو أرى مع الاقوال والقول بان حديث عائشة هذا ليس بقرآن لا لا يثبت
 بخبر الاحاد ولا هو حديث لانهم لم يروا حديثا من دودانها وان لم تثبت قرأ آيته ويجوز عليه
 أحكامه لقضاء القرآن فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه حكم الحديث في العمل به
 وقد عمل بمثل ذلك العلماء فعمل به النسخي وأجند في هذا الموضوع وعمل بالتحقيق في قراءة ابن

(١) هو السيد حسن بن
 حمد الجلال رحمه الله ألف
 في ذلك رسالة وأشار اليه في
 ضوء النهار الآية اختار
 منه داود وور ذلك البلد
 جه الله في حاشية ضوء النهار
 اه أبو النصر

مسعود في صام الكفارة ثلاثة أيام متتابعات وعمل مالك في فرض الاضامن الا لم يقرأ انما يوله
 أحوال واخت من أم الناس كلهم احتجوا بهذه القرينة والعدل بحديث الباب هذا لا عذر عنه ولذا
 احتجوا بالعمل به في سلف وبه قال السيد والشوكلي وجماعة من أهل الحديث وهو الحق الذي
 لا يحصى عنه (١) وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أريد بضيم
 الهمزة مبنى المعجول من الارادة (على ابنه حزة) أي قيل له (١) لو تزوجتها (فقال إنما لا تفعل لي
 إنما ابنه أخى من الرضاة ويحرم من الرضاة ما يحرم من النسب متفق عليه) اختلاف في اسم
 ابنه حزة على سبعة أقوال (٢) ليس فيها ما يجوز به وإنما كانت ابنة أخيه صلى الله عليه وآله وسلم
 لأنه رضع صلى الله عليه وآله وسلم من ثوبه ما أتى له لب وقد كانت أرضعت معه حزة أو أحكام
 الرضاع حرة التام كبر وجواز النظر والخلوة والمسافرة لا غير ذلك من التوارث وجوبه اتفاق
 والعق بالملك وغيره من أحكام النسب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ويحرم من الرضاع ما يحرم
 من النسب مراد به تشبيهه في التحريم ثم التحريم ونحوه بالنظر إلى المرضع فإن أقر به
 للرضيع وأما أقارب الرضيع ما عدا أولاده فلا علاقة بينهم وبين المرضع فلا يثبت لهم شيء من
 الأحكام (٣) وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحرم من
 الرضاع إلا ما تقى (بالقائمة ثمانية نوبة نقاف) (الأمعاء) جع العاكس المبر ومعهما (ويكن
 قبل القطام رواد الترمذي ومعه هو والحاكم) والمراد ما سلك فيه من انفق معني الشق والمراد
 ما وصل اليها فلا يحرم القليل الذي لا ينفذ اليها ويحتمل أن المراد ما وصلوا وغداً لا كانت به
 عن غيره فيكون دليلاً على عدم تحريم الرضاع الكبير ويدل على أن المراد هذا قوله في هذا الحديث
 قبل القطام فإنه يراد به قبل الحولين كما ورد في الحديث الآخر ان ابن ابراهيم مات في الشؤ وإنه
 مرضع في الجنة وتقدم الكلام في الأمرين ويدل لهذا الخبر قوله (٤) وعن ابن عباس رضي الله
 عنهما قال لا رضاع إلا في الحولين رواد الدارقطني وابن عدى مرفوعاً ووقفاً ورعا الموقوف
 لأنه لا يرد برفعه الميم بن جيل عن ابن عينة قاله الدارقطني وكان وكان ثقة فطاور ورامع سيد
 ابن منصور عن ابن عينة فوقفه قلت وهذا ليس بهلة كما قرأناه مراراً وقال ابن عدى ان الميم
 كان بطل وقال البيهقي الصحيح انه موقوف وروى البيهقي التصديق الحولين عن عمر وابن
 مسعود والحديث يدل على اعتبار الحولين وأنه لا يسمى الرضاع رضاعاً إلا في الحولين وقد تقدم أنه
 الذي دل عليه الآية والقول بأنها انما دلت على حكم الواجب من النفقة ونحوه لا على ردة
 الرضاع تقدم دفعه ويدل لهذا الحكم قوله (٥) وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا رضاع إلا ما أنشز) بشين معجمة فزأ أي شدوقوى (العظم
 وأثبت العلم آخر جسمه أبو داود) فان ذلك إنما يكون لمن هو في سن الحولين فيؤبى بالبن ويؤبى به
 عظمه وقيت عليه له (٦) وعن عقبه بن الحرث) هو أبو سريرة بكسر الهمزة وسكون
 الراء وقع الواو عين مهملة عقبه بن الحرث بن عامر القرشي الوفلي أسلم يوم النخعة في أهل مكة
 (أنه تزوج أم يحيى بنت أبي الهباب) بكسر الهمزة (بغض من امرأة) قال المصنف لم أعرف
 اسمها (فقال قد أَرْضَعْتُكَ فَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ قَتَلْتَهَا
 عقبه فسكت زواج غيره أخرجه البخاري) الحديث دليل على أن شهادة المرضعة وحدها تقبل

(١) والقاتل له على رضي الله
 عنه أخرجه عنه مسلم
 والنسائي أنه قال قلت يا رسول
 الله مالك تتوق في قريش
 وتدعنا قال وعندكم شيء
 قلت ابنة حزة قال إنما
 الحديث أه أبو النصر
 (٢) إمامة حمارة سلمى
 عائشة فاطمة أمه الله
 أم الفضل لكن قال ابن
 بشكوال هي كنية أه
 أبو النصر

ووبى على ذلك الجارى واليه ذهب ابن عباس وجماعة من السلف وأحمد بن حنبل وقال ابو عيسى يجب على الرجل المتفارقة ولا يجب على الحاكم الحكم بذلك وقال مالك انه لا يقبل فى الرضاع الامر اثنان وذهبت الخنسية الى أن الرضاع لغيره لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولا تمكث شهادة المرضعة لانها تقر فطها وقال الشافعى يقبل المرضعة مع ثلاث نسوة بشرط ان لا تعرض للطلب أجرة قالوا وهذا الحديث مجهول على الاستحباب والهرز عن مظان الاشتباه وأجيب بان هذا خلاف الظاهر سيما وقد تقرر سؤاله للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع مرات وأجابه بشو له كيف وقد قيل وفى بعض ألفاظه دعها وفى رواية الدارقطنى لا خير لك فيها ولو كان من باب الاحتياط لأمروا بالطلاق مع انه فى جميع الروايات لم يذكر الطلاق فيكون هذا الحكم مخصوصا من عموم الشهادة للمعتبر فيها الصديق وقد اعتبرتم ذلك فى عورات النساء فقلتم يكتفى بشهادة امرأة واحدة والعلم عندهم فيه انه قلبا يطلع الرجال على ذلك فالضرورة داعية الى اعتباره فكذا هنا (وعن زياد السهمى قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تسترضع الحقاء) خفيفة العقل (آخرجه أبوداود وهو مرسل وليستلز يادحبة) ووجه النهى ان للرضاع ثرائى للبلوغ فيختار من لاحاقه فيها ونحوها

(باب السققات)

جمع نقصة والمراد به الشيء الذى يسهل الانسان فيما يحاجه هو وغيره من الطعام والشراب ونحوهما (عن عائشة قالت دخلت هذا بنت عتبة) برديعة بن عبد شمس بن عبد مناف أسلمت عام الفتح فى مكة بعد اسلام زوجها قتل أبوها عتبة وعمها شيبة وأخوها الوليد بن عتبة يوم بدر فشق عليهم ذلك فقتل حمزة فخرجت بذلك وعمدت الى بطنه فشقته وأخذت كبده فلا كتها ثم لفظتها وتوفيت فى الحرم سنة أربع عشرة وقيل غير ذلك (امرأة أنى سفيان) أنس سفيان بن حرب اسمه صفير بن حرب بن أمية بن عبد شمس من رؤساء قريش أسلم عام الفتح قبل اسلام زوجته حين أخذته بخند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى يوم الفتح وأجاره العباس ثم غدا به الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسلم وكانت وفاته فى خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين (على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ان أباسقيان رجل نهيج) الشح الجمل مع حرص فهو أخص من الجمل والجمل يخص بمنع المال والشح بكل شئ (لا يعطى من النفقة ما يكفى ويكفى بنى الاما أخذت من ماله بغير علم فهل على فى ذلك من جناح فقال خذى من ماله بالمعروف ما يكتفى وما يكتفى بغير متفق عليه) الحديث فيه دليل على جواز ذكر الانسان بما يكره اذا كان على وجه الاشتكا والتقيا وهذا أحد المواضع التى أجازوا فيها النفية ولكن تعقبه الشوك فى رجه الله فى رسالة مستقلة وتخرج هذه الشكوى من الغيبة ودل على وجوب ندقة الزوجة والاولاد على الزوج وظاهره وان كان الولد كبير العسوم اللفظ وعدم الاستفصال فان اتى تخصصه من حديث آخر والا فالعسوم فاض بذلك وفيه دليل على أن الواجب الكفاية من غير تقدير للنفقة والى هذا ذهب جواهر العلم منهم الشافعى وعليه مدلوله تعالى وعلى المولود رزقه وكسوته بالمعروف وفى قول الشافعى انها مقدرة بالامداد فعلى الموسر كل يوم مدان والمتوسط مدونصف والمعسر مدون عن أى يعلى الواجب رطلان من الخبز فى

كل يوم في حق المعسر والموسر وانما يختلفان في صفته وجوده لان الموسر والمعسر مستويان
 في قدرتهما كقول وانما يختلفان في الجودة وغيرها قال النووي وهذا الحديث حجة على من اعتبر
 التقدير قال المصنف تعقبه ليس صريحاً في الرد عليهم ولكن التقدير بما ذكره يحتاج الى دليل
 فان ثبت حلت الكفاية في ذلك الحديث على ذلك المقدور وفي قولها الا ما أخذت من ماله دليل
 على ان اللام ولاية في الاتفاق على اولادها مع رد الاب وعلى ان من تعذر عليه احتياجه ما يجب
 له ان يأخذه لانه صلى الله عليه وآله وسلم أقرها على ذلك ولم يذكر لها التهرام وقد سلمت هل عليها
 جناح فاجاب عليها بالاجابة في المستقبل وأقرها على الاخذ في الماضي وقد ورد في بعض النسخ
 في البخاري لا يخرج عليك ان تطعمهم المعروف وقوله خذ ما يكفيلك ولو لك يحتمل انه قد امنه
 صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل انه حكم نفسه دليل على الحكم على الغائب من دون نصب
 عنه وعليه باب البخاري باب القضاء على الغائب وذكر هذا الحديث لكنه قال النووي شرط
 القضاء على الغائب ان يكون غائباً عن البلد أو متعزلاً لا يقدر عليه أو متعذراً ولو يكن أبو سنان
 فيه شيء من هذا بل كان حاضراً في البلد فلا يكون هذا من القضاء على الغائب الا أنه قد أخرج
 الحاكم في تفسير المحنة في المستدرک أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما اشترط في السعة على النساء
 لا يسرقن قالت هن لا يا بعلك على السرقة اي أسرق من مال زوجي فكفك حتى أرسل الخديجة
 حفيان بتحل لها منه فمال أما الرطب فتم وأما اليابس فلا وهذا المذکور يدل انه قضى على حاضر
 الا أنه خلاف ما بوبه البخاري والحاصل ان القضية متروكة بين كونه قتيلاً أو كونه حياً وكونه
 قتيلاً أقرب لانه لم يطالبها بالبينه ولا استخلفها وقد قيل انه حكم بعله بعد قتلها بطلب نهاية ولا
 يمتنع فهو حجة من يقول انه يحكم الحاكم بعله الا أنه مع الاحتمال لا ينقض دليلاً على معين من
 صور الاحتمال انما يتم به الاستدلال على وجوب النسقة على الزوج للزوجة وأولاده وعلى ان
 لها الاخذ من ماله ان لم يقم بكفايتها وهو الحكم الذي اراده المصنف من ايراد الحديث هذا هنا
 في باب النفقات (وعن طارق المخاري) هو طارق بن عبد الله المخاري بنعم الميم وحاميه ملة
 روى عنه جامع بر شداد (وربى) بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر المهملة رثت عبد المنة
 القصية (ابن حراش) بكسر الحاء المهملة وتحقيف الراء بالسين المجبة (قال بمصالح المدينة
 فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طام على المنبر بخطب الناس ويقول يداي المعطى العيا
 وايدى من تعول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك فأذن له رواه الترمذي وصححه ابن حبان
 والدارقطني) الحديث كالتفسير لحديث عبد العلي اخبرني عبد السند في رضى عنى نهاية اليد
 العليا بالمعطى أو المنفقة واليد السفلى بالمنع أو السائلة وقوله ايدى من تعول دلل على وجوب
 الاتفاق على القريب وقد فصل بين كرامة قبل الاب الى آخر ما ذكره فدل هذا لربيب على ان
 الزم أحق من الاب بالبر قال القاضي عياض وهو مذهب الجمهور وبطل ما أخرجه البخاري
 من حديث أبي هريرة قد ذكر الام ثلاث مرات ثم ذكر الاب معطوفاً ثم في لا يجداً لا كناية لاحد
 أبو به خص بها الام للاحاديد هذه وقدمه القرآن على زيادة حق الام في قوله ووصينا الانسان
 بوالديه حسناً حمله أمه كرها ووضعته كرهاً وفي قوله وأختك وأخاك الخ دليل على وجوب
 الاتفاق للقريب المعسر فانه تفصيل لقوله وايدى من تعول فجعل الاخير من ماله الى هذا ذهب

عمر بن أبي ليلى وأحمد وعند الشافعي ان النفقة تجب للفقير غير مكتسب زناً وصغيراً ومجنوناً
 لمجرد من كفاية نفسه قالوا فان لم يكن فيه أحد هذه الصفات فأقول أحسنها تجب لأنه يصح أن
 يكلف التكسب مع اتساع مال قريته والثاني المنع للقدرة على الكسب فإنه لا زلزلة للمال
 والثالث تجب نفقة الأصل على الفرع دون العكس لأنه ليس من المصاحبة المعروف أن يكلف
 أصله أن يكسب مع علو السن وعند الحنفية يلزم التكسب لقرب يجب محرم فقير عاجز عن الكسب
 بقدر الارث هكذا في كتب الفريدين وفي البصر نقل عنهم يخالف هذا وهذه أقوال لم يفسر فيها
 وجه الاستدلال وفي قوله تعالى وأت ذا القربى حق ما يشهد به بأن القريب حقا على قريته
 والحقوق متفاوتة تقع حاجته للنفقة تجب مع علمها فحقه الاحسان بعمره وان البر والاكرام
 والحديث كليلير لابي القري ودرجاتهم فيجب الاتفاق للعسر على الترتيب في الحديث ولم يذكر
 فيه الولو والزوجة لانهم اقدموا على دليل آخر (١) والتقييد بكونه وارثا لمحل وقتب واعلم أن
 للعلم امخلا في سقوط نفقة الماضي فقيل لا لزوجة والا قارب وقيل لا تسقط وقيل
 تسقط نفقة القريب دون الزوجة وعلموا هذا التتميل بأن نفقة القريب انما شرعت للموااة
 لاجل احباء النفس وهذا قد اتفق بالنظر الى الماضي وأما نفقة الزوجة فهي واجبة لالاجل
 الموااة فلا تجب مع غنى الزوجة والاجماع العصابة على عدم سقوطها فان تم الاجماع فلا
 التفت الى خلاف من خالف بعده وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ولهن عليكم رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف فلهما كانت زوجة فمطلوعة فهذا الحق الذي لها ثابت وأخرج الشافعي
 باسناد جيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى امرأه الاجناد في رجل غاوا عن نسائهم فأمرهم
 أن يأمرهم بأن ينقروا أو يطلقوا فان طلقوا بعنا بشفقة ما جبروا وصحبهما لافوا بوطاهم
 الرازي ذكره ابن كثير في الارشاد (٢) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم للمأولة (والمأولة على السيد) طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل الا ما يطيق
 رواه مسلم الحديث دليل على ما هو مجمع عليه من وجوب نفقة المأولة وكسوته وظاهره مطلق
 الطعام والكسوة فلا يجبان من عين ما يأكله السيد وبسبه (٣) وحديث مسلم بالامر بطعامهم
 مما يطعم وكسوتهم مما يلبس محمول على النيب ولو لا ما قبل من الاجماع على هذا لاحتل ان هذا
 يقتضي مطلق حديث الكتاب ودل على أنه لا يكلفه السيد من الاعمال الا ما يطيق وهذا مجمع عليه
 أيضا (٤) وعن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه (وهو معاوية بن حيدة) قال قلت لارسول الله
 ما حق زوجة أحدنا عليه قال أن تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسبت الحديث وتقدم
 في عشرة النساء) فلهما ونسبه الى أجملوا في ادوارد السائق وابن ماجه والله علق البخاري بعضه
 وصحبه ابن جبان والحاكم تقدم الكلام عليه (٥) وعن جابر رضي الله عنه في حديث الحج
 بطوله قال في ذكر النساء ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف أخرجه مسلم) وهو دليل على
 وجوب النفقة والكسوة للزوجة كملت الآية فهو مجمع عليه وقد تسلم تحقيقه وقوله
 بالمعروف اعلام بأنه لا يجب الامانة معروف من اتفاق كل على قدر حاله كما قال تعالى يا منفق ذرعة
 من معته ومن قدر عليهم رزقه فلينفق بما آتاه الله ثم ألواجب لها طعام معصوم لانه الذي يصدق
 عليه انه نفقة ولا يجب النفقة الا برضا من يجب عليه الاتفاق وقد طول ذلك ابن القيم في الهدى

(١) وهو الحديث الذي قبل

هذا هـ

(٢) ونقله عنه صلى الله

عليه وآله وسلم اطعموهم

عما كانوا والسوهم عما

تلبسون ولا تكفوههم

ما يلبسهم فان كفوههم

فأعينوهم أخرجه مسلم من

حديث أبي ذر رضي الله عنه

هـ أبو النضر

واختيار وهو الحق فانه قال ما قنطله وأما فرض الدراهم فلا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة البتة ولا التابعين ولا تابعيهم ولا نص عليه أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الاسلام والله تعالى أوجب نفقة الأتارب والزوجات والرفيق بالمعروف وليس من المعروف فرض الدراهم بل المعروف الذي نص عليه الشرع ان يكسوه بما يلبس ويلبسهم بما يأكل وليست الدراهم من الواجب ولا عوض ولا يصح الاعتياض عما يستقر ولم يملك فان نفقة الأتارب والزوجات انما تجب بما يوفى وما ولو كانت مستقرة لم تدفع بالمعاوضة عنها انما رضا الزوج والقرب فان الدراهم تجعل عوضا عن الواجب الاصل وهو اما البرص والشافعي أو المقاتل عند الجمهور فكيف يصح على المعاوضة على ذلك بدراهم من غير رضا ولا اجبار الشرع له على ذلك فهذا مخالف لقواعد الشرع ونصوص الأشعة ومسالخ العباد ولكن ان اتفق المتفق والمنفق عليه جاز باقتضاهما على ان في اعتياض الزوجة عن النفقة الواجب لها زنا عامروفا في مذهب الشافعي وغيره (وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفى بالمرأى ان يضيع من يقوت رواء الساق وهو عندهم بلفظ ان يجيب عن ذلك قوله) الحديث دليل على وجوب النفقة على الاناث ان يبقوه فانه لا يكون أعم الاصل تركه لما يجب عليه وقد يوقع هنا في انهم بان جعل ذلك لاثم ينافي هلاكه عن كل اسم سواء والذين يقوتهم ويكلف قوتهم هم الذين يجب عليهم انفاقهم وعمل أهل وأولاده وعبيده على ما سبق تفصيله ولفظ مسلم خاص بقوت المالكات ولفظ النسائي عام في (وعنه) برفعه في الحامل المتوفى عنها زوجها قال لا نفقة لها أخرجها الباقى ورجاله ثقات لكن قال انما نفقته وقته وثبتت نفقة في حديث فاطمة بنت قيس كما تقدم رواه مسلم) وتقدم في حق المطلقة بأنها وانه لا نفقة لها وتقدم الكلام فيه والكلام هنا في نفقة المتوفى عنها زوجها وهذه المسئلة فيها خلاف ذهب جماعة من العلماء الى انها لا تجب النفقة للمتوفى عنها سواء كانت حاملا أو لا أما الاولى فلها النص وأما الثانية فبغيرين الاولى والى هذا ذهب الشافعي والحنفية لها نفقة الحديث ولان الاصل براءة الذمة ووجوب التبرص أربعة أشهر وعشر الا يوجب النفقة وذهب آخرون الى وجوب النفقة لها مستدلين بقوله تعالى متاعا الى الحول قالوا ونسخ المدة من الآية لا يوجب نسخ النفقة ولانها محبوسة بسببه فوجب نفقتها وأوجب انما كانت تنجب النفقة بالوصية كما دلل لها قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لآزواجهم متاعا الى الحول فنسخ الوصية بالتعاق اما بقوله تعالى يتبرصن بأربعه أشهر وعشر واما بآية الوارث واما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وصية لوارث واما قوله تعالى فانفقوا عليهم حتى يضع جنن فانها وارثة في المطلقات فلا تقاوم المتوفى عنها وفي سنن أبي داود من حديث ابن عباس انها نسخت آية والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لآزواجهم متاعا الى الحول بآية الميراث فجعل فرض الله لهن من الربع والثلث ونسخ أجل الحول بان جعل أجلها أربعة أشهر وعشر وأما ذكر المصنف حديث فاطمة بنت قيس هنا فكأنه يريد ان الباش والمتوفى عنها حكمهما واحد في جامع السنونة والحل للغير (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البتة لعل خير من البتة السفلى) تقدم تفسيرهما

(ويبدأ) أي في البر والاحسان (أحدكم) يعني يقول تقول المرأة اطعني أو طلقني رواه الدارقطني
 واستاده حسن) أخرجه من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا أن في حفظ عاصم شيئا
 وأخرجه البخاري موقوفا على أبي هريرة وفي رواية الاسماعيلي قالوا يا أبا هريرة متى تقول عن
 رأيك أو عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا من كيسي إشارة إلى أنه من
 استنباطه هكذا قاله الناطرون في الحديث والذي يظهر بل يتبين أن أبا هريرة لما قال لهم قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قالوا خذوا شيئا فتدونه عن رأيك أو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم أجاب بقوله من كيسي جواب المتكلم بهم لا يخبر أنه لم يكن عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم وكيف يصح حمل قوله من كيسي أي هريرة على أنه أراد به الحقيقة وقد قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن استنبطه الحق قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وهل هذا إلا كذب منه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحاشا أبا هريرة من ذلك فهو من
 رواية حديث من كذب على تعمد أفتبوا أمة منهم من النار والقرآن واضحة أنه لم يدأ به هريرة
 إلا أنهم كذبوا السائل ولذا قلنا أنه يتعين أن هذا امرأته والذي أتى به المصنف من الرواية بعض
 حديث على أنه قد فسر قوله من كيسي أي هريرة أي من حفظه وعبر عنه بالكيس إشارة إلى ما في
 صريح البخاري وغيره من أنه بسط ثوبه أو غرة كانت عليه فاملا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حديثا كثيرا ثم فري من شيئا كاذبا يقول ذلك الثوب صار كيسا وأثرنا لك أنه لم يأت المصنف
 بحديث أبي هريرة تاما وعامة في البخاري ويقول العبد اطعني واستعملني وفي رواية
 الاسماعيليين ويقول خادمه اطعمني والابيعني ويقول الابن من تدعني والكل دليل على
 وجوب الاتفاق على من ذكر من الزوجة والمملوك والولد قد تقدم ذلك ودل على أنه يجب نفقة
 العبد والواجب به وما يجب نفقة الولد على أبيه وإن كان كبيرا قال ابن المنذر اختلف في نفقة من
 بلغ من الأولاد زلزاله ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد أصغالا كانوا أو بالغين
 نأوا ذكرنا إذا لم تكن لهم أموال يستغنون بها عن الآباء وذهب الجمهور إلى أن الواجب
 الاتفاق عليهم إلى أن يبلغ الذكر وتزوج الفتى ثم لا نفقة على الأب إذا كوا زنى وإن كانت
 لهم أموال فلا وجوب على الأب واستدل به على أن الزوجة إذا أعسر زوجها بنفقة طلب
 الفراق ويدل له قوله (وعر سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما يتفق على أهله قال يفرق
 بينهما) أخرجه معيد بن منصور عن صفوان عن أبي الزناد عنه قال قلت لسعيد بن المسيب سنة
 قال سنة وهذا من قول قوي) ومما أسيل معيد معمول به للمعارف من أنه لا يرمل إلا عن ثقة
 قال الشافعي والذي يشبه أن يكون قول سعيد سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما
 قول ابن حزم لعله أراد سنة عمر فإنه خلاف الطاهر وكيف يقول له السائل سنة ويريد سؤاله
 عن سنة عمر هذا مما لا ينبغي حل الكلام عليه وعلى ما السائل إلا عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم وإنما قال جماعة أنه إذا قال الراوي من السنة كذا فإنه يحتمل أن يريد سنة
 الخلفاء وأما بعد سؤال الراوي فلا يراد بالسائل إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ولا يجب الجيب إلا عن الأئمة لا عن سنة غيره فإنه اعتماد على ما هو جدير به وهو سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وقد أخرج الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ قال رسول الله صلى

(١) هكذا في كتب المقالات
نسبة هذا الى الظاهرة
ورأيت بعد أعوام كلام ابن
سرم في كتابه المحلى وشرحه
قرأت فيه اختار عدم التسخين
وهو ظاهر في آية أبو النصر

الله عليه وآله وسلم في الرجل لا يجلب ما يتفق على امرائه قال يفرق بينهما وأما دعوى المستنف
انه وهم البارقة في فيه وتعه النبي على الوهم فهو غير صحيح وقد حقه السيد رحمه الله في
حواشي ضرة النهار وسبأ في كتاب عمر الى امراء الاجناد في انهم يأخذون على من عندهم من
الاجناد ان يتفقوا أو يطلقوا وقد اختلف العلماء في هذا الحكم وهو قسم الزوجية عند انعقاد
الزوج على أقوال الاول ثبوت التسخين وهو مذهب علي وعمر وأبي هريرة وجماعة من التابعين ومن
الفقهاء المالكية والشافعية وأحدوه قال أهل الظاهر (١) مستدلين بما ذكره ومحدث لا نشر
ولا نشر ارتفعم تخريجهم وبأن النفقة في مقابلة الاستمتاع فوجب الخيال للزوجية وبأنهم قد
أوجبوا على السيد بيع مملوكه اذا عجز عن اتفائه فاجاب غرق الزوجة أولى لان كسبه ليس
مستحقا للزوج كاستحقاق السيد لكسبه عليه وبأنه قد قل ان المنذر اجماع العلماء على التسخين
بالعنف والضرر الواقع من العجز عن النفقة أعظم من الضرر الواقع بكون الزوج عينا ولا نه تعالى
قال ولا تضاروه وقال فامسك بعمروف وأي مسك بعمروف وأي ضرر أشد من تركه بغير
نفقة والثاني مذهب اليه الخنفية وهو قول للشافعية انه لا تسخين بالاعراض عن النفقة مستدلين
بقوله تعالى ومن قدر علي رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه قالوا وان لم
يكلفه الله النفقة في هذا الحال فقد ترك ما لا يجب عليه ولم يأمر بتركه فلا يكون عبدا للتفريق بينه
وبين صكته وبأنه قد ثبت في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يطلب أزواجه منه
النفقة فأمرو بكر وعمر الى عائشة وخصه فوسا أعاقهما وكلاهما يقول نأى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ما ليس عنده الحديث قالوا فهذا أبو بكر وعمر يضربان ابنتيهما بضرته
صلى الله عليه وآله وسلم المسألة النفقة التي لا يجدها فلو كان التسخين لهم ما وهما طلاقا لعل لم
يقرب صلى الله عليه وآله وسلم الشصين على ما فعلا ولبيان ان لهما ان تطالب مع الاعراض حتى
نسب على تقدير ذلك المطالبة بالتسخين ولأنه كان في العداية المعسر بل لا يبطل بضره صلى الله عليه
وآله وسلم أحد منهم بأن الزوجية التسخين لا يفسخ أحد قالوا لانهم ألزموا الزوجية وطال
مرضاها حتى تغدر على الزوج جماعها ألجبت نفقتها ولم يكن من التسخين وكذلك الزوج فدل ان
الاتفاق ليس في مقابلة الاستمتاع كما قلتم وأما حديث أبي هريرة فتدبر ان منه من كسبه وحديثه
الآخر له من له وحديث سعيد بن مسروق وأجيب بأن الآية انما تدل على سقوط الوجوب عن
الزوج وبه نقول وأما التسخين فهو حق للمرأة تطالب به وبأن قصة أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم
وضرب أبي بكر وعمر الى آخر ما ذكرته هي كالاتي دلت على عدم الوجوب عليه صلى الله عليه وآله
وسلم وليس فيه لمن سألن الطلاق أو التسخين ومعلوم انهن لا يسمعن بفراده فان الله تعالى قد
خبرهن فاخترن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والدار الاخرة فلا دليل في القصة وأما اقراره
صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر وعمر على ضربهما فلما علم من أنه لا بقاء تأديب الالباب اذا أتوا
ما لا ينبغي ومعلوم ان صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرط فيما يجب عليه من الاتفاق فقلطن طلقين
زيادة على ذلك فخرج القصة عن محل النزاع الكلية وأما للعسرون من الصحابة فلم يعلم ان
امرأة طابت التسخين أو الطلاق لا عسار الزوج بالنفقة ومنعها عن ذلك حتى تكون حجة بل كان
نساء الصحابة كرجالهم يصرون على فتنه العيش وتفسره كما قال مالك ان نساء الصحابة كن يردن

الدار الآخرة وما عند الله تعالى وليكن مرادهن النيا فلم يكن يالين يصر أزواجهن وأمائهن
 اليوم فالتأخير قبح من رجاء النيا من الأزواج والتفقة والكسوة وأما حديث ابن المسيب فقد
 عرفت أنه من مر أسبيله وأئمة العلم يختارون العمل بها كما سلف فهو موافق للحديث أي حريرة
 المرفوع الذي عاضد من سبل سعيد ولو فرض سقوط الاستدلال بحديث أي حريرة لكان فيما
 ذكرناه غنية عنه والقول الثالث أنه يحبس الزوج إذا أعسر بالتفقة حتى يجدهما يتفق وهو
 قول العنبري وقال بعضهم يحبس للتكسب والقولان مشكلان لأن الواجب اتما هو الغداء
 في وقته والعشاء في وقته فهو واجب في وقته والحبس ان كان في خلال وجوب الواجب فهو مانع
 عنه فيعود على العرض المراد بالنقص وان كان قبله فلا وجوب فكيف يحبس لغير واجب وان كان
 بعده صار كالدين ولا يحبس له مع ظهور الاعسار اتفاقا وفي هذه المسئلة قال محمد بن داود لراة
 سألت عن اعسار زوجها فقال ذهب ناس الى أنه يكلف للسعي والاكتساب وذهب قوم الى
 أنها تؤمر بالرضا بالصبر والاحتساب فلم تفهم منه الجواب فأعدت السؤال وهو يجيبها ثم قال
 يا هذه قد أجبتك ولست فاضيا فاقضى ولا سلطانا فامضى ولا زوجا فارضى وظاهر كلامه الوقت
 في المسئلة فيكون قولاربع القول الخامس ان لزوجة اذا كانت موسرة وزوجها معسر
 كتقت الاتفاق على زوجها ولا ترجع عليه اذا أبسر لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وهو قول
 أي محمد بن حزم ورد بان الآية سياقاتها في نفقة المولود الصغير ولعله لا يرى التخصص بالساق
 القول السادس لابن القيم وهو ان المرأة اذا تزوجته عالة باعساره أو كان موسرا ثم أصابته بالنفقة
 فإنه لا فسخ لها والا كان لها الفسخ وكذا جعل عليها رضا بعسرته ولكن حيث كان موسرا عند
 تزوجه ثم أعسر لم يأنه لا يظهر وجه عدم ثبوت الفسخ لها وإذا عرفت هذه الأقوال عرفت ان
 أقواها دليلا وأكثرها ثبوتا هو القول الأول وقد اختلف القائلون بالفسخ في تأجيلها بالتفقة
 فقال مالك يؤجل شهرا وقال الشافعي ثلاثة أيام وقال جاد سنة وقبل شهر او شهرين قلت
 ولا دليل على التعمين بل ما يحصل به الضرر الذي يعلم ومن قال انه يجب عليه التطبيق قال توافقه
 الزوجة الى الحيا كمن ينفق أو يطلق وعلى القول بأنه فسخ يرافعه الى الحيا كمن يثبت الاعسار ثم
 تفسخه ويقل يرافعه الى الحيا كمن يفصره على الطلاق أو يفسخ عليه أو ياذن لها في الفسخ فان
 فسخ أو أذن في الفسخ فهو فسخ لا طلاق لا رجعة له وان أبسر في العدة فان طلق كان طلاقه
 رجعا إليه فيه الرجعة ﴿ وعن عمر رضي الله عنه انه كتب الى أمراء الاجناد في رجال غابوا عن
 نسايتهم ان يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعثوا بتفقة ما حبسوا أخرجه الشافعي
 ثم البيهقي باستاد حسن لعدم تحقيق وجه هذا الرأي من عمر وانه دليل على ان التفقة عنده
 لا تسقط بالمطل في حق الزوجة وعلى أنه يجب أحد الأمرين على الأزواج الاتناق أو الطلاق
 ﴿ وعن أي حريرة رضي الله عنه انه جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 يا رسول الله عندي دينار قال انفق على نفسك قال عندي آخر قال انفق على ولدا قال عندي
 آخر قال انفق على أهلك قال عندي آخر قال انفق على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم
 أخرجه الشافعي وأوداود اللفظ له وأخرجه التتائي والحاكم بتقديم الزوجة على الولد وفي
 صحيح مسلم من رواية جابر تقديم الزوجة على الولد من غير تردد قال المصنف قال ابن حزم اختلف

على يحيى القطان والنوري فقدم يحيى الزوجة على الولد وقدم صفيان الولد على الزوجة فينبغي ان لا يقدم أحدهما على الآخر بل يكونان سواء لانه قد صح انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا تكلم تكلم ثلاثا فخصم لانه يكون في عادته اياه قدم الولد مرة ومرة تقدم الزوجة فصارا سواء قلت هذا اجل بعيد فليس تذكره صلى الله عليه وآله وسلم لهما بقوله ثلاثا بطرد بل لعدم التكرير غالب وانما يذكر اذا لم يفهم عنه ومثل هذا الحديث جواب سؤال لا يجرى فيه التكرير لعدم الحاجة اليه لانه السائل للجواب ثم رواية جابر التي لا ترد فيها تشوي رواية تقدمه الاهل والحديث قد تقدم وفيه حث على اتفاق الانسان ما عسده وانه لا يدخر لانه قاله في الآخر بعد كفايته وكفايته من يجب عليه أتت أعلم ولم يقل ادخر لحاجتك وان كانت هذه اجابة تحتل ذلك (وعن جبر) بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي (ابن حكيم عن أبيه) حكيم (عن جده) معاوية بن حيدة القشيري صحابي تقدم ضبطه (قال قلت يا رسول الله سر أربعة لأمك قلت ثم من قال أمك قلت ثم من قال أمك ثم قال أمك ثم الأترب فالأقرب ثم غيره أبو داود والترمذي وحسنه) وأخرجه الحاكم وتقدم الكلام عليه وانه يقتضي تقدمه لأم بل هو وأحقها به على الأب

باب الحضنة

بكسر الحاء المهملة مصدر من حضن الصبي حضنا وحضنة جعله في حضنه أو ربه فاحتمه والحضن بكسر الحاء هو ما دون الأبط الى الكتف والصدر أو الضدان وما بينهما وأجانب الشيء أو ناحيته كما في القاموس وفي الشرع حفظ من لا يستقل بأمره وتربيته وولاية به عما به له أو يضره (عن عبد الله بن عمرو) بفتح المهملة ووقع بضمها في نسخة وهو غلط (ان امرأته قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء) بكسر الواو والمد وقد تضمن ويقال الاء الطرف كما في القاموس (وندي له سقاء) هو ككساء جلد السخلة اذا أجمع ياكون للاموال كما في نسخة (ويعرجي) بجاء مهملة مثلثة فميم فراء حضن الانسان (له حواء) بجاء مهملة بزنة كذا أيضا اسم المكان الذي يحوى الشيء أي يضمه ويجمعه (وان أباه طلقني وأراد أن ينزع عني فقتلها) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنت أحق به ما لم تنكح رواء أحد أو أبو داود وصححه اخ (كم) الحديث دليل على أن الام أحق بحضنة ولها اذا أراد الأب ان تزاعه منها وقد ذكرت هذه المرأة صفات اختصت بها تقتضي استحقاقها أو ولويتها بحضنة قولها وأقرها صبياته عليه وآد وسلم على ذلك وحكم لها فيه تنبيه على المعنى المقضى بالحكم وان العلل والمعاني معتبرة في إثبات الاحكام مستقرة في القطر السامية والحكم الذي دل عليه الحديث لاختلاف فيه وقضى به ليو بكر ثم عمر وقال ابن عباس ربحها وقرائها وخرها خيرة منك حتى يشب ويختار لنفسه أخرجه عبد الرزاق في قصة ودل الحديث على ان الام اذا نكحت سقط حقها من الحضنة واليه ذهب الجماهير قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم ونهب الحسن وابن حزم الى عدم سقوط الحضنة بالنكاح واستدل بأن أنس بن مالك كان عند والدته وهي من زوجة وكذا أم سلمة تزوجت وبني ولدها في كفالها وكذا ابنة جزة قضى بها النبي صلى الله عليه وآله

وآله وسلم لما التهاوى من وجة قال لو حديث ابن عمرو المذكور فيه مقال فإنه صحيفة يريد لانه
 قد قيل ان حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيفة وأجيب عنه بأن حديث عمرو بن
 شعيب قبله الاثمة وعلاواه البخاري وأحمد وابن المديني والحبشي وأحق بن راهويه وأما لهم
 فلا يلتفت الى القدح فيه وأما ما احتج به فانه لا يتم دليلا الامع طلب من تنقل اليه الحفانة
 ومنازعة وأما مع عدم طلبه فلا نزاع في أن للام للزوجة ان تقوم بولدها ولم يذكري القصص
 المذكورة انه حصل نزاع في ذلك فلا دليل فيما ذكره على مدعاه (وعن ابي هريرة رضي الله عنه
 ان امرأة قالت يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب بابي وقد تعني وسفاني من بئر أبي عتبة)
 بكسر العين المهملة واحذبات العنب (خافز وبها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا غلام
 هذا أولك وهذه امك فخذ بيد أمهم ما شئت فأخذ بيد أمه فانطلقت به رواء أحمد والاربعة وصحبه
 الترمذي وصحبه ابن القطان) والحديث دليل على ان الصبي بعد استغنائه بنفسه يغير بين الام
 والاب واختلف العلماء في ذلك فذهب جماعة قليلة الى أنه يغير الصبي عملا بهذا الحديث وهو
 قول اصحق بن راهويه وحده التغيير من السبع السنين وذهب الحنفية الى عدم التغيير وقالوا الام
 أولى به الى أن يستغنى بنفسه فاذا استغنى بنفسه فالاب أولى بالذكر والام أولى بالاشياء ووافقهم
 مالك في عدم التغيير لكنه قال ان الام أحق بالولد ذكرًا كان أو أنثى قيل حتى يبلغ وفي المسئلة
 تفاصيل بلا دليل واستدل نفاة التغيير بعموم حديث أن أحق به ما لم تنكحى قالوا ولو كان
 الاختيار الى الصغير ما كانت أحق به وأجيب انه ان كان عام في الازمنة أو مطلقا فياخذ حديث
 التغيير يخصه أو يقتضيه وهذا جاع بين الدليلين فان لم يضر الصبي أحد أبويه فقيل يكون
 للام بلا قرعة لان الحفانة حق لها وانما يتقبل عنها باختياره فاذا لم يضر يبق على الاصل وقيل
 وهو الاقوى دليل انه يقرع بينهما اذا قد جاني القرعة حديث ابي هريرة بلفظ فقال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم استهما فقال الرجل من يحول بيني وبين ولدي فقال صلى الله عليه وآله وسلم
 اختراهما ما شئت فاخترأمة فذهبت به أخرجته اليه في وظاهره تقديم القرعة على الاختيار
 لكن قدم الاختيار عليها لاتفاق اللفاظ الحديث عليه ولعمل الخلفاء الراشدين به الا انه قال
 في الهدي السبوي ان التغيير والقرعة لا يكونان الا اذا حصلت به مصلحة الولد فلو كانت الام
 أصون من الاب وأغير منه قدمت عليه ولا التفات الى قرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة فانه
 ضعيف العقل يؤثر البطالة والعب فاذا اختار من ساعده على ذلك فلا التفات الى اختياره
 وكان عند من هو أنفع له وخير ولا تحتمل الشريعة غير هذا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال مروهم بالصلاة تسبع واثربوهم على تركها العشر وقرقوا بينهم في المضاجع والله يقول
 قوا أنفسكم وأهليكم نارا فاذا كانت الام تترك في المكتبة أو تعلم القرآن والصبي يؤثر
 اللعب ومعاشرته أقرانه وأبوه يمكن من ذلك فانها أحق به ولاختيار ولا قرعة وكذلك العكس انتهى
 وهذا كلام حسن (وعن رافع بن سنان رضي الله عنه أنه أسلم وأبى امرأته ان تسلم فأقعد
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم الام في ناحية والاب في ناحية وأقعد الصبي بينهما فمال الى أمه
 فقال اللهم اهدمه قال الى أبيه فأخذه أخرجه أبو داود والتساق وصحبه الحاكم) الا انه قال
 ابن المنذر لا يشبه أحل النقل وفي اسناده وقال ذلك لانهم روى عنه عبد الجبدين جعفر بن
 رافع بن عفة الثوري ويحيى بن معين واختلف في هذا الصبي فقيل انه أنثى وقيل ذكر والحديث

ليس فيه تحيير الصبي والظاهر انه لم يبلغ سن التصير فانه انما أقعده صلى الله عليه وآله وسلم فيها
ودعا ان يهديه الله فاختار أباه لاجل الدعوى النبوية فليس من أدلة التصير وفي الحديث دليل
على ثبوت حق الحضانة للام الكافرة وان كان الولد مسلماً اذ لو لم يكن لها حق لم يقعدده صلى الله
عليه وآله وسلم بينهما والى هذا ذهب أهل الرأي والثوري وذهب الجمهور الى انه لا حق لها مع
كفرها قالوا لان الخاص يكون حر يصاعلى تربية الطفل على دينه ولان الله تعالى قطع الموالاته
بين الكافرين والمسلمين وجعل المؤمنين بعضهم أولى ببعض وقال ابن جهميل الله للكافرين على
المؤمنين سيلاً والحضانة ولاية ولا يقع من مراعاة مصلحة المولى عليه كما عرفت قريباً وحديث
واقع قد عرفت عدم انتهازه وعلى القول بصحته فهو منسوخ بالآيات القرآنية هذه وكيف ثبتت
الحضانة للام الكافرة مثلاً وقد اشترط الجمهور أحجاب أجدوا الشافعي عدالة الحاضنة وان
لا حق للفاسقة فيها وان كان شرطاً في غاية نقص البعد ولو كان شرطاً في الحاضنة لفساخ أطفال
العالم ومعافاه لم يرل من نبت الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الى ان تقوم الساعة طئلاً
الفساق يتهم بربوبهم لا يتعرض لهم أحد من أهل الدنيا مع انهم الا كثرون ولا يعلم الله انترع طفلاً
من أبويه أو أحدهما الفسقة فهذا الشرط باطل لعدم العامل به نعم يشترط كون الحاض عاقلًا ذا
فلاحضة لمجنون ولا معتوه ولا مطلق أهلاً ولا محتاجون لمن يحضنهم ولا يكتسبهم أو ما اشترط حرية
الحاض فقال به أصحاب الأئمة الثلاثة وقالوا لان المماول لا ولاية له على نفسه فلا يتولى غيره
والحضانة ولاية وقال مالك في حره ولمن أمته ان الام أحق به مالم تبع فتنتقل فيكون له أب حق
بها واستدل بعموم حديث لا توله والدن ولها وحديث من فرق بين الوالد وله فارق الله تعالى
بينه وبين أحبته يوم القيامة أخرج الاول البيهقي من حديث أبي بكر وحسنه السيوطي وأخرج
الثاني أحمد الترمذي والحاكم من حديث أبي أيوب وصححه الحاكم قال ومنافعها وان كانت
مملوكة للسيد حق الحضانة مستنى وان استغرق وقتاً من ذلك كالأوقات التي تستثنى للمملوك في
حاجة نفسه وعبادته **ق** (وعن البراء بن عازب رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قضى في ابنة حمزة خالتهما وقال الخالة بمنزلة الام أخرجه البخاري وأخرجه أحمد من حديث
على رضى الله عنهما وأرضاه قال والجارية عند خالتهما وان الخالة والدة) الحديث دليل على ثبوت
الحضانة للخالة وانها كالام ومقتضاء ان الخالة أولى من الاب ومن أم الام ولكن خص ذلك
الاجماع وظاهره ان حضانة المرأة المروجة أولى من الرجال فان عصبة المذكورة من الرجال
موجودون طالبون للحضانة كدلت له القصة واختصاص على رضى الله عنه وجعفر وزيد بن
حارثة وقد سبق وان قضى بها الخالة وقال الخالة بمنزلة الام وقد وردت رواية في النصبة انه صلى
الله عليه وآله وسلم قضى بها الجعفر فاستشكل القضاء بها لجعفر فانه ليس بحرمها وهو أمير
المؤمنين على رضى الله عنهما سواء في القرابة لها وجوابه انه صلى الله عليه وآله وسلم قضى بها الروجة
جعفر وهي خالتهما فانها كانت تحت جعفر لكن لما كان المنازع جعفرًا وقال في محمل الخصومة
ثبت عمي وخالتهما حتى أى زوجتي قضى بها الجعفر لما كان هو المطالب ظاهراً وقال الخالة بمنزلة
الام ابنة بان القضاء للخالة تخفى قوة قضى بها الجعفر قضى بها الروجة جعفرًا وانما وقع القضاء
عليه لانه المطالب فلا اشكال في هذا الا انه استشكل ثانياً بان الخالة متروجة ولا حق لها في

الحضنة لحديث أنت أحق بهما لم تنكحي والجواب عنه ان الحق في المروحة للزوج وانما تسقط حضنتها لانها تستعمل بالقيام بحفظه وخدمته فاذا رضى الزوج بأنهم تقتض من لها حق في حضنته وأحب بقاء الطفل في حجره لم يسقط حق المرأة من الحضنة وهذه القصة دليل الحكم وهذا مذهب الحسن وابن حزم وابن جرير وابن النكاح للمرأة انما يسقط حضنة الام وحدها حيث كان المنازع لها الاب وأما غيرها فلا يسقط حقها من الحضنة بالتزويج أو الام والمنازع لها غير الاب يؤيده ما عرف من ان المرأة المطلقة يستبد بغضم الزوج المطلق ومن يتعلق به فتدليعها الشأن الى ايهما ولد لها منه قصد الاغاطمة وتبالغ في الصب عند الزوج الثاني بنو فريضة وهذا يجتمع شمل الاحاديث والقول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قضى بها الجعفر وانما دل على ان العصبية حقا في الحضنة بعد لانه وعليارضى الله عنه وأرضاه سوا في ذلك لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم الخالة أم سرى مع ذلك علة القضاء ومعناه ان الام لا تنازع في حضنته ولها فلاحق لغبرها ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أنى أحدكم مقبول مقبم (خادمه) فاعل (بطعامه فان لم يجلسه معه فليأوله لقمة او لقمتين متفق عليه واللفظ للبخاري) الخادم يطلق على الذكر والانثى أهم من أن يكون مملوكا أو حرا والمراد اذا كان الخادم حرا فان كان انثى والخادم ذكر فلا بد أن يكون محرما وكذا في صورة العكس وظاهر الامر الايجاب وانه يسأله من الطعام ماذا كرمخيرا وفيه بيان ان الحديث الذي فيه الامر بأن يطعمه مما يطعم ليس المراد مؤاكلة وان يشبعه من عين ما يأكل بل يشركه فيه بأدنى شيء من لقمة او لقمتين قال ابن المنذر عن جميع أهل العلم ان الواجب اطعام الخادم من غالب القوت الذي يأكل منه مثله في تلك البلدة وكذلك الادام والكسوة وان للسيد ان يستأثر بالنفيس من ذلك وان كان الافضل المشاركة وتقام الحديث فانه ولي حره وعلاجه فدل على ان ذلك متعلق بالخادم الذي له عناية في تحصيل الطعام فيندرج في ذلك الحامل للطعام لوجود المعنى فيه وهو متعلق بنفسه ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عذبت امرأة قال المصنف لم آت على اسمها وفي رواية انها جارية وفي رواية من بنى اسرائيل (في هرة) هي أنى السنور والهرا الذكر (مجننتها حتى ماتت فدخلت النار فيها لاهي أطعمتها وسقته) اذ هي حبستها (ولاهي تركها تاكل من خنشا الارض) بفتح الخاء المعجمة ويجوز ضمها وكسرهما وشينين مجننتين بينهما ألف والمراد هوام الارض (متفق عليه) والحديث دليل على تحريم قتل الهرة لانه لا عذاب الاعلى فعل محرر ويحتمل ان المرأة كافرة فعذبت بكفرها وزيدت عذابا بسبب ذلك وقال النووي انها كانت مسلمة وانما دخلت النار بهذه المعصية وقال أبو نعيم في تاريخ أصبهان كانت كفرة ثم رواد البيهقي في البعث والنشور فاستحققت العذاب بكفرها وظلها وقال العمري في شرح المنهاج ان الاصمغان الهرة يجوز قتلها في حال عدوها دون هذه الحالة وجوز القاضي قتلها حال سكونها الخافها بالجنس القواسم وفي الحديث دليل على جواز اقتحام الهرة وربطها اذ لم يمسح اطعامها قلت ويدل على انه لا يجب اطعام الهرة بل الواجب قتلها تبطش على نفسها

هي جميع جنات مصدر من جنى الذنب يجنيه جنات أي جره اليه وجعت وان سكاته مدبرا
 لاختلاف أنواعها فانها قد تكون في النفس وفي الأطراف ومكون عمدا وخطأ (عن ابن
 مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل دم امرئ مسلم بثمن
 لاله الا الله وأتى رسول الله) هو تفسير قوله مسلم (الا باحدى ثلاث التيب الزاني) أي المحدثين
 بالرجم (والنفس بالنفس والتارك لذنبه) أي المرتد عنه (المطابق للجماع عتق عليه) فيه
 دليل على انه لا يحل دم المسلم الا بآياته باحدى الثلاث والمراد من النفس بالنفس القصاص
 بشرطه وسنائه والتارك لذنبه يعلم كل مرتد عن الاسلام بأى ردة كانت فقتل ان لم يرجع الى
 الاسلام وقوله المطابق للجماع عتق قبل يتناول كل خارج عن الجماعة بدعة أو بغي أو غيره مما
 كثرلواخرج اذا قاتلوا وأقتلوا وقد أورد على المحصر بأنه يجوز قتل الصائل وليس من الزينة
 وأجيب بأنه داخل تحت قوله للمطابق للجماعة أو ان المراد من هؤلاء من يجوز قتله - ثم تسدا
 والصائل لا يقتل قصدا بل دفعا وفيه دليل على انه لا يقتل الكافر الا على طلب الإمالة بل يجره
 وقد بسط السيد القول في ذلك في حواشي ضوء النهار وقد يقال ان الكافر لا يقتل داخل تحت
 التارك لذنبه لانه ترك فطرته التي فطره الله عليها كما عرف في محله (وعن عائشة رضي الله عنها
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل قتل مسلم الا باحدى ثلاث خسر ل) ثم بقوله
 (زان محصن) يأتي تفسيره (فيرجم ورجل يقتل مسلمة محصنة) قديما أدلت في الحديث
 الاول (فيقتل ورجل يخرج من الاسلام فيضارب الله ورسوله فيقتل أو يصلب أو يرق من
 الارض رواء أو يودا ودوا لتساق وصححه الحاكم) الحديث أطلقه فأداه الحديث الاول الذي قبله
 وقوله فيضارب الله ورسوله بعد قوله يخرج من الاسلام بيان لحكم من يخرج من الاسلام
 خاص وهو المحارب وله حكم خاص هو ما ذكره من القتل أو الصلب أو التي فهو أخس من الذي
 أقاده الحديث الذي قبله والنفي الجس عند أي حنفية وعند الشافعي الذي من بلد إلى بلد لا زال
 يطلب وهو هارب فرغ وقيل بقي من بلده فقط وظاهر الحديث والآية أيضا ان أعلام غير بين
 هذه العقوبات في كل محارب مسلما كذا أو كافرا (وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الله ما استوفى
 عليه) فيه دليل على عظم شأن دم الانسان فانه لا يقدم في القضاء الا الأهم ولكيه يعارضه
 حديث أول ما يحاسب العبد عليه صلاته أخرجه أصحاب السنن من حديث أبي هريرة ويجب
 بان حديث الدماء فيما يتعلق بحق في الخلائق وحديث الصلاة فيما يتعلق بعبادة الخلق وبأن
 ذلك في أولية القضاء والآخر في أولية الحساب كما يدل له ما أخرجه النسائي من حديث ابن
 مسعود بلفظ أول ما يحاسب عليه العبد صلواته وأول ما يقضى بين الناس في الدماء وقد أخرج
 البخاري من حديث علي رضي الله عنه وغيره انه رضى الله عنه أول من يجثون يركبوا الرجن
 للصوم يوم القيامة في قتل بدر الحديث فبين فيه أول قضية يقضى فيها وقد بين الاختصاص حديث
 أبي هريرة أول ما يقضى بين الناس في الدماء ما يأتي كل قبيل قد جعل رأيه فيقول يا رب سل له فبهم
 قتلى الحديث وفي حديث ابن عباس يرفع به باقي القول معطافا رأسه باحدى يديه لمبا فانه
 سيد الاخرى تشخط (١) أو داحه ما حتى يقفان يدي الله تعالى وهذا في القضاء في الدماء وفي

(١) بالثمن المعجبة والخاء
 المهملة يقال تشخط في دمه
 تخبط فيه واضطرب وكان
 المراد ههنا يسيل دما كافي
 حديث يعق الشهيديوم
 القيامة ويرحمه بشجب
 وهو رواه ههنا والشجب
 بالخاء والسين المعجمتين
 السيلان كافي النهاية اه

أبو النضر

القضاء بالاموال ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر رفعه من مات وعليه دين نار او درهم قضى من حسنة وفي معناه عدة احاديث وانها اذا قنيت حسنة قبل ان يقضى ما عليه طرح عليه من سيئات خصمه والتي في النار وقد استشكل ذلك بانه كيف يعطى الثواب وهو لا يتناهي في مثالبه العقباب وهو يتأذى بمعنى على القول بخروج الموحدين من النار وأجاب البيهقي بانه يعطى من حسنة ما يوزى عقوبة سيئاته من غير المتناعة التي يفنا عفا الله تعالى بها الحسنات لان ذلك من محض الفضل الذي يخص الله تعالى به من يشاء من عباده وهذا في من مات غير نار لقضاء دينه وأما من مات بخير الصفاء فان الله يقضى عنه كما قدمناه في شرح الحديث الثالث من أبواب السلم (وعن سمرقندي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل عبداً قتلناه ومن بدع) بالجيم والادال المهمة (جددناه راء أحدوا الاربعة وحسنه الترمذي من رواية الحسن البصري عن سمرة وقد اختلف في معناه منه) على ثلاثة أقوال قال ابن معين لم يسمع الحسن منه شيئا وانما هو كاذب وقيل سمع منه حديث العقيقة وأبى ابن المديني سمع الحسن من سمرة (وفي رواية أبي داود وانتساق في زيادة ومن خصى عبده خميناه ويصح الحاك هذه الزيادة) وهو دليل على ان السيدة قد ابدعته في النفس والاطراف اذا جدد قطع الاتف أو الاذن أو الولد أو الثمة كافي القاموس ويقاس على ما اذا كان القاتل غير السيد بطريق الاولى والمسئلة في خلاف ذهب النحوي وغيره الى انه يقتل الحر بالعبد مطلقا عدا بحديث سمرة وأيد مجموع قوله تعالى النفس بالنفس وذهب أبو حنيفة الى انه يقتل به الا اذا كان سيده عملا بعموم الآية وكان يخص السيد بحديث لا يقاد لمولك من مالك ولا ولد من والده أخرجه البيهقي الا انه من رواية عمر بن عيسى يذكر عن البخاري انه منكر الحديث وأخرج البيهقي أيضا من حديث ابن عمر وفي قصة زبناج لما جب عبده وجدع أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال من مثل عبده وحرق بالنار فهو حر وهو مولى الله ورسوله فاعتقه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقتص من سيده الا أن فيه المتن بن الصباح ضعيف ورواه عن الجراح بن أرطاة من طريق آخر ولا يحتاج به وفي الباب احاديث لا تقوم بها حجة وذهب الشافعي ومالك وأحمد الى انه لا يقتل الحر بالعبد مطلقا مستدلين بما يفيد قوله تعالى الحر بالحر فان تعريف المبتدأ بشيد الحصر وان لا يقتل الحر بغير الحر ولأنه تعالى قال في صدر الآية كتب عليكم القصاص وهو المساواة الحر بالحر تفسير وتفصيل لها وقوله تعالى في آية المائدة النفس بالنفس منلقة وهذه الآية مقيدة معينة وهذه صريحة لهذه الامة وثلاث سميت في أهل الكتاب وشريعتهم وان كانت شريعة لنا سكنه وقع في شريعنا التفسير بالزيادة والنقصان كثيرا فيقر ان هذا التقييد من ذلك وفيه منافية اذ فيه تخفيف ورجح وشريعة هذه الامة أخف من شرائع من قبلها فانه وضع عنهم فيها الا حار التي كانت على من قبلهم والقول بان آية المائدة نسخت آية البقرة لنا أخرها من دونه لا تنافي بين الآيتين اذا تعارض بين عام وخاص ومطلق ومتيد حتى يصار الى النسخ وآية المائدة متقدمة حكما فانها حكاية لما حكم الله تعالى به في التوراة وهي متقدمة نزولا على القرآن وأخرج من أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان أبا بكر وعمر كذا لا يقتلان الحر بالعبد وأخرج البيهقي من حديث علي رضي الله عنه من السنة ان لا يقتل حر بعبد وفي اسناده جابر الجعفي ومثله عن ابن عباس وفيه

ضعف وأما حديث جرقة فهو ضعيف أو منسوخ كما مر من الأحاديث هذا وأما قتل العبد بالحر
فاجماع وإذا تقرر أن الحر لا يقتل بالعبد قلنا من قتله فقتل على خلاف قبح ما عرفوا ولو بالغت ما بلغت
وإن جاوزت دية الحر ولا تجوزها وقد هينه السيد في حواشي ضرة النهار وأما إذا قتل السيد عبده
ففيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً قتل عبده من بعد أن غلبه النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ما تمكطه وفناه سنة ومضى منهم من السليخ وأمره أن يقتل رقيقته ولم يقدمه
(وعن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يقاد
الوالد بالولد وأحد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن الجارود والبيهقي وقال الترمذي أنه
مضطرب) وفي أسناده عند الخجاء ابن رطان ووجه الاضطراب أنه اختلف على عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده فقبل عن عمر (١) وقبل عن سراقه (٢) وقبل بلا واسطة قال الترمذي
(٣) وروى عن عمرو بن شعيب مرسل وهذا حديث فيه اضطراب والعمل عليه عند أهل العلم
أنه قال الشافعي طرق هذا الحديث كلها منقطعة وقال عبد الحق هذه الأحاديث كلها
معلولة لا يصح فيها شيء والحديث دليل على أنه لا يقتل الوالد بالولد قال الشافعي حفظت عن عدد
من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد بالولد بذلك أقول وإلى هذا ذهب الجاهرين من الصحابة وغيرهم
كالحنفية والشافعية وأحدواص حق مطلقاً الحديث قالوا إلا الأب بسبب وجود الولد فلا يكون
الولد مباحاً لاعتدائه وذهب البيهقي إلى أنه بقاد الوالد بالولد مطلقاً العموم قوله تعالى النفس بالنفس
واجب عليه شخص بالخير وكأهل يصح عنده وذهب مالك إلى أنه يقتل بالولد إذا أضغعه وذبحه
قال لأن ذلك عند حقيقة لا يحتمل غيره فإن الطاهر في مثل استعمال الجارح في القتل هو قصد
العمد والعمدية أمر مخفي لا يمكن إثباتها إلا بما ينظر من قرآن الأحوال وإما إذا كان على غيره هذه
الصفة فبما يحتمل عدم ازهاق الروح بل قصد التآديب من الأب وإن كان في حق غيره يحكم فمسه
بالعمد وانما تخفى بين الأب وغيره لما للآب من الشفقة على ولد وغلبة قصد التآديب عند فعله
ما يغضب الأب فيصل على عدم قصد القتل وهذا رأي منه وإن ثبت النص لم يقاومه شيء وقد
قضى به عمر في قصة المذبحي والزم الأب الدية ولم يعطه منها شيئاً وقال ليس لقتل شيء فلا يرث من
الدية أجباعاً ولا من غيرها عند الجمهور والجدد والأب كالأب عندهم في سقوط القود (وعن
أبي حنيفة رضي الله عنه قال قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم شيء ممن الوحي غير القرآن قال
لا والذي قلن الحجة وبرأ النعمة الأفيهم) استناعت من لفظ شيء مرفوع على البدلية (يعلمه الله
تعالى بجل في القرآن وما في هذا الصحيفة) أي الورقة المكتوبة (قلت وما في هذه الصحيفة قال
العقل) أي الدية سميت عقلاً لأنهم كانوا يقولون لا بل التي هي دية بقضائه دار المقتول (وفى كمال)
بكسر الفاء وقضها (الأمير وإن لا يقتل مسلم بكافر وراه الطائري وأخرجه أحمد وأبو داود
والنسائي من وجه آخر عن علي رضي الله عنه وقال فيه المؤمنون تكفأ دماؤهم) أي تتساوى في
الدية والقصاص (وبسعى بدمتهم أذناهم وهم يد على من سواهم ولا يقتل مؤمن بكافر ولا ذؤعه
في عهده وصححه الحاكم) قال المصنف انما سأل أبو حنيفة طباري رضي الله عنه عن ذلك لأن جماعة
من الشيعة كانوا يزعمون أن لاهل البيت عليهم السلام لا يحل لغيرهم أن يقتلوا اختصاصاً بشيء
من الوحي لم يطلع عليه غيره وقد سأل طباري رضي الله عنه عن هذه المسئلة غير أبي حنيفة أيضاً ثم

(١) وهي رواية الكتاب
(٢) وفيه المتن بن الصباح
وهو ضعيف
(٣) لفظ الترمذي بهل ساقه
بسنده عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده عن سراقه
ابن مالك حضرت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بقيد
الابن من أبيه ولا يقتل الأب
من ابنه قال أبو حنيفة هذا
حديث لا نعرف من حديث
سراقه إلا من هذا الوجه
وليس أسناده بصحيح ورواه
أحمد بن محمد بن عباس عن
المتن بن الصباح والمتن بن
الصباح يضعف في الحديث
وقد روى هذا الحديث أبو
ناله الأجر عن الخجاء عن عمرو
بن شعيب عن أبيه عن جده
عن عمر عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقد روى هذا
الحديث عنه عمرو بن شعيب
مرسل وهو حديث فيه
اضطراب والعمل على هذا
عند أهل العلم أن الأب إذا
قتل ابنه لم يقتل جوازاً اقتفه
لا يجحد اه أبو النضر

الفلأهرا ان المسئول عنه هو ما يتعلق بالاحكام الشرعية من الوحي الشامل لكتاب الله المجزؤ سنة
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان الله تعالى سماها وحيا اذفسر قوله تعالى وما ينطق عن
 الهوى بما هو أعم من القرآن ويدل عليه قوله وما في هذه الحقيقة فلا يزم منه في ما نسب الى علي
 رضي الله عنه من الجنو وغيره وقد يقال ان هذا داخل تحت قوله وأوفهم بعطية الله تعالى رجلا
 في السرآت فانه كمنسب الى كثير من فتح الله عليه بانواع العالوم ونور بصيرة انه يستبطن ذلك
 من القرآن والحديث قد اشتمل على مسائل الأولى العقل وهو الديون التي تحتها والثاني
 فكانت الاسراى حكم تخليص الاسير من يد العدو وتدور الترغيب في ذلك والثالثة عدم قتل
 المسلم بالكفر فوراً الى هذا ذهب الجماهير وانه لا يقتل ذو عهد في عهده فذو العهد الرجل من أهل
 دار الحرب يدخل النيا بامان فان قتله محرم على المسلم حتى يرجع الى أمانه فلو قتله مسلم فقلت
 الحنفية يقتل المسلم بالذي اذا قتله غير استحقاق ولا يقتل بالمستامن واحتجوا بقوله في الحديث
 ولا ذو عهد في عهده فانه معطوف على قوله مؤمن فلا بد من تقييد الثاني كافي الطرف الاول
 فيقدر ولا ذو عهد في عهده بكافر ولا بد من تقييد الكافر في المعطوف بلقن الحرفي لان الذي
 يقتل بالذي ويقتل بالمسلم واذا كان التقييد لا بد منه في المعطوف وهو مطابق للمعطوف عليه
 فلا بد من تقدير مثل ذلك في المعطوف عليه فيكون التقدير ولا يقتل مؤمن بكافر حربي وسفهوم
 حربي انه يقتل بالذي بدليل مفهوم المخالفة وان كانت الحنفية لا تعمل بالذمهم فهم يقولون
 على ان الحديث يدل على انه لا يقتل الحربي مسلحاً واما قتله بالذي في مفهوم قوله تعالى النفس
 بالنفس ولما أخرجه البيهقي من انه صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلماً بجهاد وقال انا أكرم من
 وفي بنتمته وهو حديث مرسل من حديث عبدالرحمن اليماني وقدروى مر فوعا قال البيهقي
 وهو خطأ وذل الدارقطني بن اليماني ضعف لا تقوم به حجة اذا وصل الحديث فكيف حجة
 يرسله وقال أبو عبيد القاسم بن سلام هذا حديث ليس بمسند ولا يجعل مثله اماماً تناف به دماء
 المسلمين وذكر الشافعي في الآمن ان حديث ابن اليماني كان في قصة المستامن الذي قتله عمرو بن
 أمية الضمري قال على هذا الويت لكان منسوخاً لان حديث لا يقتل مسلم بكافر خطب به النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح كافي رواية عمرو بن شعيب وقصة عمرو بن أمية متقدمة قبل ذلك
 بزمان هذا واما ما ذكره الحنفية من التقدير فقد اجيب عنه بأنه لا يجب التقدير لان قوله ولا
 ذو عهد في عهده كلام تام فلا يحتاج الى اضمحلال الانحمار خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة
 فيكون ثم ياعى قتل المعاهد وقولهم ان قتل المعاهد معلوم والالم يكن للعهد فائدة فلا حاجة الى
 الاخبار به جوابه انه يحتاج الى ذلك اذ لا يعرف الا من طريق الشارع والا فان ظاهر العومات
 يقتضي يجوز قتله ولو سلم تقدير الكافر في الثاني فلا يسلم استزام تخصيصه الى قول بالحرفي لان
 مقتضى العطف مطلق الاشتراك لا الاشتراك من كل وجه ومعنى قوله ويسمي بذمتهم اذناهم انه اذا
 آمن المسلم حرياً بمن أمانه أماناً من جميع المسلمين ولو كان ذلك المسلم امرأة كافي قصة ام هانئ
 ويشترط كون انثى مؤمنة كفاً فانه يكون اماناً من الجميع فلا يجوز ترك ذلك وقوله وهب على من
 سواهم شيء هم يحتمون على عدائهم لا يحل لهم اتجاذه بل يعين بعضهم بعضاً على جميع من
 عاداهم من أهل المال كما جعل أيديهم بيداً واحدة وقولهم فعلا واحداً (وعن أنس بن مالك

رضي الله عنه ان جارية وجد رأسها قد رضى بين حجرين فسألوها من صنع بك هذا فلان فلان حتى
ذكروا يهوديا قومت برأسها فأخذ اليهودي قافرة أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
يرضى رأسه بين حجرين من متفق عليه والنظر لمسلم الحديث دليل على انه يجب القصاص بالمثل
كالمحدث انه يقتل الرجل بالمرأة وله يقتل عاقل به فهذه ثلاث مسائل الاولى وجوب القصاص
بالمثل واليه ذهب الشافعي ومالك ومحمد بن الحسن على هذا الحديث والمعنى الدامع طاهر
قوى وهو صيانة الدماء من الاهدار ولان القتل بالمثل كالقتل بالمحدث في ازهاق الروح وذهب
أبو حنيفة والشافعي والنخعي الى انه لا قصاص في القتل بالمثل واحتموا بان يخرج به اليه من
حديث العمان بن بشرمر فوعا كل شيء خطأ الا السيف ولكل خطأ أرض في القتل كل شيء سوى
المحدث خطأ ولكل خطأ أرض وأجيب بان الحديث مداره على باب الجعفي وقضى بن الربيع
ولا يخرج مما فلا يقاوم حديث أنس هذا وجواب الخنفية عن حديث أنس بانه حصل في أرض
البحر أو بان اليهودي كان عاتقه قتل الصبيان فهو من الساعين في الارض فسد رتبه وأما
اذا كان القتل بالآلة لا يتصدع عنها القتل غالبا كالعصا والسوط والطمية ونحو ذلك فقد راجع
ومالك يجب فيها القود وقال الشافعي وأبو حنيفة وجاهر العلماء من الداي والشافعي وموسى
بعدهم لا قصاص فيه وهو شبه العمد وفيه اذية ما يسمى الابل مغلطة منها أربعون خلت في
بطونها ولادها المأخرجه أجدوا أهل السفن الا الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو بن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الأولان في قتل الخطأ شبه العمد ما كان بسوط والعداء ثمة من
الابل فيها أربعون في بطونها أولادها قال ابن كثير في الارشاد في اسامه اختلاف كثير من
موضع بسطه قلت اذا صرح الحديث فقد انضغ الرجم والاد لا يصل عدم اعتباراه لانه
ازهاق الروح بل ما ازهاق الروح أوجب القصاص المسئلة الثانية قتل الرجل بالمرأة ونحوه
خلاف ذهب الى قتله بها أكثر أهل العلم وحكي ابن المنذر الاجماع على ذلك لئلا الحديث وعن
الحسن البصري انه لا يقبل الرجل بالانثى وكأنه يسدله بقوله تعالى والانثى بالانثى ورجائه بسب
في كتاب عمرو بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول ان الذكر يقتل بالانثى فهو أقوى من قوله يوم
الآية المسئلة الثالثة ان يكون القود بمثل ما قتل به والى هذا ذهب الجمهور والشافعي ومالك
من قوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عاقبتم به وبقوله فاعمدوا على بمثل ما اعتدى عليه
وقوله فاعمدوا على بمثل ما اعتدى عليه وآله وسلم من غرض غرضه له هو من حرق
حرقه ومن غرق غرقه أي من اتخذه غرضا للسمام وهذا يقتضي اذا كان السبب اسى نفس به
يجوز رفعه وأما اذا كان لا يجوز رفعه كمن قتل بالسم فانه لا يقتل به لانه محرم وبوجه حذف
قال بعض الشافعية اذا قتل بالواط أو بايجار الجرائد من فيه شبهه ويؤجر الخلل وقيل يستقط
اعتبار المماثلة وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه الى انه لا يكون الاقتصاص الا بالسيف
واحتجوا بما أخرجه البارز وابن عدي من حديث أبي بكره عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
لا قود الا بالسيف الا انه ضعيف قال ابن عدي طرقة كلها ضعيفة واحتجوا بالنهي عن المماثلة وبقوله
صلى الله عليه وآله وسلم اذا قتلتم فأحسنوا القتل وأجيب بان شخص عاذر وفي قوله فقد
دليل على انه يكفي الاقرار مرة واحدة اذا دل على انه كررا لاقرار (وعن عمران بن الحصين

ان غلاما لاس فقرا قطع اذن غلام لاس اغنيا فأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يجعل لهم شيئا رواه أحمد والثلثة بأسانيد صحيح الحديث فيه دليل على انه لا غرام على النضر الا انه قد بقي ان يكن المراد بالعلام فيه المملوك فاجاع أهل العلم ان جنابة العبد في رقبته فهو يدل والله أعلم ان جنابته كانت منذ اوان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما لم يجعل عليه شيئا لانه التزم ارض جنابته فأعطاه من عند نفسه بالبدن وقد جعلنا ناطلي على ان الجنابي ثلث رواه كانت جنابته خطا وكانت عاتقه فقرا فلم يجعل عليهم شيئا اذ لفقهم واما لانهم لا يعتلون الجنابة الواقعة على العبدان كان الجنابي عليه ملونا كما قال النبي وقديا يكون الجنابي غلاما ما رغب بالغ وكانت جنابته علما فم يجعل ارضها على عاتقه وكان فقيرا فلم يجعل عليه في الحال ارضا ورأه على عاتقه فوجدهم فقرا فلم يجعل عليه لكون جنابته في حكم الخطا ولا عليهم لكونهم فقرا والله أعلم انهم رقبته ولم يجعل ارضها على عاتقه هذا مذهب الشافعي ان عهد الصغير يكون في حاله ولا تحمله العاقلة وقوله وأراد على عاتقه بعض مع احتمال انه خطأ وهذا اتفاق ومع احتمال انه عهد كما ذهب اليه أبو بنينة ومالك (وعن عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده ان رجلا بطن رجلا قريبا ركبته فجاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقل أقضى فقال حتى يبرأ منه الله فقال أقضى فأقاده ثم جاء اليه فقال يا رسول الله عرجت فقال قلتم ان قصصتي فابع لي الله ويطل عرجت ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقتصر من يروح حتى يبرأ منه الله رواه أحمد والدارقطني وأهل بالاسانيد) سأل على ان شعيبا يدرى جده وقد دفع بانه ثبت لشعيب جلد (١) وفي معناه ما حدثت به ثم هو دليل على انه لا يقص في الجسرات حتى يحصل البر من ذلك وتؤمن السراية قال الشافعي ان الانتظار مندوب بدليل عكبه من الاقصا من قبل الادمال وذهب غيره الى انه واجب لان دفع المناسد واجب واقنه بالاقتصاص كان قبل علمه صلى الله عليه وآله وسلم بما يؤول اليه من المنفعة (٢) وعنه أبي هريرة رضي الله عنه قال اقتلت امرأتان من هذيل فمرت احدهما الاخرى بجحر (٣) فقتلنها وما في بطنها فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضضى ثديي جنينها غيرة) بضم الغين المججمة وتشديد الراء منون (عبد أو وليدة) هما جليل من غيرة والتقسيم لا الشك (وقضى بدية المرأة على عاقبتها وورثها ولجدها ومن معه) في سنن أبي داود ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغيرة قتلت قصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اميرائها النبيها والعقل على عبيتها ومنه في مسلم فقيروا رثتها يعود الى القاتلة وقيل يعود الى القاتلة وذلك ان عاقبتها قالوا امرأتها ثافة لصل الله عليه وآله وسلم لا تقضي بديته لزوجها وولدها (فقال جليل) بفتح الحاء المهملة وفتح الميم (ان الثانية) بالتون هذا لا فهو حقة ثغين مججمة وهو زوج المرأة القاتلة (الهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استئصال) الاستئلال نزع الصوت برباطه لم تعلم حياته بصوت نطق أو بكاء (مثل ذلك يذلل) بالمشقة التحية ضومة وتشديد اللام على المصارع مجبول من ظل معناه يهدرو بلي ولا يظن ويروي بالموحدة وتخفيف اللام على التماض من البطلان (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هذا) أي هذا القاتل (من اخوان الكهان من أجل مجبوعه) مجبوع متفق عليه في الحديث مسائل (الاولى فيه دليل على ان الجنين اذا

(١) قوله لجده أعنى عبد الله عمر وبن العاص وذلك ان شعيب بن محمد بن عبد الله وعبد الله صحابي ومحمد تابعي قال الذهبي في الميزان ان شعيبا قد ثبت سماعه من عبد الله وهو الذي رآه حتى قيل ان محمدا مات في حياة أبيه عبد الله فقتل شعيبا جده عبد الله انتهى قلت ونهيه جده عائدا الى شعيب لا الى عمرو واذا عاد الى عمرو لكان مرسله أو النصر (٢) زاذني رواية بعد قوله بجحر فاصابت بطنها وهي حامل وفي رواية أبي داود فضربت احدهما الاخرى بمسطح وعند مسلم ضربت امرأته ضربا مبرحا فمقطط وهي جلي فقتلها اه أبو النصر

مات بسبب الجنانية وجبت فيه الفرة فمطلتنا سواها انفصل عن أمه وخرج مستأواً مات في بطنها فأما
 إذا خرج حياتهم مات ففيه الدية كاملة ولكنه لا بد أن يعلم أنه جنين بأن يخرج منه يداً ورجلاً والا
 فالأصل برأثة الفرة وعدم وجوب الفرة وقد نُسب العروة من الحديث بعد أو وليدة وهي الأمة قول
 الشعبي الفرة خمس مائة درهم وعند أبي داود والنسائي من حديث يزيد بن أسد قال قيل خمس من
 الأبل أذهي الأصل في الديار وهذا في جنين الحرة وأما جنين الأمة فتقبل تحصيلها بالتيه أصلي
 ديتها فكان الواجب قيمتها في ضمانها فيكون الواجب في جنينها الأرض منسوباً إلى الفرية وقبضه
 على جنين الحرة أن اللازم فيه نصف عشر الدية فيكون اللازم فيه نصف عشر قيمتها الثمانية دية
 وقضى بدية المرأة على عاقلة ما يدل على أنه لا يجب القصاص في مثل هذا وهو من أدلة من يشبه
 العمد وهو الحق فإن ذلك القتل كان بجرح صغير أو عود صغير لا يقصده التسلل بحسب الأصل
 فوجب فيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه والخفية تجعل من أدلة عدم وجوب القصاص
 بالنقل الثالثة في قوله على عاقلة ما يدل على أنها تجب الدية على العاقلة والعلة هي العصبية وقد
 فسرت بن عبد الوالد ذوى الأرحام كما أخرجه البيهقي من حديث أسامة بن عبد الله بن زيد
 يقتلها شوهاً فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال الدية على العصبية وإن
 غرة ولهناوب الخناري باب جنين المرأة أن العقل على الوالد عصبية الوالد لا على المرأة قال الشافعي
 ولم أعلم خلافاً في أن العاقلة العصبية وهم القرابة من قبل الأب وفسر بالأقرب الأقرب من عصبية
 الذكرا الحرة المكلف وفي ذلك خلاف يأتى في القسامة وطاهر الحديث وجوب الدية على له قتل وبه
 قال الجمهور وخالف جماعة في وجوبها عليهم فقالوا لا يقتل أحد عن أحد مستدين بما عتد شد
 وأبي داود والنسائي والحاكم أن رجلاً أتى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم هذا قال أباي فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يجزئ عليك ولد بنتي عليه
 وعند أحمد وأبي داود والترمذي عن عمرو بن الأحوص أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجزئ
 لا يجزئ جان على ولده وجمع بينهما وبين وجوب الدية على العاقلة بأن المراد بها الزنا
 لا يجزئ عليه جنانية يعاقب بها في الآخرة على القول بأن الوالد والوليد ليسا من أهله بل كونه
 الخطأ فلا يتم الاستدلال (١) الرابعة قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنما هو من أهله
 من أجل جمعه الذي صحح نظهر أن قوله من أجل جمعه ملحق فهمه الروى ففسره دليل على
 كراهة المصير قال العلماء إنما كره من هذا الشخص لوجهين أحدهما أنه عازل عنه
 الشرع ورأى إبطاله والثاني أنه تكلفه في مخاطبته وهذا الوجهان من الصحيح وهو مانع
 الصحيح الذي يورد منه صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الأوقات وهو كسبر في حديث ليس
 من هذا لأنه لا يعارض حكم الشرع ولا يتكلفه فلا نهى عنه (وأخرجه أبو داود ولابن
 من حديث ابن عباس رضي الله عنه أن عمر قال من شهد قضا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في الجنين فقام حمل بن النافقة المذكور في الحديث الذي قبله (فقال كنت بين امرئ
 فضربت أحدهما الأخرى فدكره مختصراً وصحبه ابن جابر والحاكم) وأخرجه البخاري
 وأخرجه أبو داود بلفظ أن عمر قال الناس عن أملاص المرأة فقال المغيرة شهدت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قضى فيها غرة عبداً وأمة فقال أشبى بيني وبينه دعوت قال فأتاه محمد بن مسلمة

(١) للعنافة لا مصدق
 نه لا يجزئ جان على ولده ولا
 لي والده أه أبو النصر

فشهدته ثم قال أبوداود وقال أبو عبيد أماما صلى الله عليه وسلم لا تعلم أن الجنة قد خلق
 للولادة وكذلك كل ما خلق من البدن غير هاتين القلتين
 وجرى فيه الروح لينصف بأنه قتله الجنابة والشافعية تفسر ويحيط بغيره صورة الأذى
 من يدوا صبيح وغيرهما وإن لم يظهر منه الصورة ويشهد أهل الخبرة بأن ذلك أصل الأذى
 لحكمه كذلك إذا كانت الصورة خفية وإن شك أهل الخبرة لم يجب فيه شيء إنشأ وفيه دليل
 على أن في الجنين غرقة كما كان أو أن لا يطلق الحديث (وعن أنس رضي الله عنه أن
 الربيع) بضم الراء والياء الموحدة المتوحدة فمنا تحتية مشددة مكسورة تحت أنس
 (بفتح الضمة) أي عمه أنس بن مالك وهو غير الربيع بنت معوذ ووقع في سنن البيهقي
 بنت معوذ قال المصنف أنه غلط (كسرت ثبته جارية) أي شابة من الأنصار كما في رواية
 (فطلبوا) أي مراية الربيع (الها) أي إلى الجارية (العفو فلبوا فعرضوا الأرض فأبوا
 فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأبوا الاقتصاص فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بالاعتصام فقال أنس بن النضر يا رسول الله أنكسرت ثبته الربيع لا والذي بعثك بالحق
 لا أنكسرت ثبته أو سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أنس كذب الله القصاص فرضي القوم ففعلوا
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره مفتق عليه
 واللفظ للجارية) فيه مسائل الأولى أهمل على وجوب الاقتصاص في السن فان كانت
 بكملها فهو مأخوذ من قوله تعالى والسن بالسن وقد ثبت الاجماع على قطع السن بالسن في العمد
 وأما كسر السن فمعدل هذا الحديث على القصاص فيه أيضا قال العلل وذلك إذا عرفت
 المسألة وأمكن نقل من دون سرياء إلى غير الواجب قال أبوداود قلت لأحمد بن زيد بن حنبل
 كيف في السن قال قد رأى يبر من سن الحنفي بقدر ما كسر من سن الجنى عليه وقال بعضهم
 إن الحديث محمول على القتل وأنه أراد بقوله كسرت قلعت وهو بعيد وأما العظم غير السن فقد
 قام الاجماع على أنه لا قصاص في العظم الذي يحاف منه مذهب النفس إذا لم تنف فيه المعاملة
 بأن لا يوقف على قتل الذاهب وقال الليث والشافعية والحنفية لا قصاص في العظم غير السن لأن
 دون العظم حائل من جلد ولحم وعصب فتعذر معه المثلة فلو أمكنت لحكمنا بالقصاص ولكن
 لا تصل إلى العظم حتى تسأل ما دونه مما لا يعرف قدره الثانية قوله أنكسرت ثبته الربيع ظاهر
 الاستفهام الانكار وقد تؤول بأنه لم يرد به رد الحكم والمعارضة وإنما أراد به أن يؤكد النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم طلب الشفاعة منهم وأكده لمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقسام
 وفيل بل قاله قبل أن يعلم أن القصاص حتم وظن أنه تخيير بينه وبين الدنيا والعفو وبرشد إليه قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم في جوابها أنس كذب الله القصاص وقيل أنه لم يرد الانكار بل قاله توفعا
 ورجع من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضا حتى يعفوا ويقبلوا الأرض وقد وقع الأمر على ما أراد
 وفي الهامهم العفو وفي تقريره صلى الله عليه وآله وسلم على الحلف دليل على أنه يجوز الحلف بما
 ينزل وقوعه الثالثة قوله صلى الله عليه وآله وسلم كذب الله القصاص المشهور الرفع على أنه مبتدأ
 وخبر ويجوز أن يندب في الأول على الله لرد قوله محذوف (١) أي كتب كذب الله وفي الثاني على أنه
 منقول للكذب وللفعل المنقدر ويحتمل وجوها أخرى قيل أراد بالكتاب الحكم أي حكم الله

القصاص وقيل أشار إلى قوله تعالى والجروح قصاص أو إلى فعاقبوا عيشتل ما عوقبت به أو إلى
والسن بالنس وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم أن من عباد الله من لو أقسم على الله لم ينحسره صلى
الله عليه وآله وسلم بوقوع مثل هذ من حلف أنس على فني فعل الغزو وأصر الزبير على إلتصاع
ذلك الفعل وكان قضية العلاقة في ذلك أن يحث في بيئته اللهم الله تعالى أغير العفو بقرسم أنس
وان هذا الاتفاق وقع كراما من الله تعالى لأنس ليعرف بيئته وأن من حلف عباد الله الذين يعطونهم
الله تعالى أربهم ويحجب دعائهم وفيه جواز التناء على من وقع له مثل ذلك عندنا من القسمة عليه
(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل في عيا)
بكسر العين المهمة وتشديد الميم والياء المنة من تحت بالتصريح على من العماء وقوله (أو ربما)
يرتفع صدر راديه المبالغة (بجحر أو سوط أو عصا فعليه عقل الخطا ومن قتل عدا فهور قود
ومن حال دونه فعليه لعنة الله أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه بإسناد قوي) قال في الآية
في تفسير القائلين المعنى أن يوحدهم قتل يعنى أمره ولا يدين قاتله حكاه حكيم قيل انما
تجب فيه الدية الحديث فيه مستلثان الأولى أنه دليل على أن من لم يعرف قاتله لم يوجب فيه
الدية وتكون على الساقلة وظاهر من غير إيمان قامة وقد اختلف في ذلك فقيل انما
اختلف هل تجب الدية في ميت المال أولا قال الحق بالوجوب ووجهه من حيث المعنى أنه لم
مان بفعل قوم من المسلمين فوجب دينه في ميت مال المؤمنين وذهب الحسن إلى أن دينه تجب
على جميع من حضر وذلك لأنه مان بفعلهم فلا تعداهم إلى غيرهم وقال مالك إنهم يدر أنه
لم يوجد قاتله بعينه احتمال أن يؤخذ بها أحد وللشافعي قول لا يقال وليه أربع على من شئت
وأحلف فإن حلف استحق الدية وإن نكل حلف المدعى عليه على النفي وصفت المدايلة وذلك
لأن الله لا يجب إلا بالطلب وإذا عرفت هذا الاختلاف وعدم المستند القوي في أي عده
الأقوال وقد عرفت أن مستند الحديث قوي كما قاله المصنف قلت أن القول به أولى الأقوال
المسئلة الثانية في قوله من قتل عدا فهور قود دليل على أن الذي يوجب القتل عدا هو الزاد
وفي المسئلة قولان الأول أنه يجب القود عينا واليسم مذهب زيد بن علي وأخذ بفقه جماعة
ويدل لهم قوله تعالى كتب عليكم القصاص وحديث كتاب الله القصاص قالوا أو أمانا فلا
تجب إلا إذا رضى الجاني ولا يجب الجاني على تسليمها والثاني لأجد ومالك وغيرهم أو قول
للشافعي أنه يجب بالقتل عدا أحد أمر من القصاص أو الدية أقوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل
له قتل فهو بخير النظرين أما أن يقتلوا ما أن يدي أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم وأوجب
عنه بأن المراد من الحديث أن ولي المقتول بخير بشرط أن يرضى الجاني أن يرم الدية قالوا وفي
هذا التأويل جمع بين الدليلين قلنا الاختصار في الآية وفي بعض الأحاديث على بعض ما يجب
لا يدل على أنه لا يجب غيره مما قام الدليل على وجوبه وقد أخرج أحمد وأبو داود عن أبي شريح
الخزاعي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أصيب بدم أو خبل أو خبل (١)
الجراح فهو بالخيار بين إحدى ثلاث أمان أن يقتص أو يأخذ العقل أو يعفو فإن أراد الرابعة (٢)
فقد واصل يديه فإن قبل من ذلك شيئا ثم عدا بعد ذلك فإن له النار (وعن ابن عمر رضي الله عنهما
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل

(١) يفتح الخاء المجهدة وسكون

الموحدة هـ

(٢) أي زيادة على القصاص

والدية هـ

وعن أبي أيوب الأسدي روى الدارقطني موصولا ومرسلًا وصححه ابن القطان ورجاله ثقات إلا أن
 السبق رجع المرسل قال الحافظ ابن كثير في الأثر وهذا الإسناد على شرط مسلم قلت إشارة إلى
 إسناد الدارقطني فإنه روى من حديث أبي داود أن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك
 عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث ثم قال قال الحافظ البيهقي ما روى
 غير أبي داود أن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك
 دليل على أنه ليس على المسند سوى حبسه ولم يذكر قدمته فهي راجعة إلى نظر الحاكم وإن
 القود والدين على القائل وإلى هذا ذهب الحنفية والشافعية إلى حديثه لقوله تعالى فمن اعتدى
 عليكم وذهب مالك والنجى وابن أبي إلى أنهم ما يقتل جميعاً إذا هم ما شتر كان في قتله فإنه
 لو إلا المسألة ما تسلسل وأجيب بأن النص منع الإلحاق وإن حكم ذلك حكم الحنفية للبر والمردى
 اليافان الضميمة على المردى دون الحنفية فافهموا ولكن الحديث لا في دليل للاولين (وعن
 عبيد الرحمن البجلي) فتح الموحدة وسكون المنتهية وفتح اللام منه جماعة فلا يخرج
 بما انفرد به إذا وصل فكيف إذا أرسل فكيف إذا خالف وفيه إبراهيم بن محمد بن أبي ليلى ضعيف
 (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلماً بجمعاهد وقال أنا أول من وفيه ثم أخرج عبيد
 الرزاق هكذا مرسلًا ورواه الدارقطني بذكر ابن عمر فيه وإسناده الموصول رواه) تقدم الكلام
 قريباً (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قتل غلام غيلة) بكسر الغين المعجمة وسكون المثناة
 التحتية أي سرا (فقال عمر رضي الله عنه لو أشرت فيه أهل صنعاء لقتلتهم به أخرجه البخاري)
 وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن نافع أن عمر قتل سبعين أهل صنعاء برجل وأخرجه
 في الموطأ بسند آخر من حديث ابن المسيب أن عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه غيلة وقال
 لو قتلنا عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً وللهديث قصة أخرجه الطحاوي والبيهقي عن ابن وهب
 قال حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه أن امرأته صنعاء غاب عنها
 زوجها وترك في حجرها ابنة من غيرها غلاماً يسأل له أصيل فالتفت المرأة فبعضها فخرجها خائلاً
 فقالت له إن هذا الغلام يذهب صنعاء فقتله فأتى فاستغنى منه فطأوه بها فاجتمع على قتل الغلام الرجل
 ورجل آخر والمرأتون خدماه فاستلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوا في عبيد بفتح الميم وسكون المثناة
 من تحت ثم سجدوا فشقوا وعامس آدم فطرحوه في كنف (أ) في ناحية القرية ليس فيها ما يذكر
 القصة وفيه فاحذ خليلها فاعترف ثم اعترف الباقر فكسب بعل وهو يومئذ أمير شام إلى عمر
 فكسب عمر قتلهم جميعاً وقال والله لو أن أهل صنعاء أشرتوا في قتله لقتلتهم جميعاً وفي هذا دليل
 أن رأي عمر أنه بقتل الجماعة بالواحد وظاهره موقوف على ما شره كل واحد ولو أن قلنا أنه بقتل
 مالك والنجى وقول عمر لو أن أي نافع دليل على ذلك وفي قتل الجماعة بالواحد مذهب الأول
 وهذا المذهب جليل فقهاء الأمصار وهو مروي عن علي رضي الله عنه وأرضاه وغيره وقد
 أخرج البخاري عن علي رضي الله عنه في رجلين شهدا على رجل بالسرقة فقطعه على رضي الله
 عنه ثم أتياهما فاحرقا هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول فلم يحز شهادتهما على الآخر وأغرمهما
 دية الأول وقال لو أعلم أنك تعدد لقطعك ولا فرق بين الفصاص في الأطراف والنفس
 والثاني للشافعية وجماعة ورواية عن مالك أنه يحد الزورقة واحد من الجماعة وفي رواية عن مالك

(١) بفتح الراء وكسر الكاف
 وتشديد المثناة التحتية البئر
 التي لم تنطوا له أبو النصر

يقرع بينهم فمن خرجت عليه القرعة قتل ويلزم الباقيون الحصة من الدية ويحتمل ان الكفاية معتبرة ولا تقتل الجماعة بالواحد كما لا يقتل الحرب بالعبد وأجيب بأنهم لم يقتلوا لصفقة زائدة في المقتول بل لأن كل واحد منهم قاتل الثالث لريعة وداود أنه لاخصاص على الجماعة بل الدية رعاية للماتة ولا وجه لتخصيص بعضهم هذه أقوال العلما في المسئلة والتناهر قول داود لأن تعالى أوجب القصاص وهو الماتة وقد انتفتت هنا ثم موجب القصاص هو الجناية التي تزهق الروح بها فان زهقت بمجموع فعلهم فكل فرد ليس بقاتل فكيف يقتل عند الجمهور وانما يصح على قول النضي وان كان كل واحد قاتلا بانفراده لزم واردة المؤثرات على أثر واحد والجمهور ينعون على أنا لا سبيل الى معرفة ان مات بفعلهم جميعا أو بفعل بعضهم فان فرض معرفتنا بأن كل جناية قاتلة بانفراده لم يلزم انه مات بكل منها فلا عبرة بالاسبق كما قيل وأما حكم عمر ففعل بجنايته لا تنضم الحجة ودعوى انه اجماع غير مقبولة واذا لم يجب قتل الجماعة بالواحد فانما يمتهم به واحد لا جميع عوض عن دم المقتول وقيل فالزم كل واحد ونسب قاتله الى خلاف الاجماع وأما ر. السيد رحمه الله تعالى فهنا ثم قولى قتل الجماعة بالواحد وورد له في حواشي ضو ان هارون ذين على الابحاث المسندة (وعن أبي شريح) يضم الشين المجهمة وسكون المشاة تحتية فامهله (الخزاعي) يضم الحاء المجهمة فزاي بعد الالف عين مهمله اسمع عمرو بن زياد وقيل فزايه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل لم يقتل بعد مقتالي هذه هذه بن خيرتين) بالحاء المجهمة فراء تنسبة خيرة بينهم بقوله (أما ان يأخذوا العقل أو يقتلوا أخرجهم يوداد والتساقى وأصله في الخصم من حديث أبي هريرة بعناه) أصل الحديث أن قال صلى الله عليه وآله وسلم في أثناء كلامه ثم أنكم بعشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من عذيل واني قد قتلته الحديث وتقدم حديث أبي شريح فيه التضمير بين احدى ثلاث ولا مماناة قال في الهدى النبوى ان الواجب أحد الشينين اما القصاص أو الدية والخيرة في ذلك الى الولي بين أربعة شياء العقوب مجانا والعفو الى الدية أو القصاص ولا خلاف في تخيره بين هذه الثلاث والرابعة المماناة الى أكثر من الدية وفيه وجهان أحدهما أشهرهما مذهبان أى للعائلة جوارز والآخر ليس له العفو على مال الا الدية أو دونها وهذا أربع دلائل فان اختار الدية سقط الفودوم. فطلبه. وهذا مذهب الشافعي واحدى الروايتين عن مالك وتقدم القول الثانى ان وجهه القودعينا وليس له العفو الى الدية الا برضا الجاني وتقدم المختار

(باب النيات)

بتقصيف المثناة التحتية جمع دية كعدا جمع عدة أصل دية ودية بكسر الواو مصدر ودى انقبيل يديه اذا أعطى وليعدينه حدثت فاء الكلمة وعوضت عنها ناء التانيث كما في عدة رهي اسم لاعم مما فيه القصاص وما لا قصاص فيه (عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) بالحاء المهملة مفتوحة وسكون الراء وهو تابعي ولي القضاء في المدينة لعمر بن عبد العزيز (عن أبيه عن جده) عمرو بن حزم (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى أهل اليمن فذكر الحديث) أوله من محمد النبي الى شرحبيل بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال يسيل ذي رعيير أما بعد الى آخر ما هنا (وقيه أن من اعتبط) بالعين المهملة بعد هاء مثناة فوقية ثم موحدة آخره

طاه مهسلة أي من قتل قتيلا بلا جنايته من ولا جرة توجب قتله (مؤمن قاتلا على مئة فاقه قود
الآن يرضى أولياءه المقول) فيمدليل على أنهم يخبرون بكافرتهم (وان في النفس الدية مائة
من الابل) بدل من الدية (وفي الألف إذا أوجب) بضم الهمزة وسكون الواو وكسر العين
المهسلة فهو حدة (جدعه) أي قطع جميعه (الدية وفي اللسان الدية) إذا قطع من أصله
أو ما يجمع منه الكلام (وفي الشفتين الدية وفي الذكر لدية) إذا قطع من أصله (وفي اليصتين
الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية) إذا قطعت من مفصل
الساق (وفي المأمومة) هي الجنسية التي بلغت أم الرأس وهي الدماغ أو الباردة الرقيقة عليها
(ثلاث الدية وفي الجائنة) قال في القاموس هي الطعنة تبلغ الجوف ومثلها في غيره (ثلاث الدية
وفي المنقلة) اسم فاعل من قتل مشدد الفاء وهي التي تخرج منها سفار العظام وتنقل من
أما كلها وقيل التي تنقل العظم أي تكسره (خمس عشرة من الابل وفي كل أصبع من أصابع
السبد والرجل عشر من الابل وفي السن خمس من الابل وفي الموضعة) اسم فاعل من وضع
وهي التي توضع العظم وتكشفه (خمس من الابل وإن الرجل يقتل بالرمي أو على أهل الذم
ألف دينار أخرجه أبو داود في المراسيل والنساء وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وأحمد
واختلفوا في صحته) قال أبو داود في المراسيل قد أسند هذا ولا يصح والذي قال في إسناده
(١) سليمان بن داود وهم احتملوا ابن أرقم وقال أبو زرعة عرشته على أحمد فقال سليمان بن داود ليس
هذا بشيء وقال ابن حبان سليمان بن داود العباسي ضعيف وسليمان بن داود انحرف في ثقته كلاهما
يروى عن الزهري والذي روى حديث الصدقات موانع ولا في حق ضعفه انحرف أن الراوي هو
العباسي قال الشافعي لم يتناول هذا الحديث حتى ثبت عندهم أنه كذب رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال ابن عبد البر هذا كذب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفة
يستغنى شهرتها عن الأسناد لأنه أشبه المتواتر لتلقي الناس إياه بالقبول والعرفه قال العقيل
حديث ثابت محفوظ الاستدراك كذب غير مسوع عن فوق زهري وقال يعقوب بن سفيان
لا أعلم في الكتب المقبولة كتابا أصح من كتاب عمرو بن حزم فإن العصامة والتابعين يرجعون إليه
ويدينون رأيهم قال ابن شهاب قرأت في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمرو بن حزم
حين بعثه إلى خيبر وكان الكتاب عدا في بكر بن حزم وصححه الحارث وابن حبان والبيهقي وقال
أحمد أرجو أن يكون صحيحا وقال الحافظ ابن كثير في الإرشاد بعد قتله كلام أئمة الحديث فيه
ما ينظفه قلت وعلى كل تقدير فهذا الكتاب متداول بين أئمة الأعلام قديما وحديثا بعد دون عليه
ويقرضون في مهمات هذا الباب إليه ثم ذكر كلام يعقوب بن سفيان وإذا عرفت كلام العباسي وهذا
عرقتا بمعمولي به وأنه أول من رأى الحضر وقد اشغل على مسائل فقهية الأولى فحين قتل
مؤمنًا اعتباطا بالجلابا بقتله ولا جرة توجب قتله كما قلناه وقال الخطابي عبط بقتله أي
قتله على الأعراس وقدرى الاعتباط بالغيب المجمة كما يفهمه تفسيره في سنن أبي داود فإنه
قال أنه مثل يحيى بن يحيى الفاسي عن الاعتباط فقال القاتل الذي يقتل في الفتنة فبى أنه على
هدى لا يستغفر الله تعالى منه فهذا يدل أنه من الغبطة والفرح والسرور وحسن الحال فإذا كان
المقتول مؤمنا وفرح بقتله فإنه داخل في هذا الوعيد (٢) ودل على أنه يجب القود لأن يرضى

(١) اختاب الحفظ في
سليمان المذكور في رواية هذا
الحديث هل هو سليمان بن
أرقم وابن داود ثم اختلف
في ابن داود هل هو العباسي
الضعيف أم انحرف في الثقة
فهذا اضطراب في الأسناد
أبو النصر

(٢) يريد به ما ورد في قوله
صلى الله عليه وآله وسلم من
قتل مؤمنا فاعط بقتله لم
يقبل الله منه صرفا ولا عدلا
وقد فسر صرفا ولا عدلا
بفرصة وناقلة وقيل غير
ذلك أ أبو النصر

أوليه المقتول فانهم مخبرون بينه وبين المدينة كالحلف * الثانية انه دل على أن قتل المدينة مائة
من الابل وفيه دليل أيضا على أن الابل هي الواجبة وان بقية الاصناف ليست بتقدير شرعي بل
هي مصلحة وإلى هذا ذهب القاسم والشافعي وأما أسنم فاستأنى في الحديث بعده هذا
بينهم الآن وله في هذا الحديث وعلى أهل الذهب أن قتلها ظاهر أنه أصل أيضا على أهل
الذهب والابل أصل على أهل الابل ويحتمل أن ذلك مع عدم الابل وان قيمة المائة منها ألف
دينار في ذلك العصر وبذلك لما أخرجه أبو داود والنسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربع مائة دينار
أو عدلها من الورق ويقوم بها على أنما الابل إذا غلبت برفع من قيمتها وإذا هاجت ورخصت نقص
من قيمتها وبلغت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين أربع مائة إلى ثمان مائة
وعدلها من الورق غنية آلاف درهم قال وقضى على أهل البقر مائة شاة ومن كل دية عدلها في
الشاة بالنسيئة وأخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا من بني عدي قتل بفعل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفا ومثله عند الشافعي وعند الترمذي وسرح
بأنهم اثنا عشر ألف درهم وعند أهل العراق ثمان من الورق عشرة آلاف درهم وشاة عن عمرو ذلك
بتقويم الدينار بعشر دراهم واتفقوا على تقويم الثقل بها في الزكاة وأخرج أبو داود عن
عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الدية على أهل الابل مائة من الابل وعلى
أهل البقر مائة بقرة وعلى أهل الشاة اثني شاة وعلى أهل الخيل مائة حلة وعلى أهل القمح شاة
ليصفه محمد بن الحسن وهذا يدل على تسهيل الأمر وأنه ليس يجب على من زعمه الدية إلا من
الوع الذي يجده وبعد التعامل به في ناحيته وللعلماء هنا أقوال مختلفة ومادت عليه
الاحداث أولى بالاسباع وهذه التقديرات الشرعية كما عرفت وقد استبدل الناس عرفا
في الخيل وهو بتقدير خابسة مائة قرش ثم انهم يجمعون عروضاً يقطع فيها زيادة كديرة في أنماها
تتكون الدية حقيقة نصف الدية الشرعية ولا أعرف لهذا وجها شرعيا فانه أمر صار مأثوما
ومن له الدية لا يبعد عن قبول ذلك حتى يملأ من الأمثال قطع دية إذا قطع شيء به لا ينافيه
المسئلة الثالثة قوله وفي الآف إذا أوجب جده أي استؤمل فهو أن يقطع من العظم
المصدر من جمع الحاجين فانهم الدية وهذا حكم يجمع عليه واعلم أن الانتحر كبقية أربعة
أقسام من قسبة وما رتبة وروثة فالقسبة هي العظام المصدر من جمع الحاجين والمارن هو
التضروف الذي يجمع المتضرفين والروثة بالثلثة طرف الآف وفي القاموس المارن الانت أو
طرفه وأما الانت وأخواته إذا جئ على أحدهن فقبل يلزم حكومة وذهب الفقهاء إلى أن
في المارن دية كما رواه الشافعي عن طلوس قال عندنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وفي الآف إذا قطع مائة من الابل قال الشافعي وهذا أبين من حديث آل حزم وفي الروثة
نصف دية لما أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب قال قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن
قطع نسدوة (١) الاثني نصف العقل خمسون من الابل أو عدلها من الذهب أو الورق قال
في النهاية النسدوة ثلثة آلاف وهي طرفه ومقدمه المسئلة الرابعة قوله وفي اللسان الدية أي
إذا قطع من أصله كما هو ظاهر الاطلاق وهذا يجمع عليه وكذا إذا قطع منه ما ينزع الكلام وأما

(١) نسدوة في القاموس بفتح
أوله الندي أو أصله يذكر
نوي هنا اه أبو النصر

اذا قطع ما يحل به بعض الحروف فقصته بعد الحروف وقبل بحروف اللسان فقط وهي ثمانية
 عشر حرفا الحروف الخلق وهي ستة ولا حروف الشفة وهي أربعة والاول اولى لان النطق
 لا يتأخر الا باللسان المسئلة الخامسة قوله وفي الشفتين الدية واحدة ما شقة بفتح الشين وتكسر
 كافى القاموس وحد الشفتين من تحت المنخرين الى منتهى الشدين في عرض الوجه وفي طوله
 من أعلى الذقن الى أسفل الخدين وهو جمع عليه واختلف اذا قطع أحدهما فذهب الجهمور الى
 أن لكل واحدة نصف الدية على السواء وروى عن زيد بن ثابت أن في العليا ثلثا وفي السفلى ثلثين
 اذ مناعها أكثر لحفظها الطعام والشراب السادسة قوله وفي الذكرا الدية هذا اذا قطع من أصله
 وهو جمع عليه فان قطع الحشفة ففيها الدية عندما لا تبعض الشافعية وظاهر الحديث أنه لا فرق
 بين العنين وغيره والكبير والصغير واليه ذهب الشافعي وعند الأكثرين أن في ذكر النحصى والعنين
 حكومة السابعة قوله وفي البيضتين الدية وهو حكم جمع عليه وفي كل واحدة نصف الدية وفي
 البحر من على رضى الله عنه وأرضاه عن ابن المسيب أن في البيضة اليسرى ثلثي الدية لأن الولد
 يكون منها وفي اليمنى ثلث الدية الثامنة أن في الصلب الدية وهو إجماع والصلب بالضم
 وبالنحر يك عظم من لحد الكاهل الى العقب بفتح العين المهملة ومكون الجيم أصل الذنب كالصلبة
 قال تعالى يخرج من بين الصلب والترائب فان ذهب المني مع الكسرة فديتان التاسعة أفاد أن في
 العينين الدية وهو جمع عليه وفي أحدهما نصف الدية وهذا في العين الصحيحة واختلف في الأعور
 اذا ذهب عينه بالجملة فذهب الحنفية والشافعية الى أنه يجب فيه نصف الدية اذ لم يفصل الدليل
 وهو هذا الحديث وقياسا على من يهد واحدة فانه ليس له الا نصف الدية وهو جمع عليه وذهب
 جماعة من الصحابة ومالك وأحمد الى أن الواجب في دية كاملة لانها في معنى العينين واختلفوا
 اذا جنى على عين واحدة فالجهمور وعلى ثبوت القود لقوله تعالى والعين بالعين وعن أحمد أنه
 لا قود فيها العشرة قوله وفي الرجل الواحدة نصف الدية وحد الرجل الذي يجب فيه الدية من
 مفصل الساق فان قطع من الركبة لزم الدية وحكومة في الزائد واعلم أنه ذكر البيهقي عن الزهري
 أنه قرأ في كتاب عمرو بن حزم وفي الأذن خسون من الابل قال يروى عن علي رضي الله عنه
 وأرضاه وعمر أنه سما قضيا بذلك وروى البيهقي من حديث معاذ أنه قال وفي السمع مائة من الابل
 وفي العقل مائة من الابل وقال البيهقي اسناده ليس يقوى قال ابن كثير لا نمن رواية رشدين بن
 سعد المصري وهو ضعيف قال زيد بن اسلم مضت السنة أن في العقل اذا ذهب الدية رواء البيهقي
 الحادية عشرة أنه دل على أن في الأمامة والجمجمة وتقدم تفسيرهما في كل واحدة ثلث الدية
 قال الشافعي لا أعلم خلافا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الجمجمة ثلث الدية ذكره
 ابن كثير في الارشاد وقال في نهاية المجتهد اتفقوا على أن الجمجمة من جراح الجسد لا من جراح
 الرأس وأنه لا يقاد منها وان فيها ثلث الدية وانها جات قسمتي وقعت في الظهر والبطن واختلفوا
 اذا وقعت في غير ذلك فمن الاعضاء فنظنت الى تجويفه فحكم مالك عن سعيد بن المسيب أن في كل
 جراحة نافذة الى تجويف عضو من الاعضاء أى عضو كان ثلث دية ذلك العضو واختاره
 مالك وأما سعيد فانه قال ذلك على الجمجمة على نحو ما روى عن عمر في موضحة الجسد الثانية
 عشرة في المنقطة خمس عشرة من الابل وتقدم تفسيرها الثالثة عشرة أفاد أن في كل اصبع

عشر من الابل سواء كانت من اليمين أو الرجلين فان فيها عشرة وهو رأى الجمهور في حديث
 عمرو بن شعيب مرفوعا لفظ والا صاع سواء أخرجه أجدو أو دودو كان لعمر في ذلك رأى آخر
 ثم رجع الى الحديث فلو روى له الراية عشرة انه يصح في كل من خمس من الابل وعليه الجمهور
 وفيه خلاف ليس لحد ليل يقاوم الحديث الخامسة عشرة انه يانم في الموضع خمس من الابل
 واليه ذهب الفريقان وفيه خلاف ليس له ما يقاوم النص (قائدة) روى البيهقي عن زيد بن
 ثابت ان في الهاشمية عشر من الابل وسكاه البيهقي عن عذمن أهل العلم وروى عبيد الله بن
 أحمد بن عمر بن الخطاب قضى في رجل ضرب فذهب معه وبصره وعقله ونكاحه بريم فبات روله
 عبد الله بن أحمد وروى النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قضى في العين العوراء لسانه لمكانه اذا طمست بثلاث ديتا وفي اليد الثلاثة
 اذا قطعت بثلاث ديتا وفي السن السوداء اذا ترعت بثلاث ديتا ذكره ابن كثير في الارشاد ومما قوله
 وان الرجل يقتل بالراثة فسلم الكلام فيه (وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قارئة الخطا خاسا) أي تؤخذنا وتجب منه بقوله (عشرون خمسة
 وعشرون جديعة وعشرون شاة مخاض وعشرون بنت لبون) أخرجه الدارقطني وأخرجه
 الاربعة بلفظ وعشرون بنتي مخاض بدل بنتي لبون واسناد الأول أقوى) أي من اسناد الاربعة
 فان في مخنف (١) بن مالك الطائي قال الدارقطني انه رجل مجهول وفيه الجلباس من أرطاة
 واعلم انه اعترض البيهقي على الدارقطني وقال ان جعله لبي الا ونة طمنه ثم قال البيهقي والصحيح
 انه موقوف على عبد الله بن مسعود والصحيح عن عبد الله انه جعل لأحد أخصامه بنتي مخاض لا
 وهم شيخه الدارقطني رحمه الله تعالى والله يدل على ان دية الخطا تؤخذ خاسا كما ذكر
 واليه ذهب الشافعي ومالك وجماعة من العلماء الى ان الخاس من ثوب لبيون وعن أبي حنيفة انه
 بنو مخاض كما في رواية الاربعة وذهب آخرون الى انها تؤخذ أرطاة باسقاط بنتي لبون واستدلوا
 بحديث لم يثبت له الخطا وذهبوا الى انها أرطاة مطلقا وذهب الشافعي ومالك الى ان الدية تختلف
 باعتبار العدوشية العمد والخطا فقالوا انها في العمدوشية العمد تكون اثلاثا كما في الخطا
 وأما التغليب في الدية فانه ثبت عن عمرو عثمان فبن قتل في الحرم دية وثلاث نفقات وثبت عن
 جماعة القول بثلث وياتي الكلام فيه (وأخرجه) أي حديث ابن مسعود (ابن أبي شيبة
 من وجه آخر موقوف وهو أصح من المرفوع على ابن مسعود وصحح المرفوع قوله) (وأخرجه
 أوداود والترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رعه) الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لفظ (الدية ثلاثون جديعة وثلاثون حقوة أو ربعون خلفه في بطونها وأولادها) وقد
 تقدم تفسير هذه الاسان في الزكاة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ان أعني) بنح الهمة من يكون العين المهمل فثلاثة فدية فالثلاثة قصورة
 اسم تنضيل من العتو وهو التبر (الس على الله تعالى ثلاثة من قتل في حرم الله أو قتل غير
 فاته أو قتل لذل) بفتح الدال المججمة وسكون الحاء المهمله النار وطلب المكافاة بجنابة جنت
 عليه من قتل وغيره (الجاهلية) أخرجه ابن حبان في حديث صحيح الحديث دليل على ان
 هؤلاء الثلاثة آريق الصواعل غيرهم من العتاة الاول من قتل في الحرم فقصية قتله تزيد على

(١) خضع بكسر اللام المججمة
 وسكون السين المججمة
 بعدها فاف وثقه النسائي له
 أبو النصر

معصية من قتل في غير الحرم وظاهره العموم لحرم مكة والمدينة ولكن الحديث ورد في غزاة الفتح
 في رجل قتل بالمزدلفة الا ان السبب لا يخص به الا ان يقال الاضافة عهدية والمعهود حرم مكة
 وقد ذهب الشافعي الى التغليب في الدية على من وقع منه قتل الخطا في الحرم أو قتل محرمان
 السب أو قتل في الاشهر الحرم قال لان العصابة غلطوا في هذه الاحوال وأخرج السدي عن
 مرة عن ابن مسعود قال ما من رجل يهيم بيته فتكتب عليه الا ان رجلا لو هم بعدن ان يقتل
 رجلا بالبيت الحرام الا اذا قه الله تعالى من عذابه أليم وقد رفعه في رواية قلت وهذا مبني على ان
 الظرف من قوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم متعلق بغير الارادة بل بالاحاد
 وان كانت الارادة في غيره والآية محتملة وورد في التغليب في الدية حديث عمرو بن شعيب
 مرفوعا بلفظ عقل شبه العمد مطلق مثل قتل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك ان نزول الشيطان بين
 الناس فتكون دماء في غرضه في ولاجل سلاح رواء أجود أو داود الثاني من قتل غير قاتله
 أي من كان له دم عند شخص فيقتل رجلا آخر غير من عنده الدم سواء كان له مشاركة في القتل
 أولا الثالث قوله أو قتل لذل الجاهلية تقدم تفسير الذحل وهو العداوة أيضا وقد سطر
 الحديث حديث أبي شريح الخزازي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال اعني الناس من قتل غير قاتله
 أو طلب بدم في الجاهلية من أهل الاسلام أو بصبر عينه ما لم تبصر أرحمه ليعني (وعن عبد الله
 ابن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الا ان دية الخطا وشبهه العمد)
 ما كان بالسوط والعصا ما تممن الا بل منها أربعة في بطونهم أو لادها أخرجه أبو داود والنسائي
 وابن ماجه وصححه ابن حبان قال ابن القطان هو صحيح ولا يضره الاختلاف وتقدم الكلام
 في الحديث وانما ذكره المصنف لانه يفسر الحديث الذي سلف من حديث عمرو بن شعيب وفيه
 تغليب عقل الخطا ولم يبينه هناك فبينه هنا (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما عن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هذه وهذه سواء يعني الخضر والاهام رواء البخاري ولأبي
 داود والترمذي أي من حديث ابن عباس (الاصابع سواء) هذا أعم من الاول (والاستان
 سواء) زاده يانا بقوله (النسبة والضرس سواء) فلا يقال الدية على قدر البقع والضرس
 انفع في المضغ (ولابن حبان) أي من حديث ابن عباس (دية أصابع الدين والرجلين
 سواء عشرة من الابل لكل اصبع) وقد قلنا الكلام في هذه مستوفى (وعن عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده رفته قال من تطيب أي تكلف الطيب ولم يكن طيبا كما يدل له صيغة
 تفعل (ولم يكن بالطيب معروفا فأصاب نقصا فادونها فهو ضامن أخرجه الدارقطني وصححه
 الحاكم وهو عند أبي داود والنسائي وغيرهما الا ان من أرسله أقوى ممن وصله) الحديث دليل
 على تضمين المتطيب ما اتلفه من نفس فمادونها سواء أصاب بالسراية أو بالباشرة وسواء كان عمدا
 أو خطأ وقد ادعى على هذا الاجماع وفي نهاية الجته إذا أعت أي المتطيب كان عليه الضرب
 والسجن والدية في ماله وقيل على العاقلة واعلم ان المتطيب هو من ليس له خبر بالعلاج وليس
 له شيخ معروف والطبيب الحاذق هو من له شيخ معروف وثيق من نفسه بجودة الصناعة واحكام
 المعرفة قال ابن القيم في الهدى النبوي ان الطبيب الحاذق هو الذي يراعى في علاجه عشرين
 أمرا وسرها هنالك قال والطبيب الجاهل اذا تعاطى علم الطب أو علمه ولم يتقدم له به معرفة

فقد هجم بجهده على اتلاف الاتص واقدم بالتهور على ما لا يعلم فيكون قد غر بالعليل قبل زمه
 الضمان وهذا الجاع من أهل العلم قال الخطابي لا أعلم خلافا في أن المعالج إذا تعدى قتل
 المريض كان ضامنا والمتعاطي علما وعسلا لا يفرق متعدد وإذا توطن فصله التبع ضمن الدية
 ويسقط عنه القود لانه لا يستبدن بل دون اذن المريض وحناية الطبيب على قول عامة أهل
 العلم على عاقلته انتهى وأما عن الطيب الحاذق فان كان السراية لم يضمن اتفاقا فالسراية
 فعل ما دون خمسين جهة الشرع ومن جهة المعالج وهكذا سراية كل ما دون فيه لم يعد التنازل
 في سببه كسراية الحدوسراية القصاص عند الجهور وخلافا لابي حنيفة في أنه أوجب الضمان
 بهما فرق الشافعي بين القتل المقدر شرعا كالحد وغير المقدر كالتزير فلا يضمن في المقدر ويضمن
 في غير المقدر لا راجع الى الاجتهاد فهو في مظنة العدوان وان كان الاعنات بالباشر فهو
 مضنون عليه ان كان عمدا وان كان خطأ فعلى العاقل (وعنه) أي عمرو بن شعيب عن أبيه
 عن جده (انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الموانع) جمع موضحة (خمس خمس من الابل
 رواء أحد والأربعة وزاد أحد والاصابع سوا كلهن عشر عشر من الابل وبصححه ابن خزيمة
 وابن الجارود) وهو يوافق ما تقدم في حديث كلب عمرو بن حزم وموضحة الوجه والراس سواء
 بالاجماع لانهما كالعضو الواحد (وعنه) أي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين رواه أحمد (١)
 والأربعة ولقد أي داود دية المعاهد نصف دية الحر والنساق عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى
 يبلغ الثلث من ديتها وصححه ابن خزيمة) لكنه قال ابن كثير ضمن رواية اسمعيل بن عياش وهو
 اذا روى عن غير الشاميين لا يخرج به عند جمهور الائمة وهذا منه قلت فقتلوا اسمعيل بن
 عياش اذا روى عن غير الشاميين وقوله في الشاميين والذي يرجح عند القتل قبوله مطلقا لثقتهم
 وقبيله وكأنه قلت صحح ابن خزيمة هذا الرواية وهي عن اسمعيل عن ابن جريج وابن جريج ليس
 بشايع وأعلم انه اشغل الحديث على مسألتين الاولى في دية أهل النعموه من العلان ثلاثة اقوال
 الاول انها نصف دية المسلم كما افاده الحديث قال الخطابي في معالم السنن ليس في دية أهل الكتاب
 شيء من هذا واليه ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وهو قول مالك وابن شبرمة وأحمد
 ابن حنبل غير ان أحمد قال اذا كان القتل خطأ فان كان عمدا لم يقبضه وتضاعف عليه اثني عشر ألفا
 وقال أصحاب الرأي وسلمان التوري دية المسلم وهو قول الشعبي والنخعي ويرى ذلك عن
 عمرو ابن مسعود وقال الشافعي واسحق بن راهويه دية الثلث من دية المسلم انتهى فعرفت
 ان دليل القول الاول حديث الكتاب واستدل للقول الثاني وهو قول الحنفية بقوله تعالى وان
 كان من قوم منكبرين منهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله قالوا فذكر الدية والظاهر ان الاكمل وجهها
 أن ترجمه البيهقي عن ابن جريج عن الزهري قال كانت دية اليهود والنصارى في زمن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم مثل دية المسلمين الحديث وأجيب بان الدية بمجمله وحديث الزهري مرسل
 ومراسيل الزهري فيصتوزكروا آثارا كلها ضعيفة الاسناد ودليل القول الثالث هو مفهوم
 قوله في حديث عمرو بن حزم وفي النفس المؤمنة مائة من الابل فان دل على ان غير المؤمنة
 بمجملها وكما جعل يان هذا المذهب ما أخرجه الشافعي نفسه عن ابن المسيب ان عمر بن

(١) وحسنه الترمذي اهـ

الخطاب قضى في دية اليهودى والنصرانى بأربعة آلاف وفي دية الجوسى بمائة ومثله من عثمان فجعل قضاء عمر مينا القدر الذى أجله منهموم الصفة ولا يصح أن دليل القول الاول أقوى لاسيما وقد صح الحديث امامان من أئمة السنة المسئلة الثانية ما افاده قوله وللنساء أى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دينها وهو دليل على أن أرش جراحات المرأة يكون كرش جراحات الرجل الى الثلث وما زاد عليه كان جراحتهما خالفه لجراحاته والخالفه بأنه يلزم فيها نصف ما يلزم في الرجل وذلك لان دية المرأة على النصف من دية الرجل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث معاذ دية المرأة على النصف من دية الرجل وهو اجاع في قياس عليه ما دل عليه مفهوم الخالفه من أرش جراحة المرأة على الدية الكاملة والى هذا ذهب الجمهور من الفقهاء وهو قول عمرو بن جاعة عن الصحابة وذهب على رضى الله عنه والخنفه والشافعية الى أن دية المرأة جراحات على النصف من دية الرجل وأخرج البيهقي عن علي بن أبيه السلام أنه كان يقول جراحات النساء على النصف من دية الرجل فيما قل وكثر ولا يصح أنه قد صح ابن خزيمة حديث أن عقل المرأة كعقل الرجل حتى يبلغ الثلث فالعمل به متعين والثلث به أقوى وبه قال فقهاء المدينة السبعة وجهور اهل المدينة وهو مذهب مالك وأحمد وقوله أبو محمد الملقب بى عن عمرو ابنه وقال ولا تعلم لهما مخالفا من الصحابة الا عن علي ولا يعلم بثبوته عنه قال ابن كثير قلت هو ثابت عنه وفي المسئلة أقوال أخر بلا دليل ناهض (وعنه) أى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقل شبه العمدة مغفل مثل عقل العمدة) بيان في حديث أى داود بلفظ مائة من الابل منها أربعون في بطونهم أو لادها أقدم (ولا يقتل صاحبه) وبين شبه العمدة بقوله (وذلك ان ينزو) التزويع التوزي فزى فواو أى يذب (الشيطان فتكون دماء بين الناس فى غير ضغينة ولا حل سلاح أخرجه الدارقطنى وضعفه) وأخرجه البيهقي بإسناده ولم يضعفه والحديث دليل أنه اذا وقع الجراح من غير قصد اليه ولم يكن سلاح بل بحجر أو عصا أو نحوهما فإنه لا قود فيه وان شبه العمدة يلزم فيه الدية مغفلة كما تقدم في دية العمدة وقد تقدم ان الدية في العمدة وشبه العمدة تكون اثلاثا عند الشافعى ومالك وانها ارباع عند غيرهما وتقدم في ذلك وأما انها تكون أخماسا كما افاده حديث ابن مسعود الماننى في الخطا فتقدم أنه قال به أصحاب الرأى وغيرهم وفيه دليل على اثبات شبه العمدة وقده ما أنه الحق (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قتل رجل رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفا) بين البيهقي ان المراد درهما (رواه الاربعه تورج النساء وأبو حاتم رسله) وقد أخرجه البيهقي عن علي بن رضى الله عنه وعائشة رضى الله عنها وأبى هريرة رضى الله عنه وعمر بن الخطاب رضى الله عنه مثل هذا وأما راجح النساء رأوا حاتم إرساله لما قاله البيهقي ان محمد بن ميمون رواه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال انما قل لتأنيبه عن ابن عباس مرة واحدة واكثر ما كان يقول عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى قلت وزيادة العدل مقبولة وكونه قاله مرة واحدة كافى في الرفع فإنه لو اقتصر عليها لحكمهم برفع الحديث فأرساله مرارا لا يصدق في رفعه مرة واحدة الى هذا ذهب أكثر

العلماء وذهب أهل العراق إلى أنها عشرة آلاف درهم واستدل في البحر بقوله لقول علي رضي الله عنه وهو توقف انتهى إلا أنه لم يطردله هذا فيما يقتله عن علي رضي الله عنه بل تارة يقول مثل هذا وتارة يقول أن قول علي اجتهد لا يلزمنا ودعوى التوقيف غير صحيحة إذ مثل هذا فيه للاجتهاد مسرح (وعن أبي رزمة) بكسر الراء وسكون الميم والثلاثة أمهه رفاعة ابن يثري يفتح المثناة التحتية وسكون المثناة فراء فوحدة فيا النسبة قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعداده في أهل الكوفة (قال أنبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعي أبي فقال من هذا فقلت ابني واشهد به قال أما أنه لا يجني عليك ولا تجني عليه رواه أنسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وأخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن الاحوص أنه شهدجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقتل لا يجني جان الاعلى نفسه ولا يجني جان علي ولده وفي الباب رواية أخرى تعرضه والجناية الذنب أو ما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص وقيل دلالة على أنه لا يطالب أحد بجناية غيره سواء كان قريباً كالاب والولد وغيرهما أو أجنبياً فالجاني يطالب وحده بجانيته ولا يطالب بجنايته غيره قال الله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى فإن قلت قد أمر الشارع بقصاص العاقلة الدية في جناية الخطأ والقسامة قلت هذا يخص من الحكم العام وقيل إن ذلك ليس من تحمل الجناية بل من باب العاضد والتناصر فيما بين المسلمين

باب دعوى الدم والقسامة (ي)

يقع القاف وتحفيف المهمة مصدر أقسم قسماً وقسامة وهي الأيمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعوا الدم أو على المدعي عليهم الدم وخص القسم على الدم بالقسامة قال امام الحرمين القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون وعند الفقهاء اسم للإيمان وفي القاموس القسامة الجماعة يقسمون على شيء أو يأخذونه ويشهدون وفي الضياء القسامة الأيمان تقسم على خمسين رجلاً من أهل البلد والقرية التي يوجد فيها القتل لا يعلم قاتله ولا يدعي أولياءه قتله على أحد بعينه (عن سهل بن أبي حنمة) يفتح المهمة وسكون المثناة واسم أبي حنمة عبد الله بن ساعدة بن عامر أوسى أنصاري (عن رجال من كبار أئمة ان عبد الله بن سهل ومحبة) يضم الميم فامهمة فثناة فتحية مشددة فصاد مهمة (ابن مسعود روى إلى خير من حمود) يضم الجيم وقتها المشقة ها (اصابهم فأنى محبة) مغير صيغة (فأخبر) مثله (ان عبد الله بن سهل قد قتل وطرح) مغيران أيضاً (في عين فأنى) أى محبة (يهود) اسم جنس يجمع على يهودان (فقال انتم والله قتلوه قالوا والله ما قتلناه فأقبل هو وأخوه حويصة) يضم المهمة وفتح الواو فثناة فتحية فصاد مهمة مشددة (وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبة ليستكلم) وكان اصغر من حويصة وفي رواية فبدأ عبد الرحمن ليستكلمهم وكان اصغر القوم (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر كبر) يلتظ الامر فبعثا الثاني تأكيدهما للاول (يريد السن) مدرج تفسير لقوله كبر أى يتكلم من كان أكبرنا (فتكلم حويصة ثم تكلم محبة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما ان يدوا) أى اليهود (صاحبكم) أى عبد الله بن سهل (واما) يأذون بجرب فكسب) أى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اليهم في ذلك)

أى فية كرم انهم قتلوا عبد الله (فكتبوا) أى يهود (انا والله ماقتلنا ما فقال) أى النبى
صلى الله عليه وآله وسلم (لخويصة ومحجة وعبد الرحمن بن سهل القتلون وتسحقون دم
صاحبكم قالوا لا) وفي رواية عند مسلم قالوا لم تحضروا ولم تشهدوا فى بعض ألقاط البخارى انه قال
لهم تأتون بالينة قالوا ما لنا نيقال القتلون (قال قتلكم يهود قالوا ليسوا مسلمين) وفى
لفظ قالوا لا نرضى بإيمان اليهود فى لفظ كيف تأخذنا بيمان كفار (قوله رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من عنده فيعت اليهم مائة ناقة قال سهل فلقد رخصتني منها ناقة جراه متفق عليه)
اعلم ان هذا الحديث أصل كبير فى ثبوت القسامة عند القاتلين بها وهم الجاهل فأنهم أثبتوها
وثبتوا أحكامها وتكلم على مسائل الأولى انها لا تثبت القسامة بمجرد دعوى القتل على المدعى
عليهم من دون شبهة اجماعا وقدروى عن الأوزاعى ودادوثيوتها من غير شبهة ولا دليل لهما
واختلاف العلماء فى الشبهة التى تثبت بها القسامة فتنهم من جعل الشبهة اللوث وهو كفى النهاية
ان يشهد شاهد واحد على اقرار المقتول قبل ان يموت ان فلا ناقتنى أو شهد شاهدان على عداوة
بينهما أو تهدد بينهما أو نحو ذلك ومن اللوث التلطيح ومنهم من لم يشترطه كالحنفية فأنهم قالوا
وجود الميت وبه أثر القتل فى محل يخصص بمصورين تثبت به القسامة عندهم اذا لم يدع المدعى
على غيرهم قالوا لان الأحاديث وردت فى مثل هذه الحالة وروى حديث الباب أصح ما ورد فيه
دليل على اللوث وحقيقته شبهة يغلب الظن بالحكم بها كإفصله فى النهاية وهوها العداوة فلذا
ذهب مالك والشافعى الى أنه يثبت بهذا قسامة الا اذا كان بين المقتول والمدعى عليهم عداوة كما
كان فى قصة خير قالوا فانه قتل الرجل الرجل ويقيم فى محل طائفة لينسب اليهم وقد عدا
من صور اللوث قول المقتول قبل وفاته ان فلا ناقتنى قال مالك انه يقبل قوله وان لم يكن به أثر
أو يقول برحنى ويذكر العداوة مدعى مالك انه مما أجمع عليه الأئمة قديما وحديثا ورده ابن العربي
بأنه لم يقبله من فقهاء الأصاغر غيره وتبعه عليه الليث واحتج مالك بقصة بكرة بنى اسرائيل فأنه
أحى الرجل وأخبر بقاتله وأجيب بان ذلك محض تلقى وتصديقها قاطعى قلت ولأنه أحياء الله
تعالى بعد موته فعين فأنه فانا أحياء الله مقتولا بعد موته وعين فأنه فأنه ولا يكون ذلك أبدا
واحتج أصحابان القاتل يطلب غفلة الناس فلم يقبل خبر الجروح أى ذلك الى ابطال الدماء
عابا ولأنها حالة يصر فيها الجروح الصدوق ويحبب الكذب والمعاصى ويقرى التقوى والبر
فوجب قبول قوله ولا يخفى ضعف هذه الاستدلالات وقد عدا وصور اللوث مبسوط فى كتبهم
المسئلة الثانية انه بعد ثبوت ما ذكر من القتل وكل على أصله تثبت دعوى أولياء القتل القسامة
فتثبت أحكامها القصاص عند كمال شرطها قوله فى الحديث تسحقون قتلهم وأصحابكم
صاحبكم بإيمان خمسين منكم على رجل منهم فيدفع بدنه وقوله دم صاحبكم فى لفظ مسلم
يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع بدنه وان كان قوله امان يدوا صاحبكم الحديث
يشعر بعدم القصاص الا ان هذا التصريح فى رواية مسلم أقوى فى القول بالقصاص وهذا
مذهب أهل المدينة فان كانت الدعوى على واحد معين ثبت القود عليه وان كانت على جماعة
حلقت وأثبت عليهم الدية عد الشافعى وفى قول يجب عليهم القصاص والأول الصحيح انه فان
كان الوارث واحد حلف خمسين يمينان الايمان لازمة للورثة كورا كانوا انا ناعدا كان أو

خطأ هذا مذهب الشافعي ومنها ان يبدأ بيمين المدعى في القسمات بخلاف غيره من دعاوى كما
في هذه الرواية ويبلغ حديث أبي هريرة البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه الا في القسمات
وفي اسناده لين الا انه قد أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب ولم يتكلم فيه قالوا لان جنبه
المدعى اذا قويت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له وهذا الشبهة قوية فصار المدعى في القسمات
- شاكيا للمدعى عليه المتأدي بالبراءة الأصلية وذهبت الحنفية وآخرون الى أنه يحلف المدعى
عليه ولا يمين على المدعى فحلف خسرون رجلا من اهل القرية ما قتلنا ولا علمنا والى هذا جريح
البحاري وذلك لان الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيبر فبردا اختلف الى المتفق
عليه من ان اليمين على المدعى عليه فان حلفوا قبل تلزمهم الدية أم لا ذهب جماعة الى انها
تلتزمهم الدية بعد الايمان وذهب آخرون الى انها اذا حلفوا وخسرين يميناً برؤا ولا دية عليهم وعليه
تدل قصة أبي طالب الأتية واستدل الجماعة المذكورة ومن معهم في اصحاب الدية باحاديث
لا تقوم بها حجة لعدم صحته فرفها عندنا هذا الشأن وقوله فودا رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من عنده وفي لفظ انه ودا من ابل الصدقة فقبل المراتة اقرتهم بها وانما تصح لها صلى
الله عليه وآله وسلم للاصلاح بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغارم لا غرمه لا اصلاح
ذات البين ولم يأخذها صلى الله عليه وآله وسلم لنفسه فان الصدقة لا تقبل له ولكن جرى اعطاء
الدية منها مجرى اعطائها في الغرم لا اصلاح ذات البين وأما من قال انه صلى الله عليه وآله وسلم
اعطى ذلك من سهم الغارمين فلا يصح فان غارم أهل الذمة لا يعطى من الزكاة كذا قيل قلت وفيه
ظن فان اليهود لم تلزمهم الدية لانهم يحلف المدعون كما عرفت فلو ادعى صلى الله عليه وآله وسلم
الاتبع عامته لثلاثه درهمه وأما رواية النسائي انه صلى الله عليه وآله وسلم قسمها على اليهود
واعانهم بعضها فقال ابن القيم ان هذا ليس بمعقوف فان الدية لا تلزم المدعى عليهم بمجرد دعوى
القتيل بل لابد من اقرار أو بينة أو ايمان المدعى ولم يوجد هنا شيء من ذلك وقد عرض صلى الله
عليه وآله وسلم على المدعى ان يحلفوا قالوا فكيف يلزم اليهود بالدية بمجرد الدعوى انتهى قلت
قال لسيد رحمه الله في السبل ويظهر لي انه ليس في هذا الحديث حكم منه صلى الله عليه وآله
وسلم بالقسمات أصلاً كما أفاده الحديث وانما دلل الحديث على حكاية للواقع لا غير وذكروا صلى
الله عليه وآله وسلم قصة الحكم على التقديرين ومن ثمة كتب الى يهود ديات دارينهم بالكلام
المذكور وسأني بتحقيقه انتهى وقوله فكذبوا والله ما قتلناه فيه دليل على الاكتفاء بالمكاتبة
وبخبر الوالد مع امكان المشافهة (فائدة) اختار مالك التجار هذه الدعوى في الاموال
فاجاز شهادة المسولين على السالين وان كلوا مدعين قال لان قاطع الطريق انما يفعل ذلك مع
العزلة والافتراء عن الناس انتهى ولا يخفى أنه لا يتم هذا الابدع بنيت انه صلى الله عليه وآله وسلم
حكم بالقسمات وعرفناك عدم غرض ذلك وسنزيده ما ناعا قريبوا ذابفت فهذا قياس من
ما لا تصادم لنص البينة على المدعى واليمين على النكر الا ان يكون مذهب جواز تخصيص عموم
النص بالقياس والعلمه كلام في حجة العام بعد تخصيصه (وعن رجل من الانصار ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم اقر القسمات على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بين ناس من الانصار في قيسل ادعوا على اليهود رواه مسلم) قوله على

ما كانت عليه في الجاهلية كما أنه أشار إلى ما أخرجه البخاري في قصة الهاشمي في الجاهلية وفيها ان
اباطالب قال للقاتل احذى ثلاث ان شئت ان تؤدى مائة من الابل فالتك قتل صاحبنا
خطأ وان شئت حلف بخون من قومك انك لم تقتله وان آيت قتلنا اليه وفيه دليل على
ثبوت القتل بالقسامة قال السيد رحمه الله في السجل واعلم ان قد أسرنا إلى انه لم تثبت القسامة
الاجاهير كما قررنا عنهم وذهب سالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وأبو قلاية وابن علية إلى عدم
شرعية مخالفتها الاصول المقررة شرعا فان الامر ان الينة على المدعي والمين على المدعي عليه
وبان الايمان لا تأثير لها في اثبات النماء وبان الشرع ورد بانه لا يجوز الحلف الاعلى ماع قطعاً أو
شوه حساو بانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحكم بها وانما كانت حكماً جاهلياً قتلهم بهم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ليرهم كيف لا يجري الحكم على اصول الاسلام ويبان انه لم
يحكم بها انهم لما قالوا وكيف تحلف ولم تحضر ولم نشاهد لم يمين لهم ان هذا الحلف في القسامة
من شأنه كذلك والله حكم الله فيها وشرعه بل عدل إلى قوله يحلف لكم به وصدقوا اليسوا بمين فلم
يوجب صلى الله عليه وآله وسلم عليهم وبين لهم ان ليس لكم الا المين من المدعي عليهم مع قاسمين
كافوا أو غيرهم بل عدل إلى اعطاء الدينة من عنده صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الحكم
مأبثاً بالبين ووجه لهم بل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على انه لا حلف الاعلى شي مشاهد
مرفى دليل على انه لا حلف في القسامة ولانه لم يطلب صلى الله عليه وآله وسلم اليهود ولا جابه عن
خصوصهم في دعواهم فالقصة منادية بانها لم تخرج مخزج الحكم الشرعي الا لا يجوز تأخير البيان
عن وقت الحاجة فهذا أقوى دليل بانها ليست حكماً شرعياً وانما لطف صلى الله عليه وآله وسلم في
بيان انها ليست بحكم شرعي بهذا التدرج المنادي بعدم ثبوتها شرعاً وأقرهم صلى الله عليه وآله
وسلم بانهم لا يحلفون على ما لا يعلمونه ولا شاهدوه ولا حضروه ولم يبين لهم بحرف واحد ان ايمان
القسامة من شأنه ان تكون على ما لا يعلم وهذا نعرف بطلان القول ان في القصة دليلاً
على الحكم على الغائب الا لا حكم فيها أصلاً وبطلان الجواب عن كونها مخالفة للاصول بانها
مخصصة من الاول لان القسامة سنة مستقلة بنفسها متفرقة مخصصة للاصول كسائر
المخصصات الحاجة إلى شرعيةها جارية لحفظ النماء وردع المعتدين ووجه بطلانه انه فرع
ثبوت الحكم بها عن الشارع فلو ثبت الحكم بها لكان هذا جواباً احسن أو أوفقاً ما في حديث مسلم انه
صلى الله عليه وآله وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها بين ناس من الانصار
في قبيل ادعوه على اليهود فهو اخبار عن القصة التي في حديث مسلم بن أبي حنيفة وقد عرفت
انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقض بها فيه كما قررناه وقد عرفت من حديث أبي طالب انها كانت
في الجاهلية على ان يؤدى الدينة القاتل لا العاقله كما قال أبو طالب اما ان تؤدى مائة من الابل فانه
ظاهر انها من ماله لا من عاقلة أو يحلف بخون من قومك أو تقتل وهذا في قصة خيبر لم يقع شيء
من ذلك قال المدعي عليهم لم يحلفوا ولم يسلموا دية ولم يطلب منهم الحلف وليس هذا قد حاق في رواية
الراوي من الصحابة بل في امتطاطه لانه قد اذ حديثه انه استنبط قضاء رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بالقسامة من قصة أهل خيبر وليس في ذلك القصة قضاء وعدم صحة الاستنباط جائز
على الصحابي وغيره اتفاقاً واتحاروا رايته للحديث بانقطه أو جمعناه هي التي تعين قبولها أو ما قول

أبى الزناد قتلنا بالقسامة والعصاة متوافرون أبى لا يرى أنهم أقد جسل فما اختلف منهم اثنان
فانه قال في فتح الباري انه انما قتله أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه معيد بن منصور
والبيهقي في رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه موالا قاتل الزناد لا يثبت أنه رأى عشرة من
العصاة فضلا عن ألف انتهى قلت لا يخفى انه تقرير لما رواه أبو الزناد لثبوت ما رواه عن خارجة
ابن زيد القبية الثقة واعاد لسأب الزناد بقوله قد اوكفه يريد قتل معشر المسلمين وان لم يحضرهم
ثم لا يخفى ان غايته مدبوتة عن خارجة فعل جماعة من العصاة وليس بالاجماع حتى يكون حجة
ولا شك في ثبوت فعل عمر بالقسامة وان اختلف عنه في القتل بها انما راعنا في ثبوت حكمه صلى
الله عليه وآله وسلم بها فانه لم يثبت هذا آخر كلام السد رجه الله وكفه لا ينهض دليلا على رد حكم
القسامة فقد ثبتت القسامة في هذه الشريعة في الجملة ولا ينكر ذلك منكر ولا يدفعه مدافع وقد
أخذ بها الجمهور وعلموا عليها وهي شرع مستقل لا يضرها مخالفتها لبعض ما قد تقر راعتبارها
على جهة العموم فان مبنى العام على الخاص واجب وقد قال قوم من السلف انها غير ثابتة مع
اعترافهم بوردوها ووقوفها في زمن النبوة وأيام الخلفاء الراشدين والقائلون بانها غير ثابتة عولوا
على مجرد الاستبعاد لثبوتها مع اشتغالها على أحكام مخالفتها ما هو المقرر في غالب الابواب
وعندى الله لوجه لهذا الاستبعاد ولا يقتضي الجرم بعدم ثبوتها لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أقرها على ما كانت عليه في الجاهلية كما في صحيح مسلم وغيره وتقدم قصة قسامة أبي طالب مستوفاة
في صحيح البخاري وغيره والقسامة المذمومة هي هذه التي قررناها التي صلى الله عليه وآله وسلم وهي
ان يدفع المتهمون بالقتل المذمومة أو يحلفوا ولا دية عليهم وأما ما ثبت في صحيح البخاري وغيره في قصة
عبد الله بن سهل فينبغي أن يكون هذا على طريق الصلح لان القسامة التي أقرها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم هي قسامة أبي طالب فيحمل ما خالفها كهذه القصة على ما ينبغي أن يحمل
عليه ما خالف ما هو الاصل فالجواب ان القسامة ثابتة في هذه الشريعة فمن ادعاها على قوم
فيقال لهم يحلف منهم خسون فان حلفوا فليس عليهم شيء من الدية وان نكحوا فاعلمهم الدية وان
التبس الامر كانت من بيت المال كما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قصة عبدا لله
ابن سهل وليس غير هذا ولكن في قصة أبي طالب ان الدعوى وقعت على معين فيسدل ذلك على ان
التعين لا يبطل القسامة بل يتوجه على قوم ذلك المعين ما يتوجه على قوم وقعت الدعوى على
واحد منهم غير معين أو على جماعة منهم غير معين هذا ما أفاده الشوكاني رجه الله في السيل
البحرار وقد قال في ذيل النعمان ما نقله ان هذا الباب قد وقع فيه لكثير من أهل العلم مسائل عاطلة
عن الدلائل ولم يثبت في حديث صحيح ولا حس قط ما يقتضي الجمع بين الايمان والدية بل بعض
الاحاديث مصرح بوجوب الايمان فقط وبعضها مصرح بوجوب الدية فقط الى قوله والحاصل
انه قد كثر انطيط وانخلط في هذا الباب الى غاية ولم يعبدنا الله بما ثبت الاحكام العاطلة عن الدلائل
ولاسيما اذا خالفت ما هو شرع ثابت وكانت تستلزم أخذ المال الذي هو معصوم الاجتهاد ولهذا
ذهب جماعة من السلف الى ان القسامة غير ثابتة لخالفها لاصول الشريعة ومن وجوه قد ذكرتها
في شرح المتن وقد ذكرت ما أجيب به عنها من طريق الجمهور وانتهى قلت يعني بشرح المتن كآية
نيل الاوطار فقد أثبت فيه القسامة ورد أدلة من تفاهار دأشبعوا وهو الحق الذي لا يحصى عنه

فان شئت زيادة الاطلاع على حكم هذا الباب فراجع ثالث الكتاب والله الموافق للصواب

(باب قتال أهل البغي)

هو مصدر بغي عليه. فتح الغين المججمة بفتح الموحدة وسكون المعجمة علا وظلم وعدل عن الحق وله معان كثيرة وذكر الشارح رحمه الله تعالى معناه الاصطلاحي هنا وساقه على اصطلاح القوم وقد بان ما فيه السدس رحمه الله في حواشي ضوء النهار ولم يذكره هنا لعدم انطباق الاحاديث عليه (عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جعل علينا السلاح فليس منا متفق عليه) أي من جعله لقتال المسلمين بغير حق كمن يجعله عن المقاتلة اذ القتل لازم لجمل السيف في الاغلب ويحتمل أنه لا كفاية فيه وان المراد جمل حقيقة لارادة القتال ويدل قوله علينا وقوله فليس منا تقدم تفسيره بان المراد ليس على طريقته وتناوله في سابق طريقته صلى الله عليه وآله وسلم نصر المسلم والقتال دونه لا ترويعه وواقته وقتاله وهذا في غير المستحل فان استحل القتال للمسلم بغير حق فانه يكفر باستحلاله المحرم القطعي والحديث دليل على تحريم قتال المسلم والتشديد فيه وأما قتال البغلة من أهل الاسلام فانه خارج من عموم الحديث هذا بدليل خاص (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ومات ميتة بكسر الميم مصدر نوى (جاهلية أخرجه مسلم) قوله عن الطاعة أي طاعة الخليفة الذي وقع الاجتماع عليه وكان المراد خليفة أي قطر من الاقطار اذ لم يجمع الناس على خليفة في جميع البلاد الاسلامية من أثناء الدولة العباسية بل استقل أهل كل اقليم بقائما. وروى اذ لو حل الحديث على خليفة اجتمع عليه أهل الاسلام فقلت فائدة وقوله وفارق الجماعة أي خرج من الجماعة الذين قد اتفقوا على طاعة امام وتظم به مثلهم واجتمع به كلمتهم وحاطهم عن عدوهم فميتة جاهلية أي منسوبة الى أهل الجاهل والمراد به من مات على الكفر قبل الاسلام وهو تشبيه لميتة فارق الجماعة بمن مات على الكفر يجامع ان الكل لم يكن تحت حكم امام فان اخرج عن الطاعة كأهل الجاهلية لا امام له وفي الحديث دليل على انه اذا فارق أحد الجماعة ولم يخرج عليهم ولا قاتلهم انا لان قتاله ليرده الى الجماعة ويذعن للإمام بالطاعة بل نحليه وشأنه لانه لم يأمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتاله بل أخبر عن حال موته وأنه كأهل الجاهلية ولا يخرج بذلك عن الاسلام ويدل ما ثبت من قول علي كرم الله وجهه للتواريح كونوا حيث شئتم وينتأو ينكم ان لا تسفكوا دما ما ولا تقطعوا سيلا ولا تظلموا أحد فان فعلتم فقتل اليكم العريب وهذا ثابت عنه بالفاظ مختلفة أخرجه أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد قال عبد الله بن شداد قال الله ما قتلهم حتى قطعوا السبل وسفكوا الدم الحرام فدل على أن مجرد الخلاف على الامام لا يوجب قتال من خالفه (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل عمرا الفقة الباغية رواء مسلم) تمامه في مسلم بدعوهم الى الجنة يدعونه الى النار قال ابن عبد البر وتارت الاخبار بهذا وهو من أصح الحديث وقال ابن دحية لا مطعن في حتمته ولو كان غير صحيح لردمه معاوية وانما قال معاوية قتله من جاحيه ولو كان فيم شك لردمه معاوية فانكروه حتى أجاب عمرو بن العاص على معاوية فقال فرسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم قتل حرة وأما قتله المصنف في الحديث ونسبه الشارح في قتله من أنه قتل
 ابن الجوزي عن خلاف في العلل أنه حكى من أجده أنه قال قد روي هذا الحديث عن ثمانية
 وعشرين طريقاً ليس فيها طريق صحيح وحكي أيضاً عن أحمد وابن عيينة وابن أبي خيثمة أنهم سمعوا
 قالوا لم يصح فقد أجاب السيد محمد بن إبراهيم الوزير عن هذا بقوله الاستدراج الذي ذكره هذا
 الخلاف الساقط من غير بيان لطلانه من مثل ابن حجر عسيرة شعبة فأما ابن الجوزي فلم يعرف
 هذا الشأن وقد ذكر الذهبي في ترجمته في التذكرة كثرة خطئه في مصنفاً فهو وأجهل وأدقر
 من أن يفتض لمعارضته أئمة الحديث وحفاظه كابن عبد البر والمضاري ومسلم والبيهقي
 وقد رواه كلاً لا بدوا ودوا الترمذي والذهبي والحاكم وابن خزيمة والقرطبي والاحمدي والبرقي
 وأمثالهم وقد ذكر حلة منهم تواتره وصحته وجماعة منهم إجماع أهل السنة وأهل التقوى وأهل
 العلم على ذلك وذكره القرطبي في آخر تذكرة وأما كونه في علوم الحديث وسكاه عن ابن خزيمة
 المعروف بإمام الأئمة ولم يحك أحد منهم خلافاً في ذلك وأما الذهبي فإنه حقق معنده ما
 أورده من الطرق الصحيحة البجة والنفع من الصحة بمجرد المصيبة من غير جهة تضع من لا علم له بل من
 لا عقل له ولا حياء انتهى قلت لا يخفى أن ابن الجوزي نقل عن أحمد عدم صحته وليس له هو قدح
 في صحته حتى يقال أنه أحقر من أن يفتض لمعارضته أئمة الحديث وفروقه وحفاظه فالأولى في
 الجواب عن نقل ابن الجوزي ما قاله السيد محمد أيضاً أنه قد روي يعقوب بن شيبه الإمام الثقة
 الحافظ عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه أنه حديث صحيح مع منه يعقوب وقليل عنده ذكره الذهبي
 في ترجمة عمار في النبلاء يؤيده أنه روى ما أحمد عن جماعة كثيرة من الصحابة ولكن يرى الضرب
 على روايات الضعاف والمتكررات وهذا يدل على بطلان ما سكاها ابن الجوزي والإنفاية
 أنه قد تعارض عن أحمد القولان (١) في طرح وفي صحيح غيره ما يعني عنه كالأصح وأما الحكاية
 عن ابن معين وابن أبي خيثمة أنه رواه المصنف بصيغة التقرين ولم ينسبها إلا روافدكم عليها
 والحديث دليل على أن الفتنة الباغية معاوية ومن في حربه والفتنة الحققة على كرم الله وجهه
 ورضى عنه ومن في محبته وقتلقتل الأجاع من أهل السنة بهذا القول جماعة عن أئمتهم
 كالعامري وغيره وأرضه السيد رحمه الله في الروضة الندية (٢) وعن ابن عمر رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل تدري يا ابن أم عبد (هو ابن مسعود) لأنه المعروف
 بذلك وكانه وادعاه ابن عمر أسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحدثه (كيف حكم الله فيمن
 بقى من هذه الأمة قال الله ورسوله أعلم قال لا يجهز (٣) جريحها) أي لا يتم قتل من كان جريحاً
 من البغاة (ولا يقتل أسرها ولا يطلب هاربها ولا يقسم فيها رواه البراء بن الحارث ومعه
 فهم لأن في أسناده كوثر) بفتح الكاف وسكون الواو ومثلثة مفتوحة حقه (ابن حكيم وهو
 متروك وصح عن علي من طرق نحو موقوفاً أخبره ابن أبي شيبه والحارث) في البراء كوثر
 ابن حكيم عن عطاء مكمول وهو كوفي زلحلب قال ابن معين ليس بشي وقال أحمد بن حنبل
 أحاديثه باطل انتهى قال ابن عدي هذا حديث غير محفوظ وأما الرواية عن علي عليه السلام
 فرواها البيهقي وغيره وفي الحديث مسائل الأولى جواز قتال البغاة وهو إجماع لقوله تعالى
 فقاتلوا التي تبغى قلت والآية دالة على الوضوح وبه قالت الجماعة ولكن شرطوا على الغلبة

(١) أي ما نقل عنه أثباتاً
 ونفياً اه أبو النصر

(٢) يجهز ضم المثناة
 التثنية وسكون الجيم
 وتثنية الهاء من أجهز يقال
 أجهز على الجرح يجهز إذا
 أسرع قتله اه أبو النصر

وعند جماعة من العلماء ان قتالهم افضل من قتال الكفار قالوا لما لحق المسلمون من الضر ومنهم من
واعلم انه عين أول قبل قتالهم دعاوهم الى الرجوع عن البغي وتكرير الدعاء كما فعل على كرم الله
وجهه في الخوارج فانهم لما فارقوه أرسل اليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف
وكانوا ثمانية آلاف وبقي أربعة آلاف أن يرجعوا وأصر وأعلى فراقه فأرسل اليهم كوفوا حيث شئتم
ويشأنو ينكمم أن لا تنسكوا دما حراما ولا تقطعوا سبيلا ولا تظلموا أحدا فقتلوا عبد الله بن
خبيب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم بقروا بطن سرية وهى حبل وأخرجوا
مافي بطنها فبلغ عليا كرم الله وجهه فكتب اليهم أقيد وناجاة ل عبد الله بن خبيب فقالوا كلنا قتله
فأذن حينئذ في قتالهم وهى روايات ثابتة ساقها المصنف في فتح الباري المسئلة الثانية انه لا يجهز
على جريحها وهو من أجهز على الجريح وجرح أى بقتله وأسرعه وعم عليه ودليله قوله ولا يجهز
على جريحها وأخرج البيهقي ان عليا عليه السلام قال لاصحابه يوم الجمل اذا ظهرتم على القوم
فلا تطلبوا مدبراولا تجهزوا على جريح وانظروا ما حضرت به الحرب من آتسها قبضوه وما سوى
ذلك فهو لورثته قال البيهقي هذا منقطع والصحيح انه لم يأخذ شيأ ولم يسلب قبلا ودل الحديث
أيضا على انه لا يقتل أسير البغاة قالوا وهذا خاص بالبغاة لان قتالهم انما دونه ففهم عن المحاربة
ودل الحديث أيضا على انه لا يطلب هاربهم او ظاهرهم ولو كان متحصن الى فتنة والى هذا ذهب الشافعي
قال لان القصد دفعهم في تلك الحال وقد وقع وذهبت الحنفية الى ان الهارب الى فتنة يقتل اذا لا
يؤمن عوده والحديث يرد هذا القول وكذا ما تقدم من كلام علي عليه السلام المسئلة الثالثة
قوله ولا يقسم فيؤها أى لا ينعن فيقسم دال على ان أموال البغاة لا تنقسم وان أجلبوا بها الى دار
الحرب والى هذا ذهب الشافعية والحنفية وأيد هذا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يهل مال
امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه وقد صحح البيهقي ان عليا عليه السلام لم يأخذ سبيلا فخرجه من
الدار اوردى عن جعفر بن محمد عن أبيه ان عليا عليه السلام كان لا يأخذ سبيلا وأخرج أيضا عن
أبي بكر بن أبي شيبة عن جعفر بن محمد عن أبيه ان عليا عليه السلام يوم البصرة لم يأخذ من متاعهم
شيأ وأخرج عن أبي امامة قال شهدت يوم صفين وكانوا لا يجهزون على جريح ولا يقتلون موليا
ولا يسلبون قبلا وقيل انه ينعن ما أجلبوا به من مال وآلة حرب ويخمس لقول علي عليه السلام
لكم المعسكر وما حوى وأجيب بان الحديث مصرح بانها لا تنقسم وبان مذكرا عن علي عليه
السلام مما يوافق الحديث أكثر وأقوى طريقا المسئلة الرابعة يؤخذ من اطلاق قوله ولا يجهز
على جريحها انه لا ضمن البغاة ما تلقوه في القتال من الدماء والاوال واليه ذهبت الحنفية
وامتدل بقوله تعالى حتى تفي الى أمر الله ولم يذ كر ضمنا او مجازا جرحه البيهقي عن ابن شهاب قال
هاجت القسنة الاولى فادركت أى القسنة رجالا ذوى عددين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن شهداء بدر او بلغنا انهم كانوا يرون أن يهدر أمر القسنة ولا يقام فيها على رجل قاتل في
تأويل القرآن قصاص فمن قتل ولا حلف بـاء امرأه سميت ولا يرى عليها حد ولا ينها وبين
زوجها الا عنه ولا يرى أن يقذفها أحد الا جلدا الحد يورى أن ترد الى زوجها الاول بعد ان
تعتد فتقتضى عدتها من زوجها الا تخو ويرى ان يرتها زوجها الاول قلت وهذا وان لم يكن
اجماعا فانه مقول بالامة الاصلية اذا اصل ان أموال المسلمين ودماءهم موصومة وذهب الشافعي

لأنه يقتصر عن قتل من البغاة واستدلوا بعمومات الآيات والاحاديث فتعرو من قتل من ظلموا
فقد جعلنا الولية سلطانا فلا يسرق في القتل وحديث من اعتبط مسلما بقتل فهو قود وأوجب
بانها عمومات خست بما ذكر من أدلة أهل القول الاول (وعن عرجة) بضم العين المهملة
وسكون الراء ونظم الفاموجيم (ابن شريح) بالشين المهملة مصغر شرح وقيل المهملة (قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أنا كم وأمر كهم جميع يريد أن يفرق جماعة منكم
فاقتلوه أخرجه مسلم) ورواه مسلم بلفظ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
سكون حنات وحنات (١) فمن أراد أن يفرق أمر هذه الامة وهي جميع فأنسب يوم بالسيف كأنها
ما كان وفي لفظ فاقول وفي لفظ من أنا كم وأمر كهم جميع على رجل واحد يريد أن يفرق عصا كهم
أو يفرق جماعة منكم فاقول وأخرج الشيخان واللفظ للبخاري من حديث ابن عباس رضي الله
عنه قال من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شرا فإتت مائة
بجاهلية وفي لفظ من خرج من السلطان شرا فإتت مائة جاهلية ذلك هذه الالفاظ على أن من
خرج على إمام قد اجتمع عليه كلمة المسلمين والمراد أهل قطر كقولنا فلهذا استحق القتل لأنه
الضرر على العباد وظاهره سواء كل جائر أو عادلا وقد جافي أحاديث تفيد ذلك فقاموا
الصلاة وفقظ ما لم يروا كثر أو احوق فلهذا حق السب يدعه الله هذا المباحث في مضمة العصار
حاشيئته التهرار تحقيقا لضرب اليه آباط الابل والحمد لله المنعم المتفضل

• (باب قتال الجاني وقتل المرتد) •

(١) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون ماله
فهو شهيد وما أبو داود وأترمذى والنسائي وصححه) وأخرجه البخاري من حديث عبد الله بن
عمر بن العاص وأخرجه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث سعيد بن زيد وفي الحديث
دليل على جواز المقاتلة لمن قصد أخذ مال غيره بغير حق فلا كان المال أو كثيرا وهذا قول
الجاهل وقال بعض المالكية لا يجوز القتال على أخذ القليل من المال قال القرطبي باب الخلاف
في ذلك هل القتال لدفع المنكر فلا يفتقر الحال بين القتل والكثير أو من باب دفع الضرر فينتف
الحال في ذلك وحكي ابن المنذر عن الشافعي أن من أراد ماله أو نفسه أو رعيته ولم يمكنه الدفع إلا
بالقتل فلهذا (٢) وليس عليه قود ولا دية ولا كفارة لكن ليس له أن يقصد القتل من غير قصد
قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عذرا إذا أراد طلبا بغير تفصيل إلا أن
كل من يمتنع من علم الحديث كالمجعين على استثناء السلطان للأمان الواردة لأمر بالصبر على
جورهم وترك القيام عليه وفرق الأوزاعي بين الحال التي للسلم فيها جماعة أو مائة من أهل الحديث
عليها وأما في حال الخلاف والفرقة فليس تسلم ولا يقتل أحدا قلت يريد ما قاله ابن المنذر
عن أهل العلم ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ رأيت أن جارا رجلا يريد أخذنا على
قال فلا تقطعه قال رأيت أن قاتلي قال فاته قال رأيت أن قاتلي قال فاته شهادا رأيت
أن قتله قال فهو في النار وظاهر الحديث إطلاق الاحوال قلت هذا في جواز قتال من يأخذ
المال فهل يجوز له الامتلاص أو ترك المنع بالقتال الطاهر حوزة بديل حديث فكن عبد الله

(١) أي شر وفساد يقال في
فلان حنات أي خصال شر
ولا يقال في الخير واحدا
هنة ويجمع على هنوات
كذا في النهاية أبا النصر

(٢) وبذلك ما أخرجه أبو
داود والنسائي وأترمذى
وقال حديث حسن صحيح
وأخرجه ابن ماجه عن سعيد
ابن زيد رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من قتل
دون ماله فهو شهيد ومن
قتل دون دينه فهو شهيد
ومن قتل دون أهله فهو
شهيد اهـ أبو النصر

في الدار محارمه ومنها اذا لم يكن في الدار الا صاحبها فله الرمي ان كان مكشوف المعورة ولا ضمان والا فوجهان أظهرهما لا يجوز رميه ومنها ان الحرم اذا كن في الدار مستورات أوفى بيت فني وجه لا يجوز قصد عينه لانه لا يطلع على شيء قال بعض الفقهاء والأظهر الجواز لا إطلاق الأخبار ولا لانه لا تنضب أوقات الستر والتكشف والاحتياط حسم الباب ومنها ان ذلك انما يكون اذا لم يقصر صاحب الدار فان كان لا يفتوح أو ثم كوة واسعة أو ثلة مقدوحة فنظره ان كان مجتازا لم يجز قصد وان كان وقف وتبعد فقبل لا يجوز قصد لتقريب صاحب الدار بفتح الباب وتوسيع السكوة وقيل يجوز لتعديده بالنظر وأجرى هذا الخلاف فيما اذا نظر من سطح بيته أو نظر المؤمن من المئذنة لكن الأظهر ههنا عندهم جواز الرمي لانه لا يقصر من صاحب الدار ثم قال واعلم ان ما كان من هذه التصرفات التقيية داخل تحت إطلاق الحديث فهو ما خوذ منها وما لا يفعله ما خوذ من فهم المعنى المقصود بالحديث وبعضه ما خوذ من القياس وهو قبل مما ذكرنا انتهى كلامه واعلم انه يؤخذ من الحديث هذا صحة قول الفقهاء انها تفسد الصواع المحمدية المعورة وكذا تعلية الملك اذا كانت معورة وهو محكي عن القاسم الرسي وهو رأي عرفاته أخرج عنه ابن عسجد الحكم في فتوح مصر عن يزيد بن أبي حبيب قال أقبل من بيعة بصر خارجة بن حذافة فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فكتب الى عمرو بن العاص سلام عليك ما بعادته بطني ان خارجة بن حذافة بنى غرفة ولقد أراد ان يطلع على عورات جيرانه فاذا لم يكن هذا فأهدمها ان شاء الله تعالى والسلام (وعن البراء بن عازب رضى الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يحفظ الحوائط بالنهار على أهلها وان حفظت المشاة بالليل على أهلها وان على أهل المشاة ما أصابت ما شئتم بالليل رواه أحمد والاربعة الا الترمذي ومحمد بن حبان وفي مسنده اختلاف) مداره على الزهري وقد اختلف عليه فذكره من طرق كلها عن الزهري عن حزام عن البراء بن عازب لم يسمع من البراء قاله عبد الحق تعالى بن حزم وأرجحه البيهقي من طرق وفيها الاختلاف الا انه قال الشافعي رحمه الله أخذناه بثبوته واتمه له ومعرفة رجاؤه قال البيهقي وروى عنه عن الشعبي عن شريح انه كان يصوم ما أفسدت الغنم بالليل ولا يضي ما فسدت بالنهار ويتأول هذه الآية وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرث اذ فست فيه غنم القوم وكان يقول (١) النفس بالليل وروى مرة عن مسروق اذ فست فيه غنم القوم هل كان كرمها فدخلت فيه ليلًا غارت في خضر اقبل الحديث انه لا يضي ما لك البهية ما جنت في اثمار لانه يعتاد ارسالها بالنهار ويضن ما جنته بالليل لانه يعتاد حفظها بالليل والوهذا ذهب مالك والشافعي ودليلهم الحديث والآية وذهب أبو حنيفة الى انه لا ضمان على أهل المشاة مطلقا ويحتمل حديث العجماء جها جبار أخرجه أحمد والشيخان من حديث أبي هريرة عن انس بن مالك عن ابن ماجة عن عمرو بن عوف وفيه زيادة ولكنه قال الطحاوي مذهب أبي حنيفة انه لا ضمان اذا أرسلها مع حافظ وأما اذا أرسلها من دون حافظ فانه يضمن وكذا المالكية يقصدون ذلك بما اذا لمرحت العواب في مشايرها المعتادة للرمي وأما اذا كانت في أرض مزروعة لم يمسح فيها فانهم يضمنون ليلًا أو نهارا وفي المسئلة أقوال أخر لا تناسب النص وهذا ولا دليل لها بقاؤه (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه في رجل أسلم ثم هود لا أجلس حتى يقتل نفسه الله ورسوله)

(١) أي يفسد النفس بانه في الليل فتوافق الآية الحديث وتعاضده وشرع من قبلنا شرع لنا كما عرف في الأصول اه أبو النصر

جوز في قضاة فقهه على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على انه مصدر حذف فعله وهو يشير الى حديث من بدل دينه فاقتلوه مسياقي من خرج به (فاخرج به فقتل متفق عليه وفي رواية لابي داود كان قد استتيب قبل ذلك) الحديث دليل على انه يجب قتل المرتد وهو اجماع وانما وقع الخلاف هل يجب استتابته قبل قتله أو لا ذهب الجمهور الى وجوب الاستتابة لما في رواية أبي داود هذه وفي رواية أخرى فعليه ابو موسى عشرين ليلة أو قرس ستمها وجامعة فافسدها فاني فضرب عنقه وذهب الحسن وطائوس وأهل الظاهر وآخرون الى عدم وجوب استتابة المرتد وأنه يقتل في الحال مستبدلين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه يعني والقضاء تضييد التعقيب ولأن حكم المرتد حكم الحرب الذي بلغته الدعوة فانه يقتل من دون أن يدعى قالوا وانما شرع الدعوة لمن خرج عن الاسلام لاعن بصيرة وأما من خرج عن بصيرة فقلنا وعن ابن عباس وعطاء بن كان أمه مسلم اليه تيب والاستتباب فله عنهما الطائفتان ثم للقاتلين بالاستتابة خلاف آخر وهو انه هل يكنى مرة أو لا بمن ثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام وروى عن علي عليه السلام يستتاب شهرًا (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه ورواه البخاري) الحديث دليل على وجوب قتل من بدل دينه كما تقدم وهو عام للرجل والمرأة والاول اجماع وفي الثاني خلاف ذهب الجمهور الى انها تقتل المرأة المرتدة لأن كامة من هنا في الذكر والانثى ولأنه أخرج ابن المنذر عن ابن عباس راوى الحديث انه قال تقتل المرأة المرتدة ولما أخرجه هو والدارقطني ان أبا بكر قتل امرأة مرتدة في خلافته والحجابه متوافرون ولم يذكر عليه أحد وهو حديث حسن وأخرج أيضا حديثا مرفوعا في قتل المرأة لكونه حديث ضعيف وقوي في حديثه معاذ حين بعثه النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن انه قال له أيما رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد والا فاضرب عنقه وأيما امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والا فاضرب عنقها واسانده حسن وهو نص في محل النزاع وذهب الحنفية الى أنها لا تقتل المرأة اذا ارتدت قالوا لانه قد ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن قتل النساء لما رأى امرأته مقتولة وقال ما كانت هذه لتقاتل رواه أحمد وأجاب الجمهور بان النهي انما هو عن قتل الكافرة الأصلية كما وقع في سياق قصة النهي فيكون النهي مخصوصا بغيرهم من العلة وهو لما كانت لا تقاتل فانهى عن قتلها انما هو لتركه المقاتلة فكان ذلك في دين الكفار الأصليين المتصدين للقتال وبقي عموم قوله من بدل دينه سالما عن المعارض وأيدته الأدلة التي سلفت وأعلم ان ظاهر الحديث اطلاق التبديل فيشمل من تنصر بعد ان كان موبنا وغير ذلك من الأديان الكفرية والى هذا ذهب الشافعية وسواء كان من الأديان التي تقررت بالحزبية أم لا لاطلاق هذا اللفظ وحالف الحنفية في ذلك وقالوا بمن المراد التبديل الكفر بعد الاسلام قالوا واطلاق الحديث متروك اتفاقا في حق الكافر اذا أسلم مع تناول الاطلاق له وبأن الكفر مرة واحدة فالمراد من بدل دين الاسلام بدین آخر فانه قد أخرج الطبراني عن حديث ابن عباس مرفوعا من خالف دينه دين الاسلام فاضربوا عنقه فصرح بدین الاسلام (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان أعشى كانت له أم ولد تشتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقع فيه فيها فلا تنتهي فلما كان ذات ليلة أخذ العول) بكسر الميم وعين

(١) هذا ورد لئلا يرجع فصل المعصية والآية التي بعدهما وردت لئلا يرجع الزيادة فيهما نقصان أبو النصر

(٢) استثناء من مفعول أسأل المأخوذة من معنى أنشدك وفحيت وإن كان فعلا ولا يدخل عليه إلا لكنه لما كان موقولا بالمصدر جاز دخولها عليه وأول به وإن لم يدخل عليه حرف مصدرى ملاحظة للمعنى كما أولوه بالثبوت في

قولهم عصا ابن المعبدى وأصله تسمي بالمعبدى كما عرف في النحو اه أبو تراب

(٣) معنى عسيما لأن المستأجر يصنع في العمل والعسف الجور اه أبو تراب

(٤) أي عنده كما في رواية وفي أخرى في أهل هذا اه أبو تراب

(٥) قال في التعرصات إن الزنا شرعا بإلحاح الحنفية اه أبو تراب

(٦) وهو أي بن النعمان الأسلي وظلمت زعمته أنس بن مالك صغره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند خطابه اه أبو تراب

مهملة وفتح الواو (نحمله في بطنها فأنكأ عليها فقتلها ما بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا أشهدوا إنهم هادروا أه أبو داود ورواه ثقات) الحديث دليل على أنه يقتل من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويهدر دمه فإن كان مسلما كان سبيله صلى الله عليه وآله وسلم ردة فيقتل قال ابن بطال من غير استتابة وقل ابن المنذر عن الأوزاعي والبيهقي يستتاب وإن كان من أهل العهد فانه يقتل إلا أن يسلم ونقل ابن المنذر عن الليث والأوزاعي والشافعي وأحمد وأحق أنه يقتل أيضا من غير استتابة وعن الحنفية له يعز المهادل ولا يقتل واحتج الطحاوي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتل اليهود الذين قالوا السام عليك ولو كان هذا من مسلم لكابرة ولأن ما هم عليه من الكفر أشنع من البس قلت يؤيدان كفرهم صلى الله عليه وآله وسلم معناه أنه كذاب وأي سب أشنع من هذا وقد أقر وأعليه الآن يقال إن هذا النص في حديث الأئمة يقاس عليه أهل النعمة وإما القول بأن دماهم اغتاحت بآعاهد وليس في العهد أنهم يسبون النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سبهم منهم انتقض عهدهم فيجب كفر الأعداء فيه يردسه فقد حجب عما نعتهم تضمن أقرارهم على تكذيبهم صلى الله عليه وآله وسلم وهو أعلم سب الآن يقال يخص من بين غيرهم من السب والله أعلم

(باب الحدود)

جمع حد والحد أصلا ما يحجز به بين شيئين فيمنع اختلاطهما سبب هذه العقوبات حدود لكونها تنفع عن المعاودة ويطلق الحد على التقدير وهذه الحدود مقدر من الشارع ويطلق الحد على من المصطفى حقوقه تعالى تلك حدود الله (١) فلا تقربوها وعلى فعل فيه شيء فقدره وقولوه ومن تعد حدود الله فقد ظلم نفسه

(باب حد الزاني)

عن أبي هريرة بن ترويد بن خالد الجهني أن رجلا من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أنشدك قال في النسخ من أنشدك إذ كركك حنف الباشي إذ تركك أمراها تشدني أي صوقي وهو شقي وأولون سا كتمون الشير النجبة أي أسألت (الله أنه قد قبتني بكأب الله تعالى) استثناء مفرغ إذا لم يصح لا أنشدك إلا القضاء (٢) برب الله (وصل الآخر وهو أقفقه) كان الراوي يعرف أنه أقفقه وأمن كونه سأل أهل الفقه (ثم) فغننا بكتاب الله ما نزلني فقال قل قال ابن أبي كل عسيما (٣) بالعين المهملة والسين المهملة غننا تخسية فقامت به أجبر ومعناه (على هذا) (٤) فزني بأمراته (٥) وأني أخبرت أن علي ابن الرجم فقلتيت منه بما تشاء وليدقتسألت أهل العلم فأخبروني أنما علي ابن جلد مائة وتقرىب عام وعل علي أمر أنه هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لأقضين بينك وبين كتاب الله الولية والعقم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتقرىب عام) كانه صلى الله عليه وآله وسلم قد علم أنه غير محسن وقد كان اعترف بالزنا (وأغد) (٦) فأليس) نصغرا أنس رجل من الصحابة لا ذكره إلا في هذا الحديث (إلى أمر أنه هذا فأن اعترف أن رجما متفق عليه وهذا اللفظ لمسلم) الحديث دليل على وجوب الحد على الزاني غير أخس مائة جلدة

وعليه دل القرآن وانما يجب عليه بجمام وهو زيادة على ما دل عليه القرآن ودليل على انه يجب
الرجوع على الزاني المحسن وعلى انه يكفي في الاعتراف بالزنا مرة واحدة كغيره من سائر الاحكام
والى هذا ذهب الحسن ومالك والشافعي ودأود وآخرون وذهب الحنفية والحنابلة وآخرون
الى انه يعتبر في الاقرار بالزنا أربع مرات مستتدين بما يأتي من قصة ما عزيو يأتي الجواب عنه في
شرح حديثه وأمره صلى الله عليه وآله وسلم أي ساربعها بعد اعترافها دليل لمن قال يجوز حكم
الحاكم في الحدود ونحوها بما أقربه الخصم عند موافقه أو حد قول الشافعي وبه قال أبو ثور كما نقله
القاضي عياض وقال الجمهور لا يصح ذلك قالوا وقصة أبيس يطرقها احتمال الاعذار وان قوله
فأربعها بعد اعلامه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه فوض الأمر اليه والمعنى فإذا اعترفت بمحضرة
من ثبت ذلك بقوله حكمت قلت ولا يخفى ان هذه تكلفات واعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم
يبحث الى المرأة لأجل اثبات الحد عليها فانه صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر باستقار من أتى
بناحشته وبالستر عليه ونهى عن التجسس وانما ذلك لانهم لما عقدت المرأة بالزنا بحث اليها صلى
الله عليه وآله وسلم لتسكرو قطاب بحمد القذف أو تقربا لرافيقه سقط عنه فكان منها الاقرار
فأوجبت على نفسها الحد ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن عباس ان رجلا أقر
انه زنى بامرأة فخلده النبي صلى الله عليه وآله وسلم مائة ثم سأل المرأة فقالت كذب فخلده جلد
القرية ثمانين وقد سكت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستكره النسائي (وعن عباد بن
الصامت رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني خذوا عني فقد جعل
الله لهن سييلا البكر بالبكر حل لثلاثة سنة والتيب بالتيب حل لثلاثة سنة والرجم راء مسلم) إشارة
الى قوله تعالى أو يحصل الله لهن سيلاين له انه قد جعل تعالى السبل بما ذكره من الحكم وفي
الحديث مستثنان الاول حكم البكر اذا زنى والمراد بالبكر عند الفقهاء الحرة البالغ الذي لم يجماع
في نكاح صحيح وقوله بالبكر هذا خرج مخرج الغالب لأنه اراد مفهومه فانه يجب على البكر الجلد
سواء كان مع بكر أو تيب كما في قصة العفيف وقوله وثني سنة فيه دليل على وجوب التغريب للزاني
البكر عاما وانه من تمام الحد واليه ذهب الحنفية والاربعة ومالك والشافعي وأجدوا حتى وغيرهم
وأنهى فيه الإجماع وذهب الحنفية الى انه لا يجب التغريب واستدل الحنفية بأنه لم يذكر في آية
النور والتغريب زيادة على النقص وهو ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به لانه يكون ناسخا وجوابه
ان الحديث مشهور لكثرة طرقه وكثرة من عمل به من الصحابة وقد عملت الحنفية بعمله بل بدونه
كتقص الوجود من التهفمة وجواز الوجود بالنسبة لغير ذلك مما هو زيادة على ما في القرآن وهذا
منه قال ابن المنذر أقسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة العفيف انه يقضي بكتاب الله ثم قال
ان عليه جل لثلاثة تغريب عام وهو الميعن لكتاب الله وخطيب بذلك عمر على رؤس الناس وكان
الطحاوي لما رأى ضعف جواب الحنفية هذا أجاب عنهم بأن حديث التغريب منسوخ بحديث
اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثم قال في الثالثة فليبيعها والبيع قوت التغريب قال واذا سقط
عن الأمة سقطت عن الحرية لانها في معناها قال ويتأكل بحديث لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم قال
واذا اتقى عن النساء اتقى عن الرجال انتهى وفيه ضعف لانهم بنى على ان العام اذا خص لم يبق
دليلا وهو ضعيف كما هو عرف في الأصول لهم بقول الأمة خصصت من حكم التغريب وكان

الحديث عام في حكمه لذلك والامتناع والعبد خصت منه الامتناع بقى ما عداها داخل تحت الحكم وقال مالك والاوزاعي ان المرأة لا تغرب قال لانها عور وفي نفسها تسبيح لها وتعرض للفتنه ولهذا نهيت عن السفر مع غير محرم ولا يخفى انه لا يراد ما ذكرناه قد شرط من قال بالغرب ان تكون مع محرما فتكون اجرة منها اذ وجبت بجنايتها وقيل في بيت المال كاجرة الجلالد واما الرق فانه ذهب مالك وأحمد وغيرهما الى انه لا يفتى قالوا لان نفيه عقوبة لمالك لم تمنعه نفيه مدة غيبته وقواعد الشريعة قاضية انه لا يعاقب الا الجاني ومن ثم سقط فرض الجاهل والمخ على المملوك وقال الثوري وداود يفتى لعموم آية التغريب ولقوله تعالى فيمن صف ما على المحصنات من العذاب ويصفى حق المملوك لعموم الآية واما ما قلناه في تغريب فمالوا أقلها مسافة القصر لتحصل القرية وغرب عمر من المدينة الى الشام وغرب عثمان الى مصر ومن كان غريبا لا وطن له غرب الى غير البلد التي أوقع فيها المعصية المسئلة الثالثة في تولد الثيب بالثيب المراد بالثيب من قد وطئ في زنا محرم وهو حرام بالغ عاقل والمرأة مثله وهذا الحديث يستوي فيه المسلم والكافر والحكم هو ما دللنا عليه بجلدها والرجم فانه اذا نهى عن ما يوجب الجلود والرجم وهو قول علي عليه السلام كما أخرجه البخاري انه جلدها ثم أحرقه ثم الجبس ورجعها يوم الجمعة وقال جلدها بكتاب الله ورجعها بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الشعبي قيل لعلي عليه السلام جفت بين حدين فأجاب بجلد ذكر قال الحازمي وذهب الى هذا أحمد وأصحق وداود وابن المنذر وذهب غيرهم الى انه لا يجمع بين الجلد والرجم قالوا وحديث عبادة منسوخ بقصة ما عزا للقائمة واليهوديين فنهى صلى الله عليه وآله وسلم رجهم ولم يرأه جلدهم قال الشافعي فقلت السنة على ان الجلد ثابت على البكر ساقط عن الثيب قال وحديث عبادة مقدم أجيب بانه ليس في قصة ما عزم من ذكر معه على تقدير تأخرها نصريح بسقوط الجلد عن المحرم لاحتمال ان يكون ترك روايته لوضوحه ولكونه الاصل وقد احتج الشافعي بنحو هذا حين عورض في إيجاب العمرة بالنهي صلى الله عليه وآله وسلم امر من سأله أن يجمع على أي ولم يذكر العمرة فأجاب الشافعي بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه الا أنه قد يتأتى من جلد من ذكر من الخمسة الذين رجمهم صلى الله عليه وآله وسلم لو وقع مع كثر من يجسر عذابهم ما من طوائف المؤمنين يعبدونه لا يرويه أحد من حضرة قدم اثباته في روايته من الروايات مع تنوعها واختلاف ألسنتها دليل على انه لم يقع الجلد فيقوى معه الظن بعدم وقوعه وقيل على تعمله السلام ظاهر انه اجتهد منه لقوله جلدها بكتاب الله ورجعها بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ظاهر انه عمل باجتهاد في الجمع بين الدليلين فلا يتم القول بانه توقيف وان كان في قوله بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يشعر بالتوقيف قلت ولا يخفى قوة دلالة حديث عبادة على اثبات جلد الثيب ثم رجمه قال السديد رجمه الله ولا يخفى ظهوره صلى الله عليه وآله وسلم لم يجلد من رجمه فانا أتوقف في الحكم حتى يفتح الله وهو خير الفاتحين انتهى قلت قال الشاذلي في شرح المختصر ان كان ثيبا جلده كما يجلد البكر ثم رجمه حتى يموت والرجم كن متساويا لم نعت تلاته وعلى هذا أكثر أهل العلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال أني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل من المسلمين وهو في المسجد فناداه فقال يا رسول الله اني زيت فاعرض عنه

فتبني تلقاه وجهه) أي انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجهه (فقال
 يا رسول الله اني زيت فاعرض عنه حتى تبي ذلك عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع
 شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أبلغ جنون قال لا قال فهل أحضنت) يفتح
 الهمزة فأمهله فصاحمه له أي تزوجت (قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اذهبوا به فارجوه مستنق عليه) الحديث اشتمل على مسائل الأولى انه وقع منه اقرار أربع
 مرات فاختلف العلماء هل يشترط تكرار الاقرار بالزنا أربعاً ولا ذهب من قلعنا ذكره وهو
 الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون إلى عدم اشتراط التكرار مستدلين بأن الأصل عدم
 اشتراطه في سائر الاثام كالقتل والسرقة وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمين فان اعترفت
 فارجعها ولم يدكره تكرار الاعتراف فلو كان شرطاً لمعتبراً لذكره صلى الله عليه وآله وسلم لانه في
 مقام البيان ولا يؤخر عن وقت الحاجة وذهب الجمهور إلى أنه يشترط في الاقرار بالزنا أربع
 مرات مستدلين بحديث معمر هذا وأجيب عليهم بأن حديث معمر هذا اضطربت فيه الروايات
 في عدد الاقرارات فاجابها أربع مرات ومثله في حديث جابر بن سمرة عند مسلم ووقع في طريق
 أخرى عند مسلم أيضاً مرتين أو ثلاثاً ووقع في حديث عندنا أيضاً من طريق أخرى فاعترف بالزنا
 ثلاث مرات وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الروايات قد شهدت على نفسك أربع مرات
 حكاية لما وقع منه خالفه فهم غيره متبروماً كان ذلك الاضافة في الاستثبات والتبيين ولذلك سأل
 صلى الله عليه وآله وسلم هل به جنوناً وهو شارب خمر أو من يشم رائحته وجعل يستفسر عن
 الزنا كما سيأتي بالفاظ عديدة كل ذلك لاجل الشبهة التي عرضت في أمره ولانها قالت الجمهور
 أثر يدان ترددي كما رددت معارضهم ان التردد ليس بشرط في الاقرار وبعد فلا سلطنا الا لاضطراب
 وانه أقر أربع مرات فهذا فعل من غير أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولا طلبة بتكرار اقراره
 بل فعله من تلقاء نفسه وتقريره عليه دليل على جوازه لا على شرطية واستدل الجمهور
 بالقياس على انه قد اعترف بالشهادة أربعة ورده بأنه استدلال واضح البطلان لانه قد اعترف في
 المال عدلان والاقرار به يكفي مرة واحدة اتفاقاً المسئلة الثانية عدلت ألفاظ الحديث على انه
 يجب على الامام الاستفصال عن الامة والى لا يجب معها الحد فانه قد روي في هذا الحديث ألفاظ
 كثيرة دالة عليه في حديث بريدة انه قال أشربت خيراً قال لا وانه قام رجل يستنكه فلم يجد
 فيه ريحاً وفي حديث ابن عباس لعنك قبلت أو غمرت وفي رواية حل ضاجعتها قال نعم قال فهل
 باشرتها قال نعم قال دخل ذلك من في ذلك منها قال نعم قال تغيب المروءة في المكحلة والرشاق في البر
 قال نعم قال أئدرى ما الزنا قال نعم أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالات قال فتريد
 بهذا القول قال تظهرني فأمر به فرحم فدل جميع ما ذكر على انه يجب الاستفصال والتبيين وانه
 ينسب تلقين ما يسطق الحدوان الاقرار لا بد فيه من اللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير الواقعة وقد
 روي عن جماعة من الصحابة تلقين المقر كما أخرجه مالك عن أبي الدرداء وعن علي عليه السلام
 ورضي الله عنه في قد تشراه فانه قال لها على استكرهت قالت لا قال ففعل رجلان أنك في يومك
 الحديث وعند المالكية انه لا يلحق من اشتهر بانتهاك الحرمات وفي قوله أشربت خيراً دليل انه
 لا يصح اقرار السكران وفيه خلاف وفيه دليل على انه يحقر للرجل عند جرحه لان في حديث بريدة

عند مسلم فخره خفية وفي الحديث عند البخاري أنها لما أدقته الحجارة هرب فأدركها الحجرة
فخرجته زادق روايته حتى مات وأخرج أبو داود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم يعني حين أخبر
بهربه هلا رددتموه إلى وفي رواية تركتموه له ليتوب فيتوب الله عليه وأحسن من هذا الشافعي
وأحداه يصح رجوع المقر عن الإقرار فإذا هرب ترك له يرجع وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم
له ليتوب أشكال لأنه ما جاء إلا بما يطلب تطهيره من الذنوب وقد أخرج أبو داود أنه قال صلى
الله عليه وآله وسلم في قصة ماعز والذي نقص محمد بن عبد الله أنه الآن لي أنها راجعة تنقص فيها ولعلهم
يجاب بأن المراد له يرجع عن إقراره ويتوب بنفسه وبين الله تعالى في غفرته أو المراد ليتوب عن
أكذابه نفسه وأعلم أن قوله فأمر به فرجوه يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحضر الرجم
وأنه لا يجب أن يكون أول من يرحم الإمام فثبت عليه الحد بالإقرار وإلى هذا ذهب الشافعي
والأولى حمل ذلك على التنبؤ وعليه يحمل ما أخرجه البيهقي عن علي عليه السلام ورضي الله عنه
أنه قال أيما امرأتين عليهما ولد هاتوا وكان اعتراف فالإمام أول من يرحم فإن ثبت بالبينه فالشهود
أول من يرحم (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال لما أتى ماعز من مال إلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال له لعل قلب أو غمرت) بفتح العين المعجزة وسكون الميم فزأى في النهاية اه فسر
الغمر في بعض الأحاديث بالإشارة كالمزمن بالعين والموجب ولعل المراد هنا الجس باليد لأنه ورد
في بعض الروايات أو لمست عوضا عنه (أو نظرت قال لا رسول الله رواء البخاري) والمراد
استفهامه هل هو أطلق لفظ الزنا على أي هذه مجازا وذلك كجاء العين ترى ورثاها النظر والحديث
دليل على التثبت وتلقي المسقط للحد وأنه لا يتم التصريح في الزنا باللفظ الصريح الذي
لا يحتمل غير ذلك (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خطب فقال إن الله به لا محمد بالحق
وأزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعظناها ثم رجم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ورجعنا بعده فأخشي أن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم
في كتاب الله فيضاهوا بتركه فريضة أرثها الله وإن الرجم حق في كتاب الله على من زنا إذا أحسن من
الرجال والنساء وأقامت البينة أو كان الحبل) بفتح المهملة والموحدة (أو الاعتراف متفق
عليه) زاد الاسماعيل بعد قوله أو الاعتراف وقد قرأناها الشيخ والشيعة فأرجوهما البينة وبين
في رواية عند النسائي محلها من السورة أنها كانت في سورة الأحزاب وكذلك أخرج هذه الزيادة
في هذا الحديث الموطأ عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب وفي رواية زيادة إذا زنا فارجوهما البينة
نكالا من الله والله عزير بحكم وفي رواية لولا أن يقول الناس زاد عرفى كتاب الله لكتبته أي
وهذا القسم من نسخ التلاوة مع بقاء الحكم وقد عدله الأصوليون قسمين أقسام النسخ وفي
الحديث دليل على أنه إذا وجبت المرأة الخالية من الزوج أو السيد حبل ولم تدر كشيء أنه
ثبت الحد بالحبل وهو مذهب عمر واليه ذهب مالك وأصحابه وقال الشافعي وبوخيف ذاته
لا يثبت الحد بالبينة أو اعتراف لأن الحد وتنسقط بالشهادتين وأسد دل الأولون بأنه قاله عمر على
المنبر ولم ينكر عليه فينزل منزلة الإجماع قلت لا يخفى أن الدليل هو الإجماع لا ما ينزل منزلة
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا زنت
أمة أحدم قسعين زناها فليجلدها الحد ولا يرب عليها) بمائة تحية فثلثة فمائة تحية واحدة التعنيف

لفظا ومعنى (ثم انزقت فليجلدها الحد ولا يترب عليها ثم انزقت الثالثة فتبين زناها فليبيعها
 ولو يجمل من شعر متفق عليه وهذا لفظ مسلم) فيسب سائل الاول حل قوله فتبين زناها انه
 اذا علم السيد بزنا أمته جلدها وان لم يتم شهادة وذهب اليه بعض العلماء وقيل المراد اذا تبين
 زناها بما يتبين به حق الحرة وهو الشهادة أو الاقرار والشهادة تقام عند الحاكم ثم عند الاكثر
 وقال بعض الشافعية تقام عند السيد وفي قوله فليجلدها دليل على أن ولاية جلد الامة الى سيدها
 واليه ذهب الشافعي قبل ان ذلك اذا لم يكن في الزمان امام والا فالحدود اليه والاول اقوى والمراد
 بالجلد الحد المعروف في قوله تعالى فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب المسئلة الثانية
 قوله ولا يترب عليها وورد في لفظ السائق ولا يعتنقها وهو بمعنى ما هنا وهو نهي عن الجمع لها بين
 العقوبة بالتعنيف والجلد ومن قال المراد انه لا يقع بالتعنيف دون الجلد فقد بعد قال ابن
 بطال يؤخذ منه ان كل من أقيم عليه الحد لا يعزب بالتعنيف واللوم وانما يلحق ذلك بمن صدر منه
 قبل ان يرفع الى الامام للتحذير والتقوية فاذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه ويؤيد هذا نهي صلى
 الله عليه وآله وسلم عن سب الذي أقيم عليه حد الجمر وقال لا تكونوا عوناً للشيطان على
 أخيككم وفي قوله ثم انزقت الى آخره دليل على أن الزنا اذا تكرر منه الزنا بعد اقامة الحد
 عليه تكرر عليه الحد وأما اذا زنى مرات من دون تحلل اقامة الحد لم يجب عليه الا حد واحد
 ويؤخذ من ظاهر قوله فليبيعها انه لا يقيم عليها الحد قال المصنف في النسخ الاربع انه يجلد هاقبل
 البيع ثم يبيعها والسكوت عنه العلم بان الحد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه المسئلة الثالثة
 ظاهر الامر وجوب بيع السيد للامته وان اسالتهن تكرر منه الفنا حرم وهذا قول
 داود وأصحابه وذهب الجمهور الى أنه مستحب لا واجب قال ابن بطال حل الفقهاء الامر بالبيع
 على الخفض على مبادئ من تكرر منه لتسايطن بالسيد الرضا بذلك فيكون ديونا وقد ثبت
 لوعيد على من ائصفه البائة وفيه دليل على انه لا يجب فراق الزانية لان لفظ امه أحد كجام
 لمن يطوها ما لكها ومن لا يطوها لم يجعل الشارع مجرد الزنا موجبا للتراق اذا لو كان موجبا له
 لوجب فراقها في أول مرة بل لم يوجبها الا في الثالثة على القول بوجوب فراقها بالبيع كما قاله داود
 وأتباعه وهذا الايجاب لا مجرد الزنا بل لتكرره ثلاثا بل بالسيد الرضا ان لا يفتصف بالصفة
 القبيحة ويجرى هذا الحكم في الزوجة انه لا يجب طلاقها او فراقها لاجل الزنا بل ان تكرر منها
 وجب ما عرفت قالوا واعمالهم يبيعها في الثالثة لما ذكرنا قريسا لما في ذلك من الوسيلة الى تكثير
 أولاد الزنا قال وجهه بعضهم على الوجوب ولا سلفه من الامه فلان تغلبه وقد ثبت النهي
 عن ائضاع المال فكيف يجب بيع ماله قيمة خطيئة بالقبيحة انتهت قلت ولا يخفى ان الظاهر
 مع من قال بالوجوب ولم يأت القائل بالاحتساب بدليل على عدم الايجاب وقوله وقد ثبت النهي
 عن ائضاع المال قلنا ثبت هنا مخصص ذلك النهي وهو هذا الامر وقد وقع الاجماع على جواز
 بيع الشيء الثمين بالثمن الحقيقه اذا كان البائع عالميا وكذلك اذا كان جاهلا عند الجمهور وقوله
 ولما في ذلك من الوسيلة الى تكثير أولاد الزنا يقال ليس في الامر ببيعها قطع لذلك الا لا ينقطع
 الا بتركها وليس في بيعها ما يصيرها تاركه وقد قيل في وجه الحكمة في الامر ببيعها مع انه
 ليس من موانع الزنا انه جواز أن تستغنى عند المشتري وتعلم بان اخر احكام من ملك السيد الاول

بسبب الزنا فتترك خشية من تطلعها عند المالئ ولا تده قد يعفها ما تسرى إليها أو يتر ويحبها
المسئلة الرابعة هل يجب على البائع أن يعرف المشتري سبب بيعها لتلايد خل تحت قوله من
غشاقليس مالان الزنا عيب ولا أمر بالخط من الفجعة يحتمل أن لا يجب عليه ذلك لان الشارع قد
أمره ببيعها ولو لم ير مريان عيبا ثم هذا العيب ليس معلوما بثبوته في الاستقبال فقد يتوب
التاجر ويغير الباري وكذا وقد وقع فيها وأقيم عليها الحد قد صير كغير الواقع ولهذا نهى
عن التعنيف لها وبيان عيبها قد يكون من التعنيف وحمل بسبب ذلك كره لسبب بيعها فله
يذهب ويدخل تحت عموم المناهضة المسئلة الخامسة في اطلاق الحديث دليل على اقامة
الحد على الامه مطلقا سواء أحسنه أو لا وفي قوله تعالى فإذا أحسن فإن ابن بقا حصة فعلمين
نصف ما على المحسنات من العذاب دليل على شرطية الاحسان ولكن يحتمل انه شرط
للتصنيف في جلد المحسنة من الاماء وان عليها نصف الجلد لا الرجم اذا لم تنصف فيكون قائمة
التصنيف في الآية وصرح: تفصيل الاطلاق قول على عليه السلام وروى عنه في خطبه ما بها
الناس أقيموا على أن فائكم الحد من أحسن منهن ومن لم يحسن رواده ابن عيينة ويحيى بن سعيد
عن ابن شهاب كما قال مالك وهذا مذهب الجمهور وذهب جماعة من العلماء إلى أن لا يجب من
العبد والامه الامه أحسن وهو مذهب ابن عباس ولكنه يؤيد كلام الجمهور باطلاق الحديث
الاتق وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقيموا الحدود
على ما ملكتم أيما تكبروا وأوداودوه وفي مسلم موقوف على علي رضي الله عنه وأخرجه
البيهقي مرفوعا وقد غفل الحاكم ونظن انه لم يذكره أحد الشيخين واستدركه عليه ما قلت يمكن انه
استدركه لكون مسلم لم يرفعه وقد ثبت عندنا كبره الحديث دل على ما دل عليه الحديث
الاول من اقامة المالك الحد على المالك الا أن هذا يبعد كونهم وانهم ودل على اقامة الحد
عليهم مطلقا أحسنوا أولا وعلى ان اقامته على المالك ذكرنا كذا وأنتي واختلف في الامه المزوجة
فالجهر يقولون حدها الى سيدها وقال مالك حدها الى الامام الا أن يكون زوجها عبدا
لمالكها فأمرها الى السيد وظاهره انه لا يشترط في السيد شرط صلاحية ولا غيرها قال ابن حزم
يقع السيد الا أن يكون كافرا قال لانهم لا يقرون الا بالصغار وفي تسلطه على اقامه الحد
منا فالتلك ثم ظاهر الحديث ان السيد اقامه حد السرقة والشرب وقد نهى في ذلك جماعة
بلا دليل ناهض وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قطع يد غلامه
سرق وجلد عبد الهزني من غير أن يرفعهما الى الوالي وأخرج مالك في الموطأ بسند ان عبدا
لبنى عبد الله بن أبي بكر سرق فأعترف فأمرت به عائشة فقطع يده وأخرج الشافعي وعبد
الرزاق بسندهما الى الحسين بن محمد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حدثت جارية لها زنت وروى ابن وهب عن ابن جريح عن عمرو بن دينار أن فاطمة بنت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كانت تجلد وليدتها حين اذازت وذهب الخنيفة الى أنه لا يقيم
الحد مطلقا (١) الا الامام أو من أذن له وقد استدلت الطحاوي بما أخرجه من طريق مسلم بن
يسار قال كان أبو عبد الله رجلا من الصحابة يقول الزكاة والحدود والقي موالجعة الى السلطان
قال الطحاوي ولا تعلم له مخالفة من الصحابة وقد تعقبه ابن حزم فقال بل خالفه اثنا عشر نفسا من

(١) إشارة الى مذهب
الأوزاعي والثوري لانهما
يقولان لا يقيم السيد الاحد
الزنا لعنه أبو تراب

العصابة وقد سمعت ماروي عن العصابة وكونه رد اعلى الطحاوى ومن ذلك ما أخرجه البيهقي عن
 عمرو بن مرة عنه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال أدركت بقايا الانصار وهم يضربون الوليدة من
 ولائدهم في مجالسهم اذ اذنت قال الشافعي وكان ابن مسعود يامر به وأبو رزينة يحد وليدته
 (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه ان امرأتين جهننة) هي المعروفة بالقاء دية (أتت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي حبلى من الزنا فالتبأني الله أصبت حدا فاقه على قد عابى
 الله صلى الله عليه وسلم ولها فقال أحسن اليها فاذا وضعت فأتني بها ففعل فأمر بها نبي الله صلى
 الله عليه وسلم فتكت) مبنى للمجهول أى شدت ووردية في رواية (عليها شأبها ثم أمر بها فوجرت
 ثم صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عمر صلى عليها رسول الله وقلذت فقال لقد
 نابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعهم وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت
 بنفسها لله تعالى ورواه مسلم) ظاهرا قوله فاذا وضعت فأتني بها ففعل فهو وقع الرجم عقيب الوضع
 إلا أنه قد ثبت في رواية أخرى سلم انها رجمت بعد أن قطعت ولدها وأتت بدو في يده كسرة خبز ففي
 رواية الكتاب طي واختصار قال النووي بعد ذكر الروايتين وهما في صحيح مسلم ظاهرهما
 الاختلاف فإن الثانية مصرية في أن رجمها كان بعد قطعه وأما الخبر الأولي انه رجمها عقيب
 الولادة فيجب تأويل الأولى وجعلها على وفق الثانية فيكون قوله في الرواية الأولى انه قام برجل من
 الانصار فقال الى رضاعه انما قاله بعد القطامة وأراد برضاعه كفالته وتربيته وسماه رضاعا مجازا
 انتهى باختصار والحديث دليل على وجوب الرجم وتقدم الكلام فيه وأما حديثها عليها
 فلاجل ان لا تكشف عن عداضطها من مس الحجارة واتفق العلماء على أنها رجم المرأة قاعدة
 والرجل قائما الا عند مالك فقال قاعدة او قيل بتخيير الامام بينهما وفي الحديث دليل انه صلى الله
 عليه وآله وسلم صلى على المرأة بنفسه ان سمعت الرواية بصلى بالبناء للمعلوم الا أنه قال الطبري
 انها بضم الصاد وكسر اللام قال كذا نحو في رواية ابن أبي شيبة وأبي داود وفي رواية لابي داود
 فأمرهم أن يصلا ولكن أكثر الروايات لم يفتح الصاد وفتح اللام وظاهر قول عمر صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم بامر الصلاة بنفسه فيؤيد رواية الاكثر لمسلم والقول بأن المراد من صلى أمر بان
 يصلى وانه أسند اليه صلى الله عليه وآله وسلم لكونه الآخر خلاف الظاهر فان الاصل الحقيقة
 وعلى كل تقدير فقد صلى صلى الله عليه وآله وسلم عليها وأمر بالصلاة فالقول بكره الصلاة على
 المرجوم يصادم النص الان يخص الكراهة بمن رجم بغير الاقرار بلحوازان له لم يقب فهذا ينزل على
 الخلاف في الصلاة على النفاق فالجمهور أنه يصلى عليهم ولا دليل مع المانع عن الصلاة عليهم وفي
 الحديث دليل على أن التوبة لا تسقط الحد وهو أصح القولين عند الشافعية والجمهور
 والخلاف في حد المحارب اذا تاب قبل القلعة عليه فانه يسقط بالتوبة عند الجمهور لقوله تعالى
 الا الذين تابوا من قبل أن تصدروا عليهم (وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال رجم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أسلم) يريد ما عزم مالك (ورجلا من اليهود وامرأة)
 يريد الجهننة (رواه مسلم وقصة اليهوديين في الصحيحين من حديث ابن عمر) أما حديث ما عزم
 والجهنية فتقدم ما في الحديث دليل على إقامة الحد على الكافر اذ انزى وهو قول الجمهور وذهب
 المالكية ومعظم الحنفية الى اشتراط الاسلام وانه المراد بالاحصان ونقل ابن عبد البر

الاتفاق عليه ورد قوله بأن الشافعي وأحمد لا يشترطان ذلك ودليلها وقوع التصريح بأن
 اليهودين الذين زنا كالأقدا حننا وقد أجاب من اشترط الاسلام عن هذا الحديث بأنه صلى الله
 عليه وآله وسلم انما رجعهما بحكم التوراة وليس من حكم الاسلام في شيء وانما هو من باب تنفيذ
 الحكم عليهما بما في كتابهما فان في التوراة الرحمة على الناصين وعلى غيره قال ابن العربي انما
 رجعهما لأقامة الحجة عليهما بالآية في شرعه مع قوله وان احكم بينهم بما أنزل الله ومن ثم
 استدعى شهودهم لتقوم الحجة عليهم ورده المطالب بأن الله تعالى قال وان احكم بينهم بما أنزل الله
 وانما جاءه القوم سائلين الحكم عنده كإدلت عليه الرواية فنبههم على ما كفوا عن حكم التوراة
 ولا جازان يكون حكم الاسلام عند مخالفا لذلك لأنه لا يجوز الحكم بالتسوية فدل على أنه
 انما احكمهم بالناسخ انتهى قلت ولا يخفى احتمال القصة للأمرين والقول الاول مبنى على عدم
 صحة شهادة أهل النعمة بعضهم على بعض والثاني مبنى على جوازها وفيه خلاف معروف
 وقد دلت القصة على صحة أنيحة أهل الكتاب لان ثبوت الاحسان فرع عن ثبوت حسنه وان
 الكفار يحاطبون بضرع الشرائع كذا قيل قلت ما انما طالب بضرع الشرائع فنبهه لتلوثه
 على حكمه صلى الله عليه وآله وسلم بشرعه لا بما في التوراة على أحد الاحتمالين (وعن سعيدين
 سعد بن عباد) هو انصارى قال الواقدي صحبته صحيحة كان واليا لصلبي بن أبي طاب رضي الله
 عنه على اليمن (قال كان بين أسياتنا) جمع بنت (روجيل) تصغير رجل (ضعيف خفي) بالحاء
 المجهة فوجدته ثلثة أي بخر (بأمة من) اما ثم فذكر ذلك لسعيد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال اضربوا احده فقالوا يا رسول الله انه أضعف من ذلك فقال خذوا عنكالا بكسر
 العين ثلثة برة قرطاس وهو العنق (فيه مائة شعراخ) بالشين المجهة أوله وراء آخره مبهمة
 بزة عنك كال وهو غصن دقيق في أعلى العنك (ثم اضربوه بضربة واحدة فضعوا رءاه أحد
 والنساء وابن ماجه واستخدم حسن لكن استلقوا في وصله وارساله) قال البيهقي المحدثون عن
 أبي امامة أي ابن سهل بن حنيف كونه ضربا ولا أخرجه أحد وابن ماجه من حديث أبي امامة عن
 سعيدين سعد بن عبادته وصولا وقد أضافنا لك غير مرة ان هذا الحديث بطلناه في رواية
 موصولة زائدة من نسخة مقبولة والمراد هنا بالمشكوك انفس الكبار التي يكون عليه شخصان
 صغار وهو للخل كالعنقود للعنب وكل واحد من تلك الاغصان يسمى شمراة وفي الحديث دليل
 على أن من كان ضعيفا لمرض وشحوه ولا يطيق إقامة الحد عليه بالسياسة أقيم عليه بما يحقه مجموعا
 دفعه واحدة من غير تكرار للضرب بمثل المشكول ونحوه والى هذا ذهب الجاهل هائل اولاد
 ان سائر الحدود وجميع الشرائع ليقع المقصود من الحدود قيل يجرى وان لم يشر جميعه وهو
 الحق فانه لم يخلق الله تعالى العناكيل مضافة لكل واحد الى جنب الآخر عرضا منتشرة الى علم
 مائة فقط ومع عدم الانتشار يمنع مباشرة كل فرد منها فان كل المريض يجرى زوال مرضه أو خيف
 عليه لشدة حر أو برد آخر الحد عليه الى زوال ما يخاف (وعن ابن عباس رضي الله عنهما
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقولوا القاتل والمقتول
 به ومن وجدتموه وقع على جمعة فاقولوا واقتلوا الجمعة رءاه أحد الاربعة ورجله الموقوفون
 الا ان فيه اختلافا) (١) ظاهرا ان الاختلاف في الحديث جميعه لا في قوله ومن وجدتموه الخ

(١) قوله اختلافا قلت لفظ
 النساء لن الله من عمل
 على قوم لوط وقال الترمذي
 انما يعرف من هذا الوجه
 انتهى وهو من رواية عمرو
 ابن أبي عمرو مولى المطلب
 قال ابن معين يكره عليه
 حديثه اقلوا القاتل
 والمقتول به انتهى أقاده
 للمندري له أبو تراب

فقط وذلك ان الحديث قد روى عن ابن عباس مفردا وهو مختلف في ثبوت كل واحد من
الاحرين أما الحكم الاول فانه قد اخرج البيهقي من حديث سعد بن جبير وبجاهد عن ابن عباس
في البكر يوجب على اللوطية قال يرحم وأخرج عنه انه قال ينظر أعلی بناء في القرية فيرى به منكسا
ثم يبيع الجارة وأما الثاني فانه اخرج عن عاصم بن بهدلة عن أنس بن مالك عن ابن عباس انه سئل
عن الذي يأتي البهيمه قال لا حد عليه فهذا الاختلاف عنه دل على انه ليس عنده مستقيم ما عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما تكلم باجتهاده كذا قيل في بيان وجه قول المصنف ان
فيه اختلافا والحديث فيه مسئلتان الاولى فيمن عمل على قوم لوط ولا ريب انه ارتكب كبيرة
وفي حكمها أقوال الاول انه يحد حد الزاني قياسا عليه بجماع ايلاج محرم في فرج محرم وهذا
قول جماعة من السلف والخلف والمهرجع الشافعي واعتدوا عن الحديث بان فيه مقالا فلا
ينقض على ما تقدم المسلم الا انه لا ينفى ان هذه الاوصاف التي جعلوها وجعلوها عليه لا لحاق
الواط بالزنا لادليل على عليتها والثاني يقتل الفاعل والمفعول به محصنين كائنا وغير محصنين
لحديث المذكور وهو قديم قول الشافعي وكان طريقة الفقهاء ان يقولوا في القتل فعل ولم ينكر
فكان اجماعا سماعا تكرر من أبي بكر وعلي وغيرهما وتجب في المار من قوله الذهاب الى هذا مع
وضوح دليله لفظا وبلوغا في حديثه به سندا الثالث انه يحرق بالبارقا خرج البيهقي انه اجتمع
رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على تحريق الفاعل والمفعول به وفيه قصة
وفي اسناده ارسال وقال الحافظ المنذرى حرق اللوطية بالنار اربعة من اهل قضاء أبو بكر الصديق
وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك الرابع انه يرى من أعلی بناء في القرية
منكسا ثم يبيع الجارة قوله البيهقي عن علي رضي الله عنه وتقدم عن ابن عباس رضي الله عنه
المسئلة الثانية فيمن أتى بهيمة ذل الحديث على تحريم ذلك وان حرمه بآتيها قلة والبسه ذهب
الشافعي في أخير قوله وقال ان صح الحديث فانه يوروى عن القاسم وذهب الشافعي في قوله
انه يجب حد الزنا قاسا على الزاني وذهب ابن حنبل وغيره الى انه يعز فقط اذ ليس بزنا والحديث
قد تكلم فيه بجماعة ودل على وجوب قتل البهيمه كولة كانت أو لا والى ذلك ذهب على
رضي الله عنه وقول الشافعي وقد قيل لابن عباس ما شأن البهيمه قال ما سمعت من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك شيئا ولكن أرى انه كره ان يؤكل من لحمها أو ينتفع بها بعد ذلك
العمل ويروى انه قال في الجواب انها ترى فيقال هذه فعل بها ما فعل وذهبت الحنفية الى انه يكره
أكلها فظاهرها انه لا يجب قتلها قال الخطابي الحديث هذا معارض بهيمه صلى الله عليه وآله وسلم
عن قتل الحيوان الا لما كلة قال في البصر فيصنع له ان أراد عقوبته بقتلها ان كانت له وهي
ما كولة بجماع الادة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب
وغرب وان أبي بكر ضرب وغيره واه الترمذي ورجاله ثقات الا انه اختلف في رفعه ووقفه)
وأخرج البيهقي ان عليا عليه السلام جلاوني من البصرة الى الكوفة أو من الكوفة الى البصرة
وتقدم تحقيق ذلك في التغريب وكأله ساقه المصنف رداعلى من زعم نسخ التغريب (وعن ابن
عباس رضي الله عنهما قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتحسين) جمع مخنث بالحاء المبهمة
فنون فقلته اسم مفعول أو اسم فاعل روى بهما (من الرجال والمترجلات من النساء وقال

أخرجهم من بيوتكم وراه الجارى) الممن منعه على الله عليه وآله وسلم لمتركب المعصية
 دال على كبرها وهو يحتمل الأخبار والأشياء كما قدمنا والمخت من الرجال المراد من يشبه
 بالنساء في حركاته وكلامه وغير ذلك من الأمور المختصة بالنساء والمراد من خلقه بذلك لاس
 ذلك من خلقه وخلقته والمراد بالجلات من النساء المشبهات بالرجال هكذا ورد تفسيره في
 حديث آخر أخرجه أبو داود وهذا دليل على تحريم تشبه الرجال بالنساء والعكس وقيل لادلالة
 العن على التحريم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأذن في الخشب بالخول على النساء وأما في
 من جمع منه وصف المرأة لا يظن له الأمن كان لها ريقه ولا أجل تتبع أو وصف الأجنبية
 قلت يحتمل أن من أدركه كان ذلك مصفاً لخلقها لا خلقها هذا وقال ابن القيم انتهى في
 التشبه بالنساء من الرجال إلى أن يؤتى في ذكره وبالرجال من النساء إلى أن يعطى الحق فإن
 لهذين الصفتين من اللوم والعقوبة أشد من لم يصل إلى ذلك قلت أمام من يؤتى من الرجل في ذكره
 فهو الذي خلقه حكمه قريباً (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا تفرقوا ما وجدتم لها مدفعاً أخرجه ابن ماجه وأسنده ضعيف وأخرجه
 الترمذي (١) والحاكم من حديث عائشة بقط اندر والحدود عن المسار ما استطعتم وهو
 ضعيف أيضاً وراه البيهقي عن علي رضي الله عنهما قوله بقط اندر والحدود بالمشبهات) وذكره
 المصنف في التلخيص عن علي رضي الله عنه مرفوعاً وتعلمه ولا ينبغي للأمام أن يعطل الحدود ذل
 وفيه المختارين نافع وهو منكر الحديث قاله البخاري لأنه ما قال المصنف في التلخيص عدة
 روايات موقوفة صحيح بعضها وهي تعاضد المرفوع وتدل على أنه أصلاً في الجمله وفيه دليل على أنه
 يدفع الحد بالمشبه التي يجوز وقوعها كدعوى الإكراه أو أنها أتت المرأة وهي ناعمة فيسبل قولها
 ويدفع عنها الحدود لا تكلف الينة على ما زعمه (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اجتنبوا هذه القانورات) جمع قانورة والمراد بها الفعل التقيج والقول
 السيي مما نهى الله تعالى عنه (التي نهى الله تعالى عنها هي التي فليست بستر الله وانسب إلى الله
 فانه من سدى لما صفة تقيم عليه كتاب الله عز وجل وراه الحاكم) وقال علي بن شريط ما (وعن
 المواطن من أصل يزيد بن أسلم) قال ابن عبد البر لا أعلم هذا الحديث أسند وجه من الرجوع
 ومراده بذلك حديث عائشة وأما حديث الحاكم فهو مسند مع أنه قال أمام الحرميين في النهاية
 أنه صحيح متفق على صحته قال ابن الصلاح وهذا مما يجب منه العارف بالحديث وله أسباط ملوك
 كثيرة أوقفه فيها أطراحه صناعة الحديث التي تقتصر إليها كل فقيه وعالم في الحديث دال على
 أنه يجب على من ألهم عصبة أن يستروا لا يفضح نفسه بالآقرار أو يبادر إلى التوبة نأبى صفحته
 للإمام والمراد بها حقيقة أمره وجب على الإمام إقامة الحد وقد أخرج أبو داود مرفوعاً
 تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب

• (باب حد القذف) •

القذف لغة قال يبنى في الشرع الذي يوطأ موجب الحد على القذف (عن عائشة رضي الله
 عنها قالت لما رآه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المبر وكذا ذلك وتلا المرآن

(١) قال الترمذي بعد
 أخرجه حديث عائشة
 لا تعرفه مرفوعاً إلا من
 حديث محمد بن ربيعة عن
 يزيد بن زياد القمشي ثم قال
 يزيد بن زياد القمشي ضعيف
 في الحديث انتهى أبو تراب

(١) كما رواه ابن أبي حاتم
والحاكم في الاكليل من
مرسل سعيد بن المسيب وفي
البخاري العشر الايات الى
قوله والله يعلم وانتم لا تعلمون
وفيها باعتبار العدد وايات
آخر انتهى ابو تراب

من قوله ان الذين جاؤا بالافك الى آخر (١) ثمان عشر آية على احدي الروايات في العدد (فلما نزل
امر برجلين) هما حسان ومسطح (واحدة) هي حنة بنت جحش (فضروا الحدا فترجما حنظل
والاربعة وأشار اليه البخاري) في الحديث ثبوت حنظل القذف وهو ثابت لقوله تعالى والذين
يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الآية وظاهر ما نعلم ثبت القذف لعائشة الامن الثلاثة
المذكورين وقد ثبت ان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن سائل ولكنه لم يثبت انه جلدته صلى الله
عليه وآله وسلم حنظل القذف وقد ذكر ذلك ابن القيم وعدا عذرا في تركه صلى الله عليه وآله وسلم
لخدمه ولكنه قد أخرج الحاكم في الاكليل انه صلى الله عليه وآله وسلم حنظل من حنظل القذف وآما
قول الماوردي انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجلد أحد من القذف لعائشة وعلم بان الحدا حنظل
ثبتت عينه واقرا فقد رقبته بأنه ثبت ما يوجب به نص القرآن وحنظل القذف ثبت بعد ثبوت
مصدق به ولا يحتاج في ثبانه الى بينة قلت ولا يخفى ان القرآن لم يعين أحد من القذف وكله
يريد ما ثبت في تفسير الايات فانه ثبت ان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن سائل وان مسطحا
من القذف وهو المراد بذيول قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا أولى القربى
الآية (٢) وعن أنس بن مالك قال أول لعان كان في الاسلام ان شريك بن حنظل خذف حلال
ابن أمية بامر الله فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم الينته ولا تخلف ظهره الحديث أخرجه
أبو يعلى ورجاله ثقات وفي البخاري نحوه من حديث ابن عباس (قوله أول لعان قد اختلفت
الروايات في حجب نزول آية اللعان ففي رواية أنس هذه انه نزلت في قصة حلال وفي أخرى انها
نزلت في قصة عويمر الجملاني ولا ريب ان أول لعان كان ينزل ولها البيان الحكم وجمع بينهما لما
نزلت في شأن حلال وصانف يحيى عويمر الجملاني وقيل غير ذلك والحديث دليل على ان الزوج
إذا هم من الينته على ما ادعاه من ذلك الامر وجب عليه الحد الا انه نسخ وجوب الحد عليه
بالملاعنة وهذا من نسخ السنة بالقرآن ان كانت آية جلد القذف هي قوله تعالى والذين يرمون
المحصنات الآية ساجدة نزولا على آية اللعان والافاقية اللعان إما ما صحت على تقدير تراخي النزول
عند من يستترطه لقذف الزوج ومحضه ان لم يتراخ النزول أو تكون آية اللعان قرينة على
انه أراد بالعموم في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات المحصور وهو من عدد القاذفين ووجه
من باب استعمال العام في الخاص بخصوصه كذا قيل والتحقيق ان الازواج القاذفين لا نزاع لهم
بأقون في عموم الآية وانما جعل الله شهادة الزوج أربع شهادات بالله قائمة مقام الاربعة
الشهادات لاسي الله أي بانهم شهادة فعلا لشهادتهم أربع شهادات بالله فإذا تكلم عن
الايمن وجب عليه جلد القذف كما انه اذا رمى أجنبي أجنبي ولم يأت بأربعة شهداء جلد القذف
فالازواج باقون في عموم والذين يرمون المحصنات داخلون في حكمه ولذا قال صلى الله عليه وآله
وسلم الينته ولا تخلف ظهره وانما نزل آية اللعان لافادة انه اذا فقد الزوج الينته وهم الاربعة
الشهادت فقد جعل الله تعالى عوضهم الاربعة الايمان وزاد الخامسة قلنا كيدوا والتشديد وجلد
الزوج بانك قول الجمهور كانه قبل في الآية الاولى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولم يحلفوا ان كانوا
أزواج لمن رموا وغاية انها قبلت الآية الثانية بعض أفراد عموم الاولى بمقدار الأعوض عن القيد
الاول اذا فقد الاول والله أعلم (وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو أبو عمران عبد الله بن عامر

(١) والأوزاعي وأبو ثور
وإظهارية اهـ

القارئ الشامي كان عالماً ثقة حافظاً لما رواه في الطبقة الثانية من التابعين أحد أقرابه السبعة
رورى عن والده بن الامتق وغيره وقرأ القرآن على المغيرين بن شهاب المخزومي عن عثمان بن عفان
ولسنة احدى وعشرين من الهجرة قومات ستمائة وعشرة ومائة (قال لقد أدركت أبا بكر وعمر
وعثمان ومن بعدهم فلم أرهم يقرءون المaul في القنف إلا أربعين راءاً والواو التوري في
جامعه) دل على أن رأى من ذكر تصنيف حد القنف على المaul ولا يصح أن النص ورد في
تصنيف حد الزنا في الاماء بقوله تعالى فاعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب فكانهم قاسوا
عليه حد القنف في الامة ان كانت فاذقه ونخصوا بالقياس عموم الذين يرمون المحصنات ثم
قاسوا العبد على الامة في تصنيف الحد في الزنا والقنف بجامع الملك وعلى رأى من يقول بعدم
دخول الممالك في العمومات لا تخصيص الامة بذهبهم ورد في الاصول وهذا مذهب الجاهل
من علماء الامصار وذهب ابن سعد وعمر بن عبد العزيز (١) الى انه لا ينف حد القنف على
العبد لعدم الامة وكانهم لا يرون العمل بالقياس كاهل رأى الظاهرية والتهنيق ان القياس غير
تام هنا لانهم جعلوا العلة في الحاق العبد بالامة الملك ولادليل على انه العلة الا ما يدعون من السبر
والتهنيق والحق انه ليس من مسائل العلة وأى مانع من كون الاوثى تجزء العلة لنفس حد الامة
لان الاماميين ينفون ولما قال تعالى ومن يكرههن فان اقمن بعدهن فاعلمن عقورن رحيم رأى
لهن ولم يأت مثل ذلك في الذكور اذ لا يعلون على أنفسهم وحيث يقول انه لا يعلق العبد بالامة
في تصنيف حد الزنا ولا القنف وكذلك الامة لا ينف لها حد القنف ودعوى الاجماع على
تصنيف حد الزنا غير صحيحة بخلاف ما رواه في القنف فقد سمعت الخلاف منه ومن غيره
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قنف مملوكه
يقام عليه الحد يوم القيامة الا ان يكون كمال متفق عليه) فيم دلي على انه لا يحد المالك في
الدنيا اذ اذق مملوكه وان كل دخلنا تحت عموم آية القنف بناء على انه لم يرد بالاحسان الحرية
ولا الترويح وهو لظن مسترئ يطلق على الحر وعلى المحسن وعلى المسلم لان صلى الله عليه وآله وسلم
أخبر انه يحد لقتله مملوكه يوم القيامة ولو وجب حد في الدنيا لم يجب عليه الحد يوم القيامة اذ قد
ورد ان هذه الحدود كفارات لمن أقيمت عليه وهذا الجماع وما اذ القنف العبد غير ماله فانه أجمع
العلماء على انه لا يحد فاذقه الامة الواحدة فضعها خلاف فذهب الشافعية وأبو حنيفة الى انه لا حد
أيضا على فاذقه لانهم اعموا قبل موت سيدها وذهب مالك والظاهرية الى أنه يحد وصرح ذلك
عن ابن عمر

• (باب حد السرقة) •

عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطع يد السارق الا
في ربع دينار فصاعداً) نصب على الحال ويستعمل بالقائه ثم ولا ياتي بالواو قبل معاء ولو زادوا
زاد لم يكن الا صاعداً فهو حال مؤكدة (متفق عليه واللفظ لم يقطع الجازي تقطع يد السارق
في ربع دينار فصاعداً وفي رواية لاجد) أي عن عائشة وهو الحديث الثاني (أقطعوا في ربع دينار
ولا تقطعوا فيما هو أكثر من ذلك) ايجاب حد السرقة ثابت بالقرآن والسارق والسارقة الآية ولم

يذكر في القرآن نصاب ما يقطع فيه ما اختلف العلماء في مسائل الأولى هل يشترط النصاب ولا ذهب
 الجمهور إلى اشتراط مستدلين بهذه الأحاديث الثابتة وذهب الحسن والقاهر بنون الخوارزمي إلى
 أنه لا يشترط بل يقطع في القليل والكثير لا إطلاق إلا يقولوا أخرجه البخاري من حديث أبي
 هريرة أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فقطع يده ويسرق الخيل
 فقطع يده وأجيب بأن الآية مطلقة في جنس السرقة وقدر الحديث بيان لها وبأن المراد
 من حديث البيضة غير القطع بسرقتها بل الإخبار بتقصير شأن السارق وخسار قماره من
 السرقة وهو أنه تعاطى هذه الأشياء المحترقة وصارت له خلقا فجاءه سرقة ما هو أكثر من ذلك
 مما يبلغ قدره ما يقطع فيه فليذكر هذا القليل قبل أن نعلم العادة فتعاطى سرقة ما هو أكثر من ذلك
 ذكر هذا الخطأ وسبقه ابن قتيبة إليه وقطعه حديث من روى عنه مسدد بن الوليد فقص قطف حديث
 تصديق بولو بقطع يده ومن المعلوم أن مقصص القطع لا يصح تسبيله ولا التصديق بالطلب
 المحرق لعدم الانتفاع مما قلصه على الله عليه وآله وسلم إلا المبالغة في التهريب (١) الثانية
 اختلف الجمهور في قدر النصاب بعد مباشرة طميه له على أقوال بلغت إلى عشرين قولاً والذي قام
 الدليل عليه منها قولان الأول أن النصاب الذي يقطع به ربع دينار من الذهب وثلاثة دراهم
 من الفضة وهذا مذهب فقهاء الحجاز والشافعي وغيرهم مستدلين بحديث عائشة المذکور فإنه
 بيان لا إطلاق الآية وقد أخرجه الشيخان كما جعت وهو نص في الربع دينار قالوا أو الثلاثة
 الدراهم قيمته ربع دينار ولما يأتي من أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في جحش قيمته ثلاثة دراهم
 قال الشافعي إن الثلاثة الدراهم إذا لم يحس قيمته ربع دينار لم يوجب القطع وأجابه أيضاً
 أخرجه ابن المنذر أنه في عثمان بسارق سرق أربع مئتمرات بثلاثة دراهم من حساب الدينار يثنى
 عشر فقطع وأخرج أيضاً أن علياً عليه السلام قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفاً
 وقال الشافعي ربع دينار موافق الثلاثة دراهم وذلك أن الصرف على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اثنا عشر درهماً دينار وكذلك كان بعده ولهذا أقومت الدين في اثني عشر ألفاً من
 الورق وأصدى دينار من الذهب القول الثاني لا كثر فقهاء العراق أنه لا يوجب القطع إلا سرقة
 عشر دراهم ولا يجب في أقل من ذلك واستدلوا بذلك بأخرجه البيهقي والطحاوي من طريق
 محمد بن إسحق من حديث ابن عباس أنه كان عن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عشر دراهم وروى أيضاً محمد بن إسحق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قالوا
 وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في جحش وإن كان قيمته
 أن قيمته ثلاثة دراهم لكن هذه الرواية قد عارضتها رواية الصحيحين والواجب الاحتياط فيها
 يستباح بها الضوالم المهرم قطعه إلا بمقتضى غيب الاختلافتين وهو لا كثر وقال ابن العربي ذهب
 صفيان الثوري مع جلالة في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشر دراهم وذلك أن السيد
 محرم قال لا جاع فلا تستباح إلا جمع عليه والعشر متفق على القطع به عند الجميع فيتمسك
 به ما لم يقطع الاتفاق على دون ذلك قلت قد استفيد من هذه الروايات الاضطراب في قدر قيمة الجن
 من ثلاثة دراهم وأربعة دراهم وغير ذلك مما ورد في قدر قيمته وروايتي في قدر قيمة الجن
 عائشة صريحة في المقدار فلا يقدم عليها ما فيه اضطراب على أن الأرجح أن قيمة الجن ثلاثة

(١) في حديث البيضة
 والترغيب في حديث المسجد
 والصدقة هـ

دراهم لما أتى من حديث ابن عمر المتفق عليه وباقي الأحاديث المخالفة لا تقاومه سنداً وأما الاحتياط بعد ثبوت الدليل فهو في اتباع الدليل لا فيما عداه على أن رواية التقدير بقية المجن بال عشرة جاءت من طريق ابن اسحق ومن طريق عمرو بن شعيب وفيهما كلام معروف وإن كنا لا نرى القدح في ابن اسحق بخلافه كما قررناه في مواضع أخرى المسئلة الثالثة اختلف القائلون بشرطية النصاب فيما يقدر به غير الذهب والفضة فقال مالك في المشهور يقوم بالدرهم لاربعة الدينار يعني إذا اختلف صرف فهم مثل أن يكون ربع دينار صرف درهمين مثلاً وقال الشافعي الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها قال الحنابلة ولذلك كانت الصكوك القديمة يكتب فيها عشرة دراهم ووزن سبعة مثاقيل فعرفت الدراهم بالدينار وحصرتها حتى قال الشافعي أن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم يوجب القطع كما قدمناه وقال بقول الشافعي في التقويم أبو ثور والاوزاعي ودادود وقال أحمد بقول مالك في التقويم بالدرهم وهذا القولان في قدر النصاب تنفر عان الدليل كما عرفت وفي الباب أقوال كما قدمنا لم ينضض لها دليل فلا حاجة إلى شغل الأوراق والأوقات بالقل والقليل (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع في حين ثمنه ثلاثة دراهم متفق عليه) المجن بكسر الميم وبالجم الترس مفعول من الاجتنان وهو الاستتار والاختفاء وكسرت ميمه لأنه آله في الاستتار قال

وكان مجنى دون من كنت أتقى • ثلاث شصوص كأعبان ومغفر

وقد عرفت مما مضى أن الثلاثة الدراهم ربع دينار ويدل له قوله في رواية أحمد ولا تقطعوا فيها هو أدنى من ذلك بعد ذكره القطع في الربع الدينار ثم أخبر الراوي هنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في ثلاثة دراهم ما ذاك إلا لأنها ربع دينار والنا في قوله ولا تقطعوا فيها هو أدنى من ذلك وقوله هنا قيمته هذا هو المعتبر أعنى القيمة وورد في بعض ألفاظ هذا الحديث عند الشيخين يلفظ ثمنه ثلاثة دراهم قال ابن دقيق العبد المعتبر القيمة وما ورد في بعض الروايات من ذكر الفئ فكأنه لتساويهم ما عند الناس في ذلك الوقت أو في عرف الراوي وأما اعتبار الغلبة والأخلاق اختلست التهمة والتمن الذي شربه به ما يكلم به اعتبار القيمة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده متفق عليه) تقدم أنه من أدلة الظاهرية ولكنه مؤول بما ذكرنا من الموجب لتأويله ما عرفته من قوله في المتفق عليه لا تقطع يدا السارق إلا في ربع دينار وقوله فيما أخرجه أحمد ولا تقطعوا فيها هو أدنى من ذلك قطع يدا السارق أو يدا غيره كما أنه أماناً ويل الأعشى بأنه أريد البيضة بيضة الحديد وبالحبل حبل السفن فغير صحيح لأن الحديث ظاهر في التهجين على السارق بتقويته العظيم بالخير قيل فالوجه في تأويله أن قوله فتقطع خبر لا أمر ولا فعل وذلك ليس بدليل لجواز أن يريد صلى الله عليه وآله وسلم أنه يقطعهم لا يرمي النصاب أو بشهادة على النصاب ولا يصح إلا بدونه أو بخون ذلك (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال) مخاطباً لاسامة (أتشفع في حلم من حدود الله ثم قام فاخطب فقال يا أيها الناس اغناها لك الذين من قبلكم إنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد

(١) اسمها فاطمة بنت
الاسود بن عبد الاسد بن
عبد الله قتل أبوها كفرة
يوم بدر قله جزء رضى الله
عنه اه أبو تراب

متفق عليه واللفظ لم وله) أى سلم (من وجه آخر عن عائشة كانت امرأته تستعير المتاع
وتجده فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقطع بها) الخطاب في قوله تشفع لامة بن زيد
كامله ما في البخاري ان قرئنا أنهم المرأة الخزومية (١) التي سرق قالوا من يكلم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن يجترئ عليه إلا ما كتب رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال تشفع الحديث وهذا المستفهام تكرار
وكأنه قد سبق علم اسامة بأنه لا شفاعه في حد وفي الحديث مستثنان الاول النبي عن الشفاعه
في الحدود و ترجم البخاري باب كراهه الشفاعه في الحد اذا رفع الى السلطان وقد دللنا القديمن
ان السكره بعد الرفع ما في بعض روايات هذا الحديث فله صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا سامة لا تشفع لا تشفع في حد فان الحد و اذا انتهت الى قليب عتقك وأخرج أبو داود
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني
من حد فقد وجب وجهي له الحاكم وأخرج أبو داود والحاكم وصحبه من حديث ابن عمر
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من حالت شفاعته دون حد من حدود
الله فقد ضا الله في امره وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه أصح عن ابن عمر موقوفا وفي الطبراني
من حديث أبي هريرة روى عن علقمة فقد ضا الله في ملكه وأخرج الدارقطني من حديث الزبير
موصولا بلفظ اشفعوا ما لم يصل الى الوالي فاذا وصل الى الوالي فمفلا غا الله عنه وأخرج
الطبراني عن عروة بن الزبير قال ان الزبير سارقا تشفع فيه فقتل حتى بلغ الامام فقال ان بلغ
الامام فلن الله الشافع والمشفع قيل وهذا الموقوف هو المعتد وثاني قصة الذي سرق رداء
صفوان ورفع اليه صلى الله عليه وآله وسلم ثم أراد ان لا يقطع فقال صلى الله عليه وآله وسلم هلا
قبل ان تأتي بي هو يأتي من أخرجه وهذا الاحاديث متعاضدة على تحريم الشفاعه بعد البلوغ الى
الامام وأنه يجب على الامام اقامة الحد وادعى ابن عبد البر الاجماع على ذلك ومثله في البحر وقيل
الخطابي عن مالك انه مرفوع بين من عرف بأذية الناس وغيره فقال لا تشفع في الاول مطلقا أي قبل
الرفع وبعده وفي الثاني تحسن الشفاعه قبل الرفع وفي حديث عن عائشة أقبلوا نوى الهيئات
زلاتهم الا في الحدود ما يدل على جواز الشفاعه في التعزيرات لا في الحدود ونقل ابن عبد البر
الاتفاق على ذلك المسئلة الثانية في قوله كانت امرأته تستعير المتاع وتجده وأخرجه القسافي
بلفظ استعارت المرأه على السنة تاس يعرفون وهي لا تعرف قباعته وأخذت ثمنه وأخرجه عبد
الرزاق بسند صحيح الى أبي بكر بن عبد الرحمن ان امرأته استعيرت ثوبا ان فلانة تستعير حليا
فأعارتها يا مفسكت لا ترأه فأتت الى التي استعارت لها ثوبا فقالت ما استعرتك ثوبا فرجعت
الى الاخرى فأنكرت فأتت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعداها فاسألهما فقالت التي هي عنك
بالحق ما استعرت منها شيئا فقال اذهبوا اليه فأتته فمقت فإشها فأتته وأخذوه فأمر بها
فقطعت والحديث دليل على انه يجب القطع على جاحد العارية وهو مذهب أحدوا الحق
والظاهرية واتصروا ان حرم ووجه دلالة الحديث على ذلك واضحة فله صلى الله عليه وآله وسلم
رب القطع على جاحد العارية وقال ابن دقيق العيد انه لا يثبت الحكم المرتب على الخلود حتى
يتبين ترجيح رواية من روى انها كانت جاحدة على رواية من روى انها كانت سارقة وذهب

الجاهلية لا يجب القطع في جحد العارية قالوا لان الآية في السارق والجاحد لا يسمى سارقا وورد
هذا ابن القيم وقال ان الجحد داخل في اسم السرقة قلت دخول لفظ الجاحد تحت لفظ السارق
لغة لا نساخه عليه اللغة وأما الدليل فثبت قطع الجاحد بهذا الحديث قال الجمهور وحديث
الخزومي قد ورد بلفظ انها سرقة من طريق عائشة وجابر وعمر بن الزبير وموسى بن الاسود
وأخرجها البخاري ومسلم والبيهقي وغيرهم مصرحاً بذكر السرقة قالوا فقد تقرر انها سرقة ورواية
جحد العارية لا تدل على ان القطع كان لها بل انما ذكر جحد العارية لانه قد صار خلقا لها معروفا
فعرفت المراد به والقطع كان السرقة وهذا خلاصتها أجابه الخطابي ولا يخفى تكلفه ثم هو مبني
على ان المعبر عنه امرأة واحدة وليس في الحديث ما يدل على ذلك لكن في عبارة المصنف ما يشعر
بذلك فانه جعل الذي ذكره تأييراً واية وهو يقتضي من حيث الاشعار العادي انها حديث واحد
أشار اليه ابن دقيق العيد في شرح العمدة والمصنف هنا صنع ما صنع صاحب العمدة في سياق
الحديث ثم قال الجمهور ويؤيد ما ذهبنا اليه ما روى عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال ليس على خائ ولا منتهب ولا مختلس قطع رواء أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن
حبان قالوا وجاهد العارية خائن ولا يخفى ان هذا عام لكل خائن ولكنه مخصص بجاهد العارية
ويكون القطع فعين جحد العارية لا غيره من الخونة وقد ذهب بعض العلماء الى انه يخص القطع
بمن استعار على لسان غيره مخافة المصاهرة ثم تصرف في العارية وأتكره ما طول بها قال
فان هذا لا يقطع بمجرد الخيانة بل لمشاركة السارق في أخذ المال خفية والحديث فيه كلام كثير
لعلماء الحديث وقد خصه من سمعت وهذا يدل على ان الخائن لا قطع عليه والمراد بالخائن الذي يضم
ما لا يظهر في نفسه والخائن هنا هو الذي يأخذ المال خفية من مالك كمن ارادة اظهار له النصبة
والخلف والخائن أعم فانها قد تكون الخيانة في غير المال ومنه ثمانية الاعين وهي مشاركة الناظر
بطرفه ما لا يحل له نظره والمنتهب المغير من التهمة وهي الغارة والسلب وكان المراد هنا ما كان على
جهة الغلبة والقدر قوا المختلس السالب من اختلصه اذا سلبه واعلم ان العلماء اختلفوا في شرعية
أن تكون السرقة في حرز فذهب أحمد بن حنبل وأصحابه وهو قول الخوارج الى انه لا يترتب لعدم
ورود الدليل بأشتر اطعمه من السنة ولا طلاق الآية وذهب غيرهم الى اشتراطه مستدلين بهذا
الحديث اذ معهوم لزوم القطع فيما أخذت به ما ذكره هو ما كان عن خفية وأجيب بأن هذا
معهوم لا يثبت به قاعدة يقيد بها القرآن ويؤيد عدم اعتبار ما نهى صلى الله عليه وآله وسلم قطع من
أخذ رداء مصفوان من تحت رأسه من المسجد الحرام وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقطع يد
الخزومية وانما كانت تجحد ما استعيره وقال ابن بطال ان الحرز مأخوذ في مفعول السرقة لغة
فان صح فلا بد من التوفيق بينهما وبين ما ذكره لا يدل على اعتبار الحرز فالمسئلة كما ترى والاصل
عدم الشرط وأما استعير الله وأوقف حتى يفتح الله تعالى ﴿ وعن رافع بن خديج رضي الله
عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا قطع في غرة في النهاية الغمر هو الرطب
مادام في رأس النخلة فاذا قطع فهو الرطب قال ويقع على كل التمار (ولا كثر) هو بفتح الكاف
وفتح المثناة جاز التصل وهو خصمها الذي في وسط النخلة كما في النهاية (رواه المذكورون)
وهم أحمد والاربعة (وصححه أيضا الترمذي وابن حبان) كما صرحا ما قبله قال الطحاوي الحديث

تلقته الامتة بالقبول والنسر المراد بهما كان معلقا في التحل قبل ان يجزى بحر زو على هذا تأوله
 الشافعي وقال حواط المدينة ليست بحر زوا كرها تدخل من جوانبها والخراسم جامع للطب
 واليابس من الطب والعنب وغيرهما كافي البدر المنير أو ما الكثر فوقع تفسيره في رواية التساني
 بالجوار والجوار بالجم آخر ما مر من زمان هو شحم الفل الذي في وسط النخلة كافي النهاية والحديث
 فيه دليل على انه لا يجب القطع في سرقة الخمر والكثرة ظاهرة سواء كان على ظهر الميت له أو قد جاز
 والى هذا ذهب أبو حنيفة قال في نهاية الجته قال أبو حنيفة لا قطع في طعام ولا فيما أصله مباح
 كالسدر والخطب والحشيش وعنده في منعه القطع في الطعام الرطب قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا قطع في غر ولا كثر وعند الجمهور وإنه يقطع في كل بحر زوا كان على أصله باقيا أو قد جاز
 وسواء كان أصله مباحا كالخشيش ونحوه أو لا قالوا العموم الآية والأحاديث الواردة في
 اشتراط النصاب وأما حديث لا قطع في غر ولا كثر فقال الشافعي انه يخرج على ما كان عليه عادة
 أهل المدينتين عدم احراز حواطها فترك القطع لعدم الحز فاذا أحرزت الحواط كانت كفرها
 (وعن أبي أمية الخزرجي) لا يعرف له اسم عدا في أهل الجواز روى عنه أبو المنذر مولى أبي
 ذر هذا الحديث (قال أبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلص قد اعترف واعترا فلا ولم يوجد
 معه متاع فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما خالك) بكسر الهمزة وتخفا مجبة أي
 أظنك (سرق قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فامر به فقطع وحي به فقال استغفر الله
 وتب إليه فقال استغفر الله وأتوب إليه فقال اللهم تب عليه ثلاثا فخرجه أبو داود واللفظ له
 وأحمد والسناني وورجالة ثقات) وقال الخطابي في اسناده مقال والحديث اذاروا بمجهول
 لم يكن حجة ولم يجب الحكم به قال عبد الحق أبو المنذر المذكور في اسناده لم يرو عنه الاسحق
 ابن عبد الله بن أبي طلحة وفي الحديث دليل على انه ينفى للامام تلقين السارق الاتكار وقد
 روى عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لسارق أسرق قل لا قال الراقى لم يصحوا هذا
 الحديث وقال القزالي قوله قل لا لم يصححه الأئمة ورواه السيوطي موقوفا على أبي العرداء انه
 أتى بجارية سرق فقال لها أسرقتي قولي لا فقالت لا تخلي سبيلها وروى عبد الرزاق عن عمر
 أنه أتى برجل سرق فسأله أسرق قل لا فقال لا فتركه وساق روايات عن العمياء والاعلى
 التلقين واختلف في اقرار السارق فذهب أحمد واسحق الى انه لا بدق ثبوت السرقة الاقرار من
 اقراره مرتين وكان هذا دليلهم ولادلالة فيه لا يخرج مخرج الاستنبات وتلقين المسقط ولانه
 تردد الراوي هل مرتين أو ثلاثا وكان طريق الاحتياط لهم ان يشترطوا الاقرار ثلاثا ولم يقولوا به
 وذهب الفريقان وغيرهم الى انه يكفي الاقرار مرة واحدا كسائر الآثار ولا نها قد
 وجدت عدة روايات لم يذكرفها اشتراط عدد الاقرار (وأخرجه) أي حديث أبي أمية
 (الحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ففساقه جعنا موقا فيه اذ ذهبوا فاقطعوه
 ثم احسموه) بالمهملتين (وأخرجه البزار أيضا) أي من حديث أبي هريرة (وقال لا بأس
 باسناده) الحديث يدل على وجوب حسم ما قطع والحسم الذي بالنار أي يكرى محل القطع
 لينقطع الدم لان منافذ الدم تنسد واذا ترك فرعا استرسل الدم فيؤدي الى التلف وفي الحديث
 دلالة على انه يأمر بالقطع والحسم الامام وأجرة الصاطع والحسم من بيت المال وقيمة الدواء

الذي يحسم منه لأن ذلك واجب على غيره (قائدة) من السنة أن تعلق يد السارق في عنقه
 لما أخرجه السيوطي بسند من حديث فضالة بن عبيد الله مثل رأيت تعلق يد السارق في عنقه
 من السنة قال نعم رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع مارقاً ثم أمر يده فعلق في عنقه
 وأخرجه بسند من علي بن رضى الله عنه قطع مارقاً ثم أمر يده فعلق في عنقه وأخرجه عنه
 أيضاً أنه أقر عند مارق من نين فقطع يده وعلقها قال الراوي فكان في أنظر إلى يده فضر به صدره
 (وعن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يفرم
 السارق إذا أقيم عليه الحد وما السارق بين أنه منقطع وقال أبو حاتم هو منكرو رواد النسائي
 من حديث السور بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عوف والسور لم يذكر جده عبد الرحمن بن
 عوف قال النسائي هذا امرئ مسل وليس بثابت وكذلك أخرجه السيوطي وذكره عنه أخرى وفي
 الحديث دليل على أن العين المسروقة إذا تعلق في يد السارق لم يفرمها بعد أن وجب عليه القلع
 سواء تلفها قبل القطع أو بعده ورواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وفي شرح الكنتز على مذهبه
 دليل ذلك إجماع حقيق في حق واحد مخالف للأصول فصار القطع بـ لا من العزم ولذلك
 إذا ثبت بغيره قطع ما لم يقطع وذهب الشافعي وأجلوا آخرون ورواه عن أبي حنيفة أنه يفرم
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على الدماء أخت حتى تؤديه وحديث عبد الرحمن هذا لا تقوم به
 الحقيقة ما قبل فيه وقوله تعالى ولأنكوا أموالكم ينكم بالباطل ولا يحل مال امرئ مسلم إلا
 بطيب من نفسه ولأنه يقع في السرقة فتحقن حق الله تعالى وحق الله في ما تقضي كل حق
 موجب له ولأنه ظالم الإجماع على أنه إذا كان موجوداً بعينه أخذ منه فيكون إذا لم يوجد في نفسه
 قياساً على ما رآه الأموال الواجبة وقوله إجماع الحقيق مخالف للأصول دعوى غير صحيحة لأن
 الحقيق مختلفان فإن القطع لحكمة الرجز والتعزيم لتقويت حق الآدمي كافي للعصم ولا يفتي
 قوة هذا القول (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أنه سئل عن التمر المعلق فقال من أصاب بشيء من ذي حافة فمقتل حنينة) بنهم الحاء المعجمة
 وسكون الموحدة فتون وهو معطف الأزارو طرف الثوب (فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه
 فعليه العرامة والعقوبة ومن خرج بشيء منه بعد أن يؤويه (١) الجرين) هو موضع التمر الذي
 يحفظ فيه (فبلغ عن الجني فعليه القطع أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) قال المنذرى
 المراد بالتمر المعلق ما كان معطافاً التل قبل أن يجزى بجزز والتمرانم جامع للرطب واليابس من
 التمر والعنب وغيرهما وفي الحديث مسائل الأولى أنه إذا أخذ المحتاج فيه لسنة فته فانه مباح
 (٢) والثانية أنه يجرم عليه الخروج بشيء منه فأن خرج بشيء منه فلا يحل ما كان يكون قبل أن يجزى
 وقبل أن يأويه الجرين وأ بعده أن كان قبل الجذع عليه العرامة والعقوبة وإن كان بعد القطع
 وأو الجرين له فعليه القطع مع بلوغ المأخوذ التمر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فبلغ عن
 الجني وهذا مبني على أن الجرين حرز كما هو الغالب إذا قطع الأمن حرز كما يأتي الثالثة أنه
 أجل في الحديث العرامة والعقوبة ولكنه قد أخرج السيوطي تفسيرها بأنها عرامة مثلية وبأن
 العقوبة جلطات نكال وقد استدلل بحديث السيوطي هذا على جواز العقوبة بالمثل فإن غرامة
 مثلهم العقوبة بالمثل وقد أجازها الشافعي في القديم ثم يرجع عنه وقال لا تصاعف التمرانم على

(١) في القاموس الجرين بالضم
 وكأما البدر وأجرن التمر
 جعل فيه أه أبو تراب
 (٢) كما يفهم قوله فلا شيء
 عليه فانه نكرة في سياق
 التذييم فلا يلزم معنى فهو
 مباح والمراد من أخذه
 بفيه أنه أكله ولو تناوله
 يده أه أبو تراب

أحدث شيئا مما العقوبة في الإبدان لافي الاموال وقال هذا منسوخ والتامخه قضاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أهل المشقة بالليل ان ما أنزلت فهو ضامن على أهلها قال وانما يضمنونه بالقيمة وقد قلنا الكلام في ذلك في حديثهم رضى الله عنه أخذه منه اشراط الحرز في وجوب القطع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن يأويه الجحر وقوله في الحديث لا تسرق لا قطع في غير ولا في حريسة الجبل فإذا أواه البحرين أو المراح فاقطع فيما بلغ عن الجحر أخرجه النسائي قالوا والآخر ما خوذ في مفهوم السرقة فان السرقة والاحتراق هو الجحر مستتر في خفية لا ختم لا غير من حرز كافي القاموس وغيره فالحرز ما خوذ في مفهوم السرقة (١) لغة ولذا لا يقال بلن خان أماته سارق هذا مذهب الجمهور وذهب الظاهر به وآخرون الى عدم اشتراطه عملا بلاطلاق الآية الكريمة الا لا يخفى ان هذا كان الحرز ما خوذ في مفهوم السرقة فلا إطلاق في الآية واعلم ان حريسة الجبل بالحاء المهملة مفتوحة حمزة مفتوحة فتحة فسق مهملة والجبل بالميم فوجه قيل هي الحريسة أي ليس فيما يحرس بالجبل اذا سرق قطع لأنه ليس موضع حرز وقيل حريسة الجبل الشاة التي يدركها الليل قبل ان تصل الى ما واهها (٢) والمراد الذي تأوى اليه المشاة ليلًا كذا في جامع الاصول وهذا الاخير أقرب لمراد الحديث والله أعلم (٣) وعن صفوان بن امية رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما أمر بقطع الذي سرق رداه فضع فيه هلا كن ذلك قبل ان تأخيه به أخرجه أحدوا الاربعة وصححه ابن الجارود والحاكم الحديث أخرجه من طرق منها عن طاوس عن صفوان وروى عنها ابن عبد البر وقال ان سماع طاوس من صفوان يمكن لأما أدرك عثمان وقال أدركت سبعين شيخان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحديث قصة أخرجه البيهقي عن عطامن أبي رباح قال ينصفون ابن امية مضطجع بالبطحاء اذ جاء انسان فأنذره فتم تحت رأسه فاني به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامر بقطعه فقال اني أعزو وأتجاوز فقال فهلا قبل أن تأخيه به هلا فاقطع في بعضها انه كان في المسجد الحرام وفي آخر في مسجد المدينة تأمنا وفي الحديث دليل على انها تقطع يد السارق فيما كان ماله حافظا له وان لم يكن مغلطا عليه في مكان قال الشافعي رده صفوان كان يحوز بالبطحاء عليه والى هذا ذهب الشافعي والخنفية والمالكية وقال في نهاية المجتهد اذا نود النائم شاة فسد له حرز على ما جاء في رده صفوان قال في الكثر الخنفية ومن سرق من المسجد ناعورا بعنده يقطع وان كان غير يحوز بالحائط اذا المسجد باق لا حراز الاموال فلم يكن المال محرز بالمكان (٤) انتهى وتقدم الخلاف في الحرز واختلف القائلون بشرطية فقال الشافعي ومالك والامام يحيى ان لكل مال حرز يحصه فحرز المشاة ليس حرز القذهب والفضة وقال الخنفية ما أحرز فيه مال فهو حرز لغيره اذ الحرز ما وضع لمنع الداخل والخارج ان لا يخرج وما كان ليس كذلك فليس يحوز لآلغة ولا شرعا وكذلك قالوا المسجد والكعبة حرزان لا لهما وكسوتهما واختلفوا في القبر هل هو حرز لكفن فقطع أخذ أوليس يحوز فذهب الى ان النباش سارق جامع من الشافعي ومالك وقالوا يقطع لانه أخذ المال خفية من حرزه وقد روى عن علي رضى الله عنه قال لا تقربوا التورى وأبو حنيفة لا تقطع النباش لان القبر ليس يحوز وفي المنار هذه المسئلة فيها صعوبة لان حرمة الميت كحرمة

(١) لفظ القاموس سرق منه وسرقوا سرقه مما مسترا الى حرز وأخذنا لآلغة ٨١ أبو تراب

(٢) يضم الميم فراء آخره هاء مهملة التأوى اه أبو تراب (٣) بل هو محرز يكون ماله عند كافي قصة صفوان اه أبو تراب

الحى لكن حرم عبد السارق كذلك الاصل منعها ولم يدخل التباين تحت السارق لقلة والقياس
 الشرعى غير واضح واذا وافقتا امتنع القطع انتهى واختلوا في السارق من بيت المال
 فذهب الشافعى وأبو حنيفة الى انه لا يقطع من سرق من بيت المال وروى عن عمر وذو هب مالاً
 الى انه يقطع وانفقوا على انه لا يقطع من سرق من الغنم وان لم يكن من أهلها قالوا لانه
 قد يشارك فيها بالرضخ أو من الخمس (وعن جابر قال جى يسارق الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال اقبلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق قال اقطعوه فقطع ثم جى به الثانية فقال اقبلوه
 فذ كرمته ثم جى به الثالثة فذ كرمته ثم جى به الرابعة كذلك ثم جى به الخامسة فقال اقبلوه
 أخرجه أبو داود والنسائي) ثم جاءه فاقطعوا فقتلناه ثم أخرجه راءه فاقطعناه
 في بئر ورمينا عليه بالحجارة (واستكره) اى انه قال الحديث منكرو ومصعب بن ثابت
 (١) ليس بالقوى في الحديث قيل لكن يشهد له قوله (وأخرج) اى الشافعى (من حديث الحارث
 ابن حاطب نحوه) وأخرج حديث الحارث الحارثي كما أخرجه في الحلية لابي نعيم عن عبد الله بن زيد
 الجعفي قال ابن عبد البر حديث القتل منكراً لأصله (وذ كرمته الشافعى ان القتل في الخامسة
 منسوخ) وزاد ابن عبد البر في كلام الشافعى لا خلاف فيه بين أهل العلم وفي التميم الوهاج
 ان ناسخ حديث لا يحل دم امرئ مسلم الا بحديث ثلاث تقدم قال ابن عبد البر وهذا يدل على
 ان حكايته في مصعب (٢) عن عثمان وعمر بن عبد العزيز انه يقتل لأصله وهو في رواية
 النسائي بعد قطع قوائمه الاربع ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر فقال أبو بكر كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بهذا حين قال اقبلوه ثم دفعه الى قتيبة بن قريش فقال اقبلوه فقتلوه
 قال النسائي لأعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً والحديث دليل على قتل السارق في الخامسة وان
 قوائمه الاربع تقطع في الاربع المرات وللواجب قطع اليدين في السرقة الاولى باجماعاً وقرآن ابن
 مسعود مينة لأجل الآية فانه قرأ فاقطعوا أي عليهما وفي الثانية لرجل اليسرى عند
 الاكثر فعل الصلابة وعند طائوس اليد اليسرى لقصر يمين اليمنى وفي الثالثة يده اليسرى
 وفي الرابعة رجله وهذا عند الشافعى ومالك لما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال في السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق
 فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله في اسناده الواقدي قال الزركشي فيه مقال وأخرجه
 الشافعى من وجه آخر عن أبي هريرة فخرج الطبراني والدارقطني نحوه عن مصعب بن مالك
 واسناده ضعيف وخالفه الحنفية فقالوا يحبس في الثالثة لما رواه البيهقي من حديث علي بن رضى
 أنه عنه انه قال بعد ان قطع رجله أو في بقى الثالثة بأي شيء يتسبح وبأي شيء يأكل لما قيل له تقطع
 يده اليسرى ثم قال اقطع رجله على أي شيء يتسبح الى لا تسبح من الله ثم ضرب به وبلغه في السجن
 وأجاب الاولون بان هذا رأى لا يقاوم المنصوص وان كان المنصوص فيه ضعف فتسد عاضده
 الروايات الاخر وأما عمل القطع فيكون من مفصل الكتف اذ هو أقل ما يسمى يدا ولعله صلى الله
 عليه وآله وسلم فيما أخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يسارق فقطع يمين مفصل الكتف وفي اسناده مجهول وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسل
 رجاء بن حيوة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع من المفصل وأخرجه أبو الشيخ من وجه آخر

- (١) قال انه في انضعفه
 أجملوا بن معين اه أبو تراب
 (٢) هو من أصحاب مالك
 له مختصر في مذهبه ولقطه
 فيه فلان سرق الخامسة قتل
 كما قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وعثمان وعمر بن
 عبد العزيز اه أبو تراب

(١) وأخرج عنه الشافعي
في كتاب الاختلاف وزاده
ويقول اسقي من الله ان
أتركه بلا عمل اه أبو تراب

عن رجائه عن عدي رفعه وعن جابر رفعه وأخرج سعيد بن منصور عن عمرو قال الامامية
ويروى عن علي رضي الله عنه انه يقطع من أصول الاصابع اذ هو أقل ما يسي بها وقد اختلفت
الرواية عن علي عليه السلام نروي (١) انه كان يقطع من يد السارق الخنصر والبصر والوسطى
وقال الزعري والخوارج انه يقطع من الابط اذ هو اليد الحقيقية والاقوى الاول دليله المأثور وأما
محل قطع الرجل فمقطع من مفصل القدم وروى عن علي عليه السلام انه كان يقطع الرجل من
الكعب وروى عنه وهو للامامية انهم معتقدون الشراكة (خاتمة) أخرجه جندوب وداود عن
عطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها وقد دعت على سارق حرق لها لينة
لا تسجي منه بدعائك عليه ومعناه لا تقتني عنه الاثم الذي يمتصه بالسرقة وهذا يدل على أن الطالم
يختلف عنه بدعا المطالم عليه وروى أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه انه
قال بلغني أن الرجل ليظلم مظلمة فلا يزال المطالم يشتم الطالم ويقتصه حتى يستوفي حقه ويكون
لظالم التفضل عليه وفي الترمذي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من دعا على من
طلبه فقد انصر فان قيل قدمدح الله تعالى المنصر من البغي ومدح العاقب عن الجرم قال ابن
العري فالجواب ان الاول محمول على ما اذا كان الباني وقفا ذابراً أو فخوراً والثاني على من وقع
من ذلك نادراً فتعال عثر بما لقوه عنه وقال الواحدى ان كان الانتصار لاجل الدين فهو محمود
وان كان لاجل النفس فهو مباح لا يحمده عليه واختلف العلماء في التحليل من الطلامة على
ثلاثة أقوال كان ابن المسيب لا يحلل أحد من عرض ولا مان وكان سليمان بن يسار وابن سيرين
يحللان منهما وراى مالك التحليل من العرض دون المال

• (باب حد الشارب وبين المسكر) •

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى برجل قد شرب الخمر
التي تسمى بدين شواربعين قال) أي أنس (وفيه أبو بكر فلما كان عمر امتشار الناس فقال
عبد الرحمن بن عوف أخف الحد وثمانون فأمر به عمر متفق عليه) الخمر مصدر خمر كسرب وبصر
خمر اسمي به الشراب المعتصر من العنب اذا غلا وفسد بالبدوى مؤنثه يذكر ويقال خمر فوفى
الحديث مسائل الاولى ان الخمر تطلق على ما ذكر حقيقة اجماعاً وتطلق على ما هو أعظم من ذلك
وهو ما أسكر من العصب أو من النبيذ أو من غير ذلك وانما اختلف العلماء على هذا الاطلاق حقيقة
أولاً قال صاحب القاموس المسموم أصبح لانها حرمت وما بالمدية خمر عنب ما كان الا البسر
والقرانسي وكانه (٢) يريد العموم حقيقة ومثبت خمر اقبل لانها تخمر العقل أي تسترفقون
بمعنى اسم الضاعل أي الساتر للعقل وقيل لانها تقطى حتى تستند يقال خمره رأى عطاه فيكون
بمعنى اسم المنحول وقيل لانها تخلط العقل من خمره اذا خلطه ومنه هيناً من ثاغريه
خمره أي مخالطه وقيل لانها تترك حتى تدرك ومنه خمر العين أي بلغ ادراكه وقيل مأخوذة
من الكل لاجتماع المعاني هذه فيها قال ابن عبد البر الوجه كلها موجودة في الخمر لانها تترك
حتى أدركت وسكنت فاذا شربت خالطت العقل حتى قلب عليه وتقطعه قلت هذا من معنيين
ولانها تقطى العقل فالخمر تطلق على عصير العنب المستد حقيقة اجماعاً وفي النجم الوهاج الخمر
بالاجماع المسكر من عصير العنب وان لم يذهب بالزبد واشترط أبو حنيفة رحمه الله ان يذهب

(٢) انما قال كانه لان من
قاعده خلط الحقيقة
بالحجاز وما إلى انه أصاب التعيم
أعم من ان يكون حقيقة
أو مجازاً اه أبو النضر

وحديث يكون مجمعا عليه واختلف أصحابنا في وقوع الخبر على الأربعة حقيقة فقال المزني وجماة
 بذلك لأن الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز عند الأثر
 وهو ظاهر الأحاديث ونسب الرافعي إلى الأكثرين أنه لا يقع عليها إلا بمازالت قلت وبه جزم ابن
 سيد في المحكم ومعه منهم صاحب الهداية من الحقيقة حيث قال الخبر عندنا ما اعتصر من ماء
 العنب إذا اشتد وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم ورد ذلك الخطابي فقال زعم قوم أن
 العرب لا تعرف الخبر إلا من العنب فيقال لهم إن العنب الذي هو غير المتخذ من العنب خرا عرب
 فصاعدا ولم يكن هذا الاسم صحيحا لما أطلقوه وقال القرطبي الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على
 صحتها وكثر ما تطلق مذهب الكوفيين القائلين بأن الخبر لا يكون إلا من العنب وما كان من غيره
 لا يسمى خرا ولا يتناول اسم الخبر وهو قول مخالف للغة العرب وللجنة والعصبة والله أعلم بالصواب
 لأنهم لما رزقوا من الخمر فهو من اجتناب الخبر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما ينسب من العنب
 وبين ما يتخذ من غيره بل هو واحد ما حرمه وأما كان من غير عنب العنب وقيل للسان وبلغتهم
 رزق القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة يستنبطوا حقيقة التوقف ويأتي
 حديث عمر أنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة الحديث وعمر من أهل اللغة وإن كان من غيره
 أراد بيان ما تعلق به التحريم لأن اسمي في اللغة لا يصدقان إلا على ما كان من العنب ولعل ذلك صار
 اسما شرعيا لهذا النوع فيكون حقيقة شرعية ويدل حديث مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام قال الخطابي إن ذلك نزل في تحريم الخمر
 وكان مسماها مجحولا للمناطينين بين أن مسماها هو ما أسكر فيكون ذلك منسوبا للمسكرة وزيادة
 وغيرهما من الحقائق الشرعية انتهى قلت هذا يخالف ما سأل عنه فري ولا يخفى ضعف هذا
 الكلام قال الخبر كانت من أشهر أشربة العرب واسمها أشهر من كل شيء عندكم يا يست - مسألة
 والزكاة وأشعارهم فيها لا تحصى مكانه يريد أن ما كان تعميم الاسم سقط امره كل ما روى
 عندهم يعرفهم به الشرع فانهم كانوا يسعون بعض المسكرات بخيراتها فمما رزقناهم فبها
 إلى ما يتخذ من ذرة شعير ونحوهما ولا يطلقون عليه لقد انخرقت أن شرية تعميم لا يتم لكل
 مسكر فيحصل مما ذكر جميعا أن الخمر حقيقة لغوية في عصير العنب المستند - تدبره وفي
 غيره مما يسكر حقيقة شرعية أو قياس في اللغة وخبر قد جعل المقصود من تحريم ما يسكر من
 ماء العنب وغيره ما ينقل اللفظ إلى الحقيقة الشرعية أو بعينه - علم أن المسمى من غير غيره من
 العنب الخمر على كل ما أسكرهم أهل اللسان والأصل الحقيقة بقدر صاحب - صاحب - موسى
 بقوله والعموم أصح وأما الدعوى التي تقدمت على اللغة كما قال ابن سيد دريش - كذا
 أظنها لا بعد تقرير هذه المذهب تكلم كل على ما يعتقد وزل في قلبه من منعه ثم جعله لا حل
 اللغة المسئلة الثانية قوله جلد بجزيتين نحو أر بعين دليل على ثبوت الحد على شرب
 الخمر ودعى فيه الإجماع ونوزع في دعواه لأنه قد قتل عن حاشيته من أهر العلم أنه لا يجب فيه إلا
 التعزير لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينص على حدمين وإنما ثبت عنه ضرب لفظ وفيه
 دليل على أنه يكون الجلد بالجر يد وهو عصف الخنوق واختلاف العلماء هل بتعزير الجلد بالجر يد
 على ثلاثة أقوال أقربها جواز الجلد بالجر يد غير الجريد ويجوز لا قصاصا عن الضرب باليدين

والنعال قال في شرح مسلم أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب ثم قالوا
والاصح جوازها بالسوط وقال المصنف توسط بعض المتأخرين فعين السوط للمعمرين وأطراف
الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم ما يليق بهم وقد عين قوله في الحديث نحو أربعين
ما أخرجه البيهقي وأحمد بلنظ فأمر قريش من عشرين رجلاً فجلده كل واحد جلدين بالجريد
والنعال قال المصنف وهذا يجمع ما اختلف فيه على تشعبه وإن جله الضربات كانت أربعين
لأنه جلده بجردين أربعين المسئلة الثالثة قوله فلما كان عمر انتشار الناس الخ سبب
استشارتهما أخرجه أبو داود والنسائي أن خالد بن الوليد كتب إلى عمران الناس قد أنتم مكوا في الخمر
وتحرقوا والعقوبة قال وعنده المهاجرون والانصار فأسألهم فاجتمعوا على أن يضربه ثمانين
وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب عليه
السلام نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري فجلده عمر في الخمر
ثمانين وهذا حديث معضل ولهذا لا أثر عن علي طرق وقد أنكره ابن حزم كما سلف وفي معناه تكملة
أنه قال إذا هذى افتري والهذى لا يعد قوله فريه لانه لا عدله ولا فريه الا عن عمد وقد أخرج عبد
الرزاق قال جاءت الاخبار متواترة عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسكن
في الخمر شيئاً ولا يفتي أن الحديث الثاني وهو قوله ﴿ (ولم يسكن علي عليه السلام في قصة الوليد
ابن عتبة) حقه السيف في منحة الغفار على ضوء النهار وفيه أن عثمان أمر علياً بجلد الوليد بن
عتبة في الخمر فقال لعبد الله بن جعفر اجلده فجلده فلما بلغ أربعين قال امسك (جلد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى)
يؤيده أنه أحب إليه مع رجة الشاربين لانه أحب إليه مطلقاً لا يرد أنه كيف يجعل فعل عمر أحب
إليه من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإن ظاهراً الإشارة إلى فعل عمر وهو الثمانون ولكنه يقال
إن ظاهراً قوله امسك بعد الأربعين دل على أنه لم يفعل إلا أحب إليه وأجيب عنه بأن في صحيح
البخاري من رواية عبد الله بن عدي بن الحباب أن علياً جلد الوليد ثمانين والقصة واحدة والذى
في البخاري أرحم وكأنه بعد أن قال وهذا أحب إلى أمر عبد الله بقيام الثمانين وهذا أولى من
الجواب الآخر وهو أنه جلده بسوطه رأساً فضر به أربعين فكانت الجملة ثمانين فإن هذا
ضعيف لعدم مناسبة سياقه والروايات عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه جلد في الخمر أربعين كثيرة
الأن في ألقاظها نحو أربعين وفي بعضها بالنعال فكانت فهم العجاجة أن ذلك بتقدير نحو أربعين
جلدة واختلف العلماء في ذلك فذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد وحديثي الشافعي أنه يجب الحد
على السكران ثمانين جلدة قالوا التيسام الأجماع عليه في عهد عمر فإنه لم يسكر عليه أحد وذهب
الشافعي في المشهور عنه وداود أنه أربعون لأنه الذي روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله ولأنه
الذي استقر عليه الأمر في خلافة أبي بكر ومن يتبع ما في الروايات واختلفوا فيها علم أن الاحوط
الأربعون ولا يزد عليها (وهذا الحديث أن رجلاً شهد عليه) أي على الوليد (أنه رآه يتقياً
الخمر فقال عثمان أنه لم يتقياً حتى شربها) في مسلم أنه شهد عليه رجلاً أن أحدهما جر أن
شرب الخمر وشهد آخر أنه يتقياً الحديث قال النووي في شرح مسلم هذا دليل على أن موافقه
في أن من تقياً الخمر يحد بحد شرب الخمر ومذهبه أنه لا يحد بغير ذلك لاحتمال أنه شربها جاهلاً

كونها خيرا أو مكرها عليه وغير ذلك من الاعتذار المسقط للحدود ودليل مالك هنا أقوى لان
 الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عتبة المذکور في هذا الحديث اه قلت ويجعل ما قال مالك قالة
 جماعة ثم لا يخفى ان اقتصار المصنف على الشاهد بالي موحده تقصيرا لايامه انه جلد الوليد
 بشهادة واحد على التقيي (وعن معاوية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في شارب
 الخمر اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب الثالثة فاجلدوه ثم اذا شرب الرابعة
 فاضربوا عنقه أخرجه أحدوه هذا الفقه والاربعة) اختلف الروايات في قسله هل يقتل ان شرب
 الرابعة وان شرب الخامسة فأخرج ابوداود ومن رواية ابان العطار وذ كر ابلد ثلاث مرات بعد
 الاولى ثم قال فان شربوا فاقتلوههم وأخرج من حديث ابن عمر من رواية نافع عنه انه قال
 وأحسبه قال في الخامسة فان شربها فاقتلوه والى قسله فها ذهب الطهري واسبق عليه ابن حزم
 واحتج له وادى عدم الاجماع على نفيه والجمهور على انه لا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد
 ما يأتي من رواية أبي داود عن الزهري انه صلى الله عليه وآله وسلم ترك القتل في الربعة وقد يقال
 القول أقوى من البرك فله صلى الله عليه وآله وسلم تركه لهذروا انه أعلم (وذكر الترمذي ما يدل
 على التمسوخ وأخرج ذلك ابوداود وسريحا عن الزهري) يريد ما أخرجه من رواية الزهري عن
 قبيصة بن ذؤيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شرب الخمر فاجلدوه ثم قال ثم
 اذا شرب في الرابعة فاقتلوه قال فأتى برجل قد شرب بخلده ثم أتى به قد شرب بخلده ثم أتى به قد
 شرب بخلده ثم أتى به الرابعة فجلده فرفع القتل عن الثامن فكانت رخصة وقال الشافعي هذا
 يريد نسخ القتل عمالا لاختلاف فيه بين أهل العلم ومثله قال الترمذي (وعن أبي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا شرب أحدكم فليستق الزجعة فليقتل عليه)
 الحديث دليل على انه لا يحصل ضرب الوجه في حد ولا غيره وكذلك لا يضرب المهدرد في المراق
 والمذاكير لما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي عليه السلام انه قال لا يحد ولا يضرب في أعنائه وأعط
 كل عضو حقه واتق وجهه ومذاكيره وأخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور والبيهقي من
 طرق عن علي عليه السلام وأما من عن المراق والمذاكير لا يؤمن عليه مع ضربها
 واختلف في ضربها في الرأس فذهب جماعة من العلماء الى انه لا يضرب فيه اذ هو بمنزلة
 وذهب جماعة الى جواز ضرب فيه قالوا القول على عليه السلام جلدوا وشرب الرأس ولقول
 أبي بكر رضي الله عنه اضرب الرأس فان الشيطان فيه أخرجه ابن أبي شيبة رضي الله عنه
 وانقطاع وذهب مالك الى انه لا يضرب الا في رأسه (قائدة) في الحديث انه صلى الله عليه
 وآله وسلم أمر ان يحنى عليه التراب ويسكت فلما ولي شرع القوم يسبون ويذنون عليه ويقولون
 القائل اللهم العنه فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هذا ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم
 ارحمه وأوجب المازي التبريد والتكيت وأما صفة سوط الضرب فأخرج مالك في الموطأ
 عن زيد بن اسلم مرسل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يجلد رجلا فأتى بسوط خلق فقتل
 فوق هذا فأتى بسوط جديد فقال دون هذا فيكون بين الجديس والخلق وذكر الرافعي عن علي
 عليه السلام سوط الحدين سوطين وضربه بين ضربين قال ابن الصلاح والسوط هو المختنن
 سيور تلوى وتلف (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لاتقام الحدود في المساجد واما الترمذي والحاكم) وأخرجه ابن ماجه وفي اسناده اسمعيل بن مسلم
المكي ضعيف من قبل حفظه وأخرجه أبو داود والحاكم وابن السكن والدارقطني والبيهقي من
حديث حكيم بن حزام ولا بأس باسناده وله طرق أخرى والكل متعاضدة وقد عمل به العصابة فأخرج
ابن أبي شيبة عن طارق بن شهاب قال أتى عمر بن الخطاب برجل في حشد فقال أخرجه من المسجد
ثم أخرجه وسنده على شرط الشجين وأخرج عن علي بن عبد السلام أن رجلا جاء اليه فسأره فقال
ياقنبر أخرجه من المسجد فأقم عليه الحد وفي سنده مقال والى عدم جواز إقامة الحد في المسجد
ذهب أحمد وإسحق والكوفيون لما ذكر من البليل وذهب ابن أبي ليلى الى جوازه ولم يذكره
دليلا وكأنه حمل النهي على التنزيه قال ابن بطلان وقول من نزه المسجد أولى يريد قول الأولين
(وعن أنس رضي الله عنه قال لقد أنزل الله تعالى تحريم الخمر وما بالمد ينتشراب يشرب الأمن
تخراجه مسلم) فيه دليل على ما سبق من نهي القوم عن الخمر عند نزول آية التحريم (وعن
عمر رضي الله عنه قال نزل تحريم الخمر وهي من خمسة من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير
والخمر ما خمر العقل متفق عليه) وأخرجه الثلاثة أيضا ولا يقال أنه معارض بحديث أنس لأن
حديث أنس أخبار عام كان من الشراب في المدينة وكلام عمر ليس فيه تقييد بالمدينة وإنما هو
أخبار عام يشربه الناس مطلقا وقوله والخمر ما خمر العقل إشارة الى وجه التسمية وظاهره ان
كل ما خلط العقل أو غمطه يسمى خمر القوم سواء كان عذرا أو من غيره ويدل له أيضا قوله (وعن
ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام
أخرجه مسلم) فإنه يدل على ان كل مسكر يسمى خمر وفي قوله وكل مسكر حرام دليل على تحريم
كل مسكر وهو عام لكل ما كان من عصير أو نبيذ وإنما اختلف العلماء في المراد بالمسكر هل يراد
تحريم القدر المسكر أو تحريم تناوله مطلقا وإن قل ولم يسكر إذا كان في ذلك الجنس صلاحية
الاسكار ذهب الى تحريم القليل والكثير عما أسكر جنسه الجمهور من العصابة وغيرهم وأحمد
واسحق والشافعي ومالك جميعا مستدلين بهذا الحديث وحديث جابر الآتي بعدهما وبما
أخرجه أبو داود من حديث عائشة كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق قل الكفر منه حرام
وبما أخرجه ابن حبان والطحاوي من حديث سعد بن أبي وقاص أنه صلى الله عليه وآله وسلم
قال إنما لكم من قليل ما أسكر وكثيره في معناه وابات كثيرة لا تتجاوز مقال في أسانيد أهل كتبها
تعضد بها معتمدون قال أبو المظفر السمعاني الأخبار في ذلك كثيرة لا مبالغ فيها لا حد في العدول عنها
وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر علماء البصرة الى أنه يعمل دون المسكر من غير عصير
العنب والرطب وتحقيق مذهب الحنفية قد بسطه في شرح الكفر حيث قال ان ابا حنيفة قال الخمر
هو النبي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف باليد حرم قليلها وكثيرها وقال ان الغليان من آية
الشدة وكاله يقذف الزبد وبسكوته انبه بتميز الصافي من الكدر وأحكام الشرع قطعية تناط
بالنهاية كالحدود وكناه المستحل وحرمة البيع والتجاسة وعند صاحبيه اذا اشتد صار خمر ولا
يشترط القذف بالزبد لان الاسم ثبت به والمعنى المقتضى التحريم وهو المؤثر في الفساد وإيقاع
العداوة وأما الظاهر فكسر الطاف وهو العصيان طبع حتى يذهب أقل من نشيد والسكر فتعطين
وهو النبي من ماء الرطب ونقيع الزبيب وهو النبي من ماء الزبيب والكل حرام ان غلا واشتد

وحرمته دون الخمر والحلال منها أربعة نبيذ القروا والزبيبان طبخ أدنى طبخ وان اشتد اذا شرب
 ما لا يسكر بل الهو وطرب والخليطان وهو أن يخلط ماء القروما الزبيب ونبيذ العسل والتين
 والبر والشعير والذرة طبخ أولا والمثلث العنب انتهى كلامه ببعض تصرف فيه فهذه الانواع
 التي لم يقل بحرمتها استدلل لها بانها لا تدخل تحت مسمى الخمر فلا تشملها أدلة تحريم الخمر وتناول
 حديث ابن عمر هذا جماله الطباوى حيث قال في تأويله الحديث قال بعضهم المراد بما يتبع
 السكر عنده قال ويؤيده ان القاتل لا يسعى فأتا لاحق يقتل قال ويؤيد له حديث ابن عباس يرفع
 حرمت الخمر قل لها وكثيرهاو السكر من كل شراب أخرجه التستاق ووجه له ثقل الأندة اختلاف في
 وصله واقتطاعه في دفعه ووقفه على انه على تقدير حتمته فقد قال أحد وغيره ان الراجح ان الرواية
 فيه والمسكر بضم الميم ومكون السين لا السكر بضم السين وبفتحين وعلى تقدير ثبوته فهو
 حديث غرر لا يقاوم ما عرفت من الاحاديث التي ذكرناها وقد سدر له سم في الشرح أدلة من آثار
 وأحاديث لا يخلو شيء منها عن قاطح فلا تنهض على المدعى ثم لفظ الخمر قد سمعت أن الحق فيه لغة
 عموه لكل مسكر كما قاله مجد الدين فقد تناول ما ذكر دليل التحريم وقد أخرج لبنارى عن ابن
 عباس لما سأله أبو حنيفة عن الباذق وهو الباء المحوطة والذال المعجمة المفتوحة في المسكورة
 وهو فارسي معرب اصله باده وهو الطلاء فقال ابن عباس سبق عهد الباذق ما ~~مسكر~~ فهو حرام
 الشراب الحلال الطيب ليس بعناء لعل الطيب الا الحرام الخبيث وأخرج البيهقي عن ابن عباس
 انه اتاه قوم فسألوه عن الطلاء فقال ابن عباس وما طلاءكم هذا اذا سألوني فينوني الى ابي نساب
 عنه قالوا هو العنب يصير ثم يطبخ ثم يجعل في الدنان قال وما الدنان قالودنان من قسيرة قال
 من قسمة قالوا نعم قال ايسكر قالوا اذا كثرت منه قال فكل مسكر حرام وأخرج عنه أيضا انه قال في
 الطلاء ان النار لا تحل شيئا ولا تحرمه وأخرج أبصاع عائشة في سؤال أبي مسلم الخولاني قال أيام
 المؤمنين انهم يشربون شرابا لهم يعني أهل الشام يقال له الطلاء قلت صدق الله وبلغ حبي
 سمعت حبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان أناسا من أمتي يشربون الخمر يسعون بها بعير
 اسمها وأخرج مثله عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يشرب
 أناس من أمتي الخمر يسعون بها بعير اسمها يضرب على رؤوسهم المعازف يخسف الله بهم الارض
 ويجعل منهم قرود وخنازير وأخرج عن عمر انه قال اني وجدت من يدعون شرابا يزعم انه
 شرب الطلاء واي سائل عما يشرب فان كان يسكر حله نه فإلله الحدماء وأخرج عن أبي عبيد
 انه قال حاتم في الاشربة آثار كثيرة مختلفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجميعا وبطلان
 تفسير فأولها الخمر وهي ما غلا من عصير العنب فهذا هو الاختلاف في تفسيره بين المسلمين
 الاختلاف في غيرها ومنها السكر يعني بفتح السين وهو قبيح القروا الذي لم تسمه النار وفيه يروى عن
 ابن مسعود انه قال السكر خمر ومنها البع بكسر الباء الموحدة والمثناة ثى الشوقية ساكنة
 والمهملة وهو نبيذ العسل ومنها الجعة بكسر الجيم وهو نبيذ الشعير ومنها النر وهو من الفرة جاء
 تفسير هذه الأربعة عن ابن عمر وزاد ابن المنذرى الرواية عنه قال والخمر من العنب والسكر من
 القروا ومنها السكركة يعني بضم السين المهمل ومكون الكاف وضم الراء فكاف مذنوجة. وعن
 أبي موسى انها من الذرة ومنها القضيخ يعني بالقامواض المعجمة وانخه المعجمة ما افتتح من لبس

من غير أن تمسه نار ومعه ابن عمر الفضوخ قال أبو عبد الله كان مع البسر تمر فهو الذي يسمى الخليطين قال أبو عبد الله بعض العرب تسمى الخمر بعينها الطلاء قال عبيد بن الأبرص

هي الخمر يكنى الطلاء • كما الذئب يكنى أبا جعدة

قال وكذلك الخمر هي المذاق إذا عرفت فهذه الأما تروى العمل بالمعصوم ومع التعارض فالترجيح للمعصوم على المبيع ومن أدلة الجمهور قوله (وعن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أسكر كثيره فقله حراماً أخرج أحدهم الأربعة ومعه ابن حبان) وأخرجه الترمذي وحسنه ورجاله ثقات وأخرج النسائي والدارقطني وابن حبان من طريق عامر بن سعد ابن أبي وقاص عن أبيه بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قليل ما أسكر كثير وفي الباب عن علي عليه السلام وعن عائشة رضي الله عنها وعن خوات وعن سعيد وعن ابن عمر وزيد ابن ثابت كلها مخرجة في كتب الحديث والكل يقوم به الحجة وتقدم تحقيقه (فائدة) ويحرم ما أسكر من أي شيء وإن لم يكن مشروباً كالخشيشة قال المصنف من قال أنها لا تسكر وإنما تخدر فهي مكابرة فأنما يحدث ما يحدث الخمر من الطرب والنشأة قال وإذا سلم عدم الاسكار نهى مقترة وقد أخرج أبو داود أنه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل مسكر ومقترة قال الخطابي المقترة كل شراب يورث النشور والظهور في الأعضاء وحتى العراقي شيخ الإسلام وابن تيمية الإجماع على تحريم الخشيشة وإن من استعملها كفر قال ابن تيمية إن الخشيشة أول ما ظهرت في آخر المائة السادسة من الهجرة حين ظهرت دولة التتار وهي من أعظم المنكرات وهي شر من الخمر من بعض الوجوه لأنها تورث نشأة ولذة وطرباً كالخمر ويصعب الطعام عليها أعظم من الخمر وقد أخطأ القاتل حرموها من غير عقل وقول • وحرام تحريم غير الحرام

وأما النبي فانه حرام قال شيخ الإسلام ابن تيمية إن الخلف في الخشيشة واجب قال ابن البيطار إن الخشيشة وتسمى القنب توجد في مصر مسكرة جدا إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين وقبائح خصاها كثيرة عدتها بعض العلماء مائة وعشرين مضرة ذنبية وذنوبية وقبائح خصاها موجودة في الأفق وفيه زيادة مضارة قال ابن دقيق العيد في الجوزة أنها مسكرة ونقله عنه متأخر وعلاء القرينين واعقدوه هذا أما أفاد السيد رحمه الله وقد حقق العلامة الشوكاني في الفتح الرباني حكم هذه الأشياء بتحقيقاً شافياً ورجح ما ينبغي ترجحه نظراً في الأدلة الحسنية فراجعه وعول عليه (وعن ابن عباس) رضي الله عنهم ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبيذه الزبيب في السقا فيشربه يومه والغد وبعد الغد فإذا كان مساء الثالثة يشربه وسقاه فان فضل) بفتح الصاد وكسرها (شيء) أراقه أخرجهم مسلم) هذه الرواية إحدى روايات مسلم وله ألفاظ أخرى يمتن هذه في المعنى وفيه دليل على جواز الاتبادل لا كلام في جوازه وقد احتج من يقول بجواز شرب النبيذ إذا اشتد بقوله في رواية أخرى وسقاه الخادم أو أمر بصبه فان سقيه الخادم دليل على جواز شربه وإنما ذكره صلى الله عليه وآله وسلم تنزهاً عنه وأجيب بأنه لا دليل على أنه بلغ حد الاسكار وإنما يرى فيه بعض تغير في طعمه من جوضة أو شحوه أو سقاه الخادم مبادرة لخسة الفساد ويحتمل أن يكون أولاً للتبويب كآفة قال سقاه الخادم أو أمر به فاهربق أي أن كان بدا في طعمه بعض تغير ولم يشد سقاه الخادم وإن اشتد أمر به أراقه وهذا جزم النووي في معنى الحديث (وعن أم سلمة) رضي الله عنها (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله لم يجعل

شأنكم فيما حرم عليكم أخرجه البيهقي وصححه ابن حبان) وأخرجه أحد وذكره البخاري تعليقا
عن ابن مسعود وثاني ما أخرجه مسلم عن أنس بن مالك عن جابر الخديفي عن أبيه عن جابر الخديفي
لأنه إذا لم يكن فيها شفاء ففترم شره بها بقا لا يرفع تحجوزا في دفعها الضرر عن النفس وإلى هذا
ذهب الشافعي وقالت جماعة إلا إذا غص بطنه ولم يجد ما يسوغها به إلا أن يخرجها وإذا دعى في البحر
الإجماع على هذا وبمختلف وقال أبو حنيفة يجوز التداوي بها كما يجوز شرب البول والدم
وسائر النجاسات للتداوي قلنا القياس باطل فإن المنع عليه محرم بالنص المذكور وعمومه لكل
محرم (فائدة) في النجم الواجب قال الشيخ (١) كل ما يقوله الأطباء من المنافع في الجمر منها
كان عند شهادة القرآن أن فيها منافع للناس قبل وأما بعد نزول آية المائدة "إن الله تعالى الخالق
لكل شيء سلما للمنافع" فإنه ليس فيها شيء من المنافع وبهذا سقط مسئلة التداوي بالجمر والذي
قاله منقول عن الريسع والضحاك وفي حديث أمه العلي بن أبي طالب عليه وآله وسلم قال إن الله تعالى لما حرم علم المنافع
(الحضري أن طار بن سويد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن جرير بن عبد الله قال قال
أنها ليست بدواء ولكن أدام أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما) أفاد حكمكم ليس يدل عليه الحديث
الآول وهو يحرم التداوي بالجمر وإذا كانا أخبارا بنما دواء وقد علم من من يستعملها أنه يتولد
عن شره بها أدواء كثيرة وكيف لا يكون ذلك بعد إنباء الشارع أنها دواء فإنه وصافها من
الشعر الخاطيء ووصاف شرها وتشويق الناس إلى شرها والعافى عليها إنما يصادون
الله تعالى ورسوله فيما حرمه ولا شك أنهم يقولون إننا لا نشعر بلباس شيطان يدعون إلى
محرمه الله تعالى ورسوله

(١) يريد به الشيخ ثقي الدين
السبكي اهـ

باب العزير

هو مصدع من العز وهو الرذائل والمنع وهو في المخرج وأدب على ذنب لا تحذف به وترى شلف
للحدود من ثلاثة أوجه الأول أنه يختلف باختلاف المصنفين في ذكره الثاني أنه يختلف
ويستوي في الحدود مع الناس والثاني أنه يختلف في الشفاعة دون الحدود ولست أمان
الثالث أنه مضمون خلافا لآبي حنيفة ومالك وقد فرق قوم بين التعزير والتدبير ولا يميزهم
الفرق ويسمى تعزير النفع ورتبه عن فعل التبايع ويكون بالتبويض أو فعل على - سب ما - سبه
حال الفاعل وقوله (وحكم الصالح) اسم على من حصل على قرنه إذا ساء ما راسه فذل
(عن أبي بردة الأنصاري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يجلد
روى مبنيا للمعالم ومبنيا للمجهول ويجوز ما على التهيؤ وحرز على الثاني (موتة) مرة شرطا
الافي حد من حدود الله متفق عليه) وفي رواه عشر جلادات وفي رواية لا اعتوبة في فرق عشر
ضربات والمال لا يحدود الله ما عين الشارع فسمه عدد داس الضرب أو عقوبة - مرة - قدع
والرحم وهذا داخلان في عموم حدود الله خارج عن عماله السياقا في سياقه الضرب وقد
اتفق العلماء على حد الزنا (٢) والموتة وشرب (٣) الخمر وحدان أربعة حدان شذذ
بازنا والقتل في الرذائل القصاص في النفس واختلاف في لته اس في الظاهر بل يسمى حدا
أم لا كما اختلوا في عقوبة جسد العارية والقواطع وبنيان الجبهة والتعريض بربا واليه

(٢) أي على تسمية كل
واحد من المذكورات
حدان اهـ

(٣) قد تقدم للشارح نقل
المنازعة في دعوى الإجماع
على حد الخمر في شرح
الحديث الأول في الباب
الذي قبل هذا اهـ أبو

وأكل اللحم والميتة وسلم الخنزير لعدم ضرورة السحر والتعذب بشرب الخمر وزك الصلاة تكاملا
والأكل في رمضان وتحمل المرأة الفحل من البهائم عليها هل يسمى حداً أو لا في قال يسمى حداً
أجاز الزنا في التعزير عليها على العشر فأسواط ومن قال لا يسمى لم يجز ما لا نه قد اختلف في
العقل بحديث الباب فذهب إلى الأخذ بالثب وأجدوا صق وجعاعة من الشافعية وذهب
مالك والشافعي وزيد بن علي وآخرون إلى جواز الزنا في التعزير على العشر ولكن لا يبلغ أدنى
الحدود أي كل واحد من اللذ كورات وذهب بعضهم إلى أنه يكون التعزير في كل حد دون حد
جنسه لما يأتى من فعل على عليه السلام قلت ولا دليل لهم إلا أفعال بعض الصحابة كما روى أن
عليه عليه السلام جلد من وجع امرأته من غير زنا مائة سوط الأسوطيين وإن عمر ضرب من
نقش على خاتمه مائة بالسوط وكذا روى عن ابن مسعود ولا يخفى أن فعل بعض الصحابة ليس
بدليل ولا يقاوم النص الصحيح وما نقل عن عمر لا يمت لهم (١) دليلاً ولعله لم يبلغ الحديث من فعل
ذلك من الصحابة كما أنه قال ما حسبنا التقرب معتذراً لو بلغ الخبر الشافعي لقال به لأنه قال إذا صح
الحديث فهو مذهبي ومثله قال الداودي معتزلاً لما لا يبلغ مالكا هذا الحديث فقرأى له عقوبة
بصدف الذهب ولو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذه ﴿وعن عائشة رضي الله
عنها﴾ (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أقبوا ذوى الهيات عن أئمتهم إلا الحدود ورواه أحمد
وأبو داود والنسائي والبيهقي) والحديث طرق كثيرة لا تحلوس مقال والأقالة هي موافقة البائع
على نقض البيع وأقبوا ههنا مأخوذ منها والمراد هنا موافقة ذى الهينة على ترك المواخعة
أو نقضها ونفس الشافعي ذى الهيات بالذين لا يعرفون بالشرف فيل أحد هم الزلة والعثرات
جمع عثرة والمراد هنا الزلة وحكي الماوردي في ذلك وجهين أحدهما أنهم أصحاب الصغار
دون الكبار والثاني من إذا أذنب تاب وفي عثراتهم وجهان أحدهما الصغار والثاني أول
معصية ترك فيما طمع واعلم أن الخطاب في أقبوا للأئمة لأنهم الذين بهم التعزير لعدم ولا يمتهم
فيجب عليهم الاجتهاد في اختيار الأسماء لاختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس وباختلاف
المعاصي وليس لأن بقوضه إلى مستحقه ولا إلى غيره وليس التعزير لغیر الامام الاثلاثة الأب
فإنه تعزير وليه الصغير للتعليم والرجوع عن سيئ الأخلاق والظاهر أن الام في زمن الصفا في
كفاته لها ذلك وللأمر بالصلاة والضرب عليها وليس للأب تعزير البالغ إن كان سقيماً والثاني
السيد يعزير رقيقه في حق نفسه وفي حق الله تعالى على الأصح والثالث الزوج له تعزير زوجته
في أمر التشويز كما صرح به القرآن وهل يضر بها على ترك الصلاة ونحوها الطاهر إن ذلك إن
لم يكفها الزجر لأنه من باب انكار المنكر والزوج من جهة من يكف بالانكار بالبدأ واللسان
أو الجنان والمراد هنا الأولان ﴿وعن علي عليه السلام قال ما كنت لأقيم على أحد حداً
فموت فأجد في نفسي الاشارة لخرقة لموت وذنبه﴾ يقتضف الدال المهمة وتسكون المشاة
التصية أي غرمت ذنبه (أخرجه البخاري) فيه دليل على أن الخمر لم يكن فيه حد محدود من
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو من باب التعزير إن مات ضمنه الامام وكذا كل معزير
يموت بالتعزير تضمنه الامام وإلى هذا ذهب الجمهور وذهب جماعة إلى أنه لا شيء فمن مات
بحد أو تعزير قياساً منهم للتعزير على الحد يجامع أن الشارع قد أدان فيها ما قالوا وقول على

(١) لأنه بلغه حد الزنا
وحديث على أيضاً إنما
يكون دليلاً لهم

عليه السلام هذا النماذج للاحتياط وتقدم الجواب بأنه إذا اعتبرت في التعزير دل على أنه غير
مأذون فيه من أصله بخلاف الاعتناء في المدفأة لا يضمن لأنه مأذون في أصله فإن اعتن
فاته الخطأ في مقتضى ذلك كأنهم يريدون أنه لم يكن له أن ينفذ ما أذن به بنفسه وهو كالمضرب
مثلا والا فهو مأذون في مطلق التعزير وتناولهم لقول علي عليه السلام ما ط فاته سر يخ
في ذلك واجب لامن باب الاحتياط ولان تمام حديثه لان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ليس به وأما قوله جلدر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين إلى قوله وكل سنو قد
تقدم فعله بريداه جلجلدا غيره مقرر ولا تقرر مقتضى بل بالخبر بدو الحال والابن ولذا
قال أنس بن مالك أربعين قال النوري في شرح مسلم ما معناه وأما من مات في حديد من الحديد وغير
النسب فقد أجمع العلماء على أنه إذا جلده الإمام أو جلده فاته لاديه قوله كناية على الإمام
ولا على جلده ولايت المال وأما من مات بالتعزير فذهبت وجوب الضمان للدية والدية ذك
تفاصيل في ذلك مذهبية (١) (وعن عبد الله بن خباب) يخرج انذ المجبهة وحده فاته
فوحدة وهو خباب بن الارت يماني نقلت ترجمته (قال سمعت أبي يقول سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول تكون ثنتين فكن فيها عبد الله المقتول ولا تكثر القتال أخرجه ابن أبي
خزيمة) بالخلاف المجبهة مفتوحة فثنا تحتية ما كنهه قليلة (والدارقطني وأخرج أحمد بن حنبل عن
خالد بن عرفة) بضم العين المهملة وسكون الراء منهم القاص والطاء المهملة وخالد بن عبيد الله
في أهل الكوفة روى عنه أبو عثمان النهدي وعبد الله بن زيد أروم لم يرواه ولده عبد بن
أي وقاص الله قال يوم القادسية ومات بالكوفة سنة ست والخمسة عشر أخرجه من طرق كثيرة
وفيها كلها ليس وهو رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم قار بهم وسبب الحديث أنه
قال ذلك الرجل ان الخوارج دخلوا قرية فخرج عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ذعر البحر رده فقال والله لقد عرفتوني (٢) مرتين (٣) فأرأيت عبد الله
ابن خباب قال نعم قالوا هل سمعت من أي شيء يحدثناه قال سمعته يحدث عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم انذ كرسنة القاعد فيها خير من القائم والله ثم فيه أخير من الماشي والماشي
فيما خير من الساعي فان أدركك فكن عبد الله المقتول قالوا أنت سمعت هذا من أي شيء يحدث
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم فقد سمعته على ضفة (٤) النهر فصر بواغته
وبصر وأم ولم يسمعني بطعم أو الحديث قد أخرجه أحمد والطبراني وابن قانع من غير طريقين الأول
الان فيه على بن زيد بن جلعان وفيه مقال ونظمه عن خالد بن عرفة ستكون عرفة ستون قتلة يحدث
واحدان واختلافان استطعت ان تكون عبد الله المقتول لا القاتل فافعل وأخرج
أحمد والترمذي من حديث سعد بن أي وقاص قال كان دخل على عتي وبسط يديه لم يلق قال
كن كافي آدم وأخرج أحمد من حديث ابن عمر بلفظ ما يمنع أحدكم إذا جاء أحد بريد قتل أن
يكون مثل أبي نعم القاتل في النار والمقتول في الجنة وأخرج أحمد بن حنبل وأبو داود وابن جابر من
حديث أبي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في النفس كسر وافيها قسمكم
وأوتاكم وأمر بواغكم بالخارج فان دخل على أحدكم ميتة فليكن خير أبي آدم عليه السلام
ومحممه القسيري في الاقتراح (٥) على شرط الشيخين والحديث دليل على ترك الاشتغال عند ظهور

(١) هنا الحديث متأخر
بشرحه عن حديث سعيد
ابن زيد كما هو في بلوغ
المرام وقد أخره الشارح
في النسخة الأخيرة ٨١
أبو النصر

(٢) من الرعب المخافة ٨١
(٣) أي قال ذلك مرتين ٨١

(٤) بالغتم وبكسر جابه
٨١ ق

(٥) وهو للمحقق ابن دقيق
العبد ٨١

الفتن والتخدير من الدخول فيها قال القرطبي اختلف السلف في ذلك فذهب سعد بن أبي وقاص
وعبد الله بن عمر ومحمد بن سلمة وغيرهم الى انه يجب الكف عن المقاتلة تخم من قال انه يجب
عليه ان يلزمه وقالت طائفة يجب عليه القتال من بلد الفتن أصلاً ومنهم من قال بترك
المقاتلة وهو قول الجمهور وشذ من أوجب حتى اذا أراد أحدهم قتله لم يدفعه عن نفسه ومنهم من
قال يدفع عن نفسه وعن أهله وعن ماله وهو معذور ان قتل أو قتل وذبح جهراً للصباية
والتابعين الى وجوب نصر الحق وقتل الباغين وجلا هذه الاحاديث على من ضعف عن القتال
أو قصر نظرهم عن معرفة الحق وقال بعضهم بالتفصيل وانه اذا كان القتال بين طائفتين لا امام
لهم فالقتال حينئذ مشروع وتزل الاحاديث على هذا وهو قول الاوزاعي وقال الطبري انكار
المنكر واجب على من يقدر عليه في أعان الحق أصاب ومن أعان المبطل اخطأ وان اشكل
الامر فهي الحيلة التي وردت في القتال فيها وقيل ان انتهى انما هو في آخر الزمان حيث
تكون المقاتلة لطلب (١) الملك وفيه دليل على انه لا يجب الدفاع عن النفس وقوله ان
استطعت يدل على انها لا تخم المدافعة وان انتهى للتميز لا التحريم (وعن معبد بن زيد رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد واما الاربعون فمعه
الترمذي) في الحديث دليل على جواز الدفاع عن المال وهو قول الجمهور وشذ من أوجب فاذا قتل
فهو شهيد كما صرح به هذا الحديث وحديث مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه انه جاء رجل الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله رأيت ان جاء رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه قال
فان فاتني قال فاقتله قال رأيت ان قتلني قال فانت شهيد قال رأيت ان قتلته قال هو
في النار قالوا فان قتله فلا ضمان عليه لعدم التعدي منه والحديث عام لقبول المال وكثيره وقد
أخرج أبو داود وصححه الترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون دينه فهو شهيد ومن
قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد وفي الصحيحين
ذكر المال فقط ووجه الدلالة انه لما جعله صلى الله عليه وآله وسلم شهيداً دل على انه القتل والقتال
قال في النجم الوهاج ومحل ذلك اذا لم يجد ملجأً تحصن ونحوه أو لم يستطع الهرب والأوجب
عليه قتل لا أدري ما وجه وجوب الهرب عليه قالوا لا يجب الدفع عن المال بل يجوز له ان يتسلم
الا انه قد تقدم ان علمه الحديث كالجحيم على استثناء السلطان للادارة بما لا يضر بالبر على
جوره فلا يجوز دفاعه عن أخذ المال ويجب الدفع عن البضع لانه لا ميل الى اباحته قالوا وكذا
يجب على النفس ان قصدها كفر لا اذا قصدها مسلم فلا يجب ما تقدم في شرح الحديث
الاول وضع اسما لمن عبيده ان يدفعوا عنه وكانوا أربعاً وقال من ألقى سلاحه فهو
حر قالوا وخالف المضطر فان في القتل شهادة بخلاف ترك الاكل وهل ترك الدفع عن قتل النفس
مباح أو مندوب فيه خلاف

(كتاب الجهاد)

هو مصدر جهدت جهاد أي بلغت المشقة هذه مناهضة وفي الشرع بذل الجهد في قتال الكفار
والبغاة (٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مات
ولم يفر ولم يحدث نفسه (أي بالفرو) مات على شعب من النفاق وانه لم) في دليل على

أو قد أتى هذا في حديث ابن
مسعود قال قلت يا رسول الله
ومتي ذلك قال أيام الهرج
قلت ومتي قال حين لا يأمن
الرجل جليسه كذا في البدر
١٥ اوتواب

وجوب العزم على الجهاد والحقوا به فعل كل واجب قالوا فان كان من الواجبات المطلقة كالجهاد
وجوب العزم على فعله عند امكانه وان كان من الواجبات الموقفة وجوب العزم على فعله عند دخول
وقته والى هذا ذهب جماعة من أئمة الاصول وفي المسئلة خلاف معروف ولا يخفى ان المراد
من الحديث ههنا من لم يغز بالسهل ولم يحدث نفسه بالغزو مات على خطيئته من خصال النفاق
فقوله ولم يحدث نفسه لا يدل على العزم الذي معناه عهد النية على الفعل بل معناه ما لم يتطرب اليه
ان يغزو ولا يحدث نفسه ولو ساعدته من عمره ولو حدثها به وأخطار الخروج الغزو وبالله حسبان
الاحيان خرج عن الاتصاف بمخضلة من خصال النفاق وهو فعله قوله صلى الله عليه وآله وسلم
ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه أى لم يتطرب اليه من الأمور وحديث النفس غير اهرم
وعند النية ودل على أن من حدث نفسه بفعل طاعة ثم مات قبل فعلها لم يأتوجه عليه عقوبة
من لم يحدث نفسه بها أصلاً (٢) وعن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم والسقيكم رواه أبو النضر وسمعه الحارثي (كم) الحديث
دليل على وجوب الجهاد بالنفس وهو بالخروج والمباشرة للقتال أو باليد وهو ما يشترطه
من النفقة في الجهاد والسلاح ونحوه وهذا هو المقادير عدة آيات في القرآن جاهدوا بأموالكم
وأأنفسكم والجهاد باللسان بأقامة الحج عليهم ودعائهم إلى الله تعالى وبإصواته والله عز وجل
ونحوه من كل ما فيه تذكير للعدو ولا يبالون من عدو ولا لا كتب عليه عمل صالح وقال صلى الله
عليه وآله وسلم لحسان بن عبيد الكفار أشد عليهم من وقع التبل (٣) (وعن عائشة رضي الله عنها
(قالت قلت يا رسول الله على السامع الجهاد) هو في معنى الاستفهام وفي رواية على النساء (قال
نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وما جاهدوا في الباري) لقد كانت عائشة استأذنت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجهاد فقال جهادك الحج وفي نسخة آخر قل الله لنا ومن
الجهاد قال نعم الجهاد الحج وأخرج النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه جهادك الحج
العاجز والمرأة والضعيف الحج دل ما ذكر على أنه لا يجب الجهاد على المرأة وعلى ان اشوب الذي
يقوم مقام ثواب جهاد الرجل حج المرأة وعمرتها وذلك لان النساء أمورات باستقرار والكون
والجهاد ينافي ذلك اذ فيه مخالطة الاقربان والمباشرة ورفع الاصوات وأما جوار الجهاد لمن
دليل في الحديث على عدم الجواز وقد أورد في هذا الباب خروج النساء عن
وقتا لهن وغير ذلك وأخرج مسلم من حديث أنس ان ام سلمة اتحدت في يوم حنين وذات
النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتحدته ان ذامني أحد من المشركين بقرت بفسه فبويعت على جوار
القتال وان كان فيسه ما يدل على انها لا قتال اذ مدافعة وليس فيه ثم اتحدت بعد ذلك
وطلب مبارزته وفي البخاري ما يدل على ان جهاد من اذا حضر من قتالهم دوسق الماء
ومداواة المرضى ومنازلة السام (٤) (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه) قال بع رجل ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ليستأذنه في الجهاد فقال أحر والد الله قال نعم قال فيه ما في حديثه متفق
عليه) معنى اتعاب النفس في القيام بمصالح الايوين وازعاجها في طلب ما يرضى ما يدل المال
في قصاصها انجهادها من باب اللسا كلف استأذنه في الجهاد من باب قوله تعالى وجزاء مائة
سنة مثلاً ويحتمل أن تكون استعارة بعلاقة الضدية لان الجهاد فيه ازال العسر بالاعداء

فاستعمل في انزال النفع بالوالدين وفي الحديث دليل على انه يسقط فرض الجهاد مع وجود
 الابوين أو أحدهما لما أخرجه أحمد والنسائي من طريق معاوية بن جاهمة ان أبا جاهمة
 جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أردت الغزو وحبست لاستشيرك فقال
 هل لئن أم قال نعم قال الزمها وظاهره سواء كان الجهاد فرض عين أو فرض كفاية
 وسواء تضرر الابوان بخروجه أو لا وذهب الجاهليون العلماء الى انه يحرم الجهاد على الولد اذا منع
 الابوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين لان برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فاذا تعين
 الجهاد فلا أى لا يشترط انهما ولا رضاهما فان قيل بر الوالدين فرض عين أيضا والجهاد عند
 بعينه فرض عين فهما مستويان فوجه تقديم الجهاد قلت لان مصلحته أعم انهي لحفظ
 الدين والدفاع عن المسلمين فمصلحته عامة مقدمة على غيره وهي تقدم على مصلحة حفظ البدن
 وفيه دلالة على عظم بر الوالدين وانه أفضل من الجهاد وان المستشار يشير بالتصحية المحضة
 وانه ينبغي له ان يستفصل عن يستشير السدل على ما هو الأفضل (ولاحد وأبي داود من ا
 حديث أبي سعيد نحوه) الدلالة على انه لا يجب عليه الجهاد ووالده في الحياة الا بانته
 كماله قوله وزاد أبو سعيد في رواية (ارجع فاستأذنهم فان أذنا) لك في الخروج للجهاد
 (والأخبرهما) بعدم الخروج للجهاد وطاعتهم (وعن جرير الجلي) رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا برى ممن كل مسلم يقيم بين المشركين ذوا الثلاثة واسناده
 صحيح وريح البخاري ارساله) وكذلك رجع أيضا أبو حاتم وأبو داود والترمذي والدارقطني ارساله الى
 قيس بن أبي حازم ورواه الطبراني وموصولا والحديث دليل على وجوب الهجرة من دار المشركين
 من غير مكة وهو مذهب الجمهور وحديث جرير رواه أخرجه النسائي من طريق بهز بن حكيم عن
 أبيه عن جده مرفوعا لا يقبل الله من مشرك عملا بعد ما أسلم أو يفارق المشركين ولعموم قوله
 تعالى ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم الآية وذهب الاقل الى انها لا تجب الهجرة وان
 الاحاديث والآية منسوخة (وعن ابن عباس) رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية فثبت عليه) قالوا فانه عام فانه من وجوب الهجرة
 الدال عليه ما سبق وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر من أسلم من العرب بالمهاجرة اليه ولم ينكر
 عليهم بقاؤهم بلدهم ولانه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا بعث سرية قال لاميرهم اذا لقيت عدوك
 من المشركين فادعهم الى ثلاث خلال فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى القول
 عن دارهم الى دار المهاجرين وأعلمهم انهم ان فعلوا ذلك ان لهم مال المهاجرين وعلمهم ما على
 المهاجرين فان أبوا واختاروا لدارهم فاعلمهم انهم يكونون كعرب المسلمين يجرى عليهم حكم الله
 تعالى الذي يجري على المؤمنين الحديث سياق بطوله فلم يوجب عليهم الهجرة والاحاديث غير
 حديث ابن عباس محمولة على من لم يأمن على دينه قالوا في هذا جع بين الاحاديث وأجاب من
 أوجب الهجرة بان حديث لا هجرة مراد به قضيا عن مكة كما يدل قوله بعد الفتح فان الهجرة كانت
 واجبة من مكة قبله وقال ابن العربي الهجرة هي الخروج من دار الحرب الى دار الاسلام وكانت
 فرضا في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستقرت بعد ما لم يخاف على نفسه والتي انقطعت
 بالاصالة هي القصد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث كان وقوله ولكن جهاد ونية قال

الطبي وغيره هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعد علم قبله والمعنى ان الهرة هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الايمان الى المدينة فقد انقطعت الاثر المفارقة بسبب الجهاد الحربية وكذلك المفارقة بسبب صلحة كالهرا من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار من الفتن والنية في جميع ذلك معتبرة فقال النووي المعنى ان الجهاد الذي انقطع باقتناع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والدية الصالحة وجهاد معطوف بالرفع على محل الاسم (وس أي موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قاتل لتكون كلمة الله هي العظيمة في سبيل الله متفق عليه) وفي الحديث عنا اختصار ولفظه عن أي موسى انه قال اعرج الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يقاتل للمعتم والرجل يقاتل لذ كرو الرجل يقاتل ليري مكانه في سبيل الله قال من قاتل الحديث والحديث دليل على ان القتال في حيل اسوهوم مشهور الشرط ويتى الكلام فيما اذا انضم اليها قصد غير ما هو المعنى بل اهل هو في سبيل الله اول قال الطبري انه اذا كان المقصد اعلاء كلمة الله لم يضرم حاصل من غيره ومنها وبذلك قال الجهور والحديث يحتمل انه لا يخرج عن كون في حيل الله مع قصد التثريب لانه قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ويتأيد بقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تنقروا فاضل من ربكم فان ذلك لا ينافي فيه اسع فكذلك في غيره فعلى هذا العمدة الباعث على الفعل فان كان هو اعلاء كلمة الله لم يدر ما انفك اليه ضمنا ويتى الكلام فيما لو استوى القصدان قطا هرا الحديث والاية انه لا يدر الا انه اخرج أبو داود والسنائي من حديث أبي امامة رضي الله عنه باسناد جيد قال بهم رجل فقال يا رسول الله أرايت رجلا غزا بلقيس الأجر والد كماله قال لا شيء له فاعادها ثلاثا كل ذات يقول لا شيء له ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى لا يقبل الا من العمل له ما يشاءها وابتغى به وجهه قلت فيكون هذا دليلا على انه اذا استوى الباشان حر والد كره مثلا بطل الاجر ولعل بطلانه هنا لخصوصية طلب الذكر لانه انقلب عمله للربا والرب يستل لها يشاركة بخلاف طلب الغنى فانه لا ينافي الجهاد بل اذا قصد باخذ المعنى غاثة المشرك والامتناع به على الطاعة كان له اجر فانه تعالى يقول ولا ياتلون من عدو ولا الا كتب الله به عمل صالح والمراد النيل المأذون فيه شرعا وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلا فله سبعة دلائل على انه لا ينافي قصد المعنى القتال بل ما قاله انه ليهتد السامع في قتل المشركتين وفي انه يارى من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى يرحم من سب له لا يخرج به الايمان بي ونصديق رسولى ان ارجعه بما دل من شر وغنى او دخله الجنة ولا يخفى ان الاخبار هذه دليل على جواز تشريك النية او الاخبار يستغنى ذلك بما تقدم يقصد المشركون بغير دينهم أموالهم كما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن هذه غزاة بدر لاخذ غير المشركين ولا ينافي ذلك ان تكون كلمة الله هي العليا بل ذلك من اعلاء نية الله تعالى وأقرهم الله تعالى على ذلك بل قال الله تعالى وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم ولم ينههم بذلك مع ان هذه الاخبار اخبار لهم بحسبهم للمال دون القتال فاعلاء نية الله تعالى فيه انفة المشركين واخذ أموالهم وقطع اخبارهم وشجوه واما حديث أبي هريرة عند أبي داود ان رجلا قال يا رسول الله رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يتقى عرضاه النيا فقال لا تجر له عاد عليه

ثلاثاً كل ذلك يقول لأجره فكأنهم صلى الله عليه وآله وسلم إن الحامل هو العرض من الدنيا فأجاب بما أجاب والافاقه قد كن تشريك الجهاد بطلب الغنية أمر معروفاً في الصحابة فإنه قد أخرج الحاصم والسبيقي بإسناد صحيح أن عبد الله بن جحش يوم أحد قال اللهم ارزقني رجلاً شديداً أقاتله ويقا تلني ثم أرزقني عليه الصبر حتى أقتله وأخذ عليه فهذا يدل أن طلب العرض من الدنيا مع الجهاد كان أمر معلوماً جوازه للصحابة في دعوى الله عليه (وعن عبد الله بن السعدي رضي الله عنه) هو أبو محمد عبد الله بن السعدي وفي اسم السعدي أقوال وإنما قيل له السعدي لأنه كان مسترضعاً في بني سعد سكن عبد الله الأردن ومات بالشام سنة ثمانين على قوله صحة ورواية قال ابن الأثير وقال فيه ابن السعدي المالكي نسبة إلى جده ويقال فيه ابن السعدي كما في أبي داود (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطع الهجرة ما قوتل العدو رواه النسائي وصححه ابن حبان) دل الحديث على ثبوت حكم الهجرة وأنه باق إلى يوم القيامة قال قتال العدومسنة ولكنه لا يدل على وجوبها ولا كلام في نوابها مع حصول مقتضياتها وأما وجوبها فيمنه ما هرفت (وعن يافع) هو مولى ابن عمر قال له أبو عبد الله يافع بن سرجس بفتح السين المهملة وسكون الراء وكسر الحيم كان من كبار التابعين من أهل المدينة سمع ابن عمر وأبا عبد الله وهومن الثقات المشهورين بالحديث المأخوذ عنهم مات سنة سبع عشرة ومائة وقيل عشرين (قال أغار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بني المصطلق) بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء وكسر اللام بعدها فاق بطن شهر من خزاعة (وهم غارون) بالفتح النجمة وتشديد الراء جمع غار أي غافلون فأخذهم على غرة (فقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم حدثني بذلك عبد الله بن عمر متفق عليه وفيه وأصاب يومئذ جويرية) فيه مستلذان الأولى الحديث دليل على جواز المقاتلة قبل الداء إلى الإسلام في حق الكفار الذين قبلتهم الدعوة من غير إدار وهو أصح الأقوال الثلاثة في المسئلة وهي عدم وجوب الانذار مطلقاً ويرد عليه حديث بريدة الآتي والثاني وجوبه مطلقاً ويرد عليه هذا الحديث والثالث يجب أن تبلغهم الدعوة ولا يجب أن بلغتهم ولكن يستحب قال ابن المنذر وهو قول أكثر أهل العلم وعلى مناهة تضافرت الأحاديث الصحيحة هذا أحدها وحديث كعب بن الأشرف وقتل ابن أبي الحقيق وغير ذلك وادعى في البصر الإجماع على وجوب دعوة من لم يبلغه دعوة الإسلام والثانية في قوله وسبي ذراريهم دليل على جواز استرقاق العرب لأن بني المصطلق عرب من خزاعة واليه ذهب جمهور العلماء وقال به مالك وأصحابه وأبو حنيفة والأوزاعي ذهبوا إلى عدم جواز استرقاقهم وليس لهم دليل ناهض ومن طالع كتب السير والمغازي علم بقياس استرقاقه صلى الله عليه وآله وسلم لأعرب غير الكنايين كهوازن وبني المصطلق وقال لاهل مكة أذهبوا فأنتم الطلقاء وقادى أهل بدر والظاهر أنه لا فرق بين القداء والقتل والاسترقاق ولو تم في غير العرب قطعاً وقد ثبت فيهم ولم يصح تخصيص ولا نسخ قال أحمد بن حنبل لاذهب إلى قول عمر ليس على عربي ملك وقد سبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العرب كما ورد في غير حديث وبوبكر وعلى رضي الله عنهما سبياً بنى ناجية ويدل قوله (وعن سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمر أميراً على جيش) هم الجند والسائرون إلى الحرب لا غيرها (أو سريه) هي القطعة

من الجلبش يخرج منه تغبر على العدو وترجع اليه (أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال اغزوا على اسم الله تعالى في سبيل الله فاتوا من كثر بالله اغزوا ولا تسلبوا) بالقبض المجهمة والغلول الخيانة في الغنم مطلقاً (ولا تعدروا) العدو ضد الوفاة (ولا تثلوا) من المثلثة يقال مثل بالقتل اذا قطع أنتموه وأنه أو هذا كبراً وشيئاً من اطرافه (ولا تقتلوا أولاداً) المراد غير البالغ سن التكليف (واذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال) أي الى إحدى ثلاث خصال كما يدل عليه قوله (فانهم أجابوك اليها فاقبل منهم وكف عنهم) أي القتال وبينها بقوله (ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم ثم ادعهم الى التكول من دارهم الى دار المهاجرين فان أبوا فاخبرهم بانهم يكونون كاعراب المسلمين) ويسلك حكم اعراب المسلمين تضمنه قوله (ولا يكون لهم في الغنمة) الغنمة ما أصيب من مال أهل الحرب وأوجب عليهم المسلمون بالجيل والركاب (التي) هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد (شيء) الا ان يجاهدوا مع المسلمين فانهم أبوا) أي الاسلام (مسلمهم الجريئة) وهي الحصلة الثانية من الثلاث (فانهم أجابوك قبل منهم وان أبوا فاسكت عنهم الله وقائهم) وهذه هي الحصلة الثالثة (واذا حاصرت أهل حصن فأرادوك ان تجعل لهم دماً فادعهم الى دمه وادعهم الى دمه) ولكن اجعل لهم ثمنك) على النبي بقوله (فانكم ان تحذروا) بالهاء المجهمة انشاء الرمي من أخفرت ان رجل اذا اقتضت عبده وذنمه (ذمكم) هون من ان تحفر دمه ما وادعهم الى دمه تزلهم على حكم الله فلا تفعل بل على حكمه) على النبي بقوله (هذا) يرى نصيب فيهم حكم الله تعالى أم لا أخرجهم مسلم) في الحديث مسائل الاول دل على انه اذا بعث امرئ من يبعز وأوصاه بتقوى الله وعن بعض الصحابة حديث خيرا فاجبره بقرء العليل من له يده وتقرء العدو وتقرء الملة وتقرء قتل صبيان المشركين وهذه شرمات الاجماع ودون على ابي عبد الله الامير المشركين الى الاسلام قل قتلهم وطاهره وان كنت قد لعنتهم الدعوة لك مع مع لكونه يعمل على الاستحياء كما دل عليه آثاره صلى الله عليه وآله وسلم على بني المظلق وهم غاروب والوحيب دعاهم وفيه دليل على دعائهم الى الهجرة بعد اسلامهم وهو مشروع سبب ليل ما في الحديث من الاذن لهم في البقاء وفيه دليل على ان العميق والي لا يسهة هما لا المهاجرون وادعهم الى حقايقهم في ما الان يحضروا الجهاد واليه ذهب الشافعي وذهب غيره الى خلافه وادعوا في الحديث ولم يأوا بهما على نسخه المسئلة الثانية في الحديث دليل على ان الهجرة في حدس من ربه وغيره ككاتب عربي وغيره في لقوله عدو له وهو عام في ذلك ارجع ما في رأي وغيره من اذنب الشافعي الى انها لا تقبل الا من أهل الكتاب وانهم عربا كانوا أو غيرهم بولاه في حبيبه والجزيرة بعدد كراهل الكتاب ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم ستونهم صفة أهل لرب ربهم وادعاهم داخلون في عموم قوله تعالى فاتواهم حتى لا تكون فتنة وقوله فاسألوا المشركين حيث وجدتموهم وادعهم الى الحديث بانه وارد قبل فتح مكة ببلايل الامر بالهول والهجرة وانما يات بعده الهجرة حديث بريدة منسوخ أو متاول بان المراد بعدد من كان من أهل الكتاب قلت والذي يلهم عموم أخذ الجزية من كل قفر لعموم حديث بريدة وأما الآية أعادت خذاب بريق من أهل الكتاب ولم تعرض لأخذها من غيرهم ولا لعدم أخذها والحديث بين خذها من غيرهم

وجعل عدولاً على أهل الكتاب في غاية البعدوان قال ابن كثير في الارشاد ان آية الجزية انما
 نزلت بعد انقضاء حرب المشركين وبعدها الاوثان ولم يسبق بعد نزولها لأهل الكتاب فانه تقوية
 لمذهب ماله الشافعي ولا يخفى بطلان دعواه انه لم يسبق بعد نزول آية الجزية لأهل الكتاب بل سبق
 عباد البر من أهل فارس وغيرهم وعباد الاصنام من أهل الهند فاما عدم أخذها من العرب
 فلانها لم تشرع الا بعد الفتح وقد دخل العرب في الاسلام ولم يسبق منهم عدو يحارب لم يسبق فيهم
 بعد الفتح من سبي ولا من قسرب عليه الجزية بل من خرج بعد ذلك عن الاسلام منهم فليس
 الا بالسيف والاسلام كما نزل الحكم في أهل الردة وقد سمي صلى الله عليه وآله وسلم قبل
 ذلك من العرب بنى المصطلق وهو اذن وهل حديث الاستبراء الا في سبائهم واسرهم واستقر هذا
 الحكم بعده صلى الله عليه وآله وسلم فنقضت العصابة رضى الله عنهم بلاد فارس والروم
 وفي رعاياهم العرب خصوصاً الشام والعراق ولم يعضوا عن عرب من يحمي بل عموماً حكم السبي
 والجزية على جميع من استولوا عليه وهذا يعرف ان حديث بريدة كان بعد نزول فرض الجزية
 وفرضها كان بعد الفتح فكان فرضها في السنة (١) الثانية بعد نزول سورة براءة وانتهى فيه عن
 التلذذ ولم ينزل النهي عنها الا بعد أحد عشر عاماً الى هذا المعنى خضع ابن القيم في الهدى ولا تخفى قوة
 المسئلة الثالثة ضمن الحديث النهي عن اجابه العدو الى ان يجعل لهم الامير ذلك ذمة الله وذمة
 رسوله بل يجعل لهم ذمة وقد علم بان الامير ومن معه اذا اخبروا ذمتهم أى نقضوا عهدهم فهو
 أهون عند الله من أن يعضد ذمة تعالى وان كان نقض الذمة محرماً لمطلقاً قبل وهذا النهي
 للتمتيز لا للتمريم ولكن الاصل فيه التصرم ودعوى الاجماع على انه التتميز لا يمتنع وكذلك تضمن
 النهي عن انزالهم على حكم الله تعالى وعمله بانه لا يدري أى صيب فيهم حكم الله أم لا ولا ينزلهم على
 شئ لا يدري أى قمع لا بل يرلهم على حكمه وهو دليل على ان الحق في مسائل الاجتهاد مع واحد
 وليس كل مجتهد صواباً حق وقد اتفقت الأدلة حقيقة هذا القول في محل آخر (٢) وعن كعب بن
 مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد غزوة ووري (٣) بفتح الواو وتشديد الراء أى سترها
 (بغيرها متفق عليه) وقد جاء الاستثناء في ذلك لفظ الا في غزوة رسولاً فانه أظهر لهم مراده
 واخرجه أبو داود وادفعه ويقول الحرب خدعة وكانت قورينه انه اذا أراد قصد جهة سأل عن
 طريق جهة أخرى اياها ما نهر يدها واعما يفعل ذلك لانه أتم في حال يدهم من اصابه العدو وانما نهر
 على عقله من غير ايهامه وفيه دليل على جواز مثل هذا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم الحرب
 خدعة (٤) وعن معقل بن النعمان بن مقرن (٥) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء اخفون لم
 يدرك ابن التبريد معقل بن مقرن في الصحابة اتفقوا على ان عثمان بن مقرن وعز هذا الحديث اليه
 وكذلك البخاري وأبو داود والترمذي أخرجه عن عثمان بن مقرن فيسطره ان لفظ معقل
 السابق (٦) في الشارح وقع انه قال هو معقل بن النعمان بن مقرن المازني ولا يخفى ان النعمان
 هو ابن مقرن فاذا كان كذلك فهو معقل بن مقرن لابن النعمان قال ابن الاثير ان النعمان هاجر
 ومعه سبعة اخوة لم يرد بهم هاروا كلهم معه فراجعت التقرىب للمصنف فلم أجدهم معاً
 يقال لمعقل بن النعمان ولا ابن مقرن بل فيه النعمان بن مقرن فغير ان لفظ معقل في نسخ
 بلوغ المرام سبق فلم يثبت في كتابنا من نسخة (٧) قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) أى من الفتح والتاسعة
 من الهجرة اه

(٢) الحديث في اطراف
 المزى عن معقل بن يسار
 المزى عن النعمان بن مقرن
 أو رده في مسند النعمان بن
 مقرن وقال انه قال الترمذي
 حسن صحيح فلهذا في نسخ
 بلوغ المرام عن معقل بن
 النعمان فتصحف عنه ما بين
 والله أعلم اه أبو النصر

(٣) ولأنه ينسحق بلوغ
 المرام وهي نسخة صحيحة
 منقولة من نسخة السيد
 الحديث سليمان بن يحيى
 الا هذا التي بخطه وذكروا
 انها صحيحة معقل بن مقرن
 على نسخة منقولة على نسخة
 المصنف المقتطوع عن معقل
 ان النعمان الخ فثبت
 لعل سبق القم انما هو في
 لفظة ابن فقط والاصل هو
 ان النعمان والله أعلم اه

أبو الرب

وسلم اذ لم يقاتل أول النهار آخر القتال حتى تزول الشمس وتهب الرياح وينزل النصر روماً حمداً
والثلاثة وصحبه الحاكيم وأصله في البخاري فانه أخرجه عن النعمان بن مقرن بلفظ اذ لم يقاتل
أول النهار منظر حتى تهب الارواح ويخضر الصلوات قالوا والحكمة في التأخير الى وقت الصلاة
انه مظنة اجابة الدعاء وأما هبوب الرياح فقد وقع به النصر في الاثراب كما قال تعالى فأرسلنا عليهم
ريحاً وجنوداً لم ترها فكان توتخى هبوبها فانه للنصر وقد علل بان الرياح تهب غالباً بعد الزوال
فيحصل بها تبريد دعة السلاح للربوب والزيادة للنشاط ولا يمرض هذا ما ورد من انه صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يغير صباحاً لان هذا في الاغارة وكذلك عند المسافة للقتال ﴿ وعن الصعب
ابن جثامة ﴾ تقدم ضبطهما في الحج ﴿ قال مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾ ووقع في صحيح
ابن حبان ان السائل هو الصعب ولسه سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسأله بمعناه
﴿ عن الدار من المشركين يمتنون ﴾ بصيغة المضارع من يته من بني الجهمول ﴿ فيصيبون من نسائهم
وذرائعهم فقال هم منهم متفق عليه ﴾ وفي لفظ البخاري عن أهل الدار وهو تصریح بالضاف
المخدوف التيبت الاغارة عليهم في الليل على غفلة مع اختلاطهم بصيحاتهم ونسائهم فيصاب
النساء والصبيان من غير قصد لقتلهم ابتداء وهذا الحديث أخرجه ابن حبان من حديث الصعب
وزاد فيه ثم انتهى عنهم يوم - نين وهي مدرجة في حديث الصعب وفي سنن أبي داود زيادة في آخره
قال سفيان قال الزهري ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك عن قتل النساء
والصبيان ويؤيدان النهي في سنن مافي البخاري فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاحد هم
الحق خالد افضل له لا تقتل ذرية ولا عسيفاً وأول مشاهدنا معه صلى الله عليه وآله وسلم غزوة
حنين كذا قيل ولا يخفى انه قتلهم معه صلى الله عليه وآله وسلم فقم مكة قبل ذلك وأخرج الطبراني
في الاوسط من حديث ابن عمر قال لما دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة أتى بامرأة مقلوبة
فقال ما كانت هذه تقاتل ونهى عن قتل النساء وقد اختلف العلماء في هذا فذهب الشافعي
وأبو حنيفة والجمهور الى جواز قتل النساء والصبيان في البيات عدا برؤية المحرمين وقوله هم
منهم أي في اباحة القتل تبعاً لا قصد اذ لم يمكن انفصالهم عن يستحق القتل وذهب مالك
والاوزاعي الى انه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى اذا تفرس أهل الحرب بالنساء والصبيان
أو تحصنوا بجهنم أو سفينة مما فيهم معهم لم يجوز قتالهم ولا تحريقهم واليه ذهب جماعة لانهم
قالوا في التفرس يجوز قتل النساء والصبيان حيث جعلوا ترسا ولا يجوز اذا تفرسوا وسلم الامع
خشية استئصال المسلمين ونقل ابن بطال وغيره اتفاق الجميع على عدم جواز القتل في قتل النساء
والصبيان انتهى عن ذلك وفي قوله هم منهم دليل باطلا فلعن قال هم من أهل النار وهو ثالث
الاقوال في المسئلة والثاني انهم من أهل الجنة وهو الرابع في الصبيان والاولى الوقت ﴿ وعن
عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل ﴾ أي مشرك ﴿ تبعه يوم بدر
ارجع فلن أستعين بمشرك روماً مسلماً ﴾ ولفظه عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قبل بدر فلما كان بحرة الوريه أدركه رجل قد كان تد كرفيه جراً ومخيلة ففرح أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رأوه فلما أدركه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بعت لاتبعك وأصيب معك قال أقوم بآله قال لا قال فارجع فلن أستعين بمشرك فلما أسلم أذن

لهو الحديث من أدلة من قال لا يجوز الاستعانة بالمشركين في القتال وهو قول طائفة من أهل العلم
 وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى جواز ذلك قالوا لا نهى صلى الله عليه وآله وسلم استعان بصفيان بن
 أمية يوم حنين واستعان يهودي في نفاق ورضع لهم أحرجه أبو داود في المراسيل وأخرجه
 الترمذي عن الزهري عن سلاومر أسبل الزهري ضعيفة قال الذهبي لأنه كان خطافاً في إرساله
 شبهة مذبذب وصحح البيهقي من حديث أبي جندب الساعدى أنه رد عنهم قال المصنف ويجمع بين
 الروايات بأن الغي رد يوم بدر فصر فيه الرغبة للإسلام فردّه ربه إن بسم فصدق ظنه وأوان
 الاستعانة كانت عنوة فصرخص فيها وهذا أقرب وقد استعان يوم حنين بجما عمن المشركين
 قالهم بالنفاق واستنطجاعة أن يكون معه مسلون يستقل بهم في امضاء الأحكام وفي شرح
 مسلم أن الشافعي قال إن كان الكافر حسن الرأى في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة استعين
 به ولا فيكره ويجوز الاستعانة بالمناقب أجماعاً لاستعانة صلى الله عليه وآله وسلم بعبد الله بن أبي
 وأصحابه (١) وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأته مقتولة في
 بعض مغازيه فأسكر قتل التماسوا الصبيان متفق عليه) وقد أخرج الطبراني أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم لحادشل مكة أنى بامرأته مقتولة فقال ما كانت هذه تقاتل أخرجه عن ابن عمر فيصنع إن ما هذه
 وأخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأته مقتولة بالطائف
 فقال ألم أنه عن قتل التماس من صاحبها فقال رجل يا رسول الله أردفتها فإرادت أن تصرعنى
 فتقتلنى فقتلتها فامرهم أن يوارى ومفهوم قوله تقاتل وتقرره لهذا القتال يدل على أن ما إذا
 قاتلت قتلت واليه ذهب الشافعي واستدل أيضاً بأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان من
 حديث رياح (١) بن أبي سبيح التميمي قال تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة فقرأ
 الناس بمجمعين فرأى امرأته مقتولة فقتل ما كانت هذه تقاتل (٢) وعن حمزة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اقتله أسير المشركين واستبقوا شرهم) بالشين المجهمة وسكون الراء
 وإخاء المجهمة هم الصغار الذين لم يدركوا ذكرهم في النهاية (رواه أبو داود وصححه الترمذي) وقال
 حسن غريب وفي نسخة صحيح وهو من رواية الحسن عن حمزة وفيه ما تقدمناه والشئ من استبان
 فيه السنن أو من بلغ خمسين سنةً واحدى وخمسين كفى القاموس وللراى حال المسان
 أهل الجلود والقوة على القتال ولم يرده الزهري ويحتمل أنه أريد بالشيوخ من كانوا بالغين مطلقاً
 فيقتل ومن كان صغيراً لا يقتل فيوافق ما تقدم من النهى عن قتل الصبيان ويحتمل أنه أريد
 بالشرخ من كان في أول الشباب فإنه يطلق عليه كما قال حسن

أن شرخ الشباب والشعر الاسود وما إلى ما كان جنونا

فإنه يستحق رجاء إسلامه كما قال أحد بن حنبل الشيخ لا يكاد يسلم والشاب أقرب إلى الإسلام
 فيكون الحديث مخصوصاً بمن يجوز تفريره على الكفر بالجزمة (٣) وعن كرم الله وجهه
 أنهم تبارزوا يوم بدر وراه البخاري وأخرجه أبو داود طولاً وفي المغازي من البخاري عن علي كرم
 الله وجهه قال تأول من يحشو لخصومة يوم القيامة وقال قيس وفيهم أرباب هذا خصمان
 اختصموا في دينهم قالهم الذين تبارزوا في بدر حجة وعلى رضى الله عنهم ما وعبد بن الحرث رضى

(١) يكسر الراء ومثناة
 تحته واختار البخاري أنه
 بالياء الموحدة وحاء مهملة
 اه أبو تراب

الله عنه وشية بن ربيعة وعقبه بن ربيعة والوليد بن عتبة وتقصي له ما ذكره ابن اسحق انه برز
عبيدة فلبثت بمجر قنسية وعلى الوليد وعنده موسى بن عتبة فقتل على وجه من ياورها واختلف
عبيدة ومن ياوره نصر بنين فوقعت الضربة في ركبة عبيدة فلبث منها المراجعة وبالصفراء قبل
على وجهه على من ياوره عبيدة فأتاها على قتله والحديث دليل على جواز المبارزة وإلى ذلك ذهب
الجهور وذهب الحسن البصري إلى عدم جوازها وشرط الاوزاعي والنوري وأحمدوا حتى اذن
الامير كما في هذه الرواية (وعن أبي أيوب رضي الله عنه قال انما أزلت هذه الآية فينا عشر
الانصار يعني ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة فانه رد اعلى من أنكر على من جل على صف الروم - حتى
دخل فيه مرواه الثلاثة وصححه الترمذي وقال حسن صحيح غريب وابن حبان والحاكم) أخرجه
المذكورون من حديث أسلم بن زيد أبي عمران قال ~~كنا بالقسطنطينية~~ فخرج صف عظيم
من الروم فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى وصل فيهم ثم رجع متبلا فصاح الناس
سبحان الله أتى يده إلى التهلكة فقال أبو أيوب أيها الناس انكم تقولون هذه الآية على هذا
التأويل وانما أزلت هذه الآية فينا عشر الانصار انما أعز الله دينه وكثر ناسروهم فلما هتفوا
ان أموالنا قد ضاعت فلو أننا ألقاها وأصلها ضاع منها فازل الله تعالى هذه الآية فكأن
التهلكة الآتية التي أردنا وصح عن ابن عباس وغيرهم في تأويل الآية قبل وفيه دليل
على جواز دخول الواحد في صف القتال ولو طس الهلاك قلت أما ظن الهلاك فلا دليل فيه
اذ لا يعرف ما كان ظن من جل هنا وكان القاتل يقول ان الغالب في واحد يعمل على صف كثيراته
يظن الهلاك وقال المصنف في مسئلة جل الواحد على العدو الكثير من العدوانه صرح
الجهور انه اذا كان لفرط شجاعته وظنه انه يهرب العدو بذلك أو يجري المسلمين عليهم أو نحو
ذلك من المقاصد الصبيحة فهو حسن ومتى كان مجردتهم ورفقهم لا سيما ترتب على ذلك
وهن المسلمين قلت وخرج أبو داود من حديث عطاء بن السائب قال ابن كثير ولا بأس بعن ابن
مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب ربنا من رجل غزاه في سبيل الله فأنهزم
أصحابه فعمل ما عليه فرجع رغبة فيما عندي وشفقة مما عندي حتى هرب من دمه قال ابن كثير
والاحاديث والآثار في هذا كثيرة تدل على جواز المبارزة لمن عرف من نفسه بلاء في الحروب
وشدة وسطوة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نخل
بني الاضر وقطع متفق عليه) دل على جواز افساد أموال أهل الحرب بالحرى وقطع المصلحة
في ذلك وزلت الآية ما قطعتم من لينة الآية قال المشركون انك تنهى عن الفساد في الارض
فبالقطع الاشجار وتحرقها قال في معالم التنزيل اللينة ففساد من اللون ويجمع على ألوان
وقيل من اللين ومعناه النضلة الكريمة وجمعها لين وقد ذهب الجماعة إلى جواز التحريق والتخريب
في بلاد العدو وكرهه الاوزاعي وأبو ثور واحتجبان بأبي بكر وصي جيوشه أن لا يفعلوا ذلك وأجيب
بأنه رأى المصلحة في قتالها لانه قد علم أنها تصير للمسلمين فأراد قهواهم بذلك بدور على ملاحقة
المصلحة (وعن عبيدة بن الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا تغلوا فان الغلول) بضم الغين المعجمة وضم اللام (فأروا على أصحابه في الدنيا ولا تحرقوا
أجدوا والناسي وصححه ابن حبان) تقدم أن الغلول الخيانة في النجاسة قال ابن قتيبة سمي بذلك لأن

صاحبه بقله في متاعه أي يحقيقه وهو من الكبار بالاجماع كما نقله التتوي والعار النضيصة في
الغنياته اذا ظهر افتضحه صاحبه وأما في الآخرة فقلع العار ما يقبده ما أخرجه البخاري ومسلم
من حديث أبي هريرة قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر الغلول وعظم أمره
فقال لا ألتبرأ أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها نفاة على رقبته فرس له حمة يقول يا رسول
الله أغنتي فأقول لا أملك لك من الله شيئا قدأ بلغتك الحديث وذكر فيه البعير وغيره فانه عدل
الحديث على انه يأتي الغلال بهذه الصفة الشنيعة يوم القيامة على رؤس الأتة شهداء فصل هذا هو
العار في الآخرة للغلال ويحمل انه شيء أعظم من هذا ويؤخذ من هذا الحديث ان هذا ذنب
لا يغفر بالشفاعاة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أملك للشم من الله شيئا ويحمل أنه أورد في محمل
التغلغل والتشديد ويحمل أنه يغفر لها بعد تشهير في ذلك الوقت والحديث الذي سقناه ورد
في خطاب العاملين على الصدقات فدل على ان الغلول عام لكل ما فيه حق للعباد مشترك بين
الغلال وغيره فان قلت فهل يجب على الغلال رد ما أخذ قلت قال ابن المنذر انهم أجمعوا على ان
الغلال يعيد ما قبل القسمة وما بعد ما فقال الأوزاعي واليث ومالك يدفع الى الامام خمسة
ويتصدق بالباقي وكان الشافعي لا يرى ذلك وقال ان كان ملكه فليس عليه ان يتصدق به وان
كان لم يملكه فليس له التصديق بغيره قال والواجب أن يدفعه الى الامام كالأموال الخائصة
﴿وعن عوف بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالسلب للقاتل رواقا ودوا وواضه
عند مسلم﴾ فيه دليل على ان السلب الذي يؤخذ من العدو والكافر يستحقه قاتله سواء قال
الامام قبل القتال من قتل قتيلا فله سلبه أو لا سواء كان القاتل مقبلا أو منهزما وسواء كان من
يستحق السهم في المعركة أو لا كالأمة والسبي والعبد اذ قوله قضى بالسلب للقاتل حكم مطلق
غير مقيد بشيء من الأشياء قال الشافعي وقد حفظ هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم في مواطن كثيرة منها يوم بدر فانه صلى الله عليه وآله وسلم حكم بسلب أبي جهل
لمعاذين الجوح لما كان هو المؤثر في قتل أبي جهل وكذا في قتل حاطب بن أبي بلتعة
لرجل يوم أحد أعطاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلبه رواقا والحاكم والأحاديث في هذا
الحكم كثيرة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم حنين من قتل قتيلا فله سلبه بعد القتال
لا ينافي هذا بل هو مقرر للحكم السابق فان هذا كان معلوما عند الصحابة من قبل حنين ولذا قال
عبد الله بن جحش اللهم ارزقني رجلا شديدا الى قوله أقتله وأخذ سلبه كما قدمناه قريبا
قول أبي حنيفة انه لا يكون السلب للقاتل الا اذا قال الامام قبل القتال مثلا من قتل
قتيلا فله سلبه والا كان السلب من جملة الغنيمة بين الفاتحين فانه قول لا وفاقه الأدلة
وقال الطحاوي ان ذلك موقوف على رأي الامام فانه صلى الله عليه وآله وسلم أعطى
سلب أبي جهل لمعاذين الجوح بعد قوله ولمشاركه في قتله كذا كما نقله لأريابيهما
واجب عنه بانه صلى الله عليه وآله وسلم انما أعطاه معاذيا لانه الذي أثر في قتله لما
رأى عتي الجناية في سيفه وأما قوله كذا كما نقله فانه قاطع النفس صاحبه وأما
تخمين السلب الذي يعطاه القاتل فعموم الأدلة من الأحاديث قاطعة بعدم تخمينه

ويعتقد أن جد وابن المنذر وأبو هريرة وآخرون كلهم يخصصون عموم الآية بالحديث فإنه
أخرج حديث عوف بن مالك أن أبا داود وابن حبان بن ياقوت يخصص السلب وكذا أخرجه
الطبراني واختلفوا هل تنزيم القاتل الميتة على أنه قتل من يريد أن يخلصه فقال الميت والشافي
وجاعة من المالكية أنه لا يقبل قوله إلا بالينة لورود ذلك في بعض الروايات بلغنا من قتل قبله
عليه ميتة فله سلبه وقال مالك والأوزاعي يقبل قوله بلائمة قالوا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
قد قبل قول واحد ولم ينفه بل أكتفى بقوله وذلك في قصة هذين الجرح وغيره أن يكون غصصا
لحديث الدعوى والينة (وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في قصة قتل أبي جهل)
يوم بدر (قال فاستدراه) أي قسبا قاله (يسقيهما) أي ابني عفران (حتى قتلاه) أنصرف إلى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره فقال أيكم قتله هل مسحتما سيفكما قال لا قال فظهر
فيهما أي في سقيهما (فقال كلا كما قتله سلبه أعاذن عمر بن الجوح) بفتح الجيم آخره جاء
مهملة بزنة فعول (متفق عليه) استدله أن لأمم أن يسلب السلبين شأونه مفوض إلى
رأيه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر ابن أبي عفران قتلا أبي جهل ثم جعل سلبه لاحداها واجب
بأنه إنما حكم به صلى الله عليه وآله وسلم له أذن عمر بن الجوح لأنه رأى أن ترثره بقبسفه هي
المؤثرة في قتله لمعصية ما أعطاه السلب وطيب قلب ابن عفران بقوله كلا كما قتله والأخلاقية
القاتلة له ضرب بتمعاذ بن عمرو ونسبة القتل إليه ما يجازي كلا كما أراذله وقرينة الجاز (١)
اعطاء سلب المقتول لاحدهما وقد يقال هذا محل النزاع (وعن مكحول) هو أبو عبد الله مكحول
ابن عبد الله الشافعي كان من سبي كابل وكان موليا لامرأة من قيس وكان سديا لا ينصح وهو عالم
الناس ولم يكن أبصر منه بالفتيا في زمانه سمع عن أنس بن مالك ورواه غيره ما يروى عنه الزهري
وربيعة الرأسي وعطاء الخراساني مات سنة ثمان عشرة ومائة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
نصب المجتنب على أهل الطاعة أخرجه أبو داود في المراسيل ورواه ثقات ورواه العقيلي
باسناد ضعيف عن علي رضي الله عنه) وأخرجه الترمذي عن فور روى عن مكحول ولم يذكر
مكحول فكان من قسم المعضل وقال السهيلي ذكر الرمي بالمجتنب الواقدي كما ذكره مكحول
وذكر أن الذي أشار به لسان الفارسي وروى ابن أبي شبة من حديث عبد الله بن مسعود
ومن حديث عبد الرحمن بن عوف أنه صلى الله عليه وآله وسلم حاصرهم خساو عشر بر ليلة ولم
يذكر أنسا من ذلك وفي الصحيحين من حديث ابن عمر حاصر أهل الطاعة ثم شربوا في مسلم
من حديث أنس أن اللدة كانت أربعين ليلة وفي الحديث دليل أنا يجوز قتل الكفار إذا
تخصوا بالمجتنب ويقاس عليه غيره من المدافع ونحوها (وعن أنس رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر) بالعين المجهمة فقفا في القاموس
المغفر ككبر وبهماء وكذا يقرض الدرع يلبس تحت القلنسوة أو حلق يتقنعهم القسطن (فلما
نزع المغفر جاز رجل فقال ابن خطل) بفتح الخاء المجهمة وفتح الطاء المهملة (متعلق باستاد
الكعبة فقال أقتلوه متفق عليه) في دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة غير
محرم يوم الفتح لأنه دخل مقاتلا لكنه يخص بذلك فإنه يحرم القتال فيها كما قال صلى الله عليه
وآله وسلم وإنما أحلت ساعة من نهار الحديث وهو متفق عليه وأما أمره صلى الله عليه

(١) يعني من باب التقلب
لقاتل حقيقة على غيره

وآله وسلم يقتل ابن خطل وهو أحد جماعة تسعة أمر صلى الله عليه وآله وسلم يقتلهم ولو تعلقوا
 بأسماء الكعبة فأسلم منهم ستة وقيل ثلاث منهم ابن خطل وكان ابن خطل قد أسلم فيمنه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم صدقوا وبعت به رجلان الانصار وكان معه مولى يخدمه مسلماً
 قتل منزلاً وأمر مولاه أن يذبح له تيساً ويصنع له طعاماً فقام فاستيقظ ولم يصنع له شيئاً فعدا
 عليه فقتله ثم ارتد مشركاً وكانت له قيتان تغنيانه بهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامر
 بقتلهما معه فقتلت احدهما واستؤمن للآخرى فامنها قال الخطابي قتله صلى الله عليه
 وآله وسلم بحق ما جناه في الاسلام فدل على ان الحرم لا يصم من اقامته واجب ولا يؤخر عن
 وقته انتهى وقد اختلف الناس في هذا فذهب مالك والشافعي الى انه يستوفى الحدود
 والقصاص بكل مكان وزمان لعموم الادلة ولهذا القصة وذهب الجمهور من السلف والخلف
 الى انه لا يستوفى فيه احد لقوله تعالى ومن دخله كان آمناً ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبدك
 بهادم وأجابوا عما احتج به الاولون بأنه لا عموم للادلة في الزمان والمكان بل هي مطلقات مقيدة بما
 ذكرناه من الحديث وهو متأخر فنه في يوم الفتح بعد شريعة الحدود وأما قتل ابن خطل ومن ذكر
 معه فانه كان في الساعة التي أحلت فيها مكة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسقرت من
 صبيحة يوم الفتح الى العصر وقد قتل ابن خطل وقت الضحى بين زعم والمقام وهذا الكلام
 فيمن ارتكب حداً في غير الحرم ثم التجأ اليه وأما اذا ارتكب انسان في الحرم ما يوجب الحد
 فاختلف القائلون بأنه لا يقيم فيه حد فذهب بعض أهل العلم أنه يخرج من الحرم ولا يقيم
 عليه الحد وهو فيمخايف ابن عباس فقال من سرق أو قتل في الحرم أقيم عليه في الحرم رواه
 أحمد عن طاوس عن ابن عباس وذكر الأثر عن ابن عباس أيضاً من أحدث حداً في الحرم أقيم
 عليه ما أحدث فيه من شيء والله تعالى يقول ولا تقناتوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه
 فان قاتلوكم فاقتلوهم وفرقوا بينه وبين المخبيء اليه بان الخاني فيه هاتك الحرمته والمخبيء معظم
 لها ولا نه لولم يقيم الحد على من جنى فيه من أهل لعظم الفساد في الحرم وأدى الى أن من أراد الفساد
 قصد الى الحرم ليسكنه وفعل فيه ما يتقاضاه شهوته وأما الحد بغير القتل فيملكون النفس من
 القصاص ففيه خلاف أيضاً فذهب أحمد في رواية عنه انه يستوفى لان الادلة انما وردت فيمن
 سفك الدم وانما يصرف الى القتل ولا يلزم من تحريمه في الحرم تحريم مادونه لان حرمة النفس
 أعظم والانتهاك بالقتل أشد لان الحد فيمادون النفس جاز مجرى تأديب السيد عبده فلم يمنع
 منه وعنه رواية يعلم الاستيفاء لشيء مما لا يعموم الادلة ولا يخفى ان الحكم للاخص حيث صح
 ان سفك الدم لا يصرف الا الى القتل قلت ولا يخفى ان الدليل قاض بالقتل والكلام من أوله
 في الحد ودقلا بمن جلهما على القتل أحد الزنا غير الرجم وحد الشرب والقذف يقيم عليه
 (وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه) هو أبو عبد الله سعيد بن جبير بضم الجيم وفتح الباء الموحدة
 فثنا فراه الاسدي مولى بني والبة بطن من بني أسد بن خزاعة كوفي أحد اعلام التابعين سمع ابن
 مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وانساوا أخذته عمر وبن دينار وأيوب قتله الخراج حسنة
 خمس ونسبه في شعبان منها ومات الخراج في رمضان من السنة المذكورة (ان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قتل يوم بدر ثلاثة صبرا في القادوس صبرا الانسان وشقيقه على القتل أن يحبس ويرى
 حتى يموت وقد قتل صبرا وصبر عليه ورجل مبرورة مسبور للقتل انتهى (أخرجه أبو داود في
 المراسيل ورجحه ثقات) والثلاثة هم طعيمة بن عدى والنضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط ومن
 قال بطل طعيمة العظم بن عدى فقد صحف كما قاله المصنف وهذا دليل على جواز قتل الصبرا لأنه
 قد روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم رجال ثقات وفي بعضهم مقتل لا يقتلن قرشي بل هذا صبرا
 قاله صلى الله عليه وآله وسلم بعد قتل ابن خطل يوم الشيع (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل رجلين من المسلمين رجل مشرك أخرجه الترمذي وصححه
 وأصله عن مسلم) فيمدليل على جواز مفاداة المسلم الأسير بأسير من المشركين وإلى هذا ذهب
 الجمهور وقال أبو حنيفة لا يجوز المفاداة بغيره ما قتل الأسير واسترقاه وادماله أو مفاداه
 بأسير وقال صاحب أبي حنيفة يجوز المفاداة بغيره أو بمال أو قتل الأسير واسترقاه وقد وقع منه
 صلى الله عليه وآله وسلم قتل الأسير كما في قصة عقبة بن أبي معيط وفداهه بمال كما في أسارى بدر
 والمن عليه كما من على أبي غرة يوم بدر على أن لا يقاتل فصاد إلى القتال يوم أحد فأسر ومقتله وقال في
 حقه لا يبلغ المؤمن من حجر واحد من تين والاسترقاق وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لأهل مكة
 ثم اعتقهم (وعن صفير) بالصاد المهملة ثمانية مجتمعة كنه فر (ابن البراءة) بالعين المهملة
 مفتوحة وسكون المثناة التحتية يقال ابن أبي العبد له عبد في أهل الكوفة وحديثه عندهم
 روى عنه عثمان بن أبي سازم وهو ابن ابنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أن تقوم إذا
 أسلوا أحرز وأدامهم وموالمهم أخرجه أبو داود ورجاله موثقون) وفي معناه الحديث المتفق
 عليه أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها أحرز وأدامهم وموالمهم
 الحديث وفي الحديث دليل على أن من أسلم من الكفار حر منه وماله والعلماء تفصيل في ذلك
 قالوا من أسلم طوعا من دون قتال ملك ماله وأرسله وذلك كإرض الياس (١) وإن أسلوا بعد
 القتال فالإسلام قد عصم دماهم وأما موالمهم فالمقول عجمه وعير المقول في ثم اختف
 العلماء في هذه الأرض التي صارت غيا لل مسلمين على أقوال الأول لملك ونسرها لافط ابن القيم
 أنها تكون وقفا يقسم خارجا في مصالح المسلمين ورازق للمقاتلة وبناء القناطر والمساجد
 وغير ذلك من سبل الخير إن كان يرى الأدم في وقت من الأوقات أن المصلحة في قسمتها لكن له ذلك
 قال ابن القيم وبه قال جمهور العلماء وكل عليه سيرة الخلفاء الراشدين ونازع في ذلك بلال وأصحابه
 وقالوا العمر أقسم الأرض التي فتحوها في الشام وقالوا المخذخمة أو اتسمها فقال عمر هذا غير المال
 ولكن أحبسها عليكم بحرى وعلى المسلمين ثم وافق سائر الصحابة عمر وكذلك جرى في فتوح
 مصر والعراق وأرض فارس وسائر البلاد التي فتحوها عنوة فلم يقسم منها الخلفاء الراشدون
 قرية واحدة ثم قال وواقعه على ذلك جمهور الأئمة وإن اختلفوا في كيفية بقائها بلا قصة فظاهر
 منذهب الإمام أحمد وأكرهه على أن الإمام يحجزها لتخصيص مصلحة أو تحييد شهوة فإن كان
 الأصل للمسلمين قسمتها جميعا وإن كان الأصل أن يقفها على المسلمين وقفها عليهم وإن كان الأصل
 قسمه البعض ووقف البعض فعلة فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل الأقسام الثلاثة فانه

(١) والواجب عليهم في
 أموالهم الزكاة أو بالنصر

قسم أرض قريظة والنضير وترك قسمة مكة وقسم بعض خير وترك بعضها لما ينوون من مصالح
المسلمين وذهب بعضهم إلى أن الامام خير في ما يري الاصلح من أربعة أثبات اما القسم بين الغنائم
أو تركها الاهلها على خراج أو تركها على ما له من غنائم أو يمن بها عليهم قالوا وقد فعل مثل
ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعن جبير) بالجيم والموحدة والراء مصغر (ابن مطعم)
برتبة اسم الفاعل أي ابن عدي وجبير صحابي عارف بالانساب مات سنة ثمان أو ثبع وخمسين (ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في أسارى بدر لو ان المطعم بن عدي حيا) هو والد جبير (ثم
كلمني في هؤلاء النني) جمع نني بالون والمناة الفوقية (تركهم له رواء البخاري) المراد بهم
أسارى بدر ومنهم الذين لما هم عليهم من الشرك كما وصفهم الله تعالى بالتبس والمراد لو طلب معنى
تركهم واطلاقهم من الاسرى فدا عطفت ذلك مكافاة له على يد كانت له عند رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وذلك انه صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع من الطائف دخل صلى الله عليه وآله
وسلم في جوار المطعم بن عدي إلى مكة فان المطعم بن عدي أمرا وأولاده الاربعة فلبسوا السلاح وقام
كل واحد منهم عند الركن من الكعبة فبلغ ذلك قريشا فقالوا له أنت الرجل الذي لا تخفر نمنا
وقيل ان اليد التي كانت له انه أعظم من سعي في نقض العصبة التي كتبتا فريش في قطيعة بني
هاشم ومن معهم من الملبس حين حصر وهب في الشعب وكان المطعم قد مات قبل وقعة بدر كما رواه
الطبراني وقولهم لا تخفر بالحاء المججمة والقامو الراس من أخفزه اذا أبارهم والمراد لا ينقض جوارك
لصكر امتك ولا يؤذي من تجبر فيه دليل انه يجوز ترك أخذ القدامن الاسير والساحة
به لشغاعة رجل عظيم وانه يكافأ الحسن وان كان كافرا (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله
عنه قال أصبنا سبايا يوم أوطاس لهن أزواج فخره وجوا فانزل الله تعالى والمحصنات من النساء الا
ما ملكت أيمانكم أخرجه مسلم) قال أبو عبيد البكري وأوطاس وادفي ديار هوانن والحديث
دليل على انصاف نكاح المسيبة فلا تستنافي الآية على هذا متصل وإلى هذا ذهب الشافعي
وظاهر الاطلاق سواء سبي معها زوجها أم لا ودلت أيضا على جواز الوطء ولوقبل اسلام المسيبة
سواء كانت كفاية أو وثنية اذا لا يعم قولهم يعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم عرض على سبايا
أوطاس الاسلام ولا أخبر أصحابه انها لا توطئ مسيبة حتى تسلم مع انه لا يجوز تأخير البيان
عن وقت الحاجة ويدل لهذا ما أخرجه الترمذي من حديث العرياض بن سارية ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم حرم وطء السبايا حتى يضعن ما في بطونهن فجعل التحريم غاية واحدة هي
وضع الخجل ولم يذكرا الاسلام وما أخرجه في السنن مرفوعا لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم
الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئ أو لم يذكرا الاسلام وأخرجه أحمد وأخرج
أحمد أيضا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح شيئا من السبايا حتى تحيض حيضة
ولم يذكرا الاسلام ولا يعرف اشتراط الاسلام في المسيبة في حديث واحد وقد ذهب إلى هذا
طائوس وغيره وذهب الشافعي وغيره من الأئمة إلى انه لا يجوز وطء المسيبة بالملك حتى تسلم اذالم
تكن كفاية وسبايا أوطاس هن وثنيات فلا بد عندهم من التأويل بان طهين بعد الاسلام
ولا يتم ذلك الا بمجرد الدعوى فقد عرفت انه لم يأت دليل شرطي الاسلام (وعن ابن عمر رضي

عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله لمصرية) بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد
 الباء (وانافهم قبل) بكسر التاء وفتح الباء الموحدة أي جهة (نجد فغزو ابلا كثيرة
 وكانت سهايمهم) بضم السين المهملة وجمع سهم وهو النسيب (اثنى عشر بعيرا وثلاثا بعيرا
 بعيرا متيق عليه) السرية قطعة من الجيش تخرج منه وتعود اليه وهي من مائة الى خمسمائة
 والسرية التي تخرج بالليل والسارية التي تخرج بالنهار والمراد من قوله سهايمهم أي انفساؤهم
 أي انه بلغ نصيب كل واحد من هذا القسمة اثنى عشر بعيرا او النمل زيادة زادها الغازي على
 نصيبه من الغنم وقوله ثلثا واربعا للمجهول فيتمثل انه نزلهم اميرهم وهو ابو قتادة ويحتمل انه
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر رواية الحديث عن نافع عنده سلم ان القسم والتفيل كان
 من امير الجيش وقرر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لانه قال لم يغيره ابي صلى الله عليه وآله
 وسلم وأما رواية ابن عمر عندهم سلم ايضا بالنظر ونقلنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فثبت قال النووي نسب الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما كان مقدر الثلث واكن الحديث عند
 ابي داود وبلفظ فاصبنا معا كثيرا واعطانا اميرنا بعيرا بعيرا الكل انسان ثم قدمنا على لمي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقسم بينا غنمتنا فاصبنا كل رجل اثنى عشر بعيرا بعد الخمس فدل على ان
 التفيل من الامير والقسم منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد جمع بين الروايات بان التفيل
 كان من الامير قبل الوصول الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم بعد الوصول قسم صلى الله عليه
 وآله وسلم بين الجيش وقول الامير قبض ما هو لاسريته بجملة ثم قسم ذلك على أصحابه فنسب
 ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فله كونه الذي قسم ولا من نسب ذلك الى الامير
 فباعتباره الذي اعطى ذلك أصحابه آخر وفي الحديث دليل على جواز التفيل للبيش ودعوى
 انه يخص ذلك بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لادليل عليها بل تفيل الامير قبل الوصول اليه
 صلى الله عليه وآله وسلم في هذه التصديلات على عدم الاختصاص وقوله لثا انه يكره أن يكون
 التفيل شرط من الامير بان يقول من فعل كذا فله تفيل كذا فله لانه يكون القتال للدين فلا
 يجوز رده قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلا فله عليه سواء قتل صلى الله عليه وآله وسلم
 قبل القتال أو بعده لانه تشرع عام الى يوم القيامة وأما لزوم كون القتال للدين فاحتمل
 الباعث عليه فانه لا يصح قول الامام من فعل كذا فله كذا فله للدين بعد الاعلام ان هدف
 سبيل الله من جاهد لتكون كلمة الله هي العليا فمن كان قصده اعلام الله لم يضره ان يسمع
 ذلك الغنم والاستدراك كما قل صلى الله عليه وآله وسلم وجعل رزقي من رزقي وختلت
 العلما هل يكون التفيل من أصل الغنمة أو من الخمس أو من خمس الخمس قل الخطابي أكثر
 ما روي من الاخبار يدل على ان النقل من أصل الغنمة (وعه) أي ابن عمر (قال قسم رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهمان متيق عليه والتمظ للبحاري
 ولا يداود) أي عن ابن عمر (أسمهم للرجل ولفرسه ثلاثة سهم سهمين للفرس وسهماه) الحديث
 دليل على انه يسهم لصاحب الفرس ثلاثة سهمان من الغنمة سهم ولفرسه سهمان واليه ذهب
 مالك والشافعي لهذا الحديث ولما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أعطى للفرس سهمين ولكل انسان سهمان فكان للفرس ثلاثة أسهم ولما أخرجه

التساقى من حديث الزبير بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب له أربعة أشهرهم من قمره
وسمها له وسما القريش يعني من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذهبت الحنفية إلى أن القريش له
سهم واحد لاني بعض روايات أبي داود بلفظ اعطى القاريس سهمين والراجح ما هو من حديث
المجمع (١) بن جارية ولا يقاوم حديث العيصين واخذوا إذا حضر قريش فقال الجمهور لا يهيم
اللقريش واحد ولا يسهم لها إلا إذا حضر بها القتال ﴿وعن وعن﴾ فتح الميم وسكون العين
المهملة هو أبو يزيد يعني بن زيد السلمي يضم السين المهملة وفتح اللام له ولا يهيم بحده صحبه شهدوا
بدرًا كاقيل ولا يعلم من شهد بدرًا هو وأبو جندب غيره وقيل لا يصح شهوده بدرًا بفتح الكوفيين
(ابن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تغل) فتح النون وفتح القاف هو
الغنية (الابن الجلس رواه أحدوا أبو داود وصحبه الطحاوي) المراد بالغل هنا هو ما يزيد الامام
لاحدا الغنائم على نفسه وقد اتفق العلماء على جواز ما اختلفوا هل يكون من أصل الغنية أم من
الجلس وحديث معنى هذا ليس فيه دليل على أحد الأمرين بل غاية ما دل عليه أنه يخص الغنية
قبل التفتيل منها وتقدم ما قاله الخطابي من أن أكثر الأخبار دلالة على أن التفتيل من أصل الغنية
واختلفوا في مقدار التفتيل فقال بعضهم لا يجوز أن يتغل أكثر من الثلث أو من الربع كما يدل عليه
الحديث الآتي وحقه ﴿وعن حبيب بن سلمة﴾ بالهاء المهملة المقنونة وموحدتين بينهما
مما تقتضيه هو أبو عبد الرحمن حبيب بن مسلمة القهري وكان يقال له حبيب الروم لكثرة
مجاهدته لهم ولاه عمرًا أعمال الجزيرة فوضع اليه أرمينية واذر بيسان وكان فاضلًا عجايب الدعوات
بالشام أو بآرمينية اتفقوا ربيعين (قال شمس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نقل
الربيع في البداية) فتح الياء الموحدة وسكون الدال المهملة (والثلث في الرجعة رواه أبو
داود وصحبه ابن الجارود وابن حبان والحاكم) دل الحديث على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجاوز
الثلث في التفتيل وقال آخرون للامام إن يتغل السرية ججمع ما غنت لقوله تعالى قل لا انفال لله
والرسول ففوضها إليه صلى الله عليه وآله وسلم والحديث لا دليل فيه على أنه لا يتغل أكثر من
الثلث وأعلم أنه اختلف في نفسه الحديث فقال الخطابي رواية عن ابن المنذر أنه صلى الله عليه
وآله وسلم إنما فرق بين البداية والفتول حين فضل إحدى العطينين على الأخرى لقوة الطهر عند
دخولهم وضعفه عند خروجهم لأنهم وهم داخلون أنشط وأشهى للسير والامعان في بلاد
العدو وأحبهم عند الفتول لضعف دوابهم وأبدانهم وهم أشهى الرجوع إلى أوطانهم وأهاليهم
لطول عهدهم بهم وحجم الرجوع فترى أنه زادهم في الفتول لهذه العلة والله سبحانه أعلم قال
الخطابي بعد قوله كلام ابن المنذر هذا ليس بالبير لأن قوله يومهم أن الرجعة هي الفتول إلى
أوطانهم وليس هو معنى الحديث وبالداء التمهيد ابتداء السفر للفرار إذا نهضت سريقة من جملة
العسكر فإذا وقعت بطاقتهم العدو فماتوا كل لهم فيه الربيع ويشركهم سائر العسكر في
ثلاثة أرباعه قال قتال من الغزوة ثم رجعوا فوقعوا بالعدو ثلثة كان لهم مما غنوا الثلث لأن
هو ضمهم بعد الفتول أشق لكون العدو على حذر وحزم انتهى وما قاله هو الأقرب ﴿وعن ابن
عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينقل بعض من يبعثه من السرايا
لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش متفق عليه﴾ فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم

(١) مجمع بفتح الميم وتشديد
الميم المكسورة ابن جارية
بالميم معاني مات في خلافة
معوية فقوله لا يقاوم
حديث العيصين لا لأجل
مجمع رآه فانه معاني بل لما
تقرر في علوم الحديث من
أن رواية الشيخين أو أحدهما
مقدمة على رواية غيره
عند التعارض أهل نزاع

يكن ينقل كل من يعنه بل بحسب ما رآه من المصلحة في التقليل (وعنه) أي عن ابن عمر
 (قال) كُتِبَ في مغازي بنا العسل والغبن فأكله ولا رفعه رواه البصري (ولابي داود) أي عن
 ابن عمر (فلم يؤخذ منهم الخمس وصحبها) أي الزيادة (ان حبان) لا ترفعها لأشعره إلى حبل
 الأذخره أو لا ترفعها إلى من يتولى أمر القصة ونسألفه في أكله اكتفا بما علم من الأذن في ذلك
 وذهب الجمهور إلى أنه يجوز للغائبين أخذ التوت وما يصلح له وكل طعام اعتيداً كله عموماً وكذلك
 علف القواب قبل القسمة سواء كان باذن الامام أو بعيراذنه ودليله هذا الحديث وما أخرجه
 الشيخان من حديث ابن مغفل قال أصبت جراباً بهم يوم خيبر فقلت لأعلى منه أحد انالنت
 فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبسم وهذه الأحاديث مخصوصة لأحاديث النبي عن
 القلول (وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال) أصبنا طعاماً يوم خيبر فكان الرجل يبي
 فبأخذ منه مقداراً ما يكفيه ثم ينصرف أخرجه أبو داود وصححه ابن الجارود والحاكم) ذنبه
 وأصح في الدلالة على أخذ الطعام قبل القسمة وقبل التخييس قاله الخطابي وأما ملاح العدو
 ودوابهم فلا أعلم بين المسلمين خلافاً في جواز استعمالها فاما إذا انتقلت الحرب فإن الواجب ردّها
 في المغنم وأما الثياب والحرف والأدوات فلا يجوز أن يستعمل شيء منها إلا أن يقول قائل إنه إذا
 احتاج إلى شيء منها لحاجة ضرورية كان له أن يستعمل مثل أن يشد بالردف... تدفق الثوب
 ويتقوى به على المقام في بلاد العدو من صد القتالهم وشل الأوزاعى عن ذلك فقد لا يلبس الثوب
 إلا أن يخاف الموت وعن رويغ بن ثابت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من فتي المسلمين حتى يراها يهزها ذنبه
 ولا يلبس ثوباً من فتي المسلمين حتى إذا خلقه رده فيه أخرجه أبو داود والدارمي ورجاله ثقات ويؤخذ
 منه جواز الركب ولبس الثوب وانما يتوجه النهي إلى الإغماق والاختلاق للثوب فلور كبر من
 غير اغماق ولبس من غير اختلاق وانلاف جاز (وعن أبي عبيد بن الجراح) يلجم والراء
 والحاء المهملة (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يجير) بآدم والراء يهما
 مشتقة تخسنة من الإجارة وهي الأمان (على المسلمين بعضهم أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وفي
 اسناده ضعف) لأن في اسناده الخياط بن أرقطه ولكنه يغير ضعفه (وللطياحي من حديث
 عمرو بن العاص يجير على المسلمين أذناهم وفي الصحيح عن علي رضي الله عنه دمة المسلمين واحدة
 يسعى لها أذناهم زاد ابن ماجه) من حديث علي أيضاً (من وجه آخر ويغير عليهم أقصاعهم)
 كالدفع لثوبهم أنه لا يجير إلا أذناهم فتدخل المرأة في جوار اجارتها على المسلمين (وفي الصحيحين من
 حديث أم هانئ) بنت أبي طالب قبل اسمها عند قسلة فاطمة وهي بنت علي رضي الله عنه
 (قد أجرت أم هانئ) وذلك أنها أجرت رجلين من أجائها ورجل من إلى لبي رضي الله عنه
 وآله وسلم تجبره أن علياً أجازها ليجز اجارتها فقال رضي الله عنه وآله وسلم قد جرتا الحديث
 الأحاديث دالة على صحة أمان الكافر من كل مسلم ذكر أو أنثى حر أو عبد مادون أو غير مادون قوله
 أذناهم قائم شامل لكل وضيع وتعلم صحة أمان الشرع بالأولى وعلى هذا جمهور العلماء إلا عند
 جماعة من أصحاب مالك وأنهم قالوا لا يصح أمان المرأة إلا باذن الإمام وذلك لأنهم جازوا قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا يجر من أجزت على أنه أجزت منه فأنوا لا يجر من جمع أمانها وأجله

الجهور على أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمضى ما وقع منها وأنه قد انعقد أمانها لأنه صلى الله عليه
 وآله وسلم سماها بحجة ولا نهى أحد أخيه في عموم المسلمين في الحديث على ما يقوله بعد أن عمده الأصول
 أو من باب التغليب قرينة ﴿ وعن عمر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول لأخيه بن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً رواه مسلم ﴾
 وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس رضي الله عنهما
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاث أئمة جواً للمشركون من جزيرة العرب وأخرج
 البيهقي من حديث مالك بن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجتمع دينان
 في جزيرة العرب قال مالك قال ابن شهاب ففحص عمر عن ذلك حتى أتاه التلج واليقين عن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فأجلى يهود خيبر قال مالك
 وقد أجلى يهود يجران وذلك أيضاً والحديث دليل على وجوب إخراج اليهود والنصارى
 والمجوس من جزيرة العرب لعدم قوله لا يجتمع دينان في جزيرة العرب وهو عام لكل دين
 والمجوس بخصوصهم حكمهم حكم أهل الكتاب كما عرف وأما حقيقة جزيرة العرب فقال محمد
 الدين في القاموس جزيرة العرب ما حاط به بحر الهند وبحر الشام ثم جد له والفرات أو ما بين عدن
 أبين إلى أطراف الشام طولا ومن جهة قال أطراف يرف العراق عرضا انتهى وأضيف إلى العرب
 لأنها كانت أوطانهم قبل الإسلام وأوطان أسلافهم وهي تحت أيديهم وبما تضمنته الأحاديث
 من وجوب إخراج من لدين غير دين الإسلام من جزيرة العرب قال مالك والشافعي وغيرهما
 إلا أن الشافعي وغيره خصوا ذلك بالجزيرة الشافعي وإن سأل من يعطى الجزيرة أن يعطى ويجرى
 عليه الحكم على أن يسكن الجزيرة لم يكن لذلك والمراد بالجزيرة مكة والمدينة واليمامة ومخالفها
 كلها وفي القاموس والجزيرة مكة والمدينة واليمامة ومخالفها كلها حيث بين نجد تهامة وأبين
 نجد والسرارة وأنها احتضرت بالمرار الخس حرة بنى سليم وواقم ولبلى وشوران والنار
 قال الشافعي ولم أعلم أحد أجلى أحد من أهل الذمة من اليمن وقد كانت جهنمة وليس اليمن
 بجزيرة فلا يجعلهم أحد من اليمن ولا بأس أن يصالحهم على مقامهم باليمن قلت لا يخفى أن
 الأحاديث الماضية فيها الأمر بإخراج من ذكر من أهل الأديان غير دين الإسلام من جزيرة العرب
 والجزيرة بعض جزيرة العرب وورد في حديث أبي عبد الله الأمر بإخراجهم من الجزيرة وهو بعض
 مسمى جزيرة العرب والحكم على بعض مسمياتهم بالحكم موافق للحكم عليها لا يعارض الحكم
 عليها كلها بذلك الحكم كما قرئ في الأصول أن الحكم على بعض أفراد العام لا يخصص العام وهو
 نظيره وليست جزيرة العرب من العامة العموم كما وهم فيه جماعة من العلماء غاية ما أفاد حديث
 أبي عبيدة زيادة التأكيد في إخراجهم من الجزيرة لأنه دخل إخراجهم من الجزيرة تحت الأمر
 بإخراجهم من جزيرة العرب ثم أفرد بالأمر زيادة تأكيد كيد لأنه تخصيص أو نسخ وكيف وقد كان
 آخر كلامه صلى الله عليه وآله وسلم أن رجوا المشركين من جزيرة العرب كما قال ابن عباس رضي
 الله عنهما أوصى عند موته بأربع حديث مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن
 عبد العزيز يقول بلغني أنه كان من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن قال قاتل
 الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد لا يقين دينان بأرض العرب وأما قول

الشافعي لم أعلم أحدا أجلاههم من الذين قلدوا أجلاهم بدليل فان اعذار من ترك ذلك كثيرة
وقد ترك أبو بكر أجلا أهل الجبل مع الاتفاق على وجوب أجلاهم لنفسه فله سبحانه أهل الردة ولم
يمكن ذلك دليلا على أنهم لا يجلون بل أجلاههم عمروا ما القول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرهم في
الذين يقولون لعائذ من كل ما لم يذنبوا أو عدله معافى فلهذا كان قبل أمره صلى الله عليه وآله
وسلم بانراجمهم فانه **كان عند وفاته** كما عرفت فالحق وجوب أجلاهم من الذين اوضح عليه
وكذلك القول بأن تقريرهم في الذين قلدوا راجعا ما سكتوا كلام لا ينهض على دفع الاحاديث
فان السكوت من العمل على أمر وقع من الاصل من خليفة أو غير من فعله محظور أو تركه
واجب لا يدل على جواز ما وقع ولا على جواز ما ترك فانه ان كان الواقع فعلا أو تركا سكتوا
لم يدل سكوتهم على انه ليس بحكماء علم من ان مراتب الانكار ثلاث ما يبدأ والسان أو انقلب
واتقاء الانكار باليد واللسان لا يدل على انتفاء بالقلب فعمل السالك انكر بقلبه لعذره عن
التغير باليد واللسان وحيث فلا يدل بحكمه على تقريره لما وقع حتى يقال قد اجمع عليه اجماعا
سكتوا اذ لا يثبت انعقاد اجمع السالك الا اذا علم رضاه بالواقع ولا يعلم ذلك الا اعلام الغيوب قال
السيد رحمه الله وهذا تعرف بطلان القول بان الاجماع لسكوني حجة ولا علم احدا قد روي هذا
في رد الاجماع السكوني مع وضوحه والحمد لله المفضل وقد اوضحناه في الله المستقلة انتهى
قلت وبه قال العلامة الشوكاني في ارشاد القبول العجيب من قال (١) ومثله قد يفسد القطع
وكذلك قول من قال لا يحفل ان حديث الامير بالاخراج كان عند سكتهم بغيره جزيا بطل
لان الامير بانراجمهم عند وفاته صلى الله عليه وآله وسلم والجزية فرضت في السنة من الهجرة
صند زول برامتك في يوم هذا ثم عمر اهل أهل نجران وقد كان اخاهم صلى الله عليه وآله وسلم
على مال واسع **كما هو معروف** وهو جزية والتكليف لله ما عليه الناس ورد ما ورد من
النصوص بمثل هذه التاويلات مما يبطل تعجب الناظر المتصف بالانوار قال العلامة رحمه
الله تعالى ولا يمنع الكفار من التردد مسافرين الى الجاهز ولا يمكن ثبوتها كثر من ثلثة ايام قال
الشافعي ومن واقعه الامكة وحررها فلا يجوز تركها كافر من دخوله محال فان دخل في خبيثة
وجب انراجمه فان مات ودفن فيه نبش واخرج ما يتبعه وحيث قوله تعالى اما لمشركون فليس
فلا يقربوا المسجدا الحرام قلت ولا يخفى ان البيان هم من اخبوس حكمهم حكم أهل الذل
لحديث سنوهم سنة أهل الذل فيجب انراجمهم من أرض اليمن ومن كل بلد من جزيرة
العرب وعلى فرض انهم ليسوا بجهنم فالدليل على انراجمهم دخولهم تحت راية تسمعون ان في
أرض العرب (وعنه) أي عن عمر رضي الله عنه (من كانت ثوبان بنى لنضير) بفتح
النون وكسر الصاد المجهمة بعدها ثمانية تحتية (عامة الله على رسوله مما يوجب) الايمان
من الوجه هو السيرة السريعة (عليه المسلمون يجلسون ولا ركاب) ان تركب بكسر الراء الابل
(وكانت التي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وكان يتفق على ثلثة ثلثة سنة وما يتبعه في
الكراع) بالراء العين المهملة برفعة غراب اسم لجميع الخيل (والسلاح تدعى سبل الله تعالى
متفق عليه) بنوا النضير قبيلة كبيرة من اليهود وادعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قدومه
الى المدينة على ان يحاربوه ولا يعينوا عليه عدوه وكانت أموالهم وشيئهم ومنازلهم متاخبة

(١) وهو الشارح المقرب
وجه الله اه

عنوة فيكون غيبة يخفى عنها الخس والباقى للغائبين وهو معنى قوله هي لكم أى باقيا
وقد احتج به من لم يوجب الخس فى النى قال ابن المنذر لا تعلم أحد أقبل الشافعى قال بالخس
فى النى

• (باب الجزية) •

الأظهر انها مأخوذة من الاجراء لانها تنكى من توضع عليه فى عصمته (والهدنة) الهدنة
هى مشاركة أهل الحرب مدته معلومة فلهذه ومشرعية الجز بقصة تسع على الاظهر وقبل سنة
ثمان (عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها
يعنى الجزية من مجوس هرم رواء البخارى وله طريق فى الموطأ فى انقطاع) وهى ما خرج به
الشافعى عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الجزية من مجوس
البحرين قال البيهقى وابن شهاب إنما أخذ حديثه عن ابن المسيب وابن المسيب حسن المرسل
فهذا هو الانقطاع الذى أشار إليه المصنف وأخرج الشافعى من حديث عبد الرحمن بن عوف
الخطاب ذكر المجوس فقال لأندرى كيف أصنع فى أمرهم فقال عبد الرحمن بن عوف رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول سنوأيهم سنة أهل الكتاب وأخرج ثوداود والبيهقى عن ابن عباس
رضى الله عنهما قال جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما خرج قلت له
ما قضى الله ورسوله فيكم قال شرأقتكم قال الإسلام أو القتل قال وقال عبد الرحمن بن عوف
قبل منهم الجزية قال ابن عباس وأخذ الناس بقول عبد الرحمن وتركوها ما عت انا قلت لان
رواية عبد الرحمن صحيحة موصولة ورواية ابن عباس اعلمى عن مجوس لا يقبل اتفاقا وأخرج
الطبرانى عن مسلم بن العلاء الحضرمى فى آخر حديثه بلفظ سنوأيهم سنة أهل الكتاب
وأخرج البيهقى عن المغيرة فى حديثه الطويل مع فارس وقال فيه فارس يا نبي رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ان قاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية وكان أهل فارس مجوسا
فقلت هذه الاحاديث على أخذ الجزية من المجوس عموما ومن أهل هجر خصوصا كادت الآية
على أخذها من أهل الكتاب اليهود والنصارى قال الخطابى فى امتناع عمر رضى الله عنه عن
أخذ الجزية من المجوس حتى شهده عبد الرحمن ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها من
مجوس هجر دليل على أن رأى الصحابة أن لا تؤخذ الجزية من كل مشرك كاذب انه الانواعى
وانما تقبل من أهل الكتاب وقد اختلف العلماء فى المعنى الذى من أجله أخذت الجزية منهم
فذهب الشافعى فى أغلب قوله الى انها انما تقبل منهم لانهم من أهل الذل وروى ذلك عن على
ابن أبى طالب عليه السلام وقال أكثر أهل العلم انهم ليسوا أهل ذل وانما أخذت الجزية من
اليهود والنصارى بالكتاب ومن المجوس بالسنة انتهى قلت قد قدمنا للثان الحق أخذ الجزية
من كل مشرك كاذل حديث بريئة ولا يخفى ان قوله سنوأيهم سنة أهل الذل يشعر أنهم
ليسوا بأهل ذل كذب وبطل ما قدمناه قوله (وعن عاصم بن عمر بن الخطاب) هو أبو عمر وعاصم
ابن عمر بن الخطاب العدوى القرشى وأقبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستيقن وكان
وسما جسيما خيرا فاضلا شاعرا مات سنة سبعين قبل موت أخيه عبد الله بأربع سنين وهو جسد

عمر بن عبد العزيز لأمه روى عنه أبو أمامة بن سهل بن حنيف وعمر بن الزبير (عن أنس)
 أي ابن مالك (وعن عثمان بن أبي سليمان) بن جبير بن مطعم القرشي المكي سمع أبا سلمة بن عبد
 الرحمن وعاصم بن عبد الله بن الزبير وغيرهم (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث خالد بن
 الوليد إلى أ كيدر) بضم الهمزة بعد الكاف متناقضة فدل المهملة فراه (دومة) بضم
 الدال المهملة وسكون الواو هي دومة الجندل اسم محل (فأخذوه وأواجهن في دمه وصاحه
 على الجزير وأما أوداود) قال الخطابي أ كيدر دومة رجل من العرب يقال له من غسان ففي
 هذا دليل على أخذ الجزير بمن العرب يجوز من الهم انتهى قلت فهو من أدلة ما قدمناه وكان
 بعث خالد بن تبوك والنبي صلى الله عليه وآله وسلم جاني آخر فأتواها وقال خالد إنك تجده
 يصيد البقر فضى خالد حتى إذا كان من حصنه بجسر العين في ليلة مقمرة أظلم وجاءت بقرة الوحش
 حتى حكمت قرونها بآب القصر فخرج إليها أ كيدر في جماعة من خاصته فقتلهم خيل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فأخذوا أ كيدر وقتلوا أخاه حسانا فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم دمه وكان نصرانيا واستلب خالد من حسان قبا من ديباج مخوصا بالذهب وبعث به إلى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجاز خالد أ كيدر من القتل حتى يأتي رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم على أن يفتح له دومة الجندل فعزل وصاحه على النبي بعير وثمانائة (١) رأس وألقى درع
 وأربعا فخرج ففعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ضربة خالها ثم قسم الغنمة الحديث وفيه أنه
 قدم خالد أ كيدر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا إلى الإسلام فأتى فآخروا على الجزيرة
 ﴿وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن
 وأمرني أن آخذ من كل حاكم ديناراً وعدة بالعين للمهملة مقنوعة وتكسر المثل ويل بالفتح
 ما عادله من جنسه وبالكسر ما ليس من جنسه وقيل العكس كما في النهاية ثم دال المهملة
 (معارفيا) بفتح الميم فعين مهملة فقاوموا بعدها ما أنسبه إلى معارفهم وللبالعين تصنع فيها
 الشيا بفتسبب إليها فالمراد وعدة ثوباً بمعارفيا (آخرجه الثلاثون بمحمه ابن حبان والحاكم
 وقال الترمذي حديث حسن وذكران بعضهم رواء مرسلواوه أسع وأعلن ابن حزم لا لقطعاع
 وإن مسروقاً لم يلق معاذاً وفيه نظر وقال أوداود أنه ذكر قال ويلغنى عن أحمد كان ينكره هذا
 الحديث انكاراً شديداً قال البيهقي انما المذكر رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن
 مسروق عن معاذ فاما رواية الأعمش عن أبي وائل عن مسروق فانها محفوظة فقدرواها عن
 الأعمش جماعة منهم شفيان الثوري وشعبة ومعمروا وحبوباً وعوانة ومعمر بن عبيد وحض بن
 غياث قال بعضهم عن معاذ وقال بعضهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبعث معاذاً إلى
 اليمن أو معناه والحديث دليل على تقدير الجزير في خالد بنار من الذهب على كل حاكم أي بالغ وورد في
 رواية محتمل وظاهر إطلاقه سواء كان غنياً أو فقيراً والمراد أنه يؤخذ الدينار من ذ كرفي السنة
 وإلى هذا ذهب الشافعي فقال أقل ما يؤخذ من أهل الفقه دينار على كل حاكم به قال أحمد فقال
 الجزير ديناراً وعدة لمن المعارف لا يزاد عليه ولا ينقص إلا أن الشافعي جعل ذلك حداني جانب
 القلة وأما الزيادة فتعبر بها آخرجه أوداود من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل نجران على أن يسلطوا النصف في محرم والنصف في رجب

(١) أي من الرقيق

يؤدونها الى المسلمين وعارية ثلاثين درهما وثلاثين فرسا وثلاثين بغير اذن من كل من ضمن
اصناف السلاح يغزونها المسلمون خاضعين لها حتى يردوها عليهم ان كان اليهم كيد قال الشافعي
وقد سمعت بعض اهل العلم من المسلمين ومن اهل الذمة من خبر ان يذكر ان آية مأخذ من كل
واحد اكثر من دينار والى هذا ذهب عمر فانه اخذنا اذ اعلى الدينار وذهب بعض اهل العلم الى
انه لا يؤقت في الجزية في القسمة ولا في الكثرة وان ذلك موكل الى نظر الامام ويجعل هذه
الاحاديث محمولة على التخيير والطرف المسلمة وفي الحديث دليل على انها لا تؤخذ الجزية من
الاثنى لقوله سالم قال في نهاية الجند اتفقوا على انها لا تجب الجزية الا بثلاثة اوصاف الذكورة
والبلوغ والحرية واختلوا في الجون والمقدور الشيخ واهل الصواعم والتخير قال وكل هذه
مسائل اجتهدا به ليس فيها توقف شرعي قال وسبب اختلافهم هل يقولون أم لا لا ينبغي هذا وما
رواية البيهقي عن الحكم بن عتيبة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى معاذ بن ابي
سالم أو حاتم بنار أو قيمته فهو منقطع وقد وصله أبو شيبة عن الحكم بن عتيبة عن مكرم عن ابن
عباس بلفظ فعلى كل حال دينار أو عدله من المعافاة ذكره أبو حنيفة وأبو داود في الكسبة قال البيهقي
أبو شيبة ضعيف وفي الباب عن عمرو بن حزم ولكن منقطع وعن عمر وقوفه انقطاع وعن معمر
عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن ابي سالم قال أئمة الحديث ان معمر اذا
روى عن غير الزهري يعلط كثيرا به تعرف انه لم يثبت في اخذ الجزية من الاثنى حديث يعمل به
وقال الشافعي سألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن سالم وعددا من علماء اهل المدينة وكلهم
حكوا عن عددا مضوا قبلهم يحكون عن عددا مضوا قبلهم كلهم ثقة ان صلى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كان لاهل الذمة الذين على دينار كل سنة ولا يشتون ان النساء كن من يؤخذ منه الجزية
وقال عامتهم ولم يأخذ من زروعهم وقد كان لهم زرع ولا من مواشيهم شأ عملاء قال وأنت
عددا كثيرا من ذمة اهل اليمن متفرقين في بلدان اليمن فأنهم أثبت في لا يختلف قولهم ان معاذ
أخذ منهم دينارا عن كل بالغ منهم وسوا البالغ لما قالوا وكان في كتاب الى صلى الله عليه وآله وسلم
مع معاذ ان على كل حال دينار واعلم انه يفهم من حديث معاذ هذا حديث بريدة لم تقدم انه
يجب قبول الجزية ممن يذلهما ويحرم قتله وهو المقصود من قوله حتى يعطوا الجزية اذ لا بد وان
يقطع القتال للمأمور به في صدر الآية من قوله فاتوا الذين لا يؤمنون انك ولا اليوم الآخر
باعطاء الجزية واما جوازه وعدم قبول الجزية فتدل الآية على النهي عن القتال عند حصول
الغاية وعواطاء الجزية فيحصر قتالهم بعد اعطائها (وعن عائذ بن عمرو لم يرض عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسلام يعطوا ولا يعلى أحرجه الدارقطني) فيه دليل على علو اهل
الاسلام على اهل الايمان في كل أمر لا طلاقه فالخو لاهل الايمان اعارضهم غيرهم من اهل
الملك كما أشير اليه في الجاهل الى مضائق الطريق ولا يزال الدين الحق يزاد علوا والذخول فيه اكثر
في كل عصر من الاصرار (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تبدوا اليهود ولا نصارى بالسلام واذ القيت أحدكم في طريق فاضطروا الى أضيقه رواه مسلم)
فيه دليل على تحريم ابتداء المسلم لليهودي أو النصراني بالسلام لأن ذلك أصل انتهى وحمله على
الكراهة خلاف أصله وعليه حمله الاقل والى التحريم ذهب الجمهور من السلف والخلف وذهب

طائفة منهم ابن عباس الى جواز ابتدائهم بالسلام وهو وجه لبعض الشافعية الا انه قال
 المازري انه يقال السلام عليكم بالافراد ولا يقال عليكم واحج لهم بعموم وقول الناس حسنا
 وأحاديث الامر باقتناء السلام والجواب ان هذه العمومات مخصوصة بحديث الباب وهذا
 اذا كان الذي متفردا أما اذا كان معه مسلم جازا لا ابتداء السلام ونسوي به المسلم لانه قد ثبت انه
 صلى الله عليه وآله وسلم سلم على مجلس فيه أختلاط من المشركين والمسلمين ومنه فهم قوله لا بدوا
 انه لا نهى عن الجواب عليهم اذا سلموا ويدل به عموم خبرنا أحسن منها وأردوها وأحاديث اذا
 سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وفي رواية أن اليهود اذا سلموا عليكم يقولوا أحدهم السام
 عليكم فقولوا وعليك وفي رواية قل و-ليك أخرجهما سلم واتفق العلماء على انه يدعى أهل
 الكتاب ولكنه يقتصر على قوله وعليكم وهو هكذا بالواو وعند مسلم في روايات قال الخطابي عامة
 الحديثين يروون هذا الخبر بالواو وكان ابن عيينة يرويه بغير الواو قال الخطابي هذا هو الصواب
 لانه اذا حذف صار كلامه بعينه مردودا عليهم خاصة واذا ثبت الواو اقتضى المشاركة معهم فيما
 قالوه وقال النووي أثبت الواو وحذفها جائز ان صحته به الروايات فان الواو وان اقتضت
 المشاركة فالمتى هو علينا وعليهم فلا امتناع وفي الحديث دليل على الجاهلهم الى مضايق الطريق
 اذا اشتروا هم والمسلمون في الطريق فيكون أوسع للمسلمين فان خلت الطريق عن المسلمين فلا
 حرج عليهم وأما ما يفعله اليهود في هذا الا زمانه من تعمد جعل المسلمين على يسارهم اذا لقوهم
 في الطريق فنحن ابتدعوه لم يرد فيه شيء وكانهم يريدون التنازل بانهم أصحاب اليمين فينبغي منعهم
 لما يتعمدونه من ذلك لشدة محافلهم عليه ومضادة المسلمين (وعن السور بن مخرمة ومروان
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الحديبية فذكر الحديث) هكذا في نسخ بلوغ
 المراد بافراد ذكره وكان الظاهر فذكر بعضهم التثنية ليعود الى السور ومروان وكان انه اردف ذكرى
 الراوى (بطولة وفيه هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو وعلى وضع الحرب عشر
 سنين يا من فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض أخرجهم أبو داود وأصله في البخارى) في الحديث
 دليل على جواز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين مدة معلومة فصلحه تراه الا امام وان
 كرم ذلك أصحابه فانه ذكر في المهادنة ما يفيد (واخرج مسلم بعضهم من حديث انس وفيه ان من
 جاء منكم لم ترد عليه وسلم ومن جاءكم من اهل مكة اليه صلى الله عليه وآله وسلم
 ردوه اليهم ففكره المسلمون ذلك) فقالوا تكتب هذا يا رسول الله قال نعم من ذهب منا اليهم فابعده
 الله ومن جاءنا منهم فجيعل الله له فرجا ومخرجا) فانه صلى الله عليه وآله وسلم كتب هذا الشرط
 مع ما فيه من كراهة أصحابه له والحديث طويل ساقه آثم السيرة في قصة الحديبية واستوفاه ابن
 القيم في زاد المعاد وذكره كثير من الفوائد وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم رد اليهم أبا جندل
 ابن سهيل وقد جاء مسلما قبل تمام كتاب الصلح وانه صلى الله عليه وآله وسلم رد اليهم ثم جعل الله
 له فرجا ومخرجا ففر من المشركين الى ابي بصير بسيف البحر حين أقام به على طر يقهم يقطعها عليهم
 وانضاف اليه جماعة من المسلمين حتى ضيق على أهل مكة مسائل الكهم والقصة ببسوطه في كتب
 السير وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد النساء الخارجات اليه فقيل لان الصلح انما وقع

في حق الرجل دون النساء وأرادت قرين نعيم ذلك في القرين فانها ما خرجت أم كتوم بنت
 أي معط ما جرت طلب المشركون رجوعها فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك وأمر
 الله تعالى الآية وفيها فلا ترجعوهن إلى الكفار الآية والحديث دليل على جواز الصلح على رد
 من وصل اليانمان العدو كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أن لا يردوا من وصل منا لهم
 (وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل معاهدا لم
 يرفح) بفتح المنة الضمنية وفتح الراء أصله يراح أي لم يجد يريح (والجنة الجنة وإن يريحها بالوجه
 من مسيرة أربعين عاما أخرجه البخاري) وفي لفظ البخاري من قتل نفسا معاهدا عتبه الجنة الله
 وضمنه له الحديث وفي لفظه بفتح بك بغير جزم وفي لفظه بغير حق وعندي داود والنسائي
 بغير حلها والتقديم لهم من قواعد الشرع وقوله من مسيرة أربعين عاما وقع عند الأصابع
 سبعين عاما ووقع عند الترمذي من حديث أبي هريرة وعند البيهقي من رواية صفوان بن سليم
 عن ثلاثين من أبناء الصحابة بلفظ سبعين خريفا وعند الطبراني من حديث أبي هريرة مقبولة
 مائة عام وفيه من حديث أبي بكر خمسة مائة عام وهو في الموطأ من حديث آخر وفي مسند
 الترمذي عن جابر أن رجلا من مسيرة ألقاهم وقد جمع العلماء بين هذه الروايات
 المختلفة قال المصنف ما حاصله أن ذلك الإدراك في موقف القبلة وله ثبات وثباته مراتب
 الأشخاص فافق يدره من مسيرة خمسة مائة عام أفضل من صاحب السبعين إلى آخر ذلك قال
 وقد أشار إلى هذا (١) شيئا في شرح الترمذي ورأيت محوفا كلاما من العربي وفي الحديث
 دليل على تحريم قتل المعاهد والذي تقدم الخلاف في الإقصاء من قاتله وقال المصنف هذا فيه
 دليل على أن المسلم إذا قتل المعاهد والذي لا يقتضيه منه قال لأنه اقتصر فيه على ذكر الوجه
 الآخر ويؤيدون النسيء هذا كلامه

(١) يريد به زين الدين
 العراقي رحمه الله اه

باب السابق (٢)

(٢) السابق يقتضين هو
 ما تراهن عليه المسابقان
 اه مصباح

بفتح السين المهملة وسكون الموحدة مصدر وهو المراهنة ويقال بغيرين الموحدة وهو الرهن
 الذي يوضع لذلك (والرأي) مصدر ويؤي المراهبة هنا المناظرة بالسهام وهي المراهبة بالسهم
 السابق (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سابق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخيال التي قد
 ضحرت) من الضحير وهو كما في النهاية أن ينلها رعليها باللفظ أي تعلى العلف حتى تسمن ثم
 لا تعلق الاقوتها فتضاد في الصاح وذلك أربعين يوما وهذه المدة سمى الضحار والموضع الذي
 تضمر فيه الخيل أيضا مضمار وقيل تشد عليها سر وجها وتجعل بالأجل حتى تعرف فيذهب
 رهلها ويستلجمها (من الحفاه) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بعدها شنة فحثة عمدة
 وقد تضمر مكان خارج المدينة (وكان أمدها) بالباء المهملة أي غايها (نتية الوداع)
 محل قريب من المدينة سميت بذلك لأن الخارج من المدينة يسمى به المودعون إليها (وسابق)
 بين الخيل التي لم تضمر من التنية إلى مسجد بني زريق وكان ابن عمر فيمن سابق متفق عليه زاد
 البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنه (قال سفيان من الحفاه أي شية الوداع خمسة
 أميال أو ستة ومن التنية إلى مسجد بني زريق ميل) الحديث دليل على مشروعية المسابقة

وأما ليس من العتبل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تفصيل المقاصد في الفوز والاستغفار بها
في الجهاد وهي دائرية بين الاستحياب والأباحة بحسب الباعث على ذلك قال القرطبي لا خلاف في
جواز المسابقة على الخيل وغيره من القوابل على الأقدام وكذلك في السهام واستعمال
الأسلحة لما في ذلك من التدريب على الحرب وفيه دليل على جواز تضييع الخيل المعدة للجهاد وقيل
أنه يذهب (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سابق
بين الخيل وفضل القرح) جمع قارح والقارح ما كملت سنة قال في المصباح وذلك عند كمال
خمس سنين كالباقي الأبل (في الغاية رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان) فيه مثل
الذي قبله دليل على شرعية السباق بين الخيل وأنه يجعل غاية القرح أن يعلمن غاية ما لديهن القوتها
وجلادتهن وهو المراد من قوة وفضل القرح (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لا سبق (بفتح السين المهملة وفتح الباء الموحدة) مما يجعل السابق
على السبق من جعل (الافخف) (١) أو نضل أو حافر رواه أحمد الثلاثة وصححه ابن حبان
ورواه الشافعي والحاكم ومهر طرق وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد وأهل الدارقطني بعضها
بالوقف ورواه الطبراني وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وقوله (الافخف) المراد
بها الأبل والحافر الخيل والنصل السهم أي ذي خف أو ذي حافر أو ذي نصل على حذف المضاف
وأما المضاف إليه مقامه والحديث دليل على جواز السباق على جعل فإن كان الجعل من غير
التمساقين كالأمام يجعله السابق حل ذلك لا خلاف وإن كان من أحدا المتساقين لم يحل لأمن
القمار (٢) وظاهر الحديث أنه لا يشرع السبق إلا في ثلاث كرم من الثلاثة وعلى الثلاثة قصره
مائل والشافعي وأجازه عطاسي كل شيء ولحقها اختلاف في جوازها على عوض أو لا ومن أجازه عليه
فقد شرط مستوفائي المطولات وقد ذكرها في النسخ (وعنه) أي عن ابن عمر رضي
الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يامن أن
يسبق) مغيرة عن أبي بصير غيره (فلا بأس به فإن آمن فهو قار رواه أحمد وأبو داود وأسنده
ضعيف) لأنه الحديث في نسبه إلى أبي هريرة كلام كثير حتى قال أبو حاتم أحسن أحواله أن
يكون موقوفا على سعيد بن المسيب فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن قيس أنه انتهى وهو كذلك
في الموطع الزهري عن سعيد وقال ابن أبي خيثمة سألت ابن معين عنه فقال هذا باطل وضرب
على أبي هريرة وقد غلط الشافعي مضان بن حنيفة في روايته عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة
وفي قوله وهو لا يامن أن يسبق دلالة على أن المحلل وهو القرح الثالث في الرهان يشترط فيهما أن
لا يكون متحقق السبق والا تكن قلرا وإلى هذا الشرط ذهب البعض وهذا الشرط يخرج عن
القمار ولعل الوجه أن المقصود أنهما هو الاختبار للخيال فإذا كان معلوم السبق فإن
الغرض الذي شرع لأجله وأما المسابقة بغير جعل فباحة أجماعا (وعنه) عن عتبة بن عامر
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر يقرأ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة
الان القوة الزرى الان القوة الزرى الان القوة الزرى (رواه مسلم) فإذا الحديث تفسير القوة
في الآية بالري السهام لأنه المضاف في عصر النبوة وشمل الري بالنادق والمدافع ونحوها من
الان للمركبين والبغاة ويؤخذ من ذلك شرعية التدريب فيه لأن الأعداد إنما يكون مع

(١) نصل السهم حديثة
ويسمى السباق بالخيل
رها ناول السهم فبالضاد
المقبة ٨١ بنو أبو تراب

(٢) وضابط القمار أن
يكون كل منهما غاما أو
غارما وأن كل من أحدهما
حل لا يملك قمارا
ليس كل منهما غارما غاما
وهذا عند الجمهور اه
أبو تراب

الاعتقاد انه لم يحسن الرى لايسمى معد القوة

« (كتاب الاطعمة) »

عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل ذى ناب من السباع
فأكله حرام رواه مسلم الحديث دليل على تحريم ما له ناب من سباع الحيوانات وأنساب
السن خلف الرابعة كافي القاموس والسبع المفترس من الحيوان كافي القاموس أيضا وفيه
الاقتباس الاصلياد في انهاء نهي عن كل ذى ناب من السباع هو ما يقتصر من الحيوان وياكل
فسرا كالاسد والذئب والفروغ ونحوها واختلف العلماء في المحرم منها فذهب الشافعي وأبو حنيفة
وإمامنا أبو داود إلى ما أفاده الحديث ولكنهم اختلفوا في جنس السباع المحرمة فقل أبو حنيفة كل
ما أكل اللحم فهو سبع حتى الفيل والضب واليربوع والنور وقال الشافعي يحرم من السباع
ما يبعد على الناس كالاسد والذئب والفردون الضبع والثعلب لأنهم لا يبعدون على الناس
وذهب ابن عباس فيما يحكمه عن ابن عبد البر وعائشة وابن عمر على رواية عنه فيها ضعف والشافعي
وسعيد بن جبلة إلى حل لحوم السباع مستدين بقوله تعالى قل لا أجد فيها وحى إلى شر ما إلاية
فالمحرم هو ما ذكره الآية وما عداه حلال وأجيب بأن الآية مكية وحديث أبي هريرة بعد
الهجرة فهو ناسخ للآية عندهم يرى نسخ القرآن لسنة أو بان الآية ناسخة بالآية اللاحقة
من الانعام ردا على من حرم بعضها كاذر الله تعالى قبله أم قوله وقالوا في بطون هذه الانعام
إلى آخر الآيات فقبل في الرد عليهم قل لا أجد فيها وحى إلى محرما على طاعم بطعمه الآية أي إن
الذي أحل الله هو المحرم والذي حرمه هو الحلال وإن ذلك فترا على الله وقرن بالحلم الخنزير
لكونه مشار كالمها في علة التحريم وهو كونه رجسا فالآية وردت في الكنار الذي يطولون المنة والدم
ولم الخنزير وما أهل لغير الله به ويحرمون كثيرا مما أحله الله من كل الطير من الآية بيان
حالمهم وانهم يضادون الحق فكأنه قيل ما حرم إلا ما أحل الله ومبالغة في الرد عليهم قلست ويقتل
إن المراد قل لا أجد إلا محرما إلا ما ذكر في الآية ثم حرم الله تعالى من بعد كل ذى ناب من
السباع ويروى عن مالك أنه لما يكره كل كل ذى ناب من السباع لأنه يحرم (وأخرجه)
أي أخرجه عن حديث أبي هريرة (مسلم من حديث ابن عباس بلفظ نهي) أي من كل ذى
ناب من السباع (وزاد) ابن عباس (وكل ذى مخلب) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح
اللام آخره موحدة (مسلم) وأخرج الترمذي من حديث جابر تحريم كل ذى ناب من
الطير وأخرجه أيضا من حديث العرياض بن مارية وزاد فيه يوم خبرني القاموس وأصله ظفر
كل سبع من المشي والطائر وهو ما يصيد من الطير والظفر لا يصيد والى تحريم كل ذى مخلب
من الطير ذهب الجماعة ونسبوا النوى إلى الشافعي وأبو حنيفة وإمامنا أبو داود والجمهورية
نهاية التمهيد نسب إلى الجمهور القول بحل كل ذى مخلب من الطير وقالوا وحرمها قوم وقيل
النوى ثبت لأنه المذكور في كتب القرقيين وأحمدان في دليل الطالع على مذهب أحمد
ما نقله ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب وباز وصقر وباشق وشاهين وعد كثير من ذلك
وهذه في المنهاج الشافعية ومثله لأحنية وقال مالك يكره كل ذى مخلب من الطير ولا يحرم وأما

التمس فقالوا ليس بنبي مخلب ولكن يحرم لاستحيائه وقالت الشافعية يحرم كل ما ندب قتله كحبة
 وعقرب وغراب أبقع وحادأ وفارة وكل سبع ضاروا استدلووا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم خمس
 فواسق يقتلن في الحل والحرم وتقدم في كتاب الحج قالوا ولان هذه مستحبات شرعاً وطبعاً قلت
 وفي دلالة الامر بقتلها على تحريم أكلها انطروا بآي لهم ان الامر بعدم القتل دليل على التحريم
 وقد قال الشافعية ان الادى اذا وطئ بهيمة من بهائم الانعام فقد أمر الشارع بقتلها قالوا
 ولا يحرم أكلها فدل على انه لا ملازمة بين الامر بالقتل والتحريم (وعن جابر رضى الله عنه قال
 نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر عن لحوم الجوارح الاهلية وأذن في لحوم الخيل متفق
 عليه وفي لفظ للجازي) لرواية جابر هذه (ورخص) عوض أذن وقد ثبت في روايات انه
 صلى الله عليه وآله وسلم وحده انعقدورفعي يلجمها فأمروا بارتقاها وقال الامام كلوا من لحومها ما شئتم
 والا حديث في ذلك كثيرة وفي رواية انها رجس أو نجس وفي لفظ انها رجس من عمل الشيطان
 وفي الحديث مستلتان الاولى انه دل منطوقه على تحريم كل لحوم الجوارح الاهلية اذ انتهى اصله
 التحريم والى تحريم كل لحومها ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الا ابن
 عباس فقال ليست بحرام وفي رواية ابن جرير عن ابن عباس وأبي ذكوان الجبر وتلاقوه تعالى قل
 لا أجد فيها أوصى الى محرما الآية وروى عن عائشة رضى الله عنها وعن مالك روايات انها
 مكروهة أو حرام أو مباحة وأما ما أخرج أبو داود عن غالب بن أبيجر قال أصابتنا سعة فلم يكن في
 مالي أطم أهلي الا هان حرقايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت انك حرمت لحوم
 الجوارح الاهلية وقد أمروا بتناسخه فقال أطم أهلنا من سميت محرمة فاء حرمتها من جهة جوارح
 القرية يعني الجلالة فقد قال الخطابي أما حديث ابن أبيجر فتدناختلف في اسناده قال أبو داود
 ورواه شعبة عن عبيد أبي الحسن عن عبد الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشر عن ناس من
 منية ان سيد حمزة أبحر أو ابن أبي أبحر سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه مسعر فقال
 عن ابن عبيد عن ابن معقل عن رجلين من منية أحدهما عن الآخر وقد ثبت التحريم من
 حديث جابر يريد هذا وساقه من طريق أبي داود متصل ثم قال وأما قوله وانما حرمتها من أجل
 جوارح القرية فان الجوارح هي التي تأكل العذرة وهي الجلالة الا ان هذا لا يثبت وقد ثبت انه انما
 نهى عن لحومها لانها رجس وساق سنده الى محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال لما افتتح رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر أصبنا حرا من القرية فخرنا وطعامها فنادى صادى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله ورسوله ينهيانكم عنها وانها رجس من عمل الشيطان
 ما كفت القدر انتهى وبهذا يسل القول بانها انما حرمت مخافة قلة الظهور كما أخرجه الطبراني
 وابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنهما انما حرمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجوارح الاهلية
 مخافة قلة الظهور وفي رواية للجازي عن ابن عباس رضى الله عنهما في الغزاة من رواية الشعبي
 انه قال ابن عباس لا أدري أنهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أجل انها جوارح الناس
 فكروا ان تذهب حولتهم أو حرما البتة يوم خيبر فانه يقال تدعى بالصل انه حرمة لانها رجس
 وكان ابن عباس لم يعلم بالحديث فردد في علمه الهوى وادانته النهى وأصله التحريم عمل به وان
 جهلنا علمه وأما ما أخرجه الطبراني من حديث أنصر الحاربية ان رجلا سأل النبي صلى الله

عليه وآله وسلم عن الحجر الاهلية فقال اليس ترى الكلاونا كل الشجر قال نعم قال فاصب من
لحومها فهي رواية غير صحيحة لاتعارض بها الاحاديث الصحيحة المسئلة الثانية قل الحديث على
حل أكل لحوم الخيل والى حلها ذهب زيد بن علي والشافعي وصاحباني حنيفة وأحمد وأبو
وجاهير السلف واختلف لهذا الحديث ولما في معناه من الاحاديث الصحيحة وأخرج ابن أبي
شيبه بسند على شرط الشيخين عن عطاء الله قال لا ينجر شيء من لحومها الا بالآية كونه قال ابن جرير
قلت له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم ويأتي حديث أصحاب الحجر ناعلي عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسافاً كناه وذهب مالك وهو المشهور عندنا منسوبة الى
تخريم الخيل واستدلوا بحديث خالد بن الوليد بنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن خوم
الخيل والبقال والحبر وكل ذي ناب من السباع وفي رواية بن ياذة يوم خيبر وأجيب عنه بأنه قال
البيهقي فيه هذا السند مضطرب مخالف رواية الثقات وقال البزار يروي عن أبي صالح ثور
ابن زيد سليمان بن سليم فيه منظر وضعف الحديث أحمد والدارقطني والخطابي وابن عبد البر
وعبد الحق واستدلوا بقوله تعالى لتركبوهن والاسد دلالة بالآية وجوه الاول ان
العله المنسوبة تقتضي الحصر فباحة كلها خلاف ظاهر الآية وأجيب عنه بان كون العلة
منسوبة لا تقتضي الحصر فيها فلا يفيد الحصر في الركوب والزينة فإنه يتشعب بها في غيرهما
اتفاقاً وانما نص عليه ما لكونهما أغلب ما يطلب ولو سلم الحصر لا يمنع حمل الاتقال على
الخيل والبقال والحبر والاولا قائله الثاني من وجوه دلالة الآية على تحريم الأكل عطف البغال
والحمر فانه دال على اشتراكهما بها في حكم التحريم في أفراد حكمها عن حكم ما عطف عليها
احتاج الى دليل وأجيب عنه بان هذا من باب دلالة الاقتران وهي ضعيفة من وجوه دلالة الآية
انها سبقت للامتنان فلا كانت مما يورث لكان الامتنان به أكثر لانه يتعلق بقا البنية والحكيم
لا يمتن بأذى السم ويترك اعلاها سيما وقد امتن بالاكل فيما ذكر قبلها وأجيب بان الله تعالى
خص الامتنان بالركوب لانه غالب ما ينتفع بالخيل فيه عند الحرب فخطبوا اعمارهم وفروا لقوة كما
خطبوا في الانعام بالاكل وحمل الاتقال لانه كان أكثر انتفاعهم لذلك فاقترع في كل من الصنفين
بالغلب ما ينتفع به الرابع من وجوه دلالة الآية انه لو أبيع أكلها لكانت المصلحة التي امر بها وهي
الركوب والزينة وأجيب عنه بأنه لو لم من الاذن في أكلها لكانت تفتي للزمن مثله في البقر ونحوها
مما أبيع أكله ووقع الامتنان به لمنفعة أخرى وقد أجيب عن الاستدلال بالآية بتجواب اجمالى
وهو ان آية النحل ملكية اتفاقاً والاذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بما كثر من ست
سنين وايضا فان آية النحل ليست فصا في تحريم الاكل واخذت صريح في جوازها وايضا لو سلم
ما ذكر كان غايته الدلالة على ترك الاكل وهو اعم من ان يكون للتحريم او للتنزيه او لخلاف الاولى
وحيث لم يتعين هنا واحد منها لا يتم بها التسلك فالتسلك بالدلالة المصرحة بالجواز أولى وأما زعم
البعض ان حديث جابر رضى الله عنه دال على التحريم لكونه ورد بلفظ الرخصة والرخصة
استباحة المخطوم مع قيام المانع فدل انه رخص لهم فيها بسبب المنفعة لا يدل على الحل المطلق
فهو ضعيف لانه ورد بلفظ اذن لما لفظ اطعمنا فغير الراوى بقوله رخص عن اذن الا انه اراد

وتقدم لنا في هذا الاستدلال بحث وتحرير كل ما رأى الجمهور في كل واحدة خلاف الاثبات
فالظاهر ان تحريره اجماع (وعن ابن أبي عمار) هو عبد الرحمن بن أبي عمار المكي وثقه أبو
زرعة والنسائي ولم يتكلم فيه أحد سوى القس لعبدته ووعده ابن عبد البر في اعلاله وقال البيهقي
ان الحديث صحيح (قال قلت لخبير الضبع صيد هو قال نعم قلت قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم نعم رواه أحد والأربعة وصححه البخاري وابن حبان) الحديث فيه دليل على حل
أكل الضبع واليهذهب الشافعي فهو مخصص من حديث تحرير كل ذي ناب من السباع وأخرج
أبو داود من حديث جابر مرفوعاً الضبع صيد فإذا أصابه الحرم فتيه ~~بش~~ ويؤكل
وأخرجه الحاکم وقال صحيح الاسناد وقال الشافعي ما زال الناس يأكلونه ولا يبيحونه ما بين
الصفا والمروة من غير تكبير وحرمه الحنفية عملاً بالحديث الهام كما اثرنا فيه وآثارنا حديث
التحليل تخصصه وأما استدلالهم على التحريم بحديث خزيم بن جريرة وفيه قال صلى الله عليه
 وآله وسلم أكل الضبع أحد أخرجه الترمذي وفي اسناده عبد الله بن بريدة وهو متفق
على ضعفه (وعن ابن عمر رضي الله عنهما فمثل من القنفذ) بضم القاف وفيه ما وثقه
(فقال قل لأجد فيما أرى إلى المحرم ما فقال شيخ عنده سمعت أبا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فقال انه من الخبائث أخرجه أحد وأبو داود بانه ضعيف) ضعفه بإهالة
الشيخ المذكور قال الخطابي ليس اسناده به الأول وطرق قال البيهقي لا يرد له من وجه
ضعيف وقد ذهب إلى تحريره أبو طالب والامام يحيى وقال انرافي في التمهيد وجهان أحدهما انه
يحرم وبه قال أبو حنيفة وأحمد والشافعي والخبر انهم من الخبائث وذهب مالك وابن أبي ليلى إلى
انه حلال وهو أقوى من القول بتحريمه لعدم نصوص الدليل مع القول بان الأصل الاباحة في
الحيوانات وهي مسألة خلافية معروفة في الأصول فيها اختلاف بين العلماء (وعن ابن عمر
رضي الله عنهما) قياس قاعدته وعنه (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الجلالة
 وألبانها أخرجه الأربعة إلا النسائي وحسنه الترمذي) وأخرج الحاکم ورواه ابن عمار ورواه
حديث ابن عمر بن العاص نحوه وقال حتى تعلق أربعين ليلة ورواه أحمد وأبو داود والنسائي
والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ نهى عن شوم الجمل لا يباع ومن
الجلالة وعن ركوبها ولا يداودان يركب عليها وان يشرب البانها والجلالة هي أي نأكل العذرة
والنجات سواء كانت من الابل أو البقر أو الغنم أو الدجاج وأحدث دليل على تحريم الجلالة
والبانها روى الكوفي علياً وقد جزم ابن حزم بان من وقف في عرفات زاحياً على جلالة لا يبيع
حجه وظاهر الحديث انه اذا ثبت انها كالتجلالة فقد صارت محرمة وتدل التورى ان تكون
جلالة اذا غلب على علفها الخباسة وقيل بل الاعتبار بالانحفاء من به جزم للتورى والامام
يحيى قال ولا تطهر بالطبخ ولا بالقاء التوابل وان زال الريح لان ذلك تغذية لاستحالة وقان
الخطابي رحمه أحد أصحاب الرأي والشافعي وقالوا لا تؤكل حتى تحبس أياماً قال قد عذب في
الحديث حبسها أربعين يوماً وكان ابن عمر يحبس الدجاجة ثلاثة أيام ولا يماثلها كالبهيمة
غير حبس وذهب الثوري وهي رواية عن أحمد الى التحريم كما هو ظاهر الحديث ومن قال بكونه
ولا يحرم قال لان النهي الوارد فيه إنما كان لتغير اللحم وهو لا يوجب التحريم بدليل المذكور

قوله فقال المهدي الخ هكذا
باصول مولفه حفظه الله

إذا جاف ولا يعني أن هذا رأى في مقابلة النص ولقد خالف الناطرون هنا السنة فقال المهدي
في البصر المذهب والقرينان ونسب جيس الجلالة قبل ذبح الدجاجة ثلاثة أيام والثانية سبعة أيام
والبقرة والثالثة أربعة عشر وقال مالك لأوجهه قلنا لتطيب أجوافها انتهى والجواب بالحديث
هو الواجب وكأنهم جعلوا انتهى على التنزيه ولا ينهض عليه دليل وأما مخالفتهم للتوقيت فلم
يعرف وجهه (وعن أبي قتادة رضي الله عنه في قصة الحمار الوحشي فأكل منه النبي صلى الله
عليه وآله وسلم متفق عليه) تقدم ذكر قصة الحمار هذا الذي أهده أبو قتادة في كلب الحج وفي هذا
دلالة على أنه يحل لحمه وهو أجماع وفيه خلاف في شأنه إذا علف وأتس صار كالأهلي (وعن أسماء
بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت شمرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسنا كأنه
متفق عليه) وفي رواية ونحن بالمدينة نؤذي رواية الدارقطني هنا قلنا نحن وأهل بيت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم والحديث دليل على حل كل لحم الخليل وتقدم الكلام فيه لأن الظاهر أنه صلى
الله عليه وآله وسلم علم ذلك وقدره كيف وقد قالت أنه أكل منه أهل صلى الله عليه وآله وسلم
وقالت هنا شمرنا في رواية الدارقطني فيصنفه في دليل على أن الضر والذبح واحد قبل ويجوز
أن يكون أحد الطرفين مجازا إذا التصرف للأبل خاصة وهو الضرب بالحدية في لينة البدنة حتى يفرى
أوداجها والذبح هو قطع الأوداج في غير الأبل قال ابن التين الأصل في الأبل الضر وفي غيرها
الذبح وجانب القرآن في البقرة فذبحوها وفي السنة شمرها وقد اختلف العلماء في شمر ما ذبح
وذبح ما يخرق فاجازه الجمهور والخلاف فيه لبعض المالكية وقوله في الحديث ونحن بالمدينة
أرذع من زعم أن حلها كل قبل فرض الجهاد فانه فرض أول دخولهم المدينة (وعن ابن
عباس رضي الله عنهما قال كل الضب على ما تدور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه)
فيه دليل على جواز كل الضب وعليه الجمهور والحدود حتى عياض عن قوم يحرمة وعن الحنفية
كراهته قال النووي وأظنه لا يصح عن أحد فان صح فهو مجموع النص وبإجماع من
قبله وقد أخرج لقاطين بالهرم عما أخرجه أودادان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
الضب وفي إسناده اسمعيل بن عباس ورواه شاميون وهو قوي في الشاميين فلا يتم قول الخطابي
ليس إسناده بذلك ولا قول ابن حزم فيه ضعفه مجهولون فان رجاء ثقات كما قال المستوفى لا قول
البيهقي فيه اسمعيل بن عباس وليس بمجهول معروف من انه رواه عن الشاميين وهو وجه في
روايته عنهم وبما أخرجه أودادان من حديث عبد الرحمن بن حنيفة أنهم طهروا ضبا فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم إن أمتي بنى أسرابا لم يصب منها شيء من الأرض فخشى أن تكون
هذه فأفوها وأخرجها أجد وصحبه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط الشيخين وأجيب
عن الأول بأن انتهى وإن كان أصله التحريم لكن صرفه هنا إلى الكراهة ما أخرجه مسلم أنه صلى
الله عليه وآله وسلم قال كلوه فإنه حلال ولكنه ليس من طعامي وهذه الرواية تدعبر وأهمل أنه
قال بعض الثوم عند ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الضب لاأكله ولاأهني
عنه ولاأحرمه ولذا أعل ابن عباس هذه الرواية فقال يشتما قلتم ما يعني في الله الأحرما ومحلا
كذا في مسلم وأجيب عن الثاني بأنه محتمل أنه وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك أعني خشية
أن تكون أمة ممسوخة فيل أن يعلمه الله تعالى أن المسوخ لا ينسل وقد أخرج الطحاوي عن

حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القردة والخنازير
 أهى مما سمع قال إن الله عليهم لعنة مائة ألف لعنة أو يجمع قوما فيجعل له نسلا ولا عاقبة وأصل الحديث في مسلم
 ولم يعرفه ابن العربي فقال قولهم إن المسموح لا ينسل دعوى قاله لا يعرف بالعدل وإنما لم يفته
 الغل وليس فيه أمر به يقول عليه وأجيب أيضا بأنه لمسلم أنه مسموح فلا بد مني فخر بما كلفه فإن
 كونه كان أميا قد زال حكمه ولم يبق له أثر أصلا وإنما كره صلى الله عليه وآله وسلم الأكل منه لما
 وقع عليه من لعنة الله تعالى كما كره الشرب من مياه غود قلت ولا يخفى أنه لو لم يشرع له لما أمر
 بالقتل أو بتفريقهم عليه لأنه اضاعة مال ولا ذل لهم في أكله فالجواب الذي قبله هو أحسن
 فاستنداسي المجموع جواز أكله وكراهة الشرب (وعن عبد الرحمن بن عثمان) هو ابن عبد الله
 التيمي القرشي ابن أخي طلحة بن عبيد الله العدائي قيل أنه أدركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وليست به رواية أصل يوم النخ وقيل يوم الحديبية وقيل مع ابن الزبير عواحد روى عنه بنو
 وابن المنذر (أن طيبا سال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الضفدع) رتبة الضفدع (يجعلها
 في دوائهم) عن قتله أخرجه أحمد وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود (والذي يلقى
 أذ كرطيب عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم له وادع كره لندع يجعله فيه مني إلى صلى الله
 عليه وآله وسلم عن قتل الضفدع قال السبق هو قوى ما ورد في أنه من قتل الضفدع وأخرج
 من حديث ابن عرو لا تقتلوا الضفادع فإن قتلها تنقض حج ولا تقتلوا من من قتلها من حرب بيت
 المقدس قال يارب سلطني على البحر حتى أغرقهم قال الذي أسنداه وعن من لا تقتلوا
 الضفدع فإنهم صارت على نار باراهم فجعلت في أفواهها ماء ربات ترشه على النار والحديث
 دليل على تحريم قتل الضفادع قالوا ويؤخذ منه تحريم أكلها لأنها واحدة من سائر ما
 وتقدم تقرير هذا الاستدلال وليس واضح

(باب السيد والصيد)

يطلق على المصدر أي الصيد وعلى المصيد وعلم أنه تعالى أباح المصيد بين (١) من القرآن
 الأولى قوله بشئ من الصيد تناله أي يدكم وما حكمه الثانية وما علم من الجوارح الذين لا ية
 والآلة التي يصاد بها ثلاثة الحيوان الجوارح والمخلوق المشل في غيران (عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اتخذ كائنا من كلب ما شئ أصيد
 أو زرع أو تقصص من أجره كل يوم قيراط متفق عليه) الحديث دليل على منع من اتخذ ذال ذب
 واقصاها وما سماها لاما استثنى من الثلاثة وردت بهذا الاستثناء في رواية في الصحيح
 وغيرهما واختلف العلماء هل المنع للتحريم أو للكره فقبل الأول ويكون نقصان القيراط
 عقوبة في اتخاذها يعني أن الأثم الحاصل باتخاذها يوازن قدر قيراط من أجر التخذ له وفي رواية
 قيراطان وحكمة التحريم ما في بقائها في البيت من التسبب إلى ترويع الناس واستناع دخول
 الملائكة الذين دخولهم يقرب إلى فعل الطاعات ويعدن فعل المصيبة ويعدنهم بسبب الفساد
 ذلك وتجنبها الأذى وقيل الثاني ببليل نقص بعض الثواب على اتدريج مغفلة كان حراما لعب
 الثواب مرقوحة وفيه أن فعل المكروه قتر من لا يقتضي نقص شيء من الثواب ونهيب إلى
 تحريم اقتناء الكلب الشافعية إلا المستثنى واختلف في الجمع بين رواية قيراط ورواية قيراطان

(١) ولعلم أن الله سبحانه
 وتعالى قد ذكر الصيد في
 مواضع شتى من سورة
 المائدة فهاهنا في الآيتين
 المذكورتين ومنها غير محلي
 الصيد وأتم حرم) ومنها
 (وإذا حلتم فاصطادوا)
 ومنها (أحل لكم صيد
 البحر وطعامه متاعا لكم
 وللبسائر وحرم عليكم صيد
 البر ما دمتم حرما) يستفاد
 من ذلك كله إباحة الصيد
 غير أن في بعضها الامتناع
 عن الصيد حالة الاحرام
 فما وجه تخصيص ذكر
 الآيتين اه ع

فقل انه باعتبار كثرة الاضرار كافي المدن ينقص قيراطان وقتلته كافي البوادي ينقص قيراط أو
ان الاول اذا كان في المدينة النبوية والثاني في غيرها وقيراط من عمل النهار وقيراط من عمل
الليل فالمقتصر في الرواية باعتبار كل واحد من الليل والنهار والمثنى باعتبار مجموعهما واختلفوا
هل النقصان من العمل المأثري أو من الاعمال المستقبلية قال ابن التين من المستقبلية وحكي
غيره بخلاف وفيه دليل على أن من اتخذ المأثري منها فلا ينقص عليه وقيس عليه اتخاذه لم يلفظ
النقص اذا احتج الى ذلك أشار اليه ابن عبد البر واتفقوا على انه لا يدخل الكلب العتور في الاذن
لانما مبرورة له وفي الحديث دليل على التحذير من الاتيان بما ينقص الاعمال الصالحة وفيه
الاخبار بانلف الله تعالى في اناخته لما يحتاج اليه في تحصيل المعاش وحفظه (تنبيه) ورد
في مسلم الامر بقتل الكلاب فقال الساني عياض ذهب كثير من العلماء الى الاخذ بالحديث في
قتل الكلاب الاما استثنى قال وهذا مذهب مالك وأصحابه وذهب آخرون الى جواز اقتنائها جميعا
ونسق قتلها الى الاسود اليهم قال وعندى ان انتهى أولا كان نهيا عما من اقتنائها جميعا وأمر
بقتلها جميعا ثم نهى عن قتل ما عدا الاسود ومنع الاقتناء في جميعها الا المستثنى انتهى والمراد
بالاسود اليهم ذوالقطين فإنه شيطان والبيهم الخالص السواد والقطبان معروفان فوق
عينيه (٣) وعن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
أرسلت كلبك المعلم (فأذ كراسم الله تعالى عليه فإن أمسك عليك فأدر كتمه حيا فاذبحه وان
أدر كتمه قد قتل ولم يأكل منه فكله وان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تأكل فالك
لا تدري أيهما قتله وان رميت بسهمك فأذ كراسم الله) هذا الإشارة الى آلة الصيد الثانية أعني
الحمد وهو قتل بالرمح والسيوف لقوله تعالى قتاله أيذبكم ورمحكم ولكن الحديث في السهم
(فان غاب عنك يوما فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل ان شئت وان وجدته غريبا في الماء فلا
أكل متفق عليه وهذا لفظ مسلم) في الحديث مسائل الاولى انه لا يحل صيد الكلب الا اذا
أرسل صاحبه فالواسترسال بنفسه لم يحل ما يصيده عند الههور والدليل لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا أرسلت فقهوم الشرط أن غير المرسل ليس كذلك وعن طائفة ان المعبر كونه معلما فيص
صيده وان لم يرسله صاحبه بناء على انه خرج قوله اذا أرسلت يخرج الغالب فلا منهوم له وحقيقة
المعلم هو ان يكون بحيث يغري فيقه صدوير جرفي قعد وقيل التعليم قبول الارسال والاعراض حتى
يمتثل الزجر في الابتداء لا بعد العدو وتركه كل ما أمسك فالمعتبر اتماله للزجر قبل الارسال
وأما بعد ارساله على الصيد فذلك متعذر والتكليف الهام من الله تعالى ومكتسب بالعقل كما قال
تعالى تعلمون ان مما علمكم الله قال جاز الله مرجعه الله مما عرفكم ان تعلموه من اتباع الصيد بالارسال
صاحبه وان جاز به جرمه وانصرفه عما هو ماساك الصيد عليه وان لا يأكل منه المسئلة
الثانية في قوله فأذ كراسم الله عليه هذا ما أخو من قوله تعالى فأذكروا اسم الله عليه فان ضمير عليه
يعود الى ما أمسك على معنى وسعوا عليه اذا أدركتم ذكاته والى ما علمتم من الجوارح أي سموا
عليه عند ارساله كما أفاده الكشف وكذلك قوله ان رميت بسهمك فأذ كراسم الله دليل على
اشتراط التسمية عند الرمي وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية واختلف العلماء في ذلك
فذهبت الحنفية الى ان التسمية واجبة على الناكر عند الارسال وتجب عليه عند الذبح والحر

فلا يحل ذبيحته ولا صيده اذا تركت عذاه مستدلين بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وبالحدِيث هذا قالوا وعني عن الناسي لحديث رفع عن أبي الخطأ أو السبيان وما يأتي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما باللفظ فان نسي ان يذبح فليس ذبيحة ثم لا كل وسبأ في آخر الباب ان شاء الله تعالى وذهب آخرون الى انهم استغنوا عن ابن عباس وبالله ورواية عن أحمد مستدلين بقوله تعالى الا مذ كبت قالوا فاباح التذكية من غير اشتراط التسمية ولقوله تعالى وطعام الذين آمنوا وبالله الكتاب حل لكم وهم لا يسمون وبحديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالوا يا رسول الله ان قومنا ياوتنا بطعم لا يرى اذ كرام الله عليه ثم لا ذبا كل منها لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمو عليه انتم وكلوا وايجابوا عن أدلة الإيجاب بان قوله لا تأكلوا المأثرا ما ذبح للاصنام كمال تعالى وما ذبح على النصب وما هل لعبر الله به لا ذبا لله على كل ما ذبح وقد أجمع المسلمون على ان من أكل متروك التسمية عليه فليس بفاسق فوجب سبها على ما ذكر جمعها فيها وبين الآيات السابقة وحديث عائشة رضي الله عنها وذهب المناهضة الى ان يصرح كل ما لم يسم عليه ولو كان تاريخها ما ساقا ظاهر الآية الكريمة وحديث عدي رضي الله عنه لم يوصل قالوا وأما حديث عائشة رضي الله عنها وفيه انهم قالوا يا رسول الله ان قومنا حدثت عدهم بالجاهلية ياوتن بطعمان الحديث فقد قال ابن جرير انه على البعض لا رسال قال المارقيني الصواب انه مرسل على انه لا حجة فيه لانه اذا راع الحاكم على المظنة وهو كونه اسباعا مسلما وانما شكك على السائل حديثه اسلام التوم فالغناء صلى الله عليه وآله وسلم لم يذبحه دليل على انه لا بد من التسمية والالتمس صلى الله عليه وآله وسلم عدم لزومها وهذا وجه آخر لبيان وأما حديث رفع عن أبي الخطأ والسبيان فهم من تنقون على تقدير رفع الذنوب ونحوه ولم يدل فيه وأما أهل الكتاب فهم يذكرون اسم الله على ذبيحتهم فيحصل قوة كلامنا في ذلك ما تبين انه لم يسم عليه وأما ما شئ فيه والناج مسلم فكذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم ان ذكر اسم الله وكلوا المسئلة الثالثة في قوله فان أدركته حيا فاذبحه صيد دليل على انه يجب عليه ذبيحته فانه وجد حيا ولا يحل الا به او ذلك اتفاق فان أدركته وفيه ذبيحة حياة فان كان قد قنع حيا ومعه رعيته أو خرق امعاء أو أخرج حشوه فيحل بلاذ كلة قال النووي بالاجماع وذبحه وان أدركه وقد قتل ولم يأكل فكله انه اذا أكل حراما كله وقد عرفت ان من شرط المعصية لا يأكل فأكله دليل على انه غير كامل التعليم وقد ورد في الحديث الا حراما لم يذبح بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاني اخاف ان يكون انما أمسك على نفسه وهو مستفاد من قوله كبرائى ما كان عليكم فانه فسر الامساك على صاحبه بان لا يأكل منه وقد أخرج أحمد بن حنبل في حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الكلب قال الصدق فلا تأكل فأنما أمسك على نفسه واذا أرسلته فم يأكل بكل شكل فأنما أمسك على صاحبه والى هذا ذهب اكثر العلماء وروى عن علي رضي الله عنه وسبأ من الصحابة انه يحل وهو مذبح ما لك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي عبد الله رضي الله عنه اني أخرجه أبو داود باسناد حسن انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تأكلوا ذبيحة فني في صيدها قال كل مما أمسك عليك قال وان أكل قال وان أكل في حديث سلمان بن عبد الله لم يركله منه الا نصفه قيل فيحمل حديث علي على ان ذلك في كلب فدا عتة دال على نخرج عن العلم

وقيل انه محمول على كراهة التنزيه وحديث أبي ثعلبة ليان أصل الحل وقد كان عدى ومرا
 فاختار صلى الله عليه وآله وسلم له الأولى وكان أبو ثعلبة معسرا فافتاها بأصل الحل وقال الأولون
 الحديثان قد تعارضا وهذا الجواب لا يفتي ضعفتها فارجع الى الترجيح وحديث عدى أرجح لانه
 يخرج في الصحيحين ومنه أيضا الآية وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم بأنه يخاف انه انما أسكن
 على نفسه فيترك ترجيحاً لجنبه الخطر كما قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث وان وجدت مع
 كلبك كلباً آخر الى قوله فلا تأكله فانه نهى عنه لاحتمال ان المؤثر فيه كلب آخر غير المرسل
 فيترك ترجيحاً لجنبه الخطر وقوله فان غاب عنك يوم افلم تجد فيه الا أثر سهمك فذلك ان شئت
 اختلفت الأحاديث في هذا فروى مسلم وغيره من حديث أبي ثعلبة في الذي يدرك صيده بعد ثلاث
 انه قال صلى الله عليه وآله وسلم كل ما لم يتق ورؤى مسلم أيضاً من حديثه انه صلى الله عليه وآله
 وسلم قال اذا رميت بسهمك فغاب عنك مصرعه فكل ما لم يبت ولا خلافاً فيها اختلف العلماء فقال
 مالك اذا غاب مصرعه ثم وجد به أثر من الكلب فاقه باكله ما لم يبت فاذا بات كره وفيه أقوال أخر
 والتعليل بما لم يبت وما لم يبت هو النص ويحمل ذلك على الأوقات على التقيد به وتركه الاكل
 للاحتياط وترجيح جنبه الخطر وقوله وان وجدته غير يقا فلا تأكل ظاهره وان وجدته أثر السهم
 لانه يجوز انه مأمات الا بالفرق المسئلة الرابعة الحديث نص في صيد الكلب واختلف فيما يعلم
 من غيره كالتهدد والنمر ومن الطيور كالبازي والشاهين وغيرهما فذهب مالك وأصحابه الى انه يحمل
 صيد كل ما قبل التعليم حتى السنور وقال جماعة منهم مجاهد لا يحمل الا صيد الكلب وأما ما صاده
 غير الكلب فيشترط ادراكه كانه قوله نه الى من الجوارح مكليين دليل للثاني بناء على انه مشتق
 من الكلب بسكون اللام فلا يشمل غيره من الجوارح ولكنه يحمل أنه مشتق من الكلب بفتح
 اللام وهو مصدر بمعنى التكليب وهو التضرية فيشمل الجوارح كلها ويراد بالجوارح هنا
 الكواشب على أهلها وهو عام قال في الكشف الجوارح الكواشب من سبع البهائم والطيور
 كالكلب والنهد والنمر والعقاب والبازي والصقر والشاهين والمراد بالكلب هو علم الجوارح
 ومضربها بالصيد لصاحبها وانضم لذلك جماع من الحيل وطرق التأديب والتثقيف واشتقاقه
 من الكلب لان التأديب أكثر ما يكون في الكلاب فاشتق له منه لكثرة في جنسه أو لان السبع
 يسمى كلباً ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم لطف عليه كلباً من كلابك فأكله الاسد أو من
 الكلب الذي هو بمعنى الضراوة يقال هو كلب بكذا اذا كان ضارياً به انتهى فدل كلامه على شمول
 الآية للكلب وغيره من الجوارح على تقدير الاشتقاقين ولا شأن الآية بربط العرب بصيد
 بالكلاب والطيور وغيرها وقد أخرج الترمذي من حديث عدى بن حاتم سألت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عن صيد البازي فقال ما أسكن عليك فكل وقضى عجباً بالدولكن قد أضح
 السيد رحمه الله في حواشي ضوء النهار انه يعمل بما رواه (وعن عدى رضي الله عنه قال سألت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صيد العراض) بكسر الميم وسكون المهملة آخره معجمة
 يأتي تفسيره (فقال اذا أصبت بمجد فكل واذا أصبت بعرضه فقل فانه وقيد) بفتح الواو وبالقف
 فتناء تحسبة فدل معجمة بزنة عظيم يأتي بيانه (فلا تأكل رواه البخاري) اختلف في تفسير
 المعراض على أقوال لعل أقربها ما قاله ابن التين انه عصافى طرفها حديد يرمى به الصائد فما

كلام أهل الظاهر وأما حديث الكتاب وأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بأكل ما ذبح بغير إذن مالك فانه لا يرد على الظاهر لانهم يقولون بكل ما ذبح بغير إذن مالك كخنفاء ان يوت أو نحو وفيه دليل على انه يجوز ترك الكفار عما هو محرم على المسلمين ويدل الله صلى الله عليه وآله وسلم نهر عمر عن ليس الحيلة من الحرير فبعث بها عمر لاختيه المشرك الى مكة كافي البذر يرى وغير قال المصنف في الفتح الحديث ويدل على تصديق الاجر الامين فيما اتفق عليه حتى يتبين عليه دلائل انبيائه لان في الحديث انها كانت المرأة أمراة لمراعية لغنم سيدها وهو كعب بن مالك خشيت على النساء ان تموت فذبحتهن وبوخذهن فجواز تصرف المودع له لعله بغير إذن المالك (وعن رافع بن خديج رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) سبب الحديث انه قال رافع بن خديج يا رسول الله ايا الاقوال العذوقا وليس معنا مدى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما أنهر الدم) بفتح الهمزة فنحن ما كسبه فها مستوحاة فراء أى ما سألته و... منه بآخر من التهر (وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر أم السن ففعلهم وأما الظفر فندى) بضم الميم وبفتحها وفتح الدال المهملة فالف مقصورة جمع مديقة مثلثة الميم وهى الشفرة (الحبشة تنشق عليه) فيه دلالة صريحة انه يشترط في الذكاة ما يقطع ويجرى الدم راعدان لذاتة يكون باهر للابل وهو الضرب بالحديد في لبة البدنة حتى يفرى أو داجها واللب بفتح الهمزة وتشديد الواو وحده موضع القلاد من الصدر والذئب لماعداها وهو قطع الاوداج أى الودجين وهما عرقان على جانباں بالخطوم فقولهم الاوداج تغليب على الخلقوم والمرى فسميت الاربعه تأوداجا واختلاف الهمزة فليل لا بد من قطع الاربعه وعن أبى حنيفة يكنى قطع ثلاثة من أى ذئب ذول الشافعى: فى قطع الاوداج والمرى وعن الثورى يجزئ قطع الودجين وعن مالك يشترط قطع الخلقوم والودجين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أنهر الدم وانهار اجراؤه وثبتا يكون بقطع الاوداج لانها تجري الدم وأما المرى فهو مجرى الطعام وليس بهن الدم ما يحصل به انحراره والحديث دليل على انه يجزئ الذئب بكل محمد فيدخل السيف والسيك والحجر واحد بقرة الزباج والقصب والخداف والنحاس وسائر الاشياء المحددة والنهى عن السن والعنق مثل اناس آدمى وغيره مفصل أو متصل ولو كان محمدا وقدين صلى الله عليه وآله وسلم وجهه لهنى في اخبرته بقره أما لسن فاعظم فالعله كونها اعظما وكله قد سبق منه صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن الذئب بالظم وقد علل النوى وجهه النهى عن الذئب بالعظم انه يتجرس به ويؤس طعاما من فيه يوت كالاستجمار بالعظم وعلل في الحديث النهى عن الذئب بالتقر بكونه مدي الشبهة أى رهم كشار وقد نهيتم عن التشبيه بهم وأورد عليه بان الحبشة تذبح بالسكين أيضا فيؤم المع من ذلك التشبيه وأجيب بان الذئب بالسكين هو الاصل وهو غير مختص يا حبشة وعلل ابن السلاخ ذلك بأنه اغتاض منع لما فيه من التعذيب للصوان ولا يحصل به الا الحلق الفنى ليس هو على صفة الذئب وفى المعرفة للبيهقي رواية عن الشافعى انه حمل الظفر في هذا الحديث على النوع الذى يدخل في السيب وهو من بلاد الحبشة وهو لا يفرى فيكون فى معنى الحلق والى تحريره لذيذ بما ذكره ذهب الجمهور وعن أبى حنيفة وصاحبه انه يجوز بالسن والظفر الملتصلين واحتجوا بما أخرجه أبو داود من حديث علي بن حاتم أخر الدم عشت والجواب انه عام خصه حديث رافع بن خديج (وعن

[illegible]

ويرجع الى اطلاق حديث الباب وما في معناه وذهبت الحنفية الى أن الجني اذا خرج ميتا من
الذكة فانه ميتة لعموم حرمت عليكم الميتة ولو خرج حيا ثم مات واليه ذهب ابن حزم وأجابوا عن
الحديث بأن معناه ذكاة الجنين اذا خرج حيا نحو ذكاة أمه قاله في البحر قلت ولا يخفى انه الغناء
لحديث عن الشافعية فانه معلوم ان ذكاة الحي من الانعام ذكاته واحدا من جنين وغيره كيف
ورواية البيهقي بلفظ ذكاة الجنين في ذكاة أمه فهي مفسرة برواية ذكاة أمه وفي أخرى بذكاة أمه
(وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المسلم يكفيه اسمه)
الضمير للمسلم وقد فسره حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال فيه فان المسلم فيه اسم
من أسماء الله (فان نسي ان يسمي حين يذبح فليسم ثريا كل أخرجه الدارقطني وفيه راوي
حفظه ضعف) يثنيه بقوله (وفي اسناده مجذبن يزيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ
وأخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح الى ابن عباس موقوفا عليه وله شاهد عند داود في مراسيله
بلفظ ذبضة المسلم - لال ذكر اسم الله عليها أوله يذكروا له موتون) وفي الباب مرسل صحيح
ولكنه لا يقاوم ما سلف من الأحاديث الدالة على وجوب التسمية مطلقا انه اسمها ثبت في عند ظن
وجوب التسمية مطلقا ويجعل تركه كل ما لم يسم عليه من باب الورع

(باب الاضاحي)

جمع أضحية بضم الهمزة ويحوز كسر ها ويحوز حذف الهمزة فتفتح الصاد كلها اشتقت من اسم
الوقت الذي شرع ذبحها فيه وبها سمي اليوم يوم الاضحية (عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يذبح بكشين أقرنين ويسمي ويكبر ويضع رجليه على
صفاحهما) بالهمزة - حلتين الأولى مكسورة وفي النهاية صفحة كل شيء وجهه وبجانبه (وفي لفظ
ذبيهما يده وفي لفظ ممينين ولاي عوانة في صححه) أي عن أنس (فمينين بالثنية بدل السين)
هذا مدرج من كلام أحد الرواة أو شيء عوانة أو المصنف (وفي لفظ لمسلم من رواية أنس ويقول
باسم الله والله أكبر) الكبش هو الذي اذا خرجت رباعينه والامح الايض الخالص وقيل
الذي يخالط بياضه شيء من سواد قيل الذي يخالط بياضه جرت قيل هو الذي فيه بياض وسواد
والبياض أكثر والقرن هو الذي له قرنان واستحب العلماء التضحية بالقرن - هذا الحديث
وأجازوه بالاجم الذي لا قرن له أصلا واختلفوا في مكسوراته قرن فانه زه الجمهور وانسقوا على
استحباب الامح قال النووي ان أفضلها عندنا معجابه السخاء ثم الصبر ثم الغيرة وهي التي
لا يصفو بياضها ثم البقاء وهي التي بعضها أسود وبعضها أبيض ثم السوداء وأما حديث عائشة
بطأ في سواد ويرك في سواد ويظفر في سواد فعنده ان قوائمه وبطنه وما حول عينه أسود قلت اذا
كانت الاضحية في اللون مستعدة الى ما خفي به صلى الله عليه وآله وسلم قال ظاهر انه لم يتطلب لونا
معينا حتى يحكم بانه الأفضل بل خفي بما اتفق له ويسر حصوله فلا يدل على قنيلستون من
الالوان وقوله ويسمي ويكبر فسر لفظ مسلم بانه باسم الله والله أكبر أما تسمية فتقدم الكلام
فيها وأما التكبير فكلها خاص بالضحية والهدى لقوله تعالى لتكبرا والله على ما هداكم واضع
رجله على صفحة العنق وهي جانبه فليكون أنثى له وأمكن ثلاثا تضرب الضحية ودل هو وما بعده

انه يتولى الفريخ بنفسه نبا (وله) أي سلم (من حديث عائشة رضي الله عنها) لم يكش أقرن
 بطال سواد و يركل في حوادير تطرف سواد فاني به يضي بمقال لها يا عائشة هلي المديبة) تقدم
 ضبطها وهو يعني ولصدا أحد كثرته (ثم قال انصتها بحجر ففعلت ثم أخذها) أي
 المديبة (وأخذ الكيش فوضعه ثم فجعته ثم قال باسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن
 أمة محمد) فيه دليل على انه بصب انصباع النفس ولا تضيع قائمة ولا باركة لانه أرفق بها
 وعليه أجمع المسلمون ويكون الانصاع على جانبها الأيسر لانه أيسر فذا يبع في أخذ السكين
 باليمنى وإسالة رأسها باليسرى وقبسه انه بصب الدعاء بقبول الانصبة وغيرها من الأعمال
 وقد قال الخليل والذبيح عند عمرة البيت بقبول منا وقد أخرج ابن ماجه أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم قال عند التضمية وتوجيه القبلة وجهت وجهي الآية ودل قوله وآل محمد
 وفي الفتنة عن محمد وآل محمد انه يحزى التضمية من الرجل عنه وعن أهل بيته ويشركهم في
 ثوبها وانه يبع نياية المكف عن غيره في فعل الطاعات وان لم يكن من الفداء أمر ولا وصية فيصنع
 أن يجعل ثوب عمله لغيره مصلاة تأتأ وغيرها وقد تقدم ذلك وله ما أخرجه الدارقطني من
 حديث جابر رضي الله عنه أن رجلا قال لرسول الله أنه كلن أو أن أبرهما في حال حياتهما
 فكيف لي ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان من البر بعد البر أن تصلي لهما مع
 صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم من كان له سعة ولم يضع فلا يقرب من مصلاة رواده أحد وابن ماجه وضعه الحالك
 ورجع الأئمة غيره) أي غير الحالك (وقفه) وقد امتد به على وجوب التضمية على من كان له
 سعة لانه لما نهي عن قربان المصلي دل على انه ترك واجبا كانه يقول لا فائدة في الصلوة مع ترك هذا
 الواجب لقوله تعالى فصل الربك والفقر ولحديث مخنف بن سليم مرفوعا على أهل كل بيت في
 كل عام تضحية تدل النفس على الوجوب والوجوب قول أبي حنيفة فانه أوجبها على المقبر والموسر
 وقيل لا يجب والحديث الأول موقوف فلا حقيقة فيه والثاني ضعيف بأبي زرعة قال الخطابي انه
 مجهول والآية محتملة فتفسر قوله وانحر بوضع الكف على التعريف الصلاة أخرج ابن أبي
 حاتم وابن شاهين في سننه وابن مردويه البيهقي عن ابن عباس وقدر آيات عن الصحابة مثل ذلك
 ولولم فهمي دالة على التعريف بعد الصلاة فهي تعيين لوقته لا لوجوبه كانه يقول اذا انحرت فبعد صلاة
 العيد فانه قد أخرج ابن جرير عن أنس كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضر قبل ان يصلي فأمر
 أن يصلي ثم يضر ولضعف أدلة الوجوب ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والتقدم الى الإحسان
 مؤكدة بل قال ابن حزم لا يصح عن أحسن الصحابة أنها واجبة وقد أخرج مسلم وغيره من
 حديث أم حنبل قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخلت العشر فأراد أحدكم أن
 ينضح فلا يأخذ من شعره ولا يشره شيئا قال الشافعي ان قوله فأراد أحدكم يدل على عدم الوجوب
 ولما أخرجه البيهقي من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت بيوم الانصبة عيد ابعده الله لهذه الأمة
 فقال لرجل منكم أجلسوا لمنعة أمي أو شاء أهلك ومنعتهم أذبحها قال لا الحديث وبما
 أخرجه البيهقي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما انه قال صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث هن

مطلب يصح نياية المكف

مطلب ضحي بديل

على فرض ولكم تطوع وعقدتها الانصبة وأخرجه أيضاً من طريق أخرى، باللفظ كتب على النص
ولم يكتب عليكم وبما أخرجه أيضاً النص على الله عليه وآله وسلم، لم يلحقني قال بامنه والله أكبر
الله من عني وعن لم يضع من أمي وأفعان العصابة دالة على عدم الإيجاب وأخرج السبقي عن
أبي بكر وعمر أنهما كانا لا يفتحن خشية أن يقتدى بهما وأخرج من ابن عباس رضي الله عنهما
أنه كان إذا حم الانصبي أعطى مولاه درهمين فقال اشترهما لهما وأخبر الناس أنه من ابن عباس
وروى ابن بلال الانصبي بدين ومثله روى عن أبي هريرة والروايات عن العصابة في هذه المعنى كثيرة
دالة على أن ما سئله قال الشوكلي رحمه الله في المختصر الانصبة تشرع لأهل كل بيت وأهلها
انتهى وهذا يشير إلى ترجيح مذهب الجمهور أو أنه سئله وليس واجباً والله أعلم (وعن جندب
ابن صفيان رضي الله عنه) هو أبو عبد الله جندب بن صفيان الجبلي العلقني الانصبي كان كتاباً الخوفاً
ثم انتقل إلى البصرة ثم خرج منها ومات في قبة ابن الزبير بعد أربع سنين (قال شمس الدين
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قضى صلاته بالناس نظروا في غم قد ذهب فقال من
ذبح قبل الصلاة فلنذبح شاة مكانه ومن لم يكن ذبح فلنذبح على اسم الله متفق عليه) فيه دليل
على أن وقت النضبة من بعد صلاة العيد فلا تجزئ قبله والمراد صلاة المصلي نفسه وليس قول أن
يراد صلاة الإمام وإن اللام للعهد في قوله الصلاة يراد به المذكورة قبلها وهي صلاة المصلي الله عليه
وآله وسلم واليه ذهب مالك فقال لا يجوز قبل صلاة الإمام وخبطته ونذبحه ودليل أن شارب ذبح
الإمام مارو له الطحاوي من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم النحر المنيعة
تقدم رجال قصر وأولوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قصر فأمرهم أن يعدلوا وأجيب
بأن المراد بزجرهم عن التجهيل الذي قد يؤدي إلى فعلها قبل الوقت ولذا لا بد في الأحاديث
الاتقيدها بالصلاة وقال أحمد مثل قول مالك ولم يشترط نذبحه وشويعي الحسن والأوزاعي
واسحق بن زاهر به وقال الشافعي وداد وقتها إذا طلعت الشمس ورضي قصر صلاة العبد
وخطبتين وإن لم يصل الإمام ولا صلى للمنيحي قال القرطبي ظاهر الحديث يدل على أنه لا يذبح
بالصلاة لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عليه مخاطب بالندبة سجل للصلاة على وقتها
وقال ابن دقيق العيد هذا اللفظ أظهر في اعتبار الصلاة وهو قوله في روايته من ذبح قبل أن يصل
فلنذبح مكانه أخرى قال لكن إن أجريته على الظاهر اقتضى أنها لا تجزئ لنذبح في حق
من لم يصل العيد فإن ذهب إليه أحسن فهو أصعد الناس بما هو في الحديث لا وجب الخروج
عن هذا الظاهر في هذه الصورة يعني ما عدا ما في محل البحث وقد أخرج الطحاوي من حديث
جابر رضي الله عنه أن رجلاً ذبح قبل أن يصل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمى ثوباً فذبح
أحد قبل الصلاة فسمعه ابن حبان وقد عرفت الأقوى دليلاً من هذه الأقوال وهذه الكلام
في استدعاء وقت التضحية وأما انتهاءه فأقول في قضاء ما أتى وأجد أنه شرعاً وبورن بعده وعند
الشافعي أن أيام الانصبي أربعة يوم النحر وثلاثة بعده (١) وعند داود وجاعدين لتابعين يوم
النحر فقط الا في من فيجوز في الثلاثة الأيام وعند جماعة أنه آخر يوم من شهر حجة فلفي
نهاية الجهد بسبب اختلافهم شيئاً أحدهما الاختلاف في الأيام المعلومة وهي قوله أنه
ليشهدوا منافع لهم الآية فقبل يوم النحر ويومان بعده وهو المشهور وقيل لعشر الأول من ذي

(١) ووجه ابن كثير في
تفسيره لم يقصر أن في سورة
البقرة وأخرج عن ابن
عباس رضي الله عنهما من
طرق أنه قال أيام التشريق
يوم النحر وثلاثة أيام بعده
أي أبو تراب

الحجة والسبب الثاني معارضة دليل الخطاب في هذه الآية لحديث جابر بن مسلم مرفوعاً أنه صلى
الله عليه وآله وسلم قال كل جناح مذكّر وكل أيام التشريق ذبائح قال في الأيام المعلومات أنها
يوم الترويض ما نبتدأ في هذه الآية يرجح دليل الطلب فيجب على الحديث المذكور قال الأشعر إلا
في هذه الأيام ومن رأى الجمع بين الحديث والآية قال لا معارضة بينهما إذا الحديث اقتضى حكماً
زائداً على ما في الآية مع أن الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام الترويض والحديث المقصود منه ذلك
فلا يجوز أن يفتى في اليوم الرابع أنها من أيام التشريق باتفاق ولا خلاف فيهم أن الأيام
المحدودة هي أيام التشريق وثلاثة أيام بعد يوم الترويض ويرى عن سعيد بن جبير أنه قال
يوم الترويض أيام التشريق ونحوه اختلفوا في أيام المعلومات على القولين وإنما من قال يوم الترويض
قد اقتضاه في أن المعلومات المشرقة الأولى ولو إذا كان الأجاء قد اقتضاه على أنه يجوز التذبح
هنا في اليوم العاشر وعلى مثل الذبح المتصور عليه فوجب أن لا يكون الأيام المشرقة فقط
نهي (فقط) في النهاية أي ما ذهب إلى في المنه ورهنا أنه لا يجوز التضحية في ليل
أيام الترويض وذهب غيره إلى جواز ذلك وسبب الاختلاف عنوان اليوم يطلق على اليوم والليل فهو
قوله فقط هو في ذلك ثلاث أيام ويطلق على النهار والليل نحو سبع ليل وعشية أيام فقط
الأيام على ليل والليل فقط يقتضي اعتباراً ولكن في النظر في أيام ما أظهر وأصح بالمعارضة أنه
لا يذهب إلى ما جعلوا من يوم الترويض إلى ما قبله من الأيام الدليل على أنه لا يجوز في التمر
والصل في أن ما مضى من الليل على الحظر والدليل على جواز ما قبل التمرى قلت لا نظري
في ذلك بل قد أباح الله تعالى ذبح الحيوان في أي وقت وأما ما ذهب إلى الحظر عقلاً قبل أن يباح الله تعالى
لنفسه (وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال قال في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل
أربع ذبائح في النعالي لعوراء لبيق وعوراء أريضة العين مرضى وألغى العرب لبيقاً لبيقاً
وأربعة أخرى ذبائح) بنص المتن القوي واصل الدين وكسر التثنية أي إلى لا في ليلها كسر
النون واسكان التثنية (وهو المخرج روماء ذبائح الأربعة وحدهم) أي وابن جابر وحدهم ما حكم
وقال على شرطه ما وصوب كلام المصنف وقد لم يفرجه البخاري ولا في صحبه يسما ولكه
هو أخرجه صحاب السنن بإسناد صحيح وحسنه أحمد بن حنبل ثلثه أحسنه من حديث
وقال لم يرد حسن صحيح واحد يدل على أن هذه الأربعة الذبائح مذكورة من جهة التضحية
وسكان غيرها من العيوب فذهب كل الظاهر إلى أنه لا عيب فيها هذه الأربعة ذبائح الجمهور
إلى أن يقال ما يغيرها كسائر الذبائح ومساها لها كالحية ذبائح طوعاً وإق و قوله لبيق
عوراء ذبائح بخلافه يعني عما كان الذبائح ثلث فالدون وكذلك العرج وذات الشقوق
نعم به إذ تأخرت عن تعريفه وبين قوله ضلعها أي أعرجها (وعن جابر رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا الأمانة لأن تعسر عليكم ذبحها واحدة
من المال أو روماء) المسألة الثانية تنص كل شيء من الأبل والبقر تفتق فوقها كما قد مضى (أ)
والحديث يدل على أن الذبائح من الأضحية من الله تعالى من الأحوال التي قد تفسر المستند وقد
نقل النووي في إجماعه على ذلك ولكنه غير صحيح بل يأتى وحكي عن ابن عمر وروى عن
البحري وروى عن تعسر وذهب النووي إلى إجماع جده من أنه أن مطلقاً ولو الحدي على

(١) أي في الزكاة والتهابة
التية من الغنم داخل في
السنة الثانية ومن البقر
كذلك ومن الأبل في السادسة
اه أبو تراب

الاستصحاب بقرينة حديث أم بلال أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم نهوا بالجدع من الضأن
 أخرجه أبو داود ابن جرير والبيهقي وأشار الترمذي إلى حديث نعمت الانصبة الجذع من الضأن
 وروى ابن وهب عن عقبة بن عامر بنظف نصيبنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجدع
 من الضأن قلت ويحتمل أن ذلك كله عند قصر المسنة (وعن علي بن رضى الله عنه أمرنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستشرف العين والأذن) أي نشرف عليهم ما وسماهم لئلا
 يقع نقص وعيب (وأن لا ننهي بمعاينة) دفع الموصلة ما قطع من طرف أنفها شيء ثم بقي معانها
 (ولامدابة) والمدابة بالذال المهمله وفخ الموصلة ما قطع من مؤخر أذنها شيء وتركه معلقا
 (والانزفاء) بانحائها المبهمة مفتوحة والراء الساكنة الملقوبة بالأذنين (والانزفاء) بالثنية
 فراء وميم والتف مقصورة وهي من الترم وهو سقوط الثنية من الأسنان وقيل التثنية والباءية
 وقيل هو أن تقطع السن من أصلها مطلقا وانتهى عنها نقصان أكلها قاله في انبائه ووقع
 في نسخة الشرح شرفه بالشين المحجمة والراء والفاء وعليها شرح الشارح ولكن الذي في
 نسخ بلوغ المرام العجيبة الثراء بكاف زناه (أخرجه أحمد والأربعة ورواه الترمذي وابن
 حبان والحاكم) فيمدليل على أنها لا تجزئ الانصبة بمثل كرويه مذهب جماعة من العلماء
 وقيل تجزئ وتكره وظاهر الحديث مع الأول وورد النهي عن التضحية بالمصفرة بضم الميم
 واسكان الصاد المهمله فقام مقصورة فراء أخرجه أبو داود والحاكم وهي المهرولة بكاف النهاية
 وفي رواية المصفرة قبل هي المتأصلة الأذن وأخرجه أبو داود من حديث عقبة بن عامر
 السلي أنه قال انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المصفرة والمستأصلة والبقاء
 والمشفقة والكسرة طائفة التي تتأصل أذنها حتى يدوم صحتها والمتأصلة هي التي
 استوفيت فربما من أصلها والبقاء هي التي تنقي عليها والمشفقة التي لا تتبع أذنهم بهذا وضعفا
 والكسرة الكسرة هذا لفظ أحداد وأما مقطوعة الألية والذنب فأنها تجزئ كما أخرجه أحمد
 وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال اشتريت كبشا لأنهي فعد الذنب فأخذ من
 الألية فبالت التي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضربه وفيه برأه في شئ من جود من قرطة
 مجهول الآن له شاهدا عند البيهقي واستدل ابن تيمية في المتن على أن العيب الحادث بعد
 تعين الانصبة لا يضر وفي نهاية الجتهاد ورد في هذا الباب من الأحاديث الحسن حديثان
 متعارضان فذكر التيسار عن أبي بردة أنه قال يا رسول الله أكره النقص يكون في القرد والذنب
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما كرهته فدعه ولا تحرمه على غيرك ثم ذكر حديث علي
 رضي الله عنه أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستشرف العن الحديث فنرجع
 حديث أبي بردة قال لا تنقي إلا العيوب الأربعة وما هو أشمل منها ومن جمع بين الحديثين حل
 حديث أبي بردة على العيب اليسير الذي هو غير بين حديث علي على الكسرة (قائمة)
 أجمع العلم على جواز التضحية من جميع جملة الأتعام وانما اختلافوا في الأفضل والظاهر أن
 الغنم في التضحية أفضل لعلها في الله عليه وآله وسلم وأمره وإن كان يحتمل أن ذلك لأنها المتيسرة
 لهم ثم الإجماع على أنها لا تجوز التضحية بغير جملة الأتعام إلا ما حكي عن الحسن بن صالح أنها
 يجوز التضحية بغيره الوحش عن عشرة وأظني عن واحد وما روى عن أسماء أنها قالت ضحينا

مطلب المكره الطيب

مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالخيل وما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سئل بذلك
 (ومن إلى بن أبي طالب رضي الله عنه قال سئل في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم
 علي به وإن أقسم خومها وجلودها وجلالها على المسكين ولا أعطى في جزائها منها شيئاً مستحقاً
 عليه) عن أبي بن موهبة رضي الله عنه قال سئل في ساقها في حجة الوداع وكانت التي أتى بها على رضى
 الله عنه من اليمن ما نسيته فخرها صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر عن أبي هريرة رضي الله عنه
 وآله وسلم ثلاثون وستين شربة على رضى الله عنه ردة قدم في مكاب الحج والبدن تطلق
 لغده على الأبل والبقر والعتم لأنهم أهل الأبل وهكذا استعملها في الأحاديث وفي كتب النسخة
 في الأبل ما نسيته ودل على أنه يتصدق بالجلود والجلال كما يتصدق بالعم والعم والعم والعم
 شيئاً بركة لأن في حكم البيع لا حقه فاقه الأجرة وحكم الغنمية حكم الهدي في أنه لا يساع
 لجها ولا جلدها ولا يعطى جزاء منها شيئاً قال في نهاية المحتسب العلماء متفقون فيما علمت أنه
 لا يجوز بيع لجها واختلقوا في حلهما وشراهما بما يتفق به فقال الجمهور لا يجوز وقال أبو حنيفة
 يجوز به بغير ما يبيع والمهر يعني بالعروض وقال عطاء يجوز بكل شيء يدرهم وغيره وإنما
 نرى أبو حنيفة يبيح السرهم وغيره لأنه رأى أن المعاوضة في العروض هي من باب الاتفاق
 لا به بيعهم على أن يجوز الاتفاق به (وعن ابن عبد البر رضي الله عنه قال سئل ما مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عام أخذت من البقرة عن سبعة والبقرة عن سبعة رواء مسلم) دل
 الحديث على جواز الاشتراك في البدن والبشرة وأنهما تميزان عن سبعة وهذا في الهدى ويقاس
 به الهدى في البقرة وفيها النص فأخرج ترمذي والنسائي من حديث ابن عباس رضي
 الله عنهما قال أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في حقر فحضر الأضحية فاشترى البقرة
 سبعة وفي البقرة عشرة وتصدق اشتراكاً هل يثبت واحد في ضحية واحدة كما في حديث ضعف
 وأبو عذابة يزيد بن علي وحسينه أحمد بن عيسى والشرقة قال أبو موسى سواء كانوا مجتمعين
 أو منفصلين، ففرض أو استلوه عبيد بعضهم متفرقاً وبعضهم طالب لهم وبه قال أحمد وذهب
 مالك إلى أنه لا يجوز الاشتراك في الهدى الذي هو التنوع وهدى الأحبار عند من هدى
 المتطوع وقال بعضهم أنها تجزئ البدنة عن عشرة فمما سلف من حديث ابن عباس رضي الله عنه
 وهو سوا الهدى على الضحية وأجيب عنه بأنه لا يقاس مع النحر وأدعى ابن رشد الإجماع على
 أنه لا يجوز أن يشترك في النسب أكثر من سبعة ولو كان كذلك روى من حديث رافع بن خديج
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدل البعير بعشر شياه خرج في الحديث ومن طريق ابن
 عباس وغيره البدنة عن عشرة قال السدي راجعهم دليل على أن الاشتراك في ذلك غير وجه
 انتهى وأنه يفتى أنه لا يجمع مع خلاف من ذكرنا وأنه يطلع عليه واختلاف في المشاة فثبت أن
 بيع عمن لعل تجزئ عن ثلاثة في الضحية قالوا وذلك لما تقدم من فضيحة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بأسكبش عن محمد بن محمد قالوا وظاهر الحديث أنه تجزئ عن أكثر لكن
 الإجماع قصر لأجره على الثلاثة فترده لاجتماع إني ادعوي ما بين ما قاله في نهاية المحتسب
 أنه تعالى أنه رفع لاجتماع على أن الشاة لا تجزئ لأجر واحد وأحق أن تجزئ شاة عن الرجل
 وعن أهل بيته لأنه صلى الله عليه وآله وسلم وسروك خرج ما نسي في المواطن حديث أبي أيوب

الانصاري قال كان نضحي بالشاة الواحدة في مجها الرجل عنه وعن اهل بيته ثم تهاى الناس بعد
 (قائدة) من السنن ان أراد أن يضحي أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره اذا دخل شهر
 ذي الحجة لا يخرج مسلم من أربع طرق من حديث أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا دخل شهر العشر فأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره ولا من بشره شيئاً وأخرج
 البيهقي من حديث عمرو بن العاص انه صلى الله عليه وآله وسلم قال للرجل سأله عن الضحية وأنه
 قد لا يجدها فقال قلم أظفارك وقص شاربك واحلق عاتك فذلك تمام أضحية عند الله عز
 وجل وهذا فيه شرعية هذه الافعال في يوم التضحية وان لم يتركه من أول شهر الحجة وذهب
 أجدواصق الى أنه (١) يحرم النهي واليه ذهب ابن حزم وقال من لم يحرمه فقد قامت القرينة
 على ان النهي ليس بالتحريم وهو ما أخرجه النجاشي وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها
 قالت سألت قال فلهدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي ثم قلدها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ثم بعث بها مع أي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء مما أحله الله
 له حتى نحر الهدي قال الشافعي فيسعد لالة على أنه لا يحرم على المرء شي يعنه بهديه والبعث
 بالهدي كثر من ارادة التضحية قلت هذا قياس منه والنهي قد يخص من يريد التضحية بما
 ذكره (قائدة) أخرى يستحب للمضحي أن يتصدق وان يأكل واستحب كثير من العلماء أن
 يتسهما اثلاً ثالثاً لادخار ثلث الصدقة وثلاثاً لاكل كل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم **كلوا**
وتصدقوا واخرج الترمذي بلفظ كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلاث ليسع
 ذو الطول على من لا طول له فكلوا ما يدلكم وتصدقوا واخرجوا واحل الظاهرة بوجوب
 التجربة وقال عبد الوهاب وجب قوم الاكل وليس بواجب للمذهب

(١) أي الاخذ من الشعر
 والبشر اذا دخل شهر الحجة
 لمن أراد أن يضحي اه أبو
 تراب

باب الحقيقة

هي الحقيقة التي تخرج للمولود أصل العنق والشو القطع وقيل للذبيحة حقيقة لانه يشق حلقها
 ويقال حقيقة للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه وجعله الزمخشرى أصلاً والشاة
 المذبوحة مستقيمة (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عى
 عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وعبد الحق لكن
 رجع أبو حاتم إرساه) وقد أخرج البيهقي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بزيادة يوم السابع
 وسماهما وأمر ابن عباس عن رأسهما الاذى وأخرج البيهقي والحاكم من حديث عائشة رضي
 الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خفف الحسن والحسين رضي الله عنهما يوم السابع من
 ولادتهما وأخرج البيهقي أيضاً من حديث جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عى عن الحسن والحسين رضي الله عنهما وختنهما السبعة أيام قال الحسن البصري امطاة الاذى
 حلق الرأس وصحبه ابن السكيت بأنهم من هذا وفيه كان أهل الجاهلية يجعلون قطنه في دم
 الحقيقة ويجعلونها على رأس المولود فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجعلوا مكان الدم
 خنواً ورواه أجدواصق من حديث جبرينة وسنده صحيح ويؤيد هذه الاحاديث قوله
 (وأخرج ابن حبان من حديث أنس نحوه) والاحاديث دلت على شروعية الحقيقة واختلف
 فيها مذاهب العلماء فعند الجمهور انها سنة وذهب داود ومن تبعه الى انها واجبة استدلل الجمهور

بان فعله صلى الله عليه وآله وسلم دليل على السنة ويجحد من ولده ولد فأحب أن ينسك عن
 ولده فليفعل أخرجه مالك واستدل الظاهرية بما يأتي من قول عائشة رضي الله عنها صلى الله
 عليه وآله وسلم أمرهم بها والامر دليل الإيجاب وأجاب الاولون بأنه صرفه عن الوجوب قوله
 فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل وقوله في حديث عائشة يوم سابعه دليل على أنه وقتها وسأق
 فيه حديث سمرة وأنه لا يشرع قبله ولا بعده وقال النووي أنه يعق قبل السابع وكذا عن الكبير
 فقد أخرج البيهقي من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عن نفسه
 بعد البعثة ولكنه قال منكرو وقال النووي حديث باطل وقيل يجزئ في السابع والثاني والثالث
 لما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن ربيعة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال العقيقة
 تذبح لسبع ولا ربع عشرة ولا حدى وعشرين ودل الحديث على أنه يجزئ عن الغلام شاة لكن
 قوله ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم أن يعق عن
 الغلام شاتان مكافئتان ﴾ قال النووي بكسر الفاء بعد هاءمزة ويأتي تفسيره ﴿ وعن
 البخاري شاة رواه الترمذي وصححه ﴾ وقال حسن صحيح إلا أني لم أجده لفظاً أن يعق في نسخ
 الترمذي قال أحمد وأبو داود ومعنى مكافئتان متساويتان وأمتقاربتان وقال الخطابي المراد
 التكافؤ في السن فلا تكون احدهما سنة والاخرى غير سنة بل يكفونان مما يجزئ
 في الاضحية وقيل معناه ان تذبح احدهما مقابلة للآخرى دل على أنه يعق عن الغلام بضعف
 ما يعق عن البخارية واليه ذهب الشافعي وأبو ثور وأحمد وأبو داود لهذا الحديث وذهب مالك إلى
 أنه يجزئ عن الذكرو الأنثى عن كل واحد شاة للحديث الماضي وأجيب بان ذلك فعل وهذا
 قول والقول أقوى وبأنه يجوز أنه صلى الله عليه وآله وسلم ذبح عن ذكر كبشاً لبيان أنه يجزئ
 وذبح الاثنين مستحب على أنه أخرجه أبو الشيخ حديث ابن عباس من طريق عكرمة بلفظ
 كبشين كبشين ومن حديث عمرو بن شعيب مثله وحينئذ فلا تعارض وفي اطلاق لفظ الشاة
 دليل على أنه لا يشترط فيها ما يشترط في الاضحية ومن اشترطها فالقياس ﴿ وأخرج أحمد
 والاربعة عن أم كرز ﴾ بضم أوله وسكون الراء بعد هاء زاي (الكعبة) المكية صحابة لها
 أحاديث قاله المصنف في التقريب (نحوه) أي نحو حديث عائشة ولفظه في الترمذي عن سباع
 ابن ثابت ان محمد بن ثابت بن سباع أخبره ان أم كرز أخبرته انم أسألت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن العقيقة قال عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضركم أذكركم أنا
 كن أم أنا قال أبو عيسى حسن صحيح وهو يفيد ما يفيد قوله ﴿ وعن سمرة رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل غلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه
 ويحلق ويسمي رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي ﴾ وهذا هو حديث العقيقة الذي اتفقوا
 على أنه سمعه الحسن من سمرة واختلفوا في معناه فغيره منه من الأحاديث قال الخطابي
 اختلف في قوله مرتين بعقيقته فذهب أحمد بن حنبل أنه إذا مات وهو طفل لم يعق عنه أنه
 لا يشنع لأبويه قلت وقوله الحلبي عن عطاء انظر أصالي ومحمد بن مطرف وهما إمامان
 عالمان متقدمان على أحمد وقيل ان المعنى العقيقة لازمة لا ينعها تشبه لزومها للمولود بل زوم الرهن
 للرهن في يد المهرتين وهو يقوى قول الظاهرية بالوجوب وقيل المراد أنه مرهون بأذى شعره

ولذلك جافطيطواعنه الاذى ويقوى قول أجد ما أخرجه البيهقي عن عطاء الخراساني أخرجه
ابن حزم عن يزيد الاحلي قال ان الناس يعرضون يوم القيامة على العقيدة كما يعرضون على
الصاوات الخمس وهذا دليل لو ثبت لمن قال بالوجوب وتقدم انهم موقفة باليوم السابع كآدله
ما مضى ودله هذا أيضا وقال مالك عقوب بعده وقال من مات قبل السابع سقطت عنه العقيدة
وللعلماء خلاف في العقوب بعده وفي قولها أمرهم أي المسلمين بان يعق كل والدعن ولده فعند الشافعي
يتعين على من نازمه النفس للمولود وعند الحنابلة يتعين على الأب إلا أن يموت أو يتبع وأحنف
لفظ تخرج بالبالة المقبول انه يجوز ان يعق عنه الابن وقديس يادبانه صلى الله عليه وآله وسلم
عق عن الحسين كما سلف الا أنه يقال قد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم أبوهما كما ورد في الحديث
بلفظ كل من أم ينقون الى عصبته الا ولدا فاطمة فأنا ولهم وأما عصبتهم وفي لفظ وأنا أبوهم أخرجه
الطيبين حديث فاطمة الزهراء مرضى الله عنها ومن حديث عروشي الله عنه وأما أخرجه
أحمد من حديث أبي رافع ان فاطمة رضى الله عنها المولود حسنا رضى الله عنه قالت يا رسول
الله ألا أعق عن ولدي بدم قال لا ولكن احلق رأسه وتصدق بوزن شعرة من شعرة فهو من الأدلة انه
قد أبرأ عنه ما يجهه صلى الله عليه وآله وسلم عنه وأما ذكر هذا فنعها ثم عق عنمو أرشدنا الى
أنها تولي الحلق والتصدق وهذا أقرب لانهم لا تستأنه الا قبل ذبحه وقبل مجي وقت الذبح وهو
السابع وفي قوله في حديث حمزة ويحلق دليل على شرعية حلاقة رأس المولود يوم سابعه
وطاهر عام الحلق رأس الغلام والجارية وحكي المازري كراهة حلق رأس الجارية وعن بعض
الحنابلة يحلق لاطلاق الحديث وأما تنقيب اذن الصبية لاجل تعليق الحلي فيها الذي يفعله الناس
في هذه الاعصار وقبلها فقال القرأني في الاحياء انه لا يرى فيه رخصة فان ذلك جرح مؤثر مثله
موجب نقصان فلا يجوز الا الحاجة مهمة كالفصد والحمام والحنان والترين بالحلي غير مهم فهذا
وان كان معقدا فهو حرام والمنع منه واجب والاستفجار عليه غير صحيح والاجرة المأخوذة
عليه حرام اه وفي كتب الحنابلة ان تنقيب اذن الصبية الطيبة جائز ويكره للصبيان وفي فتاوى
قاضى خان من الحنفية لا بأس بتنقيب اذن الصبية لانهم كانوا في الجاهلية يشعلونه ولم ينكرو
عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله ويسمى هذا هو الصحيح في الرواية وأما روايته
بلفظ ويذى من الدم أي يفعل في رأسه من دم العقيدة كما كانت الجاهلية تفعله فقد وهم راوينا
والمراد تسعة المولود وينبغي اختيار الاسم الحسن لما ثبت من انه صلى الله عليه وآله وسلم كان
يعبر الاسم القبيح وصح عنه ان أقبح الاسماء عند الله رجل تسمى شاهان شاهان الاملال لا ملك
الا الله تعالى فيحرم التسمية بذلك وألحق به تحريم التسمية بقاضى القضاة واشنع منه حاكم
الحكام نص عليه الاوزاعي ومن الاقارب التسمية ما قاله الزمخشري انه توسع الناس في زماننا
حتى لقبوا السفلة بالاقارب العلمية وهب ان العذر مبسوط فما أقول في تلقيب من ليس من الدين
في قبيل ولا ذرية فلان الدين هي لعمرى والله القصة التي لاتساغ وأحب الاسماء الى الله عبد الله
وعبد الرحمن ونحوهما وأصدقها حارث وهمام ولا تسمو بالتسمية باسمه الا نيا مومنين وطه خلافا
لمالك وفي مسند الحارث بن زاذى اسماة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له ثلاثة
من الولد ولم يسم أحدهم محمدا فقد جهل فنبى التسمي باسمه صلى الله عليه وآله وسلم فقد أخرج

قوله الى عصبته هكذا بنسخة
المؤلف حفظه الله ولعلها
الى عصبه أب أو نحو ذلك
وحرر الرواية فانتا لم نعتز عليها
اه معصية

في كتاب التلخيص لابن سبيح عن ابن عباس رضي الله عنهما انه اذا كان يوم القيامة نادى مناد
 الاليقين من اسمي محمد فليدخل الجنة تكريماً لنيبته صلى الله عليه وآله وسلم وقال مالك سمعت
 أهل المدينة من أهل بيت فيهم اسم محمد الأرزقوا وزق خير قال ابن رشد يصح أن يكونوا
 صرخوا بذلك بالتجربة أو عندهم فيه أمر • (قائدة) • روى أبو داود والترمذي أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم أذن في أذن الحسن والحسين - حين ولدوا ورواهما الحاكيم والمراد الأذن اليمنى وفي
 بعض المسانيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في أذن المولود سورة الاخلاص وأخرج
 ابن السني عن الحسن أن علياً رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 ولده • ولود قائن في أذنه اليمنى وأقام الصلاة في أذنه اليسرى لم تصرم أم الصبيان وهي التابعة
 من الجن ويستحب تخنيكه بقرمطى العجيين من حديث أبي موسى قال ولدى غلام فأنيت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصما إبراهيم وحسنه بقرمطى العجيين والتمنيك أن يضع القمر
 ونحوه في حنك المولود حتى ينزل إلى جوفه منه شيء وينبغي أن يكون المختل من أهل النخبة
 بمن ترجى بركته

• (كتاب الايمان) •

الايمان بفتح الهمزة جمع عين وأصل اليمين في اللغة السيد وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا
 تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه (والنذور) جمع نذر وأصله الانذار بمعنى التحذير وعرفه
 الراغب بأنه ايجاب مالم يسبوا بحادث أمر • (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أنه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركب) الركب ركان الابل
 اسم جمع أو جمع وهم العشرة فصاعدا وقد يكون للفضل (وعمر حلف بآية فناداهم رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الا ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآياتكم فمن كان حالفا فليطع الله) ليس
 المراد انه لا يحلف الا بهذا اللفظ بدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحلف بغيره ونحوه قلب
 القلوب كما يأتي (أوليهت) بضم الميم مثل قتل يقتل (متفق عليه وفي رواية لابي داود
 والنسائي عن أبي هريرة مرفوعا لا تحلفوا بآياتكم وماهااتكم ولا بالانساد) التديكسر أوله المثل
 والمرادها أصنامهم وأوثانهم التي جعلها الله تعالى أمثالا لعبادتهم اياها وحلفهم بها ونحو قولهم
 واللات والعزى (ولا تحلفوا بالله الا وأنتم صادقون) الحديثان دليل على النهي عن الحلف
 بغير الله تعالى وهو التحريم كما هو أصله وبه قالت الحنابلة والظاهرية وقال ابن عبد البر لا يجوز
 الحلف بغير الله تعالى بالاجماع وفي رواية عنه ان اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها لا يجوز لاحد
 الحانها أو قوله لا يجوز بيان انه أراد بالكرهية التحريم كما صرح به أولا وقال الماوردي لا يجوز
 لاحد ان يحلف أحدا بغير الله لا بطلاق ولا عتاق ولا نذر وإذا حلف الحاكم أحد ابدل ذلك وجب
 عزله وعند جمهور الشافعية والمشهور عن المالكية انه للكرهية ما ليس في التعظيم فأت
 لا يحنى ان الاحاديث والنص في التحريم لما سمعت ولما أخرج أبو داود والحاكم واللفظ لمن
 حديث ابن عمر انه قال صلى الله عليه وآله وسلم من حلف بغير الله كفر وفي رواية لهما كم كل يمين
 يحلف بها دون الله تعالى شرك ورواهما أحد بلفظ من حلف بغير الله فقد أشرك وأخرج مسلم من
 حلف منكم فقال في حلقه واللات والعزى فليقل لا اله الا الله وأخرج النسائي من حديث

سعد بن أبي وقاص أنه حلف باللات والعزى قال فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له المثلثة الجدوهو على كل شيء قدير وانفث عن يسارك ثلاثا
 ونعوذ بالله من الشيطان الرجيم ولا تعد فهذه الأحاديث الأخيرة تقوى القول بأنه محرم
 لتصريحها بأنه شرك من غير تأويل ولذا أمر بتجديد الإسلام والاتبان بكلمة التوحيد واستدل
 القائل بالكرهية بحديث أفلح وأبيه أن صدق أخرجه مسلم وأجيب عنه أولا بأنه قال ابن عبد
 البر أن هذه اللفظة غير محفوظة وقد جاءت عن راوينا أفلح والله أن صدق بل زعم بعضهم أن
 راوينا صحف والله أنى وأبيه وثانها أنهم لم يخرجوا القسم بل هي من الكلام الذي يجري
 على الالسن مثله تربت يداي ونحوه وقولنا من غير تأويل إشارة إلى تأويل القائل بالكرهية فإنه
 تأويل قوله فقد أشرك بما قاله الترمذي قد جعل بعض العلماء مثل هذا على التخليط كما جعل بعضهم
 قوله الراب مشركا على ذلك وأجيب بأن هذا اعتماد على القول بكفر من حلف بغير الله ولا يدفع التعريم
 كما أن الراب محرم اتفاقا ولا يكفر من فعله كما قاله ذلك البعض واستدل القائل بالكرهية بأن الله
 تعالى قد أقسم في كتابه بالخلقوات من الشمس والقمر وغيرهما وأجيب بأنه ليس للعبد الاقتداء
 بالرب تعالى فإنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على أنها كلها مؤولة بان المراد ورب الشمس ونحوه
 ووجه التعريم أن الحلف يقتضي تعظيم الملحق به ومنع النفس عن الفعل أو عزمها عليه بمجرد
 عظمة من حلف به وحقيقة العظمة مختصة بالله تعالى فلا يلحق بغيره ويحرم الملحق بالبرائة من
 الإسلام أو من الدين أو بأنه يهودي أو نحو ذلك لما أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي بإسناد
 على شرط مسلم من حديث بريدة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف فقال أنى يرى من
 الإسلام فإن كان كاذبا فهو كما قال وان كان صادقا فلن يرجع إلى الإسلام سالما والظاهر عدم
 وجوب الكفارة في الحلف بهذه المحرمات إذا الكفارة مشروعة فيها أذن الله تعالى أن يحلف به
 لا فيما نهى عنه ولا أنه لم يذكر الشارع كفارة بل ذكر أنه يقول كلمة التوحيد لا غير ﴿ وعن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيبك على ما يصدقك به صاحبك
 وفي رواية العيين على نية المستحلف أخرجه ما مسلم الحديث دليل على أن اليمين تكون على نية
 المحلف ولا يتقع فيها نية الحالف إذا نوى بغير ما أظهره وظاهره الاطلاق سواء كان المحلف
 الحاكم أو المدعى اللق والمراد حيث كان المحلف التلصيف كما يشير إليه قوله على ما يصدقك به
 صاحبك فإنه يفيد أن ذلك حيث كان للمحلف التحليف وهو حيث كان صادقا فيما ادعاه على
 الحالف وأما لو كان على غير ذلك كانت النية نية الحالف واعتبرت الشافعية أن يكون المحلف
 الحاكم والاكات النية نية الحالف قال النووي وأما إذا حلف بغير استعلاف وورى فتضعه ولا
 يحسن سواء كان حلف ابتداء من غير تحليف أو حلفه غير القاضي أو غير نائبه ولا اعتبار في ذلك
 بنية المحلف بكسر اللام غير القاضي والحاصل أن اليمين على نية الحالف في جميع الأحوال
 إلا إذا استعلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجب عليه فتكون اليمين على نية المستحلف وهو
 مراد الحديث أما إذا حلف بغير استعلاف القاضي أو نائبه في دعوى توجب عليه فتكون اليمين
 على نية الحالف وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعناق إلا أنه إذا حلفه القاضي
 فالطلاق والعناق تنفعه التورية ويكون الاعتبار بنية الحالف لأن القاضي ليس له التحليف

بالطلاق والعتاق وانما يتصلقه بالله تعالى انتهى قلت ولا أدري من أين جاء تفسيد الحديث
 بالقاضي أو نائبه بل ظاهر الحديث أنه اذا متعلقه من له الحق فالتبعية تامة المتعلق مطلقا
 ﴿وعن عبد الرحمن بن ميمون﴾ بن حبيب بن عبد شمس العبسي أبو سعيد عني عن من ملة القم
 افتتح مجستان ثم سكن البصرة ومات سنة ثمانين أو بعدها (قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم واذا حلفت على يمين) أي على محلف منه عمله يمينًا مجازا (ورأيت غيره اخبرا
 منها فكفر عن يمينك) وأن الذي هو خير متفق عليه وفي لفظ البخاري فأت الذي هو خير وتقرعن
 عيناك وفي رواية لأبي داود) عن عبد الرحمن أيضا (فكفر عن يمينك ثم أت الذي هو خير
 واستأدها) بالتبعية أي لفظ البخاري ورواية أبي داود والاولى افراد الضمير على رواية أبي
 داود فقط لما علم من عرفهم ان ما في الصحيحين صحيح لا يحتاج الى أن يقال اسناد صحيح (صحيح)
 الحديث دليل على ان من حلف على شيء وكان تركه خيرا من القادي على اليمين يجب عليه التكفير
 وايمان ما هو خير كما يفعله الامر ولكنه صرح الجاهل بأنه انما يجب لذلك لأنه يجب وظاهره
 وجوب تقديم الكفارة ولكنه ادعى الاجماع على عدم وجوب تقديمها وعلى جواز تأخيرها
 بعد الحنث وعلى أنه لا يصح تقديمها قبل اليمين ودلت رواية ثم أت الذي هو خير على أنه يقدم الكفارة
 قبل الحنث لا قضاء ثم الترتيب ورواية الواو تحصل على رواية ثم حلالا المطلق على المقتضي فان
 الاجماع على جواز تأخيرها والافالحديث دال على وجوب تقديمها ومن ذهب الى جواز تقديمها
 على الحنث مالم لا والشافعي وغيرهما وأربعة عشر من الصحابة وجماع من التابعين وهو قول
 جماهير العلماء ولكن قالوا يستحب تأخيرها عن الحنث وظاهره ان هذا جازي جميع أنواع
 الكفارة وذهب الشافعي الى عدم ايجاز تقديم التكفير بالصوم وقال لا يجوز قبل الحنث لانها
 عبادة دينية لا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة وصوم رمضان وأما التكفير بغير الصوم فجائز
 تقديمه كما يجوز تعجيل الزكاة وذهب الحنفية الى أنه لا يجوز تقديم التكفير على الحنث على كل حال
 قالت الجماعة لان سبب وجوب الكفارة هو مجموع الحنث واليمين فلا يصح التقديم قبل تمام سبب
 الوجوب وعند الحنفية السبب الحنث ولا يفتي ان الحديث دال على خلاف ما علوا به وذهبوا
 اليه قال قول الاول أقرب الى العمل به ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من حلف على عين فقال ان شاء الله فلا حنث عليه رومأجدوا الاربعة ومعه
 ابن حبان) قال الترمذي لانهم أخطأوا رفعه غيراً أيوب السجستاني وقال ابن علية كان أيوب يرفعه
 تارة وتارة لا يرفعه قال البيهقي لا يصح رفعه إلا عن أيوب مع أنه شك فيه قلت كانه يريد أنه يرفعه
 تارة ووقته أخرى ولا يفتي ان أيوب ثقة حافظ لا يضر بقرنه برفعه كونه وثقة تارة لا يضر فيه
 لان رفعه زيادة عدل مقبولة وقد رفعه عبد الله العمري وموسى بن عتبة وكثير بن فرقد وأيوب
 ابن موسى وحسان بن عطية كلهم عن نافع مرفوعا فتقوى برفعه على أنه وان كان موقوفا فله حكم
 الرفع اذا لم يصرح للاحتجانه وبه الى ما أتاده الحديث ذهب الجاهل (١) وقال ابن العربي أجمع
 المسلمون بان قوله ان شاء الله يمنع انصاف الدين بشرط كونه متصلا قال ولوجاز متصلا كما قال
 بعض السلف لم يثبت أحد في عين ولم ينجح الى الكفارة واختلفوا في زمن الاتصال فقال الجمهور
 هو ان يقول ان شاء الله متصلا باليمين من غير مكوث بينهما ولا يضر ما التمس قلت وهذا هو

(١) بأنه لا يثبت اذا فعل
 المحلف على تركه أو ترك
 المحلف على فعله اه
 تراب

الذي تدل له الفاسق في قوله فقال وعن طاووس والحسن وجاعة من التابعين ان له الاستثناء ما لم يقم
من مجلسه وقال عطاء قد رحلته ناقة وقال سعيد بن جبيرة بعد أربعة أشهر وقال ابن عباس له
الاستثناء أبد متى يزكروه هذه تقادير خالية عن الدليل قلت وقد تأول بعضهم هذه الأقاويل
بأن مرادهم أنه يستحب أن يقول ان شاء الله تبركاً ويجب على ما ذهب اليه بعضهم لقوله تعالى
واذكروا ربك ان اذانسيت فيكون الاستثناء مرفعاً لللائم الحاصل بتركه أو لتقصيل ثواب النذب
على القول باستحبابه ولم يريدوا به حل العين ومنع الحنث واختلفوا هل الاستثناء مانع الحنث
في الحلق بالله وغيره من الطهار والنذور والاقرار فقال مالك لا يتنع الا في الحلف بالله دون غيره
واستقواء ابن العربي راستدل بأنه تعالى قال ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم فان الاستثناء
اخوال الكفارة فلا تدخل في ذلك العين الشرعية وهي الحلف بالله وذهب أحمد إلى أنه لا يدخل
العتق لما أخرجه البيهقي من حديث معاذ مر فوثقوا واذا قال لامر أنه أنت طالق ان شاء الله لم
تطلق واذا قال لعبد أنت حر ان شاء الله تعالى فإنه حر الا أنه قال البيهقي تفرد به جسد بن مالك
وهو مجهول واختلف عليه في اسناده وفي قوله فقال ان شاء الله دليل على أنه لا يكتفي في الاستثناء
النية وهو قول كافة العلماء وحكى عن بعض المالكية صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ والى هذا
أشار البخاري ويوب له باب النية في الأيمان بفتح الهمزة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال
كانت عين النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاومقلب القلوب رواء البخاري) المراد ان هذا اللفظ
الذي كان يواظب عليه في نفسه وقدر البخاري الالتفات التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقسم بها لاومقلب القلوب وفي رواية لاومصرف القلوب والذي نفسي بيده والذي نفسي محمد
بيده والله ورب الكعبة ولان أي شية كان اذا اجتمع في العين قال لا والذي نفسي أبي القاسم بيده
ولان ما جبه كان عين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي يحلف بها أشهد عند الله والذي نفسي
بيده والمراد بتقلب القلوب أغراضها وأحوالها لا بتقلب ذات القلب قال الراغب تقلب الله
القلوب والأبصار صرفها عن رأى إلى رأى والتقلب التصريف قال الله تعالى أو يأخذهم في
تقلبهم وقال ابن العربي القلب بر من البدن خلقه الله وجعله للانسان محل العلم والكلام وغير
ذلك من الصفات الباطنة وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية ووكل به ما كان
يأمر بالخير وشيئاً يأمر بالشر والعقل بنوره يهديه والهوى بظلمته يغويه والتضام مسيطر على
الحل والقلب يتقلب بين الخواطر الحسنة والسبتة واللذة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى
والمحفوظ من حفظه الله اه قلت وقوله والكلام شامته على اثبات الكلام التنسي وان محله
القلب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ردوني للسابق من الكلام والحديث دليل على جواز
الاقسام بصفة من صفات الله تعالى وان لم تكن من صفات الذات والى هذا ذهب جماعة من
العلماء حيث قالوا الحلف بالله وبصفته اذاته أو لعله لا يكون على ضدها ويريدون بصفة الذات
كعلم والقدره ولكنهم قالوا لا يمتن اضافته الى الله تعالى كعلم الله ويريدون بصفة الفعل كالعهد
والامانة اذا ضيفت الى الله الا أنه قد ورد حديث في النهي عن الحلف بالامانة أخرجه أبو داود
من حديث بريدة بلفظ من حلف بالامانة فليس مثلاً ذلك لان الامانة ليست من صفاته تعالى بل
من فروضه على العباد وقولهم لا يكون على ضدها احتراز عن الغضب والرضا والمنية فلا

تعتقد بها الذين وذهب ابن حزم وهو ظاهر كلام المالكية والخنفية ان جميع الاسماء الواردة في القرآن والسنة الصحيحة وكذا الصفات صريحة في الدين وتجب به الكفارة وفصلت الشافعية في المشهور عنهم والحاشية فقالوا ان كان اللفظ يخص بالله تعالى كالرحمن ورب العالمين وخالق الخلق فهو صريح بنعقده الذين سواهم الله تعالى وأطلق وان كان يطلق عليه تعالى وعلى غيره لكن بقيد كارب والخالق فتعقده الذين ان يقصد غيره تعالى وان كان يطلق عليه وعلى غيره على السواء نحو الخالق والموجود فان نوى غيره الله تعالى وأطلق فليس بينه وبين نوى به الله انعقد على الصحيح (وعن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاص (قال جاء أعرابي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما الكبار في الحديث وفيه وبين الذين الغموس) وهي بفتح الغين المجهضة وضمة الميم آخر مهملة (وفيه قلت) ظاهره ان السائل ابن عمرو راوى الحديث والجيب هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أن يكون السائل غيره عبد الله لعبد الله وعبد الله الحبيب والاول ظاهر (وما بين الغموس قال الذي يقطع به مال امرئ مسلم هو فيها كذب أخرجه البخاري) اعلم ان الذين اما أن تكون بعقد قلب وقصد أو لا بل تجري على اللسان بغير عقد قلب انما تقع بحسب ما تودعه التسليم سواء كانت ثابتة أو متغيرة والله وولي وأتته ولا والله فهذه هي القوالت قال الله تعالى لا يؤخذكم اقباعكم في أيمانكم كما يأتي دليله وان كانت عن عقد قلب فينظر الى حال المحالوف عليه فينقسم بحسبه الى أقسام خمسة اما ان يكون معالوم الصدق أو معلوم الكذب أو مظنون الصدق أو مظنون الكذب أو مشكوكا فيه فالاول بين برصا دقة وقال التي وقعت في كلام الله تعالى نحو قورب السهام والارض انما خلق مثل ما أنكم تظنون ووقعت في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن القيم رحمه الله انما خلق الله عليه وآله وسلم في أكثر من ثمانين موضعا وهذا هو المراد في حديث ان الله تعالى يحب ان يحلف به وذلك لما ضمن من تعظيم الله تعالى والثاني وهو معلوم الكذب وهي بين الغموس ويقال لها الزور والقابض سميت في الاحاديث بين صبر وبينها مصبورة قال في النهاية سميت غموسا لانها تنقسم صاحبها في النار فعلى هذا هي فعول بمعنى فاعل وقد فسرها في الحديث بالتي يقطع به مال المرء المسلم فظاهرها أنها لا تكون غموسا الا اذا اقطع به مال امرئ مسلم لان كل محالوف عليه كذا يكون غموسا ولكنها تسعي فاجرة الثالث ما ظن صدقه وهو قسمان الاول ما انكشف فيه الاصابة فهذا الحقه البعض بما علم انما لا تكشف صار مشكوكا والثاني ما ظن صدقه وانكشف خلافه وقد قيل لا يجوز الحلف في هذين القسمين لان وضع الحلف لقطع الاحتمال فكان الحلف يقول أنا أعلم مضمون الخبر وهذا كذب فانه انما حلف على ظنه الرابع ما ظن كذبه والحلف عليه محرم الخامس ما شك في صدقه وكذبه وهذا ايضا محرم فتلخص انه يحرم ماعد المعالوم صدقه وقوله ما الكبار في الحديث دليل على انه قد كل معلوما عند السائل ان في المعاصي ككبار وغيرها وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب امام الحرمين وجماعة من أئمة العلم الى ان المعاصي كلها كبار وذهب الجاهل الى انها تنقسم الى كبار وصغار واستدلوا بقوله تعالى ان تجتنبوا كبار ما تنهون عنه وقوله والذين يجتنبون كبار الاثم والقوا حش الا لهم قلت ولا يخفى انه لا دليل على تسمية من المعاصي صغائر وهو محل النزاع وقيل

• مطلب تقسيم المعاصي الى
الكبار والصغائر

لا خلاف في المعنى انما الخلاف لفظي لاتفاق الكل على أن من المعاصي ما يقدح في العداة ومنها ما لا يقدح فيها قلت وفيه أيضا تأمل وقوله قد ذكر الحديث ذكر فيه الاشرار بالله وبحقوق الوالدين وقتل النفس واليمين العموس وقد تعرض الشارح الى ما قاله العلماء في تحديد الكبيرة والحال أنه نقل آثارا وبلغهم في ذلك وهي أقوال مدخولة والحق أن الكبير والصغير أمر نسبي فلا يتم الجزم بأن هذا صغير وهكذا كبير الا بالرجوع الى مانص الشارع على كبره فهو كبير وما عداه باق على الاجسام والاحتمال وقد عدا العلا في قواعد المنصوص عليها بعد تتبعها من النصوص قابطها خمس وعشرين وهي الشرك بالله والقتل والزنا وأخسه بحليلة الجار والفرار من الزحف وكل الربا وكل مال اليتيم وقذف المحصنات والسحر والاستطالة التي عرض المسلم بعير حق وشهادة الزور واليمين الغموس والنجمة والسرقة وشرب الخمر واستحلال بيت الله الحرام ونسك الصفة وترك السنة والتعرب بعد الهجرة واليأس من روح الله والامن من مكر الله ومنع ابن السبيل من فضل الماء وعدم التنزه من البول وحقوق الوالدين والتسبب الى شتمهما والاضرار في الوصية وتعقب بأن السرقة لم يرد النص بأنها كبيرة وانما في الصحيحين لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤتمن وفي رواية النسائي فان فعل ذلك فقد خلع ربة الاسلام من عنقه فان تاب تاب الله عليه وقد جاء في حديث صحيحة النص على الغلول وهو اخفاء بعض الغنمة بأنه كبيرة وجا في الجمع بين الصلاتين لغير عذر ومنع القمل ولكنه حديث ضعيف وجاء في الاحاديث ذكر كبر الكبار كحديث أبي هريرة رضي الله عنه ان من اكبر الكبار استطالة المرأة المسلم في عرض رجل مسلم أخرجه ابن أبي حاتم باسناد حسن ومجوه من الاحاديث ولا مانع من أن يكون في الذنوب الكبير والا كبر وظاهر الحديث أنه لا كفارة في الغموس وقد نقل ابن المنذر وابن عبد البر اتفاق العلماء على ذلك وقد أخرج ابن الجوزي في التحقيق عن أبي هريرة مرفوعة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس فيها كفارة عين صبر يقطع بها ما لا يضر حق وفيه رابح مجهول وقد روى آدم بن أبي اياس واسمعه القاضى عن ابن مسعود موقوفا كانه الذنب الذي لا كفارة له اليمين العموس ان يحلف الرجل على مال أخيه كذبا ليقطعه قالوا ولا يحلف لمن العصابة ولكنه تكلم ابن حزم في صحة أن ابن مسعود والى عدم الكفارة ذهب جماعة من العلماء وذهب الشافعي وآخرون الى وجوب الكفارة فيها وهو الذي اختاره ابن حزم في شرح المحلى لعموم ولكن يؤخذ كما يعاقدهم الايمان فكفارته واليمين الغموس معقودة قالوا والاحاديث لا تقوم بها حجة حتى تخصص الآية والقول بأنه لا يكفرها الا التوبة فالكفارة تنفعه في رفع اثم اليمين ويبقى في ذمته ما اقتطعه بها من مال أخيه فان تحلل منه وتاب بحسب الله تعالى عنه الاثم (وعن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم قالت هو قول الرجل لا والله وبلى والله أخرجه البخاري) موقوفا على عائشة (ورواه أبو داود ومرفوعا) فيه دليل على أن اللغو من الايمان ما لا يكون عن قصد الحلف وما جرى على اللسان من غير ارادة الحلف والى تفسير اللغو هذا ذهب الشافعي ونقله ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين وذهبت الخنسية الى أن لغو اليمين أن يحلف على شيء بظن صدقه فينكشف خلافه وذهب طائوس الى

أنها الخلق وهو غضبان وفي ذلك تفاسير أخر لا يقوم عليها دليل وتفسير عائشة أقرب لأنها شاهدت التنزيل وهي عارفة بلغة العرب وعن عطاء والشعبي وطاوس والحسن وابن قلابة لا والله وبلى والله لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين وهي من صله الكلام ولأن اللغوي اللغة ما كان باطلا وما لا يعتد به من القول ففي القاموس اللغوي والغني كافى السقط وما لا يعتد به من كلام وغيره ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله تعالى تسعة وتسعين اسما من أحصاها ﴾ وفي لفظ من حفظها (دخل الجنة متقيا عليه وساق الترمذي وابن حبان الاسماء والتحقيق إن سردها ادراج من بعض الرواة) اتفق الحفاظ من أئمة الحديث إن سردها ادراج من بعض الرواة وظاهر الحديث أن أسماء الله تعالى الحسنى منحصرة في هذا العدد بناء على القول بضمهم العدد ويحتمل أنه حصر لها باعتبار ما ذكر بعده من قوله من أحصاها دخل الجنة وهو خبر مبتدأ فالمراد أن هذه التسعة والتسعين يختص تفضيلها من بين سائر أسماءه تعالى وهو أن أحصاها سبب لدخول الجنة وإلى هذا ذهب الجمهور وقال النووي رحمه الله ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى وليس معناه أنه ليس له اسم غير هذه التسعة والتسعين ويدل عليه ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من حديث ابن مسعود مرفوعاً سألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك فإنه يدل على أن الله تعالى أسماء لم يعرفها أحد من خلقه بل استأثر بها ودل على أنه قد يعلم بعض عباد بعض أسماءه ولكنه يحتمل أنهما التسعة والتسعين وقد جرمها الحصر فيما ذكر أبو محمد بن حزم فقال قد صرح أن أسماءه تعالى لا تزيد على تسعة وتسعين شيئا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مائة الأواحد ففي الزيادة وأبطلها ثم قال وجاءت أحاديث في أحصاء التسعة والتسعين أسماءه مضطربة لا يصح منها شيء أصلا وإنما توخى نحن نص القرآن وما صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم سرد أربعة وعشرين اسما استخرجها من القرآن والسنة وقال الشارح رحمه الله تعالى تبعا لكلام المصنف في التلخيص أن ذكر ابن حزم أحد وعشرين اسما والذي رأينا في كلام ابن حزم أربعة وعشرين وقد نقلنا كلامه وتعيين الاسماء الحسنى على ما ذكره في هامش التلخيص واستخرج للمصنف من القرآن فقط تسعة وتسعين اسما وسردها في التلخيص وغيره وذكر السيد محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله تعالى في إشارات الحق أنه تتبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسما وإن قال صاحب الإشارات مائة وسبعة وخسين فإنا عددناها فوجدناها كما قلنا مائة وألا وعرفت من كلام المصنف أن مراده أن سرد الاسماء المعروفة مدرج عند المحققين وأنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذهب كثيرون إلى أن عددها مرفوع وقال المصنف بعد نقله كلام العلماء في ذكر عدد الاسماء والاختلاف فيها ما لقطه ورواية الوليد بن مسلم عن شعيب بن أبي حمزة عن طريق إلى العصة وعليها عول غالب من شرح الاسماء الحسنى ثم سرد ما على رواية الترمذي وذكر اختلاف في بعض ألفاظها وتبدل في إحدى الروايات للفظ بلفظ ثم قال وأعلم أن الاسماء الحسنى على أربعة أقسام * القسم الأول الاسم العلم وهو الله * والثاني ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير * والثالث ما يدل على إضافة أمر إليه كالخالق والرازق * والرابع ما يدل على سلب

شيء عنه كالعلي والقدوس واختلف العلماء أيضا هل هي توقيفية بمعنى انه لا يجوز لاحد ان يشتق
 من الافعال الثابتة لله تعالى اسما بل لا يطلق عليه الا ما ورد به نص الكتاب والسنة فقال الغفر
 الرازي المشهور عند أصحابنا توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية اذا دل العقل على أن معنى
 اللفظ ثابت في حق الله تعالى جاز إطلاقه على الله تعالى وقال الناشي أبو بكر والغزالي الاسماء
 توقيفية دون الصفات قال الغزالي كما انه ليس لسان أن نسمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم باسم
 لم يسم به أبوه ولا أمه ولا سمى به نفسه كذلك في حق الله تعالى واتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق
 عليه تعالى اسم أو صفة توهم نقصا فلا يقال ما هو ولا زارع ولا فائق وإن جاء في القرآن نفم
 المأهدون أم نحن الزارعون فائق الحب والنوى ولا يقال ما كرولنا وإن ورد ومكر ومكر
 الله والسماء فيهما وقال القسيري الاسماء تؤخذ توقيفا من الكتاب والسنة والاجماع فكل
 اسم ورد فيها واجب إطلاقه في وصفه وما لم يرد لم يجوز ولو صرح معناه وقد أخرج السيد رحمه الله تعالى
 البحث في كتابه ايقاظ الفكرة وقوله من أحصاها اختلف العلماء في الاحصاء فقال البخاري وغيره
 من المحققين معناه حفظها وهو الظاهر فإن احدى الروايتين مفسر فلاخرى وقال الخطابي يحقل
 وجوها أحدها أن يدها حتى يستوفى بمعنى لا يقتصر على بعضها فيدعو الله بها كلها ويأتي
 عليه بجميعها فيستوجب الموعود عليه من الثواب وثانيه من أطلق التيمم بحق هذه الاسماء
 والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بوجوبها فاذا قال الرزاق ونبي الرزق وكذا
 سائر الاسماء وثالثها الاطاعة بمعانيها ورابعها قيل أحصاها عمل بها فاذا قال الحكيم سلم
 لجميع أو امره لان جميعها على مقتضى الحكمة واذا قال القدوس استغنى كونه مقدسا منها
 عن جميع النقاص واختاره أبو الوفا من عقيل وقال ابن بطلان هو ان ما كان يسوغ الاقتداء
 به فيه كالرحيم والكرم فيمن العبد نفسه على أن يصح له الاتصاف به وما كان يختص به نفسه
 كالجليل والعظيم فعلى العبد الاقرباها والخضوع لها وعدم التخلي بصفة منها وما كان فيه معنى
 الوعد يقف فيه عند الطمع والرغبة وما كان فيه معنى الوعيد يقف فيه عند الخشية والرهبة
 ويؤيده هذا ان حفظها القطان دون اتصاف كحفظ القرآن من دون عمل لا يتنع كاجاء يقرؤن
 القرآن لا يجاوز حناجرهم ولكن هذا الذي ذكره لا يمنع من ثواب من قرأها سردا وإن كان متلبسا
 بجمسية وإن كان ذلك مقام الكمال الذي لا يقوم به إلا أفراد الرجال وفيه أقوال أخر لا تحلو عن
 تكلف تركها فان قلت كيف يتم أن المراد من حفظها على ما هو قول المحققين ولم يأت بعددها
 حديث صحيح قلت لعل المراد من حفظ كل ما ورد في القرآن وفي السنة الصحيحة وإن كان الموجود
 منها أكثر من تسعة وتسعين فقد حفظ التسعة والتسعين في ضمنها فيكون حنا على تطلبها من
 الكتاب والسنة الصحيحة وحفظها (وعن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الشاء
 أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان) المعروف بالاحسان والمراد من أحسن اليه انسان بأى
 احسان فكأنه بهذا القول فقد بلغ في الشاء عليه مبلغا عظيما ولا يدل على أنه قد كمالا على
 احسانه بل دل على أنه ينبغي الثناء على المحسن وقد ورد في حديث آخر أن الدعاء إذا هجر العبد عن
 المكافاة مكافاة ولا ينبغي أن ذكر الحديث ما غير موافق لباب الايمان والنذور انما يحل به باب

الادب الجامع (وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن
النذر وقال أنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل متفق عليه) هذا الأول الكلام في النذر
والنذر لغة التزام خيراً أو شراً وفي الشرع التزام المكلف شيئاً لم يكن عليه منجزاً أو مطلقاً واختلف
العلماء في هذا النهي فقيل هو على ظاهره وقيل هو متأول قال ابن الأثير في النهاية تكرار النهي
عن النذر في الحديث وهو تأكيد كيد لا حره وتحذير عن التهاون به بعد إيجابه ولو كان معناه الرجوع عنه
حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال لحكمته واسقاط للزوم الوفاء به إذ كان بالنهي يصير معصية فلا
يلزم وإنما وجه الحديث أنه قد علمهم أن ذلك الأحرار لا يجزئ لهم في العاجل ففعلوا ولا يصرف عنهم
ضرراً ولا يرد قضاء فقال لا تستروا على أنفسكم بتدركون بالنذر شيئاً يقدره الله تعالى لكم أو تصرفون به
حكمكم ما قدر عليكم فإذا نذرتهم ولم تقبلوا هذا فأنزروا عنه الوفاء فان الذي يندرجوه لازم لكم اه
وقال المازري بعد نقل معناه عن بعض أصحابه وهذا عندي يصيد عن ظاهر الحديث قال ويحتمل
عندي أن يكون وجه الحديث أن التاديب في القرية مستقلة المصارت عليه ضرورة لا زب
فلا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار أولاً بالنذر يصير القرية كالعوض عن الذي يندرجه لاجله
فلا تكون خالصة ودل عليه قوله أنه لا يأتي بخير وقال القاضي عياض إن المعنى أنه لا يغالب
القدر والنهي تشبيه أن يقع في ظل بعض الجهلة ذلك وقوله لا يأتي بخير معناه إن عقابه لا تتحد
وقد يعتذر الوفاء به أو أنه لا يكون سبب تخيير يقدر فيكون سبباً وذهب أكثر الشافعية وقيل
عن المالكية إلى أن النذر مكروه لثبوت النهي عنه واحتجوا بأنه ليس طاعة محضة لأنه لم يقصد
به حالس القرية وإنما قصد أن يقع نفسه أو يدفع عنها ضرراً بما التزم وجرم الحنابلة بالكرهية
وعندهم رواية أنها كراهية تحريم ونقل الترمذي كراهية عن بعض أهل العلم من الصحابة وقال
ابن المبارك يكره النذر في الطاعة والمعصية فإن نذراً للطاعة وفيه كان له أجر وذهب النووي
في شرح المهذب إلى أن النذر مستحب وقال المصنف وأما تعجب من إطلاق لسانه بأنه ليس بمكروه
مع ثبوت النهي الصريح فأقل درجاة أن يكون مكروهاً قال ابن العربي النذر شبه بالدعاء فإنه
لا يرد القدر لكنه من القصد وينسب إلى الدعاء ونهى عن النذر لأن الدعاء عبادة عاجلة وتظهر
به توجه إلى الله تعالى والخضوع والتضرع والتذلل فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وتترك
العامل إلى حين الضرورة اه قلت القول بجرم النذر هو الذي دل عليه الحديث ويريد
تأكيداً عليه بأنه لا يأتي بخير فإنه يصير أخرج المال فيه من باب إضاعة المال وإضاعة المال
محرم فيجزم النذر بالمال كما هو ظاهر قوله وإنما يستخرج به من البخيل وأما النذر بالصلاة والصيام
والزكاة والحج والعمرة ونحوها من الطاعات فلا يدخل في النهي وبذلك لما أخرجه الطبراني
يسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى يوفون بالنذر قال كانوا يندرون طاعات من الصلاة والصيام
وسائر ما افترض الله تعالى عليهم وهو وإن كان أثره فهو بقوله ما ذكر في سبب نزول هذه الآية هذا
وأما النذر المعروف في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموال فلا كلام في تحريمها لأن
النذر يعتقد في صاحب القبر بأنه يتبع ويضرب ويحلب الخ ويدفع الشر ويغاث الأليم ويشفي السقيم
وهذا هو الذي كان يفعل عبادة الأوثان به منه فيجزم بجرم النذر على الوثن ويحرم قبضه لأنه تقرير
على الشرك ويجب النهي عنه وإبانه آمن أعظم المحرمات وأنه الذي كان يفعل عبادة الأصنام

لكن طال الامتناعي صار المعروف منكرا والمسكر معروفا وصارت تعقيد الولايات لتقباض النذور
 على الاموات ويجعل للقدامين الى محل الميت الضيافات وتتم في بابها التعازي من الانعام وهذا
 هو بعينه الذي كان عليه عباد الاصنام فان الله وانا اليه راجعون وقد اشبع السيد رحمه الله تعالى
 الكلام في هذا في رسالته تظهر الاعتقاد عن دون الالحاد واحسن المجاميع في هذا الباب
 كتاب الدين الخالص وقد طبع في هذا العهد في اقليم الهند والله الحمد والحديث ظاهر في النهي
 عن النذر مطلقا ما ينذر به ابتداء كنه شذران يضمن من ماله كذا وما يتقرب به معلقا كان يقول
 ان قدم زيد تصدقت بكذا (وعن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم كفارة النذر كفارة عيين رواه مسلم وزاد الترمذي فيه اذ لم يسم وسمعه)
 والحديث دليل على أن من نذر بغير نذر من مال أو غيره فكفارة كفارة عيين ولا يجب الوفا به والى
 هذا ذهب جماعة من فقهاء الحديث كما قاله النووي وقد أخرج البيهقي عن عائشة رضى الله عنها
 في رجل جعل ماله في المساكين صدقة قالت كفارة عيين وأخرج أيضا عن أم صفية أنها سمعت
 عائشة رضى الله عنها وانسان يسألها عن الذي يقول كل ماله في سبيل الله أو كل مال في رتاج
 الكعبة ما يكفر ذلك قالت عائشة يكفر ما يكفر الجين وكذا أخرجه عن عمرو بن عمرو وأم سلمة قال
 البيهقي هذا في غير العتق فقد روى عن ابن عمر رضى الله عنهما من وجه آخر ان العتاق يقع وكذلك
 عن ابن عباس ودليلهم حديث عقبة هذا وذهب آخرون الى تفصيل في المنذور به فان كان
 المنذور به فعلا فافعل ان كان غير مقدور فهو غير منعقد وان كان مقدورا فان كان جنسه واجبا
 لزوم الوفا به عند مالك وأبي حنيفة وجماعة وعند آخرين وقول الشافعي انه لا ينعقد النذر المطلق
 بل يكون عينا فيكفرها ذلك هذا الخلاف في البصر وذهب داود وأهل الظاهر وذر النووي في
 شرح مسلم انه أجمع المسلمون على صحة النذر ووجب الوفا به اذا كان المقترن طاعة فان كان معصية
 أو مباحا كدخول السوق لم ينعقد النذر ولا كفارة عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال أحمد
 وطائفة فيه كفارة عيين وقال في نهاية المجتهد انه وقع الاتفاق على لزوم النذر بالمال اذا كان في
 سبيل البر وكان على جهة الجزم وان كان على جهة الشرط فقال مالك يلزم كالجزم ولا كفارة عيين في
 ذلك الا انه اذا نذر بجميع ماله لم ينعقد اذا كان مطلقا وان كان معينا المنذور به لم ينعقد وان كان
 بجميع ماله وكذلك اذا كان المعين أكثر من الثلث وذهب الشافعي الى أنها تجب كفارة عيين لانه
 ألحقها باليمان ثم ذكر أن ما ريل في المسئلة لا ينهض عليه دليل وذكر متمسك القائلين بأدلة ليست
 من باب النذر ولا تنطبق على المدعى وحديث عقبة أحسن ما يعتمد عليه الناظر وقد حمله جماعة
 من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر وقالوا هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفا بما
 التزم وبين كفارة عيين ذكره النووي في شرح مسلم وهو الذي دل عليه اطلاق حديث عقبة
 (ولابى داود من حديث ابن عباس رضى الله عنهما من قوله عمن نذر نذر لم يسم فكفارة كفارة
 عيين ومن نذر نذرا في معصية فكفارة كفارة عيين ومن نذر نذرا لا يطيقه فكفارة كفارة عيين
 واسناده صحيح لكن ربح الحفاظ وقعه) أما النذر الذي لم يسم كان يقول الله على نذره قال كثير من
 العلماء في ذلك كفارة عيين لا غير وعليه دل حديث عقبة وحديث ابن عباس وأما النذر بالمعصية
 فكفارة كفارة عيين كما صرح به الحديث وما فعل المعصية أم لا وكذلك من نذر نذرا لا يطيقه عقلا

ولاشرا كطواع السجدة وجن في عالم لا يشهد وتلزم كفارة عين وعند الشافعي ومالك وداود
 وبجابر العلالة تلزم الكفارة لخلل عليه (وأخرج البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها
 ومن نذران بمضي الله فلا يصح) ولينذر كفارة وحديث عمر لا يمين عليك ولا تنذر في معصية الله
 تعالى أخرج ابن ماجه وذهب ابن خنبل الى وجوب الكفارة لحديث ابن عباس رضي الله
 عنهما وأجيب عنه بأن الأصح أنه موقوف وأما الزيادة في حديث عمران بن حصين وكفارة كفارة
 عين فقد أخرجهما الساق والحاكم والبيهقي ولكن فيه محمد بن الزبير الحظلي وليس بالقوي وله
 طريق أخرى فيها علة ورواه الأربعة من حديث عائشة وفيه راو (١) متروك ورواه الدارقطني
 وفيه أيضا متروك (٢) ولا يلزم الوفاء بنذر المعصية لقوله فلا يصح ولما ينفذ قوله (ولم من
 حديث عمران أن الوفاء لنذر في معصية) فانه صريح في النهي عن الوفاء لكذبه (وعن
 عقبه بن عامر رضي الله عنه أنه قال نذرت أختي الى بيت الله حافية فأمرتني أن أستقي
 لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستقيت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفتش
 ولترصك كحق عليو اللفظ لمسلم وأجدوا الأربعة فقال ان الله تعالى لا يضيع شفاء أختك
 شيأمرها فلتضمركي وكتبوا تصم ثلاثة أيام) دل الحديث على أن من نذر أن يفتي الى بيت الله
 لا يلزمه الوفاء وله أن يركب لغررهم والسنذهب الشافعي وذهب جماعة الى أنه لا يجوز الركوب
 مع القدرة على المشي فإذا غرر بركوبه ولم يدم مستدلين برواية أبي داود وحديث عقبه
 فانه قال فيه ان أختي نذرت أن تصم ماشية وأنا لا تطيق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ان الله لعني عن مشي أختك فتركركي وكتبوا تصدنة قالوا فتصدروا ية الصبيحين بأن المراد لفتش ان
 استطاعت وتركركي في الوقت الذي لا تطيق المشي فيه أو شق عليها وقوله فلتضمركي لانه وقع
 في الرواية أنها نذرت أن تصم ماشية غير محتملة قال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال مرها الحديث ولعل الأمر بصيام ثلاثة أيام لاجل النذر بعد الإخفاق فانه نذر معصية
 فوجب كفارة عين وهو من أدلة من يوجب الكفارة في النذر معصية لا تأخذ كالبهيقي ان
 في استاده اختلافا وقد ثبت اهداء البدنة في رواية أبي داود عن ابن عباس بعد قوله فتركركي ولينذر
 بدنة قيل وهو على شرط الشيخين الآتية قال البخاري لا يصح في حديث عقبه بن عامر الأمر بالاهداء
 فان صح فهو أمر نذير وفي وجهه مخافة (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال استفتي سعد بن
 عباد فرضي الله عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نذر كان على أمه فوقيت قبل أن تفضيه
 فقال أفضه عنها متفق عليه) لم يبق في هذه الرواية ما هو النذر وجا في رواية أبي بصير أن أعتق عنها
 فقال أعتق عن أمن قطار هذه الرواية أنها نذرت بعتق وأما ما أخرج الترمذي عن سعد بن عباد
 رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله ان أمي ماتت فأصدق عنها قال نعم قلت فأي الصدقة أفضل
 قال سقي الماء قاله في أمر آخر غير التماسه انذرت في سواه صلى الله عليه وآله وسلم عن الصدقة تبرعا
 عنها والحديث دليل على أنه يلحق الميت ما قبل اليمن بعد من عتاقه أو صدقة أو نحوهما وقد
 قدمنا ذلك في آخر كتاب الجنائز وفيه قرب وهل يجب ذلك على الوارث ذهب الجمهور الى أنه لا يجب
 على الوارث أن يقضي النذر عن الميت اذا كان مالبا لم يخلف تركه وكذا غير المال قال
 الظاهرية يلزمه ذلك لحديث سعد وأجيب بأن حديث سعد لا دلالة فيه على الوجوب والظاهر
 مع الظاهرية اذا الأمر للوجوب (وعن ثابت بن الفضل) هو ثابت بن الفضل الأنصلي

(١) وهو سليمان بن الأرقم

أبو تراب

(٢) وهو غالب بن عبد الله

الجزري أبو تراب

(١) وقال أبو عبد الله الشام
وديار بكر اه أبو تراب

قال البخاري هو من تابع تحت الشجرة حدث عنه أبو قلابة وغيره (قال من دخل على عهد رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يغصرا بلا يداته) بضم الموحدة وينتهي بعد الاتين موضع
بالشام (١) وقيل أسفل مكة دون يلم (فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنه فقتل هل
كان فيها أو من بعد قال لا قال فهل كان فيها عيدين أعياهم فقتل لا فقال أوف بشركه فأنه الوفاء
لنذر في محبة الله تعالى ولا في قطيع من رحم ولا فيما لا يملك ابن آدم رواء أبو داود والطبراني واللفظ
له وهو صحيح الاستدلال شاهد من حديث كرم) بفتح الكاف وسكون الراء ففتح الدال المهملة
(عند أحد) والحديث له سبب عند أبي داود وهو انه قال يا رسول الله اني نذرت ان واسلي ولما ان
أدخ على رأس بواقي فبقيت من الصاعقة عنه الحديث وهو دليل على أن من سران بتصدق أو
يأتي بقرعة في محل معين أنه يتعين عليه الوفاء بشركه ما لم يكن في ذلك الهل شي من أعمال الجاهلية
والى هذا ذهب جماعة من أئمة العلم وقال الخطابي انه مذهب الشافعي وأجازوه غيره لعذر أهل ذلك
المكان اه ولكنه يعارضه حديث لا تشد الرحال فيكون قرية على أن الامر هنا للندب كذا قيل
وبدل له قوله (وعن جابر رضي الله عنه ان رجلا قال يوم الفتح) أي فتح مكة (رسول الله اني
نذرت ان فزع الله عليكم مكة أن أصلي في بيت المقدس فقتل هل هناك فقتل هل هناك فقتل
فقتل هل نذرت رواء أبو داود وصححه الحاكم) وصححه ابن دقيق العيد في الاقتراح وهو دليل على
أهلنا في المكان في النذر الانبياء وان (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشد الرحال الا الى أحد الثلاثة المساجد مسجد الحرام ومسجد الأقصى
ومسجدى هذا متفق عليه واللفظ البخاري) تقدم الحديث في آخر باب الاعتكاف وعله أورده
هنا لاشارة الى ان النذر لا يتعين فيه المكان الا الى أحد الثلاثة المساجد وقد ذهب مالك والشافعي
الى لزوم الوفاء بالنذر بالصلاة في أي المساجد الثلاثة وخالقهم أبو حنيفة فقال لا يلزم الوفاء به
ان يصلي في أي محل شاء واعلم يجب عند المشي الى المسجد الحرام اذا كان للحج أو عمره وأما غير
الثلاثة المساجد فذهب أكثر العلماء الى عدم لزوم الوفاء لو نذر بالصلاة فيها الا بها وأما شد
الرحال للذهاب الى قبور الصالحين والمواضع القاضية فقال الشيخ أبو محمد الجويني انه رام وهو
الشيء أشد القاضى عباس الى اختياره قال النووي والصحيح عندنا هو الذي اختاره
امام الحرمين والمحققون اه لا يحرم ولا يكره قالوا والمراد ان التمسك التامة بها في شد الرحال
الى الثلاثة خاصة الاولى هو الاولى واليه ذهب شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وعليه
حلت أحوال السلف وأما زيارة قبور البلدي في مسئلة أخرى غير المسئلة الاولى وهي اختيار
السفر لزيارة القبور من موطنه الى موطن أخرى وأما السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقد أجاز به جمع من أهل العلم ولكن الاولى ان ينوي مسجد صلى الله عليه وآله وسلم
فلا يدخل المدينة تزار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجهنا يخرج الزائر من مضائق الاختلاف
ومطاعن أهل الخلاف واهم الصواب وقد تقدم هذا في آخر باب الاعتكاف (وعن
عمر رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام
قال أوف بشركه متفق عليه وزاد البخاري في رواية فاعتكف ليلة) دل الحديث على انه
يجب على الكافر الوفاء بما نذر به اذا أسلم واليه ذهب البخاري وابن جرير وجماعة من الشافعية

لهذا الحديث وذهب الجاهل الى انه لا ينفقد التذم من الكافر قال الطحاوي لا يصح منه التقرب
بالعبادة قال ولكنه يحتل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهم من عمر رضى الله عنه اتهم
بفعل ما كان نذراً فامر به لان فعله طاعة وليس هو ما كان نذراً في الجاهلية وذهب بعض
المالكية الى انه صلى الله عليه وآله وسلم اتهم به استحبابا وان كان الزم في حال لا ينفق فيها
ولا يحتج ان القول الاول اوفق بالحديث والتاويل تعسف وقد استدل به على ان الاعتكاف
لا يشترط فيه الصوم اذ الدليل ليس نظراً له وتعقب بان في رواية عنده مسلم وما وليه وقد ورد ذكر
الصوم صريحاً في رواية ابي داود والنسائي اعتكف وصوم وهو ضعيف

(كتاب القضاء)

بالولاية المعروفة وهو في اللغة مشترك بين احكام النبي والقرآن منه ومنه فقضاء من مع
سموات ومعنى امضاء الامر ومنه قضينا الى بني اسرائيل ومعنى الحسم والازام ومنه وقضى
ربك ان لا تعبدوا الا اياي في الشرع الزامني الولاية بعد الترافع وقيل هو الا كراه بحكم الشرع
في الوقائع الخاصة لعين أو جهة والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه (من يريد ترويض
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القضاء ثلاثة اثنان في النار وواحد
في الجنة) وكأثر قليل من هم فقال (رجل عرف الحق فقضى به فهو في الجنة ورجل عرف
الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار ورجل لم يعرف الحق فقضى للناس على جهل فهو في
النار ورواه الاربعون وصححه الحاكم) وقال في علوم الحديث تفريده الحراسيون ورواه
مرأوة (١) قال السلف طريقتي غير هذه جمعتها في جز صغير والحديث دليل على انه لا يجوز
من الناس القضاء الا من عرف الحق وعمل به والعمدة العمل فان من عرف الحق فلم يعمل به فهو
ومن حكم بجهل سوا في النار وظاهر ان من حكم بجهل وان وافق حكمه الحق فانه في النار لانه
أطلقه ففان قضى للناس على جهل فانه يصدق على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه انقض
على جهل وفيه التعذر من الحكم بجهل أو بخلاف الحق مع معرفته والذي في الحديث ان
الباي من قضى بالحق عالمه والاثان في النار وفيه انه يتضح التمسك من تولية الجاهل القضاء
قال في مختصر شرح السنة انه لا يجوز لغير المجتهد ان يتفقد القضاء ولا يجوز للامام ولنه قال
والمجتهد من جمع خمسة علوم علم كتاب الله وعلم سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما ويل
علماء السلف من اجاعهم واختلافهم وعلم اللغة وعلم القياس وهو طريق استنباط الحكم من
الكتاب والسنة اذ لم يجد مصر يحافي نص كتاب أو سنة أو اجاع فيجب ان يعلم من علم الكتاب
التامخ والتفويض والمجل والمفسر والخاص والعلم والحكم والمشابه والكراهة والعسر
والاباح والنسب ويعرف من السنة هذه الاشياء ويعرف منها العجم والضعيف والمسند
والمرسل ويعرف ترتيب السق على الكتاب بالعكس حتى اذا وجد حديثاً لا يوافق ظاهر الكتاب
اعتدى الى وجه محله فان السنة بيان للكتاب فلا تخالفه وانما تجب معرفة ما ورد في من احكام
الشرع دون ما عداها من القصص والاخبار والمواضع وكذا يجب ان يعرف من علم اللغة ما في
في الكتاب والسنة من امور الاحكام دون الاطالة في جميع لغات العرب ويعرف آما ويل العجاجة

(١) جمع مروزي نسبة الى
مرواس موضع ويقال
في النسبة اليه مروزي ومروزي
ومروزي آفاده القاموس
اه أبو تراب

مطلب تعريف المجتهد

والأبعين في الأحكام ومعظم فتاوى فقهاء الأمة حتى لا يقع حكمه مخالفا لاقوالهم فيما من قبه
 خرق الإجماع فإذا عرف كل نوع من هذه الأنواع فهو مجتهد وإذا لم يعرفها فبطل التقليد
 انتهى قلت وفي الباب ما بحث بطول ذكرها رجع إلى الطريقة المثلى والأقليد تبصير لك الأمر
 على ما هو وإن سمحت بك المهمة إلى أعلى درجات التحقيق فراجع حصول المأمول ثم ارشاد
 الفصول لا تخفى عليك شافية بعدهما إن شاء الله تعالى ﴿١﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين رواه أحمد والأربعة
 وصححه ابن خزيمة وابن حبان) دل الحديث على التحذير من ولاية القضاء والدخول فيه كأنه
 يقول من ولي القضاء فقد تعرض للذبح نفسه فلماذا وليسوقه لأنه إن حكم بغير الحق مع علمه
 أو جهله فهو في النار والمراد من ذبح نفسه أهلا كما أي فقد أهلكها بتولية القضاء وإتمامه
 بغير سكين للإعلام بأنه لم يرد بالذبح فري الأوداج الذي يكون الغالب بالسكين بل أريد به أهلاك
 النفس بالعذاب الأخرى وقيل ذبح ذبحا معنويا وهو لازم له لأنه إن أصاب الحق فقد أصاب
 نفسه في الشئ إلا رادته الوقوف على الحق وطلبوا استقصا ما يجب عليه رعايته في النظر في
 الحكم والموقف مع الخصمين والتسوية بينهما في العدل والقسط وإن أخطأ في ذلك لزمه عذاب
 الآخرة فلا بد منه التعب والنصب وبعضهم كلام (١) في الحديث لا يوافق المتبادر منه
 ﴿٢﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أنكم تخرجون على الأمانة) عام لكل امرئ من الأمانة العظمى إلى أدنى أمانة ولو على واحد
 (وستكون ذمة يوم القيامة فنعمة المرصعة) أي في الدنيا (وبقيت الفاطمة) أي
 بعد الخروج منها (رواه البخاري) قال الطبري تأييد الأمانة غير حقيقي فقولك تأييد نعم وألفقه
 ينس نظر إلى كون الأمانة حينئذ ولاية وهيا وقال غيره أئمت في لفظ وتركه في لفظ لاقتنان
 والألفاقتان واحد وأخرج الطبراني والبرازي بإسناد صحيح من حديث عوف بن مالك بإلفظ
 أولها ملازمة وثانها إدامة وثالثها عذاب يوم القيامة الأمن عدل وأخرج الطبراني من حديث
 زيد بن ثابت برفعه نعم الشيء الأمانة لمن أخذها بحقها وجلها وبس الشيء الأمانة لمن أخذها بغير
 حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة وهذا بقيد ما أطلق فيما قبله وقد أخرج مسلم من حديث
 أبي ذر قال قلت يا رسول الله ألا تستعطفني قال ألم ضعيف وإنها أمانة وإنما يوم القيامة خزي
 ودمامة الأمن أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها قال النووي هذا أصل عظيم في اجتناب
 الولاية لاسيما إلى كل فيه ضعف وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يسد له فانه يندم على
 ما در طبعه إذا جوزى بالجزا يوم القيامة وأما من كان أهلا لها وعمل فيها بأجر عظيم كما
 تطافرت به الأخبار ولكن في الدخول فيها خطر عظيم ولذلك امتنع الأكابر منها فامتنع الشافعي
 لما استدعاه المأمون لقضاء الشرق والعرب وامتنع منه أبو حنيفة رحمه الله لما استدعاه المصور
 نفسه وضره هو الذين ائتمنعوا من الأكابر جماعة كثيرين وقد عد في النجم الوهاج جماعة (تنبه) هـ
 في قوله مستصرصون دلالة على محبة النفوس للأمانة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا وإنها تستوفى
 الكلمة ولما ورد انتهى عن طلبها كما أخرج الشيخان أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعبد الرحمن
 لا تسأل الأمانة فإني أنا أعطيتها عن مسئلة وكنت أيتها عن غير مسئلة أعنت عليها

(١) وهو أنه ليس في
 الحديث دليل على كراهة
 القضاء بل الذبح بغير سكين
 عبارة عن مجاهدة النفس
 وترك الهوى وفي حديث
 أبي هريرة في صفة قوم
 يأمنون إذا فرغ الناس انهم
 ذبحوا نفوسهم في طلب
 رضا الله تعالى وهو عبارة
 عن تعاقب نفوسهم في طلب
 مرضاة الله تعالى حتى
 صارت كأنها مذبوحة
 فكذلك الحاکم المجتهد في
 امضاء حكم الله تعالى له هذه
 الفضيلة قلت وهذا مع كونه
 خلافاً ظاهر الحديث
 لا يوافق ما يأتي في قري لمن
 حديث عائشة رضي الله عنها
 أنه تمتنى القاضي العدل يوم
 القيامة أنه ما قضى بين اثنين
 لما يلقاه من شدة الحساب

وأخرج أبو داود والترمذي عن علي الله عليه وآله وسلم من طلب القضاء استعان عليهم كل إليه
ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله ملكاً يسدده وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم
قال والله أنا لأفوت بهذا الأمر أحد أسأله ولا أحد أسأله عن عليه حرص من يفتح الراد قال الله تعالى
وما أكل الناس ولو حرصت بمؤمنين ويعني على الإمام أن يصح عن أرضي الناس وأفضلهم
فيؤليه لما أخرجهم إلخكم واليحق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استعمل رجلاً على
عصاة وفي تلك العصاة من هو أَرْضَى الله تعالى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين
واغتمت مني عن طلب الأمانة لأن الولاية تصيد قوة بعد ضعف وقد تعدى بعد عز فقد هذا النفس
المجولة على الشر وسبيله إلى الانتقام من العدو والنظر للصديق وتتبع الأغراض الفاسدة ولا
يؤتي بحسن عاقبتها ولا سلامة مجاوتها فالأولى أن لا تطلب ما أمكن وإن كان قد أخرج أبو داود
بأسناد حسن عنه علي الله عليه وآله وسلم من طلب قضاء المأين حتى يئله فطلب عدله جوراً فله
الجنة ومن غلب جور عدله فله النار ﴿ وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه سمع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا حكم الحاكم أي أريد الحكم لقوله (فاجتهد) فإن
الاجتهاد قبل الحكم (ثم أصاب فله أجران فإذا حكم واجتهد ثم أخطأ) أي لم يوافق ما هو
عنده الله تعالى من الحكم (فله أجر متفق عليه) الحديث من أدلة القول بأن الحكم عند الله
في كل قضية واحد معين قد يصيبه من أعمل فكمرو يتبع الأدلة ووفقه الله تعالى فيكون له أجران
أجر الاجتهاد وأجر الإصابة والفي له أجر واحد من اجتهد فأخطأ فله أجر الاجتهاد واستدلوا
بالحديث على أنه يشترط أن يكون الحاكم مجتهداً قال الشارح وغيره وهو المتكبر من أخذ
الأحكام من الأدلة الشرعية قال ولكنه يعز وجوده بل كدبه دم الكليّة ومع تعدد مفرق
شرطه أن يكون مقلداً مجتهداً في مذهب إمامه ومن شرطه أن يتحقق أصول إمامه وأدلتها ويؤثر
أحكامه عليها فيألف بمجده منصوصاً من مذهب إمامه انتهى قلت ولا يخفى ما في هذا الكلام من
البطلان وإن تطابق عليه الأعيان وتدين السيرة إجماعاً بطلان دعوى تعدد الاجتهاد في
رسالة ارشاد التقاد إلى تفسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه وقال في السبل ما أرى هذه الدعوى
التي تطابق عليها الاشارة إلى كسر أن نعمة الله عليهم فانهم أعنى المدعي لهذه الدعوى
والقررين لها مجتهدون يعرف أحد منهم الأدلة ما يمكنها الاستنباط مما يمكن قد عرفه عتاب
ابن أسيد قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على مكة ولا أوموسى الأشعري رضي الله عنه
قاضي رسول صلى الله عليه وآله وسلم في اليمن ولا ماذن جبل قاضي فيها وعامله عليها ولا شريح
قاضي عمرو على رضي الله عنهم على الكوفة وبذلك قول الشارح فمن شرطه أي المقلدان
يكون مجتهداً في مذهب إمامه وأن يتحقق أصوله وأدلتها فإن هذا هو الاجتهاد الذي حكم
بكيده وندمه بالكليّة ومما يستعذر أهلها جعل هذا المقلداً إمامه كآب الله وسفره صلى الله
عليه وآله وسلم عوضاً عن إمامه وتتبع نصوص الكتاب والسنة عوضاً عن تتبع نصوص إمامه
والعبارات كلها ألفاظ دالة على بيان فساد استبدال ألفاظ إمامه ومعانيها ألفاظ الشارح
ومعانيها ويزل الأحكام عليها إذ لم يجد نصاً شرعياً عوضاً عن تغلبها على مذهب إمامه في عالم
يجد منصوصاً الله لقد استبدل التي هو أدنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب والسنة إلى معرفة

مطلب ذكر تفسير الاجتهاد

كلام الشيوخ والاصحاب وقهم مرامهم والتفتيش عن كلامهم ومن المعلوم يقينا ان كلام
 الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أقرب الى الافهام وأدنى الى اصابه بلوغ المرام فانه
 أبلغ الكلام الاجماع وأعذب في الأقوال والاسماع وأقرب الى الفهم والاتساع ولا ينكر هذا
 الاجلود الطباع ومن لاحظ له في السمع والاتساع والافهام التي فهم بها الصحابة الكلام الالهي
 والخطاب النبوي هي كنهانها واحسانهم كاحساننا اذ لو كانت الافهام متقاومة متفاوتة
 يسقط معه فهم العبارات الالهية والاحاديث النبوية لما كالمكفين ولا مأمورين ولا منتهين
 لاجتماعهم ولا تقليدا أما الاول فلاحاله وأما الثاني فلان لا تقلد حتى نعلم انه يجوز لنا التقليد
 ولا نعلم ذلك الا بعد فهم الدليل من الكتاب والسنة على جواز التصريح بفهمه بانه لا يجوز التقليد في
 جواز التقليد فهذا الفهم الذي فهمناه هذا الدليل يفهم به غيره من الادلة من كثير وقليل على انه
 قد شهد المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم بانه يأتي من بعده من هو أفقه من في عصره واوحي
 لكلامه حيث قال فرب مبلغ ألقى من سامع وفي لفظ أوحى له من سامع والكلام قد وضيأه
 حقه في الرسالة للذكورة انتهى ومن أحسن ما يعرفه القضاة كلب عمر رضي الله عنه الذي كسبه
 الى أبي موسى الذي رواه أحمد والدارقطني والبيهقي قال الشيخ أبو اسحق هوس أبجل كتاب فانه
 بين آداب القضاة وصفة الحكم وكيفية الاجتهاد واستساها القياس ونظفه أما بعد فان القضاة
 فريضة محكمة وسنة متبعة فعليك بالعقل والفهم وكثرة الذكر فافهم اذ أدلى اليك الرجل
 الحجة فاقض اذا فهمت وامض اذا قضيت فانه لا يتفهم بحق لافقائه أس بين الناس في
 وجهك ومحيطك وقضائك حتى لا يطعم شر يف في حيفك ولا يأس ضعيف من عدلك البينة
 على المدي واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين الاصلح أحسن حراما وأحرم حلالا
 ومن ادعى حقا غائبا أو بينة فاضرب له أما يفتي اليه فان جاميته أنه أعطيه حقه والاستعانة
 عليه القضية فان ذلك أبلغ في العذر وأجلى للعلم لا يمنع قضا قضيت فيه اليوم فراجعته
 حقا وقد ثبت فيه لرشدك ان ترجع الى الحق فان الحق قويم ومراجعة الحق خير من التداي في
 الباطل القهم القهم فبما يتحلى في صدره مما ليس في كتاب الله تعالى ولا سنن رسوله صلى الله
 عليه وآله وسلم ثم اعرف الاشياء والامثال وقس الامور عند ذلك واعمد الى أقربها الى الله تعالى
 وأشبهها بالحق المسلمون عدول بعضهم على بعض الاجلاد في حد أو محرر بأعلى شهادة زور
 أو غشيان في ولاء أو نسب أو قرابة فان الله تعالى تولى مسك السرائر وود بالبينات والايان وإياك
 والغضب والقلق والضعف والتأني بالأس عند الخصومة والتسك عند الخصومات فان القضاة
 في مواطن الحق يوجب الله تعالى به الاجر ويحسن به الذكر فمن خلصت نيته في الحق ولو على
 نفسه كفاه الله تعالى ما يشاء من الناموس ومن يخلق للناس مجاليس في قلبه شأه الله تعالى فان الله
 تعالى لا يقبل من العباد الا ما كان له سالفا فانك بنواب من الله تعالى في عاجل رزقه وخرائن
 رحمته والسلام وقد أخذ من كلام عمر رضي الله عنه انه يتقاضى القاضي حكمه اذا أخطأ ويدل
 له ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فيما أمر أن كان معهما اثنان فذهب باثنان فذهب باثنان فذهب باثنان فذهب باثنان
 فذهب باثنان فذهب باثنان فذهب باثنان فذهب باثنان فذهب باثنان فذهب باثنان فذهب باثنان

مطلب كتاب القضاء لعمر بن
 الخطاب رضي الله عنه

فخر بها الى سليمان عليه السلام فأخبرناه فقال ائتوني بالسكين أشقه بي كما تصفين فقال
 الصغرى لا تفعل يرحمك الله هو ابنها فقتلته بالصغرى وللعلم أقولان في المسئلة قول أنه ينقصه
 إذا أخطأ والآخرة لا ينقصه حديث وان أخطأه أحرقت ولا يخفى أنه لا دليل فيه لان المراد ان
 أخطأ ما عند الله وما هو في نفس الامر من الحق وهذا الخط لا يعلم الا يوم القيامة أو يوصى من الله
 تعالى والكلام في الخط الذي يظهر له في الغيابة من عدم استكمال شرائط الحكم أو نحوه ﴿ وعن
 أبي بكر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يحكم أحد دين اثنين
 وهو غضبان متفق عليه) النهي ظاهر في التعریم وجهه الجمهور على الكراهة وترجم النووي
 في شرح مسلم لبيان كراهة قضاء القاضي وهو غضبان وترجم البخاري بباب هل يقضى القاضي
 أو يقضى المني وهو غضبان وصرح النووي بالكراهة في ذلك وانما جملوه على الكراهة ظرا الى
 العلة المستنبطة المناسبة لذلك وهو انما لارتب النهي على الغضب والغضب بنفسه لا مناسبة فيه
 لمنع الحكم وانما ذلك لما هو منقطع لحصوله وهو تشويش الفكر وشغله القلب عن استيفاء ما يجب
 من النظر وحصول هذا قد يقضى الى الخطا عن الصواب ولكنه غير مطرد مع كل غضب ومع كل
 انسان فاذا أفضى الغضب الى عدم تغيير الحق من الباطل فلا كلام في تحريره وان لم يقض الى هذا
 الحد فقل أحواله الكراهة وظاهر الحديث أنه لا فرق بين مراتب الغضب ولا بين أسبابه وخصه
 البغوى وامام الحرمين بما اذا كان الغضب لغير الله تعالى وعلى بان الغضب يثب من معصية
 التعدي بخلاف الغضب للنفس واستبعده جماعة لخالفته لظاهر الحديث والمعنى الذي لا جله
 نهى عن الحكم معه ثم لا يخفى ان الظاهر في النهي التعریم وان جعل العلة المستنبطة صادقة الى
 الكراهة بعيد وأما حكمه على الله عليه وآله وسلم مع غضبه في قصة الزبير فلما علم من ان عصيته
 مانعة عن اخراج الغضب له عن الحق ثم الظاهر أيضا عدم نفوذ الحكم مع الغضب اذا نهى
 يقضى الفساد والتفرقة بين النهي لذات والنهي للوصف كما يقوله الجمهور وغيره واضحة كما قرر في غير
 هذا المجل وقد اخرج بالغضب الجوع والعطش المقرطان لما أخرجه الدارقطني والبيهقي بسند
 تفرد به القاسم العمري وهو ضعيف عن أبي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا يقضى القاضي الا هو شعبان ريان وكذلك الحق به كل ما يشغل القلب ويشوش الفكر من
 غلبه العباس والهم المرض أو نحوها ﴿ وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم اذا تقاضى اليك رجلان فلا تقض للاول حتى تسمع كلام الآخر فوف
 تدري كيف تقضى قال علي رضي الله عنه فما زلت قاضيا بعدد واما جدو أبو داود والترمذي
 وحسنه وقواه ابن المديني وصححه ابن حبان الحديث أخرجه من طرق أحسنها رواية البرار
 عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سطة عن علي رضي الله عنه وفي اسناده عمرو بن أبي المقدام واختلف
 فيه على عمرو بن مرة فواشعبة عنه عن أبي بصري قال حدثني من سمع عليا أخرجه أبو يعلى
 واسناده صحيح لولا هذا المبهم وله طرق أخر تشهد له ويشهد له قوله (وله شاهد عند الحكم من
 حديث ابن عباس رضي الله عنهما) والحديث دليل على انه يجب على الحاكم ان يسمع دعوى
 المدعى أولا ثم يسمع جواب الحبيب ولا يجوز له ان يفتي الحكم على سماع دعوى المدعى قبل جواب
 الحبيب فان حكم قبل سماع الاجابة عمدا بطل قضاؤه وكان قد حافى عدالته وان كان خطأ لم يكن

فادعوا أعاد الحكم على وجه العمة وهذا حيث أجاب الخصم فان سكنت عن الاجابة أو قال
لا أقر ولا أنكر فعن مالك يحكم عليه لتصر بهما القردوان شامسة حتى يقرأ أو شكر وقيل يل
يلزمه الحق بسكوته اذا الاجابة تجب فوراً فانما سكنت كان كشكوهه وأجيب بأن التكرار الاستماع
من المين وهذا ليس منه وقيل يحبس حتى يقرأ أو شكر وأجيب بأن القرد كاف في جواز الحكم
اذا الحكم شرع لفصل الشجار ودفع الضرر وهذا حاصل ما في البصر قلد والاولى ان يقال ذلك
حكمه حكم الغائب فن أجاز الحكم على الغائب أجازه على الممتنع عن الاجابة لا شرا كهما في
عدم الاجابة وفي الحكم على الغائب قولان الاول انه لا يحكم على الغائب لانه لا يظن ان الحكم
عليه جائز الا يمكن المصنوع عليه واجبا ولهذا الحديث فانه دل على انه لا يحكم حتى يسمع كلام
المدعى عليه والغائب لا يسمع له جواب وهذا الذي ذهب اليه زيد بن علي وأبو حنيفة والثاني
يحكم علمنا تقدم من حديث هند وتقدم الكلام فيه مستوفى وهذا مذهب مالك والشافعي
وغيرهما وجعلوا حديث علي رضي الله عنه هذا على الحاضر وقالوا الغائب لا يعقوب عليه حتى فاته
اذا حضر كانت حجة قائمة وتسمع ويعمل بمقتضاها ولو أدى الى نقض الحكم لانه في حكم
المشروط (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم
تختصمون الى فلعل بعضكم أن يكون الحق يجتسم من بعض فاقضى له على شحوما أسمع منه
فمن قطعت له من حق أخيه شيئا زاد في رواية فلا يأخذه واد ابن كثير في الارشاد (فانما أقطع له
قطعة من البار متفق عليه) الحق هو المثل عن جهة الاستقامة والمراد ان بعض الخصم
أعرب بالحجة وأقنع لهما من غيره وقوله على شحوما أسمع أي من الدعوى والاجابة والينة والعين
وقد تكون باطلا في نفس الامر فيقطع من مال أخيه قطع من نار باعتبار ما يؤل اليه من باب
انما يكون في بطونهم نارا والحديث دليل على ان حكم الحاكم لا يحل به للمحكوم به ما حكم به
على غيره اذا كان مادعا باطلا في نفس الامر وما أقامه من الشهادة كذبا وأما الحاكم فيصونه
الحكم بما ظهر له والالزام به وتخلص المحكوم عليه بما حكم به ولو امتنع وينفذ حكمه ظاهرا
ولكنه لا يحل به الحرام اذا كان المدعي مبطلا وشهادته كاذبة والى هذا ذهب الجمهور وخالف أبو
حنيفة فقال انه ينفذ ظاهرا وباطنا وانه لو حكم الحاكم بشهادة زور ان هذه المرأة زوجة فلان
حلت له واستبدلها نارا لا يقوم به دليل وقياس لا يقوى على مقاومة النص وفي الحديث دليل
انه صلى الله عليه وآله وسلم يقر على الخطا وقد نقل الاتفاق عن الاصوليين انه لا يقر على الخطا في
الاحكام وجمع بين اتفاقهم وما أقامه هذا الحديث بان مرادهم انه لا يقر فيما حكم فيما جهته
بناء على جواز الخطا عليه فيه وذلك كقصة أسارى بدر والاذن للعطفين وأما الحكم الصادر عن
الطريق التي فرضت كالحكم بالينة أو يمين المدعى عليه فانه اذا كان مخالفا للباطل لا يسمى
الحكم به خطا بل هو صحيح لا يضره وفي ما وقع به التكليف من وجوب العمل بالشاهد بزوان كانا
شاهدي زور فالنصير منهما أو أياهما الحاكم فلا حيلة له في ذلك ولا عيب عليه بيمينه بخلاف ما اذا
أخطأ في الاجتهاد (١) الذي وقع الحكم على وفقه مثل ان يحكم بان الشفعة مشل للبار
وكان الحكم في ذلك في علم الله تعالى انها لا تثبت الا لعلط فانه اذا كل مخالفا للحق الذي في حكم
الله تعالى فيثبت فيه الخطا لم يستدعي من يقول الحق مع واحد وهذا هو الذي تقدم انه اذا

(١) يعني فانه يكون خطأ
في نفس الامر وان كان
الحكم نافذا فهو ما جور
أبى او احدا وأما حكمه
بشهادة الزور وهو جاهل
في ذلك فانه حق ولا يسمى
خطا في نفس الامر اه أبو
تراب

أخطأ كان له أجر واستدل بالحديث على أنه لا يحكم الحاكم بعلمه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يمكنه اطلاعه على أعیان القضاء مفصلاً كذا قاله ابن كثير في الارشاد قلت وفيه تأمل لأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما أخبر أنه يحكم على نحو ما يسمع ولم يتف أنه يحكم بما علم والتعليل بقوله فانما أقطع له قطعة من النار دل على أن ذلك في حكمه بما يسمع فإذا حكم بما علمه فلا يجوز فيه العلة (وعن جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كيف تقدس أمة) أي تظهر (لا يؤخذ من شديد هم لضعيفهم رواه ابن حبان) وأخرج حديث جابر أيضاً بن خزيمة وابن ماجه وقد شهد له قوله (وله شاهد من حديث بريدة عند البزار) وفي الباب عن قابوس بن الخرق عن أبيه رواه الطبراني وابن قانع وفيه عن خولة غير منسوبة قبل أنها امرأة جزرة رواه الطبراني وأبو نعيم وشواهد حديث الباب كثيرة فمنها ما ذكر ومنها قوله (وآخر) أي وله شاهد (من حديث أبي سعيد عند ابن ماجه) والمراد أنها لا تظهر أمة من الذنوب لا يتصف لضعيفها من قهرها فيما يلزم من الحق له فانه يجب نصر الضعيف حتى يأخذ حقه من القوى كما يؤيده حديث أنصار أخاك ظالمًا ومظلوماً (وعن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يدعى بالقاضي العادل يوم القيامة فيلقب من شدة الحساب ما يتبني ألقب يقض بين اثنين في عمره رواه ابن حبان وأخرجه البيهقي ولغظه في غرة) في الحديث دليل على شدة حساب القضاة يوم القيامة وذلك لما يماطونه من الخطر فينبغي له أن يعمرى الحق ويبلغ فيه جهده ويحذر من خطاه السوء من الوساكلا والأعوان فقد أخرج البخاري وغيره من حديث أبي سعيد الخدري مر فوعاما استخلف من خليفة الاله بطايتان بطايتة تأمره بالخير وتحضه عليه وبطاطة تأمره بالشر وتحضه عليه والمعصوم من عصمه الله تعالى وأخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة مر فوعا يلفظ مامن والاله بطايتان الحديث ويحذر الفرامو والكلام ويروي لهم حديث من خاص في باطل وهو يعلم ليرى في منخط الله حتى يزرع وفي لفظ من أعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله رواه ما أبو داود من حديث ابن عمر ولما مرفته من تجبأ كابر العلماء ولاية القضاء كما قدمناه وإذا كان هذا في القاضي العدل فكيف بقضاة الجور والجهالة وفي ترجمة عبد الله بن وهب في القربال أنه كتب له الخليفة بقضاء مصر فاخفى في بيته فاطلع عليه بعضهم يومًا فقال يا ابن وهب الا تخرج فقضكم بين الناس بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما علمت ان العلماء يحشرون مع الانبياء والقضاة مع السلاطين (وعن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لن يظلم قوم ولوا أمرهم امرأة رواه البخاري) فيه دليل على عدم جواز تولية المرأة شئاً من الاحكام العامة بين المسلمين وان كان الشارع قد أثبت لها انفرادية في بيت زوجها وذهب الحنفية الى جواز توليتها الاحكام الحدود وذهب ابن جرير الى جواز توليتها مطلقاً والحديث اخبار عن عدم فلاحس ولي أمره امرأة وهم منهيون عن جلب عدم الفلاح لانفسهم بل مأمورون بالكسب ما يكون سبباً للفلاح (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولاه عنه ابن عمه أو ابناً أو شماساً أو ابناً معطل وغيرهما) (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولاه الله شياً من أمور المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقيرهم احتجب الله دون حاجته أخرجه أبو داود

والترمذي) ولفظه عند الترمذي ما من امام يغلق باحدون ذوى الحاجة والخله والمسكنة الا غلق
الله تعالى ابواب السعادات وخلصته وجاحته ومسكنته واخرجه الحياكم عن ابن مخيرة عن أبي هريرة
وله قصة مع معاوية وذلك انه قال لمعاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ولاء
الله الحديث لجعل معاوية رجلا على حوائج المسلمين ورواه أحمد بن حنبل حديث معاذ بلفظ من ولى
من أمور المسلمين شيئا فاحجب عن أولى الضعف والحاجة احجب الله تعالى عنه يوم القيامة ورواه
الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ ايما امرا احجب عن الناس فاهمهم احجب
الله عنه يوم القيامة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه في هذا الحديث منكر وأخرج الطبراني رجال
ثقات الا شيعة فانه قال الترمذي لم يقف فيه على جرح ولا تعديل من حديث أبي حنيفة انه قال
لمعاوية سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا احبب ان أضمه عندك مخافة ان
لا تلقاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا أيها الناس من ولى منكم عملا فحجب بابه
عن ذى حاجة للمسلمين يحبه الله ان يلم باب الجنة ومن كانت همته الدنيا حرم الله عليه جوارى
فانى بعثت بخراب الدنيا ولم أبعث بعمارتها والحديث دليل على انه يجب على من ولى أى أمر من
أمور عباد الله تعالى ان لا يحجب عنهم وان يسهل الحجاب ليصل اليه ذوو الحاجة من فقير وغيره
وقوله احجب الله عنه كناية عن منعه من فضله وعطاياه ورجته (وعن أبي هريرة رضى الله
عنه قال لمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشى والمرثى) فى النهاية الراشى من يعطى
الذى يعينه على الباطل والمرثى الآخذ (فى الحكم) رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذي
وصححه ابن حبان) زاد فى الهاية والرائش وهو الذى يمشى بينهم وهو السفير بين الدائع والآخذ
وان لم يأخذ على سفارته أجرا فان أخذ فهو أبلغ ولما شهد من حديث عبد الله بن عمرو وعنده
الاربعة الاتساق الا انه لم يذكر لفظ فى الحكم فى رواية أبي داود وانما زادها فى رواية الترمذي
والرشوة رماها لاجماع سواء كانت للقاضى أو للعامل على الصدقة وأغريهما وقد قال تعالى
ولانما كلوا أموالكم ينسكبها بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فى رقابكم أموال الناس بالاثم
وانتم تعملون وحاصل ما يأخذ من القضاة من الاموال على أربعة أقسام رشوة وهدية وأجرة
ورزق فالاول الرشوة وان كانت ليحكم بها الحياكم بغير حق فهى حرام على الآخذ والمعطى وان
كانت ليحكم بها بالحق على غير وجه فهى حرام على الحياكم بدون المعطى لانها لاستيفاء حق فهى بجعل
الآبق واجرة الو كالة على الخصومة وقيل تحرم لانها توقع الحياكم فى الائم وأما الهدية وهى التى
فان كان عن جهاديه قبل الولاية فلا يحرم استدامتها وان كان لا يهدى اليه الا بعد الولاية فان
كانت عن لخصومة بينه وبين أحد عنده جازت وكرفت وان كانت عن بينه وبين غيره خصومة
عنده فهى حرام على الحياكم والمهدى يأخذ فيه ما سلف فى الرشوة على باطل أو حق وأما الأجرة
وهى الثالث فان كان الحياكم جارا يمتن بيت المال ورزق منه سمرت بالاتفاق لانه انما أجرى له الرزق
لاجل الاشتغال بالحكم فلا وجه للأجرة وان كان لاجرا لانه من بيت المال جازله أخذ الأجرة
على قدر عمله غير ما كم فان أخذ أكثر مما يستحقه سمرت عليه لانه انما يعطى الأجرة لكونه عمل عملا
للاجل كونه ما كما فخذ من الرزق على أجره مثل غير ما كم انما أخذها لافى مقابلة شئ بل فى
مقابلة كونه ما كما ولا استحق لاجل كونه ما كما شيئا من أموال الناس اتفاقا فاجرة العمل أجرة

مثله فأخذ الزيادة على أجر مثله حرام ولذا قيل إن قولية القضاء من كان غنياً أو لم يكن من توليته من كان فقيراً أو ذلك لأنه تنقصر بصيرته وتساؤل ما لا يجوز له تناوله إذا لم يكن له رزق من بيت المال قال المصنف لم ندر له في زماننا هذا من يطلب القضاء أو هو مصرح بأنه لم يطلبه إلا لاحتياجه إلى ما يقوم بأدومه مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال انتهى (وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الخصمين يتعدان بين يدي الحاكم رواه أبو داود ومحمّد الحاكم) وأخرجه أحمد والبيهقي كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله ابن الزبير وفيه كلام قال أبو حاتم أنه كثير الغلط والحديث دليل على شرعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم ويسوي بينهما في المجلس ما لم يكن أحدهما غنياً مسلم فانه يرفع المسلم لما في قصة علي عليه السلام مع غريمه الذي عنده شرح وهو ما أخرجه أبو نعيم في الحلية بسنده قال وجد علي بن أبي طالب عليه السلام درعه له عنده يودى التقطها فعرّفها فقال درعي سقطت عن جللي أوردني فقال اليهودي درعي وفي يدي ثم قال اليهودي بيني وبينك قاضي المسلمين فأوثر بها فحمل أراي عليا عليه السلام قد أقبل تحرف عن موضعه وجلس على عليه السلام فيه ثم قال علي عليه السلام لو كان خصمي من المسلمين لساويت في المجلس لكنني معت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تساوهم في المجلس وساق الحديث قال شرح ما شاء أمير المؤمنين قال درعي سقطت عن جللي أوردني قال شريح ما تقول يا يهودي قال شريح ما تقول يا يهودي ولكن لا بد من شاهدين فدعا قسيرا والحسن بن علي عليه السلام وشهدا أنها الدرعة فقال شريح أما شهادة قولك فقد أجزأناها وأما شهادة ابنك لك فلا تجزئها فقال علي عليه السلام شككتك أمك أما سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة قال اللهم نعم قال أ فلا تجزئ شهادة سيد شباب أهل الجنة ثم قال لليهودي خذ الدرع فقال اليهودي أمير المؤمنين جاء معي إلى قاضي المسلمين ف قضى لي ورضي صدقت والله يا أمير المؤمنين أنها الدرعة سقطت عن جللي لك التقطتها أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فوجهها له علي عليه السلام وأجازه بتسعمائة وقتل معه يوم صفين انتهى وقول شريح والله أنها الدرعة كأنه عرفها ويعلم أنها درعه لكنه لا يرى الحكم بعلمه كأنه لا يرى شهادة الولد لآبيه فانظر ما أبرك العمل بالحق من الحاكم والمحكوم عليه وما آل اليمن الخير المدعي عليه

(باب الشهادات)

الشهادة مصدر جمع لأرادة الأنواع قال الجوهرى الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومؤيدها لأنه مشاهد لما تاب عن غيره وقيل مأخوذة من الأعلام من قوله شهد الله أنه لا إله إلا هو أي علم (عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسئلها أوامعهم) دل على أن خير الشهداء من يأتي بشهادته لمن هي له قبل أن يسئلها إلا أنه يعارضه الحديث الثاني وهو حديث عمران وفيه ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون في سياق النعم لهم ولما تعارضوا اختلف العلماء في الجمع بينهما على

ثلاثة أوجه الأول ان المراد بحديث زيد اذا كانت عند الشاهد شهادة بحق لا يعلمها صاحب الحق فيأتي السوء بخبرها أو يموت صاحبها فيخلف ورثة فيأتي اليهم فيخبرهم بان عندهم لهم شهادة وهذا أحسن الاجوبة وهو جواب يحيى بن سعيد شيخ مالك الثاني ان المراد بشهادة الحسبة وهي ما يتعلق بحقوق التمسين المختصة بهم محضا ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله تعالى أو ما فيه شائبة منه كالصلاة والوقف والوصية العامة ونحوها وحديث عمران المراد به الشهادة في حقوق التمسين المختصة الثالث ان المراد بقوله ان يأتي بالشهادة قبل ان يسئلها المبالغة في الاجابة فيكون لقوة استعداده كالذي أتى بها قبل ان يسئلها كما يقال في حق الجواد انه يعطى قبل الطلب وهذه الاجوبة مبنية على ان الشهادة لا تؤدى قبل ان يطلبها صاحب الحق ومنهم من أجاز ذلك عملا برواية زيد وتناول حديث عمران باحدتا ويلات الاول انه محمول على شهادة الزور أي يؤدون شهادة لم يسبق لهم بها علم حكاه الترمذي عن بعض أهل العلم الثاني ان المراد بآتيته بالشهادة بلفظ الحلف نحو أشهد بالله ما كان الا كذا وهذا جواب الطحاوي والثالث ان المراد بالشهادة على ما لا يعلم ما سيكود من الامور المستقبله فيشهد على قوم بانهم من أهل النار وعلى قوم بانهم من أهل الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الاوهام حكاه الخطابي والاول أحسنها (ومن عمران بن حصين رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يـكـون قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن متفق عليه) القرن أهل زمان واحد متقارب اشتر كوا في امر من الامور المقصودة ويقال ان ذلك مخصوص بما اذا اجتمعوا في زمان أو رئيس يجمعهم على له أو مذهب أو عمل ويطلق القرن على مدغم الزمان واخذنا توافق تحديد هامن عشرة أعوام الى مائة وعشرين قال المصنف انه لم يرم من صرح بالتهين ولا بمائة وعشرين وما عد ذلك فقد قال به قائل قلت أما التسعون فتم وأما المائة والعشرون فصرح بقى القاموس فانه قال أو مائة أو مائة وعشرون والاول أصح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلاء عشرين قرنا فاعاش مائة سنة انتهى قال صاحب المطالع القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد وقرنه صلى الله عليه وآله وسلم المراد بهم المسلمون في عصره وقوله ثم الذين يلونهم هم التابعون والذين يلون التابعين اتباع التابعين وهذا يدل على ان العصاية أفضل من التابعين والتابعون أفضل من تابعيهم وان التفصيل بالنظر الى كل فرد فردوا المذهب بالجاهل وذهب ابر عبد البر الى ان التفصيل بالنسبة الى مجموع العصاية لا الى الافراد فيجمعو العصاية أفضل عن بعدهم لا كل فرد منهم الا أهل بدر وأهل الحديبية فانهم أفضل من غيرهم يريدان افرادهم أفضل من اقراد من يأتي بعدهم واستدل على ذلك بما أخرجه الترمذي من حديث أنس وصحبه ابن حبان من حديث عمار رضي الله عنه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم أمي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره أخرجه أحمد والطبراني والدارقطني من حديث أبي جعة قال قال ابو عبيد قيار رسول الله أشد خبر مننا أسلمنا معك وهاجرنا معك قال قوم يكونون من بعدهم يؤمنون ولم يروني وصحبه الحاكم وأخرج أبو داود والترمذي من حديث نعلبة يرفعه تأتي ايام للعامل فيس أجر خسين قيل منهم أو منا يا رسول الله قال بل منكم وأخرج ابو الحسن القنطاري في مشيخته عن أنس يرفعه يأتي على الناس زمان الصابر فيه على

دينه لاجر حسين منكم ورجع الجمهور بين الاحاديث بان العجة فضيلة ومنزلة لا يوازيها شيء من
الاعمال فلان محبة صلى الله عليه وآله وسلم فضيلة وان قصر عمله وأجر ما اعتبر بالاجتهاد في
العبادة وتكون خيرة من سيأتي باعتبار كثرة الاجر بالنظر الى ثواب الاعمال وهذا قد يكون
في حق بعض العبادة رضي الله عنهم وأما شاعرا العبادة رضي الله عنهم فانهم طاروا السبق من
كل نوع من أنواع الخير وهذا يحصل الجمع بين الاحاديث وأيضا فان المقاضاة بين الاعمال بالنظر
الى الاعمال المتساوية في النوع وفضيلة العجة مختصة بالعبادة لم يكن لمن عداها شيء من ذلك
النوع وفي قوله ثم يكون قوم الخ دليل على انه لم يكن في القرون الثلاثة من تصف بهذه
الصفات المذمومة ولكن الظاهر ان المراد بحسب الاغلب واستدل به على تعدل القرون
الثلاثة ولكنه ايضا اعتبار الاغلب وقوله ولا يؤمنون أي لا يراهم الناس أمناه ولا يشقون بهم
لظهور حياءهم وقد ثبت ان الامانة أول ما يرفع من الناس ومعنى قوله يظهر فيهم السمن اسم
يتوسعون في المال كل والشرب وهي أسباب السمن وقيل أراد كثرة المال وقيل المراد انهم يستحسنون
أي يشكروا وبما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف وفي حديث أخرجه الترمذي بلفظ
ثم يحيى قوم يستحسنون ويحبون السمن فجمع بين السمن أي التكمير بما ليس فيهم ونعاطى
أسباب السمن (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لا تجوز شهادة ناث ولا خاتمة ولا ذي غمر) (١) بفتح الغين المجمة وفتح الميم وكسر هاء بعدها
راحمسرا او دواود بالحسنة قالها المسلمة وهي المحقدوا الشحاء (على أخيه ولا تجوز شهادة
القانع) بالقاف وبعد الاقفون ثم عين مهملة يأتي بيانه (لاهل البيت رواه أحمد وابوداود)
وأخرجه ابوداود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ رد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم شهادة الناث والخاتمة وأخرجه ابن ماجه والبيهقي وسنده قوي وأخرجه الترمذي
والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ لا تجوز شهادة ناث ولا خاتمة ولا ذي
غمر لأخيه الحديث وفيه ضعف قال الدمدي لا يصح عندنا سنده وقال ابو زرعة في العلل منكر
وضعه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي وقال البيهقي لا يصح من هذا شيء عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وقوله الناث قال ابو عبيدة لا تراخص به الخاتمة في أمانات الناس دون ما افترض
الله على عباده وانقسم عليه فانه قد سمى ذلك أمانة قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا
الله والرسول فتقوا أماناتكم فمن فضيع شيئا مما أمر الله تعالى به أو ارتكب ما نهى عنه فليس
بنيي ان يكون عدلا فانه اذا كان ناثا فليس تقوى ترد عن ارتكاب محظورات الدين التي منها
السكران فلا يحصل الظن بخبره لا معظية تهمة أو مساوئ الاهلية وأما ذو الغمر فالمراد بما ذكرناه
من المحقدوا الشحاء والمراد بأخيه المسلم المشهود عليه والسكران مثله لا يجوز أن يشهد بخبره
عليه اذا كانت العداوة بسبب غير الدين فان ذا الحقد مظنة عدم صدق خبره فخبته انزال الضرر
بمن يحد عليه وامانة المسلم اذا لم يكن ذا حقد على الكافر بسبب غير الدين فانهم يقبل
شهادته عليه وان كان بينهما عداوة في الدين فان عداوة الدين لا تقتضي ان يشهد عليه زورا فان
الدين لا يسوغ ذلك وانما خرج الحديث على الاغلب والقانع هو الخادم لاهل البيت والمنقطع
اليهم للخدمة وقناه الحوائج ومواالهم عند الحاجة وفي تمام الحديث وأجازا أي شهادة القانع

(١) في القاموس ان الضر
بفتح الميم وكسر هاء الحقة
أه أبو تراب

غيرهم اى الغير من هو تابع لهم وانما منع من شهادة ثلث هو قانع لهم لانه مظنة تهمة فيجب
 دفع الضرر عنهم وجلب الخير اليهم فرفع من الشهادة ونع هو الامن الشهادة دليل على اء بار
 العدالة في الشاهد وعليه دل قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم وقد هموا بالعدالة بايها
 محافظة دينية تحصل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معاهدة قال السيد بدرجة الله وقد
 نازعناهم في هذا الرسم في عدة من المباحث كرسالة المسائل المهمة فيماتم به بالسوى حكم
 الامة وحققنا الحق في العدالة في رسالة ثمرات النظر في علم الاثر وفي نسخة العنبر حاشية
 ضوء النهار والله الحد واخته فان العدل هو من غلب خيره شره ولم يجرب عليه اعتياد الكذب
 واقتناعه بالادلة هالكة انتهى والشارح هاشمى مع الجاهل وذكركم بعض ما يتعلق
 بتفسير مرادهم وليس بذلك (وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية رواء ابوداود وابن ماجه)
 البدوى من يكن البادية تنسب على غير قياس النسبة والقياس بادوى والقرية بضع القاف
 وقد تكبر المصر الجاهل وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوى اصحاب القرية لانه لا بدوى
 مثله قصص الى هذا ذهب اجد بن حنبل وجماعته من اصحابه قال اجد اخشى ان لا تقبل شهادة
 البدوى على صاحب القرية لهذا الحديث لانه منهم حيث يشهد بدوى ولم يشهد بقرى وباليه
 ذهب مالك الا انه قال لا تقبل شهادة البدوى لما فيه من الجفاف في الدين والجهالة باحكام الشرع
 ولانهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها وذهب الاكثر الى قبول شهادتهم وحاوا
 الحديث على من لا تعرف عدالته من اهل البادية اذا اغلب ان عدالتهم غير معروفة واستدل
 في البصر لقبول شهادتهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الاعراب على هلال رمضان
 (وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه خطب فقال ان اسألكم اذ يؤخذون بالوصى في عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان الوصى قد انقطع وانما تأخذكم الا ببما ظهر لنا من
 اعمالكم رواء البخارى) وبما في اظهر لنا خيرا اماما وقرنا وليس اليان من سريرته شئ
 الله يحاسبه في سريره ومن اظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدق وان قال ان سريره حسنة استدل به
 على قبول شهادته لم تظهر منه ردية نظر الى ظاهر الحال وانه يكتفى في التعديل ما يظهر من حال
 المعدل من الاستقامة من غير كشف عن حقيقة سريره لان ذلك متعذر الا بالوصى وقد انقطع
 وكان المصنف اورد ما كان كلام صحابي لا جهة فيه لانه خطب به عمر واقره من سمعه فكان
 قول جاهل الصباية ولان هذا الذي قاله هو الجارى على قواعد الشريعة وظاهر كلامه انه
 لا يقبل المحمول ويبدله مارواه ابن كثير في الارشاد انه شهد عند عمر رضى الله عنه رجل فقال له
 عمر رضى الله عنه لست اعرفك ولا يضرك ان لا اعرفك انت عن يعرفك فقال رجل من القوم انا
 اعرفه قال بى شئ تعرفه قال بالعدالة والفضل قال هو جارك الا الذى تعرف ليس له ونهاره
 ومدخله ومخرجه قال لا فالفعامك بالديار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع قال لا قال
 فرافك في السفر الذى يستدل به على مكارم الاخلاق قال لا قال لست تعرفه ثم قال الرجل انت
 بن يعرفك قال ابن كثير رواء البغوى باسناد حسن (وعن ابي بكر رضى الله عنه عن ابي
 صلى الله عليه وآله وسلم انه عد شهادة الزور في كبر البكر ثم تفتق عليه في حديث) ولفظه انه

صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا بشكمي بأ كبر الكبار ثلاثاً قالوا بلى قال الأشرار بالله وعقوق
 الوالدين وجلس وكان مستكثماً قال ألا وقول الزور فزال يكررها حتى قلنا ليشمتك فقلتم تقسم
 شهادة الزور قال التعلي الزور يحسن الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل إلى من سمعه وأراه
 أنه بخلاف ماهويه فهو تعويه الباطل بما يلوهم أنه حق وقد جعل صلى الله عليه وآله وسلم قول الزور
 عديلاً للأمر والمساوية قال النووي وليس على طاهره المتبادر وذلك لأن الشرأ كبريلاً
 شد وكذلك القتل فلا يضمن تأويله وذلك بأن التفضيل لها بالنظر إلى ما ينظرها في المفسدة
 وهي التسبب إلى كل المالك بالباطل فهي أكبر الكبار بالنسبة إلى الكبار التي يتسبب بها إلى
 كل المالك بالباطل فهي أكبر من الزنا ومن السرقة وإنما هم صلى الله عليه وآله وسلم بأخبارهم
 عن شهادة الزور وجلس وأنى يحرف التقيس وكررا لأخبار لكون قول الزور وشهادة الزور أسهل
 على اللسان والتماويل بها أكثر ولا الحوامل عليه كثيرة من العداوة والحسد وغيرهما فاحتج إلى
 الاتهام بشأنه بخلاف الأشرار فإنه يبو عنه قلب المسلم ولأنه لا يتعدى مفسدته إلى غير المشرأ
 بخلاف قول الزور فإنه يتعدى إلى من قيل فيه والعقوق يصرف عنه كرم الطبع والمروءة (وعن
 ابن عباس رضي الله عنهما ما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل ترى الشمس قال نعم قال
 على مثلها فأنه قد أورد أخرجه ابن عدي بأسناد ضعيف وصححه الحاكم فخطأ) لأن في إسناده
 محمد بن سليمان بن مشمول ضعفه النسائي وقال البيهقي لم يرو من وجه يعقد عليه وفيه دليل على أنه
 لا يجوز للشاهد أن يشهد الأعلى ما يعلمه علماً يقيناً كما تعلم الشمس بالمشاهدة ولا يجوز الشهادة
 بالظن فإن كانت الشهادة على فعل فلا يضمن رويته وإن كانت على صوت فلا يضمن سماع ذلك
 الصوت وروية الصوت أو التعرض للصوت بعد ذلك أو عدل عند من يكتب به إلا في مواضع
 فأنها تجوز للشاهد قبل الظن وقد بوب البخاري للشهادة على الظن بقوله باب الشهادة على الانساب
 والرضاع المستفيض والموت القديم وذكر أربعة أحاديث في ثبوت الرضاع وثبوته أنما هو
 بالانقضاء ولم يدرك حديثاً على روية الرضاع وأشار بذلك إلى ثبوت السبب فإن لازم الرضاع
 ثبوت النسب وأما ثبوت الرضاعة نفسها بالاستفاضة فأنه مستفاد من صريح الأحاديث فإن
 الرضاعة المذكورة فيها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيضاً عن وقوع له وحداً بالاستفاضة
 عند جماعة مشهورة في الأمة فتمرننا وعلمنا وإنما اكتفى بالشهرة في المذكورة إذ لا طريق إلى التحقيق
 بالنسب لتعذر التحقيق فيه في الأغلب وأراد البخاري بالموت القديم ما تناول الزمان عليه وحده
 البعض بخمسين سنة وقيل بأربعين وذلك لأنه شق فيه التحقيق وإلى العمل بالشهرة في النسب
 ذهب الشافعية وأحدومثله الموت وكذلك ذهب السجاعة وفي ثبوت الولد وقال المصنف في
 القتم اختلاف العلماء في ضابط ما تصدق به الشهادة بالاستفاضة فسمع عند الشافعية في النسب
 قطعاً والولادة وفي الموت والعق والولاء والولاية والوقف والعزل والنكاح ونواحيه والتعديل
 والتعريض والوصية والرشد والسفه والمثل على الرابع في جميع ذلك وبلغها بعض المتأخرين من
 الشافعية بضعة وعشر من موضعاً وهي مستوفاة في قواعد العلاني إلى آخر كلامه (وعن
 ابن عباس رضي الله عنهما ما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بين وشاهد أخرجه مسلم وأبو
 داود والنسائي وقال أسنده جيد) قال ابن عبد البر لا مطلق لا حدى في إسناد كذا حال لكمه

قال الترمذي في العلل سألت محمد بن يحيى البزارى عنه فقال لم يسمعه عندى عمرو بن ابن عباس يريد
 عمرو بن دينار ورواه عن ابن عباس وقال الحاكم قد جمع عمرو بن ابن عباس عدة أحاديث وجمع
 من جماعة من أصحابه فلا شك أن يكون جمع منه حديثا وسمع من أصحابه عنه وله شواهد
 (وعن أبي هريرة رضى الله عنه مثله أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان) وأخرجه
 أيضا الشافعى وقال ابن أبى شاتم في العلل عن أبيه هو صحيح وقد أخرج الحديث عن اثنين وعشرين
 من الصحابة وقد سرد الشارح أسماءهم والحديث دليل على أنه ثبت القضاء بشاهدين وإلى
 ذهب جماهير من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو من ذهب فقهاء المدينة السبعة وما لث قال
 الشافعى وعندهم هذه الأحاديث واليدين وإن كان حاصلها تأكيد الدعوى ولكن به ظم شأنها فإنها
 شهادة لله سبحانه أن الحقيقة كما يقول ولو كان الأمر على خلاف الدعوى لكان مقفرا على الله
 أنه لم صدقه فلما كانت هذه الميزة العظيمة هاجمها المؤمن بإيمانه وعظمة شأن الله عنده أن يحلف
 به كاذبا وهاجما القابح لما رآه من تعجيل عقوبة الله تعالى لمن حلف عينا فاجرة فلما كان لليدين هذا
 الشأن صلت الهجوم على الحكم كشهادة الشاهد وقد اعتبرت الأيمان فقط في الأيمان وفي
 القسامة في مقام الشهود وذهب زيد بن على وأبو حنيفة وأصحابه إلى عدم الحكم باليدين والشاهد
 مستدلين بقوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وقوله فإن لم يكونا رجلين فرب رجل واحد وأمان
 قالوا وهذا يقتضى الحصر ويقتضى مفهوم المخالفة لا بغير ذلك والزائدة بالشاهد واليدين مخالفة
 وزيادة الشاهد واليدين تكون نفسا لمفهوم المخالفة وأجيب عنه بأنه على تقدير اعتبار مفهوم
 المخالفة يصح نفيه بالحديث الصحيح أعنى حديث ابن عباس واستدلوا بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم شاهد الزأويمية وأجيب بأن هذا الحديث صحيح وحديث الشاهد واليدين صحيح
 فعمل بهما في منطوقهما فإن مفهوم أحدهما لا يقاوم منطوق الآخر وهذا وفي سنن أبي داود
 أنه قال سئلت في حديثه قال عمرو في الحقوق يريدان عمرو بن دينار وأوى عن ابن عباس خص
 الحكم بالشاهد واليدين بالحقوق قال الخطابي وهذا خاص بالأموال دون غيرها فإن الراوى وقته
 عليها والخاص لا يعدى به محله ولا يقاس عليه غيره واقضاه العموم منه غير جائز لأنه حكاية فعل
 والفعل لا عموم له انتهى والحق أنه لا يخرج من الحكم بالشاهد واليدين إلا الحد والقصاص
 للاجتماع انهما لا يثبتان بذلك

• (باب الدعوى) •

جمع دعوى وهو اسم مصدر من ادعى شيئا إذا زعم أنه فيه حق أو كان حقا أو باطلا
 (والينتان) جمع ينة وهي الحجة الواضحة سميت الحجة ينة لتوضوح الحق وظهوره بها (عن
 ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى
 ناس دماء رجال وأموالهم ولكن العين على المدعى عليه متفق عليه واليهى) أى من حديث
 ابن عباس (بإسناد صحيح الينة على المدعى واليدين على من أنكر) وفي الباب عن ابن عمر عند
 ابن حبان وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الترمذي والحديث دال على أنه لا يقبل
 قول أحد فيما يدعيه بمجرد دعواه بل يحتاج إلى الينة أو تصديق المدعى عليه قال طلب يدين

المدعى عليه فلهذا والى هذا ذهب طلف الامة وخلفها قال العلماء بالحكمة في كون البيعة على المدعى ان جانب المدعى ضعيف لانه يدعى خلاف الظاهر فكلف الحجة القوية وهي البيعة فيقوى بها ضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوي لان الاصل فراغ ذمتها كتنفي من المؤمنين وهي حجة ضعيفة ﴿ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرض على قوم اليمين فاسر عوا فاسمران يسهم بينهم في اليمين اجمع يحلف رواء البصري) يسمر معاروا ما بوداود والتسائي من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ان رجلا اختصما في متاع ليس لواحد منهما مائة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم استهما على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها قال الخطابي ومعنى الاستهما هنا الاقتراع يريدانهما يقتراعا فاسم آخر جثله القرعة الحلف وأخذما دعى وروى مثله عن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو انه أتى يغل وجعل في السوق يباع فقال رجل هذا بغلي لم أبع ولم أهب وزع على خمسة يشهدون وجاء آخر يدعيه يزعم انه بغلي له وجايشاهدين قال الراوي فقال علي عليه السلام ان فيه قضا ومصلحا وسوف أبعن لكم ذلك أما مصلحه ان يباع البغل فيقسم على سبعة أشهر لهذا الخمسة ولهذا الثمان وان لم تصلحا فالقضاء انه يحلف أحد الخصمين انه ما باعه ولا وهبه وانه بغلي فان تشاجحتما أي يكيا يحلف فانه يقرع بشكك على الحلف أو يكيا أقرع حلف أنتهي كلام الخطابي ﴿ (وعن أبي امامة الحارثي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قطع حق امرئ مسلم بينه فقد أوجب الله النار وحرم عليه الجنة فقال له رجل وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قضيبا من الرزء وادمس) الحديث دليل على شدة الوعيد لمن حلف لياخذ حقا غيره أو يسقط من نفسه حقا فانه يدخل تحت الاقتطاع لحق المسلم والتعصير بحق امرئ مسلم يدخل فيه ما ليس بحال شرعا كجلد الميتة ونحوه وذكر المسلم خرج من حرج الغالب والأفلاذ من خلف في هذا الحكم قيل ويحتمل ان هذه العقوبة تقتصر على من قطع بينه حق المسلم لاحق الذي وان كان محرما فله عقوبة أخرى وإيجاب النار وتحریم الجنة مقيد بما إذا لم تبين ويخلص من الحق الذي أخذ ما طلائم المراد باليمين اليمين الفاجرة وان كانت مطلقة في الحديث فقد قيدها ﴿ (وعن الأشعث) بشين مجمعة ساكنة فعين مهملة فتوحه ثلثة وهو أبو محمد (ابن قيس) بن عدي كيرب الكندي قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في وفد كندة وكان رئيسهم وذلك في سنة عشر وكان رئيسا في الجاهلية مطاعا في قومه وجمعا في الاسلام وارتد عن الاسلام بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم رجع الى الاسلام في خلافة أبي بكر رضي الله عنه وخرج للجهاد مع سعد بن أبي وقاص وشهد القادسية وغيرها من مكنت الكوفة ومات بها سنة اثنتين وأربعين وصلى عليه الحسن بن علي عليه السلام (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على عين بقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان متفق عليه) والمراد بكونه فاجرا فيما ان يكون متعمدا عالما انه غير بحق وإذا كان تعالى عليه غضبان حرم منه حقه وأوجب عليه عذبه ﴿ (وعن أبي موسى رضي الله عنه ان رجلا من اختصما في دابة ليس لواحد منهما مائة ففضي بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهما نصفين رواء أحد أو بوداود والتسائي وهذا لفظه قال واستناده جيد) قال الخطابي يشبه أن يكون هذا البعير والدابة كاستق أي يدعيهما معا فجعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما

لاستوائهما في المبدأ ليد ولولا ذلك لم يكونا نفس المعوى يستحقانه لو كان الشيء في يد أحدهما
وقد روى أبو داود وعقبيه حديثا فقال ادعيا بعيراني عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فبعث كل واحد منهما بشاهدين نفسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما نصفين قال الخطابي
وهو مروي بالاستناد الأول إلا أن في الحديث المتقدم لم يكن لواحد منهما بيعة وفي هذا أن كل
واحد منهما قد جاء بشاهدين فاحتمل أن تكون القضية واحدة إلا أن الشهادتين لما تعارضت
تأثرت فصارا كمن لا بيعة له وحكم بالشيء بينهما نصفين لاستوائهما في اليد ويحتمل أن يكون
البيعة في يد غيره مما قلنا فأم كل واحد منهما شاهدين على دعواه من الشيء من يد المدعى عليه
وذفعه اليهما وقد اختلف العلماء في الشيء يكون في يد الرجل يتداعيه اثنان يقيم كل واحد منهما
بيعة فقال أحد بن حنبل واسحق بن راهويه يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة صار له وكان
الناقص يقول به قديما ثم قال في الجدي فيه قولان أحدهما يقضي به بينهما نصفين وبه
قال أصحاب الرأي ومحيان النوري • والقول الثاني أنه قرع بينهما فأقيم ما خرج سهمه
حلف لقد شهد بشهوده بحق ثم قضى له به وقال مالك لا أحكم به لواحد منهما أن كان في يد
غيرهما وحكي عنه أنه قال هؤلاء عدلهم ما شهدوا أو شهرهم في الصلاح وقال الأوزاعي
يؤخذ بما ذكر البيتين عددا وحكي عن الشعبي أنه قال هو بينهما على حصص الشهود اه كلام
الخطابي وفي المسار أن القرعة ليس هذا محلها وإنما وليفتها حيث تعذر التقرب إلى الحقيقة
(١) من كل وجه وكون المدعى هنا مستر كأحد المحفلات فلا وجه لإبطالها بالقرعة واختار
قصة المدعى وهو الصواب في هذه الصورة • (وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من حلف على منبري هذا بين آئمة تبوأ مقعد من النار رواء
أحد أو داود والنسائي ومحمدة ابن حبان) وأخرج السائي رجال ثقاة من حديث أبي
أمامة عن قوم من حلف عن منبري هذا بين كاذبة يسفل بها مال امرئ مسلم فليس له لغة
الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا والحديث دليل على عظمة
أثم من حلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم كاذبا واختلاف العلماء في تغليب الحلف
بالمكان والزمان بل يجوز للعاصم أولا والحديث لا دليل فيه على أحد القولين إنما فيه
عظمة أثم من حلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم وذبح الحقيقة والحجابة إلى أنه
لا تغليب بزمان ولا مكان وأنه لا يجب على الحالف الإجابة إلى ذلك وذبح الجمهور إلى أنه
يجب (٢) التغليب بالزمان والمكان فالوفاقي المدينة على المنبر وفي مكة بين الركن والمقام وفي
غيرهما في المسجد الجامع وكلهم يقولون في الزمان ينظر إلى الأوقات الناضلة كبعد العصر ويلة
الجمعة ويومها ونحو ذلك احتج الأولون بإطلاق أحاديث العين على المدعى عليه وقوله شاهدات
أو عيسى واحتج الجمهور بحديث جابر وحديث أبي أمامة وبفضل عمر وعثمان وابن عباس
 وغيرهم من السلف واستدلوا بالتغليب بالزمان بقوة تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة قال
المفسرون هي صلاة العصر وقال آخرون يستحب التغليب بالزمان والمكان ولا يجب وقيل هو
موضع اجتماعهما كذا إذا رآهما حسنا ألزم به • (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم) هذا كناية عن غضبه تعالى

(١) أي محل كانت العين
المدعاة في أي المداعين
معاقبيلهم على السواء
اه أبو تراب

(٢) الله يريدون بالوجوب
إذا طلبه الخصم أو رآه
الحاكم اه أبو تراب

(١) نسخة عنه

واشارة الحرماتهم رجته (ولازكهم) أى لا يظهرهم من أدناس التوبى بالغفرة (ولهم عذاب أليم رجل على فضل ما جالته فغعه (١) ابن السبيل ورجل بايع ورجل بايعته بعد العصر خلفه بالله لاخذها بكذا وكذا وصدقوه هو على غير ذلك ورجل بايع اماما لا يبايعه الا للدنيا فان أعطاه منها وفى وان لم يعط منها لم يفتنق عليه) قوله على فضل ما أى على ما فاضل عن كفايته فهذا منع ما لا حاجة اليه هو محتاجه وتقدم الكلام عليه فى كتاب البيع وقوله فصدق أى المشتري وضمير هو للاخذ من صدر قوله لاخذها للدلالة فاعله عليه مثل اعدوا هو اقرب للتوى أى والاخذ على غير ما حلف عليه فهذا ارتكب أمرين عظيمين الحلف بالله والكذب فى قيمة السلعة وخص بعد العصر لشرف الوقت وهو من أدلة من غلط بالزمان وقوله بايع اماما لا يبايعه الا للدنيا أى لما يعطيه منها والوعيد يحتمل أن يكون لمجموع ما ذكر من المبايعه لاجل الدنيا فانما ينفى غير صالحه ولعدم الوفا بالخروج عن الطاعة وتفرق الجماعة والاصل فى بيعه الامام ان يقصد بها اقامة الشرع يعنى يعمل بالحق ويقيم ما أمر الله تعالى بما تشبه بهدم ما أمر الله تعالى به دمه ووقع فى البضارى ورجل حلف على عين كاذبه بعد العصر ليقتطع به مال رجل مسلم فيكون من نوع هذا النوع من الوعيد أربعة وفى مسلم مثل حديث أبى هريرة قال وشيخ زان ومك كذاب وعائل مستكبر وأخرج أيضا من حديث أبى ذر مر فوعا ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة الثمان الذى لا يعطى شيئا الا منه والمتفق سلطته بالحلف الناجر والمسبل ازاده فحصل من مجموع الاحاديث تسع خصال ان جعل المتفق سلطته بالحلف الكذب الذى حلف بعد العصر لقد أعطى كذا وكذا شيئا واحدا وان جعلناهما شيئين كما هو الظاهر فان المتفق سلطته بالكذب أعم من الذى يحلف لقد أعطى فتكون عشرا (٢) وعن جابر رضى الله عنه أن رجلا اختصم فى ناقة فقال كل واحد منهما تعبت عندي وآقام) أى كل واحد (منه فقتضى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يهزمى فى يده) سابق من أخرجه وأخرج الذى بعده وقد أخرج هذا البيهقى ولم يضعف استناده وأخرج نحوه عن الشافعى الا ان فيه تداعيا دابة ولم يضعف استناده أيضا وفى الحديث دليل على أن الدمر بجهة الشهادة الموافقة لها وقد ذهب الى هذا الشافعى ومالك وغيرهما قال الشافعى يقال لهما قد استويا فى الدعوى والمينة والذى هو فى يده سبب بكنونه فى يده هو أقوى من سبيل فهو له فضل قوة سببه وذكر هذا الحديث وذهب ابن حنبل الى انها ترجح مينة الخارج وهو من لم تكن فى يده قالوا انشعرت له والمنكر المين وقوله صلى الله عليه وآله وسلم المينة على المدعى فانه يقتضى أن لا تصيد مينة المنكر ويروى عن علي عليه السلام انه قال من كان فى يده شئ فبمينة لا تعمل له شأنا ذكر فى البحر وأجيب عن ذلك بأن حديث جابر خاص وحديث المينة على المدعى عام والخاص مخص مقدم وأثر على رضى الله عنه لم يصح وعلى صحته فعارض بما سبق وعن القاسم انه يقيم بينهم لان اليد قوية لمينة الداخل فساوت مينة الخارج ويروى عنه نقول الشافعى والعسفة تفصيل يقيم عليه دليل (٣) وعن ابن عمر رضى الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد المين على طالب الحق رواهما) أى هذا الذى قبله (الدارقطنى وفى استناده ما ضعف) وجه ضعف هذا الحديث ان مداره على محمد بن مسروق عن اسحق بن الفرات ومحمد لا يعرف واسحق مختلف فيه كما قاله المصنف وقال الذهبى فى الكاشف ان اسحق بن

القرآن فاضى مصر تفته معروف وقال البيهقي الاعتماد في هذا الباب على أحاديث القسامة فإنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا وليه العلم أن تقول فإيا أفعال يصحف هو وهو حديث صحيح وساق الروايات في القسامة وفيها رد اليقين قال فهذه الأحاديث هي المعتمدة في رد اليقين على المدعى إذا لم يحلف المدعى عليه قلت وهذا منه قياس الإله قد ثبت عندهم أن القسامة على خلاف القياس وثبت أنه لا يقاس على ما خالف القياس وقد استدلل بحديث الكتاب على ثبوت رد اليقين على المدعى والمراد به أنها تجب اليقين على المدعى ولكنه إذا حلف المدعى عليه وقذهب الشافعي وآخرون إلى أنه إذا نكل المدعى عليه فإنه لا يجب بالكول شيء إلا إذا حلف المدعى (وعن عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم مسرورا تبرق) بفتح الننة التوقية وضم الراء (أساور وجهه) هي الخطوط التي تكون في الجبهة واحدها سرور ووجهها أسرار وأسرة وجمع الجمع أسرار أي قضى وتفسير من الفرح والسرور (فقال ألم تزي إلى مجز) بضم الميم وفتح الجيم ثم زاي مكسورة ثم زاي أخرى اسم فاعل لأنه كان في الجاهلية إذا أسرا سيرة جرمائهم وأطلقه (المبلى) بضم الميم وبالدال المهملة وجمع بز تنفخ نسبة إلى من مدح من مرة من علم مناف بن كنانة (ظرفا) أي الآن (إلى زيد بن حارثة) وأسامة بن زيد فقال هذه الأقدام بعضها من بعض متفق عليه) في رواية للبصري أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ألم تزي أن مجززا المدبلي دخل فرأى أسامة وزيدا علمهما قطيعة قد غطيا رؤسهما وحدث أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض وأعلم أن الكفار كانوا يقدحون في نسب أسامة لكونه كان أسودا وشهد السواد كان زيدا أيضا كذا قاله أبو داود وأم أسامة هي أم أيمن وكانت حبشية سوداء ووقع في الصحيح أنها كانت حبشية بموصوفة لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقال كانت من بني الحبشة الذين قدموا من القيسل فصارت عبد المطلب فوهبها لعبد الله والنبي صلى الله عليه وآله وسلم وتزوجت قبل زيد بعبد الحبشي فولدت له أيمن فكنيت به واشتهرت بكنيتها واسمها بركة والحديث دليل على اعتبار الصيافة في ثبوت النسب وهي مصدر تاف قيافة والقاف التي يتبع الأتار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بإيه وأخيه وإلى اعتبارها في ثبوت النسب بذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء مستدلين بهذا الحديث وحملوا أنه ما علم من أن التقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم حجة لأنه أحد أقسام السنة وحقيقة التقرير أن يرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلم أن فاعل أو يجمع قولهم فاعل أو يعلمه وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يعلم تقدم إنكارها كضئ كافر إلى كيسة أو مع عدم القدرة كما كان يشاهده من كفار مكة من عبادة الأوثان وأزاهم المسلمين ولم ينكره كذا ذلك تقرير راد الأعلى جوارزه فإنه استبشره فأوضح كافي هذه القصة فإنه استبشر بكلام مجز في أبنت نسب أسامة الزيد فدل ذلك على تقرير كون القسامة طريقا إلى معرفة الأنساب وجملا وما مالك عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١) كان يلبط أولاد الجاهلية بين أمتهم في الإسلام فأقرب جلان إلى عمر رضي الله عنه كلاهما يدعي ولدا لأمه فذمعا فأنفا فظنر إليه القائف فقال لقد استر كانيه فضر به عمر رضي الله عنه بالذرة ثم دعا المرأة فقال أخبريني خبرك فقالت كان هذا أحد الرطبي يأتي في أبل لاهله فلا يشارقها حتى يظن أنه

(١) قوله كان يلبط لعله كان يلقى وتصدر الرواية اه

معناه

قد استقرم حاصل ثم شرف عنها فأهزقت عليه دما ثم خلف عليها هذا حتى لا تسرف فلا ادري
 من أيهما هو فكبر القاتل فقال عرضي الله عنه للعلام في أيهم ما شئت فأتى بفقضي عمر
 بمضمر من العصابة بالقيافة من غير انكار من واحد منهم فكانت كالأبجاع تقوى به أدلة القيافة قالوا
 وهو مروى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا يخالف لهم من العصابة ويدل به حديث اللعان
 وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان جاءت به على صفة كذا وكذا فهو لفلان أو على صفة كذا وكذا
 فهو لفلان فجاءت به على الوصف المذكور فقال لولا الايمان لكان لي ولها شأن فقوله لفلان
 اثبات النسب بالقيافة وانما صنعت الايمان عن الحاقه بمن جاء على صفة وذهبت الحنفية الى انه
 لا يسعمل بالقيافة في النسب والحكم في الولد المتنازع فيه أن يكون للشري يكن أو المشتري بين
 أو الزوجين وأما قوله الولد للقرائن فذلك فيما اذا علم القرائن فاه معلوم ان الحكم به مقدم قطعا
 وانما القيافة عند علمه ثم الاصح عند القائلين بالالحاق انه يكتفى بقاء واحد وقيل لا بد من
 اثنين وحديث الباب دال على الاكتفاء بالواحد

(كتاب العتق)

العتق الحرية يقال عتق عتقا بكسر العين وبفتحه فهو عتيق وعتائق وفي التجم الوهاج العتق
 اسماط الملئ من الادنى تقر بالله تعالى وهو مندوب وواجب في الكفارات وقد بحث الشارع
 عليه كما قال تعالى فذكره فسر بعقها من الرق والاحاديث في فضله كثيرة (عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلما
 استغنى الله بكل عضو) بكسر العين وضهما (منه عضوا من النار متفق عليه) وبما علمه في
 البضاري حتى فرجه بفرجه وفيه انه اذا كان المعتق والمعتق مسلمين أعتقه الله من النار وفي قوله
 استغنى الله به عنه بعد استحقاقه لها واشترط اسلامه لاجل هذا الاجر والا فان عتق الكافر
 يصح وقولهم لا قرية لكافر ليس المراد انه لا ينقذه ما من شأنه أن يتقرب به كالعتق والهبة
 والصدقة وغير ذلك انما المراد انه لا يثاب عليها والا فهي نافذة منه لكن لانجاة بسببه من النار
 وفي تقييد الرقبة المعتقة بالاسلام أيضا دليل على ان هذه النصيلة لا تنال الا بعتق المسلمة وان كان
 في عتق الكافر فضل لكنه لا يبلغ ما وعد به من الاجر ووقع في رواية مسلم اربع وعشرون
 وهو بكسر الهمزة واسكان الراء فوحدة العضو وفيه ان عتق كل من الاعضاء أفضل من عتق
 ناقصها فلا يكون خيرا ولا فاقد غيره من الاعضاء ولا غنى عما يأتى وعتق الذكرا أفضل
 من عتق الانثى (والترمذي وصححه عن أبي أمامة وإيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا
 فكا كما من النار) فعتق المرأة جره على النصف من عتق الذكر فالرجل اذا أعتق امرأته كانت
 فكاكته ففسف من النار والمرأة اذا عتقت الامة كانت فكاكها من النار كادل لمفهوم هذا
 ومنطوق قوله (ولاي داود من حديث كعب بن مرة وإيما امرأ مسلمة أعتقت امرأ مسلمة
 كانت فكاكها من النار) وبهذا الذي قبله استدلل من قال عتق الذكرا أفضل ولما في الذكرا من
 المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في الانثى من الشهادة والجهاد والقضاء وغير ذلك مما يختص
 بالرجال اما شرعا واما عادتنا في الاما من تقسيم بالعتق ولا يرغب فيها بخلاف العبد وقال

آخرون عتق الاتي أفضل لانه يكون ولدها حر اسوات زوجها وأبو عبد وقوله في رواية حتى فرجه
بفرجه استشكله ابن العربي قال لان المعصية التي تعلق بالفرج هي ان الرأى الزنا كبيرة لا تكفر
الا بالتوبة الا ان يقال ان العتق مرجع عند الموازنة بحيث تكون حسنات العتق واجبة توازي
سيئة الزنا مع انه لا اختصاص لهذا الزنا فان الذي يكون من القتل والرجل يكون بها القرار من
وغير ذلك (فائدة) في النجم الوهاج انه عتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا وستين
الزحف نسمة عدد بني عمر وعدا سماهم قال واعتقت عائشة تسعا وستين وعاشت كذلكوا عتق
أبو بكر كثيرا وأعتق العباس سبعين عبدا واما الحاكم وأعتق عثمان وهو حاصر مشربين
وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالقصة وأعتق عبد الله بن عمر الفأواعمر ألف عمر توج ستين
سجة وحبس في سبيل الله ألف فرس وأعتق ذوالكلاع الجعري في يوم واحد ثمانمائة ألف عبد
وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألف نسمة انتهى (وعن أبي ذر رضي الله عنه قال سألت
البي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أفضل قال ايمان بالله وجهاد في سبيله قلت فأى الرقاب
أفضل قال أغلاها) روي بالعين المهملة والعين المجرمة (ثمناؤا أنفسها عند أهلها شفق عليه)
دل على ان أغلاها أفضل أعمال البر بعد الايمان وقد تقدم في كتاب الصلاة ان الصلاة في أول وقتها
أفضل الاعمال على الاطلاق وقد تم الجمع بين الاحاديث عنك ذلك على ان الاعلى عما أفضل من
الادنى فيه قال النووي رحمه الله أعلم فيمن أراد ان يعتق رقبة واحدة أو مالو كان مع شخص ألف
درهم مثلا فأراد ان يشتريهم اربابا يعتقه افرج رقبته فقبضة ورقبتين منضولتين قال فثنان
أفضل بخلاف الانصبة فان لواحدة السبعة أفضل لان المطلوب في العتق فك الرقبة وفي
الانصبة طيب العلم انتهى والاولى ان هذا لا يؤخذ قاعدة كلية بل يختلف باختلاف الاشخاص
فانه اذا كان شخص يعمل عظيم من العلم والعمل وانتفاع المكين بفعله أفضل من عتق جماعة
ليس فيهم هذه السمات فيكون الضابط اعتبارا لا كثرتهما وقوله رأى نفسه عند أهلها أي
ما كان اعتبارهم أشد وهو الموافق لقوله تعالى لن تالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون (وعن
ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أعتق شركا له في عبد فكان
له مال يبلغ ثمن العبد قوم قيمة عبد) بفتح العين أي لازيادة فيه ولا نقص (فأعطى شركاه
حصصهم وعتق عليه العبد والا) يكن له مال يبلغ ثمن العبد (فقد عتق) بفتح العين المهملة
(منه ما عتق) بفتح العين ويجوز ضمها (متفق عليه) دل الحديث على ان من له حصه في عبد
اذا عتق حصته فيه وكان موثرا الزمه تسليم حصه شركاءه بعتقهم حصه الشرك تقويم مثله
وعتق عليه العبد جميعه وقد أجمع العلماء على ان نصيب المعتق يعتق بنفس الاعتق ودل على انه
لا يعتق نصيب شركاءه الا مع يسار المقتلاع اعساره لقوله في الحديث والاولى وان لا يكن له
مال فقد عتق منه ما عتق وهي حصته وظاهره تبعض العتق أي انه قد وقع في هذا اللفظ راعين
الائمة فقال ابن زواجر ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان رواه أبو بوب عن نافع
قال قال نافع والافق عتق منه ما عتق فقصه من الحديث وجعله من قول نافع قال أبو بوب مرة
لا أدري هومن الحديث أو هو شئ قاله نافع وقال غيره قدره مالك وعبيد الله العمري فوصلاه
بكلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعل منه قال الفاضل عياض وما قاله مالك وعبيد الله

العمري أولى وقد سجوداه وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن كيف وقد شك أيوب
 فيه كما ذكرنا وقد رجع الاثنتهرواية من أثبت هذه الزيادة من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 الشافعي لا أحب عالم في الحديث يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب لأنه كان
 الزم له حتى لو تساوبا وشك أحدهما في شيء ولم يشك فيه صاحبه كانت الترجحة مع من لم يشك هذا
 والعلماء في المسئلة أقوال أقواها ما واقع هذا الحديث وهو أنه لا يعتق نصيب الشريك إلا بدفع
 القيمة وهو المشهور ومن مذهب مالك وبه قال أهل الظاهر وهو قول الشافعي وقال آخرون أنه
 يعتق العبد جميعه وإن لم يكن للمعتق مال فإنه يستسي العبد في حصه الشريك مستدلين بقوله
 (ولهما) أي الشيخين (عن أبي هريرة) والاقوم العبد عليه واستسي غير مشقوق عليه وقيل
 أن السعاية مدرجة في الحديث فإنه ظاهره أنه إذا لم يكن للشريك مال قوم العبد واستسي في
 قيمة حصه الشريك وأوجب بأن ذكرنا - حاية ليست من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بل مدرجة
 من بعض الروايات في الخبر كما أشار إليه المصنف قال ابن العربي اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس
 من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنه من قول قتادة قال التستائي بلغني أنهما ماروا ففعل
 هذا الكلام أعني الاستسعاء من قول قتادة وكذا قال الاسماعيلي انما هو من قول قتادة مدرج
 على ما روى هشام وحزم ابن المنذر والخطابي بأنه من فتيا قتادة وقد رجع ما ذكرنا من إدراج
 السعاية باتفاق الشيخين على رفعه فأنتم ما في أي درجات الصحيح وقد روى السعاية في الحديث
 سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وهو أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته وكثرة أخذ عه من
 هشام وغيره وهشام رشيد وان كانا أحفظ من سعيد فإنه كن أنهما ملازمة لقتادة منهم ما روى به
 لا ينافي رواية سعيد لأنهما اقتصر في رواية الحديث على بعضه وأما إعلال رواية سعيد بن أبي
 عروبة بأنه اختلط فرود لأن روايته في الصحيحين قبل الاختلاط فإنه فيها من رواية يزيد بن
 ذريح وروايته عن سعيد كانت قبل اختلاطه ثم رواه البخاري من رواية جرير بن حازم لم يجه
 له لينتقي عنه التردد ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما ثم قال اختصر مشجعة كنه جواب سؤال المقدّر
 تقديره أن مشجعة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء فأجاب بأن هذا لا يؤثر
 فيه ضعف لأنه أو رده مختصر أو غيره ما فيه بقاءه والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد قلت
 وبهذا اتفق المجازفة في قول ابن العربي اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وبعد تقرر هذا فقد عرفت تعارض كلام هؤلاء الأئمة الحنفية في هذه
 الزيادة ولا كلام في أن مقتدر ريت من فوعة الأصل عدم الإدراج حتى يقوم عليه دليل ناهض
 وقد تقاومت الأدلة هاو لكنه عضد القول برفع زيادة الاستسعاء إليه صلى الله عليه وآله وسلم أن
 الأصل عدم الإدراج ومع ثبوت رفعها فقد عارضت رواية والافقد عتق منه ما عتق وقد جع
 بينهم ما وجهين الأول أن من قوله والافقد عتق منه ما عتق أي باعتاق مالك الحصه حصه
 وحصه شريكه عتق بالسعاية فيعتق العبد بعتق ماعليه ويكون كمالكاتب وهذا هو الذي
 جزم به البخاري ويظهر أن ذلك يكون باختيار العبد لقوله غير مشقوق عليه فلا كان ذلك على جهة
 إلزامه بأن تكف العبد الاكتساب وطلب حتى يحصل ذلك لحصل له بذلك غاية المشقة وهو
 لا يلزم في الكتابة ذلك عند الجمهور لأنهم غير واجبة فهذا منتهى وإلى هذا الجمع ذهب البيهقي وقال

لا تبقى بين الحديثين معارضة أصلاً وهو كما قال الآلة يلزم منه أنه يبق الرق في حصه الشريك إذا لم
 يحتر العبد السعاية ويجعل حديث أبي الملقح عن أبيه أن رجلاً أعتق شقصة في غلام قد كرك ذلك
 للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ليس شريك وفي رواية فاجاز عتقه وأخرج الترمذي
 بأسناد قوى ومثله ما أخرج أحمد بن حنبل من حديث حمزة بن عبد الله بن حنبل أن رجلاً أعتق شقصة في غلام
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو كله ليس لله شريك على الموسر فتدفع المعارضة وأما
 ما أخرج أبو داود ومن طريقه لتمام عن أبيه أن رجلاً أعتق نصيبه في غلام فلم يضمه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وأسناده حسن فهو في حق العسر ويدل له ما أخرجه الترمذي عن ابن عمر
 رضي الله عنه بلفظ من أعتق عبداً وله فيه شركاء له وفأفوه حرويه من نصيب شركائه بقيته
 لما أسامه مشاركتهم وليس على العبد شيء فقال له وفاء والثاني من وجهي الجمع أن المراد
 بالاستسعاء أن العبد يستمر في خدمة سيده الذي لم يعتق رقيقاً بقصد رماله من الرق ومعنى غير
 مشقوق عليه أنه لا يكلفه سيده من الخدمة فوق ما يطيعه ولا فوق حصته من الرق قيل الآلة
 بعده هذا الجمع ما أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث رجل من بني عذرة أن رجلاً منهم أعتق
 مملوكاً له عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثه وأمره أن
 يسعي في الثلثين قلت قد يقول من اختار هذا الوجه من الجمع أن المراد من أمره صلى الله عليه
 وآله وسلم أن يسعي في الثلثين أن يسعي على ماله بقدر ثلثي رقبته من الخدمة لأنه الذي يبق
 وقالهم وإيضاح الجمع بين الأحاديث أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا شريك لله فيما إذا كان
 مالك الشقص غنياً وفي حكم المالكين فيعتق العبد كله ويسلم قيمة ما هو لشركائه ويجعل
 حديث السعاية على ما إذا كان العبد قادراً عليها كما يرشد إليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم غير
 مشقوق عليه وحديثه لا يقتضي ما عتق على ما إذا كان المعتق فقيراً والعبد لا قدرة له على
 السعاية وأعلم أن هذا كله فيما إذا كان المعتق يملك بعض العبد وأما إذا كان يملكه كله فاعتق
 بعضه فجاءه ورأى العلماء يقولون يعتق كله وقال أبو حنيفة وأهل الطاهر يعتق منه ذلك القدر
 الذي عتق ويسعي في الباقي وهو قول طاووس وجاد وحجة الأولين حديث أبي الملقح وغيره وبالقياس
 على عتق الشقص فإنه إذا أسرى إلى ملك الشريك فبالأولى إذا لم يكن له شريك وحجة الآخرين
 أن السبب في حق الشريك هو ما يدخل على شريكه من الضرر فاما إذا كان العبد له جميعه لم يكن
 هناك ضرر فلا قياس ولا ينبغي أن يرأى في مقابلة النص (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجزى) بفتح حرف المضارعة أي لا يكافئ (ولد والده
 إلا أن يجده مملوكاً) فيشتر به (فيعتقه روه مسلم) فيه دليل على أنه لا يعتق عليه بمجرد الشراء
 وأنه لا بد من الاعتاق بعده وإلى هذا ذهب الطاهرية ونذهب الجمهور إلى أنه يعتق بنفس الشراء
 وتأولو قوله فيعتقه بأنهم كانوا شراؤه تسبب عنه العتق فنسب إليه العتق مجازاً ولا ينبغي أن
 الأصل الحقيقة إلا أنه صرفه عن الحقيقة حديث حمزة الآتي وفيه تعليل الحرية بنفس الملك
 كما يأتي وإنما كان عتقه مجزئاً لأنه لا يملك العتق أفضل من أحد على أحد لتخليصه بذلك من
 الرق فتكمله أحوال الأحرار من الولاية والنصا والشهادة قبل الإجماع والحديث نص في عتق
 الواحد ومثله قول من عدا داود في حق الأم أيضاً (وعن حمزة بن جندب رضي الله عنه أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال من ملأ ذراحم محرم فهو حر رواه أحمد والأربعة ودرج جمع من
 الخطأ أنه موقوف أخرجه أبو داود ومروان بن ربيعة وأبو داود ومروان بن ربيعة وأبو داود ومروان بن ربيعة
 شعبة أحفظ من جند قال وقف حيث تدأرج وأخرجه أيضا من طريق شعبة عن قتادة أن عمر بن
 الخطاب قال من ملأ الحديث فوقه على عمر وقال أبو داود لم يحدث بهذا الحديث إلا جند وقد
 شك فيه قال ابن المديني هو حديث منكر وقال البخاري لا يصح ورواه ابن ماجه والتسائي
 والترمذي والحاكم من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال التسائي
 حديث منكر وقال الترمذي لم يتابع ضمرة عليه وهو خطأ وقال الطبراني وهو في هذا الاستاد
 والمحققون بهذا الاستاد انتهى عن سبع الولاء وعن جند ورواهما كذا وقال انه روى من طريق
 ضمرة الحديثين بالاستناد الواحد وصححه ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وقالوا ضمرة بن ربيعة
 لا يضر قهره لأنه ثقة لم يكن في السام رجل شبهه قلت فقد رفعه ثقة فارسل غيره له لا يضر كما
 كرهناه وفي الحديث دليل على ان من ملأ من يمينه ذراحم محرم النكاح فانه يعتق عليه وذلك
 كالأبائهم ان علوا والاولاد وان سفلا والاخوة والاولادهم والاعمال والاولادهم والاولادهم والاولادهم
 ذهبت الحنفية مستدلين بالحديث وذهب الشافعي الى انه لا يعتق الا الآباء والابناء للتص في
 الحديث الاول على الآباء وقياسا للابناء عليهم وبنا منه على عدم صحة هذا الحديث عنده وزاد
 مالك الاخوة والاعمال قياسا على الآباء وذهب داود الى انه لا يعتق أحدهم بهذا السبب لظاهر
 حديث أبي هريرة الماضي فيشره فيعتقه فلا يعتق أحد الا بالاعتاق عنده وهذا الحديث كما
 عرفت قد صححه أئمة قاله عمل به متعين وظاهره ان مجرد المالك سبب للعتق فيكون قهره محل
 فيعتقه على المعنى المجازي كما قاله الجوهري ولا يكون فيه حجة لداود (وعن عمران بن حصين رضى
 الله عنه ان رجلا أتى سنة عماليك له عنده لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فجزأهم أثلاثا ثم أقرع فاعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاسدينا وهو ما رواه
 التسائي وأبو داود انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لو شهدته قل أن يذبح لي بدن في مقابر المسلمين
 (رواه مسلم) دل الحديث على أن حكم التبرع في المرض حكم الوصية يتقدم المثلث واليه ذهب
 مالك والشافعي وأحمد وانما اختلفوا هل تعتبر القيمة أو العدم غير تقويم فقال مالك يعتبر
 التقويم فاذا كانوا ستة أعبد أعتق الثلث بالقيمة سواء كان الحاصل من ذلك اثنين منهم أو أقل
 أو أكثر وذهب البعض الى ان الاعتبار بالعدد من غير تقويم فيعتق اثنان في مسألة الستة الا عبد
 ويكون تعيين المعتق بالترعة على هذين القولين وخالف الحنفية وذهبوا الى انه يعتق من كل عبد
 ثلثه وبسبب كل واحد في ثلثي قيمته للورثة قالوا وهذا الحديث آحادى خالف الأصول وذلك لان
 السيد قد أوجب لكل واحد منهم العتق فلو كان له مال لقد أعتق في الجميع بالاجماع واذا لم يكن
 له مال وجب ان يتخذ لكل واحد منهم بقدر الثلث الجائز تصرف السيد فيه وروى ان الحديث
 الآحادى من الأصول فكيف يقال انه خالف الأصول ولو لم يكن الأصول ان لا يدخل ضررا على
 الغير وقد أدخلتم الضرر على الورثة وعلى العبيد المتقين واذا جاع العتق في شخصين كافي مسألة
 الحديث حصل الوفاء بحق العبد حتى الوارث وتظلم مسألة العبد لو أوصى بجميع التركة فانه
 يقف ما زاد على الثلث على اجازة الورثة اتفاقا ثم اذا أريد القسمة تعينت الانصاف بالقرعة اتفاقا

(وعن مسيئة رضي الله عنه) بالسبر للمهمله ففاء ففتنا تحتية فنون (قال كنت عاونا كلام سلمة
فقلت أعنفنت واشربت عليك أن تحمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت رواه أحمد
وأبو داود والنسائي والحاكم) الحديث دليل على صحة اشتراط الخففة على العبد المعتقد وأنه يصح
تعليق المعتقد بشرط فيقع بوقوع الشرط ووجد دلالة أنه علم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرر
ذلك إذا خدمته وروى عن عمر أنه أعترف رقيقا لأماره بشرط عليهم أن يخدموا الخليفة من بعده
ثلاث سنين قال في نهاية المجتهد ولم يختلفوا في أن العبد إذا اعتقه مسيئة على أن يخدمه سنين
أنه لا يتم عتقه إلا بخدمته وبهذا قالت الحنفية (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما الولامن أعترف متفق عليه) في حديث تقدم في البيع في قصة
بريرة وتقدم شرحه بما فيه كفاية وأفاضت كلمة إنما الحصر وهو أنك الولامن ذكره وفيه عن
عباد فاستدل به على أنه لا ولا ملاملا خلافا للحنفية (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولاملة) في القاموس بضم اللام وقصه في النسب والنسب
(كلمة النسب لا يباع ولا يوهب رواه الشافعي وصححه ابن حبان والحاكم وأصله في الصحيحين
بغير هذا اللفظ) يريدان فيه ما يلفظ بهي التي صلى الله عليه وآله وسلم من بيع الولاء وعن هبة
أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما وأخرجه مسلم من هذه
الطريق وقال الترمذي بعد فتح صحيحه حسن صحيح ومعنى تشبيهه بلغة النسب أنه يجري الولاء
مجرى النسب في المرات كما يحاط اللعمه سد الثوب حتى يصير كالنسي الواحد كما يفيد كلام
النهاية والحديث دليل على عدم صحة بيع الولاء وهبته وان ذلك أمر معنوي كالنسي لا يتأتى
انتقاله كالأبوة والاختوة ولا يتأتى انتقالهما وقد كانوا في الجاهلية يقولون الولاء بالبيع وغيره فنهى
النسب عن ذلك وعليه جاهد العلماء وروى عن بعض السلف جواز بيعه وعن آخرين منهم
جواز هبته وكلهم لم يطلعوا على الحديث أو جعلوا النهي على التنزيه وهو خلاف أصله

• (باب المذبر) •

اسم مفعول هو الرقيق الذي علق عتقه بموت مالكه معني بذلك لأن مالكه دبر به أمر دنياه وآخرته
أما دنياه فاستقررت انتفاعه بخدمته عبده وأما آخرته فحصل ثواب العتق (والمكاتب) اسم
مفعول أيضا هو من وقعت عليه الكتابة وحقيقة الكتابة تعليق عتق المملوك على أدائه مالا
أو نحوهم من مال أو نحوه وهي على خلاف القياس عند من يقول أن العبد لا يملك (وأم الولد)
تقدم ذكره في كتاب البيع (عن جابر رضي الله عنه أن رجلا) اسمه مذكار كافي رواية مسلم
وتقدم في أول كتاب البيع من رواية أبي داود والنسائي أن اسمه أبو مذكار واسم غلامه أبو
يعقوب (من الانصار أعترف غلامه) اسمه يعقوب كافي مسلم أيضا (عن در) بضم الدال المهملة
وبضم الموحدة وسكونها (لم يكن له مال غير مبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من
يشتره بمعنى فاشتره نعيم بن عبد الله بمائة درهم متفق عليه وفي لفظ البخاري فاشترى من
رواية النسائي) أي عن جابر (كان عليه دين فباعه بمائة درهم فأعطاه وقال اقض
دينك) الحديث دليل على منعه الدبر وهو متفق على منعه وعينه واختلف العلماء هل

يتقدم من رأس المال أو من الثلث فذهب الجمهور إلى أنه يتقدم الثلث وذهب جماعة من السلف والظاهرية إلى أنه يتقدم رأس المال استدلل الجمهور بقيامه على الوصية بجماع أنه مال يتقدم الموت ويحدث ابن عمر مر فوما المدبر من الثلث ورد هذا الحديث بأنه حرم أئمة الحديث بضعه وانكاره وإن رفعه باطل وانما هو موقوف على ابن عمر قال البيهقي الصحيح أنه موقوف وروى البيهقي عن أبي قلابة مرسلان رجلا أعتق عبده عن دبر فجعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الثلث وأخرج عن علي عليه السلام كذلك موقوفا واستدل الآخرون بالقياس على الهبة ونحوها فيما يخرج به الإنسان من ماله في حال حياته ودليل الأولين أولى لتأيد القياس بالمرسل والموقوف ولأن قياسه على الوصية أولى من القياس على الهبة وفي الحديث دليل على جواز بيع المدبر لما جسته لفقته أو لقضه دينه وذهب طائفة إلى عدم جواز بيعه مطلقا مستدلين بقوله تعالى أو فوا بالعقود ورد بأنه عام خصه حديث الكتاب وذهب آخرون منهم الشافعي وأحمد إلى جواز بيعه مطلقا مستدلين بحديث جابر وبشبهه بالوصية فإنه إذا احتاج الموصى بأه ما وصى به كذلك مع استغنائه قالوا والحديث ليس فيه قصر البيع على الحاجة والضرورة وانما الواقع حرق من حرق يكت صور جواز بيعه وقياسه على الوصية يؤيد اعتبار الجواز المطلق والظاهر القول الأول (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المكاتب عبد ماني عليه من مكاتبته درهم أخرجه أبو داود وبه سند حسن وأصله عند أحمد والثلاثة وصححه الحاكم) وروى من طرق كلها المتخلص مقال قال الشافعي في حديث عمرو بن شعيب لا أعلم أحدا روى هذا إلا عمرو بن شعيب ولم أر من رضى من أهل العلم بثبوت على هذا قياسا المقتين والحديث دليل على أن المكاتب إذا لم يف بما كوتب عليه فهو عبده أحكام المالك وإلى هذا ذهب الجمهور الحنفية والشافعية ومالك في المسئلة خلاف فروى عن علي عليه السلام أنه يعتقد إذا أدى الشرط ويرى عنه أنه يعتقد بقدر ما أدى ودليله ما أخرجه الترمذي من رواية عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يودي المكاتب بحصة ما أدى ديتة وروايت دية عبد قال البيهقي قال أبو عيسى فيما بلغني عنه سألت البخاري عن هذا الحديث فقال روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي عليه السلام قال البيهقي فاختلف على عكرمة فيه ورواية عكرمة عن علي مرسله وروايته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسله وروى عن علي عليه السلام من طرق مر فوما وموقوفا قلت فقد ثبت له أصل الآله قد عارضه حديث الكتاب وقول الجمهور ودليله الحديث وإن كان ما خلت طرقة عن قاذح الآله أيذه آثار ملقية عن الصحابة ولأنه أخذ بالاحتياط في حق السيد فلا يزال له ملك الإجماع قد رضى به من تسليم ما عند عبده فالأقرب كلام الجمهور (وعن أم سلمة قرأت الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان لاحدا كن مكاتب وكان عنده ما يودي فلحقه تجيب منه رواء أحدوا الأربعة وصححه الترمذي) وهو دليل على مستثنين الأولى أن المكاتب إذا صار معه جميع مال المكاتبه ففصله صار له بالاحرار فتحجب عنه سيده إذا كان مملوكا لا أمرا ولم يكن قد سلم ذلك وهو معارض بحديث عمرو بن شعيب وقد جمع بينهما الشافعي فقال هذا خاص بأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو احتجاب عن المكاتب وإن لم يكن قد سلم مال المكاتبه

اذا كان واجدا لها ولا منع من ذلك كما منع سود من نظر ابن زمعة اليها مع انه قد قال الولد
 للقراش قلت ولان تجتمع بين الحديثين بان المراد انه من اذ لم يجد ما بقي عليه ولو كان درهمه
 وحديث أم سلمة في مكاتب واجتلب جميع مال الكتابة ولكنه لم يكن قد سلمه وأما حديث أم سلمة
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها اذا كتبت احدا كن عبدا فليد بها ما بقي عليه شيء
 من كاتبة فاذا قضاه فلا تكلمه الا من وراء حجاب فانه ضعيف لا يقاوم حديث الكتاب المستله
 الثانية دل على انه مملوك المرأة النظر اليها مال من كتابته ويجوز مال الكتابة وهو الذي دل
 له منطوق قوله تعالى أو مملكت أيمانهم في سورة النور وفي سورة الاحزاب ويدل له ايضا قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة لما تقنعت بتوب وكانت اذا تقنعت به رأسها لم يبلغ رجلهم اذا
 غطت به رجلها لم يبلغ رأسها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس عليك بأمر انما هو أبوك
 وغلما من آخرجه أبو داود وابن مردويه والبيهقي من حديث أنس رضي الله عنه وأخرج عبد
 الرزاق عن مجاهد قال كان العبيد يدخلون على أنس رضي الله عنه وآله وسلم يريد عملهم
 وفي تيسر البيان لله وزعي ان رؤية المملوك لمالكته المنصوص أي الشافعي وذكر اختلاف لبعض
 الشافعية ويريدوه خلاف ما نقلناه فيما يأتي فيحصل ان ذلك قوله والى ما أفادم مفهوم
 الحديث ذهب أكثر العلماء من السلف وهو قول الشافعي وذهب أبو حنيفة إلى أن المملوك
 كالاجني قالوا يدل له صحة تزويجها اياه بعد العتق وأجابوا عن الحديث بأنه مفهوم لا يعمل به
 وعن الآية بان المراد بمملكت أيمانهم المملوكات من الاماء للرجال وخصهن بالذكور رفعها
 لتوهم مغايرتهن للرجال في قوله تعالى أو نساكن والاماء ليست من نساكن ولا يفتي ضم هذا
 وتكلفه والحق بالاتباع أولى (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال يودي) بضم حرف المضارعة مبنى للجهول من وداه يديه (المكاتب بقدر ما حقق منه دية
 الحر وبقدر ما رقت منه دية العبد رواه أحمد وأبو داود والنسائي) سقط هذا الحديث بشرحه من
 الشرح وهو دليل على أن المكاتب حكم الحر في قدر ما سلمه من كاتبة فتبع دية ان قتل وكذلك
 الحديث غير من الاحكام التي تصف وهذا قول جماعة وذهب على عليه السلام وشريح الى أنه
 يعتق كله اذا سلم قسطا من مال الكتابة وعن علي عليه السلام وايتمثل كلام الجماعة واستدل
 من قال لا تتبعه أحكامه بأنه عبد ما بقي عليه درهم لحديث ابن عمر رضي الله عنه المكاتب
 عبد ما بقي عليه درهم الا أنه موقوف وقد رفعه ابن قانع وأعل بالانقطاع وأخرج من طريق
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أبو داود والنسائي لكه قال الشافعي لم أر من رضى من أهل
 العلم بثبته كما تقسم وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث علي عليه السلام وابن
 عباس رضي الله عنهما من فوعين بلفظ المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويرث ويقام عليه الحد بقدر
 ما عتق ولا علة له وهو يؤيد حديث الكتاب ولعله هو وانما اختلف لقطه وتقدم الخلاف في
 المسئلة وبيان الراجح منها (وعن عمرو بن الحرث) هو عمرو بن الحرث بن أبي ضرار بكسر
 الضاد المعجمة ورا حنيفة عدله في أهل الكوفة فروى عنه أبو داود والشافعي بن سلمة وغيره (أخي
 جويرية أم المؤمنين رضي الله عنها قال مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندهم ودرهما
 ولا دينار ولا عبد ولا أمة ولا نسبا الا بقتله البضاعة وسلاحه وأرضها جعلها صدقة رواه

(بخاري) الحديث دليل على ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من تقواه عن الدنيا وأدناسها وأعراضها وخلو قلبه وقالبه عن الاشتغال بها لانه متفرغ للاقبال على تبليغ ما أمر به وعبادة مولاه والاشتغال بما يقربه اليه ويرضاه وقوله ولا عبدا ولا أمة قد قدمنا انه صلى الله عليه وآله وسلم أعتق ثلاثا وستين رقبة فلم يمت وعنده مملوك والارض التي جعلها صدقة قال أبو داود كانت تخل بنو الضير لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة أعطاه الله تعالى إياها فقال ما أفاء الله على رسوله الخ فاعطى أكثرها للمهاجرين وبقي منها صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي أيوب بن فاطمة عليها السلام ولا يدارد أيضا من طريق ابن شهاب كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث صفحاين من الضير وخير وقد كان بنو الضير فكانت حبسا للنوايب وأما فضل فكانت حبسا لآباء السبيل وأما خير فخرأها بين المسلمين ثم قسم جزأ النفقة أهلها وما فضل منه جعله في فقر المهاجرين (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أئمة الأمة ولدت من سيد هاهنا هي حرة بعد موته أخرجه ابن ماجه والحاكم بإسناد ضعيف) أنفي سنة الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جدا ورع جامعة وقفه على عمر رضي الله عنه الحديث دال على حرية أم الولد بدوفا تسيدها وعليه بدل الحديث الاول حيث قال ولا أمة فانه صلى الله عليه وآله وسلم توفي وخلف مارية القبطية أم ابراهيم وتوفيت في أيام عمر فدل انها اعتقت بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم ولاجل هذا الحكم ذكر المصنف الحديث الاول وتقدم الكلام في أم الولد مستوفي في كتاب البيع (وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعان مجاهدا في سبيل الله أو غار ما في عسره الغارم الذي يلتمز ما ضمنه ويكفله ويؤديه قاله في النهاية) أو مكاتب رقبته أطلقه الله يوم لا ظل الاظله رواء أحمد وصححه الحاكم) فيمدليل على عظم أجر هذه الاعانة لمن ذكر ذكرهمنا وقد قال تعالى في المكاتب فكاتبهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم وقد أخرج النسائي من حديث علي عليه السلام مرفوعا انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الآية ربع الكتابة قال النسائي والصواب وقفه وقال الحاكم في رواية الرفع صحيح الاسناد وقد فسر قوله تعالى وفي الرقاب باعانة المكاتبين وأخرج ابن جرير وغيره عن علي عليه السلام انه قال أمر الله السيد أن يدع الربع للمكاتبين ثم هذا تعليم من الله تعالى وليس بفريضة ولكن فيه أجر

﴿كتاب الجامع﴾

أي الجامع لآبواب ستة الادب البر والصلوة الزهد والورع الترهيب من مساوي الاخلاق والترغيب في مكارم الاخلاق المذكور الدعاء الاول باب الادب (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حق المسلم على المسلم ان لا يسيء اليه فانه يسيء اليه وإذا دعاه فاجبه وإذا استنصحت فانصحه وإذا عطس فحمد الله فتمتمت) بالسبب المهمة والشين المجبة (وإذا مرض فعلمه وإذا مات فاتبعه رواه مسلم) وفي رواية له خمس أسقط مما عتده

هنا وإذا استنصحت فأنصحه والحديث دليل على أن هذه حقوق المسلم على المسلم والمراد بالحق
 ما لا ينبغي تركه أو يكون فضله أو ما وجب أو سند أو يندب أو كذا شيئاً بالواجب الذي لا ينبغي تركه
 ويكون استعماله في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنييه فإن الحق يستعمل في
 معنى الواجب كذا ذكر ابن الأعرابي فالأولى من الست السلام عليه عندما قاله لقوله إذا
 لقيتهم فسلم عليه والأمر دليل على وجوب الابتداء بالسلام إلا أنه قل ابن عبيد البر وغيره أن
 الابتداء بالسلام سنة وإن رده فرض وفي صحيح مسلم من فروع الأمر بإقتداء السلام وأنه سبب
 للتحاب وفي الصحيحين إذا فضل الأعمال اطعم الطعام وقرأ السلام على من عرفت ومن لم
 تعرف قال عمار ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان انصاف من نفسك وبذل السلام للعالم
 والاتفاق من الاقتار وبإلهام من كل ما أجبه الله والحمد لله والحمد لله من أسماء الله تعالى فقوله
 السلام عليكم أي اسم الله عليكم أي أنتم في حفظ الله كما يقال الله معك والله يصحبك وقيل
 السلام بمعنى السلامة أي سلامة الله ملازمة لك وأقل السلام أن يقول السلام عليكم وإن كان
 المسلم عليه واحد يتناولوه وملازمة وأكمل منه أن يزبدورحة الله وبركاته ويجزئه السلام
 عليك وسلام عليك بالافراد والتشكيك فإن كان المسلم عليه واحداً وجب الرد عليه عينا وإن كان
 المسلم عليهم جماعة فالرد فرض كفاية في حقهم ويأتي قرينة حديث يجزي عن الجماعة إذا أمروا
 أن يسلم أحدهم وهذا هو سنة الكفاية ويشترط كون الرد على الفور وعلى الغائب في ورقة
 أو رسول ويأتي حديث أنه يسلم الراكب على الماشي والمشي على القاعد والقليل على الكثير
 ويؤخذ من مفهوم قوله حق المسلم على المسلم أنه ليس للذي حق في رد السلام وما ذكره وما يأتي
 حديث لا بدوا لليهود والنصارى بالسلام ويأتي الكلام فيه وقوله إذا لقيتهم يدل أنه لا يسلم عليه
 إذا فارقه لكنه قد ثبت حديث إذا قعد أحدكم فليسلم وإذا قام فليسلم وليست الأولى بأحق من
 الآخرة فلا يعتبر مفهوم إذا لقيتهم ثم المراد بليقه وإن لم يطل بينهما الافتراق حديث أبي داود
 إذا التقى أحدكم صاحبه فليسلم عليه فإن حال بينهما شجرة أو جدار ثم لقياه فليسلم عليه وقال أنس كان
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشون فإذا لقيتهم شجرة أو أكمة تفرقوا عينا
 وشمالا فإذا التقوا من وراءها يسلم بعضهم على بعض والثانية وإذا دعاك فأجبه ظاهراً وعموماً
 حقة الإجابة في كل دعوة يدعو لها وخصها العلماء بإجابة دعوة الولية ونحوها والأولى أن يقال
 إنها في دعوة الولية واجبة ونفيها عداها مندوبة لثبوت الوعيد على من لم يجيب في الأولى دون
 الثانية والثالث قوله وإذا استنصحت أي طلب منك النصيحة فأنصحه دليل على وجوب نصيحة من
 يستصحب وعلم الغش له وظاهره أنه لا يجب نصح من اعتدلها والنصح بغير طلب مندوب لأنه
 من الدلالة على الخير والمعروف الرابعة قوله وإذا عطس فحمد الله فسمته بالسنة المهمة والثنية
 المهمة قال نعلب يقال شمت العاطس وسمته إذا دعوت لها الهدى وحسن السمت المستقيم قال
 الأصل فيه السنة المهمة فقلبت شيئا مبعجة فيه دليل على وجوب التشميت للعاطس الحامد
 وأما الحمد على العاطس فخالف الحديث دليل على وجوبه وقال النووي أنه متفق على استحبابه وقد
 جاء كيفية الحمد وكيفية التشميت وكيفية جواب العاطس فيما أخرجه البخاري من حديث أبي

هر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله
 وليقل له أخوه أو صاحبه يرجك الله وليقل هو يهديكم الله ويصلح بالكم وأخرجه أيضاً أبو داود
 وغيره بأسناد صحيح وفيه زيادة من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا
 عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال وليقل له أخوه أو صاحبه يرجك الله ويقول هو يهديكم
 الله ويصلح بالكم أى شأكم وإلى هذا الجواب ذهب الجمهور وذهب الكوفيون إلى أنه يقول
 يغفر الله لنا ولكم واستدلوا بأنه أخرجه الطبراني عن ابن مسعود وأخرجه البخاري في الأدب
 المفرد وقيل بتغير أى اللفظين وقيل يجمع بينهما والى وجوب التسمية لمن ذكر ذهب الظاهرية
 وابن العربي وأنه يجب على كل سامع وبذلك ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة اذا عطس
 أحدكم وسجد لله كان حقاً على كل مسلم يسجد ان يقول يرجك الله وكأنه مذهب أبي داود
 صاحب السنن فإنه أخرج عنه ابن عبد البر بسند جيد انه كان في سفينة فسمع عاتساً على الشط
 جدفاً كثيراً فأرأى أنهم حتى جاء إلى العاطس فشمته ثم رجع فسئل عن ذلك فقال لعله يكون
 بحاج الدعوة فلما رقدوا سمعوا قائلاً يقول لاهل السفينة ان أبا داود اشتري الجنة من الله تعالى
 ب درهم انتهى ويحتمل انه انما أراد طلب الدعوة كما قاله ولم يكن يراه واجاب قال الووى وسحب
 لمن حضر من عطس فلم يحمد ان يذكر الحمد ليصد في شتمه وهو من باب النصيح والامر بالمعروف
 ومن آداب العاطس ما أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة مر فوعا اذا عطس أحدكم
 فليضع كفيه على وجهه وليخفض بها صوته وان يذبح بعد الحمد لله كلقرب العالمين فإنه أخرج
 الطبراني من حديث ابن عباس مر فوعا اذا عطس أحدكم فقال الحمد لله قالت الملائكة رب
 العالمين فإذا قال رب العالمين قالت الملائكة يرجك الله وفيه ضعف ويشرع ان يشتم ثلاثاً
 اذا كرر العاطس ولا يزيد عليها ما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة مر فوعا اذا عطس أحدكم
 فليشتم جلسيه فان زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يشتم بعد ثلاث قال ابن أبي جررة في الحديث
 دليل على عظم نعمة الله على العاطس يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير وفيه إشارة إلى عظمة
 فضل الله تعالى على عبده فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العاطس ثم يشرع له الحمد الذي يشاب
 عليه ثم الدعاء بالخير لمن شتمه بعد الدعاء منه بالخير ولما كان العاطس قد حصل له العاطس نعمة
 ومنفعة بخروج الأبخرة المحتقنة في دماغه التي لو بقيت فيها حدثت أذواء عسرة شرع له حمد
 الله على هذه النعمة مع قضاء أعضائه على هيتها والتسامح بعده هذه الزلزلة التي هي للبدن كزلزلة
 الأرض ومفهوم الحديث انه لا يشتم غير المسلم كما عرفت وقد أخرج أبو داود والترمذي
 وغيرهما بأسانيد صحيحة من حديث أبي موسى قال كان اليهودية عاتسون عند رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم رجون أن يقول لهم يرجكم الله فيقول يهديكم الله ويصلح بالكم فقيه دليل
 انه يقال لهم ذلك ولكن اذا حمدوا الخامسة قوله واذا مر من فعمد فیه دليل على وجوب
 عبادة المسلم للمسلم وجزم البخاري بوجوبها قيل يحتمل انها فرض كفاية وذهب الجمهور إلى انها
 مندوبة وتقتل التوى الاجماع على عدم الوجوب قال المصنف يعنى على الاعيان واذا كان
 حقاً للمسلم على المسلم فوا فيه من يعرفه ومن لا يعرفه وسوا فيه القريب وغيره وهو عام لكل
 مرض وقد استثنى منه الرمد ولكنه قد أخرج أبو داود من حديث زيد بن أرقم قال عاذني

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع بعيني وجمعه الحاكم وأخرجه البخاري في الادب
المفرد وظاهر العبارة ولوقى أول المرض الا انه قد أخرج ابن ماجه من حديث أنس رضي الله
عنه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعود الا بعد ثلاث وفيه را ومعلومه كما عرفت
دال على انه لا يعاد الذي الا انه قد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم عاد خادمه الذي وأسلم ببركة
عبادته وكذلك زار عمه أبا طالب في مرض موته وعرض عليه بكلمة الاسلام السادسة قوله
وأذامات فاتبه دليل على وجوب تشييع جنازة المسلم معروفاً كان أو غير معروف (وعن أبي
هريرة رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انظروا الى من هو أسفل منكم
ولا تنظروا الى من هو فوقكم) وقوله (فهو أجدر) بالجيم والدال المهمة فرائد أحق (ان لا
تزدروا) تحتقروا (نعم الله عليكم) علة للأمر والنهي معا (متفق عليه) الحديث
ارشاد للعبد الى ما يشكره النعمة والمراد من هو أسفل من الناظر في الدنيا فينظر الى المبتلى
بالاسقام ويقتل منه الى ما فضل به عليه من العافية التي هي أصل كل انعام وتنظر الى من في
خلقه نقص من عي أو صم أو بكم فينتقل الى ما هو فيه من السلامة من تلك العاهات التي
تجلب الهم والغم وتنظر الى من ابتلى بالفتن واجمعها والامتناع عما يجب عليه فيها من الحقوق
ويعلم انه قد فضل بالاقبال وانعم عليه فله تسعة الاموال في الحال والمآل لو تنظر الى من ابتلى
بالفقر المدقع أو بالدين المظطوع ويعلم ما صار الى من السلامة من الامرين وتقرنه بما أعطاه به
العين وما من مبتلى في الدنيا بغيره أو شر الا ويؤمن هو أعظم منه بليته فيبتلى به ويشكر ما هو
فيه مما يرى غيره ما يبتلى به وينظر من هو فوقه في الدين فيعلم انه من المفلحين في النظر الاول يشكر
الله عليه من النعم والنظر الثاني يستحي من مولاه ويرفع باب المتاب بأامل الدم فهو بالاول
مسرور بنعمة الله وفي الثاني منكسر النفس حيا من مولاه وقد أخرج مسلم من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه مر فوعا اذا نظر أحدكم الى من فضل عليه في المال والخلق فيلتنظر الى
من هو أسفل منه (وعن النواس) بفتح النون وتشديد الواو وسين مهمة (ابن معان)
بفتح السين المهمة وكسر هاو بالعين المهمة ورد أبو معان الكلبي على رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وزوجه ابنته وهي التي تعوذت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكن النواس
الشام وهو معدود فيهم وفي صحيح مسلم نسبة الى الانصار قال المازري والقاضي عياض
والمشهور انه كلبي ولعله حليف الانصار (قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البر
والانتم فقال البر حسن الخلق والاثم ما حال في صدرك وكرهت ان يطلع عليه الناس أخرجه
مسلم) قال النووي قال العلماء البر يكون بمعنى الصلة وبمعنى الصدق وبمعنى اللطف والمبرة
وحسن العصبية والعشرة وبمعنى الطاعة وهذه الامور هي تجامع حسن الخلق وقال القاضي
عياض حسن الخلق مخالفة للناس بالجليل والبشر والتودد لهم والاشفاق عليهم واحتمالهم والحلم
عنهم والصبر عليهم في المكروه وترك الكبر والاستطالة عليهم ومحبة الغلظة والغضب والمواخاة
وحكي فيه خلافا لاهل هو غريرة أو مكسب قال والصحيح ان منه ما هو غريرة ومنه ما هو مكسب
بالخلق والاعتداء بغيره وقال الشريف في التعريفات قيل حسن الخلق هي شراطة تصدر

عنها الأفعال المحمودة بسهولة وتيسر من غير حاجة إلى أعمال فكر وروية انتهى وقيل ويجمع
حسن الخلق قوله طلاق الوجه وكف الأذى وبذلك المعروف حسن الخلق وقوله والآنم حاله
في صدره وكهت أن يطلع الناس عليه أي تحرك الخاطر في صدره وترددت هل تفعله لكونه
لأول يوم فيه أو تر كخشية اللوم عليه من الله تعالى ومن الناس لو فعلته فلم تشرح له الصدر
ولا حصلت الطمأنينة بفعله خوف كونه ذنباً ويقع منه أنه ينبغي ترك ما تردد في باحتبه وفي
معناه حديث دع ما يريك إلى ما لا يريك أخرجه البخاري من حديث الحسن بن علي رضي الله
عنهما وفيه دليل على أنه تعالى قد جعل للنفس ادراكاً لا يحل فعله وذاكر عن فعله ﴿وَعَنْ
ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنتم ثلاثة فلا تنسج
اثنان المناجاة المشاورة والمسارة (دون الأخر حتى يتصلطوا بالناس) وعلة بقوله (من
أجل أن ذلك يحزنه) من أحزن يحزن مثل أخرج يحخرج أو من حزن يحزن بنظم الزاى (متفق
عليه واللفظ لمسلم) فيه النهي عن تناسج الاثنين إذا كان معهما ثالث لا إذا كانوا أكثر من
ثلاثة لانتفاء العلة التي نفس عليها وهي أنه يحزنه انفرادهم وإجماعهم لا يؤهل للسر أو يؤهمه
أن الخوض من أجله ودلت العلة على أنهم إذا كانوا أربعة فلا ينهي عن انفراد اثنين بالمناجاة
لفقد العلة وظاهره عام لجميع الأحوال في سفر أو حضر واليه ذهب ابن عمر ومالك وجمهور
العلماء وادعى بعضهم نسخه ولا دليل عليه وأما الآيات في سورة المجادلة فهي في نهى اليهود عن
التناسج كما أخرجه عبد بن جسد وابن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى ألم تر إلى الذين نهوا عن
التجوى قال اليهود وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال كان بين اليهود وبين النبي صلى
الله عليه وآله وسلم مواد عفا كانوا إذا مر بهم رحل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
جلسوا يتناجون بينهم حتى يظن المؤمن أنهم فاجون يقتلهو بما يكره المؤمن فإذا رأى المؤمن
ذلك خشعهم فترك طريقه عليهم فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن التجوى فلم يفتوا فأنزل
الله تعالى ألم تر إلى الذين نهوا عن التجوى ﴿وَعَنْ ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن تضصوا وتوسعوا متفق
عليه) وفي لفظ لمسلم لا يقيم بصيغة النهي مؤكداً لفظ المنع في هذا الحديث الذي أتى به
المصنف في معنى النهي وظاهره التحريم فمن سبق إلى موضع مباح من مسجد أو غيره للصلاة
أو غيره من الطاعات فهو أحق به ويحرم على غيره أن يقيم منه إلا أنه قد أضاف حديث من قام من
مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به أخرجه مسلم أنه إذا كان قد سبق فيه حتى لا أحد يقوده فيه من
مصلين أو غيره ثم فارق له لاى حاجة ثم عاد وقد فعل فيه أحد أن يقيم منه وإلى هذا ذهب
الشافعية وقالت لا فرق في المسجد بين أن يقوم ويترك فيه سجادة أو نحوها ولا فهو أحق به قالوا
وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة وحده دون غيرها والحديث يشمل من قعد في موضع
مخصوص لتبارة أو حرفة أو غيرها قالوا وكذلك من اعتاد في المسجد محلا يدرس فيه فهو أحق به
قيل إلى العشي وقيل إلى الأبدالم يضرب عنه وأما إذا قام القاعد من مجلسه لغيره فظاهر
الحديث جواز ورؤى عن ابن عمر أنه كان إذا قام الرجل من مجلسه لا يقعد فيه وجل على أنه ترك
تورع الجواز أنه قام له حيا من غير طيبة نفس ﴿وَعَنْ ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أكل أحدكم طعاما فلا يمسح يده حتى يلعقها) بنفسه (أو يلعقها
 غيره) (الاول يفتح حرف المضارعة من لعق والثاني يضم من العلق) (متفق عليه) (والحديث دليل
 على عدم تعين غسل اليدين الطعام وأنه يجزئ مسحها وفيه دليل على أنه يجب لعق اليد
 أو العاقبةا الغير وعليه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث بأنه لا يدري في أي طعامه البركة كما
 أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر يلعق الاصابع والصفحة وقال انكم لا تدرون في
 أية البركة وكذلك أمر صلى الله عليه وآله وسلم بالتقاط اللقمة ومسحها أو كلها كما في رواية مسلم
 أيضا بلقط اذا وقعت لقمة أحدكم فليط ما بها من أذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان وهذه الامور
 من العلق أو الالعاق ولعن الصفعة وأكل ما يسقط ظاهر الامر وجوبها والى هذا ذهب أبو محمد
 ابن حزم وقال انها فرض والبركة هي النماء والزيادة وثبوت الخير والمراد هنا ما يحصل به التغذية
 ويسلم عاقبة من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك وهذه البركة قد تكون في لعق يده أو لعق
 الصفعة أو أكل ما يسقط من لقمة وان كان علل أكل الساقط بأنه لا يدعها للشيطان والمراد من
 قوله يده هو أصابع يده الثلاث كما ورد انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأكل بثلاث أصابع
 ولا يزيد اربعة والخامسة الا اذا احتاجها بأن يكون الطعام غير مستند ونحوه وقد أخرج
 سعيد بن منصور انه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أكل كل بخمس وهو مرسل وفيه دلالة على
 أنه لا بأس بالعاق الغير أصابعه من زوجة أو خادم أو ولد أو غيره فان تحسنت اللقمة الساقطة
 فيزيل ما فيها من نجاسة ان أمكن والأطعمها حيوانا ولا يدعها للشيطان كما ذكره النووي بناء على
 جواز اطعام التحسن وعليه اجماع الامة فعلا خلفا عن سلف وتقدم الكلام في ذلك ﴿ وعن
 أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليسم الصغير على الكبير والمبار
 على القاعد والقليل على الكثير متفق عليه وفي رواية لمسلم) من رواية أبي هريرة (والراكب
 على المشي) بل وهو في البخاري وقال المصنف انه لم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم
 فيشكل جعل الحديث من المتفق عليه وظاهر الامر الوجوب وقال المازري انه للسبب قال
 فلورث المأمور بالابتداء فبدأ بالآخر كان المأمور تاركا لمصحب والآخر فاعلا للسنة قلت
 والاصل في الامر الوجوب وكما أنه صرفه عنه الاتفاق على عدم الوجوب البداءة بالسلام
 والحديث فيه شرعية ابتداء السلام من الصغير على الكبير قال ابن بطال عن المهلب وانما
 يشترع للصغير أن يتدنى الكبير لاجل حق الكبير ولانه أمر بتوقيره والتواضع له ولو تعارض
 الصغير المعنوي والحسي كان يكون الاصغر أعلم مثلاً قال المصنف لم أرفقه فقلوا الذي يظهر
 اعتبار الس لان الظاهر تقديم الحقيقة على المجاز وفيه شرعية ابتداء المماري بالسلام للقاعد قال
 المازري لانه قد يتوقع القاعد منه الشر ولا سيما اذا كان راكبا فاذا ابتداء بالسلام آمن منه
 وأئس اليه أولان في التصرف في الحاجات امتنا فافصار للقاعد عزية فأمر بالابتداء ولان القاعد
 يشق عليه مراعاة الممارين مع كثرتهم فسقطت البداءة عنه المشقة عليه وفيه شرعية ابتداء
 القليل بالسلام على الكثير وذلك لفضيلة الجماعة أولان الجماعة لو ابتدوا والخيف على الواحد
 الزهو فاحيط له فلو جمع كثير على جمع قليل أو مر الكبير على الصغير قال المصنف لم أرفقه نصا
 واعتبر النووي المروى فقال لو اوردت سواء كان صغيرا أو كبيرا وذكر الماوردي ان من مشى في

الشواهد المطروقة كالسوق انه لا يسلم الاعلى البعض لانه لو سلم على كل من لقي تشاغل به عن
 المهم الذي خرج لاجله وخرج به عن العرف وفيه شرعية ابتداء الرأى كعب على الماشى وذلك
 لان الرأى كعب عزية على الماشى فعوض الماشى بأن يبدأ الرأى كعب بالسلام احتياطاً على الرأى كعب
 من الزهول وحاز الفضلتين وأما اذا تلاقى را كان أو ماشيان فقد تكلم فيها المازرى فقال يبدأ
 الادنى منهما على الاعلى قدرافى الدين اجلاً لا لقضاه لان فضيلة الدين مرغوب فيها فى الشرع
 وعلى هذا التلقى را كان ومر كوباً أحدهما أعلى فى الجنس من مر كوب الآخر كاجل والقرص
 فيبدأ الرأى كعب القرص أو يكتفى بالنظر الى اعلاه ما قدرافى الدين فيبدأ الذى هو فوقه الثانى
 أظهر كالأستطراف من يكون أعلاه ما قدرافى جهة الدنيا الآن يكون سلطاناً يخشى منه وإذا
 تساوى المتلاقيان من كل جهة فكل منهما ما مور بالابتداء موخيهما الذى يبدأ بالسلام كما ثبت
 فى حديث المتأخرين وقد أخرج البخارى فى الادب المفرد بسند صحيح من حديث جابر الماشيان
 اذا اجتمع فأيهما بدأ بالسلام فهو أفضل وأخرج الطبرانى بسند صحيح عن الأغر المزنى قال قال
 لى أبو بكر لا يسلمك أحد بالسلام وأخرج الترمذى من حديث أبى أمامة مرفوعاً ان أولى
 الناس بالله من بدأ بالسلام وقال حسن والطبرانى فى حديث قلنا يا رسول الله اننا لنتقى فأين بدأ
 بالسلام قال أطوعمكم الله تعالى (وعن على رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يجزئ عن الجماعة اذا مر وأن يسلم أحدهم ويجزئ عن الجماعة ان يرد أحدهم روى أحمد
 والبيهقى) فيه انه يجزئ تسليم الواحد عن الجماعة ابتداء وردا قال النووى يستثنى من العموم
 بابتداء السلام من كان يأكل أو يشرب أو يجامع أو كان فى الخلاء أو فى الحمام أو ناعماً أو ناضجاً
 أو مصلياً ومؤذناً مادام متلبساً بشئ مما ذكره إلا أن السلام على من كان فى الحمام انما كره اذا لم
 يكن عليه ازار أو افلا كراهة وأما السلام حال الخطبة فى الجمعة فيكره للأمر بالانصات فلو سلم لم
 يجب الرد عليه عندهم قال الانصات واجب ويجب عندهم قال انه سنة وعلى الوجهين لا ينبغى
 أن يرداً كثر من واحد وأما المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدى الاول ترك السلام عليه فان
 سلم كفاه الربا لاشارة وان أتى لفظاً استأنف الاستعاذة وقرأ قال النووى فيه تطرؤا الطاهره
 يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد وينبى السلام لمن دخل بيتاً ليس فيه أحد لقوله تعالى فاذا
 دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم الآية وأخرج البخارى فى الادب المفرد وابن أبى شيبه بإسناد
 حسن عن ابن عمر يستحب اذا لم يكن فى البيت أحد أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين وأخرج الطبرانى عن ابن عباس نحوه فان ظن المارة اذا سلم على القاعد لا يرد عليه
 فانه يترك ظنه ويسلم ففعل ظنه يصح وان لم يرد عليه سلامه ردت عليه الملائكة كما ورد ذلك وأما
 قول من قال لا يسلم على من ظن انه لا يرد عليه لانه يكون سبباً لتأنيب الآخر فهو كلام غير صحيح لان
 المأمورات الشرعية لا تترك لمثل هذا ذكره هنا النووى وقال ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى
 لا ينبغي أن يسلم عليه لان توريط المسلم بالمعصية أشد من مصلحة السلام عليه وامتنال الامر
 بالانشاء تحصل مع غير هذا فان قيل هل يحسن أن يقول رد السلام فله واجب قيل نعم فانه من
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجب فان لم يجب حسن أن يحلم من حق الرد (وعنه) أى
 عن على (رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبدؤا اليهود ولا النصارى

بالسلام و إذا القيحهم في طريق فاضطروهم الى أضيقه أخرجه مسلم) ذهب الاكثر الى أنه لا يجوز ابتداء اليهود والنصارى بالسلام وهو الذي دل عليه الحديث اذا صل النهي الصريح وحكى عن بعض الشافعية أنه يجوز لا ابتداء لهم بالسلام ولكن يقتصر على قول السلام عليكم وروى ذلك عن ابن عباس وغيره وحكى القاضي عياض عن جماعة جواز ذلك ولكن للضرورة والحاجة وبه قال علقمة والأوزاعي ومن قال لا يجوز يقول ان سلم على ذي ظنة مسلماً ثم بان له أنه يهودي فينبغي ان يقول له رد على سلامي وروى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه فعل ذلك والغرض منه ان يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما آفة وعن مالك أنه لا يستحب ان يسترده واختاره ابن العربي فان ابتداء الذي مسلماً بالسلام ففي الصحيحين عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وفي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سلم عليكم اليهود فأنما يقول أحدهم السام عليكم فقل وعليك الى هذه الرواية باثبات الواو ذهب طائفة من العلماء واختار بعضهم حذف الواو لئلا يقتضي التشريك وقد قدمنا ذلك وما ثبت به النص أولى بالاسماع وقال الخطابي عامة المحدثين يروون هذا الحرف وعليكم الواو وكان ابن عينة يرويه بغير واو وقال الخطابي وهذا هو الصواب قلت وحيث ثبتت الرواية بالواو وبغيرها فالوجهان جائزان وفي قوله فقولوا وعليكم ما يدل على ايجاب الجواب عليهم في السلام والسبب في عامة العلماء يروون عن آخرين أنه لا يرد عليهم والحديث يدفع ما قالوه وفي قوله فاضطروهم الى أضيقه دليل على وجوب رددهم عن وسط الطرقات الى أضيقها وتقدم الكلام فيه (وعنه) أي عن علي (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله وليقل له أخوه برك الله واذا قال برك الله فليقل يهديكم الله ويصلح بالكم أخرجه البخاري) تقدم فيه الكلام ولوأني به المصنف بعد أول حديث في الباب لكان الصواب (وعنه) أي عن علي (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشربن أحدكم قائماً أخرجه مسلم) وتعلمه من نسي فليستقي من القي وأخرجه أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يشرب قائماً فقال له قال أيسر لك أن يشرب معك الهر قال لا قال قد شرب معك من هو شر منه الشيطان وفيه راو لا يعرف ووثقه يحيى بن معين والحديث دليل على تحريم الشرب قائماً لانه الأصل في النهي واليه ذهب ابن حزم وذهب الجمهور الى أنه خلاف الأولى وآخره الى أنه مكروه وكانهم صرفوه عن ذلك لما في صحيح مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زمزم فشرب وهو قائم وفي صحيح البخاري ان علياً عليه السلام شرب قائماً وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كما رأيتوني فعلت فيكون فعله صلى الله عليه وآله وسلم بما نالكون النهي ليس للتحريم وأما قوله فليستقي فانه نقل اتفاق العلماء على أنه ليس على من شرب قائماً أن يستقي وكأنهم جعلوا الأمر أيضاً على التسبب (وعنه) أي عن علي (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اتعل أحدكم فليبدأ باليمين واذا نزع) أي عليه (فليبدأ بالشمال وتكن اليمين أولهما تتعل

وآخرهما تنزع أخرجه مسلم إلى قوله بالشمال وأخرج باقية مالك والترمذي وأبو داود) ظاهر
 الأمر الوجوب ولكن ادعى القاضي عياض الإجماع على أنه للاستصحاب قال ابن العربي البداهة
 باليمين مشروعة في جميع الأعمال الصالحة لفضل اليمين حساس في القوة وشرفا في الثبوت إلى تقديمها
 قال الحلبي إنما سيد الشمال عند النزع لأن اللبس كرامة لاه وقاية للدين فلما كانت اليمين أكرم
 من اليسرى بدئ بها في اللبس وأخرت في النزع لتكون الكرامة لها أدوم وحصتها منها أكثر وقال
 ابن عبد البر من بدأ في الاستعمال باليسرى أساء مخالفة السنة ولكن لا يحرم عليه لبس نعليه وقال
 غيره ينبغي أن تنزع النعل من اليسرى ويسد باليمين ولعل ابن عبد البر يريد أنه لا يشرع له
 الخلع إذا بدأ باليسرى ثم يستأنف باليسرهما على الترتيب المشروع لأنه قد فات محله وهذا الحديث
 لا يدل على استحباب الاستعمال لأنه قال إذا اتعل أحدكم ولكنه يدل على ما أخرجه مسلم
 استكثره وأمن النعال فإن الرجل لا يزال راكبا ما اتعل أي يشبه الراكب في خفة المشقة وقلة
 النصب وسلامة الرجل من أذى الطريق فإن الأمر إذا لم يحصل على الإيجاب فهو للاستصحاب
 (وعنه) أي عن علي (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمش أحدكم
 في نعل واحد ولو لم يعلمهما) بضم حرف المضارعة من أتعل كما ضبطه النووي وضمر التننية
 للرجلين وإن لم يجز لهما ذلك فإنه قد ذكر ما يدل عليهما من الفعل (جميعاً ولا يخلعهما) أي النعلين
 وفي رواية البخاري وأيضهما جميعاً وهو للقدمين (جمعاً متيق عليه) ظاهر النهي التحريم
 عن المشي في نعل واحد وجه الجمهور على الكراهة كأنهم جعلوا القرينة حديث الترمذي
 عن عائشة رضي الله عنها قالت ربما انقطع شمع نعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبني
 في النعل الواحد حتى يصلها إلا أنه رجح البخاري وقفه وقد ذكر زين عنها قالت رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتعل قائماً ويمشي في نعل واحد واختلوا في علمه النبي فقال قوم
 علمته أن النعال شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك ونحوه فإذا انفردت إحدى
 الرجلين أحاط بالمشي أن يتوقى لأحد رجله ما لا يتوقى للآخرى فيخرج بذلك عن بحينة
 مشيته ولا يأمّن مع ذلك العثار وقيل إنها مشية الشيطان وقال البيهقي الكراهة لما في ذلك
 من الشهرة في الملابس وقد ورد في رواية لمسلم إذا انقطع شمع أحدكم فلامس في نعل
 واحد حتى يصلها وقدم ما يعارضه من حديث عائشة رضي الله عنها فيصمل على النعل وقد
 ألحق بالنعلين كل لباس شفع كالخفين وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله
 عنه لا يمش أحدكم في نعل واحد ولا في خف واحد وهو عند مسلم من حديث جابر وعند أحمد
 من حديث أبي سعيد وعند الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال الخطابي وكذا
 إخراج السيد الواحد من الكم دون الأخرى والارتداء على أحد المسكين دون الآخر قلت ولا
 يخفى أن هذا من باب القياس ولم تعلم العلة حتى تلحق بالاصل فالأولى الاقتصاد على محل النص
 (وعنه) ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله إلى من جر
 ثوبه خيلاً) بضم الخاء المعجمة والمد البطر والكبر (متفق عليه) فسرني نظر الله بنظر ربه
 أي لا يرحم الله من جر ثوبه خيلاً مساوياً كان من النساء أو الرجال وقد فهمت ذلك أم سلمة رضي
 الله عنها فقالت عند سماعها الحديث منه صلى الله عليه وآله وسلم فكيف تصنع النساء بدولهن

فقال صلى الله عليه وآله وسلم رزقني فيه شيئا قالت اذا تسكفت أقدامهن قال قبرخينه ذراعا
لا يزن عليه أخرجه الشافعي والقاسمي والمزني والبيهقي وهو شربان باليد المخذلة والمراد
بحر التوب على الارض وهو الذي يدل به حديث البصري ما مضى من الكعبين من الازار في السار
وتقسيد الحديث بالخيلاء حاله فهو ماله لا يكون من بحر غير خيلاء اخلا في الوعد وقد صرح
بهما أخرجه البصري وأبو داود والنسائي قال أبو بكر رضي الله عنه لما سمع هذا الحديث ان
ازاري يستغنى الآن أتعاهله فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألم لست بمن يقوله
خيلاء وهو دليل على اعتبار المضاهمة من هذا النوع وقال ابن عبد البر ان من بحر فغير الخيلاء
مذموم وقال الترمذي انه مكر وهذه اخص الشافعي وقد صرح السني ان احسن الخيالات ان
يكون الى نصف الساق كما أخرجه الترمذي والشافعي عن عبيد بن خالد قال كنت أمشي وعلى برد
أجرة فقال لي رجل ارفع ثوبك فانه أثني وأنتي فتظنر ناذا هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقلت انما هي بردة لم اقل سال في أسوة قال فنظرت فلما ازاره الى نصف ساقه وأمام دون
ذلك فانه لا يرجع على فاعله الى الكعبين ومادون الكعبين وهو ام ان كان الخيلاء وان كان
بغيرها فقال النووي وغيره انه مكر وموقد فيه ان يقال ان كل التوب على قدر لابس لكنه بدد
فان كان لا عن قصد كذا وقع لا يكره رضي الله عنه فهو غير داخل في الوعيد وان كان التوب
زائدا على قدر لابس فهو ممنوع من جهة الاسم افي محرم لاجله ولاجل التشبه بالنساء لاجل انه
لا يأمُر ان تعلق به التمامة وقال ابن العربي لا يجوز للرجل ان يجاوز شوبه كعبه ويقول لا أخرجه
خيلاء لان النبي (١) قد تناوله لفظا ولا يجوز لمن يتناوله اللفظ ان يحاطه اذا صار حكمه ان يقول
لا امتله لان تلك العلة ليست في فائمه عوى غير ملة بل اطالة ذيله على تكبره انتهى وحاصله
ان الاسيال يستلزم بحر التوب وبحر التوب يستلزم خيلاء ولولم يقصد اللابس وقد أخرج ابن
منيع عن ابن عمر رضي الله عنهما في انما حديث رفعه اليك بحر الازار فان جهر الازار من الحميلة
وقد أخرج الطبراني من حديث ابن امامة رضي الله عنه وفيه قصة لعمر بن زرارة الانصاري ان
الله لا يحب المسبل والقصة ان انا املمة قال يفتش مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ
لحقنا عرو بن زرارة الانصاري في حلة ازار وردا فحدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم ياخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول عبدك واس عبدك وأمتك حتى يجمعها عرو فقال
يا رسول الله اني حش الساقين فقال يا عرو ان الله تدأ حسن كل شئ مخلقه ان الله لا يحب المسبل
واخرجه الطبراني عن عرو بن زرارة وفيه وضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اربع
اصابع تحت ركة عرو وقال يا عرو وهذا موضع الازار ثم ضرب باربع اصابع تحت الازار
ثم قال يا عرو وهذا موضع الازار الحديث ورجاله ثقات وحكم غير التوب والازار حكمها وكذلك
لما سأل شعبه محارب (٢) بن ذر قال شعبة اذ كان ازارا قال ما خسر ازارا ولا يقصو قصوده
ان التجميع بالتوب يشعل الازار وغيره واخرج اهل السنن الا الترمذي عن ابن عمر رضي الله
عنهما عن ابيهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسبال الازار والقميص والعمامة من
جرح شيئا منها خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة وان كان في اسفاده عبد العزيز بن ابي رواد
وفيه مقال قال ابن بطلان واسبال العمامة المراد به ارسال العنفة زائدا على ما جرت به

(١) قال السيد رحمه الله
هذا هو الذي قررناه في
رسالتنا في تحريم الاسبال
ونكلمنا على حديث أبي
بكر رضي الله عنه بأنه لا
يعارض ما يقوله غيره من
أحاديث القصر اه أبو
نواب

(٢) محارب باله المهمة
والإبرنة مقاتل وذر بن بكسر
الداال المهمة ومثلثة مختلفة
اخبرناه اه أبو نواب

العادة وأخرج التسليق من حديث عمرو بن أمية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرشى عاملته بين كفيه انتهى وكذلك تطويل الكلام القميص زيادة على المعتاد كما يفعله بعض أهل الجواز إسبال محرم وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على المعتاد على المعتاد في اللباس من الطول والسعة قلت ويبنى أن إيراد المعتاد ما كان في عصر النبوة (وعنه) أي ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أكل أحدكم فليأكل يمينه وإذا شرب فليشرب بيمينه فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله أخرجه مسلم) الحديث حليل على تحريم الأكل والشرب بالشمال فإنه فعل الشيطان وخلقه والمسلم مأثور تعجب طريق أهل التسوق فضلا عن الشيطان وذهب الجمهور إلى أنه يستحب الأكل باليمين والشرب به باليسار بالشمال محرم وقد زادنا من الأخلاق الأصماء (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل واشرب والنس وتصدق في غير سرف ولا مخيلة) بالمال المحببة ومساةفة تميز عظمة التكبر (أخرجه أبو داود وأحمد وعلمه البخاري) دل الحديث على تحريم الأسراف في الأكل والشرب واللبس والتصدق وصحيفة الأمور بما حوزة الحسنى كل فعل أو قول وهو في الاتفاق أشهر والحديث مأخوذ من قوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا وفيه تحريم الخيلاء والكبر قال عبد اللطيف البغدادي هذا الحديث جامع لفضائل تدبير الإنسان نفسه وفيه تذيير بمصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة فإن السرف في كل شيء مضر بالجسد ومضرب بالمعينة ويؤدي إلى الاتلاف فيضرب بالنفس إذا كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال والمخيلة تضرب بالنفس حيث تكسبها المحب وتضرب بالآخرة حيث تكسبها الآخرة بالناس حيث تكسب النفس من الناس وقد علق البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأتك اتقان سرف ومخيلة

﴿باب البر والصلة﴾

البر بكسر الموحدة هو التوسع في فعل الخير البر بفتحها التوسع في الخير إن وهو من صفات الله تعالى والصلة بكسر الصاد المهملة مصدر صلة كوعده علة في النهاية تكرر في الحديث ذكر صلة الأرحام وهي كناية عن الإحسان إلى الأقربين من ذوى النسب والأصهار والتعطف عليهم والرفق بهم والرعاية لأحوالهم وكذلك إن بعدوا وأما وصد ذلك قطعة الرحم انتهى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب أن يبسط له مفرجة أي يبسط الله عليه (فرزقه) أي يوسع له فيه (وإن نسا) مثله في ضبطه بالسين المهملة متخفة أي يؤنوله (في أثره) بفتح الهمزة والمثلثة فقرأ أي أجله (فليصل رحمه) أخرجه البخاري) وأخرج الترمذي عن أبي هريرة أن صلة الرحم محبة في الأهل مثراة في المال منسأة في الأجل وأخرج أحمد عن عائشة رضي الله عنهما فروعا صلة الرحم وحسن الجوار يعمران الباروز يردان في الأعمار وأخرج أبو يعلى عن حديث أنس رضي الله عنه أن الصدقة صلة الرحم يزيد الله بها في العمر ويدفع هم مائة السوء وفي مسنده ضعف قال ابن التين ظاهر الحديث أي حديث البخاري معارض لقوله تعالى إذا جاء أهلكم فلا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون قال والجمع بينهما من وجهين أحدهما أن الريادة كناية عن البركة في العمر

مطلب في صلة الرحم

بسبب التوفيق الى الطاعة وعما روقته بما يتبعه في الاخره وصيادته عن نصيبه في غير ذلك
ومثل هذا ما جاء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقاصر أعمار أمته بالنسبة الى أعمار من مضى
من الامم فاعطاه الله ليله القدر وحصله ان صلة الرحم تكون سببا للتوفيق للطاعة والسيادة عن
المعصية فبقى بعده لذلك الجليل وكلمة لم يمت ومن جله ما يحصل لمن التوفيق الصلح الذي ينتفع
به من بعده بنألف ونحوه والصدقة الخيرية عليه والخلف الصالح وثانيهما ان الزيادة على
حقيقتها وذلك بالنسبة الى علم الملك الموكل بالعمر والذي في الآية بالنسبة الى علم الله تعالى كان يقال
للملك مثلا ان عمر فلان مائة ان وصل رحمه وان قطعها فستون وقد سبق في علم الله تعالى انه يصل
أو يقطع فالتى في علم الله تعالى لا يتقدم ولا يتأخر والذي في علم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة
والنقص واليه الاشارة بقوله تعالى يحو الله ما يشاء وينبت وعنده أم الكتاب فالحق والاثبات
بالنسبة الى ما في علم الملك وما في أم الكتاب وأما الذي في علم الله سبحانه فلا يحويه البتة ويقال
له القضاء المبرم ويقال للاول القضاء المعلق والوجه الاول ان الحق فان لا اثر ما يتبع الشيء فاذا اثر
حسن أن يحصل على الذي كرا الحسن بعد فقد المذكور وروجه الطبعي وأشار اليه في القاتق
ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الصغير بسند ضعيف عن أبي الهارث قال ذكركم عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من وصل رحمه أنسى به في أجله فقال انه ليس زيادة في عمره قال الله تعالى
اذا جاء اجلهم فلا يثبتاخررون ساعة ولا يستقدمون ولكن الرجل تكون له الزيادة الصالحين دعون
لمن بعده واخرجه في الكبير مرفوعا من طريق اخرى هو جزم ابن قورنك بان المراد بزيادة العمر
ثني الاوقات عن صاحب البر في فهمه وعقله وقال غيره في أعمن ذلك في وجوده البتة كذا في علمه
ورزقه ولابن القيم في كتاب الدواعي كلام يقضي بان مدة حياة الصديق وعمره هي مهما كان
قلبه مقبلا على الله تعالى ذكر الله مطيعا غير عاص فهذه هي عمره ومتى أعرض القلب عن الله
تعالى واشتغل بالمعاصي ضاعت عليه أيام حياته وعمره فعلى هذا انه يناله في أجله أي بعمر الله
قلبه ذكره وأوقافه بطاعته وبأنى تحقيق صلة الرحم (وعن جبير بن مطعم رضى الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة فاطم) يعني فاطمة رضى الله عنه (منفق عليه)
وأخرج أبو داود من حديث أبي بكر رفعه ما من ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في
الذي نام ما بدخره الله له في الآخرة من قطيعة الرحم وأخرج البخاري في الادب المفرد من
حديث أبي هريرة رفعه ان أعمال أمي تعرض عشية خميس ليلة الجمعة فلا يقبل عمل فاطمة رضى الله عنه
وأخرج فيمن حديث ابن أبي أوفى ان الرحمة لا تنزل على قوم فهم فاطمة رضى الله عنه وأخرج الطبراني
من حديث ابن مسعود ان أبواب السماء مفتحة دون فاطمة رضى الله عنه واعلم انه اختلف العلماء في حد
الرحم التي تجب صلتها فاقبل هي الرحم التي يحرم النكاح بينهما بحيث لو كان احدهما ذكرا حرم
على الآخر فعل هذا لا يدخل أولاد الاعمال ولا أولاد الاخوال واحتج هذا القائل بتعريم الجمع
بين المرأتين وعنها وأنها تنافي النكاح لما يؤولى اليه من التقاطع وقيل هو من كل متصلا بغيرا
ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أدناك أدناك وقيل من كان بينه وبين الآخر قرابة
سواء كان برته أولا ثم صلة الرحم كما قال القاضي عياض درجات بعضها أرفع من بعض وأدناها
تركها جرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام ويختلف ذلك باختلاف القدر والحاجة فيها واجب

مطلب صلة الرحم

ومنها سحيب فلو وصل بعض الصلاة ولم يصل غايته لم يسم فاطعاً ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي
 له لم يسم واصلاً وقال القرطبي الرحم التي توصل عامته وخاصة والعامة رحم الذين ويجب صلتها
 بالتواضع والتواضع والعدل والانصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمسحبة والرحم الخاصة تريد
 بالتفقه على القريب وتتقدحوا التواضع عن زلمة وقال ابن أبي جرة المعنى الجامع ايصال ما أمكن
 من الجبر ودفع ما أمكن من الشرب بحسب الطائفة وهذا في حق المؤمنين وأما الكفار والنفاق
 فحسب المقاطعة لهم اذ لم تنفع الموعظة واختلف العلماء أيضاً بآي متى تحصل القطعة للرحم فقال
 الزين العراقي تكون بالاسماحة الى الرحم وقال غيره تكون بترك الاحسان لان الاحاديث آمرة
 بالصلة ناهية عن القطعة ولا واسطة بينهما والصلة نوع من الاحسان كما فسر هابذاً غير واحد
 والقطعة ضدها وهي ترك الاحسان وأما أخرجه الترمذي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 ليس الواصل بالمكافي لمكس الواصل الذي اذا قطعت رحمه وصلها فانه ظاهر في أن الصلة اعطى
 ما كان للقاطع صلة رحمه هذا على رواية قطعت بالبناء للفاعل وهي رواية فقال ابن العربي في
 شرحه المراد الكاملة في الصلة وقال الطبري معناه ليس حقيقة الواصل ومن يعتد بصلته من
 يكافي صاحبه بمثل فعله ولكن من يتفضل على صاحبه وقال المصنف لا ينضم من نبي الوصل
 ثبوت القطع لهم ثلاث درجات موصل ومكافي وقاطع فالواصل هو الذي يتفضل ولا يتفضل
 عليه والمكافي هو الذي لا يرد في الاعطاء على ما يأخذ والقاطع الذي لا يتفضل عليه ولا
 يتفضل قال الشارح وبالأولى أن يتفضل عليه ولا يتفضل انه قاطع قال المصنف وكما مع
 المكافاة فالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين فمن بدأ فهو القاطع فالجوزي من
 من جازاه مكافاة (وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ان الله حرم عليكم عقوق الامهات وأد البنات ومنعوا هات وزكركم قيل وقال وكثرة
 السؤال الواضحة المال متفق عليه) الامهات جمع أمهات لصقق الام ولا تطلق أمهات الاعلى من
 يعقل بخلاف أم فانهاتم وانما خصت الام هنا اطهار العظم حقها والا فلا ببحرم عقوقه
 وضابط العقوق المحرم كما نقل خلاصته عن البلقيني وهو ان يحصل من الولد لابوين أو أحدهما
 ايذا ليس بالهين عرفاً فيصير حس هذا ما اذا حصل من الابوين أمر أو نهي فحاشاهما على الابوين في
 العرف مخالفتهم عقوقاً فلا يكون ذلك عقوقاً وكذلك لو كان مشاعاً على الابوين دين الولد أو حق
 شرعي فراقعه الى الحاكم فلا يكون ذلك عقوقاً كما وقع من بعض أولاد الصحابة شكايه الاب الى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم واحتجوا به عليه فلم يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم شكايته عقوقاً
 قلت في هذا تأمل فان قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنت وما لك لا يلك دليل على نهيهم عن منع آييه
 عن ماله وعن شكايته ثم قال صاحب الضابط فعلى هذا العقوق ان يردى الولد أحد ابوين به ماله
 فعليه غير ابويه كان محرمًا من جهة الصغار فيكون في حق الابوين كبيرة ومخالفة انما
 والنهي فيما يدخل فيه الخوف على الولد من فوات نفسه أو عضو من أعضائه في غير الجهل
 الواجب عليه أو مخالفتهم في سفر يشق عليهم وليس يفرض على الولد وفي غيبة طوبه فحاشا
 ليس لطلب علم نافع أو كسب أو ترك تعظيم الابوين فانه لو قدم عليه أحداهما لم يقم اليه وأقرب
 في وجهه فان هذا وان لم يكن في حق الغير معصية فهو عقوق في حق الابوين فولو وأد البنات

مطلب كون النساء يجب
 مقاطعتهم

مطلب ضابط العقوق

يسكون الهرم وهو دفن البنت حية وهو محرّم ونخص البنات لانه الواقع من العرب فانهم كانوا
يضعون ذلك في الجاهلية كراهة لهم يقال أول من فعله قيس بن عاصم التميمي وكان من العرب
من يقتل أولاده مطلقا خشية الفاقة والتفقة وقوله ومنعوا هات المصداق من منع يمنع
والمراد منع ما أمر الله ان لا يمنع وهات فعل أمر مجزوم والمراد به النهي عن طلب ما لا يستحق
طلبه وقوله وكره لكم قيل وقال يروي بخير تنوين حكاية للفظ الفعل وروي ممنونا وهي رواية
في البخاري قبلا وقال علي النقل من الفعلية الى الاسمية والاول كثر والمراد به نقل الكلام الذي
يسمعه الى غيره فيقول قيل كذا وكذا فيغير تعيين القائل وقال فلان كذا وكذا او انما نهى عنه لانه من
الاستغفال بما لا يعنى التكلم ولانه قد يتضمن الغيبة والهمة والكذب لاسيما مع الاكثار من
ذلك قلما من يتأول عنه قال المحب الطبري فيه ثلاثة أوجه أحدها انه ما مصدران للقول تقول
قلت قولاً وقيل المراد من الحديث الإشارة الى كراهة كثرة الكلام ثانياً ارادة حكاية تأويل
الناس والبحث عنها التصريح بما تقول قال فلان كذا وقيل له كذا واليهى عنه اما الزجر عن
الاستكثار منه واما لما يكرهه المحكي عنه فالثاني ان ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين كقوله
قال فلان كذا وحمل كراهة ذلك ان يكثر منه بحيث لا يأمن من الزلل وهو في حق من ينقل بغير
تثبت في نقله لاسمعه ولا يحتاط له وبو يده هذا الحديث الصحيح كفي بالمرء انما ان يحدث بكل ما سمع
أخرجه مسلم قلت ويحتمل ارادة الكل من الثلاثة وقوله وكثرة السؤال وهو السؤال للمال أو
عن المشكلات من المسائل أو مجموع الأمرين وهو أولى وتقدم في الزكاة تحريم مسئلة المال
وقد نهى عن الغلطات أخرجه أبو داود وهي المسائل التي يغلط بها العلماء ليرؤوا فينتج بذلك
شروفتة وانما نهى عنها لكونها غير نافعة في الدين ولا يكاد ان يكون الاغنيا لا يتنفع وقد ثبت
عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها لمادة أو يندرجد لما في ذلك من
التنطع والقول بالظن الذي لا يتخلو صاحبه عن الخطأ وقيل كثرة السؤال عن اخبار الناس
واحداث الزمان وكثرة سؤال انسان معين عن تفاصيل حاله وكان مما يكرهه المسؤل وقوله
واضاعة المال المتبادر من الاضاعة ما لم يكن لغرض ديني ولادنيوي وقيل هو الاسراف في
الاتفاق وقيد بعضهم بالاتفاق في الحرام ورجح المصنف انهما اتفق في غير وجهه المأثون فيه شرعا
سواء كان دينية أو دنيوية لان الله تعالى جعل المال قايما لمصالح العباد وفي التبذير تنويع تلك
المصالح اما في حق صاحب المال أو في حق غيره قالوا حاصل ان في كثرة الاتفاق ثلاثة وجوه
الاول الاتفاق في الوجود المذمومة شرعا ولا شك في تحريمه والثاني الاتفاق في الوجود المجدودة شرعا
ولاشك في كونه مطلوباً ما لم ينفوت حقا آخر أهم من ذلك المنفق فيه والثالث الاتفاق في المباحات
وهو ينقسم الى قسمين أحدهما ان يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدر ماله فهذا ليس
باضاعة ولا اسراف والثاني ان يكون فيما لا يليق به عرفاً فان كان يدفع مفسدة اما حاضرة أو
متوقعة فذلك ليس باسراف وان لم يكن كذلك فالجهور على انه اسراف قال ابن دقيق العيد ظاهر
القرآن انه اسراف وصرح بذلك القاضي حسين فقال في كتاب قسم الصدقات هو حرام وتبعه
في العزائي وجرم به الرافعي في الكلام على الفارم وقال البايع من المال الكسبة اثم يحرم استيعاب
جميع المال بالصدقة قال ويكره كثرة اتفائه في مصالح الدنيا ولا بأس به اذا وقع نادر الحادث

كضيفاً وعيداً وولمة والاتفاق على كراهة الاتفاق في البناء الزائد على قدر الحاجة ولا سيما ان
 انضاف الى ذلك المبالغة في الزخرفة وكذلك احتمال الغبن الفلحش في المبيعات بلا سبب وقال
 السبكي في الحلبيات وأما اتفاق المال في الملاذ المباحة فهو موضع اختلاف وظاهر قوله تعالى
 والذين اذا اتفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ان الزائد الذي لا يليق بحال المنفق
 اسراف ومن بدل مالا كثيراً في عرض يسير فانه يعد العتلا مضيعاً انتهى وقد دهم الكلام في
 الزكاة على التصديق بجميع المال بما فيه كفاية ﴿١﴾ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رضا الله في رضا الوالدين وضبط الله في ضبط الوالدين
 أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم الحديث دليل على وجوب رضا الوالد ولو اذبه
 وتحريم اسخطهما فان الاول فيه مرضاة الله والثاني فيه ضبطه فيقدم رضاهما على ما يجب عليه
 من فروض الكفاية كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم في الجهاد فقال أحى والدك قال نعم قال فليس جاهد وأخرج أبو داود من
 حديث أبي سعيد أن رجلاً هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اليمن فقال يا رسول
 الله اني قد هاجرت قال هل لك أهل باليمن قال أوى قال أذنالك قال لا قال فارجع فاستأنتهم فان
 أذنالك فجاهدوا لافترها واسناد مختلف فيه وكذلك غير الجهاد من الواجبات واليه ذهب
 جماعة من العلماء كالشافعي وغيره فقالوا يتعين ترك الجهاد اذا لم يرض الابوان الا فرض العين
 كالصلاة فانها تقدم وان لم يرض به الابوان بالاجماع وذهب الاكثر الى انه يجوز فعل فرض
 الكفاية والتدبؤ بان لم يرض الابوان ما لم يتضرر بسبب فقد الولد وجعلوا الاحاديث على المبالغة
 في حق الوالدين وأنه يتبع رضاهما فيما لم يكن في ذلك ضبط الله تعالى كما قال تعالى وان جاهدك
 على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبها في الدنيا معروفا قلت الآية انما هي فيها
 اذا جلاء على الشرك ومثله غيره من الكبار وفيه دلالة على انه يطيعهما في ترك فرض الكفاية
 والعين لكن الاجماع خصص فرض العين وأما اذا تعارض حق الاب وحق الام فحق الام تقدم
 لحديث البخاري قال رجل يا رسول الله ما أحق بحسن محبي قال أمك ثلاث مرات ثم قال أبوك فانه
 دل على تقديم رضا الام على رضا الاب قال ابن بطال مقتضاه ان يكون للام ثلاثة أمثال ما للاب
 قال وكان ذلك لصعوبة الحمل ثم الووم ثم الرضاع قلت واليه الاشارة بقوله تعالى ووصينا الانسان
 بوالديه احسانا جلته أمه كرها ووضعته كرها ومثلها جلته أمه وحنانا قال الشافعي عياض ذهب
 الجمهور الى ان الام تفضل على الاب في البر ونقل الحارث المحاسبي الاجماع على هذا واختلفوا في
 الاخ والجد من أحق بغيره منهما فقال القاضي الاكثر على تقديم الجد ويزعمه الشافعية
 ويقدم من أدلى بسببين على من أدلى بسبب ثم القرابة من ذوي الارحام ويقدم منهم المهرام على
 من ليس بمهرم ثم العصباء ثم المصاهرة ثم الولاية ثم الجار وأشار ابن بطال الى ان الترتيب حيث
 لا يمكن الردفعة واحدة وورد في تقديم الزوج ما أخرجه أحمد والشافعي وصححه الحاكم من
 حديث عائشة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الناس أعظم حقاً على المرأة
 قال زوجها قلت فعلى الرجل قال أمه ولعل مثل هذا مخصوص بما اذا حصل الضرر للوالدين
 فانه يقدم حقهما على حق الزوج جماعة من الاحاديث ﴿٢﴾ وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لجاره أو لآخيه ما يحب لنفسه
 متفق عليه الحديث وقع في لفظ مسلم بالنسبة في قوله لآخيه أو لجاره ووقع في البخاري
 لآخيه يعبر عن الحديث دليل على عظم حق الجار والآخ فيه نفي الإيمان عن لا يجب لهما ما يجب
 لنفسه وتأوله العلماء بأن المراد نفي كمال الإيمان أن قد علم من قواعد الشريعة أن من لم يتصف
 بذلك لا يخرج عن الإيمان وأطلق المحبوب ولم يعين وقد عني ما في رواية النسائي في هذا الحديث
 بلفظ حتى يجب لآخيه من الخير ما يجب لنفسه قال العلماء والمراد من الطاعات والأموال المباحة
 قال ابن الصلاح وهذا أقدم من الصعب الممتنع وليس كذلك إذ معناه لا يكمل إيمان أحدكم حتى
 يجب لآخيه في الإسلام ما يجب لنفسه من الخير والقيام بذلك يحصل بأن يجب له مثل حصول ذلك
 من جهة لا يراحمه فيها بحيث لا تنقص التمسك على أخيه شيئاً من النعمة عليه وذلك سهل على القلب
 السليم وإنما يعسر على القلب الدغل عاقباً لله تعالى وإخواناً أجعبن انتهى هذا على رواية الآخ
 ورواية الجار عامة للمسلم والكافر والفاسق والصديق والعبد والقريب والأجنبي والأقرب
 جواراً والأبعد فمن احتجعت فيه الصفات الموجبة لمحبة الخير فهو في أعلى المراتب ومن كان فيه
 أكثرها فهو لاحق به ولم يجر إلى الخصلة الواحدة فيعطى كل ذي حق حقه بحسب حاله وقد أخرج
 الطبراني من حديث جابر رضي الله عنه الجار أن ثلاثة جاره حق وهو المشرط له حق الجوار وجاره
 حقان وهو المسلم حق الجوار وحق الإسلام وجاره ثلاثة حقوق جارس له رحمه حق الإسلام
 والرحم والجوار وأخرج البخاري في الأدب المفرد والترمذي وحسنه ابن عبد الله بن عمر رضي
 الله عنهما ذبح شاة فآهذى منها لجاره اليهودي فان كان الجار أماً أحب له ما يحب لنفسه وإن كان
 كافراً أحب له الدخول في الإيمان أو لا مع ما يجب لنفسه من المصالح بشرط الإيمان قال الشيخ
 محمد بن أبي جرة حفظ حق الجار من كمال الإيمان والأضرار به من الكبار لقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره قال ويفترق الحال في ذلك بالنسبة إلى
 الجار الصالح وغيره والذي يشمل الجميع إرادة الخير وموعدة بالحبس والدعاء بالهداية وترك
 الأضرار له إلا في المواضع التي يجعل له الأضرار القول والفعل والذي يخص الصالح هو جميع
 ما تقدم وغير الصالح كفه عن الأذى وأمره بالحسن على حسب مراتب الأهر بالمعروف
 والنهي عن المنكر والكافر يعرض الإسلام عليه والترغيب فيه برفق والفاسق يعظه بما يناسبه
 بالرفق ويستتر عليه زلفه وينهاه بالرفق فان تقعع والأجره فاصداً تأديبه بذلك مع إعلامه بالسبب
 ليكتف ويقتد عند التعارض من كان أقرب إليهما كما في حديث عائشة قلت يا رسول الله إنني جارين
 قال أيهما أهدي قال إلى أقربهما باباً أخرجه البخاري والحكمة فيه أن الأقرب بابي ما يدخل
 بيت جاره من هدية وغيره فيشتوف لها بخلاف الأبعد وقدم أن حد الجار أربعون دأراً من
 كل جهة وجاء عن علي عليه السلام من سمع النداء فهو جار وقيل من صلى معك صلاة الصبح في
 المسجد فهو جار (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم أي الذنب أعظم قال أن تجعل لله نداً هو الشبه ويقال له ندو سيد وهو خلقك قال قلت
 ثم أي قال إن تقتل وقتل خشية أن يأكل معك قلت ثم أي قال أن تزاني بجليته) بالخاء المهملة
 الزوجة (جارك متفق عليه) قال الله تعالى فلا تجعلوا لله أنداداً وقال تعالى ولا تقتلوا

أولادكم من اطلاق الآية الاخرى خشية اطلاق وقوله ان تزاني بحليلة جارك أي بزوجه التي
تقل له وعبر تزاني لان معناه ترى بها رضاها وقه فاحشة الزنا وافساد المرأ على زوجها واسقالة
قلها الى غيره وكل ذلك فاحشة عظيمة وكونها حليلة الجار اعظم لان الجار يتوقع من جاره القرب
عنه وعن جرحه يامن بوائقه ويركن اليه وقد أمر الله تعالى برعايته حتى والاحسان اليه فاذا
قابل ذلك بالزنا بما أمر أنه وافسادها عليه على وجه لا يتمكن منه غيره كان غاية في القبح والحديث
دليل على أن أعظم المعاصي الشرك ثم القتل بغير حق وعليه نص الشافعي ثم يختلف الكافر
باختلاف مفاسدها الناشئة عنها (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من البكران يشتم الرجل والديه قيل وهل يسب الرجل
والديه قال نعم يسب بالرجل فيسب أباه ويُسب أمه فيسب أمه متفق عليه) قوله يشتم الرجل
والديه أي يتسبب في شتمهما فهو من الجار المرسل من استعمال المسبب في السب وقد منه صلى
الله عليه وآله وسلم بجوابه على من سأله بقوله نعم وفيه تصريح بالتسبب في آفة الدين وسبهما
وتأنيب الغير بسبهما قال ابن بطال هذا الحديث أصل في سد الذرائع ويؤخذ منه انه ان آل
أمره لم يحرم حرم عليه الفعل وان لم يقصد المحرم وعليه دل قوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من
دون الله ففسدوا الله عدوا بغير علم واعتبط منه الماوردي تصريح بسب التوب الخلل الى من
يتحقق منه لبس والغلام الامر دالي من تحقق منه فعل الفاحش والعصير من يتخذ خرا وفي
الحديث دليل على انه يعمل بالغالب لان الذي يسب أباه الرجل قد لا يجازيه بالسب لكن الغالب
هو الجازاة (وعن أبي أيوب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يعمل
المسلم ان يهجر أخا فوق ثلاث ليل يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ
بالسلام متفق عليه) نفي الحل دال على التحريم فيهرم هجر المسلم فوق ثلاثة أيام ودل
مضمومه على جواز ثلاثة أيام وحكمه جواز ذلك هذه المدة أن الانسان محمول على التنبه وسوء
الخلق وشعوذ كغنى له هجر أخيه ثلاثة أيام لفساد ذلك العارض بتحقيقا على الانسان ودفعه
للإضرار به ففي اليوم الاول يسكن غضبه وفي الثاني يراجع نفسه وفي الثالث يعتذر وما زاد
على ذلك كان قطعاً لما فوق الاخرة وقد فسر معنى الهجر بقوله يلتقيان الى آخره وهو على الغالب
من حال المهاجرين عند اللقاء وفيه دلالة على زوال الهجر به برد السلام اليه وذهب للجهري ومالك
والشافعي واستدلوا بما رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عم ابن مسعود في أننا محدث
موقوف وفيه وجوه عن أبي أيوب فيسب عليه وقال أحدوا بن القاسم المكي ان كان يؤذنه ترك
الكلام فلا يكتبه رد السلام بل لا بد من الرجوع الى الحال التي كان بينهما وقيل ينظر الى
حال المهاجرين فان كان خطابه يجازاه على السلام عند الله مما تطيب به نفسه ويزيل غل الهجر
كان من تمام الوصل وترك الهجر وان كان لا يحتاج ذلك كفي السلام ما فوق اليوم الثالث فقال ابن
عبد البر أجوعا على انه يجوز الهجر فوق ثلاث لكن كانت مكاتبة تجلب قصدا على انما طلبة في
دينه أو مضرة تحصل عليه في نفسه أو دنياه فرب هجر جيل خير من مخالطة مؤذية وتقدم الكلام
في هجر من يأتي ما يلازم عليه شرعا وقد وقع من السلف التهاجر بين جماعة من أعيان الصحابة
والتابعين وتابعهم وقد عد الشارح رجاء الله تعالى جامعهم أولئك يستنكرون صدوره من

مطلب هجر آتيا الحسن اليهم

أمثالهم آفاموا عليه ولهم أعداوان شاء الله تعالى والجل على السلامة متعين والعباد مظنة
 المخالفة وأما قول الذهبي أنه لا يقبل جرح الاقران بعضهم على بعض سيما السلف قال وحدهم رأس
 ثلثة من المبررة فتدبين الديرجه الله اختلال ما قال في غرات النظر في علم الاثر وقد نقل في
 الشرح قضايا كثيرة لا يحسن ذكرها اذ لم يأتى ما لا يحسن ذكره لا يحسن نشره (وعن جابر رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل معروف صدقة أخرجه البخاري) المعروف
 ضد المنكر قال ابن أبي جرة يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع انه من أعمال البر سواء
 برت به العادة أم لا فان قارنته النية أبر صاحبها وما لا يقبل احتمال والصدقة هي ما يعطيه
 المتصدق لله تعالى في شغل الواجبة والتدوية والاخبار عنه بأنه صدقة من باب التشبيه البلغ وهو
 اخباران له حكم الصدقة في الثواب وانه لا يحتقر القائل شي من المعروف ولا يعقل به وفي الحديث
 ان كل تسبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة والا مر بالمعروف صدقة والنهي عن المنكر صدقة وقال
 في بضع أحدكم صدقة والا مسالك عن الشر صدقة وغير ذلك من الاعمال الصالحة ولقظ كل
 معروف عام وقد أخرج الترمذي وحسنه مرفوعاً من حديث أبي ذر تبسمك في وجه أخيك صدقة
 لك وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة لك وإرشادك الرجل في أرض الضلالة صدقة لك
 وأما تلك الحجة والشك والظلم عن الطريق صدقة لك وإفراغك من دلوك في دلو أخيك صدقة
 وأخرجه ابن حبان في صحيحه وفي الاحاديث اشارة الى ان الصدقة لا تقتصر فيما هو أصلها وهو
 ما أخرجه الانسان من ماله متطوعاً فلا يختص بأهل اليسار بل كل واحد قادر على ان يفعلها في
 أكثر الاحوال من غير مشقة فان كل شيء يفعلها الانسان أرى يقوله من الحري يكتب به صدقة
 (وعن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحقرن من المعروف
 شيئاً ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق) باسكان اللام ويقال طلق والمراد سهل منسطق (وعنه) أي
 عن أبي ذر رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طبخت مرققة فاكثر ماها
 وتعاهد جيرانك أخرجهما مسلم) فهما الحث على المعروف ولو بلا قلة الوجه والبشر
 والابتسام في وجه من يلاقيه من اخوانه وفيه الوصية بحق الجار وتعاهده ولو بمرقة يهدمها اليه
 (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نفس) لفظ
 مسلم من فرج (عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة
 ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة) هذا من في مسلم كما قال الشارح وقد
 أخرجه غيره (ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد
 في عون أخيه أخرجه مسلم) الحديث فيسب مسائل الاولى فضيلة من فرج عن مسلم كربة من
 كرب الدنيا وتقريرها ما اعطاه من ماله ان كانت كربة من حاجة أو بذل جاهه في طلبه
 من غيره أو قرضه وان كانت كربة من ظلم ظالم له فرجها بالسي في رفعها عنه أو تحفيها
 وان كانت كربة من مرض أصابه اعانه على الدواء ان كان له أو على طبيب شفعه وبالجملة تقرير
 الكرب باب واسع فانه يشمل ازالة كل ما ينزل بالعبد وتحفيقه الثانية التيسير على المعسر هو
 أيضاً من تقرير الكرب وانما خصه لانه باع وهو انتظاره لغربه في الدين أو برأؤه منه أو غير ذلك
 فان الله تعالى يسر عليه أموره ويسهل له تسهيله لآخيه فيما عنده والتيسير لا موار الآخرة

بان يهون عليه المشاق فيها ويرجع وزن الحسنات ويلقى في قلوب من لهم عنده حق بحسب استيفائه
 منه في الآخرة المسامحة وغير ذلك ويؤخذ منه ان من عسر على معسر عسر عليه ويؤخذ منه انه
 لا بأس على من عسر على مؤسر لان معطله ظلم يجعل عرضه وعقوبته والثالثة من مستر مسل اطلع
 منه على ما لا ينبغي اظهاره من الرزلات والعثرات فانه ما جور بما ذكره من ستره في الدنيا والآخرة
 فبستره في الدنيا بان لا يأتي زلة يكره اطلاع غيره عليها وان اتاه لم يطلع الله عليها أحد واستر في
 الآخرة بالمعصية فلا توفيه وعدم اظهارها بقاتحه وغير ذلك وقد حدث صلى الله عليه وآله وسلم على
 الستر للمسلم فقال في حق ما عرّاه لاستر عليه ردائن يا هزال قال العلماء وهذا الستر مندوب
 لا واجب فلورفعه الى السلطان كان جائزاً ولا ياتم به قلت ودليله انه صلى الله عليه وآله وسلم لم
 يرهز الا ولأبائه انه أتم بل حرصه على انه كان ينبغي له ستره فان علم ان تاب وأقطع حرم عليه ذكر
 ما وقع منه ووجب عليه ستره وهو في حق من لا يعرف بالفساد والتفادي في الطغيان وأما من
 عرف بذلك فانه لا يستحب الستر عليه بل يرفع أمره الى من له الولاية اذ لم يحتج من ذلك مقسدة
 وذلك لان الستر عليه يضره على الفساد ويجرئه على أذية العباد ويجري غيره من أهل الشر
 والعناد وهذا بعد انقضاء فعل المعصية فاما اذا رآه وهو فيها فالواجب المبادرة لا تفكركاها والمنع منها
 مع القدرة على ذلك ولا يحل تأخيرها لانه من باب انكار المذكرة لا يحل تركه مع الامكان وأما اذا رآه
 يسرق مال زيد فهل يجب عليه اخبار زيد بذلك أو ستر السرقة الظاهر انه يجب عليه اخبار زيد
 والا كان عينا للسرقة لكانت منه على الاثم والله تعالى يقول ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وأما
 جرح الشهود والرواة والامناء على الاوقاف والصدقات وغير ذلك فانه من باب نصيحة المسلمين
 الواجبة على كل من اطلع عليها وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وهو يجمع عليه
 الاربعة الاخبار بان الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه فانه قال على انه تعالى يتولى اعانة
 من أعان أخاه وهو يدل على انه يتولى عونه في حاجة أخيه التي سعى فيها وفي حوائج نفسه فبال
 من عون الله تعالى ما لم يكن بالذي يغير اعانته وان كان تعالى هو المعين لعبده في كل أموره لكن
 اذا كان في عون أخيه زادت اعانة الله تعالى فيؤخذ منه انه ينبغي للعبد ان يشغل بقضه حوائج
 أخيه ويقدمها على حاجة نفسه لانه من الله تعالى كمال الاعانة في حاجاته وهذه الجمل
 المذكورة في الحديث دللت على انه تعالى يجازي العبد من جنس فعله فمن ستر ستر عليه ومن يسر
 يسر عليه ومن أعان أعان ثم انه تعالى يفضلهم وكرمه جعل الجزاء في الدارين في حق الميسر على
 المعسر والساير للمسلم وجعل تفرج الكربة يجازي به في يوم القيامة كانه لعظام يوم القيامة
 أحر عز وجل جرائم تفرج الكربة ويحتمل ان يفرج عنه في الدنيا أيضاً لكنه طوى في الحديث
 وذكر ما هو أهم (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 دل على خير فله مثل أجر فاعله أخرج مسند) دل الحديث على ان الدلالة على الخير يؤجر بها الدال
 كالأجر فاعله وهو مثل حديث من سس سنة حسنة في الاسلام كان له أجرها وأجر من عمل بها
 والدلالة تكون بالاشارة على الغير بفعل الخير وعلى ارشاد ملتقى الخير على انه يطلع من فلان
 والوعظ والتذكير والتأليف للعالم النافعة ولتظ خير يشمل الدلالة على خير الدنيا والآخرة فقله
 در الكلام النبوي ما أشمل ما أتبه وأوضح بآيته ودلالته على خير الدنيا والآخرة (وعن ابن

عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استعاذكم بالله فاعيدوه ومن
سألكم بالله فاعطوه ومن أتى اليكم معروفًا فكافئوه فإن لم تجدوا فادعوا له أخرجه البيهقي وقد
أخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه وفيه زيادة ومن استعجار بالله فاجبروه
ومن أتى اليكم معروفًا فكافئوه فإن لم تجدوا فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد كافأتموه وفي رواية
فإن عجزتم عن مكافأته فادعوا له حتى تعلموا أن قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين وأخرج
الترمذي وقال حسن قريب من أعطى عطية فوجد قليله به فإن لم يجد فقل فإن من أتى فقد
شكروا من كتم فقد كفر ومن تحلى بباطل فهو كلابس ثوبي زور والحديث دليل على أن من
استعاض بالله عن أي أمر طلب منه غير واجب عليه فإنه لا يترك ما طلب منه أن يفعل وأنه يجب
اعطاؤه من سأل الله وإن كان قد ورد أنه لا يسأل بالله إلا الجنة فمن سأل من الخلق بالله شيء أو جب
اعطاؤه الآن يكون منهيًا عن اعطاؤه وقد أخرج الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح الأشيخ
وهو ثقة على كلام فيه من حديث أبي موسى الأشعري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول ملعون من سأل بوجه الله و ملعون من سأل بوجه الله ثم منع سائله ما لم يسأل هيرابضهم الهام
وسكون الجيم أي أمرًا أقيلا بليق ويحتمل ما لم يسأل سؤالًا أقيلا أي بكلام قيم ولكن العلماء
جاءوا هذا الحديث على الكراهة ويحتمل أن يراد به المضطر ويكون ذكره هنا أن منعه
مع سؤاله بالله أقيع وأقطع ويحمل لمن السائل على ما إذا ألغى في المسئلة حتى أنفجر المسؤول ودل
الحديث على وجوب المكافأة المحسن إلا إذا لم يجد فإنه يكافئه بالدعاء ويجز به قد طابت نفسه
أو لم تطيب به وهو ظاهر الحديث

• (باب الزهد) •

هو قلة الرغبة في الشيء وإن شئت قلت الرغبة عنه وفي اصطلاح أهل الحقيقة بعض الدنيا
والأعراض عنها وقيل ترك راحة الدنيا راحة الآخرة وقيل إن يحلوا قليل مما خلقت منه يدك وقيل
بذل ما تملك ولا تؤخر ما تدرك وقيل ترك الأسف على معدوم ونفي الفرح لمعالم قاله الماوي في
نعي فضائه وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي ذر مر فوعا الزهادة في الدنيا ليست
بضرم الحلال ولا ضاعف المال ولكن الزهادة في الدنيا أن لا تكون بما في يدك أو وثق من يد بما في
يد الله وأن تكون في ثواب المصيبة إذا أنت أصبت بها أو عيب منك فيها لو أنها بقيت لك انتهى فهذا
التفسير النبوي يقدم على كل تفسير (والورع) الورع تجنب الشهوات خوفاً من الوقوع
في محرم وقيل ترك ما يريك ونفي ما يعيبك وقيل الأخذ بالثبوت وحمل النفس على الشق وقيل
النظر في المطعم واللباس وترك ما به باس وقيل تجنب الشهوات ومراقبة الحطرات (عن العمان
ابن بشير رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول وأهوى النعمان
بأصبعه إلى أذنيه أن الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات) ويروي مشبهات بضم الميم
وتشديد الواو واحدة ومشبهات بضمها أيضاً وتحقير الموحدة (لا يعلمن كلامي من الناس غي أتق
الشبهات استبرأ) بالهمزة من البراءة أي حصل له البراءة من الذم الشرعي وما أن عرضه عن ذم
الناس (لا يذمه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام) أي يوشك أن يقع فيه وإنما حذفه

للدلالة ما بعده عليه ان لو كان الوقوع في الشبهات وقوعا في الحرام لكات من قسم الحرام البين
وقد جعلها قسما بارأسمه وكأيدله التشبيه بقوله (كل اى رعى حول الحى يوشك ان يقع فيه
الاولان لكل ملك حى الاولان حى الله محارمه الاولان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله
واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهى القلب متفق عليه) اجمع الا تتمع على عظم شأن هذا الحديث
وانه من الاحاديث التى تدور عليها قواعد الاسلام قال جماعة هو ثلث الاسلام فان دورانه عليه
وعلى حديث اتعا الاعمال بالنيات وعلى حديث من حسن اسلام المرتزكة ما لا يغبنيه وقال أبو
داود انه يدور على أربعة احاديث هذم دورا بعها حديث لا يؤمن أحدكم حتى يحب لاخيه ما يحب
لنفسه وقيل حديث ازهدنى الدين يا حبيب الله وازهد فى ما يدي الناس يحبك الناس قوله الحلال
بين أى قد بينه الله ورسوله اما بالاعلام بانه حلال نحو أحل لكم صيد البصر الآية وقوله تعالى
فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا وسكت عنه تعالى ولم يحرمه فالاصل حله أو بما أخبر عنه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بانه حلال أو ما عن الله تعالى أو رسوله بانه لازم حله قوله الحرام بين أى
بينه الله تعالى لتأني كآبه أو على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو حرمت عليكم الميتة أو
بأنهى عنه فقلنا كآه أو أموالكم فيكم بالباطل ونشوه والاخبار عن الحلال بانه بين اعلام يحمل
الانتفاع به في وجوه النفع كما ان الاخبار بان الحرام بين اعلام باجتنابه وقوله ومنهم من لم يستنبط
لا يعلم كثير من الناس المراد بها التى لم يعرف حلالها ولا حرمها فصارت مترددة بين الحل والحرم
عند الكثير من الناس وهم الجهال فلا يعرفها الا العلماء بنص قال أبو حنيفة من شئ من ذلك اجتهد
فيه العلماء وألحقوا به ما قضوا أو استصحاب أو نحو ذلك فان خفى دليله فالورع تركه ويدخل
تحت من اتقى الشبهات فقد استبرأ أى أخذ بالبراءة لادينه وعرضه فاذا لم يظهر فيه العلم دليل
يقصره ولا حله فانه يدخل في حكم الاشياء قبل ورود الشرع فمن لا يثبت للعقل حكما يقول لاحكم
فيها بنى لان الاحكام شرعية والقرص انه لم يعرف فيها حكم شرعى ولا حكم للعقل والثالثون بان
العقل حاكم لهم في ذلك ثلاثة أقوال التعريم والاباحة والوقف وانما اختلف في المشتبهات هل
هى ما اشبهه بغيره وما اشبه بالحرام الذى قد صرح بغيره ربح المحققون الاخير ومثلا وذلك بما
ورد في حديث عقبه بن الحرث الصحابي الذى أخبرته أمه سوداء بانها أرضعته وأرضعت زوجها
فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقد قيل فقد
صريح التعريم الاخت من الرضاعة شرعا قطعها وقد التبت عليه زوجته بهذا الحرام المعلوم ومثله
الثرة التى وجدها صلى الله عليه وآله وسلم في الطريق فقال لولا انى أخاف انهم من الزكاة أو من
الصدقة لا كلتها فقد صرح بغير الصدقة عليه ثم التبت هذه الثرة بالحرام المعلوم وأما ما التبت
هل حرمه الله علينا أم لا فقد وردت احاديث دالة على انه حلال منها حديث سعد بن أبى وقاص
رضي الله عنه ان من أعظم الناس اثما في المسلمين من سأل عن شئ لم يحرم حرم من أجل مسئلة
فانه يفيد انه كان قبل سؤاله الحلالا ولما اشتباه عليه سأل عنه فحرم من أجل مسئلة ومنها احاديث
ماسكت الله عنه فهو مما عاناه عنه بطرق كثيرة وبذلك قوله تعالى ويحل لهم الطيبات فكل ما كان
طيبا ولم يثبت تحريمه فهو حلال وان اشتباه علينا بغيره والمراد بالطيب هو ما أحله الله تعالى على
لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو سكنت عنه وان لم يثبت ما حرمه الله تعالى عن النفوس طيبا

كان عرفانه أحد الاطمين في لسان العرب في الجاهلية وقال ابن عبد البر ان الحلال الكسب
الطيب وهو الحلال المحض وان التشابه عندنا في حيز الحلال بدلائل ذكرناها في غير هذا الموضع
ذكره صاحب تضييد التمهيد في الترغيب في الصدقة نقله عنه الحافظ محمد بن ابراهيم قال
السيد وقد حققنا انه من قسم الحلال المبين في رسالتنا المسماة بالقول المبين انتهى وقال الخطابي
ما شككت فيه فالاولى اجماعه وهو على ثلاثة احوال واجب ومستحب ومكروه فالواجب
اجتناب ما يستلزم المحرم والمندوب اجتناب معاملة من غلب على له الحرام والمكروه اجتناب
الرخصة المشروعة انتهى قال في الشرح وقد تنازع في المندوب فانه اذا كان الاغلب الحرام
فالاولى ان يكون واجب الاجتناب انتهى وقد أوضحه السيد في حواشي ضوء النهار وقسم
العزالي أقساما للورع وورع الصديقين وهو ترك ما لم تكن بينته واضحة على حله وورع المتقين وهو
مالا يشبهه فيه ولكن يخاف أن يجر إلى الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق اليه احتمال
التعصم بشرط أن يكون ذلك الاحتمال الموقوع والا فهو ورع الموسوسين قلب ورع الموسوسين
قلوب به البصائر فقال ياب من لم ير الوساوس من الشهوات كمن يتبع من كل الصدي خشية أن
يكون انفلت من انسان ولكن تركه شرما يجتاح السهم من مجهول لا يدري امله حرام أم حلال
ولا علامة تدل على ذلك التعصم ولكن تركه تناول شيء تلعب ورديعه متفق على ضعفه ويكون
دليل اباحته قويا وتأويله متنع أو مستبعد والكلام في الحديث متنع وللشوكاني رحمه الله شرح
مستقل لهذا الحديث في فتاواه المسماة بالقض الرائي وهو شرح نافع مجمع جدالم يسبق اليه أحد
قيما أعلم وفيه من الفوائد والحقائق ما ليس في شرح أحسن الشراح فراجعوه في هذا تكفاية
وقوله ان لكل ملك حى اخبار عما كانت عليه لوط العرب وغيرهم فانه كان لكل واحد حى
يحميه من الناس وينهم عن دخوله فن دخله وقع به العقوبة ومن أراد نجاة نفسه من العقوبة
لم يقربه خوفا من الوقوع فيه وذكركنا كصرب المثل للعاطيين ثم أعلمهم ان جهاد تعالى الذى
حرمه على العباد وقوله ومن وقع في الشهوات الى آخره أى من وقع فيها فقد حرم حول حى الحرام
فيقرب ويسرع ان يقع فيه وفيه ارشاد الى العدة من ذرائع الحرام وان كانت غير محرمة فانه
يخاف من الوقوع فيها الوقوع فيعفى احتياط لنفسه لا يقرب الشهوات لتلايد خل في المعاصي
ثم أخبر صلى الله عليه وآله وسلم عنهم وكذا ان في الجسد ضعة وهى القطعة من اللحم سميت بذلك
لانها تنضغ في القوم لصعها وانها مع صغرها عليها مداخل الجسد وقساده فان صلحت صلح وان
فسدت فسد وفي كلام العزالي انه لا يزال القلب هذه الموضع انه موجد للبهائم مدركة
بحاسة البصر بل المراد من القلب لطيفة روائية روحانية لها بهذا القلب الجسماني تعلق وتلك
اللطيفة هى حقيقة الانسان وهى المدركة العارفة من الانسان وهو الخاطب والمعاقب والمطالب
ولهذه اللطيفة علاقة مع القلب الجسماني وذكر ان جميع الحواس والاعضاء أجساد مضمرة للقلب
وكذلك الحواس الباطنة فى حكم الخدم والاعوان وهو المتصرف فيها والمردلها وقد خلقت
مجبولة على طاعة القلب لا تستطيع له خلافا ولا عليه تمرذا فاذا أمر العين بالانفتاح انقشعت واذا
أمر الرجل بالتحرك تحركت واذا أمر اللسان بالكلام وجزم به تكلم وكذا سائر الاعضاء
والحواس من وجه يشبه تصدير الملائكة لله تعالى فانهم جبالوا على طاعة لا يستطيعون له خلافا

لا يحتاج المسافر الى أكثر مما يلقيه الى غاية سفره فكذلك المؤمن لا يحتاج في الدنيا الى أكثر مما
يلقيه المحل وقوله وكلن ابن عمر رضي الله عنهما الى آخره قال بعض العلماء كلام ابن عمر متفرع
من الحديث المرفوع وهو مضمن لنهاية تفسير الامل وان العاقل اذا أسسى ينبغي له ان لا ينتظر
الصباح واذا أصبح ينبغي له ان لا ينتظر المساء بل ينظر ان أجله يدركه قبل ذلك وفي كلام الاخيار
انه لا يبلل انسان من الصمت والمرض فيغنم أيام الصحة ويتقن ساعاته فيما يعود عليه شغفه فانه
لا يدري متى ينزل به مرض يحول بينه وبين فعل الطاعات ولانه اذا مرض كتب له ما كان يعمل
صحيحة فقد أخذ من صحة عمله عظم من الطاعات وقوله ومن حياتك الموتك أي خذ من أيام
الحياة والصحة والانشاط الموتك بتقديم ما يتبعك بعد الموت وهو تطوير حديث جابر والاعمال سبعا
ما تقتطرون الاقصر امنسيا أو غنى مطغيا أو مرضا مفسدا أو هراما مفسدا أو موتا مجهزا أو الدجال
فأشهر غائب أو الساعة والساعة أدهى وأمر أخرجه الترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
تشبه بقوم فهو منهم أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان) الحديث فيه ضعف وله شواهد عند
جماعة من أئمة الحديث عن جماعة من الصحابة فخرجه عن الضعف ومن شواهد ما أخرجه أبو
يعلى مرفوعا من حديث ابن مسعود من رضي عمل قوم كان منهم والحديث دال على ان من
تشبه بالساق كان منهم وبالکفار أو بالمتبعة في أي شيء مما يختصون به من ملبوس أو مرقوب
أو هيئة قالوا فاذا شبه الكافر في زي واعتقاد يكون بذلك مثله كفران لم يعتقد فيه خلاف
بين القهقهة منهم من قال يكفر وهو ظاهر الحديث ومنهم من قال لا يكفر ولكن يؤذي (وعن
ابن عباس رضي الله عنهما قال كنت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما فقال يا غلام احفظ
الله يحفظك) بالجزم جواب الامر (احفظ الله تحببه) مثله (تجاهك) في القاموس وجهاك
وتجاهك مثلثين تلقاها جهك (واذا سألت) حاجة من حوائج الدارين (فاسأل الله) فان يده
أمورهما (واذا استغنت فاستغن بالله رواء الترمذي وقال حسن صحيح) وتعلمه واعلم ان الامة
لواجعت على ان تقوم لبشي لم يتقوا الا بشي فقد كبه الله لك وان اجتمعوا على ان يضروك
بشي لم يضروك الا بشي فقد كبه الله عليك جفت الاقلام وطويت الصحف وأخرجه أحمد عن ابن
عباس رضي الله عنهما باسناد حسن بلفظ كتب رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا غلام
أو يا غلام ألا أعلمك كلمات ينفعك الله من فقلت بلى فقال احفظ الله يحفظك احفظ الله تحببه
امامك تعرف الى الله في الرخاء يعرفك في الشدة واذا سألت فاسأل الله واذا استغنت فاستغن بالله
قد جف القلم عاها وكان فلان الخلق جميعا أرادوا ان تقوم لبشي لم يقضه الله تعالى لم يقدروا عليه
وان أرادوا ان يضروك بشي لم يكتبه الله عليهم لم يقدروا عليه واعلم ان في الصبر على ما تكره خيرا
كثيرا وان النصر مع الصبر وان الفرج مع الكربة وان مع العسر يسرا وله ألفاظ أخر وهو حديث
جليل أفرد به بعض علماء الحنابلة بتصنيف مفرد فانه اشبه على وصايا جليلة والمراد من قوله احفظ
الله أي حنوده وعهوده وأوامره ونواهيه وحفظ ذلك هو الوقوف عند الأمر بالامتنان وعند
نواهيه بالاجتناب وعند حدوده أن لا يتجاوزها ولا يتعدى ما أمر به الى ما نهى عنه فيستدل في ذلك
فعل الواجبين كلها وترك المتهيات كلها وقال تعالى والحافظون لحدود الله وقال هذا ما توعدون

لكل أو اب حفيظ فسر العلماء الحقيقة بالحافظ لا أو امر الله وفسر بالحافظ لذو به حتى يرجع منها
 فأمر صلى الله عليه وآله وسلم بحفظ الله يدخل فيه كل ما ذكر وتفاصيلها واسعة وقوله تجده
 أمامك وفي اللفظ الآخر يحفظك والمعنى متقارب أي تجده أمامك بالحفظ للشمس شرور الدارين
 جواء وفافاس باب وأوفوا بعهدي أوف بعهدي كما يحفظه في دنياه عن غشيان الذنوب وعن كل أمر
 مرهوب ويحفظ ذريته من بعده كما قال تعالى وكان أبوهما صالحا وقوله فاسأل الله أمر بافراد
 الله تعالى بالسؤال واتزال الحاجات به وحده وأخرج الترمذي مر فوعا سألوا الله من فضله فان
 الله يحب أن يسأل وفيه من حديث أبي هريرة مر فوعا من لا يسأل الله يغضب عليه وفيه أن الله
 يحب المؤمنين في الدعاء وفي حديث آخر يسأل أحدكم كرب حاجته كلها حتى يسأل الله شفعه إذا
 انقطع وقد بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من الصحابة على أن لا يسألوا الناس شيئا منهم
 الصديق وأبو ذر ووثبان وكان أحدهم يسقط سوطه أو يسقط خنطام ناقته فلا يسأل أحدا
 أن يناله وإفراد الله تعالى بطلب الحاجات دون خلقه يدل له العقل والسمع فان السؤال بذل له
 الوجه وذله لا يصلح الله تعالى لأنه القادر على كل شيء الغنى مطلعا والعباد بخلاف هذا وفي صحيح
 مسلم عن أبي ذر رضى الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم حديث قدسي فيه عبادي لو أن أولكم
 وآخركم وأنسكم وجنكم فاموا في معبود واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مستلته ما نقص
 ذلك مما عندى إلا كما ينقص الخيط إذا غمس في البحر وزاد في الترمذي وغيره وذلك باني جواد
 واجد ما جدد فعل ما أريد عطائي كلام وعذابي كلام إذا أردت شيئا فأنتمأ قول له ~~كن~~ فكون
 وقوله إذا استعنت فاستعن بالله ما خوذ من قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تمشوا في الأرض
 صلى الله عليه وآله وسلم إن يستعين بالله وحده في كل أمر وأي أفرع ما لا يستعانة على ما ترده وفي
 افراده تعالى بالاستعانة فائدتان الأولى أن العبد عاجز عن الاستقلال بنفسه في عمل الطاعات
 والثاني أنه لا معين له على مصالح دينه ودينه لا الله عز وجل فغن أعانه الله تعالى فهو له مانع ومن
 خذله فهو المخذول وفي الحديث الصحيح امرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز وعلم صلى الله
 عليه وآله وسلم العباد أن يقولوا في خطبة الحاجة الحمد لله نستعينه وعلم معاذ أن يقول دبر الصلاة
 اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك قال العبد أحوي شئ إلى مولاه في طلب اعاقته على
 فعل المأمورات وترك المحظورات والصبر على الممدورات قال يعقوب عليه السلام في الصبر على
 المقدورات والله المستعان على ما تصفون وما ذكر من هذه الوصايا النبوية لا ينافي القيام بالاسباب
 فانها من جملة سؤال الله والاستعانة به فان من طلب رزقه بسبب من أسباب المعاش المأذون فيها
 رزق من جهته فهو منه تعالى وإن حرم فهو لمصلحة لا يعلمها ولو كشف العطاء علم أن الحرمان خير
 من العطاء والكسب المدح المجبور فاعله عليه هو ما كان لطلب الكفاية له ولين يعوله أو الزائد
 على ذلك إذا كان بعده لقرض محتاج أو صلة رحمه أو عانة طالب علم أو نحوه من وجوه الخير لاغير
 ذلك فانه يكون من الاشتغال بالدينا وفتح باب محبة الذي هو رأس كل خطيئة وقد ورد في الحديث
 كسب الحلال فرضة أخرجه الطبراني والبيهقي والقضاعي عن ابن مسعود مر فوعا وفيه عباد
 ابن كثير ضعيف وله شواهد من حديث أنس عند الديلي طلب الحلال واجب ومن حديث
 ابن عباس مر فوعا طلب الحلال جهاد رواه القضاعي ومثله في الحلية عن ابن عمر قال العلماء

الكسب الحلال مندوباً وواجباً للعالم المشتغل بالتدريس والمحاكم المستغفرة وقتاً وقاته في
 إقامة الشريعة ومن كل من أهل الولايات العامة كالامام فترك الكسب بهم أولى لمناجيتهم
 الاث. قال عن القيام عايم فيه ويرزقون من الاموال المعدة للمصالح (وعن سهل بن سعد
 رضى الله عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله دلني على عمل
 اذا عملته أحبني الله وأحبنى الناس فقال انزل في الدنيا يحبك الله وازده فباع عند الناس يحبك
 الناس رواه ابن ماجه وغيره وسنده حسن) فيه خبر عن عمرو القرشي جمع على تركه ونسب
 الى الوضع وقد أخرج أبو نعيم في الحلية من حديث مجاهد عن أنس بن مالك قال قال الله لم يثبت
 معاصي مجاهد عن أنس وقد روى مرسله وقد حسن التوروى الحديث كانه لشواهد والحديث
 دليل على نرف الرعد وفضله وان يكون حيا لخدمة الله تعالى لخدمة الله ونسب الناس له لان من
 زهد (١) فها هو عند الناس أحوه لانها جعلت الطباع على امتثال من أنزل بها لخلق من جاءه
 وطمع فبما أياهم وفيه انه لا بأس بطلب حجة العباد والذى فيما يكسب ذلك بل هو مندوب
 اليه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا تزمنوا حتى تتباهوا أو أرضد صلى الله عليه
 وآله وسلم الا شاء السلام فانه من جواب الحجة والى التهادي ونحو ذلك (وعن سعد بن أبي
 وقاص رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله يحب العبد
 التقي العتيق الخلق أخرجه مسلم) فسر العلماء بحجة الله تعالى لعبد ما ان ارادته الخيرة وهدايته
 ورجوه وتفضل ذلك بنفس الله تعالى والتقى هو الاتقى بما يحب عليه المحتجب لما يحرم عليه
 والعنى هو غنى النفس عن العنى المحبوب قال صلى الله عليه وآله وسلم ليس العنى بكثرة العرض
 ولكن العنى غنى النفس وأشهر عياص الى ان المراد به غنى المال وهو محقق والحق بانها لا تهم
 راقاه أى الخامل المنقطع الى عبادة الله تعالى والاستعمال بما ورثه من موطئه بعض رواه مسلم
 بالخاء المهملة ذكره القاضى عياض رحمه الله تعالى والمراد به الوصول للرحم القطع لهم ولغيرهم
 من الدنيا وفيه دليل على تقبل الاعتزال وترك الملاط بالناس (وعن أبي هريرة رضى
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حسب الام المرتكة ما لا يعنيه) أى
 بهم من عذابه يعنوه ويعنيه أهمه (رواه الترمذى وقال حسن) هذا الحديث من جملة ما يروى
 النبوة به من الاقوال كروى ابن ماجة ابراهيم عليه السلام من عند كلاً من غزاه
 كلاءه الاذبا يعنيه ومن الاعمال فيدرج في منزلة التوسع في الدنيا وطلب المناسبات والزيادة
 وحب المحبة والمثالة وغير ذلك مما يحتاج الى فيه صلاح دينه وكفايته من دنياه وأما اشتغال
 العلماء بالمال ائله افضلية قيل ان ليس من الاشتغال بما لا يعنى بل هو ما يجرون فيه لانهما
 عرفوا من الاحاديث النبوية انه في آخر الزمان يقل العلم وينشوا للجهل اجتهاد في ذلك بل في
 من الزمان ومن يأتي من امة يداخا من المعرفة الاحكام مع غزاهم عن البحث فاهم ابعوا
 القرائح وخرجوا التامير وقدروا التقادير والاعمال بالنيات قلت لا يخفى ان تخريج القرائح
 وتقدير التقادير ليس من العلم المحمود لان غاية أقوال الخرح من أقوال المجتهدين ليست أقوالا
 لهم ولا أقوالا للغير من جوار لا يحتاج لها والعمل امسك ان اذليست لغايل اذ القائل بها
 ليس بعمد ضرر وقد لا يقدرا لانهما غايل مجتهد رذل وافرض ان الخرجين ليسوا بمجتهدين وأما

(١) قال الامام الشافعى
 رضى الله عنه في الزهد فيما
 عند الناس
 ومن يأمن الدنيا فاقى طعتها
 وسقى الساعية واعذابها
 وما هي الا جيفة مسقية
 عليها كلاب همهن اجثذابها
 فان نجثذابها كنت سلبا لاهلها
 وان نجثذابها فاعز عند كلابها
 اه أبو تراب

تقدير التقادير فانه قسم من التقادير انما هو ما يقدر أنه يجب عنه بأقوال المخرجين وفي كلام علي عليه السلام العلم نقطة كثرة الجاهلون بل هذه الموضوعات في التقادير كانت مضرة للنظر في الكتاب والسنة شغلت الناظر عن الظرفين مما نيل بركنه ما قطعوا الاعمار في تقريره التقادير وقد أشبع الكلام على ذلك وعلى ذم الاشتغال بطوائف من أئمة التحقيق وإن كان الاشتغال بها قد عم كل فريق وما أحق هذه التقادير والتقاريع المبنية على مجرد الرأي ومحض الآراء بالاحراق والتصريق حتى لا يبقى على وجه البسطة غير أسنة المطهرة وغير هذا الكتاب العزيز الأصل العريق وبالله التوفيق (و) وعن المتقدم من معديكرت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من البطن فإنه إن شبع منه فاعل لا محالة وفي لفظ ابن ماجه فان غلت ابن آدم نفسه فثلاث الطعامة وثلاث الشراب وثلاث نفسه والحديث دليل على ذم التوسع في المأكول والشبع والامتلاء والاخبار عنه بأنه شرب لبنائه من الفساد الدينية والدنية فان فضول الطعام مجلبة للاستقام وممنطة عن القيام بالأحكام وهذا الارشاد الى جعل الاكل ثلث ما يدخل المعدن يتعد منه البدن الغذاء وتنفع به القوى ولا يتولد عنه شيء من الادواء وقد ورد من الكلام النوي شيء كثير في ذم الشبع فصد أخرج الزوارق بأسنادين أحدهما راجع له ثقات مرفوعاً باللفظ **«من الناس شعبا في الدنيا أكثرهم جوعاً يوم القيامة قاله صلى الله عليه وآله وسلم لا بي حقيقة لما تجشأ قال غملا ثلاث بطي منذ ثلاثين سنة وأخرج الطبراني بأسناد حسن أهل الشيع في الدنيا هم أهل الجوع غدا في الآخرة زاد البيهقي الدنيا سبعين المؤمن وجنة الكافر وأخرج الطبراني بسند جيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً عظيم البطن فقال يا صبيعه لو كان هذا في غير هذا المكان خير لك وأخرج البيهقي واللفظ له وأخرجه الشيخان مختصر البيهقي يوم القيامة بالظلم الطويل الأكل والشرب فلا يزال عند الله **«يا جوعه افروا ان شئتم فلا تقيم لهم يوم القيامة وزاد وأخرج ابن أبي الدنيا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أصابه جوع ما فعمد الى حجر فوضعه على بطنه ثم قال ألا رب نفس طامعة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة ألا رب بكرم لنفسه وهو لاهم مني ألا رب مهين لنفسه وهو لها مكرم وصح حديث من الاسراف أن تأكل كلما شئت وأخرج البيهقي بأسناد فيه ابن لهيعة عن عائشة رضي الله عنها رأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أكلت في اليوم مرتين فقال يا عائشة أما تحبين ان لا يكون لك الشغل الا جوفك الاكل في اليوم مرتين من الاسراف والله لا يحب المسرفين وصح كذا واشربوا والبسوا في غير اسراف ولا تجشأ وأخرج ابن أبي الدنيا والطبراني في الأوسط مسكون رجال من أمتي يأكلون ألوان الطعام ويشربون ألوان الشراب ويلبسون ألوان الثياب ويتشدقون في الكلام فاولئك شرار أمتي وقال لقمان لابنه يا بني اذا امتلأت المعدة نامت الفكرة ونسيت الحكمة وقعدت الاعضاء عن العبادة وفي الخلوع الطعام فواته وفي الامعاء مفساد ففي الجوع صفاء القلب وإيقاد القرحة وتقاد البصيرة فان الشبع يورث البلاء ويعمي القلب ويكثر البصارات في المعدة والماغ كشبه السكر حتى يحتوى على معادن الفكر فنقل القلب بسببه عن الجريان في الافكار ومن فواته كسر شهوات المعاصي كلها والاستيلاء****

على النفس الامارة بالسوء فان منشأ المعاصي كلها الشهوات والقوى ومادة القوى الشهوات
والشهووات لا محالة الاطعمة فتقليلها يضعف كل شهوة وقوة وانما السعادة كلها في ان يملك الرجل
نفسه والشقاوة كلها في ان تملكه نفسه قال ذو النون ما شبت خط الاعصيت أو همت بمحبة
وقالت عائشة رضي الله عنها أول دعة حدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشبع
ان القوم لما شبت بطونهم جهت بهم نفوسهم الى الدنيا يقول الجوع خزائن من خزائن الله
تعالى وأول ما تنفتح بالجوع شهوة الفرج وشهوة الكلام فان الجائع لا يقهره عليه شهوة فتفول
الكلام فيقتلص من آفات اللسان ولا تحرك عليه شهوة الفرج فيقتلص من الوقوع في الحرام
ومن فوائد قلة النوم فان من أكل كثيرا شرب كثيرا فنام وفي كثرة النوم خسران الله ابرين وفوات
كل منفعة دينية ودنيوية وعد الفرائض في الاحياء عشر فرائد لتقليل الطعام وصد عشر مقاسد
للتوسع منه فلا ينبغي للعبد ان يعود نفسه ذلك فانها عيل به الى الشر ويصعب تداركها ويريضها
من أول الامر على السداد فان ذلك أهون له من أن يجيرته على القساد وهذا أمر لا يحتمل الاطالة
اذهو من الامور العبرية التي قد جربها كل انسان والتجربة من أقسام البرهان (وعر أنس
رضي الله عنه قال قال الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل بني آدم خطاؤون) أي كثير الخطا اذ
هو صيغة مبالغة (وخبر الخطاين التوابون) أخرجه الترمذي وابن ماجه وسنده قوي (والحديث
دال على انه لا يخاف من الخطيئة انسان لما جبل عليه هذا النوع من الضعف وعدم الاقبال لولا
في فعل ما اليه دعاه وترك ما عنده مناه ولكنه تعالى بلطفه فتح باب التوبة لعباده وأخبر ان خبر
الخطاين التوابون المكثرون والقوة على قدر كثرة الخطا وفي الاحاديث أدلة على ان العبد اذا
عصى وتاب تاب الله عليه ولا يزال كذلك ولن يهلك على الله الا هالك وقد خص من هذا العموم
يحيى بن زكريا عليه السلام فانه قد ورد انه ما هم بخطيئة وروى انه لقيه ابلوس ومعهما ليق من
كل شيء فسأله عنها فقال هي الشهوات التي أصيب بها بن آدم فقال هل لي فيها شيء قال ربما شبت
فستغفلنا عن الصلاة والذكر فقال هل غير ذلك قال لا قال الله على أن لا أملا بغيري من طعام أبدا
فقال ابلوس لله على أن لا أنصح مسلما أبدا (وعر أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم الصمت حكمة وقيل فاعله أخرجه البيهقي في الشعب بسند ضعيف وصح انه
موقوف من قول لقمان الحكيم) وسببه أن لقمان دخل على داود عليه السلام فراه يسرد درعا
لم يكن رآه قبل ذلك فجعل يتجسس عما رأى فاراد ان يسأله عن ذلك فغتمته حكيمته عن ذلك فترك ولم
يسأله فلما فرغ قام داود ولبسها ثم قال نعم الدرع للعرب فقال لقمان الصمت حكمة الحديث
وقيل تردد اليه سنة وهو يريد ان يعلم ذلك ولم يسأله وفيه دليل على حسن الصمت ومدحه والمراد
به عن فضول الكلام وقد وردت عدة أحاديث الدالة على مدح الصمت ومدحه المقلوا والشعراء
وفي الحديث من صمت شحا وقال عقبة بن عامر قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما الجباة قال
أمسك عليك لسانك الحديث وقال صلى الله عليه وآله وسلم من تكفل لي بما بين يدي ورجليه
أتمكفل له بالجنة وقال معاوية صلى الله عليه وآله وسلم أنوا خبعا تقول قال شككت أملك وهل
يكب الناس على منائرهم الاحصاء لسنهم وهل صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت والاحاديث فيسوة واسعة جدا والآن من السلف كذلك

واعلم ان فضول الكلام لا تنصرف للمهم محصور في كلب الله تعالى حيث قال لا خير في كثير من
 نجواهم الا من امر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس وأقانه لا تنصرف فعد منها الخوض
 في الباطل وهو الحكاية للمعاصي من مخالفة النساء ومحال النحر ومواقف القساق وتتم
 الاغنياء ويجبر المملوك وهو اسمهم المذمومة أو سوء الهم المكر وهمة فان كل ذلك مما لا يحل الخوض
 فيه فهو هذا حرام ومنها الغيبة والتمية وكفى بها أهلاً كافي الدين ومنها المرء والمجادلة والمزاج
 ومنها الذمومة والسب والغش وبذاءة اللسان والاستمراء بالناس واللعن والسخرية والكذب
 وقد عد الغزالي في الاحياء عشرين آفة وذكر في كل آفة كلاماً بسيطاً حسناً وذكر علاج
 هذه الآفات

• (باب التهيب من مساوي الاخلاق) •

• (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها المسلمون ان
 الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث أنس رضي
 الله عنه نحوه) أيكم خضير منصوب على التحذير والتحذير منه الحسد في الحسد أحاديث وآثار
 كثيرة ويقال كان أول ذنب عصى الله به الحسد فإنه أمر ابليس بالسجود لا تم فسد فامتنع
 عنه فغصى الله تعالى فطردوه فمن طرده كل بلاء وقتة عليه وعلى العباد والحسد لا يكون الا على
 نعمة فإذا أنعم الله على أخيك نعمة فلك فيها حالتان احدهما ان تذكر تلك النعمة وتحببها
 وهذه الحالة تسمى حسداً الثانية ان لا تحبب زوالها ولا تكره وجودها ودوامها ولكنك تريد
 لنفسك مثلها فهذا يسمى غبطة فالاول حرام على كل حال الا نعمة على كافر أو فاجر وهو يستعين
 بها على تهيج النفس وافساد ذات البين واذاء العباد فهذه لا يضرك كراهتها لها ولا يحبب
 زوالها فانك لم تحبب زوالها من حيث هي نعمة بل من حيث هي آفة للقساد ووجه تقرير الحسد
 ما علم من الاحاديث انه يسقط تقدر الله وحكمته في تنضيل بعض عبادته على بعض ولذا قيل

أقل لمن كان لي حاسدا • أتدري على من أسأت الادب

أسأت على الله في فعله • كأنك لم ترض لي ما وهب

ثم الحاسدان وقع له الخاطر بالحسد فدفعه وجاهد نفسه في دفعه فلا اثم عليه بل لعنه ما جوفى
 مجاهدة نفسه فالحسد في زوال نعمة المحسود فهو باغ وان لم يسع ولم يظهره فان كان لمائع العجز
 بحيث لو أمكنه لفعل فهو مأزور وان كان المنع له من ذلك القوى فقد يعذر لانه لا يستطيع دفع
 الخواطر النفسانية فيكفيه في مجاهدتها ان لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها وفي الاحياء فان
 كان بحيث لو ألقى الامر اليه وورد الى اختياره لسي في ازالة النعمة عنه فهو حاسد وحسدا
 مذموم وان كان نزعته التقوى عن ازالة ذلك فيعني عنه ما يجده في نفسه من ارتباجه الى زوال
 النعمة عن محسودهمهما كان كل واحد منهما من نفسه بعقله ودينه وهذا التفصيل يشير اليه
 ما أخرجه عبد الرزاق من فروع ثلاث لا يسلم منهن أحد الطيرة والظن والحسد قيل فما أخرج
 منها يا رسول الله قال اذا نظرت فلا ترجع واذا ظننت فلا تحقق واذا حسدت فلا تبغ وأخرج
 أبو نعيم كل ابن آدم حسود ولا يضرك حاسدا احسب ما لم يشكك به اللسان أو يعمل باليد وفي معناه

أحاديث لا تحلو عن مقال وفي الزواجر لابن حجر الهيتمي ان الحسد من اقرب وهي اما محبة زوال
نعمة الغير وان لم تنقل الى الحاسد وهذا نعمة الحسد أو مع انتقالها اليه أو انتقال مثلها اليه والا
أحب زوالها لئلا يتميز عليه أو لا مع محبة زوالها وهذا الاخير هو المقصود من الحسد ان كان
في الدنيا والمطلوب ان كان في الدين انتهى وهذا القسم الاخير يسمى غيرة فان كان في الدين فهو
المطلوب وعليه حمل ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل والنهار
ورجل آتاه الله مالا فهو يترقب منه آتاء الليل والنهار والمراد انه يقارع عن اتصفيهما بين الصفتين
فيقتدي به محبة لساوئك في هذا المسلك ولعل قسمته حد المجاز والحديث دليل على تقرير
الحسد وانهم من الكثرة اذ اكل الحسنة فقد أحبطها ولا يحبط الا الكثرة ونسبة الاكل
اليه مجاز من باب الاستعارة وقوله كأننا كل النار الحطب تحقيق لذهاب الحسنة بالحسد كما
يذهب الحطب بالنار ويتلشى جرمه واعلم ان دواء الحسد الذي يزيله عن القلب معرفة الحاسد
انه لا يضر بحسده المحسود في الدين ولا في الدنيا وانه يعود وبال حسده عليه في الدارين اذ لا تزل
نعمة بحسده قط والالتيققة نعمة على أحد حتى نعمة الايمان لان الكفار يحبون زواله عن
المؤمنين بل المحسود يقع بحسنة الحاسد لانه مفلوم من جهة سيما اذا أطلق لسانه بالانتقاص
والقبية وهتك السر وغيرهما من أنواع الايذاء فيلقى الله مفلسا من الحسنة تضر ومامن نعمة
الاخرة كما حرمت نعمة سلامة الصدر وسكون القلب والاطمئنان في الدنيا فاذا تأمل العاقل هذا
عرف انه يجب لنفسه بالحسد كل غم ونكد في الدنيا والاخرة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس الشديد بالصرعة) بضم الصاد المهملة وقع الراء
وبالعين المهملة على زنة حمزة مبيغة مبالغة أي كثير الصرع لغيره (انما الشديد الذي يملك نفسه عند
الغضب منفق عليه) المراد بالشدة شدة القوة المعنوية وهي مجاهدة النفس واما كما
عند الشمر ومنار عنها البوارح للالتقام من أغصانها فان النفس في حكم الاعداء اذ كثيرين
وغلبتها عانت شهية في حكم من هو شديد القوة في غلبة الجماعة لكثيرين فيميار يدونه منه وفيه
اشارة الى ان مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو لانه ملى الله عليه وآله وسلم جعل الذي يملك
نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة وحقيقة الغضب حكمة النفس الى خارج الحسد لارادة
الانتقام والحديث ارشاد الى أن من أغضه أمر وأرادت النفس المبادرة الى الانتقام من أغضبه
أر يجاهد حواء بها مما طلبت والغضب غير رفيق لانسان فهو ما قصد أو نزع في غرض مما اشتعلت
نارا الغضب ونارت حتى يحمر الوجه والعنان من الدم لان البشر تتحرك لونها ما رواه ما رواه
اذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه وان كان من فوقه تولد منه انتباض الدم من ظاهر
الجلد الى جوف القلب فيفسق اللون خوفا وان كان على الظفر تد الدم بين انتباض وانتباض
فحمر ويصفر والغضب يترتب عليه تغير الباطن والظاهر كغير اللون والردة في الاطراف
وتخرج الافعال على غير ترتيب واستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حالة غضبه
لسكن غضبه حيا من قبح صورته واستحالة خلقته هذا في الظاهر وأما في الباطن فقبضه أشد من
الظاهر لانه لو انسحق في قلب وانصار السوء على اختلاف أنواعه بل قبح باطنه متقدم على تغير

ظاهرة فأن تقير الظاهر فترقب الباطن فتظهر على اللسان بالنفس والشعر وتظهر في الأفعال
بالضرب والقتل وغير ذلك من المفاسد وقد ورد في الأحاديث وأمر هذا الماء فخرج ابن عسار
موقوفا الغضب من الشيطان والشيطان خلق من النار والماء يطفى النار فإذا غضب أحدكم
فليغتسل وفي رواية فليتوضأ أو يخرج ابن أبي الدنيا مرفوعا إذا غضب أحدكم فقال أعوذ بالله
سكن غضبه وأخرج أحمد مرفوعا إذا غضب أحدكم فليست وأخرج أحمد وأبو داود وابن
حبان مرفوعا إذا غضب أحدكم فليجلس فإن ذهب عنه الغضب وإلا فليصم وأخرج أبو الشيخ
مرفوعا الغضب من الشيطان فإذا وحده أحدكم فاعلم فليجلس وإن وجدته جالسا فليصم
واللهي متوجه إلى العصب على غير الحق وقبيل البخاري باب ما يوزن من الغضب والثلاثة لأم
الله تعالى وقد قال تعالى جاهد الكفار والمنافقين واعلم عليهم وذكر خمسة أحاديث في كل منها
غضبه صلى الله عليه وآله وسلم في أسباب مختلفة موجهة إلى أن كل ذلك كان لأمرة الله تعالى
وطهار الغضب فيه من صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أوكد وقد ذكر الله تعالى في موسى وغضبه
لما عبد البعل وقال ولماسكت عن موسى الغضب (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظلم ظلمات يوم القيامة متفق عليه الحديث من أدله تحريم
الظلم وهو يشمل جميع أنواعه سواء كان في نفس أو مال أو عرض في حق مؤمن أو كافر أو فاسق
والأخبار عنه بأنه ظلمت يوم القيامة عقب ثلاثة أقوال قيل هو على ظاهره فيكون ظلمات على
صاحبه لا يمدى يوم القيامة سيما لا حيث يسي نور المؤمنين يوم القيامة بين أيديهم وبأيمانهم
وتبيل أنار يد الظلمات الشدا تدويه فسر قوله تعالى قل من ينصركم من ظلمات البر والبحر أرى
من شدا تدوها وقيل أنه كآبة عن النكال والعقوبات (٢) وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة واتقوا الشح فإنه أهلك من
كان قبله كم أخرجهم مسلم في الشح وفي التفرقة مابين البخل أقوال قيل في تفسير الشح أنه
أشد من البخل وأبلغ من المسع من البخل وقيل هو البخل مع الحرص وقيل البخل في بعض الأمور
والشح عام وقيل البخل المال نه صفوا الشح بالمال والمهر وفوقيل الشح الحرص على ما ليس عنده
والبخل عما عنده وقوله فاه أهلك من كان قبلكم يحتمل أنه يريد الهلاك الذي يؤول إليه المفسر بما بعده
في تمام الحديث وهو قوله جلهم على أن سقوا دماءهم واستحلوا محارمهم وهذا ذلك الذي يؤول
والحاصل لهم هو مصهم على حفظ المال وجعله وازدياده وصاته عن ذهابه في البقعات فضعوا إليه
مال الغرم صانته ولا يدرك مال الغد إلا بالحرب والغضبية المفضية إلى القتل واستحلال المحارم
ويحتمل أن يراد به الهلاك الأخرى فإنه يتفرع عما أقره من ارتكاب هذه الظالم والظاهر جله
على الأمرين وأعلم أن الأحاديث في ذم الشح والبخل كثيرة والآيات القرآنية كقوله تعالى الذين
يصلون ويأمرون الناس بالبخل ومن يبخل فاعلم بالبخل عن نفسه ولا تحسن الذين يبخلون بما آتاهم
الله من فضله هو خير لهم بل هو شر لهم ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون وفي الحديث ثلاث
مهلكات شح مطاع وهوى متبع وإعجاب كل ذي رأى برأيه أخرجه الطبراني في الأوسط وغيره زيادة
وفي الدعاء السبوي اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن إلى قوله والبخل أخرجه الشيخان وقال صلى
الله عليه وآله وسلم شرماني الرجل شح هالع وجبن خالع أخرجه البخاري في التاريخ وأبو داود

(١) قال تعالى ولما رجع
موسى إلى قوم غصبان أسفا
وقال ولما سكت عن موسى
الغضب اه

عن أبي هريرة مرفوعا والآثار فيه كثيرة فان قلت وما حقيقة البخل المنموم وما من أحد الا
وهو يرى من نفسه انه غير بخيل ويرى غيره بخيلا ويرى بما صدر فعل من انسان فاخلف فيه
الناس فيقول جماعة انه بخيل ويقول آخر ون ليس بخيلا فماذا أحد البخل الذي يوجب الهلاك
وما أحد البخل الذي يستحق العبدية صفته السخاوة وثوابها قلت السخى هو من يؤدى ما يجب
عليه والواجب واجبان واجب الشرع وهو ما فرضه الله تعالى من الزكاة والنقبات لمن يجب عليه
اتفاقه وغير ذلك وواجب المروءة والعادة والسخى هو الذى لا يمنع واجب الشرع ولا واجب
المروءة فان منع واحدا منهما فهو بخيل لكن الذى يمنع واجب الشرع أبخل فغن أعطى زكاة ماله
مثلا ونفقة عياله بطيبة نفسه ولا يتيمم الحديث من ماله في حق الله تعالى فهو مخنى والسخاوة في
المروءة ان تترك المضايقة والاستقصا في المحقرات فان ذلك مستعج وبخلف استقباحا بخلاف
الاحوال والالتصاخص وتفصيله يطول فغن أراد استيفاء ذلك واجمع الاحياء للفرز الى رحمة الله تعالى
واعلم ان البخل داهية دوامها انزل الله داء الاول دواء البخل أمر ان الاول حب الشهوات
التي لا يتوصل اليها الا بالمال وطول الامل والثاني حب ذات المال والشغف به ويقانه لديه
فان الدناير مثلا رسول ينال به الحاجات والشهوات فهو محبوب لذلك ثم صار محبوبا بالنفس
لان الموصل الى الذات فينفذ في نفسى الحاجات والشهوات وتفسير الدناير عنده هي المحبوبة
وهذا غاية الضلال فانه لا فرق بين الحجر والذهب الا من حيث انها تقضى به الحاجات فهذا سبب
حب المال وتفرغ عنه الشغ وعلاجه بضدفعه لاج الشهوات القناعة باليسر والصبر وعلاج
طول الامل الاكثر من ذكر الموت وذكر موت الاقران والنظر في ذكر طول تبعهم في جمع المال ثم
ضياعه بعدهم وعدم نفعه لهم وقد يشغ بالمال شفقة على من بعدهم من الاولاد وعلاجه ان
يعلم ان الله تعالى هو الذى خلقهم فهو ربهم ويتطرق نفسه فانه رجا لم يخلفه ابوه فلما تم
يتطرمأعد الله لمن ترك الشغ وبذل من ماله في مرضات الله تعالى ويتطرق في الآيات القرآنية
الحاتة على الجود الماتعة من البخل ثم يتطرق في عواقب البخل في الدنيا فانه لا بد لجامع المال من
آفات تخرجه على رغم نفسه فالسقام خبير كله ما لم يخرج الى حصد الاسراف المنهى عنه وقد ادب
الله تعالى عباده وأحسن الآداب فقال تعالى والذين اذا اتوا بقوا لم يفتروا وكان بين
ذلك قواما تخيار الامور أو ساطها وخلاصته أنه اذا وجد العبد المال آتاه في وجوه المعروف
بالتى هي أحسن ويكون جماعه عند الله أو نقي منه بما هو لديه وان لم يكن لديه مال لزم القناعة
والتكفف وعدم الطمع (وعن محمود بن لبيد) هو محمود بن لبيد بن رافع الانصارى الاشبلى ولد
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحدث عنه أحاديث قال البخارى له حجة وقال
أبو حاتم لا تعرف له حجة وذكره مسلم في التابعين قال ابن عبد البر الصواب قول البخارى وهو
أحد العلماء من سنعت ومبشرين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أخوف
ما أخاف عليكم الشرك الاصر) كنه قبل وما هو فقال صلى الله عليه وآله وسلم (الربا أخرجه
أحدا بسناد حسن) الربا مصدر رآى فاعل ومصدره يأتى على بناء مفاعلة وفعال وهو مهملوز
العين لانه من الروية ويجوز تخفيفها بقلبها ما هو حقيقة لغة ان يرى غيره خلاف ما هو عليه
وشرعا ان يفعل الطاعة وترك المعصية مع ملاحظة غير الله تعالى أو يخبر بها أو يجب أن يطلع

علم المقصد ذي روى من مالاً ونحوه وقد قدمه الله تعالى في كتابه وجعل من صفات المنافقين في قوله **أَوْنِ النَّاسِ** ولا يذرون الله الا قليلاً وقال **فَنَ كَانِ يَرْجُو لِقَاءَهُ** فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادته أحداً وقال **فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِلَى قَوْلِ الَّذِينَ يَمْشُونَ يَوْمَئِذٍ مِمَّنْ لَمْ يَكُنِ لَهُمْ لِقَاءُ اللَّهِ أَكْبَرًا** وفي الحديث القدسي يقول الله تعالى من عمل عملاً أشرك فيه غيري فهو له كراهة وأما من يرى أن ما أغنى الاغنياء عن الشرك واعلم ان الربا يكون بالبدن وذلك باظهار النحول والاصفرار ليوهم بذلك شدة الاجتهاد والحزن على أمر الدين وخوف الآخرة وليلد بالنحول على قلة الاكل ويتشعث الشعر ودرن الثوب يوم ان همه بالدين الهام عن ذلك وأنواع هذا واسعة وهو يرى انه من أهل الدين ويكون بالقول بالوعظ في المواقف ويذكر حكايات المؤمنين ليدل على عنايته باخبار السلف وتجبر في العلم ويتأسف على مفارقة الناس للمعاصي والتأوه من ذلك والامر بالمعروف والنهي عن المنكر بحضرة الناس والربا بالقول لا تنصرف أبوابه وقد تكون المراتب بالاصحاب والاسباع والتلاميذ فيقال فلان متبوع قدوة والربا باب واسع اذا عرفت ذلك فبعض أبواب الربا أعظم من بعض لاختلافه باختلاف أركله وهي ثلاثة المراتب الأولى لاجلها نفس قصد الربا بقصد الربا لا يحصل من ان يكون مجردا عن قصد الثواب أو معصوياً بإرادته أو المعصوب بإرادة الثواب لا يحصل من ان تكون إرادة الثواب أرحم أو أضعف أو مساوية فكانت أربع صور الاولى أن لا يكون قصد الثواب بل فعل الصلاة مثلاً لئلا يراه الناس وإذا انصرف لا يتفعلها وأخرج الصدقة لئلا يقال انه بخيل وهذا أغلظ أنواع الربا وأخبرنا هو عبادة للعباد والثانية قصد الثواب لكن قصد اضيق بحيث انه لا يحمله على الفعل الامرأة العباد ولكن قصد الثواب فهذا كالذي قبله الثالثة تساوى القصدان بحيث لم يستعنه على الفعل المجموعهما ولو خلى عن كل واحد منهما لم يفعل فلهذا اتى صراح قصده وفساده فلهذا يخرج رأساً رأساً لاله ولا عليه الرابعة ان يكون اطلاع الناس من حجاب ومقويات النشاط ولو لم يكن لما ترك العبادة قال القرطبي رحمه الله تعالى والذي تظنه والعلم عند الله تعالى أنه لا يجب أصل الثواب ولكنه يتقصد ويعاقب على مقدار قصد الربا ويثاب على مقدار قصد الثواب وحديث أنما أغنى الاغنياء عن الشرك محمول على ما اذا تساوى القصدان أو كان قصد الربا أرحم وأما المراتب به وهو الطاعة فيقسم الى الربا بأصول العبادات والى الربا بوصافها وهو ثلاث درجات الربا بالامان وهو اظهار كلتي الشهادة وباطنه مكذب فهو بخيل في النار في الدرك الاسفل منها وفي هؤلاء أمر الله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله الآية وقريب منهم الباطنية الذين يظهرون الموافقة في الاعتقاد ويطنون خلافه ومنهم الرافضة أهل التقية الذين يظهرون لكل فريق انهم منهم تقية والربا بالعبادات كما قدمنا هذا اذا كان الربا في أصل المقصد وأما اذا عرض الربا بعد الفراغ من فعل العبادة لم يؤثر فيه الا اذا ظهر العمل لغيره وتحدث به وقد أخرج الديلمي مرفوعاً ان الرجل يعمل عملاً سرافيكه له عنده سرا فلا يزال به الشيطان حتى يتكلم به فيسمى من السر ويكتب علانية فان عادتكلم الثانية محي من السر والعلانية وكتب رباً ما اذا قارن باعث الربا باعث العبادة ثم يندم في أثناء العبادة فاجب البعض من

العلماء الاستئناف لعدم اعتقادها وقال بعض بلغوجيع ما فعله الا التحريم وقال بعض يصح
 لان النظر الى الخواتم كالأول ابتداء بالاخلاص وصحبه الرابن بعد قال القزالي والقولان الآخران
 خارجان عن قياس القسمة وقد أخرج الواحد في أسباب السزول جواب جنس ديب بن
 زهير لما قال لقيت صلى الله عليه وآله وسلم اني اعمل العمل واذا اطلع عليه سرتي فقال صلى الله
 عليه وآله وسلم لا شريك لله في عبادته وفي رواية ان الله لا يقبل ما شور له فيه رواه ابن عباس وروى
 عن مجاهد انه جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني اتصدق وأصل الرحم
 ولا أصنع ذلك الا لله في ذلك في فسرني وأعجب به فلم يقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 شأحق نزلت الآية يعني قوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا الى آخرها فني
 الحديث لا على أن السرور بالاطلاع على العمل ربا ولكنه بعارضة ما أخرجه الترمذي من
 حديث أبي هريرة قال حدثت غريب قال قلت يا رسول الله هنا في بيتي في صلاتي اذ دخل علي
 رجل فاجبني اسأله التي راى علي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أكره ان وفي
 الكشاف عن حديث جندب انه صلى الله عليه وآله وسلم قال له أكره ان أكره السرور وأكره
 العالين وقد رجع هذا الظاهر قوله تعالى ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ
 ما يبتغى قربات عند الله وصلوات الرسول فدل على ان محبة التناصير رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا تنافي الاخلاص ولا تعمدن الرابن يتوكل الحديث الاول بان المراد بقوله اذا اطلع عليه
 سرتي محبة التناصير عليه فيكون الرابن في محبة الله صلى الله عليه وآله وسلم وان لم يخرج العمل عن كونه خالصا
 وحديث أبي هريرة ليس فيه تعرض لمحبة التناصير المطلق عليه وانما هو مجرد محبة الله صلى
 عنه وعمله غيره ويحتمل ان يراد بقوله فيجبني أي يوجب مشاهدة الناس له بالعمل الصالح لقوله صلى
 الله عليه وآله وسلم اتم شهداء الله في الارض وقال القزالي اما مجرد السرور باطلاع الناس اذ لم
 يبلغ أمر بحيث يؤثر في العمل فبعد ان يفسد الصابغة وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آية المنافق (أي علامة نفاقه) ثلاث اذا حدث
 كذب واذا وعد أخلف واذا اتفق خان متفق عليه وقد ثبت عند الشيخين من حديث
 عبد الله بن عمر ربه وهى واذا خصم غرر والمنافق من يظهر الايمان ويطن الكفر وفي الحديث
 دليل على ان من كانت فيه خصلته من هذه كانت فيه خصلته من النفاق فان كانت فيه هذه كلها فهو
 منافق وان كان موقفا صدقا شرايع الاسلام وقد استشكل الحديث بان هذه الخصال قد توجد
 في المؤمن المصدق القائم بشرايع الدين ولما كان كذلك اختلف العلماء في هذه قال النووي
 قال المحققون والاكتون وهو الصحيح المختار ان هذه الخصال هي خصال المنافقين فاذا انفرد
 بها أحد من الصديقين أشبهه بالمنافق فيطلق عليه اسم النفاق مجازا فان النفاق هو اظهار ما يطن
 خلافه وهو موجود في صاحب هذه الخصال ويكون نفاقه في حق من حديثه وعنده واقبته
 وخاصة وعاهده (١) من الناس لانه منافق في الاسلام وهو يطن الكفر قيل ان هذا كان في
 حق المنافقين الذين كانوا في أيامه صلى الله عليه وآله وسلم يتحدثوا بأعيانهم فكذبوا واقتنوا
 على دينهم فخافوا وعدوا في الدين بالنفاق فاختفوا وبخروا في خصوصياتهم وهذا قول سعيد بن
 جبيرة وعطام بن أبي رباح ورجح اليه الحسن بن سعيد ان كان على خلافه وهو مروي عن ابن عباس

اشارة الى رواية في زيادة
 واذا عاهد عنده أبو تراب

وابن عمر رضي الله عنهم وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القاني عياض
واله مال كثير من الفقهاء وقال الخطابي عن بعضهم انه ورد الحديث في رجل معين وكان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لا يواجههم بصريح القول فيقول فلان منافق وانما يشير بأشارته وحكي
الخطابي ان معناه التحذير للمسلم ان يعتاد هذه الخصال التي يخاف عليها منها ان تنفض به الى
حقيقة النفاق وأيد هذا القول بقصة ثعلبة الذي قال تعالى فيه فأعقبهم نفاقا في قلوبهم الى يوم
يلقونه بما آخلفوا الله ما وعده و بما كانوا يكذبون فانه آله خلف الوعد والكذب الى الكفر
فيكون الحديث للتحذير من التعلق بهذه الاخلاق التي تؤهل بصاحبها الى النفاق الحقيقي الكامل
(وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سباب بكسر
السين المهملة مصدره (المسلم فسوق وقتله كفر متفق عليه) السب لغة الشتم والتكلم في
أعراض الناس بما لا يعنى والسباب والتسوق مصدر فسق وهو لغفلة الروح وشرب الخمر من
طاعة الله وفي مفهوم قوله المسلم دليل على جواز سب الكافر فان كان معاهدا فهو أذنبه وقد
نهى عن أذنبه فلا يعمل بالمفهوم في حقه وان كان حربيا جاز سبه اذا حرمته وأما الفاسق فقد
اختلف العلماء في جواز سبه بما هو من تكب له من المعاصي فذهب الاكثر الى جوازه لان المراد
بالمسلم في الحديث الكامل الاسلام والناسق ليس كذلك وبحديث اذ كروا النفاق بمعاينه
حتى يحدروا الناس وهو حديث ضعيف وأما كره أحد وقال البيهقي ليس بشيء فان صح حمل على
فاجر معلن بفسوره أو بآتي بشهادة أو يعتمد عليه فيصاح الى بيان أنه لا يقع الاعتماد عليه
انتهى كلام البيهقي ولكنه أخرج الطبراني في الاوسط والصغير باسناد حسن رجاله موثقون
وأخرجه في الكبير أيضا من حديث معاوية بن حيلة قال خطبهم رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فقال حتى متى ترعون عن ذكر القابض اهتكوه حتى يحدروا الناس وأخرج البيهقي من
حديث أنس باسناد ضعيف من أني جلباب الحيا فلا غيبة له وأخرج مسلم كل أمي معافي الا
الجاهلون وهم الذين جاهروا بما يصيبهم فتهتكوا ما ستر الله عليهم فيحدثون بها بلا ضرورة ولا
حاجة والاكثر يقولون بأنه يجوز أن يقل للناسق فاسق وبامقصد وكذا في غيبته بشرط قصد
النصيحة له وأخبره كيان حاله أو الزجر عن حبيبه لا لقصد الوعة فيه فلا بد من قصد صحيح الآن
يكون جوابا لمن يبدأ بالسب فانه يحوره لا يتصارف لنفسه لقوله تعالى ولن انتصر بعد ظلمه فأولئك
ما عليهم من ميل ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم المتساان ما لا فعلى البادئ لم يعتد المتظالم
أحرجه وسلم ولكنه لا يجوز ان يعتدى عليه به بامر كذب قال العلماء اذا انتصر المسبوب
ستوفى ظلامته و برئ الاول من حقوقه حتى عما ثم الابتداء والاثم المستحق لله تعالى وقيل يرتفع
عنه الاثم ويكون على البادئ اللوم والذم لا الاثم ويجوز في حال الغضب لله تعالى له قوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يذرا نذرا من وفك جاهلية وقول عمر رضي الله عنه في قصة حاطب دعني
أضرب عنق هذا المنافق وقول أسيد لسعد انما أنت منافق تجد دل عن المنافقين ولم ينكر صلى
الله عليه وآله وسلم هذه أقوال وهي محضه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم قتاله كفر دال على
انه يكفر من يقتال المسلم بغير حق وهو ظاهر فمن استحل قتل المسلم أو قاتله لاجل اسلامه وأما اذا
كانت المقاتلة لغير ذلك فاطلاق الكفر عليه محذور ورايه كفر الله مة والاحسان واخوة الاسلام

لا كفر بالحدود أو سماء كفر إلا أنه قد يؤخذ به إلى الكفر لما يحصل من المعاصي من الرين على القلب حتى يعصى عن الحق فقد يصير كفراً وأنه فعل كقول الكافر الذي يقابل المسلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا كم والظن فان الظن أكذب الحديث متفق عليه) المراد من التحذير التصذير من الظن بالمسلم شرا فحوا اجتنبوا كثيرا من الظن والظن هو ما يحظر بالنفس من التجوز المحتمل للصحة والبطالان فيحكم بهو يعمل عليه كذا فسر الحديث في مختصر النهاية وقال الخطابي المراد التهمة ومحمل التحذير والنهي انما هو عن التهمة التي لا سبب لها أو جها إلى التهمة بالفاحشة ولم ينظر عليه ما يقتضي ذلك وقال النووي والمراد التحذير من تحقيق التهمة والاصرار عليها وتقررها في النفس دون ما يعرف ولا يستقر فان هذا لا يكلف به كما في الحديث تجاوزا لله عما تحدث فيه الامة أنفسهم ما لم تتكلم أو تعدل وتقبله عياض عن سفيان والحديث وارد في حق من لم يظهر منه شر ولا خفس ولا فجور أو يقيد اطلاقه حديث احتسروا من الناس سوء الظن أخرجه الطبراني في الاوسط والبيهقي والعسكري من حديث أنس مرفوعا قال البيهقي تفرد به بقيه وأخرج الديلمي عن علي رضي الله عنه موقوفا الخزم سوء الظن وأخرجه القضاعي مرفوعا من حديث عبد الرحمن بن عائذ مرسلا وكل طارقه ضعيفه وبعضها يقوى بعضها ويدل على ان لها أصلا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم أخوك البكري ولا تأمنه أخرجه الطبراني في الاوسط عن عمرو بن داود وعن عمرو بن القعواء وقد قسم الزنجشري الظن الواجب ومنسوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله عز وجل والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين وهو المراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم يا كم والظن الحديث والمندوب حسن الظن عن ظاهره العدالة من المسلمين والخائز مثل قول أبي بكر عائشة رضي الله عنهما انما هما أخوان وأختان لما وقع في قلبه ان الذي في بطن امرأته اثنين ومن ذلك سوء الظن بين الناس بمخالطة الربوب الجاهل بالباطن فلا يجرم سوء الظن به لأنه قد دل على نفسه ومن ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل في هذا كل السوء اتهم ومن هلك نفسه ظنناه السوء الذي غير الظنون التي يجب اجتنابها عما سواها ان كل ما لم تعرف له أماره صحيحة ومبني ظاهر كان حراما واجب الاجتناب وذلك كأهل السوء والصالح ومن أنست عنه الامانة في الظاهر ومقابلته بعكس ذلك كرمعناه في الكشف وقوله فان الظن أكذب الحديث مما حديثنا لا حديث نفس وانما كان الظن أكذب الحديث لان الكذب مخالفة الواقع من غير استناد إلى أماره وقصه ظاهر لا يحتاج إلى اظهاره وأما الظن فيرفع صاحبه انه استند إلى شيء يخفى على السامع كونه كاذبا بحسب الغالب فكلان أكذب الحديث (وعن معقل بن يسار رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من عبد يستريحه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشر رعيته الاحرم الله عليه الجنة متفق عليه) أخرجه البخاري من رواية الحسن وفيه قصة وهي ان عبيدا لله بن زياد عاد معقل بن يسار في مرضه الذي مات فيه وكان عبيد الله عاملا على البصرة في أماره معاوية وولده يزيد أخرجه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال قدم علينا عبيد الله بن زياد أميرا أثره علينا معاوية غلاما سقيا يسفك الدماء صفكا شديدا وفيها معقل المزني فدخل عليه ذات يوم فقال

له الله عما أزاله تصنع فقال له وما أنت وذالك ثم خرج إلى المسجد فقلنا له ما كنت تصنع بكلام
هذا السفيه على رؤس الناس فقال له كلن عندي علم فأجبت أن لا أموت حتى أقول به على
رؤس الناس ثم مرض فدخل عليه عبيد الله يعود فقال له معقل بن يسار أني أحدثك حديثا
معه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من عبد يستريحه الله رعية فلم يحطها بنصحة
ليرح رائحة الجنة ولا فطر رواية المصنف أحدروا بنى مسلم وأخرج مسلم ما من أمير على أمر
المسلمين لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم الا لم يدخل معهم الجنة ورواه الطبراني وزاد كجهه نفسه
وأخرج الطبراني باسناد حسن ما من امام ولا وال بات ليلة سودا سأل الرعية الاحرم الله عليه
الجنة وعرفها يوجد يوم القيامة من مسيرة سبعين عاما وأخرج الحاكم وصححه من حديث أبي
بكر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولي من أمر المسلمين شيئا فأمرهم
أحدا محبا بآفة عليه لعنة الله لا يقبل الله منه صر قالوا لا حتى يدخل جهنم وأخرجه أحد
وأخرج الحاكم أيضا وصححه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من استعمل رجلا على عصاة وفيهم من هو أرضى لله تعالى منه فقد خان الله
ورسوله والمؤمنين وفي اسناده واه الا ان ابن عمر وثقه وحسن له الترمذي أحاديث والراعي
هو القائم بمصالح من يرعاه وقوله يوم يموت مراده أنه يذكر الموت وهو تأمر لرعيته غير تأنيب من
ذلك والغش بالكسر ضد النصح ويتحقق غشه لهم بظلمهم بأخذ أموالهم وسفك دماهم
وانتهال أعراضهم واحتجابهم عن خلفهم وحاجتهم وجبسه عنهم ما جعله الله تعالى لهم من مال
الله تعالى المعين للمصارف وترك تعريضهم عما يجب عليهم من أمر دينهم ودنياهم وأعمال الحدود
وردد اهل الفساد واضاعة الجهاد وغير ذلك مما فيه مصالح العباد ومن ذلك توليهم لمن لا يحوط لهم
ولا يراقب أمر الله تعالى فيهم وتوليته من غيره أرضى الله منهم مع وجوده والاحاديث دالة على
تحريم الغش وأنه من الكافر لو ردد الوعيد عليه بعينه فان تحريم الجنة هو وعيد الكافر ين في
القرآن كما قال تعالى فقد حرم الله عليه الجنة وهو على أهل الكفا في
النار واضح وقد جله من لا يرى خلافا أهل الكفا في النار على الزجر والتغليب قال ابن بطال هذا
وعيد شديد لا ثمة الجور في ضيق من استرعاه الله وأتاهم وظلمهم فقد توجه اليه الطلب بظلم
العباد يوم القيامة فكيف يقدر على الفعل من ظلم أمة عظيمة ومعنى حرم الله عليه الجنة أي أنه قد
عليه الوعيد ولم يرض عنه المظالمين (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فاشق عليه أخرجه مسلم) شق عليهم
أدخل عليهم المشقة أي المضرة والدعاء عليه منه صلى الله عليه وآله وسلم بالمشقة خبر من جنس
الفعل وهو عام لمشقة الدنيا والآخرة وعامة من ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فرفقه ورواه
أبو عوانة في صحيحه بلفظ ومن ولي منهم شيئا فشق عليهم فعليه به الله فقالوا يا رسول الله ما جعله
الله قال لعنته والحدوث دليل على انه يجب على الوالي تيسير الامور على من وليهم والرفق بهم
ومعاملتهم بالعرف والصفح وإيثار الرخصة على العزيمة في حقهم لئلا يدخل عليهم المشقة ويقبل
بهم ما يجب أن يفعل الله تعالى به (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا قاتل أحدكم أي غيره كما يدل له فاعل (فليجتنب الوجه من تلق عليه)

في رواية اذا ضرب أحدكم وفي رواية فلا يلطم الوجه الحديث وهو دليل على تحريم ضرب الوجه
 وأنه بقي فلا يضرب ولا يلطم ولو في جرح من الحدود الشرعية ولو في الجهاد ذلك لأن الوجه لطيف
 بجميع المحاسن وأعضاءه لطيفة فنبهوا كثر الادراك بها فقد يظلمها ضرب الوجه وقد ينقصها
 وقد تشين الوجه والشين فيه فاحش لأنه يبرز ظاهر لا يمكن ستوه ومتى أصابه ضرب لا يسلم غالباً
 من شين وهذا النهي عام لكل ضرب ولطم من نادياً وغيره (١) وعنه) أي عن أبي هريرة رضي
 الله عنه (أن رجلاً قال لرسول الله أوصني قال لا تغضب فرد مراراً قال لا تغضب أخرج
 البخاري) جافى رواية أحمد تفسيره بأنه جارية الجيم ابن قدامة وجاء في حديث أنه مغيبة ابن
 عبد الله الشنقي قال قلت لرسول الله قل لي قولاً أسمع وأقل قال لا تغضب ولك الجنة وورد
 عن آخرين من الصحابة مثل ذلك والحديث يهي عن الغضب وهو كما قال الخطابي نهى عن
 أسباب الغضب والتعرض لما يجلبه وأما من الغضب فلا يأتي انتهى عنه لأنه أمر جلي
 وقال غيره وقع النهي عما كل من قيل ما يكتب في دفعه بالريضة وقيل هو منى عما نسا
 عنه الغضب وهو الكبر لكونه يقع عند محالة أمر يريد فعله الكبر على الغضب والذي
 يتوابع حتى تذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب وقيل معناه لا تفعل ما يأمرك به
 الغضب قبل وإنما اقتصر على الله عليه وآله وسلم على هذه القطة لأن السائل كان عضوياً وكان
 صلى الله عليه وآله وسلم يفتي كل أحد بما هو أولى به قال ابن التين جمع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم في قوله لا تغضب خير الدنيا والآخرة لأن الغضب يؤل إلى التقاطع ومنع الرفق ويقول إلى
 أن يؤذي الذي غضب عليه بما لا يجوز فيكون قصاصاً فيه انتهى ويحتمل أن يكون من باب
 التنبيه على الأذى في الغضب ينشأ عن النفس والشيطان فمن جاهدتهما حتى يظفهما مع
 ما في ذلك من شدة العالجة فإنه يغير نفسه عن غير ذلك بالاولى وتقدم كلام يتعلق بالغضب
 وعلاجه (٢) وعن خولة الانصار يقرض الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ان رجلاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم البار يوم القيامة أخرج البخاري الحديث
 دليل على انه يحرم على من لم يصدق شيئاً من مال الله تعالى بان لا يكون من المصارف التي عنها
 الله تعالى أن يأخذوا بملكه وان ذلك من المعاصي الموجبة للعار وفي قوله يتخوضون دلالة على
 انه يبيع نفسه منهم زيادة على ما يحتاجون فان كانوا من ولادة الاموال أبيع لهم قدر ما يحتاجون
 لا تسهم من غير زيادة وقد تقدم الكلام في ذلك (٣) وعن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم في يابري عن ربه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انه قال) الرب
 تعالى (بعبادتي حرمت الظلم على نفسي) وأخبرنا أنه لا يفعل في كتابه بقوله وما ربك بظلام
 للعبيد (وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا الحديث أخرجه مسلم) التحريم لغة المنع عن الشيء
 وشراً عما يندفع فاعلم العقاب وهذا غير صحيح إرادته في حقه تعالى بل المراد به أنه تعالى منزّه
 مقدس عن الظلم وأطلق عليه لفظ التحريم لشأبه المنوع بجميع عدم الشيء والظلم مستحيل
 في حقه تعالى لأن الظلم في عرف اللغة التصرف في غير المألوف ومجاوزة الحدود كلاهما محال في حقه
 تعالى لأنه المالك للعالم كله المتصرف بسلطانه في دفعه وجه (٤) وقوله فلا تظالموا كما كيد قوله
 وجعلته بينكم محرماً والظلم جميع عقلاً قرأه الشارع وزاد قبحاً ونوعاً عليه بالعذاب وقد خاب

(١) والسيد رحمه الله
 رسالة في بيان ما يجوز للعمال
 من بيت المال من خليفة
 وغيره اه أبو تراب

(٢) وهذا كلام على تفسير
 آية الحديث الحديث
 والسيد رحمه الله كلام في
 بيان الظلم في حقه تعالى في
 رسالة مستقلة اه أبو تراب

من جل ظلمها غيرها ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أتدرون ما الغيبة ﴾ يكسر الغين المجهمة ﴿ قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكرك أخاك بما يكره قال أفرأيت إن كان في أخيك ما أقول قال إن كان فيه ما تقول فقد اغتبتك وإن لم يكن فقد بهته ﴾ يفتح الموحدة وفتح الهاء من البهتان ﴿ أخرجه مسلم ﴾ الحديث كأنه سبق لتفسير الغيبة المذكورة في قوله ولا يغيب بعضكم بعضا ودل الحديث على حقيقة الغيبة قال في النهاية هي أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه وقال النووي في الإذكار تبعاً للقرآن في ذكر المراء بما يكره سواء كان في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خلقه أو خلقه أو ماله أو والده أو ولده أو وزوجه أو خادمه أو حره أو مطلقته أو عبوسه أو غير ذلك مما يتعلق به كرسوءه سواء ذكر باللفظ أو بالرمز أو بالإشارة قال النووي ومن ذلك التعريض في كلام المصنفين كقولهم قال من يهدي العلم أو بعض من نسب إلى الصلاح أو نحو ذلك مما يفهم السامع المراد به ومنه قولهم عند ذكره الله يعافينا الله يتوب علينا سأل الله السلامة ونحو ذلك فكل ذلك من الغيبة وقوله ذكرك أخاك بما يكره شامل لذكر في غيبته وحضرته وإلى هذا ذهب طائفة ويكون الحديث بياناً لمعناها الشرعي وأما معناها لغة فاشتقاقها من الغيب يدل على أنها لا تكون إلا في الغيبة وروح جماعتها معناها الشرعي موافق لمعناها اللغوي ورواها في ذلك حديثنا مسنداً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ما كرهت أن تواجه به أخاك فهو غيبة فيكون هذا إن ثبت محض الحديث أبي هريرة رضي الله عنه وفتاوى العلماء على هذا فافهم بعضهم بقوله ذكرك العيب بظهر الغيب وأخر بقوله أن يذكر الإنسان من خلقه بسوء وإن كان فيه نعم ذكرك العيب في الوجه سواء لم يفته من الأذى وإن لم يكن غيبة وفي قوله أخاك أي أخاك من دليل على أن غير المؤمن تجوز غيبته وتقدم الكلام في ذلك قال ابن المنذر في الحديث دليل على أن من ليس بأخ كالهدوى والنصراني وسائر أهل الملل ومن قد أخرجته بدعته عن الإسلام لا غيبته وفي التعبير عنه بالأخ جذب المغتاب عن غيبته لمن يغتابه لأنه إذا كان أخاه فالأولى الخوف عليه وعلى مساويه والتأويل لما به لا نشرها بذكرها وفي قوله بما يكره ما يشعر بأنه إذا كان لا يكره ما يعاب به كإهل الخلاعة والمجون فإنه لا يكون غيبة وتحريم الغيبة معلوم من الشرع ومتفق عليه وإنما اختلف العلماء هل هو من الصغائر أو من الكبائر فنقل القرطبي الإجماع على أنها من الكبائر وقد استدلل لكمها بالحديث الثابت إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وذهب الغزالي وصاحب العدة من الشافعية إلى أنها من الصغائر قال الأوزاعي لم أر من صرح أنها من الصغائر غيرها وذهب المهدوي إلى أنها محتملة بناء على أن ما يقطع بكبره فهو محتمل كما تقوله المعتزلة قال الزركشي والجبب من يعدأ كل الميتة كبيرة ولا يعد الغيبة كذلك والله تعالى أمرها بمنزلة كل لحم لا دمي أي ميتة والأحاديث في التحذير من الغيبة واسعة جداً دالة على شدتها وتحريمها وأعلم أنه قد استثنى العلماء من الغيبة أموراً ستة الأولى التظلم فيجوز أن يقول المظلوم فلان ظلمني وأخذني إلى أو أنه ظالم ولكنه إذا كان ذلك شكاً به لمن له قدرة على إزالتها أو تصحيحها ودليله قول هندی شكاً به عليه صلى الله عليه وآله وسلم من أي سفاهة أنه رجل شحيح الثاني الاستعانة على تغيير المنكر به كمن يظن قدرته على إزالته فيقول فلان

فعل كذا فلان فعل كذا فيمكن مجاهر الملعصة الثالث الاستفتاء بان يقول للمفتي
فلان طلبي بكذا اعطيني الى الخلاص منه ودليله انه لا يعرف الخلاص مما يحرم عليه الا بد كز
ما وقع منه الرابع التحذير للمسلمين من الاعتقار به بحسب الرواية والشهود ومن يصدر للتدريس
والافتتاح علم الاهلية ودليله قوله صلى الله عليه وآله وسلم بنس أخوال العشرة وقوله صلى الله
عليه وآله وسلم أمام معاوية فصولك وذلك انها جاءت فاطمة بنت قيس تسأله صلى الله عليه
وآله وسلم وتستشير مؤذ كانه خطب امام معاوية بن أبي سفيان وخطبها أبو جهيم فقال أمام معاوية
فصولك لأماله وأما أبو جهيم فلا يضع عصاه عن عاتقه ثم قال انكبي أسامة الحديث
الخاص ذكر من جاهر بالقص أو بالبدعة كالكاكسين وذوي الولايات الباطلة فيبوزن ذكرهم بما
يجاهرون به دون غيره تقدم دليله في حديث ذكروا الفاجر السادس في التعرف على الشخص
بما قيم من العيب كالأهول والأعرج والأعمش ولا يراد به نقصه وعيبه وجعها ابن أبي شريف
رحمه الله تعالى في قوله

القدم ليس بعبية في ستة • متظلم ومعرى ومخدر
ولظهر فسقا ومستقيم ومن • طلب الاعاق في ازالة منكسر

قلت وهذه السنة الصور ذكرها النووي في شرح مسلم أيضا وتعبه العلامة الشوكاني وأنتكر
جواز الغيبة في الصور المذكرة وأثبت انهم لا يجوز بحال من الأحوال في رسالة مستقلة وهو
الراجح (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لا تحاسدوا ولا تناجسوا) بالميم والشين المجبة (ولا باغضوا ولا تداروا ولا يبع
بالعين المجبهة من البغي وبالهمسة من البيع) (بضم على بعض وكوفوا عباد الله) (١)
منصوب على النداء (أخوابا المسلم أخواب المسلم لا يظلم ولا يخذل ولا يحقره) يخرج حرف المضارعة
وسكون الحاء المهملة وبالفاء فراء قال القاضي عياض ورواه بعضهم لا يحقر بعضهم اليوم بالنسبة
المجبهة وبالفاء لا يغدر بعضهم ولا ينقض أمانته قال والصواب الاول (التقوى ههنا يشير
الى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه
وماله وعرضه أحر جميعهم) الحديث اشتمل على أمور نهى عنها الشارع الاول التحاسد وهو
تفاعل يكون بين اثنين فهو هوى عن حسد كل واحد منهما صاحبه من الجانبين ويعلم منه انتهى
عن الحسن جانب واحد بطريق الاولى لا هذا انتهى عنه مع من يكافئه ويجازيه بحسبه مع
انهم باب وجرم يستغنى عنها فمع عدم ذلك أولى بالتهنى وتقدم تحقيق الحسد الثاني
التهنى عن المجاشعة وتقدم تحقيقها في البيع ووجه التهنى عنها انهم من أسباب العداوة
والبعض لا قدرى بغير هذا اللفظ في الموطن باللفظ ولتافسوا من المناقصة وهي الرقبة في الشيء
ومحبة الاقارب وقال ناست في الشيء مناقصة وقاسا اذا رغبت فيه والتهنى عنها من الرغبة
في الدنيا وأصحابها وظلوا بها والثالث التهنى عن التباغض وهو تفاعل وفيه مافى تحاسدوا
من التهنى عن التباغض في المناقصة والاقارب الاول وهو نهى عن تعاطي أسبابه لان البغض
لا يكون الا عن سبب والتمترعه الى البغض لغير الله فاما ما كانت الله تعالى في وجبه فان
البعض في الله والحبيب في الله من الايمان بل ورد في الحديث حصر الايمان عليها الرابع التهنى

(١) ويحتمل ان يكون منصوبا
على أنه خبر كان واخوابا
بذلك منه اه

عن التدابر قال الخطابي أي لاتهم بجر وافيه بجر أحدكم أخاه مأخوذ من قول الرجل الا ستر دبره
 اذا عرض عنه حين يراه وقال ابن عبد البر قيل للاعراض تدابر لان من أبصر بعض أعراض ومن
 أعرض ولي دبره والمحب بالعكس وقيل معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر ومعنى المستأثر
 مستدبر الله يولي دبره حين يستأثر بشئ دون الآخر وقال المازري معنى التدابر المعادة تقول
 دابرته أي عاديته وفي الموطأ عن الزهري التدابر الاعراض عن السلام بدبر عنه بوجهه وكأنه
 أخذ من بقية الحديث وهي يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخبرهما الذي يبدأ بالسلام
 فانه يفهم منه ان صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع الاعراض الخامس النهي عن البغي
 ان كان بالغين المجنمة وان كان بالمهملة فمن يبيع بعض على بيع بعض وقد تقدم في كتاب البيع
 قال ابن عبد البر نقض الحديث تحريم بيع المسلم والاعراض عنه وقطعته بعد صحتها بغير ذنب
 شرعي والحسنة على ما أتم الله تعالى عليه ثم أمر أن يعامله معاملة الأخ التسيب ولا يبعث هن
 معاه ولا فرق في ذلك بين الحاضر والغائب والحى والميت وبعد هذه الماهي الخمسة حثهم بقوله
 وكفوا عباد الله أخوانا فأشار بقوله عباد الله الى ان من حق العبودية لله تعالى الامتثال لما
 أمر به قال القرطبي المعنى كونوا كالخو ان السب في الشفقة والرحم والمحبة والمواساة
 والمعاونة والصيحة وفي رواية تسلم زيادة كما أمركم الله تعالى أي هذه الامور فان أمر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر منه تعالى وزاد المسلم حثا على اخوة أخيه المسلم بقوله المسلم أخو
 المسلم وكر من حقوق الاخوة انه لا يظلمه وتقدم تحقيق الظلم وتحريمه والظلم محرم في حق الكافر
 أيضا وانما خص المسلم لشرفه ولا يحذره والخذلان ترك الاعانة والنصر ومعناه اذا استعان به
 في دفع أي ضرا أو جلب أي نفع أو عانة ولا يحقره ولا يحقره ولا يتكبر عليه ويستغفبه ويرى
 لا يحقره وهو بمعناه وقوله التقوى ههنا الخبر بان عمدة التقوى ما يصلح في القلب من خشية
 الله تعالى وعظمته ومراقبته واخلاص الاعمال له وعليه مد حديث مسلم ان الله لا ينظر الى
 اجسامكم ولا الى صوركم ولكن ينظر الى قلوبكم أي ان المجازاة والمحاسبة انما يكونان على ما في
 القلب دون الصورة الطاهرة والاعمال البارزة فان عمدتها النيات ومحملها القلب وتقدم ان في
 الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد واذ افسدت فسد الجسد وقوله بحسب امرئ من الشر ان
 يحقر أخاه أي يكفيه أن يكون من أهل الشر بهذه الحصلة وحدها وقوله كل المسلم على المسلم
 حرام اخبار يقصر الدم والاموال والاعراض وهو معلوم من الشرع على قطعيا ﴿وعن
 قطبة﴾ بضم القاف وسكون الطاء المهمة وفتح الموحدة (ابن مالك) يقال له التعلي بالمنة
 القوية والغين المجنمة يقال التعلي بالمنة والعين المهمة (قال كلن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول اللهم جنبي مسكرات الاخلاق والاعمال والاهواء والادواء أخرجه
 الترمذي وصححه الحاكم واللفظه) التجنب المباحة أي باعدني والاخلاق جمع خلق قال
 القرطبي الاخلاق واصناف الانسان التي يعامل بها غيره وهي محمودة ومنمومة فالمحودة على
 الاجال أن تكون مع غفرك على نفسك فتتصف منها ولا تتصف لها وعلى التفصيل العفو
 والحلم والجود والصبر وتعمل الاذى والرحمة والشفقة وقضاء الحاجات والتودد ولين الجانب
 ونحو ذلك والمنمومة ضد ذلك وهي مسكرات الاخلاق التي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ربه أن يحببه إياها في هذا الحديث وفي قوله اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقى أخرجه أحمد
 ومحمد بن حبان وقدمته صلى الله عليه وآله وسلم في الافتتاح واهدى لآحسن الاخلاق
 لا يهدى لاحسنها غيرك واصرف عني منها لا يصرف عني شيئاً غيرك ومنكرات الاعمال
 ما ينكر شرعاً وعادة ومنكرات الالهواء هي جمع هوى والهوى ما تشبهه النفس من غير نظر
 الى مقصد صحيح شرعاً ومنكرات الادواء جمع داء وهي الاسقام للمفرقات كان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم تعوذ منها بالذم والبرص والمهلكة كذات الجنب وكان صلى الله عليه وآله
 وسلم يستعين من سي الاسقام ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا تمار (المارة المجادلة) (أخالد ولا تمارحه) من المزح (ولا تعلم موعدا
 فقتله أخرجه الترمذي بسند فيه ضعف) لكن في معناه أحاديث سيماني المراء فانه روى
 الطبراني أن جماعة من الصحابة قالوا خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن
 نتمارى في شيء من أمر الدين فغضب غضباً شديداً لم يغضب مثله ثم انقروا وقال أهدأ يا أمة محمد
 أمرتم اغفلت من كان قبلكم مثل هذا ذروا المراء قلته تخبره ذروا المراء فان المؤمن لا يمارى
 ذروا المراء فان الممارى قدمت خسارته وذروا المراء كفى انما لا تزال عمار يا ذروا المراء فان
 الممارى لا أشفع له يوم القيامة وذروا المراء فانما زعيم ثلاثة أيلت في الجنة في رياضها أسفلها
 وأوسطها وأعلاها من ترك المراء وهو ما ذروا المراء فانه أول ما نهى عنه ربي بعد عبادة
 الاوثان وأخرج الشيطان من فوعان أبيض الرجال الى الله الاله الخصم أى الشديد الخصومة
 الذي يصح صاحبه وحقيقة المراء طعنك في كلام غيرك لاظهار خلل فيه ليعرّض سوى تحقير
 قائله واظهار مزيتك عليه والجدال هو ما يتعلق باظهار المذهب وتقريرها والخصومة
 الجاح في الكلام ليستوفى به مالاً أو غيره ويكون تارة ابتداء وتارة اعتراضاً والمراء لا يكون
 الا اعتراضاً والكل قبيح اذا لم يكن لاظهار الحق وبيانه وادحاض الباطل وهدم أركانه
 وأما مناظرة أهل العلم للقائده وان لم تعمل عن الجدال فليست داخله في النهى وقد قال تعالى
 وجادلهم بالتي هي أحسن وقال تعالى ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن وقد
 أجمع عليه المسلمون سلفاً وخلفاً وأفاد الحديث النهى عن محارضة الاخر والمزاح الدعابة والمنهى
 عنه ما يجلب الوحشة أو كان يباطل وأما ما فيه بسط الخلق وحسن التضايط وجبر
 الحائط فهو جائز فقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة أنهم قالوا يا رسول الله انك لتداعبنا
 قال اى لا أقول الاحشاء وأفاد الحديث النهى عن اخلاف الوعد وتقدم انه من صفات المنافقين
 وظاهر التحريم وقد قبله حديثان تعدد وأنت مضمر تسلافة وأما اذا وعدته وأنت عازم
 على الوفاء فعرض عنه ما منع فلا يدخل تحت النهى ﴿ وعن أبي سعيد الخدري رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خصلتان لا يجتمعان في مؤمن البخل وسوء
 الخلق أخرجه الترمذي وفي اسناده ضعف قد علم قبح البخل عرفاً وشرعاً وقد قدمه الله تعالى
 في كتابه بقوله الذين يبايئون ويأمرون الناس بالبخل بل ذم من لم يأمر الناس بالبخل على خلافه
 فقال تعالى ولا يحض على طعام المسكين جعله من صفات الذين يكذبون بالدين وقال في الحسابة
 عن الكفار انهم قالوا وهم في طبقات النار لم نك من المصلين ولم نك نطمع المسكين وانما اختلف

العلماء في المذموم منه وقدمنا كلامهم في ذلك وحدثه بعضهم بأنه في الشرع منع الزكوة والحق
أنه منع كل واجب فمن منع ذلك كان بجحلا لأنه العقاب قال الغزالي رحمه الله وهذا الحد
غير مكافئ فإن من برد الهمم والخبز إلى القصاب والخباز لتقص وزن حبة يعد بجحلا اتفاقا
وكذا من يضائق حياله في لقمة أو غرة أكلها من ماله بعد ما سلم لهم ما فرض القاضي لهم
وكذا من يبين يديه رغيف محضر من يظن أنه يشاركه فأخذه يعد بجحلا انتهى قلت هذا في البخل
عزفا لمن يستحق العقاب فلا يرد نقضا وأما حسن الخلق فقد تقدم القول فيه وسوء الخلق
ضده وقد وردت فيه أحاديث دالة على أنه يتأفي الإيمان فأخرج الحاكم سوء الخلق بقصد العمل
كما يفسد الخلق العسل وأخرج ابن منده سوء الخلق شوم وطاعة النساء ذممة وحسن المسكة غناء
وأخرج الخطيب أن لكل شيء ثوبة إلا صاحب سوء الخلق فإنه لا يتوب من ذنب الاوقع فيما هو شر
منه وأخرج الصاوي من ذنب الأوله عند الله ثوبة الأسوء الخلق فإنه لا يتوب صاحبه من ذنب
الاوقع إلى ما هو شر منه وأخرج الترمذي وابن ماجه لا يدخل الجنة من خلق والاحاديث في
الباب واسعة ولعله يعمل المؤمن في الحديث على كمال الإيمان أو أنه يخرج شخص التعذيب والتفكير أو
أراد إذا ترك أخرج الزكاة مستحالة ولو واجب قطعي (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المستبان ما قاله فعلى البادئ ما لم يعتد المظالم أخرجه مسلم)
دل الحديث على جواز مجازاة من ابتدأ الإنسان بالآذية بمثلها وإن أم ذلك عائد على البادئ لأنه
المسبب لكل ما قاله الجيب الآن يعتدي الجيب في آذيته بالكلام اختص به أم عدوانه لأنه
انما أذن له في مثل ما عوقب به وجزا مئة سنة مثلها فمن اعتدى عليكم فأعدوا عليه عسل
ما اعتدى عليكم وعدم المكافاة الصبر والاحتمال أفضل فقد ثبت أنه سب رسول أبي بكر رضي الله
عنه بمحضرة صلى الله عليه وآله وسلم فسكت أبو بكر رضي الله عنه والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
قاعدا ثم أجاب أبو بكر رضي الله عنه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقيل له في ذلك فقال إنما
سكت أبو بكر كان ملك يجيب عنه فلما اتهم نفسه محضر الشيطان أو فهو هذا اللفظ قال تعالى
ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور (وعن أبي صرمة) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء
اشتهر بكنيته واختلف في اسمه اختلافا كثيرا وهو من بني مازن بن الجارهم دبدا وما بعده من
المشاهد (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضار مسلما ضار الله ومن شاق مسلما شاق
الله عليه أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه) أي من أدخل على مسلم مضرة في ماله أو نفسه أو
عرضه يفسد حتى ضار الله أي جازاه من جنس فعله وأدخل عليه المضرة والمشاقة المنازعة أي من
نازع مسلما ظلما وتصليا أنزل الله عليه المشقة بوفاءها والحديث تحذير من أذى المسلم بأي
شيء (وعن أبي النرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله يخفض
القاحش البذي أخرجه الترمذي وحسنه) البغض ضد المحبة وبغض الله عبده أنزله العقوبة به
وعدم إزاله آيائه والبنى فعله من البذاء وهو الكلام القبيح الذي ليس من صفات المؤمن كإدله
قوله (وله) أي للترمذي من حديث ابن مسعود رضي الله عنه دفعه ليس المؤمن بالطعان ولا
اللعان ولا القاحش ولا البذي وحسنه وصححه الحاكم ورجح الدارقطني وقته الطعن السب يقال
طعن في عرضه أي سبه واللعان اسم فاعل للمباغنة برنة فعال أي كثير اللعن ومفهوم الزيادة غير

مرادفانه محرم اللعن قليله وكثيره والحديث اخباره بأنه ليس من صفات المؤمن الكامل الايمان
السب واللعن الا أنه يستثنى من ذلك لعن الكافر وشارب الخمر ومن لعننه الله أو رسوله ﷺ (وعن
عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم
قد أقضوا الى ما قدموا أخرجه البخاري) سب الاموات عام للكافر وغيره وقد تقدم وعقله
بأفضائهم الى ما قدموا من أعمالهم وصار أمرهم الى مولاهم وقد مر الحديث بلفظه
في آخر الجنازة والكلام عليه ﷺ (وعن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لا يدخل الجنة قتات) قتات ومشتة فوقية وبعد الالف مثناة أيضا وهو النمام وقد روى
بلفظه (متفق عليه) وقيل ان بين القتات والنمام قرأا فالنمام الذي يحضر القضية فيلحقها
والقتات الذي يسمع من حيث لا يعلمه ثم ينقل ما سمعه وحقيقة النعمة قتل كلام الناس بعضهم
الى بعض للافساد بينهم وقال الغزالي رحمه الله تعالى ان حدها كشف ما يكره كشفه سواء كرهه
المنقول اليه أو المنقول عنه أو ثالث وسواء كان الكشف بالرمز أو بالكتابة أو بالايماة قال في حقيقة
النعمة افشاء السر وهذا السر عما يكره كشفه فالوراء يخفى ما لا لنفسه فذكره فهو نعمة كذا
قاله قلت ويحتمل أن مثل هذا لا يدخل في النعمة بل يكون من افشاء السر وهو محرم أيضا وورد
في النعمة عدة أحاديث أخرج الطبراني مر فوعا ليس مني ذو حسد ولا نعمة ولا كهانة ولا أمانه
ثم تلا قوله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بها تاوا وعلمينا
وأخرج أحمد خيار عباد الله الذين إذا رواد كراهه وشرع عباد الله المشاؤون بالنعمة الباغون للبراءة
العيب يحشرهم الله في وجوه الكلاب وغير هذا من الاحاديث وقد تجب الامة بماذا سمع
شخصا يصلي بارادة اذنان انسان ظلما وعدوانا فيحذر منه فان امكن تحذيره بغير ذكر من سمعه
منه والا ذكره ذلك والحديث دليل على عظم ذنب النمام قال الحافظ المنذرى أجمعت الامة
على ان السمعة محرمة وانها من أعظم الذنوب عند الله وفي كلام الغزالي ما يدل على انها لا تكون
كبيرة الا مع قصد الافساد ﷺ (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من كشف غيبه كف الله عنه عذابه أخرجه الطبراني في الاوسط وله شاهد من حديث ابن عمر
صدا بن أبي الدنيا) تقدم الكلام في الغضب مرار وهذا الحديث في فضل من كف غضبه ومنع
نفسه عن اصدار ما يقتضيه الغضب ولا يكون ذلك الا بالعلم والصبر وجهاد النفس وهو أمر
شاق ولذا جعل الله تعالى جزاءه كف عدايته وقد قال تعالى في صفات المؤمنين وإذا ما غضبوا هم
يغفرون ﷺ (وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا يدخل الجنة) من أول الامر (خب) بالخاء المعجمة مفتوحة وبالموحدة الخداع (ولا بخيل)
تقدم الكلام على البخيل (ولامي الملكة) وهو من ترك ما يجب عليه من حق المالك
أو تجاوز الحد في حقوقهم وتأديبهم ومثله تركه تأديبها لا ذاب الشرع بمن تعليم فرائض
الله تعالى وغيرها وكذلك البهائم سواء الملكة يكون باهما لها من الاطعام وتحملها ما لا تطيقه من
الاجمال والمشقة عليهما بالسر والضرر بالعين وغير ذلك (أخرجه الترمذي وفرقه حديثين
وفي استناده ضعف) ولكن له شواهد كثيرة وقد مضى كثير منها ﷺ (وعن ابن عباس رضي
الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع حديث قوم وهم له كارهون

صبق آذانه الا تلك) بفتح الهزء والمدومض النون (يوم القيامة يعنى الرصاص) هو مدرج
 فى الحديث تفسيره السابقه (أخرجه البخارى) هكذا فى نسخ بلوغ المرام تسميع بالمنشاة القوقية
 وتشديد الميم واقتطع البخارى من أسمع والحسد يستل على تحريم اسماع من يكره سماع حديثه
 وتعرف بالقراى أو بالتصريح وروى البخارى فى الادب المفرد من روايت سعيد المقبرى قال حررت
 على ابن عمر ومعه رجل تصدث فقامت اليهما فطلم صدرى وقال اذ لو جئت اثنين يتعد ثان
 فلا تقم معهما حتى تستأذنهما قال ابن عبد البر لا يجوز لاحد ان يدخل على المتأجيين فى حال
 تاجعهما قال المصنف ولا ينبغي للداخل عليهما القعود عندهما ولو تابعد عنهما الا بانتهما لان
 افتتاحهما الكلام سرا وليس عندهما احد دل على انهما لا يريدان الاطلاع عليه وقد يكون
 لبعض الناس قوة فهم اذا سمع بعض الكلام استدل به على باقية فلا بد من معرفة الرضا فانه قد
 يكون فى الاذن حياء وفى الباطن الكراهة ويطبق باستماع الحديث استنشاق الرائحة وممس
 الثوب واستخبار صفات أهمل الدار ما يقول الالهل أو الخير ان من كلام أو ما يعملون من الاعمال
 وأما لو أخبره عدل عن منكر جازله ان يجهو يسمع الحديث لازالة المنكر (وعن انس رضى
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طوبى لمن شغل عيبه عن عيوب الناس أخرجه
 البزار باسناد حسن) طوبى مصدر من الطيب أو اسم شجرة فى الجنة يسير الرا كفى ظلها ما طعام
 لا يقطعها والمراد انهم لمن شغل النظر فى عيوبه وطلب ازالها واستر عليها عن الاشتغال بذكر عيوب
 غيره والتعرف لما يصدرونهم من العيوب وذلك بان يقدم النظر فى عيب نفسه اذا اراد ان يعيب
 غيره فانه يحجب نفسه ما يرد عنه عذ كغيره (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من تعاطى فى نفسه واختال فى مشيته لى الله وهو عليه غضبان أخرجه
 الحاكم ورجاله ثقات) فتفاعل باقى معنى فعل مثل وانبت يعنى ونبت وفيه مبالغة وهو المراد هنا
 أى من عظم فى نفسه ابا ما اعتقاده يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره ممن لا يعلم استحقاقه
 الالهانة ويحتمل هناك تعاطى بمعنى تعظم مشددة أى اعتقد فى نفسه انه عظيم كسكبر من اعتقده انه
 كبيرا أو يكون تفعل بمعنى استفعل أى طلب ان يكون عظيم وهذا يلاقى معنى تكبر والكبر كما
 قال المهدى فى كتاب تكملة الاحكام هو اعتقاده يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره ممن
 لا يعلم استحقاقه الالهانة وقد أخرج مسلم والحاكم والترمذى من حديث ابن مسعود رضى الله
 عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من فى قلبه مثقال ذرة من كبر قال
 رجل يا رسول الله ان الرجل يحب ان يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا قال صلى الله عليه وآله وسلم ان
 الله جليل يحب الجمال الكبر بطر الحق ونمط الناس قيل هو ان يشكبر عن الحق فلا يراءى حقوا قيل
 هو ان يشكبر عن الحق فلا يشقه وقال التورى معناه الارتقاع عن الناس واحتقارهم ورفع الحق
 وانكاره ترفعا وتجبيرا وجاهى رواية الحاك ولكن الكبر من بطر الحق وازدرى الناس بطر الحق
 نفسه ورد ونمط الناس بفتح المعجمة والميم وبالطاء اللهمة هو احتقارهم وازدراؤهم هكذا جاء
 مفسر عند الحاكم قاله المنذرى ولقط من روى بالكسر لم يعها على انها حرف جر ويشقها على
 انها موصولة والتفسير النبوى دل على انه ليس من قيل الاعتقاد وانما هو بمعنى عدم الامثال
 تنزوا ترفعا واحتقار الناس وقال ابن حجر المكي رحمه الله فى الزواجر الكبر ما باطن وهو خلق فى

النفس واسم الكبر بهذا الحق وما ظاهره وأعمال تصدر من الجوارح وهي ثمرات ذلك الخلق
وعند ظهورها يقال تكبر وعندهما يقال كبر فالاصل هو خلق النفس الذي هو الاسترواح
والكون الذي رؤية النفس فوق التكبر عليه فهو يستدعي متكبرا عليه ومتكبرا به وبه فارق
العجب فانه لا يستدعي غير العجب به حتى لو فرض انه دائما ممكن أن يقع منه العجب دون
الكبر فالعجب مجرد استعظام الشيء فان عجب من يرى انه فوقه كان تكبرا انتهى والاحتمال في
المشيه هو من التكبر وعطفه عليه من عطف احد نوعي الكبر على الآخر كأنه يقول من جمع بين
نوعين من أنواع هذا الكبر يستحق الوعيد ولا يلزم منه أن أحدهما لا يكون هذه المنايا لأنها قد
ثبتت الاحاديث في ذم الكبر مطلقا والحديث وغيره يدل على تحريم الكبر وإيجابه لغضب الله
تعالى ﴿وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العجلة من
الشیطان أخرجه الترمذی وقال حسن﴾ العجلة هي السرعة في الشيء وهي مذمومة فيما كان
المطلوب فيه الا انه محمود في ما يطلب به من المسارعة الى الخيرات ونحوها وقد يقال لامنافة
بين الامانة والمسارة فان سارع بتوذوق ان قيمته الامران والضابط ان خيرا الامور واساطها
﴿وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشوم سوء الخلق
أخرجه أحمد وفي اسناده ضعف﴾ الشوم ضد البين وتقدم الكلام على حقيقة سوء الخلق وآله
الشوم وان كل ما يلق من الشرور وفيه سوء الخلق وفيه اشعار بان سوء الخلق وحسنه اختيار
ومكتسب للعبد وتقدم حقيقة ﴿وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ان اللاعنين لا يكونون شهداء ولا شفعا يوم القيامة أخرجه مسلم﴾ تقدم الكلام
في اللعن قريبا والحديث اخبار بان كثير اللعن ليس له عند الله قبول شفاعة يوم القيامة أي
لا يشفعون حين يشفع المؤمنون في اخوانهم ومعنى ولا شهداء قبل لا يكونون يوم القيامة شهداء
على تبليغ الامر رسلهم اليهم الرسالات وقيل لا يكونون شهداء في الدنيا ولا تقبل شهادتهم
لضعفهم لان كثرة اللعن من اداة التساهل في الدين وقيل لا يزقون الشهادة وهي القتل في سبيل
الله في يوم القيامة متعلق بشفاعة وحدها على الاخيرين ويحتمل عليها ان يتعلق بمسماو برادان
شهادته لما تقبل في الدنيا لم يكتب له في الآخرة ثواب من شهد بالحق وكذلك لا يكون له في الآخرة
ثواب الشهادة ﴿وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من عير أخاه مذنب﴾ أي من عابه به (لم يمت حتى يعمل ما أخرجه الترمذی وحسنه وسنده منقطع)
كله حسنه الترمذی لشواهد فلا يضره انقطاعه وكان من عير أخاه أي عابه من العار وهو كل
شيء يذم به عيب كما في القاموس يجازي بسلب التوفيق حتى يرتكب ما عير أخاه به وذلك اذا عصبه
اعجابه بنفسه بسلامته مما عير به أخاه وفيه أن ذكر الذنب لجرد التعبير قبحه بوجوب العقوبة وأنه
لا يذم كعيب الغير الا لامور الستة التي سلفت مع حسن التصدي فيها ﴿وعن هز بن حكيم عن
أبيه عن جده﴾ معاوية بن حنيفة ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويل للذي يحدث
الناس فيكذب ليصطحب القوم ويل له ثم ويل له أخرجه الثلاثة واسناده قوى وحسنه
الترمذی وأخرجه البيهقي﴾ والويل الهلاك ورفعته على أنه مبتدأ وخبره الجار والجرور وجاز الابتداء
بالنكرة لأن من باب سلام عليكم وفي معناه الاحاديث الواردة في تحريم الكذب على الاطلاق مثل

اياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والنور يهدي الى التمسك بالحق وأخرج ابن حبان
 في صحيحه اياكم والكذب فانه مع الفجور وهما في النار ومثله عند الطبراني وأخرج أحمد من
 حديث ابن لهيعة ما عمل أهل النار قال الكذب فان العبد اذا كذب فخر وإذا اقر كفر وإذا كفر
 دخل النار وأخرج البخاري انه قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الطويل ومن جلت حلقه قوله
 رأيت الله رجلاً أتاني قال لا اله الا انت يا الله يشق شدة فكذب يكذب الكذب فعمل عنه حتى
 تبلغ الاتفاق في حديث رؤياه صلى الله عليه وآله وسلم والا حديث في الباب كثيرة والحديث
 دليل على تحريم الكذب لاضعاله القوم وهذا تحريم خاص ويحرم على السامعين سماعه اذا
 علموه كذا لا اله الاقرار على المنكر بل يجب عليهم السكوت والقيام من الموقف وقد عد الكذب من
 الكبائر قال الروابي من الشافعية انه كثيرة ومن كذب قصدا ردت شهادته وان لم يضر بالغير لان
 الكذب حرام بكل حال وقال الملهدي انه ليس بكبيرة ولا يثم له نفي كبره على العموم فان الكذب
 على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاضرار علم أو معاهد كبيرة وقسم الغزالي الكذب في الاحياء
 الى واجب ومباح ومحرم وقال ان كل مقصد محمود يمكن التوصل اليه بالصدق والكذب جميعا
 فالكذب فيه حرام وان امكن التوصل اليه بالكذب وحده فباح ان اتجه تحصيل ذلك المقصود
 وواجب ان وجب تحصيل ذلك وهو اذا كان فيه عسمة من يجب انقاذه وكذا اذا خشى على
 الوديع من ظالم وجب الانكار والحلف وكذا اذا كان لا يتم مقصود حرام أو اصلاح ذات البين أو
 استماله قلب المجني عليه الا بالكذب فهو مباح وكذا اذا وقعت منه فاحشه كالزنا وشرب الخمر
 وسأله السلطان فله ان يكذب ويقول ما فعلت ثم قال وينبغي ان يقابل مقصدة الكذب بالفسدة
 المترتبة على الصدق فان كانت مقصدة الصدق أشد فله الكذب وان كان بالعكس أو شك فيه حرام
 الكذب وان تعلق بنفسه استحباب ان لا يكذب وان تعلق بغيره لم يحسن المسامحة بحق الغير والحزم
 تركه حيث أبيع واعلم انه يجوز الكذب اتفاقا في ثلاث صور كما أخرجه مسلم في صحيحه قال ابن
 شهاب لم أسمع ترخص في شيء مما يقول الناس ككذب الا في ثلاث الحرب والاملاح بين الناس
 وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها قال القاضي عياض لا خلاف في جواز الكذب
 في هذه الثلاث الصور وأخرج ابن الجار عن السواس بن سمعان مرفوعا الكذب يكتب على ابن
 آدم الا في ثلاث الرجل يكون بين الرجلين ليصلح بينهما والرجل يحدث امرأته ليرضيها بذلك
 والكذب في الحرب قلت انظر في حكمة الله تعالى ومحجته لاجتماع القلوب كيف سحر من التهمة وهي
 صدق لما فيها من افساد القلوب وتوليد العداوة والوحشة وابعاح الكذب وان كان حراما اذا كان
 لجمع القلوب وطلب المودة وازهاب العداوة (وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال كفار من اغتبت ان تستغفر له رواه الحارث بن أبي أسامة باسناد ضعيف) وأخرجه
 ابن أبي شيبة في مسنده والبيهقي في شعب الایمان وغيرهما بالفاظ مختلفة من حديث أنس وفي
 أسانيد هاضف وروى من طرق أخرى بمعناه والما ثم من حديث حذيفة بن اليمان قال وهو أصح
 ولقطه قال كان في لساني ذرب على أهل ف سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أين أنت
 من الاستغفار يا حذيفة اني لا استغفر الله في كل يوم مائة مرة وهذا الحديث لا دليل فيه نصاً أنه
 لاجل الغياب بل لعل دفع ذرب اللسان وفي الحديث دليل ان الاستغفار يكفي من المعتاب لمن

اختباه ولا يحتاج الى الاعتذار منه وفصلت الشافعية فقالوا اذا علم المغتاب وجب الاستحلال منه
وأما اذا لم يعلم فلا ولا يستحب أيضا لانه يجلب الوحشة ويقلل الصدور الا أنه أخرج البخاري عن
أبي هريرة مرفوعا من كانت عنده مقلقة لاخب في عرضه أو شيء فليقلعه منه اليوم قبل ان
لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم يكن له حسنات أخذ من
سيئات صاحبه فعمل عليه وأخرج شعوه البيهقي من حديث أبي موسى وهو دال على انه يجب
الاستحلال وان لم يكن قد علم الا انه يحمل على من قد بلغه ويكون حديث انس فمن لم يعلم وبقيد
به اطلاق حديث البخاري (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ابغض الرجال الى الله الا التخنصم) بفتح التاء المجرمة وكسر الصاد المهملة (أخرجه
مسلم) الا التماخو من لم يدى الوادى وهما جانيباه والتخنصم شديد الخصومة الذى يهجم خصمه
ووجه الاشتقاق انه كلما احتج عليه بحجة اخذ في جانب آخر وقد وردت الاحاديث في ذم الخصومة
كحديث من جادل في خصومة غيره علم لم يرل في خطب الله حتى ينزع تقدم تخريجه وأخرج الترمذي
وقال غريب من حديث ابن عباس مرفوعا كفى بك ان لا تزال مخاصما وطاهرا اطلاق الاحاديث
ان الخصومة مذمومة ولو كانت في حق وقال النووي في الاذكار فان قلت لا بد للانسان من
الخصومة لاستيفاء حقوقه فالجواب ما اجاب به الفراء ان الذم انما هو لمن خاصم بباطل وبغير
علم كوكيل القاضي فانه يتوكل قبل ان يعرف الحق في أى جانب ويدخل في الذم من يطلب حقا
لكن لا يقتصر على قدر الحاجة بل يظهر القصد والكذب لا يذا خصمه وكذلك من يحمله على
الخصومة محض العناد لفرخصه وكسره ومثله من يخطئ الخصومة بكلمات تؤذى وليس
الها ضرر في التوصل الى غرضه فهذا هو المذموم بخلاف المظالم الذى ينصرجه بطريق
الشرع من غير لدوا سرا ف وزيادة لملاج على الحاجة من غير قصد عدا ولا يذاه ففعله هذا ليس
مذموما ولا سرا ماولكن الاولى تركه ما وجد اليه سبيلا وفي بعض كتب الشافعية انها ترد شهادة
من يكثر الخصومة لانها تنقص الروعة لا لكونها معصية

«(باب الترغيب في مكارم الاخلاق)»

(عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بالصدق فان
الصدق يهدي) بفتح حرف المضارعة (الى البروان البر يهدى الى الجنة وما يزال الرجل
يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور
وان الفجور يهدي الى النار وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا
متفق عليه) الصدق ما طابق الواقع والكذب ما خالف الواقع هذه حقيقةهما عند الجمهور
والهداية الدلالة الموصلة الى المطلوب والبر بكسر الموحدة اصله اتوسع في فعل الخيرات وهو اسم
جامع للخيرات كلها ويطلق على العمل الصالح الخالص قال ابن بطال على قوله وان البر الخ
مصدقه قوله تعالى ان الابرار لاني نعم وعلى قوله وما يزال الرجل يصدق الخ المراد يتكرر
منه الصدق حتى يستحق اسم المبالغة وهو الصديق وأصل الفجور الشق فهو شق البداية ويطلق
على الميل الى الفساد وعلى الاتباع في المعاصي وهو اسم جامع للشر وقوله وما يزال الرجل يكذب

الدين تعلم قواعد الاسلام ومعرفه الحلال والحرام ومفهوم الشرط ان من لم يتفق في الدين لم يرد
الله خيرا وقد ورد هذا المفهوم منطوقا في رواية أبي يعلى ومن لم يفقه لم يسأل الله به وفي الحديث
دليل ظاهر على شرف الفقه في الدين والمتفهمين فيه على سائر العلوم والعلوم العلماء والمراد به معرفة
الكتاب والسنة ﴿وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما من شيء في الميراث أثقل من حسن الخلق أخرجه أبو داود والترمذي وصححه﴾ وتقدم الكلام في
حقيقته بما لا يحتاج فيه الى الاعادة لقرب عهده ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الحيا من الايمان متفق عليه﴾ الحياء لغة تغيير وانكسار يلحق الانسان
من خوف ما يعال به وفي الشرع خلق يبعث على احتساب القبيح ويمنع من التفصيص في حق ذي
الحق والحيا من كان قديكون غيرة فهو استعماله على وجه الشرع محتاج الى اكتساب وعلم
ونية فلذلك كل من الايمان وقديكون كسبا ومعنى كونه من الايمان ان المستحي يتقطع بحياته
عن المعاصي فيصير كالابن القاطع بينه وبين المعاصي وقال القسبي معناه ان الحياء يمنع صاحبه
من ارتكاب المعاصي كما يمنع الايمان فسمى ايمانا كما يسمى الشيء باسم ما قام مقامه والحيا مركب
من خير وعنة وفي الحديث الحيا مخبر كله ولا يأتي الا بخير فان قلب قد يمنع الحياء صاحبه عن
انكار المنكر والاخلال ببعض ما يجب فلا يتم عموم انه لا يأتي الا بخير قلت قد أجيب عنه بان المراد
من الحياء في الاحاديث الحياء الشرعي والحيا الذي ينشأ عنه ترك بعض ما يجب ليس حيا شرعيا
بل هو عجز ومهانة وانما يطلق عليه الحياء لمشابهة الحياء الشرعي ويجواب آخره وان كان
الحيا من خلقه فان خير عليه أغلب أو أنه اذا كان الحيا من خلقه كان الخير فيه بالذات فلا ينافيه
حصول القصص في بعض الاحوال قال القرطبي في المفهم شرح مسلم وكان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قد جمع له النوعان من الحياء المكتسب والفرري وكان في الفرري اشد حياء من
العذراء في خدرها وكان في المكتسب في الذروة العليى صلى الله عليه وآله وسلم ﴿وعن ابن
مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان مما أدرك الناس من كلام
النبي الاولي اذ لم تسخ فاصنع ما شئت اخرجه البخاري﴾ لفظ الاولي ليس في البخاري بل في
سنن أبي داود ووقع في حديث حذيفة ان آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الاولي
الى آخره أخرجه أحمد والبرار والمراد من النبوة الاولي ما اتفق عليه الانبياء ولم ينسخ كما نسخت
شرائعهم لانها امر أطبقت عليه العقول وفي قوله فاصنع ما شئت قولان الاول انه بمعنى الخبر أي
صنعت ما شئت وعبر عنه بلفظ الامر للاشارة الى ان الذي يكف الانسان عن مواقف الشر هو
الحيا فاذا تركه توفرت دواعيه على مواقف الشر حتى كانه ما مور بها والامر فيه للتدبير أي
اصنع ما شئت فان الله يحجزك على ذلك الثاني ان المراد انظر الى ما تريد فعله فان كان مما لا يستحي
منه فافعله وان كان مما يستحي منه فدعه ولا تبالي بالخلق ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن القوي خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف
وفي كل من القوي والضعيف﴾ (خير) لوجود الايمان فيهما (أحرص) من حرص كضرب
يضرب ويرى قال حرص كسمع (على ما ينتفعون) في دينك ودنياك (واستعين بالله عليه ولا تعجل)
بفتح الجيم وكسرهما (وان أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا كان كذا ولكن قل قدر الله وما شاء

فعل فان لو تنفخ عمل الشيطان أخرجه مسلم) المراد من القوى قوى عزيمة النفس في الاعمال
الآخوية فان صاحبه أكثر أقداما في الجهاد وانكار المسكر والصبر على الأذى في ذلك واحتمال
المشاق في ذات الله تعالى والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرهما والضعيف بالعكس
من هذا الآلة لا يخافون ان يلزموا لوجود الايمان فيه ثم أمر بالحرص على طاعة الله تعالى وطالب
ماعدته وعلى طلب الاستعانة به تعالى في كل أمورهم اذ حرص العبد بغيرة الله تعالى لا ينفعه
اذا لم يكن عون من الله لفتنه فأكثروا ما يحسن عليه اجتهاده

ونهاه عن العجز وهو التساهل في الطاعات وقد استماد منه صلى الله عليه وآله وسلم في قوله اللهم
انني أعوذ بك من الهم والحزن والعجز والكسل سيأتي ونهاه اذا أصبح شئ من حصول ضرر
أو فوات نفع عن أن يقول لو قال بعض العلماء هذا انما هو لمن قال معتقدا ذلك حتموا لو فعل ذلك
لم يصبه قطعا فاما من رد ذلك الى مشيئة الله تعالى وانه لا يصيبه الا ما شاء الله تعالى فليس من هذا
واستدل به بقوله أبي بكر رضي الله عنه في الغار لو أن أحدهم رزق راسا أو سكر أو وسكوته صلى
الله عليه وآله وسلم قال القاضي عياض وهذا لا يجهل فيه لانه انما أخبر عن أمر مستقبل وليس
فيه دعوى لرد قدره بعد وقوعه قالوكنا جميع ما ذكره البخاري في باب ما يجوز من اللو كحديث
لو لاحد ثمان قوم بالكفر الحديث ولو كثر اجاب عنه الحديث ولو لأن اشق على امتي وشيبي
ذلك فكله مستقبل لا اعتراض فيه على قدر فلا كراهية فيه لانه انما أخبر عن اعتقاده فيما كان
يفعل ولو الامتناع وعما هو في قدرته فاما ما ذهب فليس في قدرته قال القاضي قالني عندي في معنى
الحديث ان النبي على ظاهره وعومله لكن نهي تنزيهه ويبدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان
لو تنفخ عمل الشيطان قال النووي وقد جاس استعمال لو في الماضي قوله صلى الله عليه وآله وسلم
لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي وغير ذلك فانظروا ان النبي انما هو عن
اطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه فيكون نهي تنزيهه لا تحريم واما من قاله تاسعا في ما فات من طاعة
الله وما هو متعين عليه من ذلك ونحو هذا فلا بأس به وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في
الاحاديث (وعن عياض بن جاد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
أوحى الى ان تواضعوا حتى لا يلقي أحد على أحد ولا يفخر أحد على أحد اخرج مسلم) التواضع
عدم التكبر وتقدم تفسير التكبر وعدم التواضع يؤدي الى البغي لانه يرى لنفسه من يتعلى العبر
فيبغى عليه بقوله أو فعله وينفر عليه ويزدريه والبغي والتعمر من مومن ووردت أحاديث في
سرعة عقوبة البغي منها عن أبي بكر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اما من ذنب أحد أو أحق من أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من
البغي وقطيعة الرحم اخرج الترمذي والحاكم وصححه وأخرجه ابن ماجه وأخرج البيهقي ليس
شي مما عصى الله به هو أسرع عقوبة من البغي (وعن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال من رد عن عرض أخيه بالغيب رد الله عن وجهه البار يوم القيامة أخرجه
الترمذي وحسنه ولا جد من حديث أسماء بنت زيد بن حنبل في الحديثين دليل فضيلة الرد على
من اغتاب أخاه عنده وهو واجب لانه من باب الانتكار للمسكر ولذا ورد الوعيد على تركه كما
أخرجه أبو داود وابن أبي الدنيا ماس مؤمن يحذل امرأ مسلما في موضع تنهك فيه حرمة

وتنقص من عرضه الاخفله الله في موطن يحب فيه نصرته وما من مسلم نصر امرأ مسلماً في موضع ينقص فيه من عرضه وتنقل فيه حرمة الانصره الله في موطن يحب فيه نصرته وأخرج أبو الشيخ من روعن عرض أخيه رداً لله عنه النار يوم القيامة وتلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان حقاً علياً نصر المؤمنين وأخرج أبو داود وأبو الشيخ أيضاً من جري عرض أخيه في الدنيا بعث الله ملكاً يوم القيامة يحصيهم من النار وأخرج الاصمغاني من اعتب عند أخوه فاستطاع نصرته فنصره نصره الله في الدنيا والآخرة وإن لم نصره أذله الله في الدنيا والآخرة بل ورد في الحديث أن المسقع للغيبة أحد المفتارين فمن حضر الغيبة وحسب على ما حدث أمور الرد عن عرض أخيه ولو بإخراج من اعتب إلى حديث آخر أو القيام عن موقف الغيبة أو الانكباب القلب أو الكراهة للقول وقد عدى بعض العلماء السكوت كبيرة تورد عند الوعد بالخوف في وعيد من لم يغير المنكر ولأن أحد المفتارين حكماً وإن لم يكن مفتاباً لغيره وشرعاً (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبد ابغوا إلا عزاً وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله تعالى أخرجه مسلم) فسر العلماء عدم النقص بعينين الأول أنه يشارك له فيه ويدفع عنه الاتفات فيصير نقص الصورة بالركة الخفية والثاني أنه يحصل بالثواب الحاصل عن الصدقة جبران نقصان عنها فكان الصدقة لم تنقص المال لما يكتب الله من مضاعفة الحسنه إلى عشر أمثالها إلى أضعاف كثيرة قلت والمعنى الثالث أنه يخلفه الله تعالى بعوض يظهره عدم نقص المال بل بجزائه ودليله قوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو يحجب محسوس وفي قوله وما زاد الله عبد ابغوا إلا عزاً حدث على العقو عن النبي موعدهم بحجراته على إساءته وإن كانت جائزة قال تعالى فمن عنا وأصلح فأجره على الله وفيه أنه يجعل الله للعافي عزاً وعظمته في القلوب لأنه لا يتصاف بطشاً عظيم وبسان جابه ومهاب ويطن أن الأعضاء والعضو لا يحصل ذلك فأخبر صلى الله عليه وآله وسلم بإخبره دابة العقو عزاً وفي قوله وما تواضع أحد لله إلا لأجل ما أعده للمتواضعين الارتفاع الله دليل على أن التواضع سبب للرفعة في الدارين لا طلاقاً في الحديث حدث على الصدقة على العقو وعلى التواضع وهذه من أمهات مكارم الأخلاق (وعن عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأيم الناس أفشوا السلام وصلوا الأرحام وأطعموا الطعام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام أخرجه الترمذي وصححه) الأقسام لفة الأطهار والمراد نشر السلام على من يعرفه ومن لا يعرفه وأخرج الشيخان من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الإسلام خير قال تطمطع الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لا تعرف ولا ينفي السلام أن يكون بلفظ مسمع لمن يرد عليه وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما إذا سلت فاسمع فإنها تحييتك من الله قال النووي أقله أن يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه فإن لم يسمعه لم يكن آتياً بالسنة فإن شئت استظهر وأن دخل مكاناً فيه أيقاظ ونيام فالسنة ما ثبت في صحيح مسلم عن المقداد قال كلن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحيي من الال فيسلم تسليماً لا يؤقت نائماً يسمع اليقظان فإن لم يسمعهم سلم عليهم جميعاً ويكرمان يخص أحدهم بالسلام لأنه يولد الوحشة ومشرعية السلام لجلب الصحاب والآفة فقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً ألا أدلكم على

ما يقاؤون به افشوا السلام يشكروهم ويشرع السلام عند القيام من الموقف كما يشرع عند الدخول
 لما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً إذا قعد أحدكم فليسلم وإذا قام
 فليسلم فليست الأولى أحق من الأخيرة وتكره أو تعمر الإشارة باليد أو بالأسلحة أخرجه النسائي
 بسند جيد عن جابر مرفوعاً لا تسلموا تسليماً اليهود فأتسلحهم بالرؤس والآكف إلا أنه يستثنى
 من ذلك حال الصلاة فقد وردت أحاديث بأه صلى الله عليه وآله وسلم كان يرد على من يسلم عليه
 وهو يصلي بالإشارة وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب شروط الصلاة في الجزء الأول وجوزت الإشارة
 بالسلام على من بعد عن سماع لفظ السلام قال ابن دقيق العيد وقد يستدل بالأمر بإفشاء
 السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام ويرد عليه أنه لو كان الابتداء فرض عين على كل
 أحد كان فيه مخرج ومشقة والشريعة على التخييف والتيسير فيحصل على الاستعجاب انتهى
 قال النووي في التسليم على من لم يعرف خلاص العمل لله تعالى واستعمال التواضع وأفشاء
 السلام الفنى هو شعار هذه الأمة اه وقال ابن بطلان في مشروعية السلام على غير معروف
 استفتاح الخطابة للتأنيس ليكون المؤمنون كلهم اخوة فلا يستوحش أحد من أحد وقدم
 الكلام على مسأله الارحام مستوفى وعلى اطعام الطعام فيشمل من يجب عليه انفاقه ويلزمه
 اطعامه ولو عرفاً أو عادة كالصدقة على السائل للطعام وغيره فالأمر بمحمول على فعل ما هو أرى من
 تركه ليس على الواجب والمندوب والأمر بصلاة الليل في قوله وصلوا بالليل قد ورد تفسيره بصلاة
 العشاء والمراد بالناس اليهود والصارى ويحتمل أنه أريد ذلك وما يشمل فافقه الليل وقوله
 تدخلوا الجنة بسلام اخبار بان هذه الافعال من أسباب دخول الجنة ولكنه بسبب ما يحصل لقاء لها
 التوفيق ويجب ما يؤيدها من الاعمال وحصول الحاشية الصالحة (وعن عيم الدراي) هو أبو
 ربيعة بن أوس بن خارجة نسب الى جده مداري يقال الديري نسبة الى دير كان فيه قبل الاسلام
 وكان نصرانياً وليس في الصحيحين ولا في الموطأ ذري ولا ذري الاعمى أسلم سنة تسع وكان يحتمل
 القرآن في ركعة وكان رجا ردد الآية الواحدة الليل كله الى الصباح سكن المدينة ثم انتقل منها الى
 الشام وروى عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خطبته قصة الجساسة والدجال وهي منقبة له
 وهي داخلة في رواية الأكلبر عن الأصغر وليس له في صحيح مسلم الا هذا الحديث وليس له في
 البخاري شيء (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدين النصيحة ثلاثاً) أي قالها ثلاثاً
 (قلنا هي يا رسول الله) أي من يستحقها (قال الله وكتابه ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم
 أخرجه مسلم) هذا الحديث جليل قال لعلمه أنه أحد الأحاديث الأربع التي يدور عليها الاسلام
 وقال النووي ليس الأمر كما قالوه بل عليه مدار الاسلام قال الخطابي النصيحة كلمة جامعة معناها
 حيازة الخطأ المنصوح له ومعنى الاخبار عن الدين به ان عماد الدين وقوامه النصيحة قولوا
 والنصح لله تعالى الايمان به ونفى الشريك عنه وترك الخلفاء صفاته وصفته بصفات الكمال
 والجلال كلها وتزيمه تعالى عن جميع أنواع القائص والقيام بطاعته واجتناب معاصيه
 والحب فيه والبغض فيه وموالاة من أطاعه ومعاداة من عصاه وغير ذلك مما يجب له تعالى قال
 الخطابي وجميع هذه الأشياء راجعة الى العبد في نفسه واهم تعالى غنى عن نفع الناس
 والنصيحة لكتابه الايمان بأنه كلامه تعالى وتحليل ماحله وتحريم ما حرمه والاقتداء بما فيه

والتدبر لعائمه والقيام بحقوق تلاوته والاتعاظ بمواعظه والاعتبار بزواجره والمعرفة له والنصيحة
 لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم تصديقه بما جاء به واتباعه فيما أمر به ونهى عنه وتعظيم حقه
 وتوقيره محيا وميتا ومحبة من أمره بمحبته من آله وصحبه ومعرفة سنته والعمل بها ونشرها والدعاء
 إليها والذب عنها والنصيحة لأئمة المسلمين اعانتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به وتذكيرهم
 بجواجيز العباد ونصيحهم في الرفق والعدل قال الخطابي ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد
 معهم وتعداد أسباب الخير في كل من الأقسام هذه لا تنحصر قيل وإذا أريد بأئمة المسلمين العلماء
 فمنهم من يقبل أقوالهم وتعظيم حقهم والاقتداء بهم ويحتمل أنه يحمل الحديث عليهم مافيه حقيقة
 فيهما والنصيحة لعامة المسلمين بإرشادهم إلى مصالحهم في دنياهم وآخرهم وكف الأذى عنهم
 وتعليمهم ما جاهدوا وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ونحو ذلك والكلام على كل قسم يحتمل
 الإطالة وفي هذا كفاية قال السيد وقد بسطنا الكلام عليه في شرح الجامع الصغير اه قال ابن
 بطال في الحديث دليل على أن النصيحة تسعى ديننا واسلامنا وإن يقع على العمل كما يقع على
 القول قال والنصيحة فرض كفاية يجزئ فيها من قام بها وتسقط عن الباقي والنصيحة لازمة على
 قدر الطاقة البشرية إذا علم الناصح أنه يقبل نصحه ويطاع أمره وأمن على نفسه المنكره فإن
 خشى أذى فهو في محبة والله أعلم ﴿١﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أكرم ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق أخرجه الترمذي وصححه
 الحاكم الحديث دليل على عظمة تقوى الله وحسن الخلق وتقواه تعالى هو الزمان
 بالطاعات واجتناب المنقبات فمن أتى بها وانتهى عن المنهيات فهي من أعظم أسباب دخول الجنة
 وأما حسن الخلق فتقدم الكلام فيه ﴿٢﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم اتكلم لا تهون الناس بأموالكم ولكن بسعهم منكم ببسط الوجه وحسن
 الخلق أخرجه أبو يعلى وصححه الحاكم) أي لا يتم لكم دخول الناس بإعطاء المال لكثرة الناس
 وقلة المال فهو غير داخل في مقدور البشر ولكن عليكم أن تسعوهم ببسط الوجه والطلاقة
 ولين الجانب وخفض الحماض ونحو ذلك مما يجلب التعاب فينكم فانه مراد الله تعالى وذلك فيما
 عهد الكافر ومن أمر بالإخلاص عليه ﴿٣﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن مرآة أخيه المؤمن أخرجه أبو داود بإسناد حسن) أي المؤمن
 لأخيه المؤمن كمرآة تنظر فيها وجهه فالمؤمن يطلع أخاه على ما فيه من عيب وينبهه على إصلاحه
 ويرشده إلى ما يزينه عند مولاه تعالى وإلى ما يزينه عند عباده وهذا داخل في النصيحة ﴿٤﴾ وعن
 ابن جرير رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن الذي يخاطب الناس
 ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخاطب الناس ولا يصبر على أذاهم أخرجه ابن ماجه بإسناد
 حسن وهو عند الترمذي (الآن لم نسم الصحابي) فيه أفضلية من يخاطب الناس بخاطبة يأمرهم
 فيها بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحسن معاملة من أفضل من الذي يعتزلهم ولا يصبر على
 المخاطبة والاحوال تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان ولكل حال مقال ومن رجع العزلة
 فله على فضله أدلة وقد استوفاه الغزالي في الأحية وغيره ﴿٥﴾ (وعن ابن مسعود رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم كما حسنت خلقي) فتح الخاء المعجمة

وسكون اللام (مخس خلق) بضمها وضم اللام (رواه أحمد وصححه ابن حبان) قد كان صلى الله عليه وآله وسلم من أشرف العباد خلقا وخلقاً وسؤاله ذلك اعترافاً بالمنة وطلباً لاستقرار النعمة وتعليلها للامة

(باب الذكر)

مصدر ذكر وهو ما يجري على اللسان أو القلب والمراد به ذكر الله تعالى (والدعاء) مصدر دعا وهو الطلب ويطلق على الحث على فعل الشيء نحو دعوت فلان استعنته ويقال دعوت فلاناً سألته ويطلق على العبادت وغيرها وأعلم أن في الدعاء ذكر الله تعالى وزيد فكل حديث في فضل الذكر يصدق عليه وقد أمر الله تعالى عباده بعبادته فقال ادعوني أستجب لكم وأخبرهم بأنه قريب يجيب دعاءهم فقال وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان وسماه مخ العباد في الحديث عند الترمذي من حديث أنس مرفوعاً الدعاء مخ العباد وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أنه تعالى يغضب على من لم يدعه فإنه أخرجه البخاري في الأدب المفرد من حديث أبي هريرة مرفوعاً من لم يسأل الله يغضب عليه أخبر صلى الله عليه وآله وسلم أنه تعالى يحب أن يستل فأنرج الترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعاً سألوا الله من فضله فأنجب أن يستل والاحاديث في الحث عليه كثيرة وهو يتضمن حقيقة العبودية والاعتراف بغنى الرب واقتدار العبد وقدرته ويحز العبد وحاطته بكل شيء علماً فالله تعالى يد العبد قريباً من ربه تعالى واعترافاً بحقيقته وإذا حث صلى الله عليه وآله وسلم على الدعاء وعلم الله تعالى عباده دعاءه بقوله ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا الآية ونحوها وأخبرنا بدعوات رسله وتضرعهم حيث قال أيوب رب اني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين وقال زكريا رب لا تذرني فرداً وأنت خير الوارثين وقال عيسى من لدنك ولياً وقال أبو البشر ربنا ظلمنا أنفسنا الآية وقال يوسف قد أتيتن من الملك وعلمتني من تأويل الاحاديث الى قوله توفني مسلماً وألحقني بالصالحين وقال يونس لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين ودعائنا صلى الله عليه وآله وسلم في مواقف لا تحصر عند لقاء الأعداء وغيرها ودعواته في الصباح والمساء والصلوات وغيرها معرفة فالعجب من الاشتغال بذكر الخلاف بين من قال التنويض والتسليم أفضل من الدعاء فأنزل هذا ما ذاق حلاوة المناجاة لربه ولا تضرعه واعترافه بحاجته وذنبه وأعلم أنه قد ورد من حديث أبي سعيد عند أحمد أنه لا يصح الدعاء بل لابد من إحدى ثلاث إما أن يجعل له دعونه وإما أن يدنر حاله في الآخرة وإما أن يصرف عن من السوء مثلها وصححه الحاكم وللدعاء شرائط ولقبوله موانع قال السيد رحمه الله تعالى قد أودعناها وأتمل الجزء الثاني من التنوير شرح الجامع الصغير وذكرنا هاتذة الدعاء مع سبق القضاء اهـ وليسدى الوالد فسخ الله في مدته ككلمة زل الأبرار في الادعية والاذكار قد طبع بهذا العهد في مطبعة الجوائب الواقعة أمام الباب العالي من القسطنطينية وهو ككتاب جامع لجميع الدعوات المأثورة والاذكار المرفوعة مع أدعية الكتاب العزيز ليس في الباب أبجع منه فليعلم بالله الـ وفتق (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله تعالى أنا مع عبدى ما ذكرني ويحتركت بي شفتاه أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان وذكره البخاري تعليقا) وهو في البخاري بلفظ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم

يقول الله عز وجل أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني فان ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي
وان ذكرني في ملاذ ذكره في ملاذهم منهم وان تقرب الى تسبيرا تقربت اليه ذراعا وان تقرب الي
ذراعا تقربت اليه باعاً ومن أتاني عنتي أتيت اليه هرولة وهذه معية خاصة تفيد عظمة ذكره
تعالى وانه مع ذكره برحمته ولطفه وعاقبته والرضا بحاله وقال ابن أبي جرة معناه أنا معه بحسب
ما قصده من ذكره ثم قال يحتمل أن يراد بالذكر بالقلب أو باللسان أو بهما معاً أو بامتثال الأوامر
واجتناب المنهيات قال والذي يدل عليه الاخبار ان الذكر على نوعين أحدهما طوع لصاحبه
بما تضمنه هذا الخبر والثاني على خطر قال والاول مستفاد من قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة
خيراً يره والثاني من الحديث الذي فيه من لم تنه صلاته عن النفس والمسكر لم يزد من الله تعالى
الابعدا لكن ان كان في حال العصبية يذكر الله تعالى بخوف ووجل مما هو فيه فانه يرجو له
(وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عمل ابن آدم
علاً أفجى لهن عذاب الله من ذكر الله أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني بإسناد حسن) الحديث
من أدلة فضل الذكر وانه من أعظم أسباب النجاة من مخاوف عذاب الآخرة وهو أيضاً من المنجات
من عذاب الدنيا ومخاوفها ولذا يقرن الله الأمر بالنبات لقتال الأعداء وجهادهم بالأمر بذكره كما قال
اذ القيم فتنة فاقبضوا وذكر الله كثيراً وغيرهما من الآيات والأحاديث الواردة في مواقف الجهاد
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما جلس قوم مجلساً
يذكرون الله الا حقتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة وذكرهم الله فيمن عنده أخرجه مسلم) دل
الحديث على فضله بمجالس الذكر والذكرين وفضله الاجتماع على الذكر وأخرج البخاري ان
الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر فاذا وجدوا قوماً يذكرون الله تعالى ينادون
هلوا الى حاجتكم قال فيصفرنهم باجنحتهم الى السماء الدنيا الحديث وهذا من فضائل
مجالس الذكر يحضرها الملائكة بعد الغسل لها والمراد بالذكر التسبيح والتحميد وتلاوة القرآن
ونحو ذلك وفي حديث البراءة رضي الله عنه قال سألت ملائكتي ما يصنع العباد وهو أعلم بهم فيقولون
يعظمون آلهة ويتلون كتابك ويصلون على نبيك ويسألونك لا تحترمهم ودناهم والذكر حقيقة
ذكر اللسان ويؤثر عليه الناطق ولا يشترط استحضار معناه وانما يشترط أن لا يقصد غيره فان
انضاف الى الذكر باللسان الذكر بالقلب فهو أكمل وان انضاف اليهما استحضار معنى الذكر
وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونقي التقائص عنه ازداد كما لا فان وقع ذلك في عمل صالح مما
فرض من صلاة أو جهاد أو غيره مما فكذلك فان صح التوجه وأخلص لله تعالى في ذلك فهو أبلغ
الكمال وقال الفخر الرازي المراد بذكر اللسان الانفاط الدالة على التسبيح والتحميد والتعبد
والذكر بالقلب التفكير في أدلة الذات والصفات وفي أدلة التكليف من الأمر والنهي حتى يطالع
على أحكامه وفي أسرار مخلوقات الله تعالى والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغرقاً بالطاعات
ومن غفمى الله تعالى الصلاة ذكر في قوله فاسعوا الى ذكر الله وذكر بعض العارفين ان الذكر
على سبعة أنحاء فذكر العينين بالكتابة وذكر اللسان بالنسب وذكر الأذن بالاصغاء وذكر
اليد بالعضا وذكر البدن بالوفاء وذكر القلب بالخوف والرجاء وذكر الروح بالتسليم والرضا
وورد في الحديث ما يدل على أن الذكر أفضل الأعمال جميعها وهو ما أخرجه الترمذي وابن

ماجه وصحة الحاك من حديث أبي الدرداء عن فوعة الأخرية خبركم بغير أعمالكم وأزكاهم عند
 ملككم وأرفعها في درجاتكم وخبركم من اتفاق الذهب والورق وخبركم من أن تلقوا عدوكم
 فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم قالوا بلى قال ذكر الله ولا تعارضه أحد من فضل الجهاد وأنه
 أفضل من الله ذكر لان المراد بالذكر الأفضل من الجهاد وذكر اللسان والقلب والتفكير في المعنى
 واستحضار عظمة الله تعالى فهذا أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الذكر باللسان فقط وقال
 ابن العربي انه ما من عمل صالح الا والد كرمشترط في تصحيحه فمن لم يذكرك الله عند صدقته أو صياحه
 فليس عمله كاملا فصلا الذكرا أفضل الاعمال من هذه الخبيثة ويشير اليه حديث نية المؤمن
 خير من عمله (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما قعد
 قوم مقعد الميذ كروا الله فيهم ولم يصلوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا كان عليهم حسرة يوم
 القيامة أخرجه الترمذي وقال حسن) زاد فان شاء عنهم وان شاء غفر لهم وأخرجه أحمد
 بلفظ ما جلس قوم مجلسا لم يذكروا الله فيه الا كان عليهم ترة وما من رجل عشي طريقا فلم يذكرك الله
 تعالى الا كان عليه ترة وما من رجل أوى الى فراشه فلم يذكرك الله عز وجل الا كان عليه ترة وفي
 رواية الا كان عليهم حسرة يوم القيامة وان دخلوا الجنة للثواب والترية بمنافق مذكورة فراء
 بمعنى الحسرة وقال ابن الأثير في التفسير والحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في المجلس سيما مع تفسير الترية بالتأرا والعذاب فقد فسرت به ما فان
 التعذيب لا يكون الا للترك واجب وأفعلا يحظوظوا ظاهره أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه
 صلى الله عليه وآله وسلم معا وقد علمت وأضح الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم فبلغت ستة
 وأربعين موضعا قال أبو العباس معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه عليه عند ملائكته ومعنى صلاة
 الملائكة عليه الدعاء له بمحصول النية والتعظيم وقيل أقوال أخر هذا أجودها وقال غيره
 الصلاة منه تعالى على رسوله تشريف وزيادة تكريمه وعلى من دون النبي رجة فغنى قولنا اللهم
 صل على محمد عظيم محمد أو المراد بالتعظيم اعلاؤه كرمواظهار دينه وإيقاض شرعته في الدنيا وفي
 الآخرة باحرار من موته وتشفيعه في أمته والشفاعاة العظمى للخلائق أجمعين في المقام المحمود
 ومشاركة الآل والأزواج بالعافير اذ به في حقهم التعظيم اللائق بهم وبهذا يظهر وجه
 اختصاص الصلاة بالآل استقلال دون غيرهم ويتأيد هذا بما أخرجه الطبراني من حديث
 ابن عباس رضي الله عنهما رفعه اذا صليتم على فصولا على أنبياء الله تعالى فان الله بعثهم كما بعثني
 فجعل العلة البعثة فتكون مختصة بمن بعث وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عباس
 ما أعلم الصلاة تنبغي لاحد على أحد الا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكي القول به عن مالك
 وقال ما تصدنا به وقال القاضي عياض عامة أهل العلم على الجواز قالوا أنا أميل الى قول مالك
 وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء قالوا يذكر غير الانبياء بالترضى والغفران والصلاة
 على غير الانبياء يعني استقلال لا تمكن من الامر المعروف وانما حدثت من دولة بني هاشم يعني
 العبيدين وأما الملائكة فلا أعلم فيه حديثا وانما يؤخذ ذلك من حديث ابن عباس لان الله
 تعالى سماهم رسلا وأما المؤمنون فقال طائفة لا تجوز استقلال ولا تجوز معافيا ورده النص
 دلالة الأزواج والقرية ولم يذكرك في النص غيرهم فيكون ذلك خاصا ولا يناس عليهم المحبة ولا

غيرهم وقد ينال الله دعى للعصاة ونحوهم بما ذكره الله تعالى من أنه رضى الله عنهم وبالمغفرة كما أمر
بهم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله واستغفر لذنبك والمؤمنين والمؤمنات وأما الصلاة عليه فلم ترد
المسئلة فيها خلاف معروف فقال بجوازها البخارى ووردت أحاديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
صلى على آل أبي أوفى فن قال بجوازها استقلال على سائر المؤمنين فهذا دليله ومن أدلته ان الله
تعالى قال هو الذى يصلى عليكم وملائكته ومن منع قال هذا وورد من الله تعالى ومن رسوله
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد الاذن لنا وقال ابن القيم رحمه الله تعالى يصلى على غير الانبياء
والملائكة وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وذريته وأهل طاعته على سبيل الاجال
ويكرهه في غير الانبياء لشخص مفرد بحيث صار شعار الاسماء اذا ترك في حق مثله أو أفعال منه كما
تفعله الرافضة فلما اتفق وقوع ذلك مفردا في بعض الاحياء من غير أن يتخذ شعارا لم يكن فيه بأس
واحتقوا أيضا السلام على غير الانبياء بعد الاتفاق على مشروعية تحية الحق فقبل يشرع
مطلقا وقبل تعالوا ليردوا احدل كونه شعارا للرافضة ونقله النووي عن الشيخ محمد الجويني
قلت هذا التحليل يكونه صار شعارا لا ينتهض على المنع والسلام على الموق قد شرعه الله تعالى
على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم السلام عليكم دار قوم مؤمنين وكان ثابتا في الجاهلية
كما قال الشاعر

عليك سلام الله قيس بن عاصم • ورجة ماشاء أن يترجا
فما كان قيس موته موت واحد • ولكنه بنيان قوم تهدما

﴿ وعن أبي أيوب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله
وحده لا شريك له عشر مرات كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد اسمعيل متفق عليه ﴾ زاد مسلم
له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وفي لفظ من قال ذلك في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر
رقاب وكتب له مائة حسنة وغويت عنه مائة سنة وكانت له حرام من الشيطان يومه ذلك حتى
يمسى ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به الا أحد عمل أكثر من ذلك وأخرج أحمد بن طريق عبد الله
ابن يعين عن أبي أيوب وفيه من قال اذا صلى الصبح لا اله الا الله فذكره بلفظ عشر مرات كن
كعدل أربع رقاب وكتب له مائة حسنة ومضى عنه مائة حسنة وثلاث عشرة رقية ورفع له مائة عشر
درجات وكن له حرام من الشيطان حتى يمسى واذا قالها بعد المغرب فقل ذلك وسنده حسن
وأخرجه جعفر بن الزبير عن أبي أيوب رفعه قال من قال حين يصبح فذكره مثل ذلك زاد يحيى
وعيت وقال بعد عشر رقاب وكان له مسلحة من أول نهاره الى آخره ولم يعمل يومه ثلث عشرين
وان قال مثل ذلك حين يمسى غفل ذلك وذكر العشر رقاب في بعضها والاربع في بعض كان باعتبار
الذاكرين في استحضارهم معاني الانفاط بالقلوب والمحاض التوجه والاخلاص لعلام القيوب
فيكون اختلاف مراتبهم باعتبار ذلك ويحسبه كما قال القرطبي رحمه الله تعالى ﴿ وعن أبي
هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال سبحان الله وبحمده مائة
مرة حطت عنه خطاياه وان كانت مثل زبد البحر متفق عليه ﴾ معنى سبحان الله تنزهه عن كل
مالا يليق به من نقص فيلزم نفي الشريك والصاحب والولد وجميع الذائل والتسليم يطلق على

جميع ألقاظه الذي يطلق على صلاة النافلة ومنه صلاة التسبيح خصت بذلك لكثرة التسبيح فيها وفيه أنها تكفر بهذا الذكرا الخطايا وظاهره ولو كثر والعلماء يفسدون ذلك الصغار ويقولون لا نفي الكبار إلا بالنوبة وقد ورد على هذا سؤال وهو أنه يدل على أن التسبيح أفضل من التهليل فإنه قال في التهليل أن من قال مائة مرة في يوم بحيث عنه مائة سيئة كما قدمناه وهنا قال حطت خطاياهم ولو صككت مثل زبد البحر والحاديث قال على أن التهليل أفضل فقدمنا حرج الترمذي والتساق وصححه ابن حبان والحاكم من حديث جابر رضي الله عنه من فوعا أفضل الذكرا لا الله الا الله وأفضل ما قلته أو النبيون من قبلي لا اله الا الله وهي كلمة التوحيد والاخلاص وهي اسم الله الاعظم ومعنى التسبيح داخل فيها فإنه التزني عمالا يليق بالله تعالى وهو داخل في لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك الى آخر مفضائلها عديدة وأجيب عنه بأنه انضاف في ثواب التهليل مع التكفير ثلاث رفع الدرجات وكتب الحسنات وعتق الرقاب والعتق يتضمن تكفير جميع السيئات فان من اعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار كما سلف وظاهر الاحاديث أن هذه الفضائل لكل ذا كروذ كرا القاضى عن بعض العلماء ان الفضل الوارد في مثل هذه الاعمال الصالحة والاذكار انما هو لاهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام وليس من أصر على شهواته وانتهك دين الله وحرمانه بلا حق بالافضل المطهرين في خلقه وشهد له قوله تعالى أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴿١﴾ وعن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقد قلت بعدك أربع كلمات (لو زنت جاللت) بكسر الهمزة خطاب لها (منذ اليوم لوزنتن سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته أخرجه مسلم) عدد خلقه منصوب صفة مصدر محذوف تقديره أسجده تسبيحا ومثله أخوانه وخلقته شاسل لما في السموات والأرض وفي الدنيا والآخرة ورضا نفسه أى عذمن رضي الله عنهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ورضا عنهم لا يقتضى ولا ينقطع وزنة عرشه أى زنته ما لا يعلم قدر وزنه الا الله تعالى ومداد كلماته بكسر الميم هو ما تنجبه الدواة كالخبر والكلمات هي معلومات الله تعالى ومقدورا فهو لا تنحصر ولا تنتهى ومدادها هو كل مدة يكتب معلوماً ومقدور ذلك لا ينحصر لتعلقه بغير المنحصر كما قال تعالى قل لو كن الصرمد ادا الكلمات في الآية والحديث دليل على فضل هذه الكلمات وان قائلها يدرى فضيلة تكرر القول بالهد المذكور ﴿٢﴾ وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الباقيات الصالحات لا اله الا الله وسبحان الله والله أكبر والمجد لله ولا حول ولا قوة الا بالله أخرجه التساق وصححه ابن حبان والحاكم الباقيات الصالحات مراد بها الاعمال الصالحة التي سبق أجزاها صاحبها أبداً وفسرها صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الكلمات ويحتمل أنه تفسر لقوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا الآية وقد جاعق الاحاديث تفسيرها باعمال الخير فخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث ابن عباس الباقيات الصالحات هن ذكر لا اله الا الله والله أكبر وسبحان الله والمجد لله وتبارك الله ولا حول ولا قوة الا بالله واستغفر الله وصلى الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصيام والصلوات والحج والسدقة والعتق والجهاد والصلوة وجميع أنواع الحسنات وهن الباقيات

الصالحات التي تبقى لاهلها في الجنة وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن قتادة الباقيات الصالحات
 كل شيء من طاعة الله فهو من الباقيات الصالحات ولا ينافي تفسيره في الحديث بما ذكرناه
 لا حصر فيه عليها (و) وعن حمزة بن جندب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم أحب الكلام الى الله أربع لا يضرك بأيهن بدأت سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
 آخره مسلم) انما كانت أحبه اليه تعالى لاشغالها على تنزيهه وثبات الحمد والوحدانية
 والاكبرية وقوله لا يضرك بأيهن بدأ تدخل على أنه لا ترتيب بينها ولكن تقديم التنزيه أولى لأنها
 تقدم التعلية بانحاء المجاهدة على التعلية بالحاء المهملة والتنزيه تفضيلة عن كل قبيح وثبات الحمد
 والوحدانية والاكبرية تفضيلة بكل صفات الكمال لكن لما كان تعالى منزها ذاتا عن كل قبيح لم
 تضر البداهة التعلية وتقدمها على التفضيلة والاحاديث في فضل هذه الكلمات مجموعة ومتفرقة بغير
 لاتفرقة الدلاء ولا يتبع له الاملاء وكفى بما في الحديث من أنها الباقيات الصالحات وانما أحب
 الكلام الى الله تعالى (و) وعن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يا عبد الله بن قيس ألا أدلك على كثر من كنوز الجنة لا حول ولا قوة الا بالله متفق عليه
 زاد النسائي من حديث أبي موسى لا لمجان من الله الا اليه) أي ان ثوابهم امدر في الجنة وهو ثواب
 نفيس كأن الكثرة نفس أموال العباد فان المراد مكنوز ثوابهم عند الله لكم وذلك لانها كلمة
 استسلام وتوقير الى الله تعالى واعتراف بالاذعان له وأنه لا صانع غيره ولا راد لامره وان العبد
 لا يملك شيئا من الامر والحول الحركة والحيلة أي لا حركة ولا استطاعة ولا حيلة الا بشيئة الله
 تعالى وروى تفسيره امر فوعا أي لا حول عن المعاصي الا بصحة الله ولا قوة على طاعة الله الا
 بالله ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم كذلك أخبرني جبريل عن الله تبارك وتعالى وقوله لا لمجان
 ما أخون من لجأ اليه وهو يفتح لهم فيقال لجأت اليه والنجأت اذا استندت اليه واعتضدت به أي
 لا مستند من الله تعالى ولا مهرب عن قضائه الا اليه (و) وعن النعمان بن بشير رضى الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الدعاء هو العبادة رواه الاربعة وصححه الترمذي) وبذلك
 قوله تعالى ادعوني استجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي الآية وتقدم الكلام عليه
 (وله) أي الترمذي (من حديث أنس مر فوعا بلفظ الدعاء مع العبادة) أي خالصه لان مع الشيء
 خالصه وانما كان منحها الامرين الاول انه امتثال لامر الله تعالى حيث قال ادعوني الثاني ان
 الداعي اذا علم ان نجاح الامور من الله تعالى انقطع عما سواه وأمره بطلب الحاجات وانزال الفاقات
 وهذا هو مراد الله تعالى من العبادة (وله) أي الترمذي (عن أبي هريرة رضى الله عنه رفعه
 ليس شيء أكرم على الله من الدعاء وصححه ابن حبان والحاكم وعنه أنس رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء بين الاذان والاقامة لا يرد أخرجه النسائي وغيره وصححه
 ابن حبان وغيره) تقدم الحديث بلفظه آخر باب الاذان وتقدم الكلام عليه ويتأكد الدعاء
 بعد الصلوات المكتوبات حديث الترمذي عن أبي أمامة قلت يا رسول الله أي الدعاء أجمع قال
 جوف الليل وادبار الصلوات المكتوبات وأما هذه الهيئة التي يفعلها الناس في الدعاء بعد
 السلام من الصلاة بأن يبق الامام مستقبل القبلة والمؤمنون خلفه يدعون ويدعون فقال ابن القيم
 لم يكن ذلك من هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا روى عنه في حديث صحيح ولا حسن وقد

وردت أحاديث في الدعاء بعد الصلاة معروفة وورد التسليم والتحصيد والتكبير كاسلف في
الاذكار ﴿(وعن سلمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ربكم
حي) من الحياة برقة تنسى وحشى (كريم يستحي من عبده اذا رفع يديه اليه ان يردهما صفرا
أخرجه الاربعه الا النسائي وصححه الحاكم) وصفه تعالى بالحياة يحمل على ما يليق بجلاله كسائر
صفاته فهو من بها ولا تكيفها ولا يقال انه مجاز وتطلب له العلاقات هذا مذهب أئمة الحديث
والصالحين وغيرهم وصفوا بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء أى خالية وفي الحديث دلالة على
استصحاب رفع اليدين في الدعاء والاحاديث فيه كثيرة وأما حديث أنس لم يكن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يرفع يديه في شيء من الدعاء الا في الاستسقاء فالمراد به المبالغة في الرفع وأنه لم يفعله الا في
الاستسقاء وأما حديث رفعه صلى الله عليه وآله وسلم يديه في الدعاء أفردوها الحافظ المنذرى
في جزء وأخرج أبو داود وغيره من حديث ابن عباس المسئلة أن ترفع يديك حذو منكبيك
والاستسقاء أن يشير بأصبع واحدة والابتال أن تغليديك جميعا وهو موقوف وأما مسح اليدين
بعد الدعاء فورد فيه قوله ﴿(وعن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا مدي يديه في الدعاء لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه أخرجه الترمذي وله شواهد منها حديث
ابن عباس عند أبي داود وغيره ومجموعها يقتضي بأنه حديث حسن) فيه دليل على مشروعية
مسح الوجه باليدين بعد القرع من الدعاء تيميل ولكن المناسبة انه تعالى لما كان لا يردهما صفرا
فكان الرحمة أصابتها ما تناسب افاضة ذلك على الوجه الذي هو أشرف الاعضاء وأحقها
بالتكريم ﴿(وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أولى
الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان) المراد أحقهم
بالشفاعة أو القرب من منزلته في الجنة وفيه فضيلة الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وقد
نقدت قريبا ولو أضاف هذا الحديث الى ما سبق لكان وفق ﴿(وعن شاذان أو من رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد الاستغفار أن يقول العبد اللهم أنت
ربي لا اله الا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر
ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت أخرجه البخاري)
وتتمام الحديث من قالها من النهار موقنا بها فمات من يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة ومن
قالها من الليل وهو موقن بها فمات قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة قال الطيبي لما كان هذا
الدعاء جامعاً للمعاني التوبة استغفره اسم السيد وهو في الأصل الرئيس الذي يقصد اليه في الجوامع
ويرجع اليه في الأمور وجاء في رواية الترمذي ألا ذلك على سيد الاستغفار وفي حديث جابر عند
النسائي تعلموا سيد الاستغفار وقوله لا اله الا أنت خلقتني وقع في رواية اللهم لك الحمد لا اله الا
أنت خلقتني الخ وزاد فيه أنت لك مخلصا لك ديني وقوله وأنا عبدك جلة مؤكدة لقوله أنت
ربي ويحفل ان عبدك بمعنى عابك فلا يكون تأكيداً أو يؤيده عطف قوله وأنا على عهدك
ومعناه كما قال الخطابي أنا على ما عاهدتك عليه ووعدتك من الإيمان بك واخلاص الطاعة لك
ما استطعت وممسك به ومخبر وعبدك في التوبة والاجر وفي قوله ما استطعت اعتراف بالعجز
والقصور عن القيام بالواجب من حقه تعالى قال ابن بطال يريد بالعهد الذي أخذ الله تعالى

على عباده حيث أخرجهم أمثال الذر وأشهدهم على أنفسهم الست بربكم فأقرؤا له بالربوبية
وأدعوا له بالوحدانية وبإلهيته ما قال على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم إن من مات لأشرك
في شيء أن يدخله الجنة ومعنى أبو أعترف وأقرؤ هو هموز وأصله البواء ومعناه اللزوم ومنه
بوأما الله منزلاً أي أسكنه فكله ألزم به وأبو ذئب أعترف به وأقر وقوله فأعترفي فإنه لا يغفر
الذنوب إلا أنت أعترف بذنبي أولاً ثم طلب غفرانه ثانياً وهذا من أحسن الخطاب وألطف
الاستعطاف تقول أي البشر صلى الله عليه وآله وسلم ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا
وقد اشتمل الحديث على الإقرار بالربوبية لله تعالى وبالعبودية للعبد بالتوحيد وبالإقرار بانه
الخالق والإقرار بالعهد الذي أخذ على الأمم والإقرار بالمعجز عن الوفاء من العبد بالعهد
والاستعاذ به تعالى من شر السيئات نحو نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا
والإقرار بنعمته على عباده وأفردها للجنس والإقرار بالذنب وطلب المغفرة وحصر الفقران في
تعالى وفيه أنه لا ينبغي طلب الحاجات إلا بعد الوسائل وأما ما تشكك أنه كيف يستغفر صلى
الله عليه وآله وسلم وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وهو أيضاً معصوم فإنه من الفضول لأنه
صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأنه يستغفر الله وتوب إليه في اليوم سبعين مرة وعلمنا الاستغفار
فعلينا التأسى والامتنال لا إيراد السؤال والشكال وقد علم من خاطبه بذلك فلم يوردوا
اشكالا ولا سؤالا ويكفي كونه ذكر الله تعالى على كل حال وهو مثل طلبنا الرزق وقد تكفل
به وتعلمنا لذلك وارتقا وأن خير الرازقين وكله تعبد ذكر الله تعالى (وعن ابن عمر رضي
الله عنهما قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدع هؤلاء الكلمات حين يسي ومن
صبح اللهم إلى أسألت العافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي اللهم استر عورتي وأمن ريعاتي
واحفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوقي وأعوذ بعظمتك أن أعمل
من تحتي أخرج النسائي وابن ماجه وصححه الحاكم) العافية في الدين السلامة من المعاصي
والابتداع وترك ما يجب والتساهل في الطاعة والسلامة في الغياس شرورها ومصائبها وفي
الاهل من سوء العشرة والأمرض والإسقام وشغلهم بطلب التوسع في الحطام وفي المال
الآفات التي يحدث فسادها وسر العورات عامورة البدن والدين والاهل والدنيا والآخرة
وتأمين الروعات كذلك والروحات جمع روع وهو الفزع وسأل الله تعالى الحفظ له من جميع
الجهات لأن العبد بين أعدائه من شياطين الانس والجن كالشاة بين الذئاب إذا لم يكن له حافظ من
الله تعالى من قوة وخص الاستعاذة بالعظمة عن الاغتيال من تحته لأن الاغتيال أخذ الشيء
بمخفية وهو أن يخطفه الأرض كما صنع الله تعالى بقارون وأب العرق كما صنع بفرعون فالكل
اغتيال من تحت (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول عافيتك وفجأة قمتك وجميع خطتك أخرج
مسلم) النجاة بفتح الفاء وسكون الجيم مقصور وبضم الفاء وفتح الجيم والمدحوى اليغتهوز وال
النعمة لا يكون منه تعالى إلا بذنب يصيبه العبد فالاستعاذة من الذنب في الحقيقة كأنه قال
نعوذ بك من سيئات أعمالنا وهو تسليم للعباد وتحول العافية انتقالها ولا يكون الا حصول
ضدها (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يقول اللهم اني أعوذ بك من غلبة الدين وظلمة العدو ونجاسة الاعداء ورواء النساء وحصمه
الحاكم غلبة الدين ما يغلب المدين قضاؤه ولا ينافي الاستعانة كونه صلى الله عليه وآله وسلم
استدان ومات ودرعه مروه في شيء من شعيرة فان الاستعانة من الغلبة بحيث لا يقدر على قضاءه
ولا ينافيه ان الله تعالى مع المدين حتى يقضى دينه ما لم يكن فيما يكره الله تعالى وروى هذا عن
عبد الله بن جعفر مرفوعا لا يحمل على ما لا غلبة فيه فمن استدان ديناً يعلم انه لا يقدر على قضاءه
فقد فعل محرماً وفيه ورد حديث من أخذ أموال الناس يريد أداءها أداه الله عنه ممن أخذها
يريد اتلافها أتلفه الله تعالى أخرجه البخاري وقد تقدم ولذا استعاض صلى الله عليه وآله وسلم
من المقر وهو الدين ولما ماتته عائشة رضي الله عنها عن وجهها كثر من الاستعانة منه قال
ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف فالمستدين يتعرض لهذا الامر العظيم وأما غلبة
العدو أي الباطل لان العدو في الحقيقة انما هو المعادي في أمر باطل اما الامر ديني أو الامر دنيوي
كفصب العالم لحق غير مع عدم القدرة على الاتصاف منه أو غير ذلك وأما نجاسة الاعداء فهي
فرح العدو بضرب زل بعدد قال ابن بطال شجاعة الاعداء ما يثقل القلب وتبلغ به النفس أشد
مبلغ وقد قال هرون لا خيبه عليهما السلام فلا تفتن في الاعداء لا فرحهم بعصيتي به
﴿ وعن يزيد رضي الله عنه قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يقول اللهم اني
أسألك اني أشهد أنك أنت الله لا اله الا أنت الاحد اله الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد
فقال أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقد سألت الله باسمه الذي اذا سئل به أعطى واذا دعي
به أجاب أخرجه الاربعه وحصه ابن حبان الاحد صفة كمال لان الاحد الحقيقي ما يكون
منزه الذات عن انحاء التركيب والتعدد وما يستلزم أحدهما كالجسمية والتعز والمشاركة في
الحقيقة وخواصها كوجوب الوجود والقدرة الثابتة والحكمة الناشئة عن الألوهية والحمد
السيد الذي يصدا له في الخواص يقتضون تصف به على الإطلاق هو الذي يستغنى عن غيره
مطلقا وكل ما عداه محتاج اليه ليس ذلك الله تعالى وصفه بأنه لم يلد معناه لم يمتد له ولم يقتصر
الى ما يعينه أو يخالف عنه لا متناهي الحاجة والقضاء عليه وهو رد على من قال الملائكة بنات الله
ومن قال عزير ابن الله والسيح ابن الله وقوله لم يولد أي لم يسبقه عدم فان قلت المعروف تقدم كون
المولود مولودا على كونه والد افكان هذا يقتضي أن يقال لم يولد ولم يلد قلت القصد الاصل هنا في
كونه تعالى ليس له ولد كما دعا أهل الباطل ولم يدع أحدا لله تعالى مولودا للمقام مقام تقدم في ذلك
فان قلت فلم ذكر ولم يولد مع عدم من يدعيه قلت تتبعا لتفرد الله تعالى عن مشابهته المخلوقين
وتحقيقا لكونه ليس كشئ شيء والكلف المماثل أي لم يكن أحدياً لله في شيء من صفاته كاله وعلو
ذاته وفي الحديث دليل على انه ينبغي تجزى هذه الكلمات عند الدعاء الاخبار صلى الله عليه وآله
وسلم انه اذا سئل بها أعطى واذا دعي بها أجاب والسؤال الطلب الحاجات والادعاء أعم منه فهو
من عطف العام على الخاص ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم اذا أصبح يقول اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت واليك التضرع
واذا أمسى قال مثل ذلك الا انه قال واليك المصير أخرجه الاربعه أي بقدرتك وقوتك
وايجادك أصبحنا أي دخلنا في الصباح اذا أتت الذي أوجدتنا وأوجلت الصباح ومثله أمسينا

والنشور من نشر الميت اذا احياء وفيه مناسبة لان التوم أخو الموت فالإيقاط منه كالإحياء بعد
الامانة كما ناسب في المسألة كالمصير لانه ينام فيه والنوم كلوت وفيه الأفران لكل العام من الله
تعالى ﴿وعن أنس رضي الله عنه قال كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ربنا آتني في
الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار متفق عليه﴾ قال القائل عياض أفا كان
يدعوم هذه الآية بلجها معاني الدعاء كل من أمر الدنيا والآخرة قال والحسنة عندهم هنا النعمة
فسأل نعيم الدنيا والآخرة والوفاء من العذاب فسأل الله تعالى ان يمن علينا بذلك وقد ذكر كلام
السلف في تفسير الحسنة وقال ابن كثير الحسنة في الدنيا تشمل كل مطاوب ديني من عافية ودار
رحمة وزوجة حسنة وولد بار وورق واسع وعلم نافع وعمل صالح وحر كسب هنيء وثياب جميلة الى
غير ذلك مما شملته عباراتهم فانهم مندرجة في حسنة الدنيا وأما الحسنة في الآخرة فاعلاها دخول
الجنة وتوابعه من الأمن وأما الوفاة من النار فهو يقتضي تيسر أسبابه في الدنيا من اجتناب
الحرام وترك الشبهات أو العفو محضاً ومراده بقوله وتوابعه ما يتحقق به الذكرا ما يتبعه
حقيقة ﴿وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يدعو اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي واسراف في أمري وما أنت أعلم بهمني اللهم اغفر لي جدي
وهزلي وخفي وعمدي وكل ذلك عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما
أعلنت وما أنت أعلم بهمني أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير متفق عليه﴾
الخطيئة الذنب والجهل ضد العلم والاسراف مجاوزة الحد في كل شيء وقوله في أمري يتحقق تعلقه
بكل ما تقدم أو يقوله اسراف في نقط والحد بكسر الجيم ضد الهزل وقوله وخفي وعمدي من
عطف الخاص على العام اذا الخطيئة تكون عن هزل وعن جحد وتكرر ذلك لتعدد الأنواع التي
تقع من الانسان من المخالفات والاعتراف بها واطهار أن النفس غير مبرأة من العيوب الا ما رحم
علام الغيوب وقوله وكل ذلك عندي خبر محذوف أي موجود ومعنى أنت المقدم أي تقدم من
تسامن خلقك في تصف بمقامات الكمال ويتحقق بمقتضى العبودية بتوفيقك وأنت المؤخر لمن
نشأ من عبادك بخذلانك وتبعيدك له عن درجات الخير قال المصنف وقع في حديث ابن
عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوله في صلاة الليل وتقدم بيانه ووقع في
حديث علي عليه السلام أنه كان يقوله بعد الصلاة واختلفت الروايات هل كان يقوله بعد السلام
أو قبله ففي مسلم أنه كان يقوله بين التشهد والسلام وأورده ابن حبان في صحيحه بلفظ كان اذا قرغ
من الصلاة وهو ظاهر في أنه بعد السلام ويحتمل جله على قبل السلام ويحتمل أنه كان يقوله قبله
وبعد ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
اللهم أصلي لى ديني الذي هو عصمة أمري وأصلح لى دنياي التي فيها معاشي وأصلح لى آخرتي التي
اليها معاشي واجعل الحياة يادقلى في كل خير واجعل الموت راحقلى من كل شر أخرجه مسلم﴾
تضمن الدعاء بخير الدارين وليس فيه دلالة على جواز العاص بالموت بل انخداع على سؤال ان يجعل
الموت في قضاء علمه ونزوله ببراحة من شرور الدنيا ومن شرور القبر لعموم كل شر أي من كل شر
قبله وبعده ﴿وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
اللهم اتقنى عما عصى وعلمنى ما يتقنى وارزقنى علماً ينفعنى رواه الترمذي والحاكم والنسائي

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال في آخره وزدني علما الحمد لله على كل حال وأعوذ بالله من حال
أهل النار وأستأذنه حسن) فبما أنه لا يطلب من العلم إلا النافع والرفع فيما يتعلق بأمر الدين
وإدبها بما يعود فيها على نفع الدين والأخاء هذا العلم فانه ما قال الله تعالى فيه فيسئلونك
ما يضرهم ولا ينفعهم بأمر الدين فانه في النفع عن علم السمر لعدم نفعه في الآخرة بل لانه يضر
فيها وقد نفعهم في الدنيا لكنه لم يعد نفعاً (ومن عاتشه رضى الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم علمها هذا الدعاء اللهم اني أسألك من الخير كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم
أعلم وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم اني أسألك من خير ما سألك
عبدك ونبيك وأعوذ بك من شر ما عاذ به عبدك ونبيك اللهم اني أسألك الجنة وما قرب اليها من
قول أو عمل وأعوذ بك من النار وما قرب اليها من قول أو عمل وأسألك ان تجعل كل قضاء قضيته لي
خيراً أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم الحديث تضمن الدعاء بخير الدنيا والآخرة
والاستعاذة من شرورها وسؤال الجنة وأعمالها وسؤال ان يجعل الله كل قضاء خيراً وكان المراد
سؤال الاعتقاد العبدان كل ما أصابه خير والأفان كل قضاء قضى الله تعالى به خيراً وان رآه العبد
شراً في الصورة وفيه انه ينبغي للعبد تعليم أهله أحسن الادعية لان كل خير ينالونه فهو له وكل شر
يصيبهم فهو مضرة عليه (وأخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ثلثان حبيبتان الى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سحمان
ألقوهن بصدمة سحمان الله العظيم) هذا آخر حديث ختم به البخاري رحمه الله وتبعه جماعة من
الائمة في ختم تصانيفهم في الحديث به والمراد من الكلمتان الكلام نحو كلمة الشهادة وهو خير
مقدم وقول سبحان الله الخ مبتدأ مؤخر وصحح الابتدائه وان كان جله لانه في معنى هذا اللفظ
وانما قدم الخبر تشويهاً للسامع الى المبتدأ سيما بعد ما ذكر من الاوصاف والحيثية بمعنى المحبوبة
أي محبوبتان له تعالى والخفيفة فعيلة بمعنى فاعله والثقيلة فعيلة بمعنى فاعله أيضاً قال الطيبي
ان لغة مستعارة للسهولة شبه سهولة جريانها على اللسان بما خفف على الحامل من بعض الامتعة
فلا تتبعه كالشيء الثقيل وفيه اشارة الى ان سائر التكليف شاقة على النفس ثقيلة وهذه
سهلة عليها مع انها تنقل في الميزان كنقل الشاق من الاعمال وقد سئل بعض السلف عن سبب
ثقل الحسنة وخفة السيئة فقال لان الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلاوتها فثقلت ولا
يحملنك ثقلها على تركها والسيئة حضرت حلاوتها وغابت مرارتها فلذلك خفت فلا تحملنك
خفتها على ارتكابها والحديث من الأدلة على ثبوت الميزان كإدله عليه القرآن واختلف
العلماء في الموزون فقيل الصف لان الاعمال أعراض فلا توصف بنقل ولا خفة والحديث
السجلات والبطاقة وذهب أهل الحديث والمحققون الى أن الموزون نفس الاعمال وانها
تجسد في الآخرة ويدل له حديث جابر بن جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والسيئات فمن ثقلت حسنة على سيئة مثقال حبة دخل الجنة ومن ثقلت سيئة على حسنة
مثقال حبة دخل النار قيل له فمن استوت حسنة وسيئة قال أولئك أصحاب الاعراف أخرجه
خليفة في فوائده وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود نحوه من فوعا والا حديث ظاهره ان
أعمال بني آدم توزن وانه علم لجميعهم وقال بعضهم انه يخص المؤمن التي لا سيئة له وحسنات

كثيرة زائدة على محض الايمان قد دخل الجنة بغير حساب كما جاء في حديث السبعين الالف
ويخص منه الكافر الذي لاحسنه ولا ذنب له غير الكفر فانه يقع في النار بغير حساب ولا ميزان
ونقل القرطبي عن بعض العلماء انه قال الكافر مطلقا لا ثواب له ولا حسنة له فوضع في الميزان لقوله
تعالى فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا ولحديث أبي هريرة في الصحيح الكافر لا يزن عند الله جناح
بعوضة وأجيب بان هذا مجاز عن حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن والحجج أن الكافر يوزن
أعماله الا انه على وجهين أحدهما ان كفره يوضع في كفة ولا يبعد حسنة يضعها في الأخرى
لبطلان الحسنات مع الكفر فطيش التي لا شيء فيها قال القرطبي وهذا هو قوله تعالى ومن
خفت وازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم فانه وصف الميزان بالخفة والثاني انه قد يقع منه
الهدم والبر والصلة وسائر أنواع الخير المالية مما لو فعلها المسلم لكانت له حسنات فمن كانت
له جمعت ووضعت في الميزان غير أن الكفر اذا قابلهارح بها ويحتمل ان هذه الاعمال توازن
ما يقع منه من الاعمال السيئة كظم غيره وأخذ ماله وقطع الطريق فان ساوتها عتبت الكفر
وان زادت عتبت بما كان زائدا على الكفر وان زادت أعمال الخير معه طاح عقاب سائر المعاصي
وبقي عقاب الكفر كما جاء في حديث أبي طالب انه في شخص من ناز الله من موازين حسناتنا
اذا وزنت وخفف موازين سيئاتنا اذا في كفة الميزان وضعت واجعل محلات ذنوبنا عند
بطاقة توحيدنا ثمانية من كفة الميزان ووقفنا يجعل كلمة التوحيد عند المعات آخر ما ينطق به
اللسان قال السيد رحمه الله قد انتهى بحمدولى الانعام ما قصدناه من شرح بلوغ المرام سبل
السلام نسأل الله تعالى أن يجعله من موجبات دخول دار السلام وأن يحوز عمارت كسبه من
الخطايا والاسقام وأن يجعل في صفات الحسنات ما حوت به فيه وفي غيره الاقلام وأن ينفع به
الانام انه ذو الجلال والاكرام والمولى لعباده من افضاله كل مرام والمجد لله جدا لا يشفى
ما بقيت البالي والايام ولا يزول وان زال دوران الشهور والاعوام والصلاة والسلام على
رسوله الكاشف بانوار الوحي كل ظلام وعلى آله العلماء الاعلام ثم قال السيد رحمه الله رضى
الله عنه وأرضاه وبوأه في الفردوس أعلاه وافق الفراغ منه في صباح الأربعاء لعلمه السابع
والعشرون من شهر ربيع الآخر سنة أربع وستين ومائة وألف ختمها الله تعالى بختم وما بعدها
من الاعوام انتهى كلام السيد رحمه الله وأقول عفا الله عنى قد تم هذا المختصر المختص من سل
السلام بحمد الله تعالى وعونه في السابع عشر من شهر جمادى الاولى من شهر سنة ١٢٢٣
الهجرية على يد مؤلفه أبي الخير نور الحسن خان ابن السيد العلامة أبي الطيب محمد صديق
حسن خان كان الله له ما في الدارين وقد كان وقد أطلت في هذه الجزئية الثانية الكلام على
أحاديثه بالنسبة الى الجزئية الاولى لان المقام مقام مزيد الخوض والعناية فان مسائل العبادات
مقضى وطرها في أكثر كتب السيد والدعا فاما الله تعالى وانما يحتاج المتبع للسنة الى معرفة
المعاملات والآداب أكثر من العبادات وآخر دعوانا أن الحمد لله الذي
بنعمته تم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله وعبيده
سيد ما في الكائنات وعلى آله وصحبه أهل الاعمال
الصالحة والصالحات الباقيات

• (يقول خادم تصحيح العلوم دار الطباعة الكبرى البنية ييولاق مصر المعزية النقية
الى الله تعالى محمد الحسيني أعاه الله على أدام واجبه الكفائي والعيني) •

بمحمد مولانا الكريم بلوغ المرام وسلول سبيل الهداية والتخير بفتح العلم والرقى في معارج
الكرامة والقبول بالصلاة والسلام على خير الانام فالحمد لله ما اجتمعت به فاصاب وجهه
الدليل والشكر له ما جتجت في سلوك سواء السبيل والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
وعترته وجميع صحابته (أما بعد) فلما كان علم الحديث والفقه في الدين أعظم ما دبت
الى تفصيله المكلف وأوجب وأنصح ما صنف فيه مصنف وألف مؤلف وكان من أجمع
ما صنف فيه السفر المسفر عن وجه الدلائل الفقهية المؤيدة بقواعد الملة الخفيفة المسمى
(بلوغ المرام من أدلة الاحكام) الذي ألقه علم العلماء ومربي السادة الجهابذة الفضلاء شيخ
الاسلام وعلامة الانام ناصر شرعية نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام الحافظ الخجة في دين
الله فاشي الفضاة بمصر الامام أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني
صه الله عليه شايب الرحمة والرضوان وبلغه في دار الاحسان جميع الاماني لما كان من
أعذب كتب الحديث الفقهية مشربا وأمنها هاتملا وأنها هاتملا انتدب الى شرحه
علامة هذا الزمان وباقعة هذا الآن الذي هو به أشرف آن السيد الامام الامني الهمام
الراقي في منازل العز والشرف الى أعلى مكان السيد أبي الخير نور الحسن خان شجل الملك المهيوب
الحائز من خلال الكمال أوفر حظا وكل نصيب قدوة الافاضل ومجا الاكابر الامائل مظهر
اسم الله العظيم الكريم العزيز القاهر مولانا وصيدنا الامام السيد محمد صديق حسن خان
النواب أمير الملك بهادر أدام الله علاه وأزهر يدره في رياض القبول وجلاء فخا مشرعا يدر
الناظر ويشرح الخاطر محله (فتح العلم لشرح بلوغ المرام) حوى من فتاوى الباحث
الفقهية والحديثية أدقها وأجلها ومن سبيل غير هذه المتارب الذها وأجلها وشرع في
طبعه بالمطبعة الكبرى العامرة ييولاق مصر القاهرة فتم طبعه الآن بحمد الله على أحسن
حال وأدق وأتم متوال وأبرع وأبدع حسن وجمال على نفقة سيده مصرها الذي هو بها أعظم
مصر أميرة عصرها الذي هو أجمع عصر شمس الايلة البهوبالية بالافاق الهندية الشهيرة
مكارمها المضيئة بنجوم الهداية معلما حضرة نواب (شاهجهان بيگم) أدام الله حضرتها
وأينع زهرتها وفترتها وشيد أركان نهها وأمرها بعماد دولتها وبدرها الامير الجليل ذي
الشرف الباذخ والمجد الانيل مولانا السيد محمد صديق حسن خان المشار اليه المعول في كل
المهمات عليه • في ظل الحضرة الخديوية وعهد الطلعة الدورية حضرة عزيز مصر فاك
رقابها من رتبة الكليفا والامر محمد بساط الرفاهية لرعيته بسبب أسباب الثروة والنعيم
لاهل طاعته من بصارم عداته جيش الظلم والبيعي تلاشي أفندينا محمد توفيق باشا أيد الله
دولته وقوى صولته وسطوته وأقر عينه بأنجاله وهنأله بأشباله لاسما عباسه الاسد

الهصار والسيف البتار * وكان هذا الطبع الجليل والشكل الجميل بالمطبعة الكبيرة
 المعروفة المعاصرة بيولاقي مصر القاهرة ملحوظا بنظر حضرة ناظرها السيد
 الأوحيد الملاذ الأسعد الذي شهرته عن اطراف مدحه تفتي حضرة
 حسين باشا حسني وكان بزوغ بده وبدق ينعه وزهره في
 أواسط شعبان من عام ثلثمائة واثنين بعد الألف
 من هجرة سيد ولد عدنان صلى الله وسلم عليه
 وعلى آله وأصحابه وعجبيه وأحبابه
 كلما ذكره الذّاكرون
 وغفل عن ذكره
 الغافلون

٣٢٩٦

الف ١٨

ع

٨٢٠

